



الجامعة الإسلامية - غزة
شؤون البحث العلمي والدراسات العليا
كلية الآداب
قسم التاريخ والآثار

الممارسات الإسرائيلية لتهويد الجليل 1948-2013م

(Israeli practices to Judaize the Galilee 1948-2013)

إعداد الطالبة:

نداء محمد كشكو

إشراف الأستاذ الدكتور:

أكرم محمد عدوان

قدمت هذه الدراسة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في التاريخ (بحث تكميلي)
في قسم التاريخ والآثار بكلية الآداب في الجامعة الإسلامية بغزة - فلسطين

1437هـ - 2016م

إقرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

الممارسات الإسرائيلية لتهويد الجليل 1948-2013م

(Israeli practices to Judaize the Galilee 1948-2013)

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الرسالة ككل أو أي جزء منها لم يقدم من قبل الآخرين لنيل درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أي مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

Declaration

I understand the nature of plagiarism, and I am aware of the University's policy on this.

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted by others elsewhere for any other degree or qualification.

Student's name:	نداء محمد كشكو	اسم الطالب:
Signature:	نداء	التوقيع:
Date:	2016/5/17م	التاريخ:



نتيجة الحكم على أطروحة ماجستير

بناءً على موافقة شئون البحث العلمي والدراسات العليا بالجامعة الإسلامية بغزة على تشكيل لجنة الحكم على أطروحة الباحثة/ نداء محمد محمود كشكو لنيل درجة الماجستير في كلية الآداب/ قسم التاريخ وموضوعها:

الممارسات الإسرائيلية لتهويد الجليل (1948-2013)

وبعد المناقشة العلنية التي تمت اليوم السبت 10 جمادى الآخر 1437هـ، الموافق 2016/03/19م العاشرة صباحاً بمبنى اللحيان، اجتمعت لجنة الحكم على الأطروحة والمكونة من:

.....
.....
.....
.....

أ.د. أكرم محمد عدوان مشرفاً و رئيساً
د. زكريا إبراهيم السنوار مناقشاً داخلياً
د. محمد إسماعيل خلة مناقشاً خارجياً

وبعد المداولة أوصت اللجنة بمنح الباحثة درجة الماجستير في كلية الآداب/قسم التاريخ.

واللجنة إذ تمنحها هذه الدرجة فإنها توصيها بتقوى الله ولزوم طاعته وأن تسخر علمها في خدمة دينها ووطنها.

والله ولي التوفيق ،،،

نائب الرئيس لشئون البحث العلمي والدراسات العليا

أ.د. عبدالرؤف علي المناعمة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الذكريات

أهدي عملي هذا إلى:
إلى من علمني النجاح والصبر.
إلى من أحسن لرؤيته، ويرتعش قلبي لذكريه.
إلى من لا يزال في حضرتك تلك الطفلة الصغيرة، إلى روح والدي الطاهرة، رحمه الله.
إلى من تعبت وعانت معي، إلى من أهدتني أصدق الدعوات والأمنيات، إلى والدتي الغالية نبع الحنان ومهجة قلبي أدامها الله، وأمدّها بالصحة والعافية.
إلى الشموع التي أضأت حياتي، إلى من تمدني نظرهم بالأمل والحياة، إلى خالي العزيز "أبو تاس".
إلى إخوتي وسندي في الحياة أحمد، عطا الله.
إلى تلك القلوب النقية إلى الراقية أخلاقهم والناصعة قلوبهم إلى أخواتي كفاح، أمجاد، دعاء، فداء، صفاء.
إلى من مراق قلبي بوجودهم حولي، وسامر "أبو محمد"، أيمن "أبو محمد"، علام "أبو عدي"، محمود "أبو أسامة".
إلى القلوب الراقية التي لا تعرف اليأس، إلى من ساندتني في وحدتي وكانت خير جليس "أمركم".
إلى مرفقات دربي، صديقاتي العزيزات، فهيمته، إلهام، أسماء مدحت، عزيزة، كريمة، أسماء، إسلام.
إلى أرواح الأتقياء مناجياً، إلى أرواح شهداء ثورتنا جميعاً، الذين حملوا المشاعل وأثاروا لنا الدرب كي نعبّر الجس الواصل بين اليأس والرجاء.
إلى الشعب الفلسطيني المرابط في الداخل.
إلى كل الممارين في ظلام الدجى الحالك، ليروا نور الشمس يأتي بفجر جديد، فجر الحق والعلم، أهدي عملي هذا.

الباحثة

نداء محمد كشكو

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خير من نطق العربية، أشرف المرسلين سيدنا محمد بن عبدالله، النبي الأمي، الصادق الأمين، وبعد، ، ،

أحمد الله - سبحانه و تعالى - أولاً الذي أتم على نعمته بأن وقّفتي على إتمام هذه الدراسة على هذه الصورة، التي لولا توفيق الله، ومشورة أهل الفضل ما كانت لتكون على هذه الصورة.

استناداً إلى قوله تعالى: "ومن يشكر فإنما يشكر لنفسه"⁽¹⁾، وقول رسول الله " من لا يشكر الناس لا يشكر الله "⁽²⁾؛ وانطلاقاً مما تقدم كان يجب أن أتقدم بالشكر والتقدير للأستاذ الدكتور الفاضل/أكرم محمد عدوان على تفضله بالإشراف على رسالتى مرشداً وموجهاً لبوصلة الرسالة، فكان له الفضل الكبير في إخراج الرسالة.

كما وأتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى عضوي لجنة المناقشة، اللذان قبلا الاشتراك في لجنة الحكم والمناقشة الأستاذ/ زكريا السنوار، والأستاذ /___.

كما وأخض بالشكر والعرفان الأستاذ الفاضل/سعيد تمارز لما له من الفضل الذي لا ينسى.

والشكر موصول أيضاً إلى العاملين في مكتبة الجامعة الإسلامية، ومركز التخطيط الفلسطيني، ومكتبة جمعية الهلال الأحمر؛ لإمدادهم لي بالمراجع اللازمة لإنجاز هذه الدراسة، داعية الله العليّ القدير أن يجزيهم عني وعن طلبة العلم خير الجزاء.

كما وأتقدم بالشكر والتقدير إلى كل من مد يد العون والمساهمة في تذليل الصعوبات التي واجهتني أثناء إعداد هذه الدراسة، وأرجو أن تكون هذه الدراسة قد حققت أغراض البحث العلمي، ولو بجزء بسيط، والكمال لله وحده، وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد.

الباحثة

نداء محمد كشكو

(1) سورة لقمان، آية 12.

(2) حديث صحيح، رواه أبو هريرة، حدثه الألباني، صحيح الترمذي، ص 1954.

ملخص الدراسة

تناولت الدراسة مشروع تهويد الجليل الذي باشرت السلطات الإسرائيلية تطبيقه منذ عام 1948م، واستمر حتى عام يومنا هذا، فقد تميزت تلك السنوات الطويلة بالكثير من الأحداث المهمة على أهالي الجليل، والتي عانى منها المواطنون الجليليون في كافة مناحي الحياة. كما استهدفت الدراسة إبراز جذور فكرة مشروع التهويد، وتوضيح أهم العوامل التي ساعدت على ظهور وتطوير فكرة مشروع تهويد الجليل، والتعرف إلى التطورات السياسية والأمنية التي عززت فكرة المشروع، ودراسة الخطط التي وضعها الاحتلال الإسرائيلي لتحقيق التهويد، وتوضيح موقف القوى الفلسطينية في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948م من مشروع التهويد، وإبراز أهم نتائج مشروع تهويد الجليل على مستقبل الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948م.

فإن السياسة التي اتبعتها دولة الاحتلال منذ قيامها، والتي ترمي إلى طمس تاريخ الجليل وهدفها واضح للعيان من خلال التهديدات الإسرائيلية المستمرة ضد قرى الجليل المسلمة و المسيحية، وانتهاك حقوق مواطنيها وتدميرها ؛ ليؤدي ذلك إلى طمس كافة المعالم العربية والإسلامية في الجليل، وتحويلها إلى أماكن يهودية، فبعد احتلالها للجليل عام 1948م، قامت سلطات الاحتلال الإسرائيلي بسلسلة من الإجراءات بهدف تهويد الجليل، إذ أقدمت على تحويل وتبديل المسميات الجغرافية في فلسطين، وعلى رأسها اللواء الشمالي "الجليل"، ثم الاستيطان في قلب الجليل، وإزالة القرى الجليلية وتهجير الجزء الأكبر من مواطنيها العرب، ومصادرة أراضي الجليليين بشتى الوسائل والطرق، ومن ثم فرض الحكم العسكري على أهالي الجليل حتى عام 1966م، وتهويد التعليم من خلال تزوير الحقائق التاريخية في المناهج التعليمية، وإضفاء الصبغة اليهودية على الجليل، فلم تستكن إسرائيل في إصدار القوانين المجحفة بحق الجليليين حتى عام 2013م، والذي يعد تاريخ تنويع نتائج مشروع تهويد الجليل.

Abstract

This study examines the project of Judaizing the Galilee that The Israeli authorities started to apply since 1948 and extended till 2013. These long years witnessed important events and actions that were imposed on the people of the Galilee and caused them a great deal of suffering in all aspects of life. This study also aims at exhibiting the foundations of the project's idea and showing the most important factors that helped in emerging and developing the idea of project of Judaizing the Galilee. This is in addition to identifying the political and security developments that reinforced the idea of the project, as well as studying the plans that were set up by the Israeli occupation to achieve the Judaization. The study also aims at clarifying the position of the Palestinian forces in the occupied Palestinian territories in 1948 from the project of Judaization and highlighting the most important results of the Judaization of the Galilee project on the future of the Palestinians in the occupied Palestinian territories in 1948.

The policy practiced by the Israeli occupation since its beginning aim at wiping out the history of the Galilee. The objectives of such policy became clear through the Israeli continuous threats to the Muslim and Christian villages of the Galilee as well as destroying these villages and violating the rights of its people. This would efface all Arab and Islamic monuments in the Galilee, and turn it into Jewish places. After occupying the Galilee in 1948, the Israeli authorities made a number of procedures that aimed at Judaizing the area. They started by changing the geographical names in Palestine, especially the Northern District "Galilee". Then they started building settlements in the middle of the Galilee after destroying its villages and displacing its Arab people and confiscating their lands by all different methods. Later the Occupation imposed the martial rule on the people of the Galilee in 1966. They also falsified the historical facts through changing the educational curricula. They gave Jewish characteristics to the Galilee and enacted many cruel laws against the people of Galilee till 2013 which crowned the results of Judaizing the Galilee project.

فهرس المحتويات

رقم الصفحة	الموضوع
ب	الإهداء
ج	شكر وتقدير
د	ملخص الدراسة
هـ	Abstract
و	فهرس المحتويات
ح	فهرس الملاحق
ي	المقدمة
1	فصل تمهيدي الجليل
2	تمهيد
2	أولاً: جغرافية الجليل
5	ثانياً: التواجد الصهيوني في الجليل ما بين عامي (1882-1947م)
	الفصل الأول
22	الممارسات الإسرائيلية لتهويد الجليل في مرحلة الحكم العسكري (1948-1966م)
23	المبحث الأول القوانين الحكومية الإسرائيلية لتهويد الجليل (1948-1966م)
24	1-القوانين الإسرائيلية كأداة للاستيلاء على الأراضي في الجليل خلال فترة الحكم العسكري (1948-1966م)
31	2-القوانين الإسرائيلية الخاصة بالأراضي (1948-1966م)
49	المبحث الثاني التطبيق العملي لعملية تهويد الجليل
50	تمهيد
50	أولاً: الاستيطان الصهيوني
57	ثانياً : عمليات طرد الفلسطينيين من الجليل (1948-1966م)

70	الفصل الثاني الممارسات الإسرائيلية لتهويد الجليل مابين عامي (1967-1996م)
71	المبحث الأول: القوانين الحكومية الإسرائيلية لتهويد الجليل (1967-1996م).
72	تمهيد
72	أولاً: القوانين
76	ثانياً : مشاريع التهويد الإسرائيلية(1967-1996م)
92	المبحث الثاني التطبيق العملي لعملية لتهويد الجليل(1967-1996م)
93	تمهيد
95	أولاً: الاستيطان الصهيوني في الجليل 1967-1996م
106	ثانياً : طرد الفلسطينيين من المدن والقرى في الجليل 1967م-1996م
120	الفصل الثالث الممارسات الإسرائيلية لتهويد الجليل (1997-2013م)
121	المبحث الأول: القوانين والمشاريع الإسرائيلية لتهويد الجليل (1997-2013م).
122	تمهيد
122	أولاً: القوانين الإسرائيلية لتهويد الجليل(1997-2013م)
125	ثانياً : المشاريع الإسرائيلية لتهويد الجليل(1997-2013م)
131	المبحث الثاني التطبيق العملي لعملية التهويد(1997-2013م)
132	تمهيد:
132	أولاً: المستوطنات الصهيونية في الجليل 1997-2013م
137	ثانياً : أشكال التطبيق العملي لعملية تهويد الجليل (1997-2013م)
145	ثالثاً: المؤسسات الداعمة لمشروع تهويد الجليل
150	الفصل الرابع ردود الفعل لأهالي الجليل لتهويد الجليل (1948-2013م)
150	المبحث الثاني: ردود الفعل العربية لأهالي الجليل لمقاومة مشاريع التهويد(1967-

	1996م). المبحث الأول: أوضاع الفلسطينيين في الجليل، ومقاومتهم للتهويد (1948- 1966م)
151	أولاً: أوضاع المواطنين الجليلين
152	ثانياً : وسائل المقاومة
160	المبحث الثاني: ردود الفعل العربية لأهالي الجليل لمقاومة مشاريع التهويد (1967-1996م)
182	تمهيد
183	أولاً: دور الاحزاب السياسية في مقاومة مشاريع التهويد
185	ثانياً: الاضرابات الجماهيرية
211	المبحث الثالث: دور المؤسسات واللجان العربية في مقاومة مشروع تهويد الجليل (1997-2013م)
214	أولاً: اللجان والمؤسسات العربية الفاعلة داخل الجليل والمناهضة لعملية تهويد الجليل (1997-2013م)
215	ثانياً: مظاهر مقاومة اللجان والمؤسسات لمشروع تهويد الجليل (1997-2013م)
218	الخاتمة
232	أولاً: أهم النتائج
232	ثانياً: التوصيات
234	الملاحق
236	قائمة المصادر والمراجع
302	

فهرس الملاحق

رقم الصفحة	عنوان الملحق	رقم الملحق
237	خريطة فلسطين	(1)
238	الجليل وتقسيمه الجغرافي.	(2)
239	عدد السكان اليهود في مستوطنات الجليل الأعلى ما بين السنوات(1882-1914م).	(3)
240	فلسطين خلال موجة الهجرة الرابعة الصهاينة المستوطنات التي أنشأها (1924-1931 م).	(4)
241	فلسطين وموجات الهجرة اليهودية.	(5)
242	قانون الأراضي (الاستملاك للمنفعة العامة) لسنة 1943م	(6)
254	قانون أنظمة الطوارئ لسنة1945م.	(7)
255	نص قانون أملاك الغائبين1950م	(8)
257	نص قانون أملاك الغائبين المعدل لعام 1965م	(9)
260	قانون التقادم الزمني لسنة 1958م مع التعديل	(10)
261	قانون أساسي :أراضي إسرائيل لسنة 1960م	(11)
263	قانون أراضي إسرائيل لسنة 1960م	(12)
268	مواقع القرى التي طرد أهلها واقترفت فيها المجازر	(13)
269	معلومات المتعلقة نزوح من البلدات والقرى (1947-1949)	(14)
270	أسماء قرى قضاءالناصرية	(15)
271	. أسماء قرى وعشائر قضاء صفد	(16)
272	أسماء قرى طبريا	(17).
273	قانون الاستيطان الزراعي(تقييدات على استعمال الأراضي الزراعية والمياه) لسنة 1967م	(18)
279	قانون تسوية الأراضي لسنة 1969م.	(19)
282	وثيقة مشروع فايتس 1972.	(20)
286	وثيقة مشروع يسرائيل كيننغ1976م.	(21)
290	أعداد المهاجرين اليهود إلى (إسرائيل)1989-2009م.	(22)
291	نتائج الانتخابات للكنيست السابع والثامن في القطاع العربي.	(23)

رقم الصفحة	عنوان الملحق	رقم الملحق
292	قانون الحق في التخطيط والبناء(قانون لجان القبول) لعام 2011م.	(24)
295	مستوطنة شيبولت	(25).
296	المستوطنات المقترحة والحدود التاريخية للبلدات العربية	(26)
297	مخطط تاما 35.	(27).
298	جدول نسبة المشاركة في الانتخابات البرلمانية في الجولات ال19	(28)
299		(29)
300	بيان صادر عن اللجنة القطرية لحركة أبناء البلد	(30)

المقدمة

الحمد لله الرحمن الرحيم، الملك الديان الذي أنزل على عبده الفرقان، وخلق الإنسان، وعلمه البيان، وجعل كلّ شيء بحسبان، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين، أما بعد:

تعد فكرة تهويد فلسطين أحد الأركان الأساسية للمشروع الصهيوني في فلسطين، وقد احتلت تلك الفكرة موقعاً مركزياً في الفكر والممارسة الصهيونية، ورافقت مختلف مراحل تطور المشروع الصهيوني، فهي فكرة قديمة قدم المشاريع الصهيونية التي تعود جذورها إلى عام 1840م.

ومنذ إنشاء "دولة إسرائيل" سنة 1948م، وضعت كافة الحكومات الإسرائيلية في أولوياتها "تهويد" كافة أراضي فلسطين وبخاصة مناطق التواجد العربي في الجليل والمثلث والنقب، وخلق أغلبية يهودية فيها، وكانت تهدف سياسات التهويد إلى تحقيق منع ضم تلك المناطق مستقبلاً إلى الدول العربية المجاورة إذا بقيت فارغة من التواجد اليهودي أو إذا بقيت التجمعات العربية الباقية فيها ذات تواصل إقليمي، لذلك شرعت الدولة الإسرائيلية بعملية حثيثة لتهويد المكان الفلسطيني، وخصوصاً في الجليل والنقب وبقي المثلث متأخراً في تلك السياسات؛ لأنه لم يكن ضمن الأولويات المتقدمة للسياسات التخطيطية الإسرائيلية.

وكان بين الخطوات الرئيسية التي أعلنت الحكومة الإسرائيلية عن نيتها اتخاذها، عزمها البدء بتنفيذ مشروع يقضي بزيادة الوجود اليهودي في الجليل، أطلقت عليه في البداية اسم "مشروع تهويد الجليل"، ثم سرعان ما غيرت اسمه بعد ذلك إلى "مشروع تطوير الجليل".

وتطورت فكرة تهويد الجليل بتطور المخططات الاستيطانية الصهيونية، وشهدت الفترة الممتدة ما بين عامي 1948 و 2013م، تغييراً ملموساً في فكرة التهويد، حيث عملت سلطات الاحتلال في تلك الفترة بمختلف الوسائل على تسهيل حصول الصهاينة على الأراضي، بما في ذلك منح المؤسسات الصهيونية مساحة الأراضي التي استوطن فيها الصهاينة، وتجيير القوانين لصالح الحركة الصهيونية، مثل قوانين ملكية الأراضي، ووضعت الحكومة الإسرائيلية برامج ومشروعات وخططاً بغية إحداث التغيرات الديموغرافية في منطقة الجليل، وقد أخذت تلك البرامج والمشروعات مسميات وأشكالاً عديدة، ولكنها جميعاً هدفت إلى تهويد الجليل، وعملت على تنفيذها خلال الفترة الممتدة ما بين عامي 1948 و 2013م.

ويمكن تلخيص أهمية الدراسة في النقاط التالية:

- 1- التعرف إلى كيفية انبثاق مشروع تهويد الجليل منذ عام 1948م.
- 2- إظهار أهم مشاريع تهويد الجليل، وأدوات إنجاح ذلك منذ عام 1948-2013م.
- 3- إضافة دراسة جديدة إلى المكتبة العربية، تسد حالة النقص في هذه الدراسات.

أهداف الدراسة:

- 1- إلقاء الضوء على جذور فكرة مشروع تهويد الجليل.
- 2- إبراز العوامل التي أدت إلى ظهور وتطور فكرة مشروع تهويد الجليل.
- 3- التعرف إلى التطورات السياسية والأمنية التي عززت فكرة مشروع تهويد الجليل.
- 4- دراسة الخطط التي وضعها الاحتلال الإسرائيلي لتحقيق هدف تهويد الجليل.
- 5- توضيح موقف القوى الفلسطينية في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948م، من مشروع التهويد.
- 6- إبراز نتائج مشروع تهويد الجليل على مستقبل الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948م.

حدود الدراسة:

الحد الزمني: تمتد الدراسة من عام 1948م، وهو بداية احتلال فلسطين، وبدء مشروع تهويد الجليل، وحتى عام 2013م، وهو العام الذي تم فيه تطبيق المرحلة الأخيرة من مشروع التهويد .

الحد المكاني: تتناول الدراسة المنطقة الشمالية من فلسطين، وهي منطقة الجليل .

منهج الدراسة:

اتبعت الباحثة في دراستها منهج البحث التاريخي المعتمد على تجميع الوثائق والمصادر والمراجع، والتي تم توظيفها لإخراج الرسالة على هذا النحو، أما المنهج المستخدم في التوثيق فقد اتبعت الباحثة النظام الإنجلو سكسوني في التوثيق، والذي يكتفي بذكر بيانات الكتاب كاملة لأول مرة من اسم المؤلف، اسم الكتاب سنة النشر، مكان النشر، الطبعة، وفي حالة التكرار يتم ذكر اسم المؤلف، واسم الكتاب، ومن ثم الجزء إن وجد، ورقم الصفحة فقط.

تقسيمات الدراسة:

قسمت الباحثة دراستها إلى مقدمة، وفصل تمهيدي، وأربعة فصول، وخاتمة.

وقد تناول **الفصل التمهيدي**: الجليل، وقد شمل جزآن، الجزء الأول: جغرافية الجليل، بينما الجزء الثاني: الوجود الصهيوني في الجليل ما بين عامي 1882-1947م.

و**درس الفصل الأول**: الممارسات الإسرائيلية لتهويد الجليل في مرحلة الحكم العسكري 1948-1966م، وقسم إلى مبحثان: درس المبحث الأول: القوانين والقرارات الحكومية الإسرائيلية لتهويد الجليل من عام 1948-1966م، وعالج المبحث الثاني: التطبيق العملي لعملية التهويد، المبحث الثالث: لأوضاع الفلسطينيين في منطقة الجليل، ودورهم في مقاومة التهويد.

وعالج **الفصل الثاني**: الممارسات الإسرائيلية لتهويد الجليل ما بين عامي 1967-1996م، واشتمل على مبحثان تناول المبحث الأول: القوانين والقرارات الحكومية الإسرائيلية لتهويد الجليل من عام 1967-1996م، واستعرض المبحث الثاني: التطبيق العملي لعملية التهويد. د.

وبحث **الفصل الثالث**: الممارسات الإسرائيلية لتهويد الجليل ما بين 1997-2013م، وتكون من مبحثان، درس المبحث الأول: القوانين والقرارات الحكومية الإسرائيلية لتهويد الجليل من عام 1997-2013م، وتناول المبحث الثاني: التطبيق العملي لعملية التهويد.

بينما تناول **الفصل الرابع**: ردود فعل أهالي الجليل لتهويد الجليل (1948-2013م)، وقد تكون

من ثلاث مباحث، درس المبحث الأول: أوضاع الفلسطينيين في الجليل، ومقاومتهم

للتهويد (1948-1966م)، بينما تطرق المبحث الثاني: ردود الفعل العربية لأهالي الجليل لمقاومة

مشاريع التهويد (1967-1996م)، واستعرض المبحث الثالث: دور المؤسسات واللجان

العربية في مقاومة مشروع تهويد الجليل (1997-2013م).

يجدر الإشارة إلى أن تلك التقسيمات أخذت التقسيم الزمني لفترات مشروع التهويد منذ

عام 1948م وحتى عام 2013م، كما وجب التنويه أن بعض المصطلحات والمفاهيم التي وردت

داخل فصول الرسالة مثل استخدام (دولة إسرائيل)، فقد تم تمييزها بوضعها بين قوسين ؛ اعتباراً

عدم القبول بالوضع وبما يسمى (إسرائيل).

الخاتمة: انتهت الدراسة بالخاتمة التي تضمنت عدداً من النتائج، وبعض التوصيات، ثم ألحقت بها مجموعة من الملاحق، وأتبعها الباحثة بقائمة المصادر والمراجع.

وأخيراً أرجو من الله أن تكون هذه الدراسة قد سلطت الضوء على المشاريع التهودية الصهيونية ضد أراضي فلسطين في منطقة الجليل، و أرجو أن يكون فيها ما ينفع الأمة والمجتمع، فإن أحسنت فمن الله وتوفيقه، وإن أخطأت، فذلك من طبيعة البشر.

الباحثة

نداء محمد كشكو

فصل تمهيدي الجليل

أولاً: جغرافية الجليل:

1. الموقع الجغرافي.
2. سبب التسمية.
3. المساحة.
4. المناخ.
5. التقسيمات الإدارية.

ثانياً: الوجود الصهيوني في الجليل ما بين عامي (1882-1947م):

أ- الهجرة والاستيطان في منطقة الجليل ما بين عامي (1882-1947م).

تمهيد:

تعد فلسطين جزءاً طبيعياً من بلاد الشام(سوريا)، وتشكل القسم الجنوبي الغربي منها(1)، تمتاز فلسطين بأهمية موقعها الجغرافي، فهي ملتقي قارتي آسيا وإفريقيا، ويعد البحر حلقة الوصل بين أوروبا وآسيا فتوسط فلسطين بالنسبة لقارة أوروبا جعل منها مركزاً مهماً، كما هو الحال لإفريقيا وهي الطريق الذي يصل البادية وسهول الجزيرة بالبحر الأبيض المتوسط، وهي الجسر الموصل بين البلاد العربية المختلفة(2). جاء تسميتها بهذا الاسم نسبة إلى الفلسطينيين الذين عاشوا فيها في القرن الثاني عشر قبل الميلاد، تمتد فلسطين(*) بشكل طولي من الشمال إلى الجنوب على نحو أربع درجات عرض، وهما 30، 29، و15، و33 شمالاً وبين خطي طول 15، 34، و40، 35 شرقاً، بمساحة 990، 26 كم2، ويحدها من الغرب البحر المتوسط بساحل طوله 224 كم، ومن الشرق سورية والأردن، ومن الشمال لبنان، ومن الجنوب مصر وخليج العقبة(3) (4).

أولاً: جغرافية الجليل:

1- الموقع الجغرافي:

الجليل منطقة ريفية عربية تقع في شمال فلسطين، شرق البحر المتوسط، وتعد الناصرة وصفد من أكبر مدنها، يحدها من الجنوب سهول مرج بن عامر ووادي نهر المقطع، أما شرقاً فيحدها منحدر هضبة الجولان، والبحر المتوسط من الغرب، ومن الناحية الطبوغرافية تمتد منطقة الجليل الأعلى شمالاً داخل الأراضي اللبنانية حيث يمثل نهر الليطاني حدودها الشمالية، ويطلق على هذا الرسم الدقيق للموقع الجغرافي مصطلح سياسي جغرافي عرف "إصبع الجليل" ؛ وذلك لشكلها الذي يشبه الإصبع. ومنطقة "إصبع الجليل" هي من نتاج ترسيم الحدود بين حكومتي الإنتداب البريطاني على فلسطين والفرنسي على كل من سورية ولبنان، وقد تم تحديد هذه الحدود

(1) عتريس، محمد: معجم بلدان العالم، الدار الثقافية للنشر، القاهرة، ط1، 2002م، ص312.

(2) الدباغ، مصطفى مراد: موسوعة بلادنا فلسطين، دار الهدى، ج1، 1991م، ص382.

(*) انظر الملحق رقم (1) خريطة فلسطين.

(3) عتريس، محمد: معجم بلدان العالم، ص307، للمزيد انظر فاروق، بهاء: حكاية فلسطين بالخرائط والوثائق،

هلا للنشر والتوزيع، مصر، الجيزة، ط1، 2002م، ص 9-11.

(4) المسيري، عبد الوهاب: موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، دار الشروق، مصر، القاهرة، مج4، 2003م

ص 189.

عام 1923م من الانتداب البريطاني على فلسطين، وتتألف منطقة الجليل من مساحات سهلية وثلثة وهضبية وجبلية⁽¹⁾. تعرف بأنها منطقة تلال البحر المتوسط⁽²⁾. يضمّ "إصبع الجليل" أكثر من خمسة وعشرين مستوطنة يهودية منها الحدودية على الأراضي اللبنانية كـ "المطلة" و"كفار جلعادي" و"تل حاي" بشمال غرب هذه البقعة، إضافة لمنطقة مرج الحولة الواقع شمال بحيرة طبريا على مسار نهر الأردن، ويضمّ مستوطنتي "كريات شمونا" القائمة على أراضي بلدة الخالصة الفلسطينية، و"حتسور هجلييت" في الجزء الجنوبي من المرج⁽³⁾.

2- سبب التسمية:

أ- لغوياً: الجليل من الفعل "جلل"، وهو صفة من صفات تقديس الله سبحانه و تعالي، وقد يقصد به الأمر العظيم⁽⁴⁾.
ب- اصطلاحاً:

يرجع أصل كلمة الجليل إلى «الجلجال»، وهو لفظ سامي قديم، يرجح أن يكون كنعاني الأصل ومعناه «الحجر المستدير الشكل»، والجليل هو المنطقة الشمالية من فلسطين، وتقع بين نهر الليطاني ومرج ابن عامر، عرضها تسعة عشر ميلاً، وطولها خمسة وعشرون ميلاً. وهي مقاطعة جبلية منتجة للحبوب وتكثر فيها الجبال، مثل الكرمل وجلبوع، التي يبلغ ارتفاع بعضها أربعة آلاف قدم⁽⁵⁾.

3- المساحة:

تقدر مساحة جبال الجليل بنحو 2083 كيلومتر مربع، وأعلى قممها قمم جبال الجرمق^(*)، وجبل كنعان^(*)، وجبل حيدر^(*)، وجبل عداثر^(*)، ومن قمم جبال الجليل: جبل طابور، وجبل الدحي،

(1) شراب، محمد محمد حسن: معجم بلدان فلسطين، الأهلية للنشر والتوزيع، المملكة الأردنية الهاشمية، عمان، 2000م، ص265.

(2) _____: دليل المقاتل الفلسطيني، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، 1972، ص61.

(3) <http://www.pls48.net> . .

(4) ابن منظور: لسان العرب، دار الحديث، ج2، القاهرة، ص179.

(5) المسيري، عبد الوهاب: موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، مج4، ص188.

(*) جبال الجرمق: يقع في الشمال الغربي من صفد، وفي منتصف المسافة بين قريتي الصفصاف وميرون، ومن قممه ما يرتفع إلي 1006، و 1152 متراً، أما أعلى قممه فتصل إلي 1208 أمتار، وهي بذلك أعلى قمم فلسطين. الدباغ، مصطفى مراد: بلادنا فلسطين، ج6، ص68.

وجبل النبي سعين، ويقسم وادي الشاغور جبال الجليل إلى قسمين: القسم الشمالي ويعرف بالجليل الأعلى، والقسم الجنوبي، ويعرف بالجليل الأدنى وهو أقل ارتفاعاً⁽¹⁾.

4- المناخ:

يسود المنطقة مناخ البحر المتوسط بشكل عام، وهو حار جاف صيفاً، دافئ ممطر شتاءً، وتتراوح معدلات نزول الأمطار من 600-800 ملم سنوياً في مرتفعات الجليل، أما درجات الحرارة فالمناخ معتدل نسبياً بشكل عام⁽²⁾، تتلقي أكبر نسبة من الأمطار في فصل الشتاء، بينما مصادر المياه للصيف الجاف غير متوافرة مما يحد من نموها⁽³⁾.

5- التقسيمات الإدارية:

تقسم منطقة الجليل إلى ثلاثة أقسام إدارية، وهي: الجليل الأعلى، ومن أشهر مدنه وقراه، صفد، ومجد الكروم، وسعسع، والمنارة، ويركا، وكفر ياسين، والجليل الأسفل، ومن أشهر ما يضمه القسم من قرى ومدن التالي: الناصرة، ومرج بنى عامر، والكرمل، والطور، والبعنة، والرامة، وكفر كنا، والمشهد، وإكسال، طرعان، طبريا، وبيسان، بينما الجليل الغربي، كفر مندا، معلوت- ترشيحا، أبو سنان، وجولس، وكفر ياسيف، ومزرعة، ومعيليا، وتقع معظم الأقسام الإدارية ضمن التقسيم الإداري الإسرائيلي التابع للواء الشمال ولواء حيفا⁽⁴⁾.*

(* جبل كنعان: تقع بعض أحياء صفد على هذا الجبل، وأعلى نقطة فيه ترتفع إلى 945 متراً، وعليها تقوم أعلى بقعة مسكونة في القسم المحتل، ويقع جبل بيريا في الغرب من جبل كنعان مرتفعاً 950 متراً عن سطح البحر. الدباغ، مصطفى مراد: بلادنا فلسطين، ج6، ص69.

(* جبل حيدر: يقع في أراضي قضاء عكا في ظاهر قرية بيت جن الجنوبي، بينها وبين قرية الرامة، يرتفع 1047م، 3453 قدماً عن سطح البحر. الدباغ، مصطفى مراد: بلادنا فلسطين، ج6، ص64.

(* جبل عداثر: يقع في ظاهر قرية سعسع الغربي، وفي الجنوب من قرية رميش اللبنانية، يرتفع 1006 أمتار، 2301 قدماً عن سطح البحر، وفي جواره يوجد خربة تسمى (خربة عداثر) كما وتعرف باسم خربة المنارة، وتحتوي على أساسات، وصهاريج منقورة في الصخر، ويفصل جبل عداثر مياه الحولة عن البحر المتوسط، وهو قمة مخروطية الشكل منعزلة عن البحر جنوبي رميش. الدباغ، مصطفى مراد: بلادنا فلسطين، ج6، ص65.

(1) شراب، محمد محمد حسن: معجم بلدان فلسطين، ص266.

(2) البحيري، صلاح الدين: مدخل إلى القضية الفلسطينية، تحرير جواد الحمد، سلسلة دراسات، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، 1997م، ص15-24.

(3) _____: دليل المقاتل الفلسطيني، ص62.

(4) شراب، محمد محمد حسن: معجم بلدان فلسطين، ص267.

(* انظر الملحق رقم(2).الجليل وتقسيمه الجغرافي.

شكل الجليل ومرج بن عامر جزء كبير من هذه المنطقة الشمالية ، وهما من أكثر المناطق المحتلة عام 1948م، كثافة بالسكان العرب ،الذين يشكلون ما نسبته 53% من سكان هذا اللواء وهي المنطقة الوحيدة في (إسرائيل) ذات أغلبية عربية⁽¹⁾.

ثانياً: التواجد الصهيوني في الجليل ما بين عامي(1882-1947م):

يرجع التواجد الصهيوني في فلسطين إلى بداية عام1882م، فقد تمثل على شكلين هما، الاستيطان البشري، وشراء الأراضي⁽²⁾، حيث حرص الصهاينة على نيل الموافقة العثمانية على تملك الأراضي في فلسطين والاستيطان فيها⁽³⁾، وبقدوم الصهاينة إلى فلسطين عام 1882م، قاموا بإنشاء أولى المستوطنات لهم في فلسطين، فقد كانت عبارة عن ثلاث مستوطنات هي: مستوطنة "ريشون لتسيون"^(*)، و " روش بينا"^(*)، و " زخرون يعقوب"^(*)، وقد تنبتهت الدولة العثمانية لنوايا الحركة الصهيونية منذ البداية؛ فوقفت موقفاً جاداً للحد من التواجد الصهيوني⁽⁴⁾، بأن أصدرت فرماناً في 29 حزيران/يونيو 1882م، لمتصرف القدس ينص على عدم السماح لليهود

(1) عطيه، إحسان وآخرون:مناطق عربية محتلة حقائق وأرقام، مركز الدراسات الإحصائية، جمعية الدراسات العربية، القدس، 1985م، ص44.

(2) الكيالي، عبد الوهاب: تاريخ فلسطين الحديث، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1979م، ص25.

(3) شوفاني، إلياس:الموجز في تاريخ فلسطين السياسي منذ فجر الإسلام وحتى سنة 1949م، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1996م، ص32.

(*) ريشون لتسيون:مستوطنة أسسها الصهاينة الروس، في صيف عام 1882م، على أراضي قرية عيون قارة، جنوب شرق يافا، وعلى مسيرة 14كم منها، ومثل تلك المسافة عن الرملة، وقد اقيمت في هذه المستوطنة العديد من المشاريع الاقتصادية كمعامل الخمور، التي يصدر انتاجها من الخمور للخارج.الدباغ، مصطفى مراد: بلادنا فلسطين ، ج1، ص293.

(*) روش بينا:مستوطنة صهيونية في شمالي فلسطين، أنشئت عام 1879م، على يد يهودي من صفد قام بشراء أراض في القرية العربية الجاعونة، حيث اقيمت بعض البيوت اليهودية، ومن ثم أخذ عدد اليهود المهاجرين إليها بالازدياد، واعتمدت المستوطنة لفترة طويلة على الزراعة، ورعاية المواشي، أما منذ الثمانينيات فإنها أخذت تميل إلى الخدمات السياحية، والاستجمامية لوقوعها في منطقة جذب سياحي من الدرجة الجيدة، ويبلغ عدد سكانها حوالي 2500 نسمة فقط.منصور، جوني:معجم الأعلام والمصطلحات الصهيونية والإسرائيلية، مدار، رام الله، 2009، ص249؛الدباغ، مصطفى مراد: بلادنا فلسطين، ج6، ص242.

(*) زخرون يعقوب:مستوطنة قريبة من قرية زمارين، إلى الجنوب من جبل الكرمل، وترتفع 170م عن سطح البحر، سميت بذلك نسبة إلى"جيمس يعقوب روتشيلد". الدباغ، مصطفى مراد: بلادنا فلسطين، ج6، ص256.

(4) جبارة، تيسير:تاريخ فلسطين، دار الشروق للنشر والتوزيع، رام الله، فلسطين، 1998م، ص26.

من دخول مدينة القدس ممن يحملون الجنسيات الرومانية والروسية، الذين كانت تدعمهم القناصل الأجنبية هناك⁽¹⁾.

أ- الهجرة والاستيطان في منطقة الجليل ما بين عامي (1882-1947م):

ترجع بدايات الهجرة والاستيطان الصهيوني في الجليل الأعلى إلى عام 1898م، وحتى نهاية الحرب العالمية الأولى 1918م، معبرةً بذلك عن أفكار وأهداف استيطانية صهيونية، وتعد منطقة الجليل منطقة حيوية ومهمة للاستيطان اليهودي؛ نظراً لموقعها الجغرافي، وظروفها المناخية تساعد على الزراعة، إضافة إلى خصوبة أرضها، ومن الناحية الأمنية تعد الجليل منطقة حدودية لعدة دول يجب إحكام السيطرة عليها⁽²⁾.

شكل الاستيطان اليهودي في الجليل بالنسبة للحركة الصهيونية أهمية تاريخية كبيرة نظراً⁽³⁾، لأنه يدل على (استمرار الوجود اليهودي في هذه المنطقة)، حيث سكن اليهود في عدة مدن، كصفد^(*) وطبريا^(*)؛ لذلك أصرت قيادة الحركة الصهيونية على إدخال الجليل ضمن حدود فلسطين الانتدابية وتدخلت لدى حكومتي فرنسا وبريطانيا؛ لأجل الوصول لهذا الهدف⁽⁴⁾.

تعد الهجرة اليهودية من أبرز الوسائل الصهيونية في تهويد منطقة الجليل^(*).

و تقسم حركة الهجرة الصهيونية إلى خمس موجات رئيسة كالتالي⁽¹⁾:

- (1) عوض، عبد العزيز: الأطماع الصهيونية في القدس، الموسوعة الفلسطينية، ج6، 1985م، ص849.
- (2) مردخاي، ناؤر: اصبع الجليل 1900-1967م، مصادر خلاصات وقضايا مهمة، إصدارات، عيدن، وباد يسحاق بن تسقي، القدس، 1991م، ص30. (عبري).
- (3) جورج، قصيفي: الرهان الديمغرافي في فلسطين، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1990م، ص20.
- (*) صفد: كانت مدينة صفد مركزاً لمذهب يهودي يؤمن بالتصوف (الاتحاد بالرب)، وأصبح له أتباع في أنحاء العالم، واعتبر اليهود صفد مدينة مقدسة لهم؛ لاعتقادهم بظهور المسيح فيها مجدداً. العسكري، يسار: قصة مدينة صفد، دار الثقافة بمنظمة التحرير الفلسطينية، ص65.
- (*) طبريا: يقصد اليهود طبريا لا لعلة دينية في الأصل؛ بل لأنها أصبحت بعد خراب القدس والهيكل، مقر السنهدرين من القرن الثاني إلى الرابع وقرب القرن الخامس بعد الميلاد. نويهض، عجاج: بروتوكولات حكماء صهيون، ج2، دار الجليل للنشر، عمان، ط1، 1984م، ص252.
- (4) أبشالوم شموئيل، أرنون سوفير، فوريت كلايوت: أراضي الجليل، وزارة الدفاع، جامعة حيفا، ج1، 1983، ص385. (عبري).
- (*) تهويد الجليل: هو مصطلح سياسي إسرائيلي، تجاه حاضر ومستقبل منطقة الجليل شمالي فلسطين التاريخية، رأي بن غوريون ضرورة العمل على قلب موازين القوى البشرية في الجليل ليصبح اليهود أكثر عدداً من العرب، وشملت خطة التهويد ببناء 30 موقعاً استيطانياً خلال ثمانية أشهر، ومصادرة العديد من الأراضي العربية في الجليل. منصور، جوني: معجم الأعلام والمصطلحات الصهيونية والإسرائيلية، ص146.

أ- موجة الهجرة الأولى (1882-1904م)*: أخذت أعداد من يهود روسيا ودول شرقي أوروبا بالتدفق إلى فلسطين في أعقاب اغتيال القيصر الروسي "الكسندر الثاني" التي تبعها أعمال قتل واضطهاد ضد اليهود⁽²⁾، بلغ عدد مهاجرين تلك الموجة حوالي 20-30 ألف مهاجر⁽³⁾، مع قدوم أعضاء منظمة أحباء صهيون⁽⁴⁾ إلى فلسطين، اختاروا منطقة أم جي أويني للاستيطان فيها من جديد، وقد تم إعادة شرائها من العرب بمبلغ 12، 000 فرنك، بحجم 4000 دونم، وبدأوا بالتجمع فيها للسكن عليها، وتعد هذه المستوطنة من أوائل المستوطنات اليهودية في الجليل (1882-1884م)، وسكن عليها 25 عائلة من المهاجرين الجدد (228 مهاجرًا)، وأصبح يطلق عليها اسم روش بينا، وقد تطورت المستوطنة بعد أن تعرف سكانها على طبيعة الأرض واستقروا فيها بعد عام كامل⁽⁵⁾.

ب- موجة الهجرة الثانية (1904-1914م)*: بلغ عدد المهاجرين فيها من 35-40 ألفاً جاء معظمهم من روسيا، ورومانيا وكانت مكونها الشباب المفلسين، المغامرون، الذين جندتهم

(1) عبد الرحمن، أسعد: الغزو الصهيوني وحلقات الصراع السياسي الإجلاتي الديموغرافي في فلسطين 1882-1990، دار اللوتس، عمان، ص13.

(*) وفي تلك الهجرة كانت أولى المحاولات الاستيطانية لليهود في الجليل في منطقة أم جوني "مستوطنة جي أويني"، ومستوطنة روش بينا، قامت شركة استيطان الأرض المقدسة، بشراء قطعة أرض في قرية أم جوني؛ لأجل الاستيطان الزراعي فيها، قام روكيح بمساعدة أعضاء الشركة بجمع مبلغ 550 ليرة واشترى بها قطعة أرض في هذه القرية (جعوني أو أم جوني)، سنة 1875م، اسكن على هذه الأرض 17 عائلة يهودية، وتم إطلاق اسم جي أويني على هذه الأرض، بينما المستوطنون الأوائل فيها كان عددهم 150 شخصاً، كانوا عمال زراعيين من الدرجة الأولى، عاشوا في بيوت فلاحين مثل البيوت العربية، ولكن لم يكن هناك أي جهة تقدم لهم يد المساعدة؛ مما أدى إلي ترك الأرض بسبب الجوع والفقر وسوء الأحوال الجوية في المنطقة. أبشالوم شموتيل، أرنون سوفير، فوريت كلايوت: أراضي الجليل، ج1، ص389. (عبري)

(2) الحوت، بيان نويهض: فلسطين القضية، الشعب، الحضارة، التاريخ السياسي في عهد الكنعانيين حتى العشرين، دار الاستقلال، لبنان، بيروت، ط1، 1991م، ص294.

(3) _____: لجنة دراسات تاريخية، دراسات تاريخية، الجامعة الإسلامية، غزة، 1986م، ص54.

(4) منظمة أحباء صهيون: مجموعة من الجمعيات الصهيونية التي أنشئت في شرق أوروبا، رداً على المذابح التي تعرض لها اليهود في روسيا عام 1881م-1882م، وشجعت على الهجرة الصهيونية إلى فلسطين. حسين، محمد: الاستيطان الصهيوني في القدس 1967-1993م، نابلس، فلسطين، 2001م، ص16.

(5) أبشالوم شموتيل، أرنون سوفير، فوريت كلايوت: أراضي الجليل، ج1، ص390. (عبري)

(*) موجة الهجرة الثانية 1904-1914م: التي اقتصررت تقريباً على اليهود الروس في مطلع عام 1904م، في إطار الهجرة الواسعة لليهود روسيا في تلك الفترة بتجاه الولايات المتحدة الأمريكية، وكان = = الدافع الرئيسي لهذه الهجرة شبيه بمسببات الموجة الأولى فقد تمت الهجرة على أرضية القمع والتهويل والاضطهاد الذي تعرض له

الصهيونية^(*)، والأجهزة الاستعمارية، وقد اشتملت تلك الموجة على عدد من يهود اليمن وبلغ عددهم نحو 1، 500 يهودي يماني وزعوا على المستوطنات الزراعية الصهيونية، وارتبطت هذه الهجرة بشعار العمل العبري^(*)⁽¹⁾.

وقد تمكن المهاجرون الأوائل ما بين السنوات 1882-1916م، من إقامة 6 مستوطنات عبرية في الجليل^(*) وهي روش بينا^(*)، يسود همعلايه^(*)، مشمارهيردين^(*)، متولا^(*)، عاين

اليهود في روسيا بعد أحداث كيشيف في نيسان عام 1903م. المسيري، عبد الوهاب: موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، مج7، ص90؛ شاعر، محمود: موسوعة تاريخ اليهود، أسامة للنشر والتوزيع، عمان، ص319.

(*) الصهيونية: حركة عنصرية، دينية، استيطانية، ظهرت في العقد الأخير من القرن التاسع عشر، وتهدف إلى نقل اليهود إلى فلسطين، والاهتمام بالحياة الدينية، والثقافية، والسياسية لهم، وذلك بسبب فشل الاندماج اليهودي في المجتمعات، التي يعيشون فيها، والصهيونية نسبة إلى صهيون، اشتقها ناثان بيريناوم، ليصف بها تحول تعلق اليهود بجبل صهيون، وأرض فلسطين من البعد الديني إلى برنامج سياسي، يستهدف نقل اليهود إلى فلسطين. الكيالي، عبد الوهاب: موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، ج6، ص659. للمزيد انظر: الحوت، بيان نويهض: فلسطين القضية، ص329؛ النجار، حسين فوزي: أرض الميعاد (دراسة علمية للوعد الإلهي لبني إسرائيل بارض الميعاد على ضوء الكتب السماوية، دار المعارف، ط2، 1983م، ص185.

(*) شعار العمل العبري: تعود فكرته إلى ديفيد بن غوردون، الذي صرح أن العمل العبري هو أساس البعث القومي، وقد ظهر هذا الشعار خلال موجة الهجرة الصهيونية الثانية، وقد رافقه تطور خلال موجة الجرة الثالثة 1919-1923م، وكان شاره في الأرض اليهودية، وفي المشروعات الصهيونية لا يستخدم إلا اليهود، ولا بد من استبدال العمال العرب بالعمل العبري. المسيري، عبد الوهاب: موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، مج7، ص180-181.

(1) المرعشلي، أحمد: الموسوعة الفلسطينية، مج4، 1984م، ص517.

(*) انظر ملحق (3) عدد السكان اليهود في مستوطنات الجليل الأعلى ما بين السنوات (1882-1914م).

(*) روش بينا: مستوطنة عبرية في شمالي فلسطين، أنشئت عام 1879م على يد يهودي من صفد قام بشراء أراضٍ في القرية العربية الجاعونة، حيث اقيمت بعض البيوت اليهودية، ومن ثم أخذ عدد اليهود المهاجرين إليها بالازدياد، اعتمدت المستوطنة لفترة طويلة على الزراعة ورعاية المواشي، أما منذ الثمانينات فأخذت تميل إلى الخدمات السياحية والاستجمامية لوقوعها في منطقة جذب سياحي من الدرجة الجيدة، يبلغ عدد سكانها حوالي 2500 نسمة فقط. منصور، جوني: معجم الأعلام والمصطلحات الصهيونية والإسرائيلية، ص249.

(*) يسود همعلايه: مستوطنة اقيمت عام 1883م، على ضفاف بحيرة الحولا تم شرائها بواسطة العائلة اليهودية (عبو) من صفد، من عائلة زبيد البدوية، تقدر مساحة الأرض التي اقيمت عليها 2500 دونم، عانت المستوطنة من العديد المشكلات، سكن المستوطنة العديد من عائلات المهاجرين الجدد من اليهود وخاصة من أفواج الهجرة الأولى، وأعضاء أبناء صهيون. أبشالوم شموئيل، أرنون سوفير، فوريت كلايوت: أراضي الجليل، ج1، ص391؛ الدباغ، مصطفى مراد: بلادنا فلسطين، ج6، ص245.

(*) مشمار هيردين: مستوطنة تم شراء أراضيها من العرب سنة 1884م، على يد يتسحاك ليثو فيسكي، وأقام عليها مزرعة باسم " مشمار هيردين " تسلمت شركة يكياء، المستوطنة عام 1899م، وعملت على إدارتها حتى

هزيمتم(عين الزيتون)(*)، محنيم(*)، كانت هذه المستوطنات هي أساس السيطرة اليهودية في الجليل الأعلى، وكان الهدف من إقامتها هو شراء الأراضي الصالحة للزراعة، والواقعة في محيط جغرافي جيد وزيادة المنطقة الاستيطانية التي يسيطر عليها اليهود⁽¹⁾.

وتعد مستوطنة "سجرة" (*)، أول مستوطنة أنشأها الصهاينة في الجليل الأسفل على أراضي القرية العربية(الشجرة)، تقع على جانب طريق العفولة، وكانت مركزاً لعمال الجليل وهاشومير⁽²⁾.

فقد ظهر دور شركة شراء وتطوير الأراضي : (Company to Buy And Develop Land)^(*)، خلال هذه الموجة في تسهيل انتقال الأراضي العربية للصهاينة على أن تكون

اندلاع الحرب العالمية الأولى، وعام 1891م، قام موظفي البارون روتشيلد بشراء قطعة أرض في قرية كبعاء، لكي تكون طريق بين المستوطنات الثلاثة، روش بينا، ويسود همعلاه، ومشار هيردن.أبشالوم شموئيل، أرنون سوفير، فوريت كلايوت:أراضي الجليل، ج1، ص394؛ الدباغ، مصطفى مراد: بلادنا فلسطين ، ج6، ص245. (* متولا: مستوطنة يهودية تقع في المنطقة الشمالية في الجليل، اقيمت عام 1896م، فقد اقيمت المستوطنة لحل مشكلة الاستيطان اليهودي الجديد في الجليل، وهي مشكلة السيطرة على الأراضي، فسعت الحركة الصهيونية جاهدة لإيجاد أراضي لشرائها في قرى الجليل، فتم شراء 8000 دونم من أراضي قرية" أمه الله" القرية العربية المحاذية للحدود الشمالية، لإقامة المستوطنة عليها .ساره ومنير أهرويتي: الاستيطان اليهودي في الجليل، مكسيم، تل أبيب، 1997م، ص13.(عبري)؛ أبشالوم شموئيل، أرنون سوفير، فوريت كلايوت: أراضي الجليل ، ج1، ص395.(عبري)

(* عاين هزيمتم: أو ما تعرف باسم "عين الزيتون"، اقيمت هذه المستوطنة ما بين السنوات 1890-1891م، مع وصول موجة أو الدفعة الثانية من أبناء الهجرة الأولى إلي البلاد، تم شراء أراضي هذه المستوطنة عام 1890م، من قبل جمعية "الألف"، التي كانت جمعية شراء أراضي تابعة لحركة أحياء صهيون، ولكن منيت المستوطنة بالفشل، ولم يتم إعادة سكنها حتى تسلمت إدارتها شركة يكا. أبشالوم شموئيل، أرنون سوفير، فوريت كلايوت: أراضي الجليل ، ج1، ص393. (عبري)

(* محنيم: مستوطنة اقيمت عام 1898م، تقدر مساحتها 8600دونم، تم تخصيص 6000 دونم من أراضيها للزراعة، والباقي للسكان في المستوطنة، وتم شرائها بمبلغ 13 فرنك، للدونم الواحد، وقد سكن فيها 25 عائلة . أبشالوم شموئيل، أرنون سوفير، فوريت كلايوت: أراضي الجليل ، ج1، ص394.(عبري)

(1)أبشالوم شموئيل، أرنون سوفير، فوريت كلايوت: أراضي الجليل ، ج1، ص405. (عبري)

(* مستوطنة سجرة:مستوطنة عبرية اقيمت على أراضي قرية الشجرة، والتي تحتوي على 240 نسمة، يملك اليهود منها 61 دونماً، أنشئت عام 1902م، وفي نهاية عام 1950م كانوا 90 يهودياً . الدباغ، مصطفى مراد: بلادنا فلسطين ، ج1، ص180-183.

(2) تلمي، أفرايم ومناحيم : معجم المصطلحات الصهيونية، ترجمة أحمد بركات العجرمي، دار الجليل، عمان، ط1، 1988م، ص22.

* وافق المؤتمر الصهيوني الثامن المنعقد في لاهاي عام 1907م، على تأسيس هذه الشركة لشراء الأراضي وتطويرها، حتى تكون وكالة مركزية تشتري الأراضي للصندوق " القومي اليهودي"، وللأفراد من اليهود الذين

مؤسسة اقتصادية؛ تعمل على استثمار الأموال من خلال شراء قطع من الأرض، وتهيئتها للزراعة، وإنشاء مراكز لتدريب المهاجرين الصهاينة على الأعمال الزراعية. عام 1909م قامت الشركة بشراء مساحة 2370 دونماً شرقي مرج بن عامر (أراضي قرية سولم والقوقلة)، وقد أقيمت عليها مدرسة زراعية تدريبية حولت فيما بعد إلى مستوطنة مرحافيا^{(*) (1)}.

وعقدت شركة تطوير أراضي فلسطين^(*) عام 1921م، صفقات شراء أراضي كبيرة، فقد أتمت الشركة شراء نحو 18 ألف دونم من أراضي تل عدس في مرج ابن عامر، فنشأت بذلك مساحة أراضي مساحتها 35 ألف دونم، بيع منها 8 آلاف دونم لإنشاء موشاف بلفوريا^(*)، وأقيم على المساحة الباقية مستوطنة تل عدشيم^(*)، وكيبوتسات مرحافيا^(*)، وموشاف مرحافيا، وفي السنة التالية اشترت الشركة أكثر من 60 ألف دونم في مرج ابن عامر من عائلة سرسق البيرونية، وقد

يرغبون بشراء أراضي في فلسطين وتم تسجيلها في 20 كانون الثاني 1909م، في إنجلترا، باسم (شركة تطوير أراضي فلسطين المحدودة)، وبرأس مال مقداره 50، 000 جنيه إسترليني. عبد العزيز: عوض: مقدمة في تاريخ فلسطين الحديث 1831-1914م، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1983م، ص 83.

(*) مستوطنة مرحافيا: تقع شرق العفولة، وعلى مسيرة 15 كم من الناصرة، بها 270 نسمة بلغوا في نهاية عام 1950م، 582 نسمة، أسست عام 1911م. الدباغ، مصطفى مراد: بلادنا فلسطين، ج 1، ص 175.

(1) أفيري، اريه: دعوى نزع الملكية الاستيطان اليهودي والعرب في الفترة 1878-1948م، ترجمة بشير شريف الديرغوثي، دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، عمان، ط 1، 1986م، ص 162.

(*) تم افتتاح السلطات البريطانية سنة 1920م دائرة تسجيل الأراضي، وهي المسؤولة عن توفير العنصر الثاني من السيطرة على فلسطين. وإقامة الوطن (القومي) اليهودي، فقد كان للصهاينة نفوذ فيها، والتي يرأسها البريطاني سبنس، ويساعده 6 موظفين صهاينة من أصل 8، وتمكن الصهاينة من خلال ذلك، استملاك أراضي جديدة من فلسطين، بلغت مساحتها حتى نهاية عام 1922م، نحو 173400 دونم، وبذلك أصبح بيدهم نحو 594 ألف دونم، دائرة تسوية الأراضي، وهي الدائرة المسؤولة عن فرز الأراضي وتسجيل ملكيتها، فقد عين اليهودي فردريك سالمون رئيساً، وكان يساعده فيها 8 موظفين صهاينة من أصل 12 موظفاً. البديري، هند: أراضي فلسطين بين مزاعم الصهيونية وحقائق التاريخ، ص 48؛ للمزيد انظر: بيسسو، فؤاد: الاقتصاد العربي في فلسطين في عهد الانتداب البريطاني من 1920-1948م، ص 618. Stein، Kenneth w.; The Land، question in Palestine، London؛ University of North Carolina، 1917-1939، 1984، p.20.

(*) موشاف بلفوريا: أنشئت عام 1922م، نسبة إلى بلفور، صاحب الوعد المشؤوم، تقع على مسيرة 14 كم من الناصرة، كان بها 330 نسمة، وبقي هذا العدد كما هو في نهاية عام 1950م. الدباغ، مصطفى مراد: بلادنا فلسطين، ج 1، ص 175.

(*) تل عدشيم: مستوطنة عبرية، تقع في الجنوب من الناصرة، أسست عام 1923م، بها 360 نسمة، وفي نهاية عام 1950م بلغوا 409 نفس. الدباغ، مصطفى مراد: بلادنا فلسطين، ج 1، ص 176.

(*) كفوتسات مرحافيا: مستوطنة عبرية أقيمت على أراضي مرج ابن عامر، وتقع شرق العفولة، تأسست عام 1922م، بلغ عدد سكانها عام 1948م، 600 نسمة. الحزماوي، محمد: ملكية الأراضي في فلسطين 1918-1948م، رسالة دكتوراة في التاريخ، الجامعة الأردنية، 1993م، ص 250.

أقيمت على هذه الأرض مستوطنات عين -حارود، تل -يوسف ،بيت ألفا ،غيفع ، وغيرها، كما اشترت قطعة من الأرض على الطريق الرئيس بين حيفا والناصره، أقيمت عليها مستوطنة نهلال(*)⁽¹⁾.

ت- موجة الهجرة الثالثة (1919-1923م)^(*): بلغ عدد المهاجرين حوالي 35 ألف نسمة، أي ما يعادل ثمانية ألف مهاجر سنوياً، أقام معظم مهاجري تلك الموجة في المدن الثلاث الكبرى، وهي: القدس، وتل أبيب، وحيفا، وقد سكن 18% من السكان الصهاينة فقط في الريف، عام 1922م، و3، 000 في صفد، وحوالي 400، 14 في حيفا، 20، 000 في تل أبيب، وقُدرت مساحة الأراضي التي سيطرت عليها وأصبحت تحت ملكيتهم حوالي 350، 000 دونم، وأخذت هذه الموجة شكلاً جديداً من أشكال الاستيطان الزراعي، وهو ما عرف باسم (الموشاف

(*) مستعمرة نهلال: أول مستوطنة عمالية في فلسطين، وأول مستوطنة عبرية في مرج ابن عامر الغربي، اقيمت إلى الغرب من المجدل، التي اقيمت على أراضيها مستوطنة مجدال همعيق، وبنيت مستوطنة نهلال بأشكال دائرية للمحافظة على المناظر الطبيعية، ولأسباب أمنية و اقيمت في مركز المستوطنة أي في الدائرة المركزية مؤسسات المستوطنة، مثل المدرسة والبقالة الادارة، المخازن، يبلغ عدد سكانها حوالي 1500 نسمة. منصور، جوني: معجم الأعلام والمصطلحات الصهيونية والإسرائيلية، ص476-477؛ الدباغ، مصطفى مراد: بلادنا فلسطين ، ج1، ص175.

(1) حميشيم فحميش شنوت هخترت هايشوف: شركة تطوير الأراضي في إسرائيل، خمسة وخمسون عاماً من تطوير اليشوف، تل أبيب، يسرائيل المحدودة، 1964م، ص20-22.(عبري)

(*) موجة الهجرة الثالثة 1919-1923م: جاءت هذه الهجرة إستكمالاً للهجرة الثانية؛ نتيجة توقفها بسبب اندلاع الحرب العالمية الأولى، قدم أغلبهم من رومانيا، وروسيا، وغيرها من البلدان وقد غلب على مرتدين هذه الموجة من نوى الأوضاع الاقتصادية المتردية، شهد عام 1920م انخفاض في عدد المهاجرين اليهود إلى فلسطين من 120 ألف إلى 60 ألف مهاجر عام 1922م؛ نتيجة للقانون الذي تم فرضه بتحديد الهجرة بحيث لا تتعدى نسبة الهجرة 3%، وهو ما جرى به مع صك الانتداب البريطاني على فلسطين، واجهت موجة الهجرة الثالثة عام 1923م، تهديداً واضحاً، أدى إلى إضعافها؛ نتيجة خسارتها للامتيازات التي قد كانت منحها من قبل بريطانيا، ولكن بانتهاء هذه الامتيازات أصبحت هناك حركة هجرة عكسية من فلسطين إلى خارجها وخاصة إلى الولايات المتحدة الأمريكية. مخادمة، ذياب: الاستيطان اليهودي وأثره على مستقبل الشعب الفلسطيني، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، ط 1، 2006م، ص22؛ للمزيد انظر: أبو عرفة، عبدالرحمن: الاستيطان اليهودي وأثره على مستقبل الشعب الفلسطيني، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، ط1، 2006م، ص20. للمزيد انظر: المرعشلي، أحمد: الموسوعة الفلسطينية ، مج4، ص518؛ عامر، عبدالمنعم: اسرائيل، الأساطير، تزييف التاريخ، المؤامرة الاستعمارية، المكتبة الاكاديمية، القاهرة، ط1، 2000م، ص165؛ منصور، جوني: معجم الأعلام والمصطلحات الصهيونية والإسرائيلية، ص489.

عوفديم(*)، مع نهاية فترة الهجرة الثالثة عام 1923م، تمكن الصهاينة من إنشاء 23 مستوطنة صهيونية جديدة ما بين كيبوتس(*)، وموشاف(*)، وبلدة، ومدينة، وقد ارتفع عدد المستوطنات الصهيونية في فلسطين إلى 63 مستوطنة⁽¹⁾.

ث- موجة الهجرة الرابعة (1924-1932م)^(*): بلغ عدد مهاجرين^(*) تلك الموجة 82 ألف مهاجر صهيوني⁽¹⁾، وتميزت هذه الهجرة بانخفاض معدل الهجرة اليهودية إلى فلسطين منذ عام

(*)الموشاف عوفديم: أو ما يعرف باسم " قرية العمال"، وهو نوع من أنواع المستوطنات الأكثر شيوعاً، ويتكون من جمعيات منظمة لها هدف مشترك، تعني بدرجة كبيرة بتأمين مصدر عمل وعيش لأفرادها، وهم من الأعمال الذين يقومون بممارسة الزراعة إلى جانب أعمالهم الأخرى، وقد قام الصندوق القومي اليهودي بتأجير الأرض للموشاف لمدة 49 عاماً تجدد في نهايتها، وتم تأسيس الموشاف الأول عام 1921م. البديري، هند: أراضي فلسطين بين مزاعم الصهيونية وحقائق التاريخ، القاهرة، مطابع جامعة الدول العربية، 1998م، ص319.

(*) الكيبوتس: كلمة صهيونية تعني الجماعة، أو التجمع، وتطور ذلك المعنى، فأصبح يشير إلى مجموعة من الناس يعيشون بشكل مؤقت في مزرعة تعاونية زراعية، ويرتبط وجود الكيبوتس مع نشوء الحركة الصهيونية، وتتراوح مساحة الكيبوتس الواحد ما بين ألفين وعشرين ألف دونم. (Jewish Virtual Library: The Kibbutz : www. Us-Israel.org؛ منصور، جوني: معجم الأعلام والمصطلحات الصهيونية والإسرائيلية، ص366؛ شبيب، سميح: الأصول الاقتصادية والاجتماعية للحركة السياسية في فلسطين "1920-1948م"، مؤسسة الأسوار، عكا، ط1، 1999م، ص61.

(*) الموشاف: تجمع استيطاني زراعي للعمال الصهاينة وفقاً للأسس التعاونية في الانتاج والاستهلاك والتسويق، وتتراوح مساحة الموشاف ما بين 30-40 دونماً من أراضي القومي اليهودي (الكيرن كامييت)، تديرها مجموعة من العائلات. الكيالي، عبدالوهاب: موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، ج6، ص471؛ البديري، هند: أراضي فلسطين بين مزاعم الصهيونية وحقائق التاريخ، ص319.

(1) جريس، صبري: تاريخ الصهيونية 1862_1948م، مركز الأبحاث، فلسطين، ج2، 1986م، ص130-135.

(*) موجة الهجرة الرابعة 1924-1932م: جاءت هذه الهجرة إلى فلسطين كسابقاتها، ولكن كان أغلب مرتادوها من بولونيا، وعملوا على إقامة بعض المشاريع الصغيرة، سميت هذه الهجرة بالهجرة الرابعة لتمييزها عن سابقتها الثالثة؛ لأن مهاجروا الهجرة الرابعة يختلفون من حيث التركيبة الطبقية، والإمكانيات، والتطلعات، فكانوا مما ساءت أعمالهم وأحوالهم الاقتصادية في بولونيا، فباعوا أملاكهم وممتلكاتهم، وتوجهوا إلى فلسطين. المرعشلي، أحمد: الموسوعة الفلسطينية، مج4، ص518-519؛ جريس، صبري: تاريخ الصهيونية 1862_1948م، ج2، ص147.

(*) اهتم المهاجرون في تلك الموجة بالنشاط التجاري، وكذلك دعم الأحياء السكنية في المدن الرئيسية، من خلال شراء الأراضي الفلسطينية بأسعار قليلة من ملاك أراضي يعيشون خارج فلسطين، وايضاً شراء أراضي من عرب فلسطينيين مقيمين داخلها. شاكر، محمود: موسوعة تاريخ اليهود، ص323؛ الهندي، سحر: التأسيس البريطاني للوطن القومي اليهودي فترة هيربرت صموئيل 1920-1925م، ترجمة عبد الفتاح الصبيحي، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ط1، 2003م، ص276.

1928م؛ لأن روسيا عملت على توطين اليهود لليهود في روسيا، وإعطائهم إقليم يتمتع بحكم ذاتي وذلك بعد الثورة الروسية في أكتوبر 1917م⁽²⁾.

تمكن الصهاينة خلال تلك الموجة من إنشاء 36 مستوطنة صهيونية جديدة^(*)، ليرتفع بذلك عدد المستوطنات التي أقيمت في فلسطين إلى 99 مستوطنة⁽³⁾.

ج- موجة الهجرة الخامسة (1933-1939م)^(*): بلغ عدد المهاجرين الذين قدموا في هذه الموجة إلى فلسطين نحو 217 ألف مهاجر يهودي، قدم معظمهم من وسط أوروبا⁽⁴⁾، ازدياد عدد اليهود منذ عام 1931م، كان إجمالي نسبتهم 174 ألف، ليرتفع إلى 450 ألف في نهاية عام 1938م، فقد جاء وضع قانون الهجرة بصيغة قانونية يسهل التحايل بكل بنودها من قبل بريطانيا لخدمة اليهود في فلسطين⁽⁵⁾، وقد أوفت بريطانيا بوعودها إلى اليهود من خلال وعدها المشهور "وعد بلفور" عام 1917م، وطبقته بشكل عملي على أرض فلسطين⁽⁶⁾، بلغ عدد المهاجرين خلال هذه المرحلة حتى عام 1948م حوالي 650 ألف نسمة، يمثلون ثلث فلسطين، ويملكون حوالي 2075.000 دونماً من أراضي فلسطين⁽⁷⁾^(*).

(1) شاكر، محمود: موسوعة تاريخ اليهود، ص323.
(2) أبو عرفة، عبدالرحمن: الاستيطان اليهودي وأثره على مستقبل الشعب الفلسطيني، ص22.
(*) انظر ملحق (4) في فلسطين خلال موجة الهجرة الرابعة الصهاينة المستوطنات التي أنشأتها (1924-1931م).

(3) جريس، صبري: تاريخ الصهيونية 1862_1948م، ج2، ص151-152.
(*) موجة الهجرة الخامسة 1933-1939م: تعتبر الهجرة الخامسة من أكثر الموجات التي شهدتها فلسطين، نظراً لما قام به الحزب النازي في ألمانيا عام 1923م بقيادة هتلر، من ملاحقات ضد اليهود، أيضاً السياسة البريطانية التي انتهجتها في النصف الأول من العقد الثلاثينات المتمثلة بفتح باب الهجرة العلنية إلى فلسطين بالإضافة إلى مهاجرين بطرق غير شرعية، فقد لعب الانتداب البريطاني دوراً هاماً في زيادة أعداد الهجرة من خلال إصدار قانون الهجرة سنة 1933م الذي حرم بدوره أصحاب الحق من الفلسطينيين من حقوقهم الشرعية، وأعطيت لغيرهم من اليهود. سليم، محمد بن عبد الرؤوف: نشاط الوكالة اليهودية لفلسطين منذ إنشائها وحتى قيام دولة إسرائيل 1922-1948م، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ص157.

(4) المرعشلي، أحمد: الموسوعة الفلسطينية، مج4، ص519. شاكر، محمود: موسوعة تاريخ اليهود، ص324.

(5) _____: لجنة دراسات تاريخية، دراسات تاريخية، ص62.

(6) شاكر، محمود: موسوعة تاريخ اليهود، ص324.

(7) شاكر، محمود: موسوعة تاريخ اليهود، ص325.

(*) انظر ملحق (5) فلسطين وموجات الهجرة اليهودية.

ساهمت عمليات التمويل المالي الصهيوني في التوسع في إستملاك الأراضي، وإقامة المستوطنات، والنشاطات الاقتصادية عليها، فخلال الفترة ما بين السنوات 1932-1935م، تم شراء أراضٍ بقيمة 4، 352، 000 جنيه فلسطيني، وخلال العام 1935م وحده اشترى الصهاينة ما يزيد عن 70 ألف دونم⁽¹⁾، نلاحظ أن ما بين السنوات 1934-1935م، قامت كيرن كايميت بشراء 20، 000 دونم في محيط طبريا، و13، 440 دونم في بيت جان(بيت شان)^(*)(2)، وقد ركزت على شراء الأراضي في الجليل الأسفل، تم شراء 8000 دونم، وأقامت عليها مستوطنة "موليدت" في محيط الطيرة^(*)، وفي فبراير 1937م، تم شراء 5000 دونم في محيط الطيرة، في العام 1939م، في أبريل 1938م، تم شراء 3449 دونم في محيط قرية خربة جدين^(*) تم شراء 2000 دونم في قرية "كفار مصر"^(*)، و4، 600 في قرية تمره أو طمره، والتي أُقيمت عليها مستوطنة رحات هتسفي بتاريخ كانون 21 كانون ثاني/يناير 1942م، استمرت الكيرن كايميت في عمليات الشراء وتجميع الأراضي خلال سنوات الأربعينات فقامت بشراء 5110 دونم في محيط

(1) ياسين، عبد القادر: كفاح الشعب الفلسطيني حتى العام 1948م، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط2، 1981م، ص153.

(*) بيت جان: هي بلدة درزية، تقع البلدة في محمية جبل الجرمق التاريخي شرقي البقعة وهي تعتبر قرية كبيرة عامرة بالسكان التي يقدر أعدادهم بـ260 نسمة وجميعهم من الدروز، ويشغلون بصنع الزقاق. الدباغ، مصطفى مراد: بلادنا فلسطين، ج1، ص148؛ ___: دليل المقاتل الفلسطيني، ص174-176.

(2) أبشالوم شموتيل، أرنون سوفير، فوريت كلايوت: أراضي الجليل، ج1، ص470.

(*) الطيرة: قرية عربية تقع على مسيرة 12 كم للجنوب الغربي من حيفا، بها 5270 نسمة، تقدر مساحتها 224 دونماً، أولى قرى قضاء حيفا سكاناً، وثاني قرى القضاء في كبرها، تقدر مساحة أراضيها 45262 دونماً، يملك اليهود منها 6553 دونماً، وتعتبر ثالث قرى القضاء كله فيما تملكه من الأراضي. الدباغ، مصطفى مراد: بلادنا فلسطين، ج1، ص149

(*) خربة جدين: تقع إلى الجنوب الغربي من ترشيحا، وعلى مسيرة ساعة للماشي، تبلغ مساحة أراضي خربة جدين 7587 دونماً، يملك اليهود منها 3349 دونماً، وكانت تحتوي على قلعة ونحت في الصخور وخذق، واساسات جدران قديمة، ولكنها أصبحت خراباً. الدباغ، مصطفى مراد: بلادنا فلسطين، ج1، ص200.

(*) كفار مصر: إحدى القرى الزعبية السبع، طريقها مقابل مفرق عرب الشبلي، تم استيطان القرية من قبل أجداد سكانها الحاليين قبل منتي وخمسين سنة، سكنتها عائلات من النور العجر، كان يملك أراضي القرية شخص سوري يدعى الكونت، توفي عن بنت وحيدة فباع أراضي المنطقى إلي دائرة الأراضي اليهودية، ولم تكتشف قصة البيع إلا بعد 45 سنة، تبلغ مساحة أراضي القرية الزراعية، 1500 دونم. ___: دليل المقاتل الفلسطيني، ص24.

صفد، و7488 دونم في قرية المغار^(*)، 1590 دونم في قرية بيت جان، 850 دونم في قرية كفار بقور⁽¹⁾، بينما عام 1943م تم شراء 1482 دونم من مساحة الأراضي في قرية باب القمح القريبة من مستوطنة متولا، بينما عام 1945 تم السيطرة الفعلية بحيازة 2000 دونم في محيط قرية دبوريا أم الغنم^(*) القريبة من مستوطنة كفار تابور^(*)(2)، ومع نهاية عام 1935م، وصل عدد المستوطنات الصهيونية في فلسطين 152 مستوطنة، وخلال الفترة 1936-1939م لتلك الموجة أنشأ الصهاينة 52 مستوطنة جديدة؛ ليرتفع عدد المستوطنات الصهيونية في فلسطين عام 1939م إلى 204 مستوطنات⁽³⁾. وكنوع جديد من أنواع التهويد والاستيطان الصهيوني وبخاصة في المناطق الشمالية، إقامة المستوطنات في المناطق المحاذية لمناطق الاستيطان اليهودي، وذلك من خلال الأسلوب الاستيطاني الجديد المسمى "السور والبرج" (حومال أمفدال)^(*)، الذي اتبعه الصهاينة في الفترة ما بين 1936-1939م، ذلك أن أهداف هذا الأسلوب، الذي طبق أساساً على حدود المناطق الاستيطانية القائمة، كانت سياسة إستراتيجية في المقام الأول، وهو استيطان المناطق الجديدة كالجليل الأعلى الغربي، وغور الأردن وسهل بيسان، ووصل

(*) قرية المغار: المغار من القرى البارزة في الجليل من الناحية الجغرافية تكاد تتسلق جبل حزون المرتفع، تشرف على سهل خصب يزودهم بالزيتون الرومي المعمر، عدد سكانها يقارب ثلاثة عشر ألف 55% دروز، 28% مسيحيون، 17% مسلمون. . ____: دليل المقاتل الفلسطيني، ص 87-88.

(1) أبشالوم شموتيل، أرنون سوفير، فوريت كلايوت: أراضي الجليل، ج 1، ص 473.

(*) أم الغنم: تقع قرية أم الغنم جنوب شرق جبل الطور، على بعد 2 كم من الشارع الرئيسي العفولة، بحيث تكون الرأس الثالث العربي الذي يحيط بجبل تابور - دبورية - عرب الشبلي - أم الغنم، ينتشر ما يقرب 200 بيت على سفح الجبل، يقدر عدد سكان القرية من 860-900 فرد، مسطح البناء 150 دونماً، أراضي زراعية مصادرة 800 دونم. ____: دليل المقاتل الفلسطيني، ص 20.

(*) كفار تابور: مستوطنة عبرية تقع في الجهة الشرقية من جبل الطور، في جوار عرب الصبيح. كما تقع على بعد 14 كم للشمال الشرقي من العفولة، تأسست في تشرين الثاني (نوفمبر) 1901م، على أراضي قرية مسحة العربية، والمرتفعة 320 قدماً عن سطح البحر، كانت القرية والمستوطنة، في العهد العثماني من أعمال طبرية. الدباغ، مصطفى مراد: بلادنا فلسطين، ج 7، ص 140.

(2) أبشالوم شموتيل، أرنون سوفير، فوريت كلايوت: أراضي الجليل، ج 1، ص 474.

(3) جريس، صديري: تاريخ الصهيونية 1862_1948م، ج 2، ص 281.

(*) حومال أمفدال: اسم عام أطلق على 53 مستوطنة زراعية، معظمها من نوع الكيبوتس، والتي اقيمت في فلسطين في سنوات الثورة الفلسطينية بين 1936-1939م، وعرفت هذه المستوطنات بهذا الاسم نتيجة إقامة سور خشبي مزدوج إحيط بالمستوطنة ووضعت في منتصفه حجارة وحصى، و حول برج مراقبة، يمكن من خلاله مراقبة كل ما يجري من حول المستوطنة، وخاصة التصدي لمحاولات الاقتحام التي كان ينفذها الثوار الفلسطينيون. منصور، جوني: معجم الأعلام والمصطلحات الصهيونية والإسرائيلية، ص 220.

المناطق المنعزلة في الجليل الأسفل بعضها ببعض، وبالتالي توسيع حدود البلد وبلورتها إزاء تقسيم البلد⁽¹⁾.

في ظل فترة الحرب والدمار 1940-1945م، لم يتوقف مشروع الاستيطان، وإنشاء النقاط الاستيطانية فقد تم إنشاء 18 مستوطنة زراعية في الجليل، 13 منهم في الجليل الأعلى، و5 في الجليل الأسفل، وهي : عمير^(*)، وبيت هلال^(*)، وشعار ياشوف^(*)، ماتسوقا، سدي نحما^(*)، ألوموت، تمارا، كفار سولد^(*)، راميم^(*)، نحلايم، تيرا، بيت كشت، شكير، عقرون^(*) (2).

-
- (1) أبو هديب، خالد محمود عايد: الاستيطان الزراعي اليهودي في فلسطين (1918-1949م)، ص105.
- (*) عمير: مستوطنة عبرية اقيمت في 29/أكتوبر/1939م، على مسيرة سبعة كيلو مترات للجنوب الشرقي من الخالصة، على أنقاض قرية الدوارة، كان بها في عام 1961م، 446 يهودياً. الدباغ، مصطفى مراد: مرجع سابق، ج6، ص250؛ الخالدي، وليد: كي لا ننسى (قرى فلسطين التي دمرتها إسرائيل سنة 1948م، وأسماء شهدائها)، ط1، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1997م، ص304-305.
- (*) بيت هلال: أسست في 4/يناير/1940م على الحاصباني فوق أراضي قرية لزازة وفي ظاهر الخالصة الشرقي، كان بها في عام 1961م، 260 يهودياً. الدباغ، مصطفى مراد: بلادنا فلسطين، ج6، ص250.
- (*) شعار ياشوف: مستوطنة عبرية تأسست في 7/يوليو/1940م، تقع بين قلعتي "دان" و"دفنة". الخالدي، وليد: كي لا ننسى، ص250.
- (*) سدي نحما: تأسست في 19/ديسمبر/1940م، فوق أراضي الدوارة، في ظاهر مستعمرة عامر، وعند ملتقي منابع بانياس بمنابه نل القاضي، كان بها في عام 1961م، 314 يهودياً. الدباغ، مصطفى مراد: بلادنا فلسطين، ج6، ص250؛ الخالدي، وليد: كي لا ننسى، ص305.
- (*) كفار سولد: مستوطنة عبرية، تأسست عام 1942م، على أراضي ما زالت تابعة لقرية المداحل، وتقع على بعد 1، 5 كلم جنوبي شرقي موقع القرية، ويبلغ مساحتها 211289 دونما. الخالدي، وليد: كي لا ننسى، ص365.
- (*) راميم: تأسست في 8/يناير/1943م، وتعني كلمة راميم "مرتفعات"، وترتفع 880 متراً عن سطح البحر، وأحياناً تدعى المنارة، وكانت تحتوي على 111 يهودياً، في عام 1961م. الخالدي، وليد: كي لا ننسى، ص250.
- (*) عقرون: مستوطنة عبرية اقيمت على أراضي قرية عاقر العربية، والتي تبلغ مساحتها 2480 دونما. سميح، غنادري: الجماهير العربية في إسرائيل بانوراما الاضطهاد والتمييز القومي، دار الناصرة، ط1، 1987م، ص196.
- (2) أ. أوليتسور: مشروع التأسيس 25 سنة نشاطات الصندوق التأسيسي، حقائق وأرقام 1921-1946، إصدارات المكتب الرئيسي للصندوق التأسيسي، القدس، 1947م، ص43. (عبري)

ارتبطت هذه الموجة من الهجرة بوجود ما يسمى بالصندوق القومي اليهودي: (Jewish National Fund)، أو ما يسمى " الكيرين كايميت ليسرائيل"، وهو المصطلح العبري⁽¹⁾، تجددت فكرة التأسيس مرة أخرى في المؤتمر الصهيوني الأول عام 1897م^(*)، بهدف العمل على إيجاد أداة مالية تدفع عملية الاستيطان والهجرة، عبر سياسة وضعت موضع التنفيذ، تمثلت بالتالي:

أولاً: تمويل وشراء الأراضي الزراعية في فلسطين ومحيطها، ثانياً: إتاحة الفرصة للمهاجرين الصهاينة الجدد الذين لا يملكون رأس مال باستئجار الأرض، وتشجيعهم على الاستيطان. وثالثاً: تشغيل الأيدي العاملة الصهيونية وحدها دون سواها⁽²⁾.

تمثلت أولى الخطوات للصندوق بشراء الأراضي الزراعية، فاشترى عام 1904-1909م، ثلاث قطع من الأرض بلغت مساحتها نحو 5، 600 دونم، أقيمت عليها مستوطنة خلدة^(*)، وبين شيم^(*)، وأرضاً أخرى في سهل حطين ووادي الأردن بالجليل الأدنى وقد أقيمت عليها مستوطنة كفار حيطيم^(*)، كما أقيم كيبوتس دغانيا -أ^(*)، على أرض اشتراها الصندوق بالقرب من بحيرة

(1) منصور، جوني: معجم الأعلام والمصطلحات الصهيونية والإسرائيلية، ص368. تلمي، أفرايم ومناحيم: معجم المصطلحات الصهيونية، ص420.

(*) المؤتمر الصهيوني الأول عام 1897م: ويعرف بمؤتمر بال، انعقد في سويسرا، وتم في المؤتمر وضع فكرة إنشاء الوطن القومي اليهودي، وإنشاء المنظمة الصهيونية العالمية، وقد قرر المؤتمر الدأب لخلق الشعور بالقومية اليهودية بكافة الوسائل، وتهجير اليهود من كل الأقطار إلى فلسطين، والسعي لدى الدول على الاعتراف بالحركة الصهيونية، ووجوب الاستعمار الزراعي في فلسطين، والسعي لامتلاك الأراضي بعد إنشاء المستوطنات. الكيالي، عبد الوهاب: الموسوعة السياسية، ج3، ص51؛ مظهر، سليمان: فلسطين العربية في التاريخ، دار الحرية للنشر، القاهرة، ط1، 2000م، ص71.

(2) فايتس، يوسف: مذكرات سمسار أراضي صهيوني (يوسف نحماي)، ترجمة: إلياس شوفاني، دمشق، دار الحصاد، 2010م، ص222.

(*) مستوطنة خلدة: سميت بذلك نسبة على القرية العربية المجاورة، تأسست في عام 1909م، وتقع على مسيرة 5كم من قرية أبو شوشة وكان بها 260 صهيونياً. الدباغ، مصطفى مراد: بلادنا فلسطين، ج1، ص294.

(*) مستوطنة بن شيم: في ظاهر اللد، تأسست عام 1906م، تبلغ مساحتها نحو 1600 دونم، وكان بها 930 صهيونياً. الدباغ، مصطفى مراد: بلادنا فلسطين، ج1، ص294.

(*) مستوطنة كفار حيطيم: أنشئت في عام 1936م، وسميت بذلك الاسم لقربها من قرية حطين العربية في قضاء طبريا، وقد بلغت المساحة التي أقيمت عليها مستوطنة كفار حيطيم بنحو 200دونم، في الشمال الغربي من مدينة طبريا. الخالدي، وليد: كي لا ننسى، ص390. سميح، غنادري: الجماهير العربية في إسرائيل بانوراما الاضطهاد والتمييز القوميين، دار الناصرة، ط1، 1987م، ص207.

طبرية عام 1909م⁽¹⁾، تجددت عمليات شراء الأراضي ما بين عامي 1920-1948م بشكل واسع، وبخاصة في المناطق الشمالية من فلسطين، عام 1922م تمكن الصندوق القومي اليهودي من شراء حوالي 50 ألف دونم من أراضي مرج ابن عامر من آل سرسق^(*)، وتمكن أيضاً من شراء أراضي وادي الحوادث قرب طولكرم، وتعتبر هذه المناطق من أخصب أراضي فلسطين⁽²⁾.

ركز اليهود^(*) خلال سنوات العشرينات من القرن العشرين على شراء الأراضي في منطقة الجليل، وارتبط ذلك بعدة عوامل منها ما هو إقليمي، وما هو إستراتيجي دفعت اليهود لشراء الأراضي بكثافة في سهول الجليل، وقد نشط كل من الصندوق القومي اليهودي^(*)، وشركة يكا^(*)، في شراء الأراضي في الجليل خصوصاً الأراضي المحيطة بأصبع الجليل لأسباب

(*) دغانيا-أ: اشتق اسم دغانيا من كلمة عبرية تعني "حبة"، أقيمت على أراضي قريبة من قرية سمخ، التابعة لقضاء طبريا، وكان دايان أول من ولد في تلك المستوطنة. الخالدي، وليد: كي لا ننسى، ص183؛ ديان، موشيه: مذكراتي، دار الفكر، ط1، بيروت، لبنان، ص11-14.

(1) شوفاني، إلياس: الموجز في تاريخ فلسطين السياسي منذ فجر الإسلام وحتى سنة 1949م، ص400.
(*) عائلة سرسق: هي أسرة مسيحية، استقرت في قرية البربارة، وفي مطلع القرن التاسع عشر هاجر أبنائها إلى بيروت، وبدأت النواة بالتكوين عام 1868م، عندما اشترت من الحكومة العثمانية 23000 دونم في مرج ابن عامر، ومن ثم انطلقوا لعقد عدة صفقات مع الحكومة، وتجار الأراضي. أبو بكر، أمين: ملكية آل سرسق في فلسطين، مؤسسة عبد الحميد شومان، عمان، 1996م، ص397-399.

(2) سعد، أحمد: التطور الاقتصادي في فلسطين، دار الاتحاد للطباعة والنشر، حيفا، ط1، 1985م، ص52.
(*) ركز التغلغل إلى داخل المناطق التي لا تزال خالية من المستوطنات اليهودية، كمثال التوجه إلى الجزء الأوسط من الجليل، "المربع الخطر" في وسط فلسطين، قرب بيت لحم، الخليل، بئر السبع كمقدمة للاستيلاء على النقب، دمر الكيان الصهيوني معظم القرى الفلسطينية التي وقعت تحت سيطرته وهجر أهلها وبلغت القرى المدمرة 478 قرية، من أصل 585 قرية كانت قائمة في الأرض المحتلة عام 1948م. السعدي، غازي: من ملفات الإرهاب الصهيوني في فلسطين، دار الجليل، عمان، 1984م، ص53؛ أبو جابر، إبراهيم: المجتمع العربي في إسرائيل، مدخل إلى القضية الفلسطينية، مركز الدراسات المعاصرة، 2014م، ص457، 427-459.

(*) الصندوق القومي اليهودي: مؤسسة تابعة للمنظمة الصهيونية العالمية متخصصة بالاستيلاء على الأراضي في فلسطين، وتحضيرها وتحديد الأهداف المتوخاة من هذه الأراضي، تعرف باسم "الصندوق الدائم لإسرائيل"، أو "الكيرن كايميت"، تم إعلان تأسيسها عام 1901م. منصور، جوني: معجم الأعلام والمصطلحات الصهيونية والإسرائيلية، ص368؛ للمزيد انظر: تلمي، أفرايم ومناحيم: معجم المصطلحات الصهيونية، ص420.

(*) شركة يكا: شركة الاستيطان اليهودي، أسسها البارون موريس هيرش عام 1891م، بهدف توطين يهود شرقي أوروبا في الأرجنتين، حيث اشترى لذلك الغرض، ستة ملايين دونم لتوطين ثلاثة ملايين يهودي، ولم يحقق المشروع سوى بعض النجاح، ونقلت نشاطها إلى فلسطين. Encyclopedia Judaica، Second

إستراتيجية، وخلال الفترة الممتدة من 1920-1938م، لم يتم إنشاء أي نقطة استيطانية يهودية في الجليل الأعلى، وتم التركيز على سهل الحولا ومرتفعات الجليل الغربي، فرضت لجنة وودهيد(*) إعادة العمل في مناطق أخرى في الجليل، حيث تم العمل في هذه السنة 1938م، على إنشاء مستوطنات وفق طريقة سور وبرج لفرض حقائق واقعية على الأرض، في الجليل أكثر من أي منطقة أخرى في أرض فلسطين المحتلة عام 1948م، والتي يعتبرها الصهاينة أقدم أماكن يوجد بها تاريخ الأمة اليهودية، وكان هناك تواصل تاريخي للوجود اليهودي في هذه المناطق، سكن اليهود عدة قرى صغيرة في الجليل، قبل أن تصبح هذه القرى مدن، حيث كانت هذه القرى كبيرة نسبياً من ناحية السكان والمساحة، كصفد وطبريا، حتى أصبحت مدن رئيسة في

in Association with Keter Publishing House ،U.S.A ،Macmillan Reference ،Edition
Jerusalem ،Ltd ،Vol 11 ،2006: ،p285-288 للمزيد انظر: الزهار، ربا: تطور الاقتصاد الصهيوني في فلسطين 1882-1948م، (رسالة ماجستير غير منشورة)، الجامعة الإسلامية، غزة، 2011م، ص22. ؛
Dubnow ،S.n;History of the Jews in Russian Poland ،from the Earliest Times until
the Present Day-Vol.2 ،Jewish Publication Society of America ،1918 ،P419. ؛
Edelheit ،Hersh ؛ History of Zionism ،Ahand book and dictionary ،west view of
publication ،bouldersco ،2000 ،p.165.

(*) لجنة وودهيد: وهي لجنة فنية تم إقرارها في أوائل آذار /مارس 1938م، من قبل مجلس عصبة الأمم المتحدة بناءً على القرار الصادر في 16/سبتمبر/1937م، حول تقرير لجنة بيل فقد عينت الحكومة البريطانية هذه اللجنة المكونة من أربعة أعضاء برئاسة السيرجون وودهيد، للعمل على تنفيذ اقتراح لجنة بيل بتقسيم فلسطين، وقد عهد الي لجنة وودهيد العديد من المهام وجاء منها، الايصاء برسم حدود فاصلة بين المنطقتين العربية واليهودية المقترحتين، ورسم حدود الأراضي المقترحة إبقاؤها تحت الانتداب البريطاني بصورة دائمة أو مؤقتة، أن تأخذ بعين الاعتبار انضمام أقل ما يمكن من العرب والمشاريع العربية إلى المنطقة اليهودية والعكس بالعكس، أن تساعد الحكومة البريطانية على القيام بمسؤولياتها الانتدابية التي أوصي بها تقرير لجنة بيل الملكية، الحرية الكاملة في اقتراح تعديلات لمشروع التقسيم، ووصلت اللجنة إلى فلسطين بتاريخ 23/أبريل/1938م، وغادرتها في 3 آب /أغسطس 1938م، وقد جاء في تقرير لجنة وودهيد أنه يستحيل الافتراض أن مشكلة العرب يمكن حلها بنقل السكان نقلاً اختيارياً، وقد قابلت اللجنة قرارات لجنة بيل بالرفض التام، وقد أوصت اللجنة بخطة تقصر الدولة اليهودية على قطعة من الأرض طولها 75كم تقع شمالي سهل سارونة قرب يافا وتتقاطع مع أرض عربية في يافا ومع الممر الذي يربط أرض المقدس الواقعة تحت الانتداب بالبحر، وبموجب هذه الخطة لا تنتقل الي الحكم العربي المساحات الأخرى التي اقترحت لجنة بيل الملكية اعطاءها لليهود بل تبقي تحت ادارة الانتداب إلى أن يتفق سكانها العرب، وقد اوصي بوضع القدس تحت الادارة البريطانية ووضع نظام انتدابي في الجنوب يشمل قضاء بئر السبع كامل، وإضافة أودية مرج ابن عامر وبحيرتي الحولة وطبرية الي الدولة اليهودية المقترحة.الكياي، عبد الوهاب: الموسوعة السياسية، ج7، ص359-360.

الجليل، تجددت محاولات الاستيطان اليهودي في هذه القرى خلال القرن الـ18 وفي بداية القرن الـ19، حاول اليهود السكن في كفر ياسيف^(*)، وشفاعمرو^(*)، وبكعين، وعين الزيتون^(*)، وأصبح في بداية القرن الـ19 وجود لحي يهودي في الجليل⁽¹⁾.

1- إنشاء البنوك والفروع المصرفية للغايات الصهيونية، دون التقيد بمكان معين بل التركيز على الغاية المستفادة من مكان إقامتها⁽²⁾.

وللتغطية على نشاطاته، تفرع عنه عدد من المؤسسات الصهيونية، عام 1903م تم إعلان تأسيس بنك أنجلو فلسطين^(*) في مدينة يافا⁽³⁾، وبدوره قام بالإسهام في نمو الاقتصاد الصهيوني،

(*) كفر ياسيف: هي بلدة قديمة جداً يعود تاريخ تاسيسها إلي الكنعانيين أو الفينيقيين إلي 3000ق.م، وهي كغيرها من المستوطنات التي أسست في تلك الفترة، يقدر عدد سكان كفر ساسيف 5800 نسمة، يوجد بها ثلاث طوائف 40% مسلمون، 50% مسيحيون، 10% دروز. _____: دليل المقاتل الفلسطيني، ص 135.

(*) شفا عمرو: مدينة عربية تقع شرقي الشمال الشرقي لحيفا، وعلى بعد 25كم منها، وهي ذات موقع جغرافي هام في الجليل الغربي، تتوسط المسافة بين حيفا والناصره، وهي نقطة أنقطاع بين بيئتي السهول غرباً، والجبال شرقاً، نشأت بالقرب من أقدام مرتفعات الجليل الغربي، وجلبت إليها جماعات كبيرة من البدو والريفيين من المنطقة المجاورة، رغم احتلال إسرائيل إليها عام 1948م، لم يهاجر إلا القليل من سكانها العرب، ونزح إليها بعض سكان القرى العربية المجاورة. المرعشلي، أحمد: الموسوعة الفلسطينية، مج 2، ص 635-636. للمزيد انظر عبدالنور، فؤاد: الجليل الأرض والانسان في الجليل، مطبعة الشرق العربية، القدس، ص 110-114.

(*) عين الزيتون: قرية عربية، تقع على الطريق المؤدي إلى صفد، بنت على المنحدر الغربي لوادي الدلب، يوحي اسم القرية إلى عين ماء، كانت تجري في الجوار، عدد سكانها 622 نسمة، وتعتبر قرية عين الزيتون من ضواحي صفد، نظراً، لقربها منها، اشتهرت بزراعة الزيتون والحبوب، والفاكهة، ولا سيما العنب، تم احتلالها وتهجير سكانها منها، 3/كانون الثاني/يناير 1948م. الخالدي، وليد: الخالدي، وليد: كي لا ننسى ، ص 340-341.

(1) أبشالوم شموتيل، أرنون سوفير، فوريت كلايوت: أراضي الجليل، ج1، ص 387.

(2) رزوق، أسعد: الصهيونية وحقوق الانسان العربي، مركز الأبحاث، بيروت، 1968م، ص 21.

(*) بنك أنجلو فلسطين: أقدم البنوك في فلسطين، تأسس عام 1902م، عرف اسمه في البداية باسم (أنجلو بالسطينا كوربوريشين)(الشركة الانجليزية - الفلسطينية)، ثم عرف لاحقاً باسم بنك أنجلو فلسطين، بعد عام 1948م تم تغيير اسم البنك ليصبح باللغة العبرية بنك لئومي لاسرائيل، واصبح عام 1954م البنك الوحيد المعتمد من قبل الحكومة لاصدار العملة الإسرائيلية. منصور، جوني: معجم الأعلام والمصطلحات الصهيونية والإسرائيلية ، ص 112.

(3) الوعري، نائلة: دور القنصليات الأجنبية في الهجرة والاستيطان في فلسطين (1840-1914م)، الشروق، 2007، ص 205.

من خلال الاستثمار المالي، وتقديم الرهونات العقارية، ، وبناء المساكن، والمساهمة بشركات الكهرباء والبناء⁽¹⁾.

تتوعد أشكال ووسائل السيطرة والاستيلاء الصهيوني على ممتلكات وأراضي السكان الفلسطينيين المقيمين في وطنهم وأرضهم، لتستغل الحركة الصهيونية كافة السبل للوصول إلى أهدافها التي تبنتها منذ ظهورها، لتكفل ذلك بالنجاح بمساعدة الاحتلال البريطاني القائمة في فلسطين، من خلال نسبة الأراضي التي تم سلبها من أصحابها الأصليين، ولتعزيز وجودها بشكل استيطاني جديد ألا وهو نظام السور والبرج : "حومال فمجدال" متخذةً من ذلك الشكل الاستيطاني وضعاً جديداً.

(1) ياسين، السيد، وعلي الدين هلال: الاستعمار السياسي الصهيوني في فلسطين (1882-1849م)، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، ج1، 1975م، ص278.

الفصل الأول

الممارسات الإسرائيلية لتهويد الجليل

في مرحلة الحكم العسكري

(1948-1966م)

المبحث الأول: القوانين الحكومية الإسرائيلية لتهويد الجليل (1948-1966م).
المبحث الثاني: التطبيق العملي لعملية التهويد .

المبحث الأول

القوانين الحكومية الإسرائيلية لتهويد الجليل (1948-1966م):

1. القوانين الإسرائيلية كأداة للاستيلاء على الأراضي في الجليل خلال فترة الحكم

العسكري (1948-1966م):

أ أراضي الملك.

ب الأراضي الأميرية.

ت الأراضي المتروكة.

ث أراضي الموات.

ج أراضي المشاع.

ح أراضي الوقف.

2. القوانين الإسرائيلية الخاصة بالأراضي (1948-1966م) :

أولاً: قانون الأراضي (الاستملاك للمنفعة العامة) لسنة 1943م.

ثانياً : قانون أنظمة الطوارئ لسنة (1945م).

ثالثاً: قانون أنظمة الطوارئ لسنة (1948م).

رابعاً: قانون تنظيم الاستيلاء على العقارات في ساعة الطوارئ لسنة (1949م).

خامساً: قانون أملاك الغائبين لسنة (1950م).

سادساً: قانون استملاك الأراضي (تصديق الإجراءات والتعويضات) لسنة (1953م).

سابعاً: قانون التقادم الزمني لسنة (1958م).

ثامناً: قانون أساسي:أراضي إسرائيل لسنة (1960م).

تاسعاً: قانون أراضي إسرائيل لسنة (1960م).

عاشراً: قانون الغابات لسنة (1962م).

1-القوانين الإسرائيلية كأداة للاستيلاء على الأراضي في الجليل خلال فترة الحكم العسكري (1948-1966م):

تعتبر الأرض العنصر الرئيس في أي صراع قائم في أي بقعة جغرافية في العالم، ولما احتلت الأرض من الأهمية قيمة في أي زمان ومكان، فقد كان اهتمام الدولة العثمانية بفلسطين، وذلك من خلال إصدار الأنظمة والقوانين العثمانية⁽¹⁾ التي هدفت إلى إحكام سيطرتها على الأرض، وتأكيد حقها في أرض فلسطين، فجعلت التصرف بها من خلال قوانين محددة⁽²⁾، وذلك حسب الأقسام التي قسمت إليها الأراضي، ولإكمال سيطرة الدولة على الأرض أصدرت العديد من قوانين الأراضي⁽³⁾، فأصدرت منذ عام 1859م⁽⁴⁾، قائمة توضح تعليمات تختص بسندات الطابو^(*)، و"قانون الأراضي الأميرية"، و"قانون الأراضي البور"⁽⁵⁾.

وحسب التقسيمات القائمة في فلسطين التي أحدثتها الدولة العثمانية تم تحديد نوعية ملكية الأراضي في فلسطين على النحو التالي :

أ- "أراضي الملك"^(*): وتكون ملكاً لصاحبها، يتصرف بها كيفما شاء⁽¹⁾.

(1) شبير، محمد سليمان: التطور التاريخي للنظام القانوني في فلسطين، ط1، جامعة الأزهر، 2011م، ص5.

(2) الشناق، محمود نهار: العلاقات بين العرب واليهود في فلسطين، ص433.

(3) Abu Ras ،Thabet; The Arab Bedouin and their Lands in the Naqab – The Tribal Dimension of Steadfastness, Adalah's Newsletter, Volume 93, May 2012, p.1.

للمزيد انظر: أبو راس، ثابت: عرب النقب وأراضيهم بين مطرقة القوننة، وسندان الأمانة الإسرائيلية، مجلة شؤون فلسطينية، عدد249-250، ص3-7.

(4) حيدر، شاكر: أحكام الأراضي والأموال غير المنقولة، مطبعة الاعتماد، بغداد، ط1، 1947م، ص34.

(*) أصدر قانون الأراضي العثماني عام 1859م، وهو ما يعرف باسم، قانون تسجيل الأراضي الطابو، الهدف من وراء إصدار هذا القانون تأكيد حق الدولة العثمانية في وجه القوى المحلية وبفايا الاقطاع، وقد قامت بتقسيم الأراضي الي عدة أقسام وجعلت لكل قسم، أحكاماً وقوانين، فأصدرت عام 1859م لائحة تعليمات بحق سندات الطابو، وقانون الطابو عام 1861م، وملحقاته عام 1867م، تضمن نظام الطابو التعليمات بشأن تسجيل الأراضي واعطاء السندات لأصحابها. الحزماوي، محمد ماجد السيد: ملكية الأراضي في فلسطين 1918-1948م، ص28.

(5) الحزماوي، محمد: ملكية الأراضي في فلسطين 1918-1948م، ص50.

(*) أراضي الملك: أو المملوكة، وهي الموجودة داخل القرى والأحياء المخصصة للسكن، وفي محيطها، مما يعد ملكاً للسكن، على أن لا تزيد مساحة القطعة الواحدة منها عن نصف دونم، أي عن 500 متر مربع، وملكية هذا النوع من الأراضي شخصية، ويعود لصاحبها كامل حقوق تملكها والتصرف بها. حوراني، فيصل: جذور الرفض الفلسطيني 1918-1948م، شرننت برس، ط1، قبرص، 1990م، ص106.

- ب- "الأراضي الأميرية"^(*): وترجع ملكية هذه الأراضي للدولة، بينما يكون حق التصرف فيها بيد أصحابها، وتشمل الأراضي الزراعية والمراعي، والغابات، والأجران⁽²⁾.
- ت- "الأراضي المتروكة"^(*): وهي أراضٍ تركت للانتفاع العام بها، كالطرق، والغابات، والمراعي والأسواق العمومية، والآبار، وعيون الماء، والمساجد وغيرها، التي يستفيد منها جموع أهالي القرية⁽³⁾.
- ث- "أراضي الموات"^(*): وهي الأراضي الخالية من السكان، البعيدة عن العمران، وتخضع للرقابة من قبل الدولة⁽⁴⁾.
- ج- "أراضي المشاع"^(*): وتكون الرقابة عليها لبيت المال، أما التصرف فيها فيكون لصالح مجموعة من الحائزين⁽¹⁾.

(1) أبو كشك، بكر: الأراضي العربية في فلسطين المحتلة 1948م، والسياسة الإسرائيلية، وكالة أبو عرفة للصحافة والنشر، القدس، ص114.

(*) الأراضي الأميرية: وهي التي كانت تعرف قبل العهد الإسلامي بالأراضي الصوافي، وهي الأراضي الواسعة التي مات أصحابها بسبب الحروب أو هجرها أصحابها أو فروا مع الجيوش البيزنطية. سفاريني، علي: دراسات حول مشروع القانون المدني، جامعة بيت زيت، معهد الحقوق، 2003م، ص117

(2) البديري، هند: أراضي فلسطين بين مزاعم الصهيونية وحقائق التاريخ، ص33.

(*) الأراضي المتروكة: وهي نوعان محمية لا يجوز تملكها، مثل الطرق العامة وما شابه، وهي متاحة لجميع أهالي إحدى القرى، أو مجموعة من القرى، مثل أراضي الأحراش والمراعي والساحات والأسواق العامة، والمساجد والبيادر، مما هو للنفع العام، ولأهالي الحق في الاستفادة من هذه الأراضي، وليس لهم الحق في استخدامها لغير الأغراض التي خصصت لها، وللحكومة أيضاً الحق، في أن تفوض لقرية ما الأراضي الموات كأراضٍ متروكة ينتفع بها الأهالي. حوراني، فيصل: جذور الرفض الفلسطيني 1918-1948م، ص107.

(3) البديري، هند: أراضي فلسطين بين مزاعم الصهيونية وحقائق التاريخ، ص29-30.

(*) أراضي الموات: وهو قانون عثماني، تم نسخه كما هو في ظل الانتداب البريطاني، الذي عمل على إبقاء بعض التشريعات العثمانية كما هي، وتعرف الأراضي الموات بأنها أراضٍ ليست في حيازة فرد بناء على كوشان طابو، وكذلك ليست في حيازة مجموعة من ال سكان (سكان القرية، المدينة)، وتم تحديد الأراضي الموات بناء على إعتبارين، الأول الأراضي المتاخمة لمنطقة سكنية والتي لا يصلها صوت المؤذن أو المنادي كأرض موات، إلا إذا أبرز شخص كوشان طابو، يعتبر بمثابة تصريح من السلطة العثمانية له بأنه إحياء هذه الأرض وفلاحتها، أما المعيار الثاني تعتبر جميع الأراضي التي تبعد مسافة 5، 1 ميل عن طرف المنطقة السكنية بمثابة أرض موات، إلا إذا تم إظهار شهادة ملكية يتم إعطاء تصريح بإحياء الأرض. الحزماوي، ملكية الأراضي من 1918-1948م، ص21.

(4) البديري، هند: أراضي فلسطين بين مزاعم الصهيونية وحقائق التاريخ، ص29-30.

(*) أراضي المشاع: بموجب القانون العثماني اتيح أن يشترك شخصان أو أكثر في ملكية أملاك غير منقولة، وقد شاعت في فلسطين الملكية المشاعية، والتي عرفت باسم باسم المشاع، فكان سكان قرية واحدة يشتركون في ملكية أراضي القرية وفق حصص، أو أنصبه تعود لكل رب عائلة في القرية أو لكل حمولة من حاملها، ويجري توزيع الأرض المشاع، وفق الأنصبه على الأفراد. البديري، هند: أراضي فلسطين بين مزاعم الصهيونية

ح- "أراضي الوقف" (*): وهي الأراضي التي تعود لبيت مال المسلمين، ويسري عليها ما يسري على الأراضي الأميرية⁽²⁾.

بدأت السلطات البريطانية بعدما احتلت فلسطين عسكرياً عام 1917م⁽³⁾، بوضع الخطط اللازمة لتسهيل انتقال الأراضي إلى الصهاينة؛ لإنشاء الوطن (القومي) اليهودي، خاصة بعدما استبدلت الحكومة البريطانية، الحكم العسكري على فلسطين بالإدارة المدنية عام 1920م، لتتفنن في إصدار العديد من القوانين التي لعبت دوراً في انتقال الأراضي الزراعية، وذلك بالتزامن مع وصول هريرت صموئيل إلى فلسطين مندوباً سامياً على فلسطين، فقام بإصدار العديد من القوانين الخاصة بالأراضي الزراعية، منها: قانون انتقال الأراضي رقم (39) لعام 1920م⁽⁴⁾، وقانون انتقال الأراضي المعدل لعام 1921م⁽⁵⁾، وقانون الأراضي المحلولة لعام 1920م^(*)⁽¹⁾،

وحقائق التاريخ، ص33-34؛ حوراني، فيصل: جذور الرفض الفلسطيني 1918-1948م، ص107-108؛ الحزماوي، ملكية الأراضي من 1918-1948م، ص23.

(1) أبو الهيجاء، إبراهيم: جدار الخوف، سلسلة دراسات فلسطينية (2)، مركز الاعلام العربي، ط1، 2004م، ص391.

(*) أراضي الوقف:ولهذا النوع من الاملاك أنواع عديدة، حددها الفقه الإسلامي، وكان مسموحاً للرعايا المسيحيين واليهود بإنشاء أوقاف خاصة بهم، وإذا كانت أراضي الوقف الإسلامي تخضع لمراقبة الأوقاف الحكومية، فإن أمر إدارة أراضي الوقف المسيحي أو اليهودي ترك لرؤساء الطوائف التي يخصها الوقف، ولا صلاحية للمحاكم الشرعية الإسلامية عليها. حوراني، فيصل: جذور الرفض الفلسطيني 1918-1948م، ص107.

(2) البديري، هند: أراضي فلسطين بين مزاعم الصهيونية وحقائق التاريخ، ص32-33؛ الحزماوي، ملكية الأراضي من 1918-1948م، ص51. للمزيد من الاطلاع انظر: عجوة، سائدة احمد سليمان: آلية انتقال الملكية في الأراضي غير المسجلة في فلسطين "دراسة مقارنة"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح، نابلس، فلسطين، 2011م، ص8-15؛ للمزيد حول القوانين العثمانية انظر: <http://ar.wikisource.org>. (3) حسين، فاضل: تاريخ فلسطين السياسي تحت الادارة البريطانيّة، في ضوء ترجمته للمذكرة التي قدمتها الحكومة البريطانيّة سنة 1947م، إلى لجنة الامم المتحدة الخاصة بفلسطين، مطبعة الرابطة، بغداد، طبعة عامة، 1956م، ص5.

(4) قانون انتقال الأراضي لعام 1920م: سيسالم، مازن: مجموعة القوانين الفلسطينية، - الاحوال الشخصية للمسلمين والمسيحيين والاجانب وقوانين الاوقاف وفقاً لآخر التعديلات، ج2، دار الايتام الإسلامية، القدس، 1977م، ص1001-1002؛ عادل جامد الجادر: التشريعات البريطانية لتهويد فلسطين 1917 - 1948، مجلة مركز الدراسات الفلسطينية، عدد 13، بغداد 1975م.

(5) سليمان، محمد: الصحافة الفلسطينية وقوانين الانتداب البريطاني، ط1، نيقوسيا: بيسان، 1988م، ص58. (*) قانون الأراضي المحلولة: أصدر هذا القانون عام 1920م، كان الهدف الأساسي من إقراره منع الفلاحين من توسيع أراضيهم للزراعة، وتسهيل عملية السيطرة عليها من حكومة الاحتلال، بحجة أنها متروكة دون أي نشاط زراعي فيها لمدة ثلاث سنوات، وتعتبر أغلبية الأراضي الفلسطينية تحت مسمى قانون الأراضي الميرية،

قانون الأراضي الموات لعام 1921م⁽²⁾، وقانون محاكم الأراضي لعام 1921م⁽³⁾، وقانون مئمني الأراضي لعام 1922م⁽⁴⁾، وقانون نزع الملكية لعام 1926م^{(5)(*)}، قانون تسوية حقوق ملكية الأراضي لعام 1928م⁽⁶⁾⁽⁷⁾.

يبلغ إجمالي ملكية اليهود للأراضي في فلسطين في نهاية الانتداب البريطاني حسب وثائق الانتداب، 1، 490، 000 دونم، وهي نسبة تشكل 5.5% من فلسطين، لهذا فإن 94,5% من الأراضي الفلسطينية، عاش فيها الفلسطينيون منذ قرون، وامتلكوا الأراضي بموجب القانون الإسلامي تحت تصنيفات مختلفة للملكية⁽⁸⁾.

فجميع تلك القوانين قامت السلطات البريطانية بتجّيرها من أجل إنجاح سياستها الرامية للسيطرة على الأراضي بكافة الطرق الممكنة؛ لخدمة مصالحها ومصالح الحركة الصهيونية في فلسطين.

والتي احتفظ بها مالكوها بحق ملكيتها، ماداموا مواظبين على زراعتها، وفي حال ترك الأرض غير مستصلحة لمدة 3 أعوام أو ما يزيد عن ذلك، تنتقل ملكية الأرض إلى الدولة، ويتحول في ذلك تحت بند أراضي المحلول غير مستصلحة لانقطاع ورثة المالك. السنوار، زكريا: دور هيرت صموئيل، ص318.

(1) الهندي، سحر: التأسيس البريطاني للوطن القومي، ص270؛ سليمان، محمد: الصحافة الفلسطينية وقوانين الانتداب البريطاني، ص61.

(2) الحزامي، محمد: ملكية الأراضي في فلسطين، ص114-115؛ قانون الأراضي الموات لعام 1921م، سيسالم، مازن: مجموعة القوانين الفلسطينية، ج2، ص970.

(3) الحزامي، محمد: ملكية الأراضي في فلسطين، ص115-116؛ قانون الأراضي الموات لعام 1921م، سيسالم، مازن: مجموعة القوانين الفلسطينية، ج2، ص944-945.

(4) قانون مئمني الأراضي لعام 1922م: سيسالم، مازن: مجموعة القوانين الفلسطينية، ج2، ص1006-1007.

(*) قانون نزع الملكية : اصدر اللورد بلومر قانون نزع الملكية عام 1926م، فقد تم اصدار هذا القانون خصيصاً من أجل نزع ملكية الأراضي المهمة للمشاريع العمومية وبصورة اجبارية رغما عن قرار أصحابها، ليتم استبدالها بعد ذلك باحد المشاريع المتبني من قبل الحكومة. الجندي، إبراهيم: سياسة الانتداب البريطاني، ص24.

(5) سليمان، محمد: القوانين البريطانية، ص63؛ طرين، أحمد: فلسطين في عهد الانتداب البريطاني، الموسوعة الفلسطينية، ق2، الدراسات التاريخية، ج2، ط1، بيروت، 1990، ص1098.

(6) قانون تسوية حقوق ملكية الأراضي: اصدر هذا القانون عام 1928م، من قبل الحكومة البريطانية، ويطلق على هذا القانون اسم تسوية حقوق ملكية الأراضي. منظومة التشريعات الفلسطينية، ديوان الفتوى والتشريع، السلطة الوطنية الفلسطينية، 2009م. <http://www.dft.gov.ps>.

(7) الجندي، إبراهيم: سياسة الانتداب البريطاني الاقتصادية، ص26-27.

(8) Salman, abu Slta; Dividing War Spolis; Israel Seizure, confiscation and sale of Palestinian property, p4.

فقد عبّر القائد العسكري لمنظمة البالماخ(*) الصهيونية يغال ألون(*) عن ذلك المخطط في 10 أيار/مايو 1948م، بقوله: "لقد رأينا هناك حاجة لتطهير الجليل من السكان العرب، لنقيم منطقة إقليمية يهودية في كل أنحاء الجليل الأعلى وإجبار عشرات آلاف من العرب العنيدون الذين بقوا في الجليل على الهروب"⁽¹⁾، لقد استخدمنا تكتيكاً اعتمد على الأثر الذي خلفه سقوط العرب، وهزيمتهم في المنطقة التي تم تطهيرها، ولقد جني هذا العمل ثماراً بشكل معجز"⁽²⁾.

بعد الإعلان عن إقامة (دولة) إسرائيل، في 15 أيار/مايو 1948م، ولمألاً حالة الفراغ القانوني الذي حصل بعد انتهاء الانتداب البريطاني على فلسطين، قام الاحتلال الإسرائيلي بسن قانون أحكام السلطة والقانون لعام 1948م⁽³⁾، وبحسب هذا القانون فإن مجموعة القوانين التي كان يعمل بها حتى 14 أيار/مايو 1948م، تبقى سارية المفعول ما دامت لا تتنافى مع نصوص قانون أحكام السلطة والقانون نفسه أو القوانين الأخرى التي سنّها البرلمان المؤقت، ويعد هذا

(*) البالماخ: اختصار للعبارة العبرية "بلوجوت ماحاتس" أي "سرايا الصاعق"، وهي القوات الضاربة لهاجاناه التي شكّلت عام 1941م، لتعمل كوحدات متقدمة وقادرة على القيام بالمهام الخاصة أثناء الحرب العالمية الثانية. وبعد يتسحاق ساربه مؤسسها عام 1948م، قامت بالتصدي للجيش العربية في الجليل الأعلى والنقب وسيناء والقدس، وخسرت في تلك المعارك أكثر من سدس أفرادها البالغ عددهم آنذاك نحو 5000 وعقب قيام (إسرائيل) مباشرة، ومن بين صفوفها ظهر ألون ورايين، وبارليف وإليعازر وهور.المسيري، عبدالوهاب: موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، دارالشروق، بيروت، 1999، ج7، ص209؛ منصور، جوني: معجم الأعلام والمصطلحات الصهيونية والإسرائيلية، ص94.

(*) يغال ألون: هو ألون، يغال فيكوفيتش. (1918-1980م)، سياسي وقائد عسكري، انضم عام 1937م الي كيبوتس غينوسار، وخدم في الوحدات المسلحة الصهيونية بين عامي 1937-1939م، من القادة المؤسسين لمنظمة البالماخ، عين قائداً للخطة السرية التي أوكلت إليه، أصبح عام 1945م القائد العام لمنظمة البالماخ، أوكلت إليه مهمة إدارة العمليات العسكرية في كافة مناطق فلسطين، انشغل خلال بالعمل الأكاديمي في الجامعة العبرية وجامعة اكسفورد، احد زعماء توحيد حزب العمل، شغل العديد من المناصب الحكومية منها عضواً للكنيست، ووزيراً للعمل، ووزيراً للتربية والتعليم ثم أصبح وزيراً للخارجية، وعين نائباً لرئيس الوزراء. عيلام، يغال: الف يهودي في التاريخ الحديث، ترجمة: عدنان ابو عامر، مؤسسة فلسطين للثقافة، دمشق، ط1، 2006م، ص48-49.

(1) الضامن، روان: فيلم وثائقي بعنوان أصحاب البلاد، الجزء1، قناة الجزيرة، بث بتاريخ 2010/10/21م. انظر

<https://www.youtube.com/watch?v=ykEFPSv9MAE> .

(2) الجندي، إبراهيم: اللاجئون الفلسطينيون بين حق العودة والتعويض، دار الشروق للنشر والتوزيع، رام الله، فلسطين، 2001م، ص10.

(3) شبير، محمد سليمان: التطور التاريخي للنظام القانوني في فلسطين، ص83.

القانون الأداة السحرية التي بموجبها تم استيعاب العديد من القوانين الانتدابية التي رأى بها المشروع الصهيوني قوانين لا تتنافى مع الطابع اليهودي⁽¹⁾.

شكلت القوانين الإسرائيلية والقوانين والأنظمة الموروثة المتعلقة بالأرض دليلاً قاطعاً على زيف الإدعاء الإسرائيلي بأن "إسرائيل"، هي دولة جميع مواطنيها، متساوين في الحقوق، وأنها بعيدة عن التمييز على أساس العرق أو القومية، فقد سخرت القوانين لتأكيد وترسيخ الطابع اليهودي للدولة، وذلك عن طريق الاستيلاء على ما تبقى من الأراضي ونقلها من أيدي عربية لأيدي يهودية⁽²⁾، وقد قامت سلطات الاحتلال الإسرائيلي، من الناحية القانونية بسن القوانين التي تكرس الوضع القائم وتحرم أصحاب الحق الأصليين من حقوقهم، فأعلنت القوانين التي تبيح (لإسرائيل) مصادرة أملاك المهجرين إذا لم يعودوا إليها خلال فترة محددة، وفي الوقت نفسه لم يسمح الاحتلال بعودة هؤلاء المبعدين والمهجرين؛ مما نتج عنه عملياً مصادرة كل هذه الأملاك وانتهاجها⁽³⁾.

وأصدرت أكثر من 55 قانون ميزت بها (إسرائيل) سياستها ضد العرب الفلسطينيين المواطنين في (إسرائيل)، وتقيد حريتهم بالتعبير السياسي وبالمشاركة السياسية، وتميز ضدهم بتوزيع الموارد وتوزيع الأراضي، وجوانب أخرى مهمة جداً لحياة ديمقراطية، وللمساواة في الحقوق. كما هنالك قوانين أخرى تنتهك حقوق الفلسطينيين في المناطق المحتلة⁽⁴⁾.

على سبيل المثال، أهم قانونين في مجال الهجرة، قانون العودة 1950م، وقانون المواطنة (1952م) يسمحان لليهود بالهجرة بشكل حر والحصول على جنسية إسرائيلية بشكل مباشر، لكنهما يستثنيان اللاجئين الفلسطينيين الذين اضطروا إلى الخروج من بيوتهم عام 1947م و 1967م⁽⁵⁾.

(1) أبو الهيجاء، إبراهيم: جدار الخوف، ص 361.

(2) أبو الهيجاء، إبراهيم: جدار الخوف، ص 360.

(3) محارب، عبد الحفيظ: هاغانة، أتسل، ليحيي العلاقات بين التنظيمات الصهيونية المسلحة 1937-1938م، بيروت، ط1، 1981م، ص364.

(4) محارب، عبد الحفيظ: هاغانة، أتسل، ليحيي العلاقات بين التنظيمات الصهيونية المسلحة 1937-1938م، ص364.

(5) واكيم، سلمى: تشريع وشرعة التمييز العنصري: سياسة إسرائيلية ممنهجة، جريدة حق العودة، عدد36، 2009م، ص7.

لم تكن القوانين الإسرائيلية وحدها من تتحكم بمصير الفلسطينيين داخل قراهم ومدنهم، ففي التحضير النهائي لغزو فلسطين، وفق "خطة داليت" (*) التي تعرف بالخطة الرابعة، وذلك قبل الإعلان عن قيام "دولة إسرائيل"⁽¹⁾، قامت الهاجاناه، بإنشاء لجنة الملكية العربية في القرى، وذلك قبل بدء الاحتلال، ثم غير الاسم إلى قسم الهاجاناه للشؤون العربية بعد احتلال معظم مدن فلسطين مثل: حيفا، طبرية، صدد، يافا(*)، ووفقاً للخطة داليت تم إنشاء لجان عسكرية في نيسان 1948م، والتي هدفت من وراء ذلك الاستيلاء على الممتلكات العربية حيث كان هناك " نهب وسطو كبير" (2).

وعلى إثر ذلك عينت الحكومة الإسرائيلية وزير المالية رئيساً لما يُسمى " محافظ الممتلكات المهجورة " ممتلكات اللاجئين"، وقد سمحت وزارة الزراعة " بتأجير " أراضي اللاجئين إلى المستوطنين الجدد في الكيبوتسات . وفي آب/ اغسطس 1948 م، قررت اللجنة الوزارية مصادرة ممتلكات اللاجئين. وعلى أساس خطة معدة مسبقاً من الصندوق القومي اليهودي تمت مصادرة 120، 000 دونم على الفور من أجل توطين المستوطنين الجدد . فصياغة القوانين في هذه المرحلة كانت تخضع لدراسة مكثفة، من خلال احتلال الأراضي بسرعة؛ لأن الأوضاع

(*) خطة داليت "د": هي استراتيجية اعدتها القادة الصهاينة لمواجهة الشعب الفلسطيني، ومنعهم من إحداث وضع يستطيع به فرض أمور واقعة بدورها تؤدي إلى عرقلة إقامة "دولة إسرائيل" في فلسطين، واعتبرت أن أفضل وسيلة لمواجهة الفلسطينيين هي التصعيد العسكري واتباع استراتيجية "الدفاع الهجومي"، المصحوبة بتدمير اقتصادي، وحرب نفسية. وأنبثقت الخطة "د" من ثلاث خطط سابقة، هي الخطة "ب" التي بدأت الهاجاناة بتنفيذها عام 1945م، لتنظيم الدفاع عن اليشوف الصهيوني ضد الهجمات العربي، وخطة (أيار 1946م) مكملة للخطة "ب" وهدفت لحماية المراكز الاقتصادية، وخطة "يهوشوع" التي وضعت في شباط (فبراير) عام 1948م، كمرحلة أولى لاستباق المواجهة مع الجيوش العربية. الكيلاني، هيثم: الارهاب يؤسس دولة، دار الشروق للطباعة والنشر، 1، 1997م، ص221.

(1) دروزة، محمد عزة: القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها، المكتبة العصرية، صيدا، 1950م، ص124؛ صالح، محسن: الترانسفير طرد الفلسطينيين في الفكر والممارسات الإسرائيلية، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، معلومات(10)، لبنان، ص14.

(*) يافا: مدينة فلسطينية تقع على ساحل البحر الأبيض المتوسط الي الجنوب من تل الربيع، وتكاد ملتصقة بها، بها مرفأً تجاري، واخر لصيد الاسماك، وتحتوي ع عدد من بساتين الليمون والبرتقال، وهو من أجود الأنواع، كما وتحتوى على عددا من المصانع لتعليب الخضار والفواكه، ولإنتاج السكر وتكريره، ويبلغ عدد سكانها حوالي ألف نسمة. شامي، يحي: موسوعة المدن العربية والإسلامية، دار الفكر العربي، ط1، ، بيروت، لبنان، 1993م، ص106.

(2) Salman, abu Slitta; Dividing War Spolis; Israel Seizure, confiscation and sale of Palestinian property, p4.

تتغير بسرعة، حيث كان التخوف من الضغط الدولي على (إسرائيل) لإجبارها على عودة اللاجئين لديارهم ، وقد تطلب هذا معالجة متأنية لقوانين المصادرة حتى يكون لها ما يبررها⁽¹⁾.

2-القوانين الإسرائيلية الخاصة بالأراضي(1948-1966م) :

أصدرت (إسرائيل) منذ إقامتها عدداً كبيراً من القوانين الخاصة بالأراضي ؛بهدف السيطرة على الأراضي الفلسطينية المحتلة بصيغة قانونية ، ومن تلك القوانين:

أولاً: قانون الأراضي (الاستملاك للمنفعة العامة) لسنة (1943م):

أبقت السلطات الإسرائيلية قانون الأراضي (الاستملاك للمنفعة العامة)الذي أصدرته سلطات الانتداب البريطاني عام 1943م ساري المفعول ؛لأنه يخدم مصلحتها في السيطرة على أراضي الفلسطينيين.فكان الهدف الأساسي من وضع هذا القانون^(*)، توفيرالوسيلة القانونية التي تمكن السلطات الإسرائيلية من الاستيلاء على أملاك العرب الفلسطينيين بشكل عام والجليل بشكل خاص، وبخاصة الأراضي المتروكة منذ عام1948م⁽²⁾، للأغراض العامة كشق الطرقات وبناء المدارس والمستشفيات وكافة الخدمات، فقد اقتصرت المنفعة العامة لدى السلطات الإسرائيلية على المنفعة اليهودية فقط دون غيرهم من السكان القاطنين في أراضيهم من العرب، باعتبارها المصلحة العليا في (الدولة)اليهودية⁽³⁾.

يعتبر قانون الاستملاك لعام 1943م، قانوناً جائراً على العرب كغيره من القوانين، وقد بلغت نسبة الأراضي المسلوقة حوالي 65% جراء هذا القانون من مساحة أراضي الجليل، فقد ضمت هذه المساحات من الأراضي ضمن حدود ملكية الدولة، ليتبقى ما نسبته 35% تقع ضمن ملكية خاصة وهي بالأغلب ملكية عربية ؛ لذلك تسعى إسرائيل جاهدة بكل الوسائل وضع يدها على ما تبقى من الأراضي في الجليل ؛لأجل حل ما تدعيه من مشاكل، ومنها مشكلة الازدحام في الجليل، ومشكلة ، قلة الأراضي، وتنفيذ مشاريع تهويديه استيطانية في الجليل⁽⁴⁾.

ومن السياسات الإسرائيلية المتبعة في تطبيق هذا القانون، أن (إسرائيل) جيّرت القوانين العثمانية والبريطانية لتنفيذ هذه السياسات، فمنذ الحكم العثماني، تم السماح لبعض الأفراد بالقيام بتطوير

(1) Salman ،abu Slta; Dividing War Spolis; Israel Seizure ،confiscation and sale of Palestinian property ،p7.

(*) انظر نص قانون الأراضي(الاستملاك للمنفعة العامة)لسنة1943م. ملحق رقم(6).

(2) أبشالوم شمؤلي، أرنون سوفير: أراضي الجليل، وزارة الدفاع، جامعة حيفا ج2، 1985م، ص595. (عبري)

(3) أبو الهيجاء، إبراهيم: جدار الخوف، ص362.

(4) أبشالوم شمؤلي، أرنون سوفير: أراضي الجليل، ج، 2ص594.(عبري)

بعض الأراضي في الجليل، مما جعل ملكية الأراضي في الجليل؛ تتبع لهؤلاء الملاك العرب، وتعتبر هذه الأراضي عائقاً حقيقياً أمام حركة الاستيطان الصهيوني في الجليل، خاصة أنها تشكل جزءاً وسط الأراضي سلبها اليهود، بالإضافة لحالة الرفض العام من قبل عرب الجليل لعملية بيع أراضيهم للدولة، أو استبدالها بمناطق أخرى⁽¹⁾.

صادرت (إسرائيل) الكثير من ملكيات الأراضي في الجليل، وذلك بالتزامن مع تحويل الكيرن كإميت ملكية هذه الأراضي (للدولة) ، فجميع النشاطات الاستيطانية في الجليل يمكن تنفيذها دون اللجوء لسياسة شراء أو مصادرة الأراضي العربية، وعلى الرغم من ذلك (فإسرائيل)، تستمر في محاولات الشراء والتملك، بدون الرجوع إلى الموافقة والرغبة لمالكي الأرض العرب ومصادرتها باستخدام القوة⁽²⁾، ومن أشكال هذا التعتن الإسرائيلي في حالة رفض بعض الملاك العرب لبيع أراضيهم أو استبدالها، تقوم الدولة باستخدام مصطلح "الصالح العام"، وتتم عملية المصادرة بصورة قانونية يتم إرسال رسالة موقعة من وزير المالية الإسرائيلي، موضحاً فيها الحاجة الماسة للصالح العام بتملك هذه الأرض وتعتبر هذه الخطوة المرحلة الأولى من مراحل التنفيذ⁽³⁾، وتتم عملية الامتلاك بواسطة وزير المالية، وذلك بنشره إعلاناً في الصحيفة الرسمية يعلن فيه أنه ثبت للوزير أن امتلاك الأرض مطلوب أو ضروري لغرض عام⁽⁴⁾.

" نبلغكم أن هذه الأرض المذكورة في هذا الإعلان، مطلوبة لوزير المالية لأجل حاجات الصالح العام، وأن وزير المالية موافق للتفاوض معكم حول امتلاك هذه الأرض لوزير"⁽⁵⁾.

وتتمثل المرحلة الثانية بعملية المساومة على سعر الأرض، أو دفع التعويضات عنها، أو استبدالها بمكان آخر، وتتم هذه الأمور من ناحية قانونية سليمة، فهي لا تعتبر مصادرة أو طرد ؛ لأن الأرض يتم بيعها بشكل رسمي مقابل السعر المطروح في السوق، ولكن الاختلاف الوحيد في هذه المعاملة أنها تقع تحت مسمى " المصلحة العامة" أو " الحاجة العامة "، وتلك الحاجة هي التي تحدد أحياناً كيفية شراء الأرض من صاحبها بالإجبار والإكراه، ولا يقف حد شراء

(1) أبشالوم شمولي، أرنون سوفير: أراضي الجليل، ج2، ص595. (عبري)

(2) متولي، رجب عبد المنعم: مبدأ تحريم الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة، دراسة تطبيقية على احتلال العراق للكويت، رسالة دكتوراة، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، 1999م، ص37-38.

(3) أبشالوم شمولي، أرنون سوفير: أراضي الجليل، ج2، ص595. (عبري)

(4) جريس، صيري: العرب في إسرائيل: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، 1967م، ص171.

(5) أبشالوم شمولي، أرنون سوفير: أراضي الجليل، ج2، ص596. (عبري)

الأرض لوجود المصلحة العامة، وأحياناً يفرض شراء الأرض للحاجة الأمنية، أو لحاجة استيطانية توسعية، وأيضاً قد تكون الأراضي القائمة متروكة من أصحابها العرب⁽¹⁾.

ومن أبرز الحالات التي طُبِّق فيها قانون (الاستملاك للمنفعة العامة) لعام (1943م):

1- قيام السلطات الإسرائيلية عام 1953م، بمصادرة حوالي 1200 دونم من أراضي الناصرة، والقرى العربية، متسترةً بذلك تحت ستار قانوني لقانون الاستملاك للمنفعة العامة، فقد تم مصادرة تلك الأراضي لإقامة مكاتب ودوائر حكومية، فسرعان ما ظهرت حقيقة هذا القانون الباطل ومدى التلاعب في ممتلكات العرب فقد أُقيمت المنشآت الحكومية على ما لا يزيد عن 80 دونماً في حين تم استعمال المساحة المتبقية في إقامة منشآت سكنية جديدة لليهود القادمين الجدد في المنطقة وهي ما شكلت أساس نواة مدينة الناصرة العليا، والتي تعرف باسم "نتسيرت عليت"⁽²⁾، وهي مستوطنة يهودية جديدة في قلب الناصرة لخنق المدينة العربية، وقد رفضت محكمة العدل العليا شكوى قدمها أصحاب الأرض ضد الحكومة؛ لأن المحكمة اقتنعت أن امتلاك تلك الأرض مطلوب لإقامة مكاتب حكومية، وأقيمت عليها مصانع للغزل والنسيج، والشوكولاتة، والبسكويت وجميع العاملين فيها من اليهود، ولا يسمح لعمال الناصرة العرب العمل فيها⁽³⁾.

2- تعرض قريتي سخنين^(*) وعرابية^(*) الواقعتين في سهل البطوف عام 1961م، لإجحاف هذا القانون، وذلك بحجة أن هذه الأراضي ضرورية لمشروع تحويل مياه نهر الأردن، وذلك

(1) أبشالوم شمولي، أرنون سوفير: أراضي الجليل، ج2، ص596-597. (عبري)

(2) أبو الهيجاء، إبراهيم: جدار الخوف، ص362.

(3) جريس، صيري: العرب في إسرائيل: ص172.

(*) سخنين: مدينة عربية كنعانية في شمال فلسطين يقدر عمرها بـ 3500 عام، تقع المدينة في قلب الجليل، وهي مبنية على ثلاثة تلال وترتفع 310 أمتار عن سطح البحر. وموقع المدينة سهلية محاطة بجبال عالية تصل إلى 600 متر. سلطة نفوذها هي 9816 دونماً (9.816 كم مربع). تم الإعلان عنها كمدينة في سنة 1995 حسب قانون السلطات المحلية الإسرائيلي. حسب معطيات اللجنة المركزية الإسرائيلية للإحصائيات، والمثبت لنهاية 2004 يعيش في سخنين 27000 مواطن. عدد السكان يرتفع بمعدل سنوي يساوي 2.4 بالمئة. وغالبية سكان سخنين عرب مسلمون من السنه ويشكلون 94.1%، والباقي 5.9% هم عرب مسيحيون. الدباغ، مصطفى مراد: بلادنا فلسطين، ج7، ص385.

<http://www.sakhnin.muni.il/ASPX/Page.aspx?ID=37> .

(*) عرابية: قرية عربية واصلها كنعاني، تقع في الجليل. يقدر عدد سكانها بحوالي 28، 000 نسمة، جميعهم من عرب . تبلغ مساحة أراضيها حوالي 8، 000، 000 متر (الاف دونم) وتقع في الجليل شمالي فلسطين، وقد ذكرت عرابية باسمها الكنعاني الأرامي "Gabara مرتين، عام 1976 شهدت القرية احتجاجات يوم الأرض الأول

باتفاق مسبق ما بين السكان والسلطات الإسرائيلية، أن تمر أنابيب المشروع في منطقة أرض منخفضة، غارقة بالماء لا يستطيع السكان في السنوات الماطرة فلاحتها، وبناءً على ذلك وضعت علامات تعيينية للمناطق المتفق عليها، وفي عام 1961م أعلنت السلطات الإسرائيلية تغيير موقفها ، وأعلنت مصادرة أراضي زراعية في منطقة أخرى تمتد على امتداد الساحل، بعرض 93متراً ، وبلغ إجمالي مساحة الأراضي المصادرة 2000دونم، في حين أن عرض قناة المشروع الكلي لا يتجاوز أربعة أمتار فقط (1) .

3- تعرض قرى البعنة(*) ودير الأسد(*)، ونحف(*)، في الجليل الغربي لمصادرة نحو 5500 دونم من أراضيها لتقام عليها مدينة كرميئيل الصهيونية وقد تم تدشين هذه المدينة بتاريخ 28 تشرين أول/أكتوبر 1964م(1)، ويعتبر هذا التاريخ الذكرى الثامنة لمجزرة كفر قاسم(2).

وقتل فيها خير ياسين. من معالم عرابة الجغرافية هو البطوف وهو سهل يقع جنوب القرية، والذي يقسمه مشروع المياه القطري، الذي ينقل المياه من بحيرة طبريا إلى النقب. وفي عام 2001 وبعد الانتفاضة الثانية، سقط شهيدان بالقرية وهما علاء خالد منصور واسيل حسن عبد القادر عاصله. يعمل معظم سكان عرابة وكما كان سائدا قديما وما يزال بنسبة ضئيلة اليوم هي الزراعة والتجارة بنسبة كبيرة اليوم إلى جانب الأعمال الحرة. الدباغ، مصطفى مراد: بلادنا فلسطين، ج7، ص286.

<https://ar.wikipedia.org/wiki>

(1) جريس، صبري: العرب في إسرائيل:ص173.

(*) البعنة: بلدة كنعانية في شمال فلسطين في منطقة الجليل الاعلى، وهي من أجمل القرى العربية الموجودة في الشمال. أقاموا بها بيتا "معبدًا" لأحد آلهتهم " عنات" [عناة او عنت] ثم نسبوها اليه، بيت عنات ومع مرور الزمن حرّفت الألفاظ من بيت عنات إلى البعنه. والبعنه كلمه آرامية بمعنى "بيت الغنم والضأن" تقوم على بيت عناة الكنعانية العربية، و"عناة" اسم إله سام بيت عناة: بمعنى "بيت الجواب" و قرية "البعنة" على مسافة 12 ميلا للشرق من عكا، على طريق صفد. <https://sites.google.com/site/binavillage>؛ الدباغ، مصطفى مراد: بلادنا فلسطين، ج7، ص291.

(*) دير الأسد: قرية عربية تقع في شمال فلسطين على سفح جبل المغر الواقع في الجليل الأعلى. تدعى هذه المنطقة بالشاغور- وهو الاسم الذي اطلق على المدينة المكوّنة من القرى: دير الاسد، البعنة ومجد الكروم. وتقع دير الاسد من الجنوب الشرقي قرية مجد الكروم، ومن الجنوب المدينة اليهودية كرميئيل، التي أقيمت على أراضي مصادرة من أهالي القرية العرب. تبعد دير الأسد ما يقارب 22 كيلومترا عن عكا شرقا. <http://deiralasad.net/inner.asp?RecordID=2195>

(*) نحف: قرية عربية فلسطينية إسلامية، تقع على تلة ترتفع 350م عن سطح البحر، تحيط بها قرية دير الأسد والبعنة من الغرب وقرية ساجور والرامة من الشرق، ومن الجنوب مدينة كرميئيل الصهيونية، وصلت حدود أراضي القرية إلى كسرى في الشمال وسخنين في الجنوب. تقع نحف من الجهة الشمالية من شارع عكا صفد، وهي ضمن قضاء عكا. الدباغ، مصطفى مراد: بلادنا فلسطين، ج7، ص396. بالمزيد انظر: .

<http://www.7sad.net>

ثانياً : قانون أنظمة الطوارئ لسنة (1945م):

احتفظت (إسرائيل) بقانون أنظمة الطوارئ لسنة 1945م، الذي أصدرته سلطات الانتداب؛ لأنه كان في خدمة مصالحها.

استعملت (المادة 125 من القانون لإغلاق مناطق معينة ، ومنع السكان العرب من دخول أراضيهم ثم مصادرتها؛ بحجة أنها غير مستغلة، أو أنها ليست تحت التصرف الفعلي لأصحابها) (*)، ويوكّل القانون القائد العسكري بالإعلان عن أي منطقة منطقة عسكرية مغلقة⁽³⁾، ويمنع بهذا أي شخص من الدخول إليها دون الحصول على إذن من الجيش الإسرائيلي⁽⁴⁾، وقد استخدم هذا النظام لاستبعاد صاحب الأرض من أرضه بحيث يمكن أن يحكم على المنطقة بأنها غير مأهولة، ثم صودرت تحت حيازة الأراضي مصادقة عمليات وتعويزات (قانون 1953م)، والإغلاق ليس من الضروري أن يتم نشره في الجريدة الرسمية، على أرض الواقع، سمحت هذه الأنظمة الداخلية بتهجير القرى الفلسطينية التي لا يزال أبنائها ممنوعين من العودة إليها حتى اليوم، وبالإشارة إلى تحركات الأفراد في تلك المناطق المغلقة كانت توضع إشارات تحمل الرقم 125 بالإضافة إلى عبارة تم إغلاق المنطقة، والرقم 125 هو رقم القانون النظامي حسب القوانين الإسرائيلية المعلنة، ولا يحق لأي شخص أن يقترب من تلك المناطق إلاّ بأمر من قائد الهيكلية العسكرية الإسرائيلية وتصريح كتابي، وفي حالة مخالفة ذلك يعتبر مرتكب المخالفة سواء بالاقتراب أو تجاوز القانون مذنباً بارتكاب جريمة ضد القانون⁽⁵⁾.

تعد المادة(125)، إحدى الوسائل المتطورة والمحبة إلى قلوب الحكام العسكريين، ويظهر ذلك من خلال ما كتبه صموئيل سيجف^(*): "إن إلغاء المادة 125 المتعلقة بالمناطق المغلقة وهي من

(1) الدباغ، مصطفى مراد: بلادنا فلسطين، ج7، ص448.

(2) مجزرة كفر قاسم الجزء الأول. <https://www.youtube.com/watch?v=ZBhKBAXln5s>.

(*) للاطلاع على نص قانون أنظمة الطوارئ لسنة (1945م) انظر ملحق رقم(7).

(3) أنظمة الدفاع الداخلية (حالة الطوارئ)، نظام 125(مناطق مغلقة)، عدالة المركز القانوني لحقوق الاقلية

العربية في إسرائيل. <http://www.adalah.org/ar/law/view/347>.

(4) أبو عرفة، عبد الرحمن: الاستيطان العملي للصهيونية، دار الجليل للنشر والدراسات والابحاث الفلسطينية، ط2، عمان، 1986م، ص37.

(5) أنظمة الدفاع الداخلية حالة الطوارئ، نظام 125(مناطق مغلقة)، عدالة المركز القانوني لحقوق الاقلية

العربية في إسرائيل. للاطلاع على نص القانون انظر: <http://www.adalah.org/ar/law/view/347>.

(*) صموئيل سيجف: ضابط مخابرات إسرائيلي، ومحرر الشؤون العربية في جريدة معاريف، المسائية، وهو مقرب جدا من اوساط بن غوريون وديان وشمعون بيرتس. جريس، صبري: العرب في إسرائيل، ص98.

اهم المواد في نظام الحكم العسكري، يعني عملياً إلغاء القوة القانونية لإغلاق (مناطق)⁽¹⁾، وإغلاق منطقة حسب هذه المادة...، إعداد هذه المنطقة للاستيطان اليهودي، الذي أصبح الآن أمراً عاجلاً أثر أكثر وأكثر، مع ازدياد أمواج الهجرة"⁽²⁾.

لا تقف هذه القوانين العنصرية عند حد ما. فعلى سبيل المثال، تُجيز المادة 119 من أنظمة الطوارئ للحاكم العسكري مصادرة أيّ منزل أو بناء أو أرض إذا كان لديه سبب يدعو للاشتباه بأن سلاحاً نارياً أطلق منه بصورة غير قانونية أو أُلقيت منه أية قنبلة عادية أو قنبلة يدوية أو متفجرة أو مادة حارقة بصورة غير قانونية، ومصادرة أيّ منزل أو بناء أو أرض تقع في أية منطقة أو بلدة أو قرية أو حارة أو شارع⁽³⁾.

من الأمثلة على تطبيق هذا القانون في منطقة الجليل:

1- طرد سكان قرية الغابسية^(*) من قريتهم في أول شباط (فبراير)، عام 1950م، بأمر من الحاكم العسكري في الجليل الرائد محريز⁽⁴⁾، والإعلان عن قريتهم منطقة مغلقة، ونتيجة لذلك قدم سكان القرية شكوى ضد الحاكم العسكري إلى محكمة العدل العليا، وبعد النظر في القضية المرفوعة قررت المحكمة أن الإعلان الذي يتم عن منطقة ما من المناطق منطقة مغلقة، يعتبر بمثابة عمل تشريعي، ولا يجرى تنفيذ هذا الإعلان إلا في حالة نشره في الجريدة الرسمية، ونتيجة لعدم حدوث النشر في الجريدة، تم إعادة سكان القرية إلى قراهم، ويعتبر هذا القرار في نظر الكثيرين من الإسرائيليين أنه قرار جاحف، ترتب عليه ردات فعل قوية من السلطات الإسرائيلية، فقد منعت عودة السكان إلى قريتهم، وسرعان ما تداركت المحكمة

(1) جبارين، يوسف تيسير: أنظمة الطوارئ، مدى الكرمل، المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية، 2011م، ص70.

(2) جريس، صبري: العرب في إسرائيل، ص99.

(3) هدم البيوت كوسيلة عقاب: المادة 119 من أنظمة الطوارئ، انظر موقع بتسيلم، باللغة العبرية، http://www.btselem.org/hebrew/punitive_demolitions/regulation_119

(*) الغابسية: قرية فلسطينية تقع على بعد 16 كم إلى الشمال الشرقي من عكا.، نشأت الغابسية وتوابعها عند أقدام جبال الجليل الأدنى، في الطرف الشرقي لسهل عكا، تعني الغابسية أو: الغبس "لون الرماد، وهو بياض فيه كدره، وغبس الليل بمعنى اظلم، وقد أخلى الجيش الإسرائيلي القرية من سكانها خلال الفترة 1948-1950 وظلت مهجورة. الموسوعة الفلسطينية <http://www.palestinapedia.net>؛ الدباغ، مصطفى مراد: بلادنا فلسطين، ج7، ص353.

(4) فايتس، يوسف: مذكرات سمسار أراض صهيوني (يوسف نحماي)، ترجمة: إلياس شوفاني، دمشق، دار الحصاد، ط1، 2010م، ص341.

الخطأ الفادح الذي اقترفته تجاه اليهود، فقامت بالتراجع عن قرارها بالإعلان بالجريدة الرسمية باعتبار القرية منطقة مغلقة⁽¹⁾.

2- إعلان قرية كفر برعم^(*) منطقة مغلقة، فقد كانت نهاية هذه القرية مماثلة لقرية الغابسية 1953م، توجه سكان القرية إلى محكمة العدل العليا، التي حكمت في بداية الأمر بعودة سكان قرية كفر برعم إلى قريتهم، فلم يكن ردة الفعل هذه المرة كما السابق، فقد كانت ردة فعل عصبية على القرية وسكانها، فقد قامت قوات المشاة والقوات البحرية التابعة للجيش الإسرائيلي بمهاجمة القرية بالقنابل بتاريخ 16 أيلول/ سبتمبر 1953م، حتى نسفت تماماً ولم يتبقن بها شيء، وتم منح أراضيها إلى المستوطنات الإسرائيلية المجاورة لها⁽²⁾.

كان إغلاق كفر برعم منطقة أمنية مغلقة بموجب المادة 125، من أنظمة الطوارئ (المناطق الأمنية المغلقة)، قد وقع في أيلول من العام 1949م، وفي 27 نيسان/أبريل 1949م، تم الإعلان عن القطاع الذي يتراوح عرضه 10 كم من خط عرض 31 شمالاً إلى 15-25 كم جنوبي هذا الخط منطقة أمنية "محمية"، لا يجوز لأحد التواجد فيها إلا إذا كان من السكان الدائمين للمنطقة، أو حمل تصريحاً خاصاً، وعلى الرغم من أن مهجري كفر برعم قد تواجدوا في هذه المناطق بعد تهجيرهم في تشرين ثاني من عام 1948م، إلا أنهم لم يعتبروا سكانا دائمين ولم يسمح لهم بالعودة إلى قريتهم، وقد تم إضفاء الصفة القانونية على سلب القرية من خلال إصدار القرار عام 1951م بحق أهالي قرية كفر برعم، وفي عام 1953م قام وزير المالية بإصدار أمر بمصادرة أراضي كفر برعم وتحويلها بعد أسبوعين إلى سلطة التطوير، وفي عام 1965م تم منح تصريح الموافقة على خطة من أجل تحويل المنطقة إلى حديقة وطنية، ومحمية طبيعية، ومركز سياحي، ومراكز سكنية، وتم وضع لافتة في مدخل القرية، تصف المنطقة على أنها قرية يهودية سابقة تعود إلى آلاف السنين⁽³⁾.

(1) جريس، صديري: العرب في اسرائيل: ص 138-139.

(*) كفر برعم: تقع القرية في الجليل الاعلي على بعد 17 كيلو متر شمال غرب صفد، ترتفع عن سطح البحر 750 متراً، وبلغت مساحتها 12250 دونماً، وبلغ عدد سكانها 710 نسمة، دمرت و اقيمت عليها مستعمرة برعم، والتي اقيمت على أنقاض قرية برعم، والتي تقع بالقرب من الحدود اللبنانية. الدباغ، مصطفى مراد: ببلادنا فلسطين، ج 6، ص 212؛ حجاج، عيد: كل مكان وأثر في فلسطين، ج 1، منشورات الجامعة الاردنية، 1990م، ص 127.

(2) جريس، صديري: العرب في اسرائيل: ص 140

(3) بقاعي، نهاد: عائدون إلى كفر برعم، بديل المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين، بيت لحم، فلسطين، 2005م، ص 35-36.

3- إغلاق سخنين وسهل البطوف فقد شرعت الأجهزة الأمنية الإسرائيلية في نهاية عام 1955م لتطبيق أمر الإغلاق بإعلانها مناطق عسكرية قريبة من البلدات العربية التي تخضع داخل نطاق المنطقة رقم 9، وهو ما عارضه أهالي قرنتي سخنين وسهل البطوف، ونتج عن معارضة أهالي القرية للقرار أن أُتيح لهم فرصة لفلاحة ما يقرب 3، 000دونم، كانت تخضع لملكية المواطنين الجليليين، وفي عام 1976م عادت السلطات الإسرائيلية، ومنعت مواطني سخنين والبطوف من فلاحة أراضيهم، أو ممارسة أي شكل من أشكال العمل داخل الأراضي الزراعية، مع استمرار مصادرة نحو 6، 000دونم؛ بهدف توسيع مدينة كرمئيل الإسرائيلية⁽¹⁾.

ثالثاً: قانون أنظمة الطوارئ لسنة (1948م):

(استعمل بشأن فلاحة الأراضي البور، واستعمال مصادر المياه غير المستغلة لسنة 1948م)، تم صدور هذا القانون في 15 تشرين الأول /أكتوبر لسنة 1948م، وخول وزير الزراعة بموجبه توجيه إنذار لكل صاحب أرض بور بأن يزرع أرضه، وإن لم يثبت أنه بدأ بزرعها، واستعمالها لمدة سنة واحدة لأهداف الزراعة⁽²⁾، يحق للوزير أن يضع هذه الأرض في تصرفه لاستغلالها زراعياً، إذ أن مصلحة الدولة الفتية، تقتضي تنشيط الإنتاج الزراعي، وبموجب هذا القانون يحق للوزير وضع يده على الأرض فترة 35 شهراً فقط من دون أن يمس هذا الإجراء ملكية الأرض؛ وبناءً على ذلك أخذ المشروع الصهيوني بالبحث عن بدائل لإثبات السيطرة الفعلية على الأرض⁽³⁾.

استخدم هذا القانون من قبل وزير الدفاع الذي كان بسلطته المخولة الإعلان عن أراضي قرى معينة بأنها مناطق مغلقة، يحظر الدخول إليها، إلا بتصريح، وهكذا يمنع صاحب الأرض الوصول إليها وفلاحتها، وعندما كان يتوجه إلى الحاكم العسكري، طالباً تصريحاً للوصول إلى أرضه، يأبى الحاكم العسكري إعطائه التصريح الذي يمكّنه من ذلك، وهكذا تتحول إلى أرض بور، فيضع وزير الزراعة يده عليها بحجة أنها أرض بور غير مفلوحة، ويتم منحها للكيوتسات

(1) جبارين، تيسير: التخطيط القومي في إسرائيل، ص 278.

(2) أبشالوم شمولي، أرنون سوفير: أراضي الجليل، ج 2، ص 776. (عبري)

(3) واكيم، واكيم: لاجئون في وطنهم" الحاضرون الغائبون" في إسرائيل، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد 46/45، شتاء/ربيع، 2001م، ص 95.

والمستوطنات لفلاحتها⁽¹⁾، وبفعل هذا القانون تم مصادرة الكثير من الأراضي العربية فترة الحكم العسكري في قرى الجليل، مثل قرية عين مهل، وكفر كنا^(*)، وسخنين وترشيحا^(*)، والمشهد^{(2)(*)}.

كان يصعب على أي مواطن عربي منذ عام 1948-1966م، التحرك بين المناطق دون إذن رسمي، كما كان هناك فرض منع تجول على قرى المثلث لمدة 4 سنوات، وأحياناً كثيرة كانت تستخدم التصاريح كوسيلة ضغط سياسي لا سيما على رجال المعارضة للسلطات الإسرائيلية⁽³⁾.

رابعاً: قانون تنظيم الاستيلاء على العقارات في ساعة الطوارئ لسنة (1949م):

من أجل منح صلاحيات جديدة لمصادرة أراضي جديدة، أصدرت (إسرائيل) في أواخر سنة 1949م، قانون الاستيلاء على أرض في ساعة الطوارئ، وبموجب هذا القانون منحت الحكومة صلاحية تعيين سلطة ذات صلاحية، من حقها إصدار أمر بالاستيلاء على أرض، أو أمر خاص بالإسكان، عندما تقتنع الحكومة الإسرائيلية أن هناك ضرورة ملحة لإصدار ذلك تحت بند الأمن والدفاع عن الأمن، وتأمين الجمهور، ومن ضمن القرارات التي تم إدراجها تحت بنود هذا القانون: عدم قدرة السلطة ذات الصلاحية، والاحتفاظ بالأراضي المسلوقة والمسيطر

(1) جبارين، يوسف تيسير: أنظمة الطوارئ، ص 70.

(*) كفر كنا: قرية فلسطينية، تقع الي الشمال الشرقي من مدينة الناصرة، التي تبعد عنها 5، 5 كم، وترتفع 250متراً عن سطح البحر، وتقع على جانبي الطريق المؤدي الي مدينة طبريا، وأصبحت متصلة بمدينة الناصرة العليا المطللة عليها، وتعتبر كفر كنا قرية غنية بتاريخها العريق من الناحية الدينية حيث حصلت فيها عجيبة تحويل الماء الي خمر على يد السيد المسيح. قعوار، نهى زعرب: تاريخ الناصرة مسيرة عبر العصور 2000م، الناصرة، 2000م، ص 208.

(*) ترشيحا: قرية عربية، تقع في الشمال الشرقي من عكا، على مسيرة 27 كم عنها، وتعلو 500 متر عن سطح البحر، مساحتها 279 دونما، وأقرب القرى إليها معليا في شمالها وسحمانا في الشرق، وتتكون ترشيحا من جزئين الجزء الاول "تر" وتعني الجبل، أما الجزء الثاني "شبح" وتعني النبات الشجيري، فيكون معناها جبل الشيخ، وتتسبب ترشيحا إلى الشيخ سعيد الخالدي الدمشقي الشاذلي الترشيحي اليسرطي الشافعي. الدباغ، مصطفى مراد: بلادنا فلسطين، ج 7، ص 421-423.

(*) المشهد: قرية عربية تقع على الشمال الشرقي من مدينة الناصرة، وتبعد عنها حوالي 6 كم، و ترتفع 375متراً عن سطح البحر، وتقع على يسار الشارع المؤدي إلي مدينة طبريا، تشتهر هذه القرية بوجود ضريح النبي يونان فيها، ويسميه الأهالي هناك "يونس"، كما تشتهر بمبانيها الجميلة ذات الطراز الحديث. قعوار، نهى زعرب: تاريخ الناصرة مسيرة عبر العصور 2000م، ص 208.

(2) أبشالوم شمؤلي، أرنون سوفير: أراضي الجليل، ج 2، ص 776. (عبري)

(3) David Kretzmer، Gila Svirsky: Access Denied Israeli measures to deny Palestinians access to land around settlements، B'TSELEM، Jerusalem، 2008، P.47.

عليها أكثر من مدة 3 سنوات، لتصل المدة إلى 6 سنوات⁽¹⁾، ليتم تعديل القانون مرة أخرى، وتمديد فترة الاحتفاظ بالأرض حتى أول آب/أغسطس 1958م، أما الأراضي التي يتم الاحتفاظ بها بعد أول آب/أغسطس 1958م، فتعتبر مصادرة بأمر من الدولة تلقائياً⁽²⁾.

نجد أن المادة (8-1)، من بنود هذا القانون تقول: "من حق السلطة المختصة أن تأمر ساكناً ثابتاً في منطقة ما، أن يخرج من المنطقة"، وبعد أن تبلغه السلطة بذلك يصبح المواطن العربي القاطن لهذا المنزل أو المنطقة مجبراً على الخروج خلال 14 يوماً من تبليغه بأمر الخروج، أو أن يستأنف أمام لجنة استئناف خاصة بالمادة رقم (10) خلال مدة أقصاها أربعة أيام، وفي حال المصادقة على أمر الخروج من قبل اللجنة، فإن المستأنف ملزم بمغادرة المنطقة خلال خمسة أيام من إبلاغه بقرار لجنة الاستئناف⁽³⁾.

خامساً: قانون أملاك الغائبين لسنة (1950م):

سن قانون أملاك الغائبين^(*) في 14 آذار/مارس 1950م، وقد عرف في البداية باسم "أنظمة الطوارئ لأموال الغائبين"⁽⁴⁾، وهو يقضي بأن الغائب هو من كان في عهد حرب 1948م⁽⁵⁾، وفي الوقت الذي صدر فيه القانون لم تكن (إسرائيل) تسيطر بعد على القدس الشرقية، وعلى الرغم من ذلك فقد أتاح لها ذلك الاستيلاء على غالبية أراضي الفلسطينيين داخل الأراضي المحتلة عام 1948م، وهذا القانون يحدد من هو الغائب، وهو من كان في البلاد ما بين 29 تشرين ثاني/نوفمبر 1947م، حتى 19 أيار/مايو 1948م، وغادر البلاد (هرباً) إلى بلدان العدو، أو من كان مواطناً في هذه البلاد، وغادرها رغبة منه ليغير أماكن سكناه، قبل الأول من سبتمبر 1948م⁽⁶⁾.

(1) جريدة معاريف، نشر بتاريخ 29/8/1965م. <http://www.nrg.co.il/>.

(2) جريس، صبري: العرب في إسرائيل، ص 152.

(3) جريس، صبري: العرب في إسرائيل، ص 142.

(*) انظر نص قانون أملاك الغائبين لسنة (1950م) ملحق رقم (8) و(9).

(4) ياسين، عبد القادر: كفاح الشعب الفلسطيني حتى العام 1948م، ص 38-39.

(5) David A. Kirshbaum : (ABSENTEES' PROPERTY LAW 1950) ، [Israel Law Resource Center](http://www.adalah.org/ar/law/view/343) ، February ، 2007. ؛ قانون املاك الغائبين، عدالة المركز القانوني لحقوق

<http://www.adalah.org/ar/law/view/343>. الاقلية العربية في إسرائيل .

(6) David A. Kirshbaum :LAND LAWS – CONFINING ARAB CITIZENS TO SMALL AREAS OF ISRAEL – GHETTOES ، [Israel Law Resource Center](http://www.adalah.org/ar/law/view/343) ، February ، 2007.

؛ قانون املاك الغائبين، عدالة المركز القانوني لحقوق الاقلية العربية في إسرائيل .

<http://www.adalah.org/ar/law/view/343>

وقد جاء هذا التعريف للغائب ليشمل أراضي وأملاك السكان العرب الذين خرجوا من بلادهم؛ نتيجة حرب عام 1948م، وأملاك الوقف الإسلامي، والأماكن المقدسة وأملاك أي منظمة تم حظرها في (إسرائيل)، وجاء قانون أملاك الغائبين ليقدم وصاية لإسرائيل؛ كي تتصرف بهذه الأملاك سواءً كانت عقارات أو أموال أو أطيان، والحفاظ على هذه الأملاك للصالح العام، وبحق (للدولة)، تعيين وصي يقوم بتطوير هذه الأملاك المتروكة وفق تعريف القانون له⁽¹⁾.

وحسب هذا القانون فإن أملاك الغائبين تنتقل إلى صلاحية حارس أملاك الغائبين (إسرائيل)، دون أن يكون هناك حق لصاحب الأرض الغائب بالمطالبة بأي تعويض، وحسب القانون يصبح الاستحقاق على أملاك الغائبين لخادم أو الوصي الذي قامت بتعيينه الحكومة الإسرائيلية⁽²⁾ للمباشرة على هذه الملكية ويصبح أحق في ملكيتها من أصحابها الغائبين منذ يوم تعيينه أما في حالة خضوع المناطق والأملاك لشركات ومساهمين أو جمعيات تعاونية فلا يستطيع الوصي أن تؤول إليه أحقية الأملاك، وتصبح صفته صفة مهنة يتقاضى عليها أجراً⁽³⁾.

استخدمت (إسرائيل) القانون للسيطرة على نحو 97% من أراضي فلسطين عام 1948م، وقد استمر استخدام هذا القانون منذ عام 1950م ولمدة عقد من الزمن، ويعد هذا القانون من أغرب القوانين إطلاقاً في العالم أجمع، الذي أطلق عليه اسم قانون "الحاضر - الغائب"⁽⁴⁾، وكان أسلوباً فعالاً من أساليب تهويد المدن ذات التواجد العربي في المناطق، ولا يقتصر استخدام هذا القانون على الأراضي الزراعية، بل تعدى ذلك لاستخدامه للاستيلاء على منازل عربية، ومن ثم تأجيرها إلى جماعات استيطانية يهودية⁽⁵⁾.

تم العمل الجاد من السلطات الإسرائيلية للقانون؛ لأجل خدمة الاستيطان اليهودي خصوصاً في القرى العربية المهجرة، وبناء مستوطنات جديدة لأجل استيعاب المهاجرين الجدد الذين حضروا لفلسطين خلال سنوات الخمسينات⁽⁶⁾.

سادساً: قانون استملاك الأراضي (تصديق الإجراءات والتعويضات) لسنة (1953م):

(1) أبشالوم شمولي، أرنون سوفير: أراضي الجليل، ج2، ص592. (عبري)

(2) كتن، هنري: قضية فلسطين، اصدار وزارة الثقافة، 1990م، ص80.

(3) David A. Kirshbaum : ABSENTEES' PROPERTY LAW 1950 [Israel Law Resource Center](#) ، February 2007 ، p.3.

(4) أبو عرفة، عبد الرحمن: الاستيطان العملي للصهيونية، ص22.؛ كناعنة، شريف: التغيير الاجتماعي والتوافق النفسي عند ال سكان العرب في إسرائيل، مركز الوثائق والابحاث، جامعة بيرزيت، 1978، ص114.

(5) جبارين، يوسف تيسير: أنظمة الطوارئ، ص6.

(6) أبشالوم شمولي، أرنون سوفير: أراضي الجليل، ج2، ص592. (عبري).

وجدت (إسرائيل) العديد من القوانين الإسرائيلية التي تركزت على النقل أو الاستيلاء، أو الاستعمال للأموال، ولكنها لا تتحدث عن ملكية، فقد بقيت ملكية الأرض عملياً حسب المفهوم القضائي، وجزء من القوانين في أيدي أصحابها الأصليين، مع سلب حق الاحتفاظ بها؛ لذلك كان لابد من وجود قانون يكون مفعوله أقوى من غيره، ولتحقيق ذلك جاء قانون استملاك الأراضي، (قانون تصديق الإجراءات والتعويضات) ⁽¹⁾، وخالصة نصوصه منح صلاحية لوزير المالية بنقل الأراضي، ومصادرتها لإسرائيل ⁽²⁾؛ لاستخدامها من أجل الصالح العام ⁽³⁾.

صادرت السلطات الإسرائيلية بموجب قانون استملاك الأراضي (تصديق الإجراءات والتعويضات) لسنة 1953م، ما لا يقل عن 70، 000 دونم من الأراضي العربية والقرى المصادرة ⁽⁴⁾.

ويبلغ نحو 93% من الأراضي التي وضعت إسرائيل سيطرتها عليها، دون أن تشمل على الأراضي المحتلة عام 1967م، تخضع تحت ملكية (الدولة)، والصندوق القومي اليهودي، بينما يمتلك العرب ما يقدر 3-3.5% من قيمة الأراضي فقط ⁽⁵⁾، ناتجة عن طريق النقل الإسرائيلي الجائر للأراضي الفلسطينية داخل الأراضي المحتلة عام 1948م، فقد تم ذلك عن طريق قانونين، الأول قانون شراء الأراضي (المصادقة على الإجراءات والتعويضات)، و الثاني قانون أملاك الغائبين 1950م ⁽⁶⁾.

ويقع حوالي 65% من أراضي الجليل ضمن السيطرة الإسرائيلية؛ لذلك تحاول (إسرائيل) استملاك باقي الأراضي في الجليل؛ لأجل حل مشكلة الازدحام في الجليل، وحل مشكلة قلة الأراضي، وتنفيذ مشاريع استيطانية يهودية في الجليل ⁽⁷⁾، ويقدر حجم الأراضي المصادرة بنحو 1.2 مليون دونم وفق هذا القانون ⁽⁸⁾.

(1) أبشالوم شمولي، أرنون سوفير: أراضي الجليل، ج2، ص594. (عبري)

(2) جريس، صديري: العرب في إسرائيل، ص153-154.

(3) أبشالوم شمولي، أرنون سوفير: أراضي الجليل، ج2، ص776. (عبري)

(4) __: حقوق المواطنين العرب ومكانتهم في إسرائيل، نشر بتاريخ 2012/6/18م.

<http://www.noqta.info/page-38382-ar.html>

(5) أبشالوم شمولي، أرنون سوفير: أراضي الجليل، ج2، ص594.

(6) قانون شراء الأراضي (المصادقة على العمليات والتعويضات)، عدالة المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية

في إسرائيل .. <http://www.adalah.org/ar/law/view/338>

(7) أبشالوم شمولي، أرنون سوفير: أراضي الجليل، ج2، ص594

(8) أبشالوم شمولي، أرنون سوفير: أراضي الجليل، ج2، ص776.

يحق لمالك العقار الحصول على تعويض مالي من الهيئة العامة للتنمية⁽¹⁾، ويتم تحديد قيمة التعويض بالاتفاق بين الطرفين، وتتم الإجراءات بدقة عالية وفقاً للقواعد الإسرائيلية⁽²⁾.

اختارت (إسرائيل) بعناية الأول من كانون الثاني/يناير 1950م، بالذات ليكون تاريخاً يقرر بموجبه مبلغ التعويضات، خاصةً أن هذا التاريخ لم تجر فيه تقريباً عمليات بيع أراضي، مما جعل أثمان الأرض منخفضة جداً نظراً لانخفاض قيمة الليرة الإسرائيلية^(*)، وأصبح بإمكان الحكومة الإسرائيلية الاستيلاء على أخصب الأراضي بصورة قانونية، وبأرخص ثمن ممكن⁽³⁾.

ومن المفترض أن تكون هذه التعويضات وسيلة للتعبير عن حسن نية الحكومة تجاه المتضررين، ولكن فعلياً، فإن التعويضات التي قررها القانون الإسرائيلي لا تتلائم مع القيمة الحقيقية للأرض التي تمت مصادرتها، وكان الهدف من وراء تلك التعويضات جعلها ستاراً لمصادرة أراضي العرب بدون مقابل⁽⁴⁾.

شروط تطبيق قانون استملاك الأراضي (العمليات والتعويض):

- 1- أن لا يكون هذا الملك في الأول من نيسان/أبريل 1952م تحت تصرف أصحابه.
- 2- أن يكون هذا الملك حُصص خلال المدة 14 أيار/مايو 1948م، والأول من نيسان/أبريل 1952م، لأغراض تطوير واستيطان و أمن، أو غير ذلك⁽⁵⁾.

(1) الأحمد: نجيب: تهويد القدس، منظمة التحرير الفلسطينية، دائرة التوجيه المعنوي، بيروت، 1984م، ص 57.
(2) قانون شراء الأراضي (مصادقة الأعمال والتعويض 1953م)، قاعدة البيانات القانونية لإسرائيل، موقع نفو للنشر المحدود. <http://www.nevo.co.il/>.

(*) الليرة الإسرائيلية: الوحدة النقدية الرسمية في إسرائيل، تم اعتمادها بين السنوات 1952-1980م، وفوض بنك لثومي لإسرائيل بإصدارها بين عامي 1952-1954م، الي أن تم تأسيس بنك إسرائيل، وقد أصبح البنك المسؤول الوحيد والمباشر عن إصدار وحدات النقد الرسمية، وتم إلغاء استعمال الليرة رسمياً في العام 1980م، وتم استبدالها بعملة "الشكيل"، وقد استعملت الجنيه الفلسطيني في السنوات الأربع لإقامة إسرائيل؛ أي بين 1948-1952، وربط الليرة الفلسطينية بالجنيه الاسترليني، وتعرضت الليرة الإسرائيلية لتراجع في قيمتها في عقد الخمسينات، بإقرار من الكنيست الإسرائيلي. جوني، منصور: معجم المصطلحات والاعلام الصهيونية والإسرائيلية، ص 387-388.؛ المسيري، عبد الوهاب: موسوعة المفاهيم والمصطلحات الصهيونية، مركز الدراسات السياسية والإسرائيلية، الاهرام، مصر، 1975م، ص 333.

(3) جريس، صديري: العرب في إسرائيل، ص 156-157.

(4) جريس، صديري: العرب في إسرائيل، ص 156.

(5) بو الهيجاء، إبراهيم: جدار الخوف، ص 398.

3- أن يكون هذا الملك لا يزال مطلوباً لاستخدامه للأغراض السابقة، وعلى ذلك يتم نقل ملكية هذا الملك إلى ملكية سلطة التطوير، ولا يخضع لملكية أي أحدٍ سواها⁽¹⁾.

قابل مواطنو الجليل مصادرة الأراضي بناءً على هذا القانون بالمعارضة العنيفة، والمتواصلة لاستعادة أراضيهم المصادرة من قرى الجليل⁽²⁾، فأكثرية أصحاب الأراضي يرفضون قبول التعويضات التي تقترح عليهم؛ لأن مبالغ التعويضات قليلة جداً، وأيضاً هناك أشخاص يرفضون تعويضات بصورة اراضي توجدها داخل القرى التي يسكنونها حالياً؛ لأن هذه الأراضي تابعة "لغائبين" موجودين، ولكن مهجرين سواء داخل فلسطين أو خارجها، وقد عين وزير المالية عام 1959م، لجاناً شعبية لتقديم اقتراحات لحل هذه القضية، فكانت النتيجة أن أوصت اللجان برفع قيمة التعويضات لتصل إلى 15%، ولكن تلك المطالب لم تجد صدى، وبقي الحال على ما هو عليه من سلب واستيلاء للممتلكات العربية بكافة أشكالها⁽³⁾.

سابعاً: قانون التقادم الزمني لسنة (1958م):

في خضم سلسلة قوانين مصادرة أراضي العرب، ظهر قانون جديد يضاف إلى القائمة السوداء في مجالات الصراع القانوني ضد العرب، ألا وهو قانون تقادم الزمن لسنة 1958م^(*)، عملياً يتعلق هذا القانون بالأمر المدني، بينما تم إضافة بعض النصوص إليه ليكون الهدف منها استملاك آلاف الدونمات من أراضي عرب الجليل، وأراضٍ عربية أخرى لم تكن مسجلة في الطابو⁽⁴⁾.

وتعد نصوص بنود قانون الأراضي العثماني 1858م، وقانون الأراضي تنظيم حق الملكية الانتدابي لعام 1928م، المادة الأساسية لهذا القانون، فهذان القانونان ينصان على أن كل من يسيطر على أرض ويستغلها مدة عشر سنوات متتالية، يحق له في نهاية هذه السنوات العشر أن يطلب تسجيل هذه الأرض باسمه في ملفات دائرة تسجيل الأراضي، وهذا ما يقصد بفترة تقادم الزمن، بينما القانون الإسرائيلي جاء ليغير بنود القانونين السابقين، فقد مددت فترة تقادم الزمن إلى خمسين سنة، وهذا يعني أن من يدعي ملكية أرض غير مسجلة في دائرة المساحة عليه أن يبرهن أنه يسيطر ويفلح هذه الأرض منذ خمسين سنة متتالية، ونتيجةً لحالة الصدمات التي نتجت عن هذا القانون، حددت مدة تقادم الزمن مرة أخرى لتصل إلى 15 سنة هذا فيما يختص

(1) جريس، صبري: العرب في إسرائيل، ص 154.

(2) أبشالوم شمؤلي، أرنون سوفير: أراضي الجليل، ج2، ص 776. (عبري)

(3) جريس، صبري: العرب في إسرائيل، ص 180.

(*) انظر نص قانون التقادم الزمني لسنة (1958م) ملحق رقم (10).

(4) جريس، صبري: العرب في إسرائيل، ص 159.

بالأراضي، بينما حددت فترة تقادم الزمن ب7 سنوات لغير الأراضي، فقد أدخل قرار في هذا القانون بند جديد وهو أنه بالنسبة للمواطن العربي إذا بدأ بفلاحة الأرض بعد تاريخ 1 آذار/مارس 1943م، فإن الخمس سنوات التي تبتدئ من يوم سن هذا القانون، تعتبر غير محسوبة⁽¹⁾.

ومن الحالات التي طبق عليها قانون تقادم الزمن، فقد جرت محاكمة عربي من الجليل قال أمام موظف المساحة بأنه صاحب أرض معينة، وخلال المحاكمة قدم ممثل الحكومة صورة فوتوغرافية صورت من الجو تحمل الرقم 45، ادعى هذا الممثل أن تلك الصورة هي صورة جوية لتلك الأرض أخذت سنة 1945م، وقد قبل موظف المساحة هذا الادعاء وقرر حبس العربي، وعلى أثر الاستئناف الذي قدم لمحكمة العدل العليا، وصادقت المحكمة على قرار ممثل الحكومة بحكم أنه قدم صورة وقد اعتبرته المحكمة دليلاً ملموساً دون التدقيق إلى ما يؤكد السنة التي أخذت فيها، في حين لم يقدم العربي ما يؤكد حقه بأرضه، وبناءً على هذه القضية والصورة الجوية تدور قضايا قضائية عنيفة فيما يتعلق بالآلاف الدونمات التابعة للعرب في الجليل⁽²⁾.

ثامناً: قانون أساسي: أراضي إسرائيل لسنة (1960م):

أقر الكنيست في جلسته الرابعة قانون أساسي "أراضي إسرائيل أو ما يعرف باسم (عقارات إسرائيل)، في 24 تموز/يوليو 1960م⁽³⁾، ويستند القانون -بزعمهم- إلى الصلة المميزة بين (الشعب) الإسرائيلي، وأراضي (إسرائيل) وفلاحتها ويستهدف إبقاء أراضي (الدولة) والتي تقدر بنسبة 90% من مجموع الأراضي التي سلبها من العرب، وإبقائها ملكاً لليهود⁽⁴⁾، ويقضي هذا القانون بأن أراضي (إسرائيل) تقع تحت ملكية سلطة التطوير أو الصندوق القومي اليهودي⁽⁵⁾، يحظر نقل ملكيتها سواء عن طريق البيع أو بأي طريقة أخرى، ويعرف القانون الإسرائيلي حسب قانون أراضي إسرائيل أن كلمة "أراضي" تعني الأرض والمنازل والمباني وأي

(1) جريس، صبري: العرب في إسرائيل، ص 161-162.

(2) جريس، صبري: العرب في إسرائيل، ص 162-164.

(3) الوقائع الإسرائيلية، كتاب القوانين 1959-1960م، العدد 299، الصادرة بتاريخ 19 كانون الثاني/1960م، طبع بواسطة القائم بمطبوعات الحكومة، أورشليم، ص 10. انظر ملحق رقم (11).

(4) قانون أساس أراضي إسرائيل،

http://www.knesset.gov.il/description/arb/mimshal_yesod2_arb.htm#2

(5) قانون أساس: أراضي إسرائيل، عدالة المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية في إسرائيل.

<http://www.adalah.org/ar/law/view/333>

شيء ثابت بشكل دائم على الأرض يقع تحت هذا المسمى⁽¹⁾، ويوفّر قانون أراضي إسرائيل (1960) إمكانيات لتفادي القانون بحيث يمكن لهذه المؤسسات أن تنتقل ملكية الأراضي فيما بينها. مع العلم أن الصندوق القومي اليهودي يطلب تخصيص الأراضي التي تملكها على اليهود فقط⁽²⁾.

تاسعاً: قانون أراضي إسرائيل لسنة (1960م):

صدر قانون أراضي إسرائيل أو ما يعرف باسم "قانون عقارات إسرائيل" عام 1960م، وبموجب صدره أقيمت دائرة خاصة بالأراضي التي تم السيطرة عليها، وعرفت باسم "دائرة أراضي إسرائيل"، وبناء على القانون الإسرائيلي يتوجب على المحكمة تعيين أعضاء مجلس الإدارة لدائرة الأراضي، بحيث يكون نصف أعضاء هذا المجلس من أعضاء الحكومة، ونصفهم الآخر من الصندوق (القومي) اليهودي، بحيث تخدم هذه الدائرة بشكل أساسي (إسرائيل)، وتيسير مصالح اليهود فقط، دون غيرهم⁽³⁾.

وفي هذا القانون، فإن مصطلح "الأراضي الإسرائيلية" لها نفس المعنى كما هو الحال في قانون أساس: أراضي إسرائيل 1، ويجوز لأحكام هذا القانون أن يخضع لأحكام هذا القانون الأساسي وأحكام قانون أراضي إسرائيل، 1960م⁽⁴⁾.

وينص البند الخامس من هذا القانون، على أنه يجب أن يحظى مجلس أراضي إسرائيل بالموافقة على أي قرار كان فيما يتعلق بالأراضي العربية في الجليل وغيرها، "والذي حظي بالموافقة من مجلس أراضي إسرائيل، على أن تقوم الحكومة الإسرائيلية على رفض أي شكل من أشكال البيع أو النقل لأي ملكية، أو السماح بتأجير (أراضي إسرائيل)، بالمعنى المقصود في قانون أساس: أراضي إسرائيل، والتي ليست في مناطق الأراضي الحضرية ومجالها الذي يتجاوز 100 دونم؛ كما يتعين على الهيئة العامة للتنمية الإسرائيلية أن لا تتحمل أية نفقات". وأن مهامها فقط

(1) Basic Law: Israel Lands (1960) ،

http://www.knesset.gov.il/laws/special/eng/basic13_eng.htm.

(2) قانون أساس: أراضي إسرائيل، عدالة المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية في إسرائيل.

<http://www.adalah.org/ar/law/view/333>

(3) قانون دائرة أراضي إسرائيل، عدالة المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية في إسرائيل،

<http://www.adalah.org/ar/law/view/334>. انظر ملحق رقم (12).

(4) قانون أراضي إسرائيل لسنة 1960م، قوانين دولة إسرائيل (1948-1987م): ترجمة معتمدة من العبرية،

المجلد 4 . "طابعة الحكومة، القدس، إسرائيل، ص3-151. (عبري)

<http://www.israelawresourcecenter.org/israelaws/fulltext/landsadmlaw.htm>

تقتصر على تنفيذ اللوائح والقوانين المرسومة من الحكومة متمثلةً بوزير المالية ووزير الزراعة كما، يجوز لها أن تقدم على أي مسألة تتعلق بهذا التنفيذ، ويعتبر هؤلاء هم المخولون بتلك الصلاحيات كاملة. دافيد بن غوريون رئيس الوزراء، وليفي أشكول وزير المالية، وموشيه ديان وزير الزراعة، و بن تسفي رئيس الدولة⁽¹⁾.

عاشراً: قانون الغابات لسنة (1962م):

لم يكن صدور قانون الغابات بالقانون الجديد، إنما هو قانون محدث استمدت بنوده من قانون الغابات والأحراش الذي أصدره هيرت صموئيل عام 1920م، ووفقاً لهذا القانون بدأت سلطة الانتداب متمثلةً بمندوب الأحراش العام بالإعلان من خلال الجريدة الرسمية في فلسطين، بمنع الجمهور من الاستفادة من مساحات شاسعة من أراضي قراهم، بحجة أنها تابعة لأراضي الأحراش والغابات، وبناءً على ذلك قامت سلطات الانتداب البريطاني بالنشر في الجريدة الرسمية بتاريخ الأول من شباط/فبراير 1925م بما يلي: " يعلن للعموم وفقاً لأحكام المادة 25 من قانون الغابات والأحراش لسنة 1920م، بأن المنطقة المبيّنة في الجدول الآتي تعتبر منطقة محظورة، وكل شخص أطلق مواشيه ليرعى فيها، أو تعدى عليها، يعتبر مجرمًا، ويجازي بغرامة لا تزيد على 10 جنيهات مصرية، أو بالحبس مدة لا تزيد على شهر واحد، أو بكلتا العقوبتين، ويكلف بدفع تعويض عن الأضرار التي يكون قد أحدثها"، وكان الجدول قد حدد قطعة من أراضي صفد بلغت مساحتها 37 دونماً⁽²⁾. استغلت السلطات الإسرائيلية للصلاحيات التي منحت بها السلطات المختصة في دائرة الأراضي تم صدور قانون الغابات أو ما يعرف أيضاً بقانون الأحراش عام 1962م، وبموجب وجود هذا البند فقد وجدت العديد من الأراضي مسجلة في الدولة على أنها أحراش تتبع في تسجيلها لقرى معينة، بحيث يستطيع سكان هذه القرى استعمال الأحراش كمراعٍ، أو للاستفادة من الأخشاب، وغيرها من أشكال الاستفادة، ولكن تم الإعلان من السلطات الإسرائيلية عن مساحات واسعة من هذه الأحراش كمناطق غابات حكومية تحت ذريعة المحافظة عليها بموجب قانون الغابات، بحيث يصبح الدخول إلى هذه المناطق ممنوعاً⁽³⁾.

ومن الأمثلة على تطبيق هذا القانون، أعلنت سلطات الاحتلال عن مساحة 20 ألف دونم من أراضي قرية سخنين، و 16 ألف دونم من أراضي قرية طرعان، ونحو 3 آلاف دونم من أراضي قرية كفر سميع، و 2600 دونم من أراضي قرية الرينة، و 25000 دونم من أراضي جت،

(1) قانون أراضي إسرائيل لسنة 1960م،، قوانين دولة إسرائيل (1948-1987م)، ص 3-151.

(2) جريدة حكومة فلسطين الرسمية، عدد 133، نشرت بتاريخ 1 شباط 1925م، القدس، ص 69.

(3) جريس، صبري: العرب في إسرائيل، ص 170.

و1000دونم أيضاً من أراضي عرب السواعد، أعلن عن جميع تلك المساحات على أنها أحرش حكومية، وبناءً على ذلك تم مصادرتها⁽¹⁾.

كما صادرت السلطات الإسرائيلية بخاصة وزارة الإسكان جميع الأراضي المحيطة بقرية بيت جن؛ بحجة أنها تقع ضمن محميات طبيعية، ومنعت بذلك أي فرصة لاستغلال هذه الأراضي بالزراعة والإسكان، حيث تعاني الأزواج الشابة في هذه القرية من ضائقة سكن خانقة، وفي مقابل ذلك فإن القرى اليهودية تتوسع في كل اتجاه، دون أن يعترض على ذلك أحد⁽²⁾.

يتبين من كل ما سبق أنه:

منذ عام 1948م برزت تحديات جمة واجهها أهالي الجليل في ظل بركان من القوانين العنصرية أطاح بميزان المساواة، وجعل العربي في صراع بين الهوية التاريخية وبين حقه في العيش بكرامة في (دولة) تلغي حقيقته التاريخية، ففي السابق وتحديداً مع بدايات الحكم العسكري الإسرائيلي دأبت الحكومة الإسرائيلية على استصدار قوانين عنصرية كان أبرزها القوانين التي هدفت لمصادرة الأراضي العربية، التي تعود ملكيتها للاجئين الفلسطينيين، كما قامت (إسرائيل) بسن قوانين عنصرية أبرزت استراتيجيتها في التعامل مع الفلسطينيين في المنطقة، منها قانون أملاك الغائبين، الذي صادرت إسرائيل الكثير من الأراضي التابعة للعرب الغائبين بعدما قامت بطردهم من أرضهم، بالإضافة لقانون حق العودة الذي بموجبه يحق لكل يهودي أو أي شخص جدته يهودية الحق في العودة لإسرائيل وكسب المواطنة في الوقت الذي منعت فيه (إسرائيل) اللاجئين من العودة إلى أراضيهم، وهذه القوانين والاقتراحات العنصرية التي تدأب الدولة الإسرائيلية على فرضها ما هي إلا استمرارية لقوانين مجحفة استمرت لما يقارب 66 عاماً، ولن استبعد أن تسن (إسرائيل) لاحقاً قانوناً يمنع التحدث باللغة العربية.

حاولت (إسرائيل) جاهدة إبراز أبعاد تاريخية من خلال هذه القوانين التي تسنها، وهو توطيد العلاقة بين الأرض وبين الرواية الصهيونية، ورغم أن هذه الجهود لتحويل الرواية الصهيونية إلى حقيقة موجودة منذ سنوات طويلة، إلا أنها الآن وبسبب هذه القوانين التي تسنها إسرائيل ستكسب زخماً مميزاً.

(1) جريس، صيري: العرب في إسرائيل، ص 170-171.

(2) النعامي، صالح: الدروز في إسرائيل عرب في الحقوق. <http://naamy.net/news/View/114>.

المبحث الثاني

التطبيق العملي لعملية تهويد الجليل

أولاً: الاستيطان الصهيوني:

- أ- المستوطنات الصهيونية في الجليل ما قبل قيام دولة إسرائيل.
ب- المستوطنات الصهيونية في الجليل ما بين عامي (1948-1966م).

ثانياً : عمليات طرد الفلسطينيين من الجليل 1948-1966م:

1. طرد سكان قرية إقرت (1948م).
2. طرد أهالي قرية كفر عنان (1949م).
3. طرد أهالي قرية كفر ياسيف، والرامة (1949م).
4. طرد أهالي قرى المثلث الصغير (1949م).
5. طرد أهالي قرية الغابسية (1950م).
6. مشروع وايتز لطرد الفلسطينيين (1951م).
7. طرد أهالي قرية أم الفرج (1953م).
8. طرد أهالي قرية يركا (1966م).

تمهيد:

اتبعت الحركة الصهيونية أسلوبيين لتنفيذ تهويد فلسطين هما: إقامة المستوطنات الصهيونية في الأراضي الفلسطينية، وإحلال اليهود مكان الفلسطينيين من خلال طردهم من مدنهم وقراهم .

أولاً: الاستيطان الصهيوني:

شكل الاستيطان الصهيوني أحد الأساليب العملية لتهويد فلسطين، ويمكن تقسيم الاستيطان في منطقة الجليل إلى مرحلتين؛ الأولى ما قبل قيام (دولة إسرائيل)، و الثانية في مرحلة الحكم العسكري الإسرائيلي لمنطقة الجليل .

أ- المستوطنات الصهيونية في الجليل ما قبل إقامة (دولة إسرائيل):

شكل أصعب الجليل أهمية كبيرة في المشروع الاستيطاني الصهيوني، فقد تمكنت الحركة الصهيونية من شراء مساحات كبيرة من الأراضي في أصعب الجليل خلال الفترة الممتدة من عام (1915-1919م)، وأقامت بعض المستوطنات الجديدة في الجليل، فأقامت مستوطنة بن جميت وإيلات هشاحر عام 1915م، على مساحة أرض تبلغ 900 دونم لتكون مساكن للعمال اليهود، وقد أقامت الحركة ثلاث مستوطنات في الجليل، وهي تل حاي على أراضي قرية طلحة، ومستوطنة كفار جلعادي على أراضي قرية الحمرا، ومستوطنة إيلات هشاحر على أراضي بن جميت الصبح⁽¹⁾، لم يقتصر الاستيطان الصهيوني في منطقة معينة في شمال فلسطين بل شمل العديد من المدن في الناصرة، وطبريا والجليل الأعلى والأوسط، والأسفل⁽²⁾، وقد بلغ حجم الممتلكات التي استولى عليها الصهاينة، من أراضي الجليل حتى عام 1947م حوالي 190 ألف دونم، منها حوالي 41 ألف دونم في منطقة الحولة، وحوالي 70 دونم تحت ملكية شركات الاستيطان الخاصة، ومعظم تلك الأراضي، كانت تابعة لشركة بيكا^(*) قبل عام 1936م⁽¹⁾، وارتبطت فكرة إقامة المستوطنات في

(1) مردخاي ناؤر: أصعب الجليل 1900-1967م، ص140. (عبري)

(2) مردخاي ناؤر: أصعب الجليل 1900-1967م، ص 141. (عبري)

(*) شركة بيكا: هي جمعية الاستيطان اليهودي في فلسطين، أسست عام 1924م، على يد البارون روتشيلد لإدارة مشروعه الاستيطاني، تعرف باسم بيكا " P.J.C.A "، والتي كرست جهودها لاستملاك الأراضي في فلسطين، وتدريب الصهاينة على العمل الزراعي، ابتاعت نحو 450، 000دونم من الأراضي الزراعية، ثم منحتها للمستوطنين اليهود، وقد وضعت شروطاً سهلة للمستفيدين من اليهود من الأراضي بأن فترة السداد لخمس سنين . منصور، جوني: معجم الأعلام والمصطلحات الصهيونية والإسرائيلية، ص 127.؛ طريبن، أحمد: فلسطين في عهد الانتداب البريطاني، الموسوعة الفلسطينية، ص1112.؛ الصايغ، يوسف: الاقتصاد الإسرائيلي، مع ملحقات لعامي 1963-1964م، مركز الأبحاث، بيروت، ط1، 1966م، ص31.؛ البديري، هندا: أراضي

الجليل بعدة عوامل، أبرزها: فكرة الأمن (القومي) الصهيوني، وذلك من خلال ارتباط عملية بناء المستوطنات بفكرة حراسة المستوطنات وتأمينها، فقد وجدت قواعد أساسية في عملية الحراسة للمستوطنات، وذلك من خلال السياسة المتبعة في سجرة، فقد اتبعت نفس السياسة في كل المستوطنات الخاضعة تحت مسؤولية هاشومير^(*)، فتبدأ الحراسة ليلاً بإجراء جولة أولية من خلف السور؛ وذلك حتى تتأكد من إغلاق البوابات والفتحات والتأكد من كل شيء قبل حلول الظلام، والتأكد من عدم وجود أخطاء، وحتى يتم تمييز أي أمر طارئ قد يحدث، فقد تضمنت عملية الحراسة مرحلتين، المرحلة الأولى- وهي عبارة عن عملية الاستعداد المبدئي لعملية الحراسة، بينما المرحلة الثانية- فتمتد حتى ساعات شروق الشمس صباحاً، وهكذا تكون الحراسة قد تحققت لتعود ممارسة عملها مرة أخرى مساء كل ليلة⁽²⁾.

ترجع عملية تسليح وتأمين المستوطنات الإسرائيلية إلى الوجود البريطاني في فلسطين، فقد عملت سلطات الانتداب على تزويد المستوطنات بالأسلحة؛ لحماية أنفسهم من هجمات العرب، وبدأ ذلك في نيسان/أبريل عام 1920 م، عندما كان التوتر على أشده في الجليل⁽³⁾، فاستدعى كوكس، حاكم الجليل، المدعو يوسف نحمانى^(*)⁽¹⁾، وحذره من عمليات هجومية مقبلة من العرب، وقام بتسليمه

فلسطين بين مزاعم الصهيونية وحقائق التاريخ، دراسة وثائقية (رسالة دكتوراه)، جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، 1998م، ص114.

(1) مردخاي ناؤر: أصبح الجليل 1900-1967م، ص 142. (عبري)

(*) هاشومير: هاشومير تعني الحارس، وهي منظمة حراسة أسست عام 1909م، من مجموعة من المهاجرين الذين أخذوا على عاتقهم حراسة المستوطنات، وإدخال أسس الدفاع عن النفس، ومؤسسي هذه المنظمة كانوا أعضاء في تنظيم بارغيورا، ولم يختلف المظهر العام للحارس اليهودي عن مظهر السكان العرب، من حيث الزي العربي، فقد ارتدوا الزي العربي مع الكوفية والعقال الفلسطيني. محارب، عبد الحفيظ: هاغاناة، اتسل، ليحي (العلاقات بين المنظمات الصهيونية المسلحة 1927-1948م)، ص 16؛ مغنم، عبد الناصر: الكيان الصهيوني دولة القمع والارهاب، ابن خزيمة، السعودية، ط1، 2003م، ص 138.

(2) ليف، حزرئيل، كوير، آفي: بارغيورا والحارس، إصدارات: وزارة الدفاع، 1985م، ص 69-70 (عبري). للمزيد انظر أبو خضورة، إيمان: المنظمات العسكرية والأمنية الصهيونية في فلسطين 1897-1920م، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2012م، ص202.

(3) بدر، حمدان: دور منظمة الهاغاناة في فلسطين من 1920-1945م، منشورات فلسطين المحتلة، بيروت، ط1، 1981م، ص15.

(*) يوسف نحمانى: ولد يوسف نحمانى أوجرونوفسكي في مدينة الإسكندرية في روسيا عام 1891 ووصل إلى فلسطين عام 1907. وصل عام 1911 إلى الجليل وانضم إلى حركة "هاشومير". وكان من أهم رجالات الصهيونية قبل نكبة عام 1948، وفي الثلاثينات والأربعينات عمل نحمانى كل ما في استطاعته لأجل شراء الأراضي من العرب "لكيرن كاييمت"، فقد أجاد العربية وتحدث اللهجة المحلية بطلاقة إضافة لإجادته للغة

مائي بندقية، ورشاشين من المخزن التابع لشرطة طبريا، وتم إخراج السلاح دون علم شرطة العرب، ووزع السلاح على المستوطنات الصهيونية⁽²⁾، ويذكر يوسف نحمان في مذكراته حول هذه القضية ما يدور في الجليل من أعمال حراسة؛ لتأمين المستوطنات الصهيونية المقامة ولتفادي حدوث صدامات بين العرب، " كان الوضع في الجليل الأسفل والأعلى جاداً إلى حد كبير في الزوية⁽³⁾، نحن في الجليل ننظم الخيالة في كل مستوطنة ، وهم يلتقون ببعضهم البعض يومياً⁽⁴⁾.

عززت بريطانيا من تزويد اليهود بالسلاح، وصناديق الذخيرة، التي وضعتها تحت إشراف مخاتير المستوطنات، بحيث يتم استخدامه من قبل اليهود وبرعاية سلطات الانتداب البريطاني⁽⁵⁾.

وقد ارتكزت الحركة الصهيونية في إقامة المستوطنات في منطقة الجليل على التمرکز والانتشار من خلال إنشاء شبكة من المستوطنات القريبة من بعضها البعض على شكل تجمعات يهودية، تمتد ما بين المناطق السهلية والأودية، لتصل إلى المرتفعات⁽⁶⁾، مع توفير عنصرى الدفاع والاكتفاء الذاتى، من خلال التنمية الزراعية للمستوطنة، و ربط كل مستوطنة بالعديد من الطرق القريبة؛ لكي تبقى على تواصل دائماً فيما بين المستوطنات الأخرى، وتم اعتماد شكل التجمعات الصهيونية على شكل حرف (N)⁽⁷⁾، وتم استخدام كل منطقة استيطانية على أنها قاعدة، تتبع الإقليم الجغرافي التابعة له؛ للتوسع على أساس ذلك فيما بعد، فقد تم انتقاء المناطق التي أقيمت عليها المستوطنات بعناية فائقة

الإنجليزية، العبرية والروسية. وعمل كمدير مكتب "الكيرن كيمت" في الجليل طوال ثلاثين عاماً وأكثر. كريل، داليا: يوميات يوسف نحمان، موقع ذاكرات زوخروت. <http://www.zochrot.org>.

(1) السنوار، زكريا: منظمة الهاغاناة، ص 46. ؛ بدر، حمدان: دور منظمة الهاغاناة في فلسطين من 1920-1945م، ص 33؛ مقدادي، إسلام: العلاقات الصهيونية البريطانية في فلسطين 1936-1948م، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2009م، ص 16.

(2) وزارة الدفاع : الشرطي العبري، ص 35. (عبري).

(3) الزوية: قرية على الطريق بين كفار - غلعادي وروش بينا. فايتس، يوسف: مذكرات سمسار أراضي صهيوني، ص 46_94.

(4) فايتس، يوسف: مذكرات سمسار أراضي صهيوني، ص 46-47.

(5) صالح، محسن: القوات العسكرية والشرطة في فلسطين ودورها في تنفيذ السياسة البريطانية 1917-1939م، دار النفائس، عمان، ط 1، 1996م، ص 243؛ عميكام، بتسال، وآخرون: الإنعاش في ظل البريطانيين، موسوعة المراحل الكبيرة في تاريخ إسرائيل، مطبعة دربي، ج 5، 1980م، ص 49. (عبري)

(6) الخالدي، وليد: الصهيونية في مائة عام، من البكاء على الأطلال إلى الهيمنة على المشرق العربي (1897-1997م)، دار النهار للنشر، ط 2، 2002م، ص 52-53.

(7) الدويك، موسى القدسي: استراتيجية الاستيطان الصهيوني، منشأة المعارف، الاسكندرية، مصر، 2004م، ص 33.

بحيث تكون بعيدة عن التجمعات العربية⁽¹⁾، مع تعزيز التواجد الصهيوني فيها، وتمكين المنطقة بكافة الوسائل والتجهيزات للحماية، وذلك تحسباً من أي عمل فدائي عربي عليها⁽²⁾.

وهذا ما يفسر السياسة التي اتبعتها الحركة الصهيونية، وهي سياسة " حومال فمجدال"، (سور وبرج) خلال الفترة 1936-1939م،

حيث تمكنت من إقامة نحو 52 مستوطنة محصنة في فلسطين، خاصة في المناطق الشمالية الحدودية⁽³⁾.

أقيمت في الجليل 21 مستوطنة خلال الفترة 1937-1947م⁽⁴⁾، أكثر من نصفها أقيمت في الجليل الأعلى والأسفل، بينما سبعة أقيمت في الجليل الغربي، ويعد سهل الحولة المنطقة الزراعية الأكثر كثافة سكانية للتواجد الصهيوني في أصبع الجليل بشكل خاص، وفي فلسطين بشكل عام، وبناءً على ذلك فقد حرصت بريطانيا والحركة الصهيونية على احتواء كل منطقة الجليل ضمن حدود الدولة الصهيونية، كما نص اقتراح الأمم المتحدة⁽⁵⁾.

نذكر قائمة بأسماء المستوطنات التي أقيمت في أصبع الجليل ما بين السنوات 1936-1947م⁽⁶⁾:

الرقم	اسم المستوطنة	السنة / م	اسم القرية
1.	الحولة	سبتمبر 1937	تليل
2.	دفنا	مايو 1939	خان الدوير
3.	دان	مايو 1939	خان الدوير
4.	محنائم	مايو 1939	قطانة والوزيرية

(1) _____ : فلسطين تاريخها وقضيتها، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ط1، 2003م، ص 141.

(2) كنو، جاك : مشكلة الأراضي في النزاع القومي بين اليهود والعرب منذ وعد بلفور، ترجمة محمد عودة الدويري، الطبعة الأولى، دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، عمان، 1997م، ص 107-108.

(3) تلمي ومناحيم، أفرايم : معجم المصطلحات الصهيونية، ص 198-199. للمزيد انظر: ربابعة، غازي إسماعيل: الإستراتيجية الإسرائيلية للفترة من (1967-1980م)، مكتبة المنار، الأردن، الزرقاء، ط1، 1983م، ص 178.

(4) روجل، نيكديمون: المتجهون نحو أرض الشمال، ذكريات النشطاء المقاتلين في منطقة الجليل 1916-1920م، يد يتسحاق بن تسفي، القدس، 1987م، ص 7. (عبري)

(5) مردخاي ناؤور: أصبع الجليل 1900-1967م، ص 142. (عبري)

(6) مردخاي ناؤور: أصبع الجليل 1900-1967م، ص 143. (عبري)

الرقم	اسم المستوطنة	السنة / م	اسم القرية
.5	عمير	أكتوبر 1939	المفتخرة والدوارة
.6	بيت هلال	يناير 1940	لزازة والزق التحتاني
.7	شار يشوف	فبراير 1940	الدوارة والناعمة
.8	سديه نحمايا	ديسمبر 1940	القيطية
.9	عمير الجديدة	يناير 1942	جبل الطور
.10	مناراه	يناير 1942	الملونة
.11	كفار بيلم	نوفمبر 1943	ابل القمح
.12	نحليم	نوفمبر 1943	المزيرعة
.13	شمير	نوفمبر 1944	الحمرة والمفتخرة
.14	بيريه	يناير 1945	بيريا
.15	رموت نفتالي	أبريل 1945	النبي يوشع
.16	مشجاف عام	نوفمبر 1945	المشرفة
.17	لهفوت	نوفمبر 1945	خيام الوليد والحمرة
.18	عاين هزيتم	يناير 1946	عين الزيتون
.19	ثنوت مردخاي	نوفمبر 1946	الزوية
.20	معيان بروخ	مارس 1947	الزق الفوقاني
.21	دروداه	يوليو 1947	لم تعثر الباحثة عليها

المستوطنات الصهيونية في الجليل (1948-1966م):

عمدت السلطات الإسرائيلية على إفراغ المدن والقرى العربية في الجليل من سكانها العرب، و إسكان اليهود في مباني وأراضي القرى العربية المهجرة (*)؛ للحيلولة دون عودة أحد من أهلها المطرودين من أراضي (الدولة) الجديدة، والذين تحولوا إلى مهجرين في الداخل، فقد شكل هؤلاء

(*) انظر ملحق رقم (13) مواقع القرى التي طرد أهلها واقترفت فيها المجازر.

العرب المهجّرين من الجليل وسيلة ضغط على الحكومة الإسرائيلية (*)، لإعادتهم إلى قراهم⁽¹⁾، وقد قوبلت تلك المطالب بالرفض الإسرائيلي، وأكبر دليل على ذلك الرفض الإسرائيلي لإعادة أهالي قرى إقرت (*) وكفر برعم إلى قراهم⁽²⁾.

يوجد في فلسطين المحتلة عام 1948م مئات التجمعات السكانية العربية التي لا تعترف الحكومة الإسرائيلية بها رسمياً، ولا تصنف ضمن القرى والمدن التي تتمتع بصفة قانونية، وبدأت مشكلة القرى العربية غير المعترف بها مشكلة كبيرة تهدد (إسرائيل)، ولا توجد إحصائيات أو معطيات رسمية لعدد البيوت والقرى العربية غير المعترف بها في (إسرائيل)، ولكن من خلال بحث أجرته لجنة الأربعين^(*) عام 1964م: أن عدد السكان في القرى غير المعترف بها يتراوح بين 70-75 ألف نسمة، 10 آلاف نسمة يتركزون في شمال فلسطين، وأكثر من 100 تجمع سكاني في المنطقة الجنوبية، وعلى أساس هذا البحث وغيره يوضح الرؤية الإسرائيلية لإقامة (إسرائيل) مخططاتها الاستيطانية في المناطق العربية من مدن وقرى وضياع⁽³⁾.

اعتمدت السلطات الإسرائيلية في إقامة المستوطنات في الجليل نمط الاستيطان الريفي، وإحاطة القرى والضياع العربية الواقعة في الجليل بحزام من جميع الجهات من المستوطنات، وشكل ذلك الحزام الاستيطاني حزاماً أمنياً حال دون اتصال عربي بين القرى والضياع العربية المتبقية داخل

(*) انظر ملحق رقم(14) معلومات المتعلقة نزوح من البلدات والقرى (1947-1949).

(1) Tal. ،David. ،War in Palestine 1948: strategy and diplomacy. Routledge (Taylor &Francis Group) . London. ،2004. ،p334

(*) إقرت: تقع القرية في المناطق الشمالية من فلسطين، بالقرب من الحدود اللبنانية، وترتفع عن سطح البحر 600متر، وبلغت مساحتها نحو 4722 دونم، وبلغ عدد سكان ها عام 1945م، 490 نسمة، دمرت القرية عام 1952م. شراب، محمد محمد: معجم بلدان فلسطين، ص131.

(2) Charles S. Kamen: After the Catastrophe II: The Arabs in Israel ،1948-51 ، Middle Eastern Studies ،Vol. 24 ،No. 1 (Jan. ،1988) ،pp.489-491.

(*) لجنة الاربعين: هي عبارة عن لجنة اممية مشرفة تم تكوينها بقرار رئاسي بموجب مذكرة مجلس الأمن القومي رقم 303 عام 1964م، والتي تعرف باسم لجنة 303، تم تغيير اسمها فيما بعد في عام 1970م، لتصبح لجنة الأربعين، وتكونت من وزير العدل ونائب وزير الدفاع والخارجية ورئيس الاستخبارات المركزية ورئيس هيئة الأركان المشتركة ومساعد الرئيس الامريكي لشؤون الامن القومي كسنجر، الذي تولي اللجنة، أما مهام اللجنة فيدور حول الحالات الخاصة .الكياي، عبدالوهاب: موسوعة السياسة، ج5، ص446. للمزيد انظر :موقع لجنة الأربعين <http://www.assoc40.org>.

(3) عقل، سوزان: فعاليات عرب 48 ليوم الأرض لعام 1998م، قضايا إسرائيلية، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز التخطيط، العدد1، اكتوبر 1997م، ص154.

أراضيها المحتلة عام 1948م، فكان الهدف من إنشاء المستوطنات الريفية على الحدود الشمالية؛ لتأمين الطرق الحدودية وأبقيت منطقة الجليل كاملة، بكافة أشكال وأنواع الاستيطان، تابعة للحكم العسكري حتى عام 1966م⁽¹⁾.

قامت الحكومة الإسرائيلية ببناء سلسلة من "نقاط المراقبة"، في الجليل بهدف جعل اليهود يتواجدون في المنطقة بشكل كبير، وفي أماكن تمكنهم من المراقبة، وكتابة التقارير، المتعلقة بأنشطة العرب؛ مما مكن الحكومة الإسرائيلية من التصرف على نحو عاجل لكبح أنشطة العرب والتواجد العربي في المنطقة لتصبح الأغلبية للتواجد الإسرائيلي⁽²⁾.

وقد بلغ إجمالي المستوطنات التي أقيمت منذ عام 1948م، حتى عام 1967م، 178 مستوطنة⁽³⁾.

ويعد بناء المستوطنات في منطقة الجليل جزءاً ضمن حملة إعلامية ضخمة معززة بإعلانات تليفزيونية وملصقات؛ لتشجيع العائلات (الإسرائيلية) الشابة للانتقال إلى الجليل، وقد بدأ العمل في بناء المستوطنات في مناطق مختارة بعناية فائقة في الشمال؛ لزرع اليهود في أوساط مراكز التجمع العربية، وشملت تلك المستوطنات وحدات سكنية، ومواقع صناعية، ومدارس، ومراكز خدمات إقليمية؛ لتوفير ما يلزم من الاحتياجات الأساسية، أي أن الاستيطان في تلك المنطقة قائم على أساس الاكتفاء الذاتي⁽⁴⁾.

أهداف التواجد الاستيطاني الصهيوني في الجليل:

تعددت أهداف الاستيطان الصهيوني في الجليل فكان منها:

- 1- تأمين سيطرة (الدولة) على أكبر قدر من الأراضي في الجليل.
- 2- جذب (السكان اليهود) لهذه المنطقة .
- 3- تقليص ملكية السكان العرب للأراضي في الجليل.

(1) فلاح، غازي: الجليل ومخططات التهويد، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ترجمة محمود زايد، بيروت، لبنان، ط1، 1993م، ص28.

(2) ماير، لورانس: إسرائيل الآن صورة بلد مضطرب، ترجمة مصطفى الزر، مكتبة مدبولي، ط2، القاهرة، مصر، 1997م، ص304.

(3) السهلي، نبيل محمود: فلسطين أرض وشعب منذ مؤتمر بال وحتى 2002، منشورات اتحاد الكتاب العربي، دمشق، 2004م، ص29.

(4) ماير، لورانس: إسرائيل الآن صورة بلد مضطرب، ص304.؛ للاطلاع ع دور الصحافة الإسرائيلية انظر: الشاعر، سامي محمد: نشأة الصحافة الصهيونية في فلسطين، وتطورها 1963-1948م، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2015م.

4- تطوير مستوطنات الجليل، والمدن اليهودية فيه⁽¹⁾.

تم صياغة أهداف الاستيطان الصهيوني في الجليل بصورة أخرى لتشمل:

أولاً: الهدف الجغرافي:

توسيع ملكية الدولة على أراضي الجليل، وتقليص ملكية السكان العرب هناك.

ثانياً : الهدف الديموغرافي:

زيادة السكان اليهود في الجليل، والتغلب على الزيادة العددية للعرب في الجليل.

ثالثاً: الهدف الاقتصادي:

تطوير المدن اليهودية في الجليل، بهدف دعم اقتصاد السكان الصهاينة والدولة، خاصة المدن الصناعية.

رابعاً: الهدف الاجتماعي:

خلق جيل صهيوني جديد في الجليل، لا يرغب بالهجرة إلى وسط فلسطين⁽²⁾.

وقد انصب جل اهتمام الحكومة الإسرائيلية على الاستيطان، فقد عملت على تشكيل ست وزارات مهمتها الأساسية العناية بالاستيطان وتسخير كافة السبل لتحقيقه، هي: وزارة الإستيعاب، ووزارة الإسكان، ووزارة العمل، ووزارة الزراعة، ووزارة الشؤون الإجتماعية، ووزارة الدفاع، كما وبذلت المؤسسات الصهيونية الحكومية والشعبية، جهوداً كبيرة لاستمرار الاستيطان وتقوية الهجرة إلى الجليل بمختلف السبل. والاهتمام بالجانب الزراعي من خلال إنشاء المستوطنات الزراعية بغية ربط الوافدين إلى الجليل بالأرض، فلم تبخل الحكومات الإسرائيلية بأية نفقات لهذه المؤسسات مهما تعاظمت النفقات⁽³⁾.

ثانياً : عمليات طرد الفلسطينيين من الجليل(1948-1966م):

بعد حرب 1948م، وجد الفلسطينيون داخل (إسرائيل) أنفسهم غرباء في وطنهم، الفلسطينيين ومعزولين عن بقية شعبهم وأبناء أمتهم، وبما أن النخب السياسية والدينية والاقتصادية والتعليمية كلها، والتي كانت متمركزة في المدن، نزحت خلال الحرب، فإن ذلك الجزء من الشعب

(1) جبرئيلاه، ليفيشيتش، ويوبرت ليفي: الاستيطان الجديد في الجليل - أهداف ومميزات، ص 181. (عبري)

(2) جبرئيلاه، ليفيشيتش، ويوبرت ليفي: الاستيطان الجديد في الجليل - أهداف ومميزات، ص 182. (عبري)

(3) السيد حسين، عدنان: التوسع في الإستراتيجية الإسرائيلية، ط1، دار النقائس، بيروت، لبنان، 1989م، ص25.

الفلسطيني بقي من دون قيادة وطنية ترعى مصالحه وتدافع عن حقوقه. و انتهجت السلطات الإسرائيلية سياسة مزدوجة نحو أبناء الشعب الفلسطيني داخل الأراضي المحتلة عام 1948م، فمُنحتهم، من ناحية أولى، الجنسية الإسرائيلية واعتبرتهم قانونياً مواطنين إسرائيليين، ومن ناحية ثانية، أحكمت السيطرة عليهم من خلال فرض نظام الحكم العسكري الذي بقي سارياً حتى سنة 1966م. وبموجب هذا النظام قُسمت التجمعات الفلسطينية إلى عدد من "المناطق المغلقة"، ومنعت الفلسطينيين من التنقل بينها إلاّ بتصريح من الحاكم العسكري. وطبقت السلطات على المواطنين الفلسطينيين في الجليل السياسة الاستعمارية القديمة نفسها، سياسة "فرق تسد"؛ فعززت الانقسامات الداخلية بينهم، بحسب الدين والحمولة والمنطقة الجغرافية، كما نجحت في تمزيق الأقلية الفلسطينية، وفي تقليص الاتصال والتفاعل الاجتماعي فيما بينها. ونجم عن ذلك أن تعززت لدى الفلسطينيين داخل الأراضي المحتلة عام 1948م، الهويات التقليدية الضيقة، وخصوصاً المحلية وأضعفت لديهم في المقابل الهوية الوطنية الفلسطينية⁽¹⁾.

من أهم ما يميز عام 1948م وبخاصة على سكان الجليل، فقد تمثلت بالعملية العسكرية المعروفة بعملية ديكل (dekel)، والتي تعني باللغة العبرية النخلة، التي استهدفت احتلال الجليل الأوسط في حرب عام 1948م⁽²⁾، والتي حدثت في هذه العملية تحرك اللواء السابع والكتيبة الواحدة والعشرون من لواء كرملي شرقاً من منطقة عكا- نهاريا، تجاه منحدرات جبال الجليل الغربي، وتم احتلال قرى كويكات وكفر ياسيف، وأبو سنان، وجولس، وعيلين⁽³⁾.

فرضت السلطات الصهيونية اعتباراً من 12 كانون أول/ديسمبر 1948م، الحكم العسكري على العرب المتبقين في الجليل، وكافة المناطق في فلسطين، واعتباراً من 20 آذار/مارس 1950م، تحولت إجراءات الحكم العسكري إلى "مؤسسة" تدعمها سلسلة من القوانين الانتدابية البريطانية التي تلغي أبسط الحقوق الديمقراطية للمواطن، وخلال ذلك مارست سلطات الاحتلال الصهيوني تضيق سبل المعيشة على العرب، وتحديد حرية التنقل، والنفي والاعتقال الإداري، وفرض

(1) ميعاري، محمود: هوية الفلسطينيين في إسرائيل، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 10، ربيع 1992. ص12.

(2) Tal. ،David. ،War in Palestine 1948: strategy and diplomacy. Routledge (Taylor&Francis Group) . London. ،2004. ،p334.

(3) موريس، بني: طرد الفلسطينيين وولادة مشكلة اللاجئين، ص185-186.

الإقامة الجبرية على النشطاء السياسيين⁽¹⁾، ونفذت السلطات الإسرائيلية عمليات طرد للفلسطينيين من منطقة الجليل⁽²⁾، ومن أشهر تلك العمليات:

1- طرد سكان قرية إقرت (1948م):

قامت (إسرائيل) بنقل سكان قرية إقرت في الجليل الغربي إلى قرية الرامة في 5 تشرين الثاني/نوفمبر 1948م. وسرعان ما أخليت قرية كفر برعم من سكانها العرب. بعد ذلك بثلاثة أشهر⁽³⁾.

2- طرد أهالي قرية كفر عنان (1949م):

في 4 شباط/فبراير 1949م، طرد سكان قرية كفر عنان^(*) من بيوتهم بعد أن أرسل نصفهم إلى المعتقل، وهناك أُجبروا على اجتياز خطوط الهدنة إلى الضفة الغربية. و بعد ثلاث سنوات من الطرد، قدم من بقي من سكان القرية في البلد شكوى إلى المحكمة الإسرائيلية العليا طالبين إعادتهم إلى قريتهم، نسف الجيش الإسرائيلي بيوت القرية⁽⁴⁾.

3- طرد أهالي قرية كفر ياسيف، والرامة (1949م):

في 28 شباط/فبراير 1949م طُرد 700 مواطن من قرية كفر ياسيف^(*)، وأُصعدوا إلى سيارات نقل وتحركت بهم إلى خطوط الجبهة الأردنية، حيث أُجبروا على اجتياز الحدود. وكان هؤلاء قد

(1) عبد الكريم، إبراهيم: تهويد الأرض، وأسماء المعالم الفلسطينية، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2001م، ص 54.

(2) دافيد، كوران: الجليل الغربي في حرب الاستقلال، إصدارات، وزارة الدفاع، 1988م، ص 130. (عبري)

(3) إبراهيم، يوسف كامل: التحول الديموغرافي القسري في فلسطين، صدر عن السلطة الفلسطينية، الهيئة العامة للاستعلامات، المركز الصحافي الدولي، فلسطين، غزة، 2001م، ص 24.

(*) كفر عنان: قرية عربية صغيرة 21 دونماً، وتقع عكا في غربها، وتقع كفر عنان في اخر قضاء عكا، من جهة الشرق، تقوم على علو 582 متراً عن سطح البحر، واقرب الضياع إليها فراضية، وتعني كفر عنان اي السحاب، وهو اسم محرف من اللغة الرومانية، بلغت مساحتها 5827 دونماً، ويكثر فيها غرس الزيتون، وتحيط بها أراضي قرى الرامة والفراضية والمغار، بلغ عدد سكانها عام 1945م 360 مسلماً. الدباغ، مصطفى مراد: بلادنا فلسطين، ج7، ص 403-404.

(4) إبراهيم، يوسف كامل: التحول الديموغرافي القسري في فلسطين، ص 24-25.

(*) كفر ياسيف: الجزء الأول بمعنى قرية، أما الجزء الثاني "يا" تعني الأله، و"سيف" وهي اختصار لاسم سامي قديم يعني المر، وهي قرية من قرى قضاء عكا تقع في الشمال الشرقي من عكا، وتبعد نحو 11 كم، بينما ترتفع نحو 75 متراً عن سطح البحر، وتبلغ مساحتها 75 دونماً، اقرب قرية لها ابو سنان، وهي قرية تعني بالزراعة، يكثر فيها عدد المتعلمين وكانت في مقدمة القرى الفلسطينية من حيث تهذيب ابنائها في المدارس العالية في الخارج، يبلغ مساحة أراضيها 6763 دونماً، يحيط بها من القرى أبو سنان، يركا، جولس. الدباغ، مصطفى مراد: بلادنا فلسطين، ج7، ص 363-364.

التجأوا إلى هذه القرية بعد تركهم قراهم المجاورة أثناء الحرب في الجليل. وفي 25 آذار/مارس 1949م، وبعد تفتيش قرية الرامة^(*)، اعتقلت قوات الجيش الإسرائيلي 28 عربياً نقلتهم بعد ذلك إلى الحدود الأردنية حيث أُجبروا على اجتيازها، وفي 5 حزيران/يونيو 1949م طوقت الشرطة الإسرائيلية ثلاث قرى عربية في الجليل (الخصاص والقيطية والجاعونة) وطرد سكانها إلى منطقة صفد⁽¹⁾.

4- طرد أهالي قرى المثلث الصغير (1949م):

لم تقف حدود (إسرائيل) في ممارساتها عند حد ما، فقد جرت نشاطات طرد في المثلث الصغير⁽²⁾ بعد ضمه إلى (إسرائيل) في أيار/مايو 1949م، حيث طرد الحاكم العسكري الإسرائيلي لمنطقة الجليل، أربعة آلاف "لاجئ داخلي"، من المثلث الصغير عبر الحدود إلى داخل الضفة الغربية، وفي السنة نفسها طردت (إسرائيل) نحو ألف شخص من قرية باقة الغربية^(*) في المثلث الصغير عبر الحدود إلى الضفة الغربية، وفي 17 تشرين الثاني/نوفمبر 1949م، طرد سكان قرية خربة بويشات في المثلث الصغير أيضاً ونسفت بيوتهم،

(*) الرامة: قرية عربية تقع للشرق من عكا، على بعد 39 كم منها، وعلى مسيرة 40 كم للشمال من الناصرة، تقوم على سفح جبل حيدر الجنوبي، وترتفع 338 متراً عن سطح البحر، والرامة من "رام" ومعناه العالي والمرتفع وهو جذر سامي مشترك يفيد العلو، ويبلغ مساحتها 56 دونماً، وتعتبر سجون أقرب قرية لها، ويكثر فيها غرس الزيتون. الدباغ، مصطفى مراد: بلادنا فلسطين، ج7، ص399-402.

(1) إبراهيم، يوسف كامل: التحول الديموغرافي القسري في فلسطين، ص24.

(2) المثلث الصغير: وهي كنية لقرى ثلاث في سفوح الكرمل إلى الجنوب من حيفا، وهي إجزم وجبع وعين غزال. حمدان، كمال محمد: مفهوم الترانسفير في الفكر الصهيوني بعد قيام إسرائيل (1948-2007م)، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2008م، ص67-68.

(*) باقة الغربية: قرية عربية تقع على بعد 12 كم إلى الشمال نت طولكرم، وترتفع 45م عن سطح البحر، وتعني اسم باقة الحزمة من الزهر أو البقل، وهي إحدى القرى العربية في لواء طولكرم في عهد الانتداب البريطاني على فلسطين، وفي لواء حيفا عام 1949م، وتعد أكبر إحدى أكبر القرى في منطقة المثلث، وتحيط بها أراضي قرى قفين، ونزلة عيسى وباقة الشرقية وميسر وجت وتمتد منطقة نفوذها على نحو 11000 دونم منها 5000 دونم معدة للبناء والباقي أراضي زراعية، وقد بلغ عدد سكان باقة عام 2003 نحو 24000 نسمة ويقدر اليوم بحوالي 27000 نسمة، جميعهم من المسلمين وبذلك تكون باقة سادس أكبر مدينة عربية في البلاد، بعد الناصرة وأم الفحم والطيبة (فلسطين) وشفاعمرو وطمرة، يتواجد في باقة 7 مساجد خلافاً لما جاء في الموسوعة الحرة فقد تم تشييد مسجد جديد على اسم الشافعي قبل عامين ومن هذه المساجد مسجداً لطريقة القاسمي الخلواتية (الصوفية)، وتنتشر في أحياء عديدة مصليات مصغرة تلائم الحجم السكاني الكبير للمدينة مقارنة بالمساحة المستعملة للإعمار السكاني.

<http://www.pls48.net/?mod=articles&ID=1154306#.VnBly16DDnl> .

كما حدث مع سكان قرية كفر ياسيف في الجليل فقد تم شحن نحو 700 شخص في شاحنة إلى الحدود الأردنية، حيث أمروا بعبورها⁽¹⁾.

5- طرد أهالي قرية الغابسية (1950م):

في 24 كانون الثاني/يناير 1950م، وصلت وحدة من الجيش إلى قرية الغابسية في الجليل، وأعلمت السكان أن عليهم أن يتركوا القرية خلال يومين وإلا سيطردون إلى ما وراء الحدود. وحين رأى سكان القرية أن لا مفر من ذلك تركوا قريتهم وانتقلوا إلى قرية متروكة أخرى هي الشيخ دنون^{(*) (2)}.

بالإضافة إلى عمليات الطرد الجماعية هذه، درجت السلطات الإسرائيلية خلال سنوات (1948 - 1951م)، على تنفيذ عمليات طرد "انتقائية"، وذلك باختيار بطرد عشرات الرجال من كل قرية، إما أرباب عائلات أو أبناء كبار في عائلات كثيرة الأولاد؛ أي أنهم معيلو عائلاتهم، على أمل أن تلحقهم عائلاتهم في ما بعد⁽³⁾.

6- مشروع وايتز لطردهم الفلسطينيين (1951م):

استمرت عمليات طرد السكان العرب حتى بعد مضي عدة سنوات على قيام (إسرائيل) واستتباب الأوضاع داخلها. وقد ظهر مشروع طرد جديد عرف باسم "مشروع وايتز"، 25 آب/أغسطس 1951م، عقد يوسف وايتز^(*)، اجتماعاً مع إسحاق نافون^(*)، وهو أحد نشطاء

(1) مصالحة، نور الدين: أرض أكثر عرب أقل "سياسة الترانسفير الإسرائيلية في التطبيق، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 2002م، ص 24-32. صالح، محسن: التراسفير طرد الفلسطينيين، ص 19.

(*) الشيخ دنون: هي عبارة عن ثلاثة قري صغيرة ب، تقع جانب بعضهم البعض وهم الغابسية والشيخ داود والشيخ دنون، بين وادي المفسوخ والمجنونة، ولا يزيد ارتفاع كل منهما عن 75 متراً، ويبلغ مساحة جميع القرى 58 دونماً، والنهر أقرب قرية لها، بلغ عدد سكان قرية الشيخ دنون 1931م، 222 منهم 104 ذكور، و118 إناث، ولهم 42 بيتاً، بينما بلغ عدد سكانها عام 1961م 620 عربياً. الدباغ، مصطفى مراد: بلادنا فلسطين، ج7، ص 359.

(2) _____: حرب فلسطين 1947-1948م (الرواية اليهودية الرسمية)، ص 22.

(3) أبو العز، شاهين: عمليات طرد العرب، مجلة فلسطين، عدد 8، كانون الأول، 2010. <http://palestine.assafir.com>.

(*) يوسف وايتز: مساعد بن جوريون ومؤسس أول لجنة طرد في الأربعينات فقال " نريد فلسطين خالية من العرب ". أبو ستة، سليمان: حق العودة مقدس وقانوني ويمكن (1) سياسة الترحيل والتوطين من أعمدة الفكر الصهيوني الثابتة إلى عمل عربي موحد لمقاومة مشاريع التوطين، مجلة السفير، بيروت، عدد 8381، نشرت بتاريخ 24/8/1999م، ص 17.

(*) إسحاق نافون: ولد في 9/ أبريل 1921م، في القدس لعائلة سفارديّة، نشط في الدائرة العربية من الهاغاناة، وهو سياسي ودبلوماسي، شغل العديد في المناصب في السفارة الإسرائيلية في الأرجنتين وأورغواي منذ العام

حزب مباي، وأصبح فيما بعد رئيساً لإسرائيل، ويعقوب تسور(*)، سفير إسرائيل في الأرجنتين في تلك الفترة، للبحث في خطة وايتز الرامية إلى تهجير الفلسطينيين من الجليل، اجتمع وايتز وتسور مع وزير الخارجية الإسرائيلية، موشي شاريت(*)، وتقرر إرسال وايتز إلى الأرجنتين لتقصي الوضع، ودراسة إمكانية توطين الفلسطينيين في مناطق زراعية هناك، وفي 31 آب/اغسطس 1951م، صادق بن غوريون على خطة التهجير التي اقترحها وايتز، وفي شتاء عام 1951م، سافر وايتز إلى الأرجنتين واستطاع شراء قطعة أرض كبيرة مساحتها حوالي 600 ألف دونم يملكها يهودي صهيوني، وقد أبدى استعداده لوضعها تحت تصرف الحكومة الإسرائيلية مقابل مبلغ من المال تمهيداً لتنفيذ مشروع الطرد، فلم يُبق أمام وايتز سوى خطوة لبدء تنفيذ المخطط وهي مقابلة بعض الأشخاص لمحاولة إقناعهم بقبول التهجير، وفي آذار/مارس من عام 1951م، زار وايتز بعض الرسميين الإسرائيليين من قرية الجش الجليلية،

1949-1950م، وشغل منصب السكرتير السياسي للخارجية، خدم إسحق نافون رئيساً الخامس لإسرائيل من عامي 1978-1983م، وشغل منصب وزير التربية والتعليم والثقافة، ما بين عامي 1984-1990م، له مؤلفات مسرحية غنائية 1970م. <http://www.jewishvirtuallibrary.org/jsource/biography/navon.html>.

(*) يعقوب تسور: عام (1906م-1990م)، زعيم صهيوني، ولد في فيلنا، وقد استقر تسور في فلسطين في عام 1920م، تلقى تعليمه في القدس، وجامعات باريس، وفلورنسا، شغل منصب ضابط العلاقات العامة ومدير الإعلام للصندوق القومي اليهودي في القدس عام 1929-1948م، وشغل منصب ضابط اتصال مقر الوكالة اليهودية، مع الجيش البريطاني في القاهرة عام 1943-1945م، تولى منذ العام 1949-1953م، أول سفير لإسرائيل في الأرجنتين، وأورغواي وباراغواي، وشيلي، وخلال فترة ولايته سفيراً لإسرائيل في فرنسا، حققت العلاقات بين إسرائيل وفرنسا على درجة كبيرة من الود، الذي أصبح عملياً تحالفاً، وعين رئيساً لمجلس إدارة الصندوق القومي اليهودي، ورئيساً للمجلس العام الصهيوني، وله مؤلفات منها شروق الشمس في صهيون 1968م، ويومييات السفير في باريس 1968م.

http://www.jewishvirtuallibrary.org/jsource/judaica/ejud_0002_0020_0_20080.html

(*) موشي شاريت: مواليد عام 1894م، في أوكرانيا، وقدم إلى فلسطين عام 1906م، واستقر في قرية عين سينا، مما جعله يتعلم اللغة والعادات العربية، ثم أنتقل إلى يافا عام 1910م درس القانون في اسطنبول، ونشط في بوعالي تسيون، وأصبح عضواً في أحداث هاعفودا عام 1919م، وانخرط في الهستدروت عام 1920م، أصبح نائباً لرئيس التحرير في صحيفة دافار التابعة للهستدروت، ثم رئيساً لتحريرها، تولى منصب رئيس الدائرة السياسية في الوكالة اليهودية، كان كبير المفاوضين أمام سلطات الانتداب البريطاني، وكان من معارضي الكتاب الأبيض عام 1939م، عمل على تعزيز قوات الهاغاناة، وإقامة سلاح الحراس، نجح في تأسيس اللواء اليهودي في الجيش البريطاني في عام 1944م، ومثل الصهاينة أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في العام 1947م، لمناقشة قرار التقسيم، وكان أحد الموقعين على إعلان قيام إسرائيل.

Moshe Sharett: www.jewishvirtuallibrary.org; Edlhetit, Hershel, Abfaham J. Edlhetit: History of Zionism, P.602.

واجتمع مع بعض سكانها العرب، محاولاً إقناعهم بالقبول بالمشروع والهجرة، لكنه قوبل بالرفض، ولم تتوقف مساعي الحكومة الإسرائيلية لتهجير الفلسطينيين بعد فشل مشروع وايتز، فقد ظلت لجنة اللاجئين أو ما تعرف أيضاً "بلجنة النقل" تعمل لإيجاد السبل للتخلص من العرب الفلسطينيين في (إسرائيل) (1).

ترى الباحثة بناءً على ما ذكر أنه:

نجحت السلطات الإسرائيلية في تحقيق الهدف الذي رسمته في بداية طريقها، فقد استطاعت تحقيق الطرد من خلال استخدام مفهوم الترانسفير (الطرد) الذي يقضي بإقصاء أهالي الجليل عن قراهم وملاحقتهم في أي مكان ينتقلون إليه، محاولةً بذلك تضيق الخناق عليهم، وإجبارهم على ترك قراهم بأيديهم، مع توفير الوسائل الممكنة لتحقيق ذلك.

7- طرد أهالي قرية أم الفرج (1953م):

في أيلول/سبتمبر 1953م، طرد سكان قرية أم الفرج(*)، قرب نهاريا، ونسفت القرية حالاً. وفي تشرين الأول/أكتوبر 1953م، طردت سبع عائلات من قرية الريحانية، في الجليل، على الرغم من قرار صدر عن المحكمة العليا بأن هذا الطرد غير قانوني. وفي 30 تشرين الأول 1956م، أجبرت قبيلة البقارة التي كانت تسكن في شمالي فلسطين، على عبور الحدود إلى سوريا(2).

فقد أحدثت تصريحات بن غوريون لحكومته بتاريخ 26 أيلول/سبتمبر 1948م صدق ما قامت على أساسه السلطات الإسرائيلية بحق الفلسطينيين: "إذا كان ينبغي أن يتجدد القتال في الشمال، فيجب أن ينظف الجليل و يفرغ من سكانه العرب وألمح إلى أن جنرالاته وعدوا بتنفيذ هدفه"(3).

يعزي الكاتب الإسرائيلي بنى موريس ما آل إليه الفلسطينيون من تفرق وتشتت وتهجير و طرد في البلدان العربية، والتهجير داخلياً، لعدم وجود رؤية واضحة في إعطاء الإشارات في الأوقات

(1) محارب، محمود: الصهيونية الترانسفير والأبارتهيد، موقع عرب 48، 4/12/2005م-20/1/2006م، انظر <http://www.arabs48.com>؛ صالح، محسن: الترانسفير طرد الفلسطينيين، ص21.

(*) أم الفرج: تقع قرية أم الفرج على وادي المفشوخ، وعلى بعد 5 كيلومترات من سطح البحر، وهي بتجاه الجنوب الغربي من الكابري، وترتفع 25 متراً عن سطح البحر، ومساحتها 15 دونماً، وتعتبر قرية النهر أقرب القرى إليها، وتبلغ مساحة أم الفرج 825 دونماً. الدباغ، مصطفى مراد: بلادنا فلسطين، ج7، ص350-352.

(2) أبو العز، شاهين: عمليات طرد العرب، مجلة فلسطين الإلكترونية، عدد 8، كانون الأول، 2010. <http://palestine.assafir.com>

(3) Benny Morris ; 1948 a history of the first Arab-Israeli war. Yale University Press, 2008, p.339.

الحاسمة للعرب عما إذا كانوا يريدون الرحيل أم لا، وهذا بدوره كان له أثر في عملية التهجير داخلياً وخارجياً⁽¹⁾.

خسر العرب العديد من الأراضي والممتلكات نتيجة هذه الهجمات الشرسة ضد التواجد الفلسطيني فقد أصبح قضاء الناصرة كله بيد اليهود ومجموع مساحته 497، 533 دونماً، فقبل عام 1948م لم يكن اليهود يملكون أكثر من 137، 382 دونماً، كان للعرب فيه غير الناصرة، أربع وعشرون قرية، وعشيرة واحدة⁽²⁾، بينما أصبح قضاء صفد كله بيد اليهود، ومجموع مساحته 696، 131 دونماً، ولم يكن لهم قبل هذه الحادثة أكثر من 121، 488 دونماً، وكان للعرب فيه غير صفد، خمس وسبعون قرية، وثلاث عشائر⁽³⁾، ويشكل عدد اليهود فيها 18، 3% من مجموع السكان⁽⁴⁾، وكذلك قضاء طبريا، فقد أصبح كله بيد اليهود، مجموع مساحته 440، 969 دونماً، ولم يكن لهم فيه أكثر من 167، 406 دونمات، وكان يوجد للعرب فيه غير طبريا ست وعشرون قرية⁽⁵⁾⁽⁶⁾.

في ظل الحكم العسكري وإنهاء حرب عام 1948م، كان حوالي نصف سكان الجليل قد هجروا وبقيت الناصرة المدينة العربية الوحيدة التي فيها عرب، أنه تم إفراغ مدن بيسان وطبرية، وصفد من سكانها الأصليين وتم إحلال غيرهم من اليهود المهاجرين بدلاً عنهم⁽⁷⁾، وعلى أثر ذلك أعلنت السلطات الإسرائيلية إغلاق 17 قرية عربية، على اعتبار أنها مناطق مغلقة وقد أبعاد سكانها منها، أو تم ضم سكانها إلى قرى عربية أخرى؛ وذلك أن إقامة المستوطنات اليهودية الريفية الجديدة على الحدود الشمالية لتأمين المناطق الحدودية، والتي اقترنت بإستراتيجية تقضي

(1) موريس، بني: إعادة تقييم الخروج الفلسطيني في 1948م، من (حرب فلسطين إعادة كتابة تاريخ 1948م، تحرير: ايوجين روجان، آفي شليم، ترجمة، ناصر عفيفي، الكتاب الذهبي، مؤسسة روز اليوسف، القاهرة، 2001م، ص42.

(2) للاطلاع على أسماء قرى قضاء الناصرة، انظر ملحق رقم (15).

(3) للاطلاع على أسماء قرى قضاء صفد، انظر ملحق رقم (16).

(4) الخالدي، وليد: حرب فلسطين 1947-1948م، ترجمة أحمد خليفة، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، شركة الخدمات النشرية المستقلة المحدودة، نيقوسيا، قبرص، ط1، 1984م، ص22.

(5) للاطلاع على أسماء قرى قضاء طبريا، انظر الملحق رقم(17).

(6) العارف، عارف: النكبة الفلسطينية والفردوس المفقود، دار الهدى، مج 4، 2007م، ص 923.

(7) بويصير، صالح مسعود: جهاد شعب فلسطين، منشورات وزارة الثقافة الفلسطينية، دار بويصير، ط1، 1987م، ص405.

بإزالة قرى كاملة من هذه المناطق، وشهدت فترة الحكم العسكري محاولة اختراق لقلب الجليل، وذلك من خلال إنشاء مدن تطوير⁽¹⁾.

لم تكن حرب عام 1948م العامل الوحيد في تيسير مشروع تهويد الجليل خلال المراحل الأولى من المشروع، وهذا لا يلغي دور الحسم العسكري في السيطرة على الجليل، ولكن كان هناك عوامل ساعدت إلى جانب الحرب في تطبيق مشروع تهويد للجليل.

نجحت الهجرة اليهودية إلى فلسطين عامة والجليل خاصة في إحداث تغييرات مهمة على صعيد التواجد العربي في الجليل، فقد تراوحت مساهمة الهجرة اليهودية خلال الفترة 1948-1960م، ما نسبته 68.9% من زيادة؛ أعداد اليهود في فلسطين بنحو يقدر 7.5% خلال الفترة 1983-1989م؛ نتيجة الهجرة اليهودية القادمة من دول الاتحاد السوفيتي السابق لتصل مساهمتها خلال الفترة 1990-1994م إلى 66.5%. و40% خلال السنوات 1995-1996م، وتراجعت النسبة خلال 1996م⁽²⁾.

8- طرد أهالي قرية يركا 1966م:

تعرض أهالي قرية يركا عام 1966م، إلى عملية سلب لأراضيهم، وتعد قرية يركا من أشهر القرى الدرزية في الجليل، فقد عملت سلطات الاحتلال الإسرائيلي على إفراغ القرية بكافة الوسائل، مستخدمة القوانين الإسرائيلية كأحدى طرق الضغط على المواطنين في الجليل، مصادرة بذلك أكثر من 100 تبليغ لملاك جليليين في يركا؛ للمثول أمام محكمة الأراضي في حيفا وذلك من أجل البت في مصير 1500 قطعة أرض بلغت مساحتها 8 آلاف دونم، كما وصادرت السلطات بكافة الطرق حوالي 30 ألف دونم من أراضي يركا، وتم مصادرة نحو ثلث أراضي قرية يركا، واضطر أهالي يركا بيع نحو 3 آلاف دونم تحت وسائل الضغط الإسرائيلي⁽³⁾.

فقد امتد الحكم العسكري الإسرائيلي منذ عام 1948م، ولغاية 1966م رسمياً، إلا أنه يطبق بين الحين والآخر. والأحكام والقوانين العرفية التي تجدها الحكومة الإسرائيلية عبر البرلمان

(1) فاتيس، يوسف: مذكرات سمسار أراضي صهيوني، ص 24.

(2) السهلي، نبيل محمود: فلسطين أرض وشعب منذ مؤتمر بال وحتى عام 2002م، ص 39.؛ ماضي، عبد الفتاح محمد: الدين والسياسة في إسرائيل، دراسة في الأحزاب والجماعات الدينية في إسرائيل، ودورها في الحياة السياسية، مكتبة مدبولي، ط 1، 1999م، ص 64.؛ للمزيد حول الأقلية الفلسطينية داخل إسرائيل انظر، ديبيترو، دانا: الأقلية العربية الفلسطينية في إسرائيل، حق العودة، 15/ آذار (مارس)، 2013.؛ سرية، صالح عبدالله: تعليم العرب في إسرائيل، مركز الابحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، 1973م، ص 17.

(3) قهوجي، حبيب: العرب في ظل الاحتلال الاسرائيلي منذ 1948م، مركز الابحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، 1972م، ص 26.

الإسرائيلي (الكنيست) (*)، كلما انتهى مفعولها لتحد من نشاطات وفعاليات المؤسسات الجماهيرية العربية⁽¹⁾.

وهو ما يجسد بالفعل أن فكرة الاستيطان التي تعني سرقة الأرض الفلسطينية وطرد سكانها العرب منها، تعد جزءاً أصيلاً من الفكر الصهيوني، و ما يعتبر تصريح صريح من السياسة الإسرائيلية المتعترسة تجاه العرب الأبرياء المقيمون في وطنهم .

مدى شراسة القانون العسكري على أهالي الجليل:

يتعين على المواطن العربي المقيم داخل الأراضي المحتلة عام 1948م، والخاضعة للحكم العسكري أن يستخرج تصريحاً من السلطة العسكرية : فإذا أراد أن ينتقل من حيفا إلى الناصرة، أو من الناصرة إلى طبرية، فيجب عليه أن يقدم طلب التصريح كتابياً وقبل موعده بيومين، مع تحديد الأماكن التي يريد أن يتوجه إليها مقدم الطلب، والطريق التي سيسلكها والأماكن التي سيتوقف فيها، ولا بدّ من تقديم شرح مفصل لأسباب التنقل، وفي حالة مخالفة التصريح أو عدم الحصول عليه يلقي القبض عليه ويسجن، ولا يسري التصريح إلاّ لعدد من الأيام، كما لا يسمح أبداً المبيت خارج المنزل⁽²⁾.

وتروي الكاتبة الفرنسية مارتين تجربتها مع هذا القانون القاسي، فتذكر معاناة صديقتها العربية التي تسكن طبريا، وتم تهجيرها من قريتها الأصلية تمرة، وكيف حدثتها عن المعاناة التي يتعرض لها العرب جراء هذا الحكم الغاصب، و تقول مارتين " عندما كنت في الجليل تعرض المرافقون لي لملاسات شاذة؛ بسبب هذه المضايقات السخيفة، كان لا بدّ من حساب دقيق حتي

(* الكنيست: هو البرلمان الإسرائيلي، أي السلطة التشريعية العليا في إسرائيل، وهي المصدر التشريعي الوحيد، والتي توزع الصلاحيات، والمناصب الرسمية بموجب القانون، والاسم " الكنيست"، يعود في الأصل حسب الرواية الإسرائيلية إلي الفترة السابقة للميلاد، وهي عبارة عن الجسم التشريعي لمنطقة يهودا، ويحدد أعضاء الكنيست بمئة وعشرين عضواً، وتجري الانتخابات كل أربع سنوات مرة، ولكن في حالة إعلان الكنيست بالاجماع عن حل نفسها، فتجري انتخابات مبكرة، ويحق لكل من بلغ الثامنة عشرة من عمره المشاركة في الانتخابات للكنيست، بالإضافة إلى كون الكنيست السلطة التشريعية، فإن الكنيست تنتخب رئيس دولة إسرائيل، ورئيس الحكومة يجب أن يكون عضو كنيست، أما الوزراء فيمكن تعيينهم من خارج الكنيست. منصور، جوني: معجم الاعلام والمصطلحات الصهيونية والإسرائيلية، ص361.

(1) بوميل، بيير: الحكم العسكريّ وعملية إلغاءه 1958-1968م، همزراح هحداش(الشرق الجديد)، 2002م، ص 48(عبري)؛ توما، إميل: طريق الجماهير العربية الكفاحي في إسرائيل، دار ابو سلمى لنشر الفكر الفلسطيني التقدمي، عكا، 1982م، ص320. جبارين، يوسف تيسير: أنظمة الطوارئ، ص69-70.

(2) مونو، مارتين: في المعركة إسرائيل كما رايتها، ترجمة: حليم طوسون، مراجعة: محمد عباس سيد احمد، لهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، 1971م ص50.

تتمشي التصريحات مع بعضها، فقد استدعى الانتقال من طبريا إلى كفر ناحسوم، من أجل غرض سياحي بحت إعداداً خاصاً⁽¹⁾.

وتدعى (إسرائيل) الهدف من وراء فرض القيود على حرية الحركة والتنقل للمواطنين العرب داخل الأراضي المحتلة عام 1948م، خاصة أهالي الجليل أن هذه الحركة ما هي إلا بمثابة مكافحة مستمرة ضد التهديدات الأمنية بهدف المنع وليس العقاب⁽²⁾.

لم يقتصر شراسة القانون الإسرائيلي على مواطني الجليل من خلال تلك القرارات الحكومية الصادرة، بل تعدى ذلك ليصل إلى مرحلة التمييز العنصري ضد أهالي الجليل من حيث التشكيك بهويتهم الوطنية وحذف معالمهم داخل قراهم المهودة، وذلك من خلال إطلاق مسميات ثانوية عليهم كنوع من أنواع التمييز العنصري ضد أهالي الجليل في المجتمع الإسرائيلي، فقد أطلق عليهم لقب الأقلية العربية⁽³⁾، فحين قامت (دولة إسرائيل) عام 1948م، كانت أكثرية سكان فلسطين قد هجرت من أرضها وأقام الصهاينة دولتهم على هذه الأرض، وبقي تحت حكم (إسرائيل) ما يقارب من 117.639 فلسطيني⁽⁴⁾،

وفي نطاق الممارسات التي تهدف إلى تهويد الجليل، تتابعت عمليات الطرد والتهجير التي يتعرض لها المواطنون الفلسطينيون فيها بعدة أساليب أهمها معركة الهويات الحمراء:

فمنذ احتلال الجليل عام 1948م، أصبح الجليليون مقيمين، وليسوا مواطنين، ويتم ملاحقتهم بالتهديد بطردهم كل فترة وأخرى، وطافت السلطات العسكرية الإسرائيلية القرى العربية الجليلية والأحياء العربية في المدن المختلطة بحثاً عن أسمتهم "المتسللين"، وهم المواطنون العرب الذين عادوا إلى مساكن رؤوسهم في وطنهم وخلال عملية البحث أو "التمشيط" كانت تعتقل النساء والأطفال والرجال والشيوخ العرب وترجمهم بالشاحنات لنقلهم إلى الحدود وقذفهم وراءها⁽⁵⁾. على الرغم أنه لم يكن ممكناً ضم الجليل الذي كان من المفترض أن يكون تابعاً للدولة الفلسطينية

(1) مونو، مارتين: في المعركة إسرائيل كما رايتها، ص 51.

(2) بلا حركة : مصادرة حرية الحركة والتنقل للفلسطينيين، بيتسليم، مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الانسان في الأراضي المحتلة، اب 2007م.

http://www.btselem.org/arabic/publications/summaries/200708_ground_to_a_halt

(3) ديببوترو، دانا: الأقلية العربية الفلسطينية في إسرائيل، حق العودة، 15/ آذار (مارس)، 2013.

(4) Elia, Zureik: The Palestinians in Israel: A study in internal colonialism, Routledge and keedan paul, London, 1979, p.17.

(5) سلمان، رضى، وآخرون: سياسة الترحيل الجماعي الإسرائيلية، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد 1، 1990م، ص 116.

حسب قرار التقسيم، فقد قررت السلطات الإسرائيلية تقسيم السكان الباقين في الجليل إلى فئتين: فئة تعطى هويات مدنية عادية وتكون عادة من العناصر التي يوصي بها الحكام العسكريون، وأخرى هي الأغلبية الساحقة تعطى تصاريح بالإقامة المؤقتة. وبذلك يكون وجودها وبقاؤها في الوطن رهناً بمشيئة الحاكم العسكري وتمديداً لفترة "الإقامة". وكان هذا يعني الحرمان من جميع الحقوق ابتداء من الملكية، وانتهاء بحق الاقتراع. ولما كانت تلك التصاريح العسكرية ذات لون أحمر فسميت "الهويات الحمراء" مجازاً مقابل "الهويات الزرقاء" المدنية المعروفة للجميع⁽¹⁾.

ومن الأمثلة التي فرضت فيها الهويات الحمراء:

في عام ١٩٤٨م، قدم ثلاثة موظفين من الصهاينة إلى مجد الكروم ليوزعوا الهويات الحمراء أكثر من الزرقاء ليرحلوا أكبر عدد ممكن من السكان؛ فترتب على ذلك رحيل من تسلم الهوية الحمراء وبقي من تسلم الزرقاء، فقام المحامي حنا نقارة واستأنف باسم أهالي مجد الكروم إلى محكمة العدل العليا وحصل على الهويات الزرقاء مقابل ليرة لكل هوية، وجاء دور البعنة وتمركز الموظفون في الكنيسة، كان حنا نقارة ورفاقه من الحزب الشيوعي قد فهموا الخدعة الإسرائيلي بتسليم الهويات الملونة وأفهموها لأهل البعنة، وطلبوا من أهل البعنة أن يرفضوا استلام الهويات، الحمراء منها والزرقاء، وألا يطعموا هؤلاء بيضا ودجاجا!، ولم يأت أحد لاستلام هوية. مر يوم، يومان، ثلاثة حتى رحلوا عن البعنة وأهاليها⁽²⁾.

مازالت السلطات الإسرائيلية تفرض العديد من الأوامر العسكرية التي تهدف إلى تضيق فرص الحصول على بطاقة الهوية وتسهيل عملية فقدانها بكافة الطرق الممكنة سواء بسبب السفر أو لأسباب أخرى متعلقة بمكان الميلاد، ووضع حد لإقامتهم، وإقامة ذويهم⁽³⁾.

استطاعت الجماهير الجليلية التصدي لكافة أشكال وممارسات الحكم العسكري الشرس ضد تواجدهم وضد بقائهم للصوص في وجه الاحتلال الإسرائيلي فقد نجحت البعنة بمحاميتها نقارة مواجهة الخطر الإسرائيلي والانتصار في معركة الهويات الحمراء.

يمكن القول أن عنصرية (إسرائيل) لا تقف عن حد ما، فإطلاق (إسرائيل) لقب الأقلية العربية على التواجد العربي في الجليل عند تهويد الأسماء أن التواجد العربي ما هو إلا مجرد فئة أقلية داخل مجتمع كبير ذي كيان، ووزن وهذا تهويد من نوع آخر.

(1) زعاترة، رجا: الهوية، لجنة متابعة التعليم العربي، الناصرة، 2011م، ص18.

(2) زعاترة، رجا: الهوية، ص19.

(3) محمد: جبريل: دراسة حول فاقد الهوية -سلسلة التقارير القانونية4-، الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق

المواطن، رام الله، 1998م، ص15.

مما سبق يتبين أن:

الفترة الممتدة ما بين 1948-1966م، شكلت أعوام تصاعد الانتهاكات الإسرائيلية بأشكالها المختلفة ضد المواطنين الفلسطينيين في الجليل، وممتلكاتهم وأراضيهم ومقدساتهم، تطبيقاً لسياسات الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة المبنية على الاستيلاء على الأرض الفلسطينية ونهب خيراتها والتضييق على سكانها وارتكاب الجرائم ضدهم، والرافضة منحهم الحق في تقرير مصيرهم فوق أرضهم، وإقامة دولتهم المستقلة التي تتيح لهم السيطرة على ثروتهم ومواردهم الاقتصادية من جهة أخرى، وبالرغم من كل هذه الإجراءات الصهيونية، إلا أن السكان الفلسطينيين القاطنين في الأراضي المحتلة عام 1948م خاصة في الجليل، ظلوا متمسكين بأصالتهم العربية والإسلامية، مدافعين عنها، وأصبحوا يشكلون قوة انتخابية مؤثرة في الكنسيت الإسرائيلي.

شهدت منطقة الجليل العديد من عمليات طرد الفلسطينيين ومن أشهر ذلك طرد أهالي قرية إقرت، وقرية كفر عنان، وقرية كفر ياسيف، والرامة، وقرى المثلث الصغير، وقرية الغابسية،... وغيرها من عمليات ومشاريع الطرد الإسرائيلية.

تتعمد السلطات الإسرائيلية بكافة مؤسساتها مخالفة الأحكام الدولية للمادة 49 من اتفاقية جنيف الرابعة التي تنص على أنه لا يجوز لدولة الاحتلال أن ترحّل، أو تنقل جزءاً من سكانها المدنيين إلى الأراضي التي تحتلها، وتسارع (إسرائيل) عمليات هدم المباني الفلسطينية، ويجري تسجيلها بأسماء شركات الاستيطان اليهودي، وعلى الرغم من وجود ما يجرم الاستيطان والمصادرة إلا أن إسرائيل تمضي في مخططاتها الرامية إلى إنهاء الوجود العربي في كافة المناطق الفلسطينية المحتلة .

الفصل الثاني

الممارسات الإسرائيلية لتهويد الجليل

ما بين عامي (1967-1996م)

المبحث الأول: القوانين الحكومية الإسرائيلية لتهويد الجليل (1967-1996م).

أولاً: القوانين.

ثانياً : مشاريع التهويد الإسرائيلية.

المبحث الثاني: التطبيق العملي لعملية التهويد:

أولاً: الاستيطان الصهيوني في الجليل 1967-1996م.

ثانياً : طرد الفلسطينيين من المدن والقرى في الجليل 1967م-1996م.

المبحث الأول : القوانين الحكومية الإسرائيلية لتهويد الجليل (1967-1996م).

أولاً: القوانين:

- 1-قانون الاستيطان الزراعي(تقييدات على استعمال الأراضي الزراعية والمياه) لسنة 1967م.
- 2-قانون تسوية الأراضي لسنة 1969م.
- ثانياً : مشاريع التهويد الإسرائيلية:
- 1-خريطة الخمسة ملايين، سنة 1972م.
- 2-"مشروع فايتس"1972م.
- 3-مشروع جاد يعقوبي 1975م.
- 4- الخطة الخماسية للإسكان 1975م.
- 5-مشروع يسرائيل كيننغ1976م.
- 6-وثيقة الدورتي 1976م.
- 7-خطة "العمود الفقري المزدوج"1977م.
- 8-مشروع المناظر 1979م.
- 1- لجنة ماركوفيتش1986م.

تمهيد:

استكمالاً للقوانين التي وردت في الفصل الأول حول قضية تهويد الجليل، فقد رأينا حاجة الحركة الصهيونية بكافة أجهزتها ومؤسساتها إلى إقرار العديد من القرارات المصيرية في حياة أهالي الجليل والمناطق المحاذية لها، فلم يكن مخطط التهويد وليد اللحظة تعد الأوامر العسكرية أداة للاستيلاء على الأراضي العربية⁽¹⁾، وعلى الرغم من إلغاء الحكم العسكري في كانون الأول 1966م، لم تلغى أنظمة الطوارئ، بل تواصل استخدامها بوتيرة أقل، ويستخدم الاحتلال الإسرائيلي أنظمة الطوارئ في الأراضي المحتلة، لمعاينة الفلسطينيين، وردعهم وقمع نضالهم .

أولاً: القوانين:

اعتمدت الحكومة الإسرائيلية في مصادرة الأراضي على مجموعة من القوانين التي أقرها الكنيست؛ لتحقيق ذلك، من أبرزها:

1- قانون الاستيطان الزراعي (تقييدات على استعمال الأراضي الزراعية والمياه) لسنة 1967م:

يعتبر هذا القانون^(*) من أكثر القوانين العنصرية في الأراضي المحتلة عام 1948م، حيث قام المشرع الإسرائيلي بسن هذا القانون بعد أن برزت في أوائل الستينات ظاهرة تأجير الأراضي للمزارعين العرب من الكيبوتسات أو المستوطنات الصهيونية⁽²⁾؛ من أجل العمل على تقييدات على استعمال الأراضي الزراعية والمياه، وقد اعتبرت هذه الظاهرة ظاهرة مقلقة للغاية حيث رأى أعضاء الكنيست الذين ناقشوا مسودة القانون أنه يجب منع الكيبوتسات من تأجير هذه الأراضي

(1) عايد: خالد: الاستعمار الاستيطاني للمناطق العربية المحتلة خلال عهد الليكود (1977-1984م)، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ط1، 1986م، ص20.

(*) انظر نص قانون الاستيطان الزراعي (تقييدات على استعمال الأراضي الزراعية والمياه) لسنة 1967م، ملحق (18).

(2) ABU SITTA ،SALMAN: Dividing War Spoils:Israel's Seizure ،Confiscation andSale of Palestinian Property ،APALESTINE LAND SOCIETY ،LONDON ،P.20-22 .

إلى العرب⁽¹⁾ بعد أن تم إنقاذها (وشراؤها بأموال يهودية) ولذا كان لا بد من حمايتها عن طريق منع التصرف بها، وتأجيرها حتى إلى فترات محدودة⁽²⁾.

وهو يعتبر من التشريعات التي رسّخت أكثر التمييز الصارخ ضد العرب حتى بموجب اتفاقيات إيجار وبمقابل ماديّ، تنص المادة 1 من القانون على تعريف ما هو "الاستعمال المنحرف" في الأراضي الزراعية، حيث تمّ تفصيلها في الإضافة الأولى للقانون، فيما يلي ما يمكن اعتباره استخدامًا استثنائيًا لأرضٍ زراعية:

1- نقل أو تضمين كل حقّ لدى من يملك الأرض أو جزءًا منها، أو حجز الحقوق؛ ولكن فلاحة الأرض بيد أجيرين أو بيد من تحمل مسؤولية الفلاحة بالمقابلة وعلى حساب المالك لا تعتبر استخدامًا استثنائيًا.

2- إقرار الشراكة بالأرض أو بالمحصول، إلا إذا كانت الشراكة هي بين سكان البلدة نفسها، وكان الشركاء يعملون بنفس المستوى.

3- منح الحقّ في ضمان الأرض أو المحصول.

4- منح الحقّ في شراء المحصول الناتج (الضمان)، ما عدا الحقّ في شراء المحصول بعد نضوجه، حتى وإن مُنحت قبل النضوج، شرط أن لا يكون المشتري مخلًّا بالتوجه إلى الأرض وبالاعتناء بالمحصول، إلا بعد أن ينضج.

5- حجز المحصول، ما عدا الحجز الذي يتم بحسب تعليمات أمر القروض لفترة قصيرة برهن المحصول (رهينة)، أو حجز منعت شروطه الحاجز من الاعتناء بالمحصول⁽³⁾.

لذلك، على كل من تسلّم قطعة أرض ومياه من (دولة إسرائيل) لاستعمالات زراعية أن يقوم بزراعة الأرض واستعمال المياه بنفسه، ويجب ألا يقوم بتحويل استعمالها إلى آخرين. هذا الشرط

(1) زريق، إيليا: تحويل البنية الطبقيّة للعرب في إسرائيل، مجلة صامد الاقتصادي، السنة الثالثة، بيروت، لبنان، العدد 15، نيسان، 1980م، ص 15.

(2) الدور الإسرائيلي في مصادرة الأراضي العربي، ص 10-11. ملف pdf
http://www.google.com/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=4&ved=0CDEQFjAD&url=http%3A%2F%2Fimg2.tapuz.co.il%2Fforums%2F1_125364684.doc&ei=km-XVZqvIK-y7QbB_JfgAg&usg=AFQjCNGxN9JH0r_s2gFLUtNbu-.d.ZGU,WlIfSuTg&bvm=bv.96952980

(3) أبو عقل، راجية: التخطيط والبناء قوانين وقضايا مختارة، مركز مساواة لحقوق المواطنين العرب في إسرائيل، آذار، 2008م، ص 102. <http://www.mossawacenter.org>.

موجود أيضاً في اتفاقيات الإيجار للأراضي الزراعية. ويسري هذا المبدأ بموجب هذا القانون⁽¹⁾، إلا إذا قام بالحصول على مصادقة خطية من وزير الزراعة أو من وكّله بذلك، بعد أن يتمّ تقديم طلب إذن لاستعمال استثنائي. ما زال هذا القانون يطبق حتى يومنا هذا، وهناك خطوات تقوم بها وزارة الزراعة لبحث كيفية «تتجيع» استعمال وتطبيق هذا القانون⁽²⁾.

2- قانون تسوية الأراضي لسنة 1969م:

سن قانون لتسوية الحقوق في الأراضي^(*)؛ وذلك لحل الخلافات حول ملكيتها بين السكان - كأفراد أو كمجموعات سكانية - إلا أن السلطات الإسرائيلية استغلت هذا القانون وأبقت عليه ثم قامت بإقرار نص معدل ومجدد له سنة 1969م بموجبه قامت "دولة إسرائيل" بتسجيل ادعائها ملكية مساحات شاسعة من الأراضي بصفتها وريثة الحكم البريطاني، وطالب بتسجيل الأراضي باسمها بصفتها أراض غير مستغلة أو أراضاً موات بصفتها أراضاً صخرية وغير قابلة للاستغلال الزراعي. وقد جرت محاكم كانت فيها الدولة طرفاً أساسياً، وفي المقابل وقف الفلاحون الفلسطينيون، أصحاب الأرض الحقيقيون بإمكاناتهم المحدودة وفي ظروف صعبة للغاية، فكانت إجراءات تسوية الأراضي بمثابة منفذ سهل قامت السلطة باستغلاله وتسجيل مئات الآلاف من الدونمات باسم "دولة إسرائيل"⁽³⁾.

3- قانون الجليل 1989م:

ومواصلة لتنفيذاً لأهداف مشروع تهويد الجليل، أصدرت السلطات الإسرائيلية الأوامر والقوانين الكثيرة المتلاحقة كان من ضمنها "قانون الجليل" الذي أقره الكنيست الإسرائيلي بالأغلبية الساحقة

(1)Matter، Ibrahim: Jewish settlements، Palestinian rights and peace، The center for policy analysis on Palestine، Washington، D.C، 1996، P. 14-17.

(2) أبو عقل، راجية: التخطيط والبناء قوانين وقضايا مختارة، ص103.

<http://www.mossawacenter.org>.

(*) للإطلاع على نص قانون تسوية الأراضي لسنة 1969م، انظر ملحق رقم(19).

(3) الدور الإسرائيلي في مصادرة الأراضي العربية، ص5-6. ملف.pdf

http://www.google.com/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=4&ved=0CDEQFjAD&url=http%3A%2F%2Fimg2.tapuz.co.il%2Fforums%2F1_125364684.doc&ei=km-XVZqvIK-y7QbB_JfgAg&usg=AFQjCNGxN9JH0r_s2gFLUtNbu-d.ZGU، WilfSuTg&bvm=bv.96952980

يوم 19 كانون الأول/ديسمبر 1989م؛ وقد جاء إقرار هذا القانون نتيجة اختلال التوازن السكاني في الجليل لصالح السكان العرب⁽¹⁾.

تعد قوانين الأراضي، التخطيط والبناء وتعامل الجهاز القضائي معها تمييزاً ضد المجتمع العربي، فقد نجحت الجماهير العربية إفسال مخطط المصادرة لمنطقة المل^(*) عام 1976م حين أعلن الحاكم العسكري الإسرائيلي عن المنطقة 9 والتي تعرف بمنطقة المل التي تضم أراضي قرى عرابة وسخنين ودير حنا أنها منطقة عسكرية مغلقة ومصادرة 21 ألف دونم. فقد، وحصلت على الاعتراف في غالبية القرى غير المعترف بها في الجليل، و بلورت الحكومات المتعاقبة سلسلة من اقتراحات القوانين التي تؤثر على المنظومة التخطيطية في الأراضي المحتلة عام 1948م. تغيير قانون التخطيط والبناء يؤدي إلى تصعيد الممارسات القانونية بحق المواطن العربي الذي يخالف قانون التخطيط والبناء بسبب عدم ملائمته لحاجاته الحياتية، وقامت الحكومة والكنيست بتشريع قوانين تحمي مخالفي قوانين التخطيط والبناء اليهود وخصوصاً أصحاب "المزارع الفردية" والموشافات. فقد صادقت على قوانين إقامة مناطق تجارية ضخمة على أراضي زراعية وصادقت على تخصيص آلاف الدونمات في النقب لعائلات متخطية القوانين القائمة من خلال سلسلة قوانين جديدة تخدم اهداف سياسية⁽²⁾.

(1) الزرو، نواف: موسوعة الهولوكوست الفلسطيني المفتوح، "اختلاق اسرائيل وسياسات التطهير العرقي 1798-2010م"، عمان، الاردن، 2011م، ص 381.

(*) منطقة المل: وهي المنطقة الممتدة بين قرى عرابة البطوف، ودير حنا، وسخنين، وعرب الهيب، وتعرف منطقة المل عسكرياً بمنطقة رقم "9"، تبلغ مساحتها 60 ألف دونم، تم استخدام هذه المنطقة بين عام 1942-1944م، كممنطقة تدريبات عسكرية للجيش البريطاني أثناء الحرب العالمية الثانية، اذا كان يسمح للمواطنين الوصول الي أراضيهم لفلاحتها بموجب تصريح خاص بذلك، وفي عام 1956م، قامت السلطات الإسرائيلية باغلاق المنطقة بهدف اقامة مخططات لبناء مستوطنات يهودية ضمن مشروع تهويد الجليل. طه، مجدي: في ظل الذكرى ال 37 ليوم الأرض: هل من مدكر؟؟!!، مركز الدراسات المعاصرة، 2013/3/13.

<http://derasat.ara->

<http://star.com/full.php?ID=711&PHPESSID=18007167456d79285135113920e22d97>؛

أبو عقل، راجية: التخطيط والبناء وقضايا مختارة، ص 203. <http://www.mossawacenter.org/>.

(2) الجماهير العربية أفسلت المصادرة عام 1976 وحصلت الاعتراف في القرى غير المعترف فيها في الجليل وقادرة على افسال قانون برافر، مركز مساواة لحقوق المواطنين العرب في إسرائيل، 2013/9/26م.

<http://www.mossawacenter.org>.

ثانياً : مشاريع التهويد الإسرائيلية (1967-1996م):

أولت الأحزاب والشخصيات السياسية الإسرائيلية منذ 1967م، موضوع الاستيطان أهمية بالغة باعتباره، الترجمة العملية للمشروع الصهيوني، وقد برز هذا الاهتمام من خلال البرامج الحزبية والانتخابية، والقرارات والتصريحات الرسمية، والخطط والمشاريع الاستيطانية نذكر بعض من تلك الخطط والمشاريع الإسرائيلية ومن أبرز المشاريع الإسرائيلية :

أولاً: خريطة الخمسة ملايين، سنة 1972م:

خريطة الخمسة ملايين، وهي عبارة عن تخطيط يحدد التوزيع الجغرافي لخمسة ملايين نسمة متواجدين داخل فلسطين المحتلة (إسرائيل)، حتى سنة 1992م، وقد أعدت هذه الخريطة لتشكل أساساً لخرائط هيكلية، قطرية، لوائية ومحلية؛ لتشكل مرشداً للحكومة الإسرائيلية في سياسة توزيع السكان، بما يشمل ذلك منطقة شرقي القدس^(*)، بالإضافة إلى السكان اليهود المستوطنين في الضفة الغربية، وقد ارتبطت تلك الخريطة ارتباطاً وثيقاً بمشروع تطوير الجليل، من خلال زيادة السكان اليهود في الجليل والنقب، وبقية المناطق ومن أهم القرارات التي تم اقتراحها⁽¹⁾:

1- زيادة نسبة اليهود في الجليل، وذلك عن طريق إعطاء أهمية خاصة لتطوير لواء الشمال الذي تقع فيه معظم القرى العربية.

2- التخفيف من الضغط السكاني في مناطق المدن الساحلية، مع اقتراح ضبط نسبة السكان في لوائي حيفا ونتل ابيب.

(*) القدس: مدينة فلسطينية تقع على خط طول 15°، 35 شرق جرينتش، وعلى دائرة عرض 47°، 31 شمال خط الاستواء، وترتفع 750م فوق مستوى سطح البحر المتوسط و 1150م فوق سطح البحر الميت، وتتوسط مدينة القدس فلسطين، ويحدها من الشرق اريحا ومن الغرب اللد والرملة ومن الشمال رام الله ومن الجنوب بيت لحم. وتتميز مدينة القدس بموقع جغرافي محمي بخطوط دفاعية طبيعية فتحيط بالمدينة ثلاثة أودية، وادي جهنم من الشرق، وادي الجبانين من الغرب، وادي الرابنة من الجنوب والجنوب الغربي وتبقى الجهة الشمالية بوابة طبيعية للقدس دون عوائق كما أن مدينة القدس قلعة حصينة محاطة بالجبال من جميع الجهات فهي تمنح المدافعين فرصة لصد العدوان عنها. وترتبط القدس بطرق رئيسية تخترق المرتفعات من أقصى الشمال إلى أقصى الجنوب وقد ساهمت شبكة المواصلات الداخلية والخارجية للترويج للسياحة وذلك في التوسع الاستيطاني المحيط بالقدس. ومن أهم الأخطار المحدقة بمدينة القدس هي الاستيطان ومحاولة تهويد هذه المدينة المقدسة. منتدى شبكة قانوني الاردن: الاستيطان الإسرائيلي في مدينة القدس، مجلة المقاومة، مركز يافا للدراسات والابحاث، القاهرة، العدد العاشر. <http://yafacenter.com>.

(1) سعاد، نصر: الاستيطان الجديد في الجليل، مركز الابحاث، جمعية الدراسات العربية، 1989م، ص 196.

فعلى الرغم من كافة المساعي الإسرائيلية لإنجاح هذه الخريطة إلا أنها منيت بالفشل الذريع وذلك جراء عدم ملائمتها للسياسة المتبعة في المدن المختلطة، التي تهدف إلى إخراج السكان العرب من المدن المختلطة، وقد اجتمعت مجموعة من الأسباب التي كانت سبباً في الفشل، هي:

1- نسبة التزايد الطبيعي للمواطنين العرب لم تقل، وصلت بالبداية إلى 03، 6% مليون شخص.

2- نسبة اليهود في لواء الشمال، والذي يضم معظمهم، وعلى الرغم من ذلك لم يحقق الهدف المنشود.

3- نسبة المهاجرين الجدد التي استوطنت في لواء الشمال لم تصل إلى نصف العدد المقرر⁽¹⁾.

ثانياً : "مشروع فايتس" 1972م:

قدم رengan فايتس^(*)، عددًا من المشاريع، وفي مراحل مختلفة على اللجنة السياسية للائتلاف الحكومي التابعة للمغراخ^(*)، وعلى سكرتيرية حزب العمل "مشروع العمل"، يوفق بين مختلف المشاريع والأفكار الإسرائيلية المطروحة حول مستقبل المناطق المحتلة⁽²⁾، ويسعي فايتس من خلال مشروعه المقدم حل المشكلة اليهودية للمناطق، ويستثني فايتس من خلال هذا المشروع

(1) سعاد، نصر: الاستيطان الجديد في الجليل، ص 198.

* رengan فايتس: رئيس مجلس أمناء معهد التخنيون في حيفا، ورئيس قسم الاستيطان في الوكالة اليهودية منذ عام 1963، وأيضاً مهندس زراعي. الخطط الاستيطانية في عهد الليكود، مجلة صامد الاقتصادي، بيروت، لبنان عدد 48، آذار نيسان، 1984م، ص 39. للإطلاع على نص وثيقة مشروع فايتس "1972م، انظر ملحق رقم (20).

(*) المغراخ: هو عبارة عن تيار اليسار في الحركة الصهيونية، يعرف "بالتجمع"، باعتباره تجمعاً، عمالياً تمتد جذوره الي حركات ومجموعات عمالية اشتراكية، نشأت في أوروبا، وفلسطين، تم تأسيسه عام 1969م، تكون من اتحاد حزبين رئيسيين من الاحزاب العمالية الصهيونية، وهما حزب العمل الاسرائيلي، وحزب العمال الموحد "مايام". بدر، كاميليا عراف: نظرة على الأحزاب والحركات السياسية الإسرائيلية، ص 57-58، 71.. موسوعة مقاتل من الصحراء. <http://www.moqatel.com>.

(2) شاويش، ماهر: مشاريع تصفية قضية اللاجئين الفلسطينيين، تجمع العودة الفلسطيني (واجب)، قسم الأبحاث والدراسات، ص 5. <http://www.wajeb.org>.

منطقة "أرض إسرائيل الكبرى"⁽¹⁾ يمكن أن يتعايش مع مقترحات مشروع دايان، وألون، ويقوم ذلك المشروع على اقتراح حل لمشكلة المناطق بديلاً لسياسات مختلفة⁽²⁾:

- 1- إحراز اتفاق مع الأردن.
- 2- إقامة دولة فلسطينية غربي الأردن.
- 3- إقامة جمهورية فيدرالية.

فقد أكد فايتس الاقتراح الأول، ورفض الاقتراح الثالث؛ نظراً يجد أن هذا الحل يخلق دولة ثنائية القومية، والذي يعتبر سرطاناً في الداخل يهدد إسرائيل، يسعى فايتس إلى إرساء أساس عملي للتيار الرئيسي في حزب العمل والمعراخ، وقد جاءت قضية الإنعاش الاقتصادي في المناطق العربية مهدداً للعرب لفترة معينة، وهي فكرة غير مقبولة⁽³⁾.

ويقترح فايتس تقسيم (إسرائيل) إلى أقاليم يهودية وأخرى عربية وهي خمسة أقاليم يهودية استيطانية^(*) 1- إقليم صفد (قضاء صفد، قضاء طبريا، هضبة الجولان)، 2- إقليم حيفا (قضاء مرج ابن عامر "يزراعييل"، عكا، حيفا، الخضيره، غورالأردن شمالي الأردن)، 3- إقليم تل أبيب^(*) (قضاء الشارون، بيتح تكفا، رحوفوت، تل أبيب)، 4- إقليم بئر السبع، 5- ومشارف رفح،

(1) Masalha, Nur: A Land without a People: Israel, Transfer and the Palestinians, 1949-96, 1997, p.14.

(2) إيلي، آيل: مشاريع السلم الإسرائيلية، رعان فايتس "رئيس قسم الاستيطان في الوكالة اليهودية، يقدم مشروع سلام يوفق بين مشاريع الون ودايان وسابير، مجلة الدراسات الفلسطينية، منظمة التحرير الفلسطينية، عدد 12، بتاريخ 1973/2/1م، ص 71.

(3) إيلي، آيل: مشاريع السلم الإسرائيلية، عدد 12، ص 72.

(*) أقاليم استيطانية: بالعبرية: حيفليم، مفردها: حيفل، ولها مدلولات أخرى: - مناطق استيطان منظمة - تجمع مستعمرات. عبد الكريم، إبراهيم: تهويد الأرض وأسماء المعالم الفلسطينية، ص 107.

(*) تل أبيب: يشيع في هذه الأيام استخدام تعبير "تل الربيع" مقابلاً عربياً لاسم مدينة "تل أبيب"، وذلك في سياق الحديث عن استهداف فصائل المقاومة الفلسطينية لـ "تل أبيب" بقذائفها، ردّاً على العدوان الإسرائيلي الأخير على غزة، والمسمى بـ "عمود السحاب". يفهم من هذا الاستخدام أن مدينة أو قرية فلسطينية كأن اسمها "تل الربيع" قبل نكبة عام 1948، وأن "تل أبيب" الحالية تقوم على أنقاضها، مثلها مثل كثير من القرى والمدن الفلسطينية التي هُجرت أهلها، والتي حُرقت أسماؤها الأصلية وعُبرنت، هذا الاستخدام خاطئ رغم شيوعه، إذ لم تكن قرية أو مدينة فلسطينية قبل عام 1948 تسمى "تل الربيع"، و"تل أبيب" هو اسم الحي الذي كان يسكنه مواطنو يافا من اليهود، والذي أسس بين عامي 1909 - 1910، في ظل الحكم العثماني لفلسطين، ومنذ عام 1948، تضخم هذا الحي تدريجياً، ليتحول إلى مدينة "تل أبيب" التي التهمت يافا وحولتها إلى حي هامشي في قلب "تل أبيب". و"تل أبيب" وضواحيها اليوم، مقامة على أراضي سبع قرى فلسطينية هُجرت أهلها عام 1948

حتى مشارف العريش، والامتداد الإقليمي بين إيلات وشرم الشيخ، وغور الأردن جنوبي أريحا)، وثلاثة أقاليم عربية: 1- إقليم نابلس (قضاء جنين، نابلس، طولكرم، رام الله، أريحا)، 2- إقليم الخليل (قضاء الخليل، وبيت لحم)، 3- إقليم غزة (قطاع غزة، بالإضافة إلى منطقة استيطان جديدة في ضواحي يتير، جنوبي جبل الخليل)، بالإضافة إلى اقتراح فايتس إلى إقامة مدينة في مرتفعات الجولان تضم 120 ألف نسمة، تعتمد على الصناعة والسياحة، وإقامة خمس مستوطنات قروية(*)، جديدة في غور الأردن، لاستكمال النقص في الحاجز الاستيطاني، وإقامة ثلاث مستوطنات غير زراعية في غوش عتسيون، وإقامة مدينة على مشارف رفح، وتطوير مدينة أوفير في منطقة شرم الشيخ، وإقامة عشر مستوطنات قروية على طول الشاطئ في خليج إيلات⁽¹⁾.

يمكن القول بأن مشروع فايتس بمثابة دعوة رسمية لتهويد الجليل، وهنا تكمن خطورته نظراً لما يترتب عليه من مصادرة لحقوق المواطنين العرب في الجليل وغيرها من المناطق، ويعد مشروع فايتس تطبيقاً فعلياً للسياسة الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية.

ثالثاً: مشروع جاد يعقوبي 1975م:

اتجهت سياسة التهويد الإسرائيلية نحو المنطقة الجبلية، التي سميت "منطقة سنوات الألفين" نسبة إلى طموح المخططات التي أعدت لتهويدها حتى عام 2000م، وأبرزها مشروع الوزير العمالي

وَحُرِّبَتْ وَدُمِّرَتْ بعد ذلك، "تل أبيب" هي يافا وقراها، وليست "تل الزبيح". مواسي، علي نصوح: تل ابيب ليست تل الزبيح، عرب 48، نشر بتاريخ 2012/11/16م. <http://www.arab48.com>.

(*) مستوطنات قروية: هو عبارة عن شكل من أشكال الاستيطان الصهيوني في فلسطين، ويعرف أيضاً باسم "استيطان قروي"، ويرجع هذا المصطلح إلى المؤتمر الصهيوني الأول في بازل عام 1897م، وقد اقيمت العديد من المستوطنات القروية بناءً على هذا المصطلح أمثال، بيتاح تكفا، ريشون ليتسيون، روش بينا، وغيرها وقد كلف مكتب أرض إسرائيل بعملية شراء الأراضي وتوسيع رقعة الاستيطان القروي، فأقيمت دغانيا ثم كنيروت، وغيرها وقد وصل مجموع ما أقيم من الاستيطان القروي في فلسطين عام 1948م إلى 290 مستوطنة قروية، ليرتفع هذا العدد خلال الفترة من 1949م وحتى 1953م، إلى 300 قرية استيطانية جديدة، وشهدت إسرائيل موجة أخرى من ازدياد الاستيطان القروي بعد حرب عام 1967م، وحتى عام 1979م، اقيمت 79 مستوطنة قروية جديدة، ومع نهاية 1980م، بدأت حقبة انهيار الاستيطان القروي، الذي تمثل بانخفاض في عدد السكان المستوطنات في كافة أشكاله. منصور، جوني: معجم الأعلام والمصطلحات الصهيونية والإسرائيلية، ص 30-31.

(1) ايلي، آيل: مشاريع السلم الإسرائيلية، عدد 12، ص 73-74.

جاد يعقوبي(*)، حيث تمتد هذه المنطقة، بحسب التقسيم الرسمي لوزارة الداخلية، إلى قمم جبال الجليل الغربي حيث البقيعة(*) وبيت جن(*) وترشيحا، وتضم المستوطنات والمناطق الاستيطانية والصناعية الثلاث: كرمئيل(*) ومعلوت(*)، وتيفن(*)، مساحتها 400 كلم مربع وفيها

(*) جاد يعقوبي: ولد عام 1935م، في فلسطين من نشطي حزبي رافي والعمل، درس الاقتصاد في الجامعة العبرية في القدس، وتولي بعض المناصب الحزبية في الهستدروت، دخل الي الكنيست وتولي خلال فترة عضويته في الكنيست بعض الحقايب الوزارية تولى منصب المتحدث الرسمي باسم حزب العمل في القضايا الاقتصادية، على الصعيد السياسي نادي بمنح الفلسطينيين حكماً ذاتياً من طرف واحد وعدم انتظار أنتهاء المفاوضات مع الفلسطينيين ، عين سفيراً (لإسرائيل) في هيئة الأمم المتحدة 1992م، وبقي في منصبه هذا حتى العام 1996م، وعين بعد عودته إلى فلسطين رئيساً عاماً لمجلس إدارة سلطة الموانئ والقطارات. منصور، جوني: معجم الأعلام والمصطلحات الصهيونية والإسرائيلية، ص524.

(*) البقيعة: قرية عربية يفصلها 18 ميلا عن عكا، تعلو 600متر عن سطح البحر، مساحة أراضيها 14196 دونماً، واقرب الضياع اليها كفر سميع، في الشرق، أنشا العثمانيون في البقيعة عام 1306 مدرسة، كان اعلى صف فيها عام 1943م الرابع الابتدائي، يوجد بها العديد من المواقع الاثرية والقطع المعمارية . الدباغ، مصطفى مراد: بلادنا فلسطين، ج7، ص429-431.

(*) بيت جن: قرية عربية، تقع إلى الشرق من عكا، بانحراف قليل إلى الشمال، وتبعد 34كم عنها، ، عرف باسم بين داجون ايان الرومان، بلغت مساحة أراضي قريتي بيت جن ودير الاسد المجاورة لها 43550 دونماً، غرس أهل القرية بها أشجار الزيتون، وتحيط بها أراضي قرى سبلان، وغباطية وسعسع وصفصاف وميرون، والسموعي، وفراضية، والرامة والبقيعة وسحمانا والجيش. بلغ عدد سكان القرية لعام 1931م، 1101 منهم 539 ذكراً، و562 اناث، وجميعهم من الدروز، وبينهم مسلم واحد. الدباغ، مصطفى مراد: بلادنا فلسطين، ج7، ص434-435.

(*) كرمئيل: اقيمت على أراضي قرية الرمية الفلسطينية وقرى عربية أخرى مجاورة لها، التي قامت إسرائيل باحتلالها عام 1948م، تقع في الجليل، ضمن اللواء الشمالي، تم تأسيس كرمئيل عام 1986م، تبلغ مساحتها 19، 9كم2، مقسمة على 6 محاور سكنية، بلغ عدد سكان ها عام 2009م، 44، 000 نسمة، معظمهم من المهاجرين اليهود، من الاتحاد السوفيتي، بالاضافة لعدد قليل من العرب يعأني من التمييز العنصري. [Table 3](#) [000 Residents and Other Rural – Population of Localities Numbering Above 2](#) ["Population". Israel Central Bureau of Statistics](#). جبريس: العرب في إسرائيل، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ج1، بيروت، 1973م، ص174.

(*) معلوت: مدينة استيطانية في أعالي الجليل الغربي. أقيمت عام 1957 على أراضي قرية ترشيحا وسحمانا، وضمت إليها ترشيحا في مطلع الستينيات بداعي التعايش بين البلديتين. ونفذت السلطات الحكومية عمليات مصادرة أراضي من السكان العرب الفلسطينيين بحجة المصلحة العامة، ورغم كون البلديتين تحت سلطة بلدية واحدة إلا أن إدارة البلدية تصرف أموالاً طائلة جداً لتطوير معلوت دون (شريكها) ترشيحا. ويعتمد سكان البلدة على العمل في المصانع المجاورة، خاصة تلك التي اقيمت في مجمع تيفن الصناعي، إضافة إلى المصانع والورشات الصغيرة في معلوت وترشيحا. ويبلغ عدد سكان معلوت مع ترشيحا زهاء خمسة وعشرين ألف نسمة.

45 مستوطنة يهودية عدد سكانها 58 ألف نسمة و24 قرية فلسطينية عدد سكانها 150 ألف نسمة. أما القلق الذي عبر عنه الوزير فمرده إلى كون السكان اليهود يشكلون فقط 16 في المئة من مجموع السكان في المنطقة⁽¹⁾، والمخطط هو مضاعفة عددهم أربع مرات على الأقل حتى يصبح 100 ألف نسمة حتى سنة 2000م؛ وكشف يعقوبي يومها عن مخطط جديد لهذه المنطقة، فمن المعروف أن الخريطة الهيكلية لمدينة الناصرة تضم منطقة تطوير صناعية وبلدية وتبلغ مساحة الأرض المخصصة لهذا الأمر حوالي 5 آلاف دونم ضمت في حينه إلى الناصرة، فهل كان هذا التراجع جزءاً من المخطط الجديد الذي يهدف إلى مصادرة هذه الأرض أيضاً وضمها إلى الناصرة العليا⁽²⁾.

رابعاً: الخطة الخماسية للإسكان 1975م:

نشرت وزارة الإسكان عام 1975م، خطة خماسية للإسكان في الوسط العربي؛ نتيجة لتفاقم أزمة السكن في الوسط العربي، وانتشار ظاهرة البناء غير المرخص -غير المنظم- في القرى العربية، غير أن هذه الخطة وجهت بصورة أساسية لمصلحة من خدموا في الجيش الإسرائيلي، ولمصلحة سياسة تركيز المواطنين العرب البدو في منطقة محددة بعد سلب أراضيهم، فقد شملت الخطة مشاريع إسكان للدروز وقروض إسكان للعرب البدو⁽³⁾.

تم تحديد 13 بلدية في المجتمع العربي ضمن الخطة الخماسية، وهي أم الفحم، دالية الكرمل، رهط، سخنين، شفاعمرو، طمرة، الطيرة، عرابة، عسفا، قلنسوة، كفر قاسم، المغار، الناصرة، وقد تم توقيع اتفاق لدعم الخطة الخماسية في أوساط الفلسطينيين العرب⁽⁴⁾، الذي نص على استخدام

وظهرت في أواخر التسعينيات حركة بين أهالي ترشيحا نادت بالانفصال عن معلوت، وإعادة ترشيحا إلى مكانتها السابقة كسلطة مستقلة؛ كي لا تبقى متعلقة بالقليل الذي تقدمه لها بلدية معلوت. موسوعة المصطلحات، مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، رام الله، فلسطين، 2015م. <http://www.madarcenter.org>.

(* تيفن: مدينة استيطانية تم انشائها من قبل السلطات الإسرائيلية على أنقاض قرية الطوفانية الفلسطينية، بعدما تم مصادرة أراضي القرية العربية الفلسطينية، تم تحريف اسم القرية العربي إلى اسم جديد عبري، وأصبحت تعرف باسم تيفن أو طيفين. جبر، يحيى عبد الرؤوف: الأعلام الجغرافية الفلسطينية بين الطمس والتحريف، جامعة النجاح الوطنية، ص 156. للمزيد انظر: حسين، غازي: التخطيط الإسرائيلي للشرق الأوسط الجديد، موقع الصفصاف الإلكتروني <http://www.safsaf.org>.

(1) صالح، محسن: فلسطينيون في وطنهم لا دولتهم، ص 129.

(2) أبو جابر، إبراهيم حسن: مشروع تهويد الجليل، ص 33.

(3) أبو جابر، إبراهيم حسن: مشروع تهويد الجليل، ص 38.

(4) اتفاق لدعم تطوير القطاع الخاص البناء في المناطق الحضرية تشبع الأرض كجزء من الخطة الخمسية الأقليات، وزارة البناء الاسرائيلي، ص 3-8. <http://www.moch.gov.il>. (ملف pdf).

ممثّل السلطة المحلية، والذي يتعهد بموجب منصبه أن جميع أعمال التطوير سيتم تنفيذها فيما يلزم

من بناء وإشغال الوحدات السكنية على الموقع المطلوب هو موضوع هذا الاتفاق، بما في ذلك أعمال المياه والصرف الصحي، وأعمال، تم الاتفاق على أن الهدف من ذلك الإجراء هو الحصول على إعانات تطوير الأراضي الخاصة لبناء عالي الكثافة للخطة الخماسية السكنية لقطاعات الأقلية، و تسعى السلطة المحلية إلى ضمان تنفيذ جميع الأعمال على أفضل مستوى من الممارسات من الخبرة المهنية، وفقاً للقانون⁽¹⁾.

فقد انطوت سياسة الحكومة الإسرائيلية على تناقضات كثيرة فسياسة وزارة الخارجية تمثلت بتشجيع هجرة العرب الجليليين من المناطق الريفية إلى المدن المختلطة؛ بهدف تخفيف أعدادهم، وتقليص عدد المناطق التي يشكل فيها العرب أغلبية، وعلى الرغم من ذلك كان لقضية الأرض انعكاسات مباشرة على حق السكن، فقانون التنظيم والبناء الذي سن عام 1965م، ينكر على سكان القرى غير المعترف بها الحق في السكن والتطوير على أراضيهم الخاصة، وترفض الحكومة الإسرائيلية منحهم تراخيص للبناء، وتصدر ضدهم مئات أوامر الهدم سنوياً، وتستدعيهم كمخالفين لقوانين البناء والتنظيم، رغم أن 95%، من بيوتهم بنيت قبل سن القانون في عام 1965م⁽²⁾.

خامساً: مشروع يسرائيل كيننغ 1976م:

تقرير كيننغ، وهي خطة صهيونية، عنصرية، سرية تقدم بها أحد كبار موظفي وزارة الداخلية الإسرائيلية، وهو المسؤول عن وضع العرب في الأرض المحتلة، ويدعي يسرائيل كيننغ^(*)، في عام الأول من آذار/مارس 1976م⁽³⁾؛ بقصد إدخال تعديلات أكثر تطرفاً إزاء تطبيق السياسة الرامية إلى خنق المشاعر القومية العربية عند عرب الأرض المحتلة، والمزيد من التضييق على حقهم في

(1) الخطة الخماسية للتطوير الاقتصادي للبلدات لدي أوساط الأقليات، وزارة البناء الاسرائيلي،

<http://www.moch.gov.il>

(2) أبو جابر، إبراهيم حسن: مشروع تهويد الجليل، ص 38.

(*) يسرائيل كيننغ: قبل عام 1948م كان كيننغ عضواً في "ليحي" ("عصابة شتيرن")، حيث كان يعمل حسب ادعائه، بـ"جمع المعلومات". وفي عام 1967 عُين مستولاً عن لواء الشمال، بولندي المولد والنشأة، وكان مقرباً من حزب المافدال، وتم تعيينه قائم مقام لرئيس اللجنة المعنية بالناصرية. منصور، جوني: معجم الأعلام والمصطلحات الصهيونية والإسرائيلية، ص 370.

(3) منصور، جوني: معجم الأعلام والمصطلحات الصهيونية والإسرائيلية، ص 370.

التملك والتكاثر الطبيعي ، لا سيما في الجليل حيث التركيز السكاني الكبير هناك⁽¹⁾، كما تعرف الوثيقة^(*) كما سمّتها الحكومة "مشروع مذكرة معاملة عرب إسرائيل"⁽²⁾، وقد كشفت صحيفة "عال همشمار"^(*) العبرية الصادرة في فلسطين المحتلة تلك الوثيقة الخطيرة، وقد أعدت هذه الوثيقة خصيصاً لمتخذي القرار بشأن المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل. كُتبت هذه الوثيقة قبيل الإعلان عن الإضراب العام في يوم الأرض الأول 30 مارس عام 1976م الذي عبر فيه الفلسطينيون عن رفضهم لمصادرة الحكومة لأراضيهم وفقاً لخطة "تهويد الجليل". على ضوء نجاح يوم الأرض الأول، وانهيار بؤر السيطرة في القرى العربية، اتبع كينينغ وثيقته بورقة أخرى⁽³⁾، والتي اعتبرت بمثابة فضيحة سياسية كبرى لطبيعة الصهيونية وعنصرية (إسرائيل)⁽⁴⁾، أما أهم البنود التي جاءت بها الوثيقة فقد تركزت حول تكاثر العرب في القطاع الشمالي، واحتمال تخطي نسبتهم النصف في المنطقة الشمالية في عام 1978م، وانتشار الشعور القومي العربي في صفوفهم، وإقدامهم على شراء الأراضي⁽⁵⁾، وقد اقترح كينينغ في وثيقته تشكيل حزب ينبثق من حزب العمل الإسرائيلي؛ لمصادرة الإرادة السياسية والتعبير السياسي لعرب الأرض المحتلة، وطرد العرب من وظائف الدولة

(1) يقين، تحسين قوس قزح على الجليل "تاريخ قريب لأرض تدخل عامها الـ 53 وهي بكامل مشمشها، قلق الأهالي: هل تقود عملية السلام الي مزيد من التهويد؟، مجلة البيادر السياسي، العدد 751، السنة العشرون، 1/نيسان/2000م، ص 52.

(*) للإطلاع على نصوص وثيقة مشروع يسرائيل كينينغ 1976م انظر ملحق رقم (21).

(2) أبوعقل، راجية: التخطيط والبناء قوانين وقضايا مختارة، ص 203. <http://www.mossawacenter.org/>.
 (*) عال همشمار: جريدة عبرية صدر العدد الأول منها في 30 تموز 1943م، والأخير في 31 اذار 1955م، وامتلكت حركة الكيبوتس القطري الجريدة، واستخدمت كبرقاً لبعض الحركات والأحزاب العمالية مثل حزب هاشومير هتسعير، ومبام، وقد جاء عنوان الصفحة الافتتاحية تحت اسم الجريدة الشعار التالي: "من أجل الصهيونية والاشتراكية واخوة الشعب"، واقتصر توزيع الجريدة على أعضاء الأحزاب العمالية التي استخدمتها لمصالحها السياسية والحزبية، ولما لم يعد بإمكان حركة الكيبوتس القطري تخصيص الميزانية الكافية لاصدار الجريدة، اعلنت الإدارة عن توقف الجريدة نهائياً في عام 1955م. منصور، جوني: معجم الأعلام والمصطلحات الصهيونية والإسرائيلية، ص 303.

(3) الغازي، غازي: وثيقة كينينغ 1976م، التاريخ الذي لم ينته بعد، ترابط، حركة عربية-يهودية للتغيير الاجتماعي والسياسي، نشرت بتاريخ 25/3/2011م. <http://www.tarabut.info>.

(4) Allon Denounces Koenig Report, JERUSALEM, September 15, 1976.

<http://www.jta.org/1976/09/15/archive/allon-denounces-koenig-report>.

(5) الصباغ، زهير، وآخرون: فلسطينيو 48 "نضال تحرري مستمر 1948-1988م، مؤسسة عيبال للدراسات والنشر، ط 2، 1991م، ص 117.

وحرمانهم من العمل في المصانع بنسبة تزيد عن 20%⁽¹⁾؛ كوسيلة للضغط الاقتصادي والتضييق على فرض تعليمهم فيقلص عدد الطلاب بشكل كبير⁽²⁾، كما دعا كيننغ لتسهيل سفر الطلاب العرب إلى الخارج، وتصعيب عودتهم، وتشجيع مغادرة العرب (إسرائيل)⁽³⁾.

يمكن اعتبار نشر الوثيقة، إحدى إفرازات الصراعات الداخلية بين أطر السلطة المختلفة، التي تنافست فيما بينها على المراقبة والسيطرة على السكان العرب. تتجلى العنصرية ضد العرب كسلاح يستعمل داخل السلطة، في نطاق صراعات داخلية سلطوية في الوثيقة يصور كيننغ نفسه كمن يقترح نهجاً علمياً منطقياً أمام منافسيه خبراء الشؤون العربية ("العربيستيم") الذين عينوا من أجل السيطرة على الجماهير العربية داخل (إسرائيل) والذين فشلوا بمهمتهم على ما يبدو، فقد كان كيننغ يقصد هنا بشكل واضح وصريح اليهود الشرقيين، بالأخص المقربين من حزب العمل على مراحل تطوره المتعددة، والذين شغلوا مناصب مستشارين لشؤون العرب في ديوان رئيس الحكومة، كما شغلوا مناصب قيادية في جهاز المخابرات، والحكم العسكري، وفي "لجنة الأمن المركزية"؛ أي الجهاز الأعلى الذي يملك القرار الحاسم بكل ما يتعلق بسياسة السلطة تجاه العرب. وتجسدت المنافسة مع كيننغ في تلك الفترة على ما يبدو بشخصيتين هامتين هما شموئيل طوليدانو^(*)، ورعنان كوهين^(*)، "الخبيران في شؤون العرب" في ماباي وحزب العمل⁽¹⁾.

(1) غزاوي، عمر: الصهيونية والأقلية القومية العربية في إسرائيل، الأسوار للطباعة والنشر، عكا، 1979م، ص49.

(2) الصباغ، زهير، وآخرون: فلسطينيو 48 تضال تحرري مستمر 1948-1988م، ص118-119.

(3) الكيالي، عبد الوهاب: موسوعة السياسة، دار الفارس للنشر والتوزيع، ط2، الاردن، 1990م، ص295؛ للمزيد حول الموضوع انظر: الغازي، غازي: وثيقة كيننغ 1976م. <http://www.tarabut.info>.

(*) شموئيل طوليدانو: ولد عام 1921م، في طبريا، انضم في شبابه الي عصابة الهاغاناة وعمل في شعبة المخابرات لإجادته اللغة العربية، ولمعرفته بالعرب وعاداتهم وتقاليدهم وسلوكهم الحياتي، شارك في حرب عام 1948م، وبعد عام 1949م تابع عمله في المخابرات، وعين مستشاراً للشؤون العربية بين عامي 1965م-1975م، وكان من المنايدين بضرورة إلغاء الحكم العسكري عن العرب عام 1966م، لعب دوراً في الحيلولة دون تنظيم يوم الأرض عام 1976م، وذلك من خلال تمزيق وحدة صف الجماهير العربية الفلسطينية في (إسرائيل)، وانضم إلى مؤسسي حركة داش السياسية ودخل الكنيست التاسعة وترأس فيها لجنة شؤون مراقبة الدولة، ثم انضم الي حركة شينوي بعد انقسام داش، ثم أنضم الي حزب مبام، ولكن نشاطه السياسي والحزبي اخذ بالتضاؤل. منصور، جوني: معجم الأعلام والمصطلحات الصهيونية والإسرائيلية، ص300.

(*) رعنان كوهين: ولد عام 1941م، في بغداد، وهاجر الي (إسرائيل) عام 1951م، درس تاريخ الشرق الاوسط في جامعة تل ابيب، ونال درجة الدكتوراة، تولى قسم الاقليات في حزب العمل، و دخل الكنيست الثانية عشرة ضمن حزب العمل، وتولى رئاسة قائمة حزبه في الكنيست مدة من الزمن وكان من المعارضين لسياسة باراك . منصور، جوني: معجم الأعلام والمصطلحات الصهيونية والإسرائيلية، ص365.

أعلن المسؤول عن قطاع الشمال في وزارة الداخلية الإسرائيلية كيننغ، أنه على الرغم من إقامة 41 مستعمرة جديدة في الجليل، "فإن الخلاصة التعيسة هي أن ما يزيد قليلاً عن 300 ألف يهودي بقوا في الجليل، من أصل 800 ألف يهودي جاؤوا إليه منذ قيام (الدولة)"(2).

فقد أثار نشر هذه الوثيقة الكثير من ردود الفعل والتعليقات الإسرائيلية التي تراوحت بين التأييد المتحمس والاستنكار، ولكن الطابع الغالب لردود الفعل كان ناقداً لعملية النشر ذاتها، وتنديداً بما اعتبر "إعطاء سلاح دعائي للعرب في المحافل الدولية، دون التطرق إلى محتوى الوثيقة المنشورة"(3).

وبناءً على ما سبق، تعد وثيقة كيننغ الصهيونية الانعكاس الصحيح للسياسة الإسرائيلية، التي تعتبر مناقضة للقانون الدولي، و من أخطر المشاريع التي تم تقديمها للحكومة الإسرائيلية ؛ لأنها لم تقر بشكل رسمي ونتيجة لحالة السخط العام عليها، إلا أن المطالبة بتقليص الوجود العربي مستمرة، ومصادرة الأراضي العربية موجودة، وهدم البيوت العربية مستمرة بشكل واضح ومفصوح للجميع، وتهويد الجليل ما زال قائماً.

سادساً: وثيقة الدورتي 1976م:

جاءت الوثيقة في سياق الحديث عن وثيقة كيننغ سابقة الذكر، ولما لعبت الصحف الإسرائيلية دوراً بإثارة الرأي العام العربي والإسرائيلي حول تلك الوثيقة، وما أحدثته من ردود الفعل المختلفة، كشفت الصحف الإسرائيلية عن وجود وثيقة أخرى تحمل اسم "وثيقة الدورتي"، وهي أيضاً تتعلق بتهويد الجليل، وقد ارتبطت تسمية هذه الوثيقة باسم تسفي الدورتي، الذي شغل منصب رئيس لواء الجليل في حزب العمل، وقد طرح خلال اجتماع حزبي مخصص "مشاريع تطوير الجليل"، مذكرة تضمنت 44 توصية؛ لتشجيع اليهود على السكن في الجليل، وجاء في المذكرة أن خلو مناطق الجليل المهملة، وضآلة عدد السكان اليهود، يعززان نمو الاتجاهات القومية المتطرفة في أوساط عرب الجليل، الذي لا يعتبر قسم منهم الجليل منطقة تابعة لإسرائيل، وقد تم التركيز في المذكرة على تعداد اليهود في الجليل عام 1974م فقد بلغ عدد اليهود 759 يهودياً، مقابل أكثر من 9000 عربي مقيم في الجليل، وقد ذكر يهودا أريئيل في مقال له تحدث عن السبب وراء ذلك إلى عدم تعاون الوزارات، وتحديد صلاحياته، فقد كان أريئيل قد أعد خطة واسعة "لتطوير الجليل" اعتمدت على تطوير شبكة طرق جديدة بغرض تقريب الجليل إلى وسط البلاد، واختزال

(1) الغازي، غازي: وثيقة كيننغ 1976م. <http://www.tarabut.info>.

(2) سلمان، رضى: إسرائيل 1984م أحداث ومواقف، ص 57-58.

(3) العرب في إسرائيل: مشروع كيننغ لتهويد الجليل، تشتيت الأقلية العربية وتهجيرها، ودمج الباقيين في المجتمع اليهودي، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد (23)، 1976م، ص 332.

طرق السفر والنقل، ومعالجة جذرية لعكا، والناصرية، وحل مشكلة المستوطنات الإسرائيلية المهملة في الجليل، والنهوض بالقرى وإقامة مستوطنات إسرائيلية جديدة على أنقاضها⁽¹⁾.

كشفت صحيفة يديعوت أحرונوت بتاريخ 18 تشرين أول/أكتوبر 1976م، أن سكرتارية اللواء الشمالي لحزب العمل قررت تعيين تسفي الدورتي ضابط ارتباط ومنسقاً بين أعمال الحكومة في الجليل، وبين السلطات المحلية والإقليمية، كشفت صحيفة معاريف النقاب عن تشكيل لجنة برئاسة سكرتير حزب العمل مئير زرمي تضم سبعة أعضاء من بينهم وزراء وأعضاء كنيست ورؤساء مجالس محلية، بهدف تقديم توصيات لتطوير الجليل⁽²⁾.

سابعاً: خطة "العمود الفقري المزدوج" 1977م:

استندت عملية الاستيطان في عهد الليكود إلى خطة أرئيل شارون^(*)، وهي خطة "العمود الفقري المزدوج" التي تتضمن خطين متوازيين ساحلي وداخلي تربط بينهما شبكة من المواصلات الطولية والعرضية، حيث يمتد الخط الشرقي من الجولان شمالاً حتى شرم الشيخ جنوباً، أما الخط الساحلي فيحتوي على أكثر من 57% من سكان (إسرائيل) وحينما تولى أرئيل شارون وزارة الدفاع عام 1982م، انطلق من ضرورة تثبيت "العمق الاستراتيجي"⁽³⁾ من أجل وضع نظام دفاعي إقليمي مكون من المستوطنات المحيطة بحدود (إسرائيل)، في الضفة الغربية وقطاع غزة ومرتفعات الجولان والجليل والنقب، باعتبارها مختلفة عن المستوطنات التي أقيمت لأسباب دينية

(1) وثيقة الدورتي، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد(9)، 1976م، ص353.

(2) وثيقة الدورتي، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد(9)، 1976م، ص353.

(*) أرئيل شارون: قائد عسكري من مصممي الطريقة الجديدة في أسلوب الحرب لدى الجيش الإسرائيلي، كان قائد فرقة في حرب 1948م في أول معركة في اللطرون أصيب ونجا من الموت، اختير رئيساً لشعبة التدريب في الجيش الإسرائيلي عام 1966م، ثم رقي إلى رتبة جنرال عام 1967م، وتولى قيادة القطاع الجنوبي، وترك الجيش عام 1972م، ثم عاد إليه أثناء حرب 1972م، شكل عام 1977م، حزب "سلام صهيون"، ثم انضم إلى حزب الليكود، وتولى في حكومة بيغن منصب وزير الزراعة والاستيطان، وظل يشغل هذا المنصب إلى أن انتقل لشغل منصب وزير الدفاع عام 1982م، وبقي وزيراً بلا وزارة خلال الفترة 1982-1984م، ثم اختير بعد ذلك وزيراً للصناعة والتجارة 1984-1988م، ووزيراً للبناء والإسكان 1992-1998م، ووزيراً للبنية التحتية في حكومة الليكود برئاسة بنيامين نتنياهو التي تشكلت إثر انتخابات عام 1996م، ثم وزير للخارجية في الحكومة نفسها من عام 1998-1999م، وانتخب رئيساً للوزراء عام 2001م. عيلام، يغال: ألف يهودي في التاريخ الحديث، ترجمة: عدنان أبو عامر، مؤسسة فلسطين للثقافة، دمشق، ط1، 2006م، ص499-500؛ المسيري، عبدالوهاب: موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، ج7، ص391.

(3) ___: الخطة الاستيطانية في عهد الليكود، مجلة صامد الاقتصادي، عدد48، آذار نيسان، 1984م، ص37-38.

أو اقتصادية⁽¹⁾ بالإضافة إلى عزل القرى والمدن العربية، وإحاطتها بمجموعة من المستوطنات يؤدي إلى تحويلها لمدن وقرى محاصرة مبتورة دون ظهير اجتماعي⁽²⁾.

وفي عام 1981م قرر الكنيست ضم الجولان، وفي فترة حكم الليكود تأسست 9 مستوطنات وبلغ عدد المستوطنين في الجولان 8000 مستوطن. وفي هذه الفترة بدأت الأصوات تتعالى داخل إسرائيل لاستيطان وتهويد أراضي الجليل التي أصبحت ذات أغلبية عربية، وابتداءً من عام 1977م، شرع الكيان الصهيوني في عملية تهويد واسعة للجليل الغربي تضمنها مشروعاً كل من فايتس "1977-1992م"، ومشروع دروبلس "1979-1984م" (*)⁽³⁾، وهما مشروعان للتوطين، كان يهدف أولهما: إلى تعزيز الاستيطان في مناطق الجليل والنقب وغزة، أما الثاني: فكان يهدف إلى تعزيز الاستيطان بإقامة 30 نقطة مراقبة استيطانية في الجليل⁽⁴⁾.

تري الباحثة أن :

الحكومات الإسرائيلية جاء في برامجها الانتخابية هدف رئيس ألا وهو تغيير الطابع الديمغرافي في الجليل لصالح اليهود، وتعد وثيقة الدورتي عام 1976م، وخطة العمود الفقري المزدوج 1977م، ما هي إلا مخططات سابقة التصور والتخطيط؛ من أجل إحلال ذلك الهدف وإن اختلفت المسميات والأشخاص الذين قاموا بتطبيقها.

ثامناً: مشروع المناظر 1979م:

طرحت السلطات الإسرائيلية مشروعاً استيطانياً جديداً لمواجهة الخطر الديموغرافي العربي في الجليل، مطلقاً عليه اسم "مشروع المناظر أي "متسبيم"، في أبريل عام 1979م، ويقصد بمصطلح

(1) المسيري، عبد الوهاب: موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، ج7، ص85.

(2) التفكجي، خليل. الاستيطان - الهدف والنتيجة، منشورات وزارة الإعلام، كتاب رقم(1)، ط1، 1995م، ص19

* مشروع دروبلس: أو ما يعرف بالخطة الرئيسية لتطوير الاستيطان في يهودا والسامرة، قدم هذا المشروع متتيا هو

دروبلس، رئيس دائرة الاستيطان في المنظمة الصهيونية، وذلك سنة 1979م، ويهدف إلى إقامة نحو (70)

مستوطنة مجتمعية مدنية في الضفة الغربية خلال 13 سنة (1979-1993م) وبمعدل 12-15 مستوطنة سنوياً،

وبنفس الوقت زيادة وتكثيف المستوطنات القائمة، وبحيث يصل عدد المستوطنين إلى 120-150 ألفاً.

<http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=4113>

(3) التفكجي، خليل. الاستيطان - الهدف والنتيجة، ص20.

(4) المسيري، عبد الوهاب: موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، ج7، ص84-86.

المناظر "المستوطنات المؤقتة السريعة"، كما وأطلق عليها اسم برج، أو منطقة مراقبة وذلك؛ لأنها أقيمت بشكل سريع وخاص جداً⁽¹⁾.

تم اعتماد المشروع خلال جلسة بين الحكومة الإسرائيلية، والمنظمة الصهيونية العالمية، وتم الاتفاق خلال الجلسة على إقامة ثلاثين منطرة خلال نصف عام⁽²⁾.

بدأ تنفيذ عملية التهويد من خلال مشروع المناظر بين الأعوام 1979-1982م، وبشكل مكثف، أقيمت في هذه الفترة 51 منطرة في الجليل⁽³⁾، و 26 مستوطنة جماهيرية، و 14 كيبوتساً زراعياً، و 11 كيبوتسات، ووزعت على أربعة مناطق، هي منطقة سيحف^(*)، والتي تقع جنوب شارع عكا صفد، بينما منطقة تيفن تقع من الجهة الشمالية لعكا وصفد، أما منطقة تسيبوري فهي بين الناصرة وشفاعمرو^(*)، ومنطقة تسلمون بين كتلة سيحف وتجمعات الشمال غرب طبريا⁽⁴⁾، فمن ضمن مستوطنات المرحلة الأولى التي تضمنها المشروع: يسخار^(*)، ورمات أريئيل^(*)،

(1) معوز، دنيا: 30 سنة بعد إنشاء الأكشاك الأولى في الجليل (خطة الابراج)، معهد الأمن القومي، جامعة حيفا، 2009م، ص 14. (عبري)

(2) سوفير، ارنون وراحيل فنكل: "المناظر في الجليل - دروس أولية"، مركز التطوير المدني والريفي، القدس، 1998م. (عبري).

(3) طه، مجدي؛ عمر، فادي: قراءة في المخطط المستحدث لتهويد الجليل، مركز الدراسات المعاصرة، أم الفحم، 2013م، ص 6.

(*) سيحف: تقع المنطقة شمال غرب الجليل الأسفل، تمتد بين سهل البطوف جنوباً وشهل الشاغور شمالاً، وهي تقع في قلب منطقة تابعة للقرى العربية، وتختلف منطقة سيحف عن منطقة صفورية في كونها مخططة لأن تشكل نموذجاً للقرى الصناعية، وهي أول نوع من الاستيطان القروي في إسرائيل، يعتمد في الأساس على الصناعة وليس الزراعة. سعاد، نصر: الاستيطان الجديد في الجليل، ص 208.

(*) تسيبوري: وهي عبارة عن مستوطنة وايضا أراضي عربية تم مصادرتها واحتلالها من قبل السلطات الإسرائيلية، المقامة على أراضي قرية صفورية العربية. عبد الكريم، إبراهيم: تهويد الأرض وأسماء المعالم الفلسطينية، ص 135.

(4) بشير، نبيه: حول تهويد المكان، مدى الكرمل، حيفا، 2004م. <http://mada-research.org>.

(*) يسخار: مستوطنة اسرائيلية اقيمت على أراضي قرية عيلين العربية التي تم احتلالها عام 1948م، والتي تقع بين شفاعمرو، واعيلين، ودير حنا، وكوكب وأبو الهيجاء، ويثر المكسور، في منطقة نفوذ مجلس اقليم مسجاف. طه، مجدي؛ عمر، فادي: قراءة في المخطط المستحدث لتهويد الجليل، ص 3.

(*) ورمات أريئيل: مستوطنة اسرائيلية، اقيمت على أراضي قريتي عيلبون، وأراضي حطين المهجرتان، بمحاذاة عيلبون في منطقة نفوذ المجلس الاقليمي للجليل الاسفل. طه، مجدي؛ عمر، فادي: قراءة في المخطط المستحدث لتهويد الجليل، ص 3.

وحروب(*)، وشيوليت(*)، بالإضافة إلى توسيع عشرات البلدات اليهودية آلاف الدونمات وتمتد ما بين طبريا، ومنطقة البطوف(1).

وقد تميز مشروع المناظر بأن عملية إنشائه سريعة، وإقامة عدد كبير منها، وهي عبارة عن تجمعات صغيرة منتشرة بشكل فوضوي، فغالبيتها تلك المناظر قد تحولت إلى مستوطنات جماهيرية، بالإضافة إلى أنتشارها بشكل كبير في كافة مناطق الجليل بدون معايير واضحة(2).

فشلت جميع المشاريع الاستيطانية التي نظمتها الحركة الصهيونية، وأذرعها التخطيطية في منع الهجرة السلبية من الجليل، وفشلت في توفير عوامل الجذب للأطراف بالمقارنة مع منطقة ومدن المركز، وقد تم اعتراف السلطات الإسرائيلية بفشل مشروع المناظر في ترجيح كفة الميزان الديمغرافي وقلبه لصالح اليهود(3).

تاسعاً: لجنة ماركوفيتش 1986م:

جاءت تلك اللجنة من أجل الحد من الاتساع الجغرافي للقرى العربية؛ بهدف محاصرتها، فقد طالبت الحكومة الإسرائيلية في أواخر عام 1985م، بإجراء مسح خاص . نشر تقرير لجنة ماركوفيتش في تشرين الأول/أكتوبر 1986م، والذي عرف باسم "المباني السكنية غير القانونية" في الوسط العربي في (إسرائيل)(4)، ركزت اللجنة على سياسة هدم البيوت، ويتضح ذلك من خلال تقرير لجنة ماركوفيتش عام 1986م، الذي أشار إلى أن هناك 10، 395 بيتاً عربياً غير مرخص سيتعرض للهدم، ، تقرير لجنة ماركوفيتش أشار إلى صدور 11، 180 أمر هدم بحق مبانٍ عربية غير مرخصة (لا يشمل النقب) 5، 761 أمراً منها صدر بين آذار 1986 وآب 1988م. ويشير تقرير للمؤسسة العربية لحقوق الإنسان اعتماداً على دراسة أعدتها ونشرتها صحيفة "هآرتس"، أنه جرى هدم 400 بيت عربي عام 1988م، و2، 064 بيتاً بين عام

(*) حروب: مستوطنة اسرائيلية، اقيمت على أراضي قرثية صفورية العربية، والتاريخية، اقيمت تلك المستوطنة بين البلدات العربية كفر مندا، ويثر المكسور، وعرب الهيب، بمنطقة نفوذ المجلس الاقليمي عيميك يزرايل. طه، مجدي؛ عمر، فادي:قراءة في المخطط المستحدث لتهود الجليل، ص3.

(*) شيوليت:مستوطنة اسرائيلية، اقيمت على أراضي قرية طرعان العربية، تقع بين البعينة نجيدات، وطرعان، في منطقة نفوذ المجلس الاقليمي للجليل الاسفل. طه، مجدي؛ عمر، فادي:قراءة في المخطط المستحدث لتهود الجليل، ص3.

(1) الديموغرافيا" هاجس الاستيطان الإسرائيلي بالجليل، موقع الجزيرة الفضائية .

<http://www.aljazeera.net/news/pages/7487ee9a-dfea-4673-8917-f9fa1e50b893>

(2) مصطفى، مهند:تهويد الجليل في الفكر والممارسة الصهيونيين، مركزالدراسات المعاصرة، 2006م، ص15.

(3) طه، مجدي؛ عمر، فادي:قراءة في المخطط المستحدث لتهود الجليل، ص6-7.

(4) فلاح، غازي:الجليل ومخططات التهويد، ص43.

1993م، ومنتصف حزيران 1996م. يجدر الإشارة هنا إلى أن الحكومة الإسرائيلية قامت بوصف البيوت المراد إزالتها "بالببوت الرمادية"، مع إعطاء أصحابها فترة سماح أو تأجيل تتراوح ما بين عامين إلى خمسة سنين كحد أقصى وقد ترتب على هذا التقرير إضعاف البنية التحتية الاقتصادية للقرويين العرب في ديارهم وأرضهم، الأمر الذي دفعهم إلى البحث عن عمل بالأجر في المدن (الإسرائيلية) خارج الجليل، وأصبح استغلال الموارد الطبيعية حكراً على المستوطنين اليهود⁽¹⁾.

قرى الجليل العربية المعرضة للهدم بمقتضى توصيات تقرير لجنة ماركويتش وعدد سكانها⁽²⁾.

عدد السكان		القرية
سنة 1988م	سنة 1981	
329		قرى وضيع السواعد
82	243	
?	77	الحسينية
?	76	خربة الفخيرة
?	131	محاجر
392	45	النيرب
?	277	صانور
161	308	كمانة-الشرق
238		كمانة-الغرب
292		قرى بدوية أخرى
311		
?		الزبيدات
?	768	الحوالد
?	267	حجيرات الضميدة
140	250	نعيم
?	224	مريسات
57	151	كزانة
?	151	طعيسنات
	119	حجيرات ظهرة
	96	الحميرة
	94	الفلاحات
	72	رميحات
	67	حمدون
	46	

(1) فلاح، غازي: عرب السواعد الكمانه حلقة في سياسة تهويد الجليل، المواكب، الناصرة، ج1، عدد5، 6، 1984م، ص32.

(2) Falah, ghazi; Patterns of Spontaneous Bedouin Settlement in Galilee, *Occasional publications*, no18, University of Durham Dept. of Geography, 1983, pp.48, 55.

شملت توصيات تقرير لجنة ماركويتش العديد من القرى العربية في الجليل كما موضح في الجدول السابق، لتشمل مناطق شاسعة والملاحظ من خلال تلك التوصيات أن الحكومة الإسرائيلية كان معنية بدرجة كبيرة التركيز على المناطق الفلسطينية المحتلة ذات التواجد العربي الكبير، والقليل فيها، فنلاحظ أن منطقة النيرب قد وصل عدد سكانها عام 1988م 392 أعلى نسمة وهذا هو العامل الفاصل في اختيار المناطق حسب التواجد الديموغرافي للسكان العرب .

أن القرى والضيع البدوية في الجليل والنقب مهددة بشكل خاص عن غيرها من المناطق الأخرى، وقد فاوض العرب العديد من المرات خلال أعوام الحكومة الإسرائيلية للتراجع عن هذا القرار القاضي بهدم وتشريد العرب هناك، والاعتراف بقراهم وضياعهم دون جدوى ترجى من وراء ذلك، ولكن الحكومة الإسرائيلية امتنعت من الاعتراف بهم رسمياً وحاولت إقناع العرب بالانتقال إلى مواقع جديدة اختيرت لهم من قبل الحكومة⁽¹⁾.

الشعب الفلسطيني داخل الجليل المستهدف الأول، بالإضافة إلى استهداف (إسرائيل) للقانون الدولي وخصوصاً الإنساني والشرعية الدولية، والهدف استكمال مشروع تهويد فلسطين أرضاً وشعباً أو جعل فكرة يهودية الدولة أمراً واقعاً، والوسيلة هي الإكراه والإرهاب المغلف بقرارات حكومية أو من الكنيسة.

وتعد تلك القوانين والمشاريع موجة من المحاولات الإسرائيلية لترسيخ طابع القومية اليهودية على الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948م، وتهميش مكانة المواطنين العرب في الجليل التي تجاوزت النسبة الأكبر من نسبة السكان الكلي، وعلى الرغم من كثرة القوانين والاقترحات العنصرية تراحم الوزراء في الحكومة الإسرائيلية وأعضاء الكنيسة لوضعها على طاولة المداولات بهدف تسويغ فكرة أن اليهود مواطنو درجة أولى بينما يبقى المواطنون العرب تحت قائمة الدرجة الثانية.

(1) فلاح، غازي: الجليل ومخططات التهويد، ص 47.

المبحث الثاني

التطبيق العملي لعملية تهويد الجليل (1967-1996م)

أولاً: الاستيطان الصهيوني في الجليل 1967-1996م:

1-مستوطنة زرعيت 1967م.

2-مستوطنة كفار روزنوالد 1967م.

3-مستوطنة كفار هناسي 1967م.

4-مستوطنة شتولا 1969م.

ثانياً : طرد الفلسطينيين من المدن والقرى في الجليل 1967م-1996م:

1-الحرمان من العمل.

2- التحكم في حرية الحركة والتنقل.

3-إقامة الحواجز العسكرية.

تمهيد:

يعد بناء المستوطنات الصهيونية التطبيق العملي لتهويد الأراضي العربية داخل الأراضي المحتلة عام 1948م، فقد مثلت المرحلة الأولى من حلقات التوطين اليهودي، وهو التوطين الذي بدأ في إنشاء مستوطنات جديدة بدون أي صعوبات أو معوقات؛ نتيجة للقوانين الإسرائيلية .

شكل إلغاء الحكم العسكري عام 1966م، إلى سلك الجليليين طريقاً مغايراً ، فاتجهوا إلى البقاء في قراهم⁽¹⁾، وينطبق ذلك بصورة خاصة على النازحين الذين لا أرض لهم، والذين كانوا قد طردوا، أو نقلوا من مختلف قرى الجليل المهجرة، وسكنوا في مناطق أخرى، وقد تمكنوا من الحصول على أراضٍ في قرية جديدة، وبناء بيوت لهم؛ لأن السلطات الإسرائيلية كانت قد حظرت عليهم العودة إلى قراهم الأصلية⁽²⁾.

مع نهاية عام 1966م، وبداية عام 1967م شكلت الاستعدادات والتجهيزات العسكرية العربية المتمركزة على طول الحدود الشمالية مصدر قلق وتهديد دائم (لإسرائيل) تجاه تلك الاستحكامات، ومواقع الدبابات السورية المتمركزة في هضبة الجولان⁽³⁾، خاصة لمستوطنات وكيبوتسات الجليل الأعلى، وغور الأردن، وقد استفحل أمر هذه المواقع قبيل حرب عام 1967م⁽⁴⁾، وقد وجدت (إسرائيل) غايتها من خلال هذه الحرب التي علفت أمالها عليها بضغط كبير من المجتمع الإسرائيلي الذي كان له دور في قرار الحرب، وأن هذا المجتمع مجتمعا عنصري، يرفض كل ما هو غير صهيوني، فكان دائم التفكير بالقضاء على سكان البلاد الأصليين "العرب"⁽⁵⁾، فكان الاعتقاد السائد لتلك الحرب على أنها المخلص لهم من العرب، وكانوا قد قدموا اقتراحاً لحل مشكلة العرب الموجودين داخل (إسرائيل) بالترحيل⁽⁶⁾.

-
- (1) حيدر، عزيز: المجتمع الإسرائيلي العربي، السكان والاقتصاد، والنفقات، تل أبيب، 2005م، ص5. (عبري).
 - (2) فلاح، غازي: الجليل ومخططات التهويد، ص31.
 - (3) الاستراتيجية الصهيونية لاستغلال موضوع الاقليات القومية والطائفية في الوطن العربي، مجلة الأرض المحتلة، العدد14، ص34-35.
 - (4) العلمي، أحمد: المجازر الإسرائيلية، القدس، ص114-115. للمزيد حول حرب 1967م انظر: أبو جلهوم، سامي علي عبد القادر: عوامل الهزيمة والنصر في عدوان حزيران/يونيو 1967، المؤتمر العلمي الدولي الأول لكلية الشرطة الفلسطينية، فلسطين أسباب الاحتلال وعوامل الانتصار، غزة، 2015م.
 - (5) تشومسكي، ناعوم: الثالثون الخطر والمصير المحتوم "الولايات المتحدة، إسرائيل، والفلسطينيون، ترجمة: علياء رافع، تقديم: تحسين بشير، دار صادق للنشر، ط1، ص167.
 - (6) الشامي، رشاد عبدالله: إشكالية اليهود الهوية في إسرائيل، سلسلة كتب ثقافية، يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، أغسطس، 1997م، ص19. للمزيد حول حرب 1967م انظر: الجيش، محمد

أحدثت حرب عام 1967م، وسقوط مساحات كبيرة من الأراضي العربية إلى حدوث نوع من الخلل لمشاريع بناء المستوطنات داخل (إسرائيل)⁽¹⁾، مع اندفاع أعداد كبيرة من قبل المستوطنين إلى الأراضي العربية، وهكذا وجهت جهود أقل نحو استيطان مناطق الجليل، والنقب بعد أن كانت هاتان المنطقتان تحتلان المرتبة الأولى في بناء المستوطنات⁽²⁾.

يعد 28 حزيران/ يوليو 1967م، تاريخاً مهماً بالنسبة (لإسرائيل)، فقد أخذت (إسرائيل) تعيد حساباتها على صعيد خارطتين لا تحيد عنهما، الخارطة الأولى: هي القدس الكبرى والمناطق المحتلة الجديدة، أما الخارطة الثانية: تمثلت بالتركيز على النقب والجليل، وتدفق في الاتجاهات الأربعة، وعدد الدونمات، وتحسب عدد ما تسيطر عليه، وما تريد أن تسيطر عليه، علماً بأن ما تسعى إسرائيل إلى الحصول عليه لا يقف عند حد، فالمصادرة والاستيطان هما رفيقا درب المسؤولين في الحكم العسكري الإسرائيلي في المناطق العربية المحتلة⁽³⁾.

فدعا هذا الأمر إلى إهمال الجليل فترة طويلة من الزمان، ولا سيما بعد حرب 1967م، وتركيز نشاطها في المصادرة والاستيطان في الضفة والقطاع، ثم عادت فيما بعد إلى الجليل رافعة شعار (إعادة التوزيع السكاني)⁽⁴⁾، وتطوير الجليل (بتواح هغيليل) في الوسط اليهودي⁽⁵⁾، فأقدمت على مصادرة الأراضي العربية⁽⁶⁾ لإقامة تجمعات سكنية في قلب الجليل العربي بحجة تحقيق توازن سكاني عربي يهودي في المنطقة⁽⁷⁾.

إسماعيل محمد: الأوضاع الداخلية في إسرائيل، وأثرها على حرب 1967م، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، فلسطين، 2008م.

(1) خيال، نجاتي: آراء جول الوضع الراهن ومهمات المرحلة، الحركة الوطنية التقدمية، ص 66-67.

(2) أمين، مصطفى: إستراتيجية بناء المستوطنات في إسرائيل، ص 2.

(3) عطية، إحسان: مصادرة الأراضي في المناطق العربية المحتلة 1967-1980م، جمعية الدراسات العربية، القدس، 1980م، ص 17.

(4) مردخاي، نيسان: السياسة في المجتمع العربي داخل إسرائيل، إصدارات هدار، 1986م، ص 89.

(5) دان، راينوفيتش: إطلالة على الناصرة "إثنوغرافيا الاستبعاد في الجليل، مجلة الدراسات الفلسطينية، بيروت، عدد 36، 1998م، ص 167.

(6) Oren ، Yiftachel; Power Disparities in the Planning of a Mixed Region: Arabs and Jews in the Galilee , Israel , Urban Studies , Vol. 30 , No. 1 , 1993 , p. 158.

(7) عطية، إحسان: مصادرة الأراضي في المناطق العربية المحتلة 1967-1980م، ص 24-26.

أولاً: الاستيطان الصهيوني في الجليل 1967-1996م:

وقع الاختيار على قمم الجبال لإقامة المستوطنات الصغيرة التي تشرف على القرى والأراضي العربية، وقد خططت منذ البداية لجعل تلك المستوطنات "مستوطنات رصد"، يقطن بها عدد قليل من العائلات اليهودية المهاجرة، ويتراوح عددهم ما بين ست عائلات وعشرين عائلة فقط، بالإضافة إلى الوظيفة الجديدة التي منحت لقاطنيها من العائلات اليهودية بالاستيلاء على الأراضي المحيطة بالمستوطنة وحجزها لغيرهم من اليهود في المستقبل⁽¹⁾.

شهدت منطقة الجليل المحتلة منذ عام 1967م، إقامة عدد من المستوطنات الجديدة التي روعيت اعتبارات الأمن في بنائها، فكانت كالتالي:

1- مستوطنة زرعيت 1967م:

تقع مستوطنة زرعيت^(*) في الجليل الأسفل على مقربة من الحدود اللبنانية، أنشأها وسكنها في الأول من ايلول/سبتمبر 1967م، يهود من مستوطنات الشمال، بلغت مساحتها 4 آلاف دونم، تم استصلاح نصفها، وشقت حولها طرقات طولها ثلاثين كيلو متراً، وأهمها طريق يربط المستوطنة بكيبوتس اداميت^(*) وهي ذات موقع حصين جداً⁽²⁾.

(1)David ،Newman: "IDEOLOGICAL AND POLITICAL INFLUENCES ON ISRAELI RURBAN COLONIZATION: THE WEST BANK AND GALILEE MOUNTAINS' ،Canadian Geographer ،Volume 28 ،1984 ،p.148.

(*) زرعيت:مستوطنة (إسرائيلية) اقيمت على أراضي قرية تريبخا العربية، والتي تقع في الجليل الأعلى الغربي، قرب الحدود الشمالية لفلسطين مع لبنان. عبد الكريم، إبراهيم:، تهويد الأرض وأسماء المعالم الفلسطينية، ص123.

(*) كيبوتز اداميت: أقيم على قرية الجردية (العرامشة) من أعمال الشوف في الجليل الأعلى الغربي، قرب الحدود مع لبنان، ترتفع 488 متراً عن سطح البحر.الدباغ، مصطفى مراد: بلادنا فلسطين، اصدار دار الهدى، ج7، 1991م، ص 341-446.جبر، يحيى عبد الرؤوف: الأعلام الجغرافية الفلسطينية بين الشمس والتحرير، جريدة حق العودة، العدد16، اصدار مركز بديل، المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين، 2006م، ص26-27.؛الدباغ، مصطفى مراد:بلادنا فلسطين، ج7، ص446.؛ عبد الكريم، إبراهيم:، تهويد الأرض وأسماء المعالم الفلسطينية، ص115.

(2) صايغ، أنيس:المستعمرات الإسرائيلية الجديدة منذ عدوان 1967م، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، بيروت، 1969م، 75-76.

2- مستوطنة كفار روزنوالد 1967م:

أقامت السلطات الإسرائيلية مستوطنة كفار روزنوالد^(*)، عام 1967م، نسبة إلى العائلة اليهودية الأميركية، وقد قامت تلك المستوطنة على هضبة خصبة في الجليل الأعلى، وقد خصصت لزراعة الفواكه وتربية الدواجن، وسكانها الأوائل جنوداً اشتركوا في عدوان عام 1967م⁽¹⁾.

3- مستوطنة كفار هناسي 1967م:

تعد مستوطنة كفار هناسي^(*) من أهم المستوطنات التي أقيمت بعد حرب عام 1967م، بالقرب من اداميت لتشكيل خط من الحصون العسكرية على الحدود الشمالية مع لبنان بالإضافة إلى امتهان قاطني هذه المستوطنة النشاطات الزراعية والصناعية⁽²⁾، وقد طور كيبوتز كفار هناسي، تطويراً شاملاً⁽³⁾، ومعظم سكان هذا الكيبوتس يهود إنجليز، وإستراليين وبعض الفرنسيين، وكانت كفار هناسي هدفاً مستمراً للمدفعية السورية؛ نظراً لقرب المستوطنة من الحدود السورية، وقد بنيت بشكل حربي لمقاومة السوريين والسيطرة على المنطقة، خاصة أن أراضيها ليست زراعية أبداً، وهي مستقلة سياسياً عن الأحزاب، وبعد عدوان 1967م، وابتعاد خطر المدفعية السورية تم تطوير المستوطنة، واستصلاح أراضيها لزراعة الفواكه والزيتون، وبنيت فيها المصانع⁽⁴⁾.

(*) كفار روزنوالد: مستوطنة يهودية، اقيمت على قري وأراضي عربية، شمال بحيرة الحولة، تأسست عام 1967م، دعيت باسمها هذا نسبة إلى "هنريت روزنوالد، الأميركية صاحبة الخدمات الكبرى للصهيونية في أمريكا، وغيرها. الدباغ، مصطفى مراد: بلادنا فلسطين، ج6، ص251.

(1) صايغ، أنيس: المستعمرات الإسرائيلية الجديدة منذ عدوان 1967م، ص77.

(*) كفار هناسي: مستوطنة يهودية، اقيمت في شباط من عام 1948م، ثم طورت عام 1976م، على بقعة قرية "منصورة الحيط العربية، في ظاهر "طوبي"، الشمالي من بحيرة طبرية على ضفة نهر الاردن، شرق الجليل الاعلي، وعلى بعد 14كم للشرق من صفد، كان بها عام 1967م، 350 يهودياً، ومعني اسم تلك المستوطنة "قرية رئيس الدولة" نسبة إلى حايم وايزمن، أول رئيس لإسرائيل . الدباغ، مصطفى مراد: بلادنا فلسطين، ج6، ص253.

(2) صايغ، أنيس: المستعمرات الإسرائيلية الجديدة منذ عدوان 1967م، ص76.

(3) صايغ، أنيس: بلدانية فلسطين المحتلة 1948-1967م، مركز الابحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، لبنان، 1968م، ص87.

(4) صايغ، أنيس: المستعمرات الإسرائيلية الجديدة منذ عدوان 1967م، ص77.

4- موشاف شتولا 1969م:

استكمالاً لذلك فقد أقيم موشاف قرب مستوطنة زرعيت، حمل اسم شتولا^(*)، على مرتفعات اداميت في الجليل الغربي⁽¹⁾، بالقرب من الحدود الشمالية اللبنانية، وبلغ اليهود الذين تم توطينهم فيه منذ مطلع عام 1969م⁽²⁾، حوالي ثلاثين عائلة وأغلبهم من يهود كردستان، أعطي لكل منها سبعون متراً مربعاً من الأرض، وعهد إلى شركة كهرياء الشمال بإيصال الكهرباء للمستوطنة⁽³⁾، وقد افتتحت المستوطنة رسمياً بتاريخ 5 حزيران/ يونيو 1969م⁽⁴⁾.

توقف الاستيطان في الجليل، لأسباب ذلك:

صار الاستيطان في المناطق الشمالية من فلسطين، وفقاً للاعتبارات الأمنية والديموغرافية والسياسية (إسرائيل)، وتركز في المناطق التي أطلق عليها مناطق الأمن وهي التي تؤمن حدود قابلة للدفاع، ومنذ 1967م، بدأت السلطات الإسرائيلية إجراءات تهويد الجليل وتغيير معالمها الدينية والأثرية والتاريخية المتبقية⁽⁵⁾؛ من أجل التوصل إلى أغلبية يهودية داخلها تمهيداً للوصول إلى الهدف الإستراتيجي في تحقيق "دولة اليهود"، فمنذ تسلم الليكود الحكم في (إسرائيل) عام 1977م، بزعامه مناحيم بيغن^(*)، أعلن عن بدء الاستيطان الشامل في كافة أرض فلسطين المحتلة⁽¹⁾.

(*) شتولا: مستوطنة إسرائيلية أقيمت عام 1967م، على أراضي قرىتي المنصورة وفسوطة العربيتين، في الجليل الأعلى، في المناطق الشمالية من فلسطين بالقرب من الحدود اللبنانية. عبد الكريم، إبراهيم؛ تهويد الأرض وأسماء المعالم الفلسطينية، ص 139.

(1) الدباغ، مصطفى: مراد: بلادنا فلسطين، ج 7، ص 446.

(2) امين، مصطفى: استراتيجيات بناء المستوطنات في إسرائيل، ص 4.

(3) Yehezkel Lein، Eyal Weizman; LAND GRAB Israel's Settlement Policy in the West Bank، Translated by Shaul Vardi and Zvi Shulman، B'Tselem – The Israeli Information Center for Human Rights in the Occupied Territories، 2002، P. 57 – 58.

(4) صايغ، أنيس: المستعمرات الإسرائيلية الجديدة منذ عدوان 1967م، ص 76.

(5) بلاسكوف، اقي: الدولة الفلسطينية "فحص الخيارات"، تقديم: علي سعود عطية، ترجمة: احمد العلمي، جمعية الدراسات العربية، القدس، ص 111.

(*) مناحيم بيغن: سياسي وزعيم الجناح اليميني في (إسرائيل)، والقائد السابق لمنظمة إيتسل، ولد في مدينة بريست ليتوفسكي البولندية، اكمل تعليمه في مجال القانون من جامعة وارسو، وترأس عام 1965م حركة ليبيرالي حيروت، عام 1973م وقف على رأس الليكود لخوض انتخابات الكنيست الثامنة، سادس رئيس وزراء لإسرائيل عام 1977م، واستمر حتى عام 1983م، وفي عام 1977م ترأس الوفد الاسرائيلي في مباحثات كامب ديفيد مع الجانب المصري، اعيد انتخابه لرئاسة الوزراء مرة أخرى عام 1981م، ليتخذ قرارين هاميين أولهما قصف

صادرت قوات الاحتلال الإسرائيلي منذ عام 1967م وحتى نهاية آذار 1980م، 50000 دونم في منطقة الجليل، منها 17000 دونم أراضي زراعية لملاكين عرب، بالتزامن مع هذه المصادرة الكبيرة للأراضي العربية في الجليل⁽²⁾.

على الرغم من كافة الإجراءات والتنفيذات التي قامت بها (إسرائيل)، متمثلة بتدشين العديد من الكيبوتسات، والمشافات الصهيونية في العديد من المناطق العربية المحتلة، والجليل خاصة، فقد جاءت هتافات إسرائيلية بإقامة مدن يهودية جديدة امثال بناء مدينة الناصرة العليا اليهودية، وكرمئيل في الجليل الاعلى وغيرها⁽³⁾، حسبما ترى السياسة الإسرائيلية أن في ذلك خدمة للمصلحة العامة ووسيلة للتطوير⁽⁴⁾.

وفي وقت لاحق من عام 1977م، أعلن رئيس دائرة الاستيطان في الوكالة اليهودية، رعان فايتس، التوقف بصورة مؤقتة ومحددة عن إقامة المستوطنات في أنحاء فلسطين؛ بينما حذر نسيم زقيلي^(*) من انهيار عشرات المستوطنات؛ نتيجة الأزمات الاجتماعية والاقتصادية⁽⁵⁾؛ لأنه يجب مواجهة الأزمة الحادة في قطاعي الزراعة والتصدير الزراعي وأخذ الإجراءات اللازمة، فقد تقرر الامتناع عن إقامة 50 مستوطنة مسجلة في محاضر اللجنة الوزارية لشؤون الاستيطان، وذلك

المفاعل النووي العراقي عام 1981م، ثم اجتياح لبنان عام 1982م، توفي عام 1992م؛ نتيجة أزمة قلبية عن 78 عاماً. عيلام، يغال: الف يهودي في التاريخ الحديث، ص 71-73.

(1) السيد، رشاد: الاستيطان الصهيوني في الأراضي العربية المحتلة 1967-1983م، مجلة صامدالاقتصادي، عدد 48، آذار/نيسان، 1984م، ص 35-36.

(2) عطية، إحسان: مصادرة الأراضي في المناطق العربية المحتلة 1967-1980م، ص 29-37.

(3) جريس، صبري: العرب في إسرائيل، ج 1، ص 174.

(4) بدر، كاميليا عراف: نظرة على الأحزاب والحركات السياسية الإسرائيلية، جمعية الدراسات العربية، القس، حزيران 1981م، ص 75.

(*) نسيم زقيلي: ولد عام 1942م، في المهديّة بتونس، هاجر إلى فلسطين عام 1954م، بدأ نشاطه السياسي في المجموعة الشبابية في مباي ثم حزب رافي، ثم تولى بعض المناصب والمهام في حركة الموشابيم، وحزب العمل، وأصبح عضواً في الإدارة العامة للوكالة اليهودية، ورئيس دائرة الاستيطان فيها عام 1883م، و1988م، تنافس على رئاسة الوكالة اليهودية إلا أنه لم يفز بها، دخل الكنيست الثالثة عشرة في قائمة حزب العمل، أنتخب في تشرين الأول 1992م، سكرتيراً للحزب وبقي في منصبه هذا حتى عام 1997م، ، وأعلن عن انسحابه من حزب العمل وانضمامه الي حزب المركز في مطلع العام 1999م، ولكنه انسحب من هذا الحزب أيضاً، واعتزل الحياة السياسية في السنة نفسها. جوني، منصور، معجم المصطلحات والاعلام الصهيونية، ص 257.

(5) البرصان، أحمد سليم: دراسات إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية، وحرب حزيران /يونيو 1967م، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط 1، عدد 40، 2000م، ص 19-26.

في ضوء رفض وزارة المالية تخصيص الميزانيات المطلوبة لإقامتها، وقد اقترحت الوكالة اليهودية لحل المشكلة القائمة استثمار 30 مليون دولار في تنفيذ 185 مشروعاً خاصاً بـ60 مستوطنة عمرة في الجليل والنقب، وقد أشار مدير المشروع الخاص بتطوير هذه المناطق آفي ليفي^(*)، إلى أن هذا العمل الذي اقترحتة الوكالة اليهودية جاء رداً على المشكلة الديمغرافية في الجليل والنقب، ويهدف إلى تحسين ميزان الهجرة إلى تلك المناطق، وقد أعلن ليفي أن 105 من المشاريع قد نفذت، أو هي في مراحل تنفيذ مختلفة وهناك 80 مشروعاً آخر يجري البحث عن تمويل لها⁽¹⁾.

وقد صرح وزير الزراعة الإسرائيلي أري نحامكين^(*) ما بين 1984-1988م: "أن مستوطنات الجليل تواجه هزة عنيفة"، وقد واجهت مستوطنات الجليل ظروفًا اقتصادية صعبة جداً، فقد قررت وزارة الزراعة والوكالة اليهودية، وبنك إسرائيل أنها مستعدة أن تقدم المساعدة لهذه المستوطنات للخروج من الورطة التي سقطت فيها، واشترطت أن تقدم المساعدة للفلاحين الإسرائيليين الناجحين فقط، أما المستوطنين الذين فشلوا في عملهم وغرقوا في الديون، يجب عليهم أن يبيعوا أملاكهم والأدوات الزراعية التي بحوزتهم من أجل تسديد قسم من ديونهم⁽²⁾. وقد قدر عدد المزارعين في الجليل، ومرج بني عامر، وهضبة الجولان، والذين سيرغمون على بيع أملاكهم بأكثر من ألفي شخص، وقد طالبت الحكومة الإسرائيلية والوكالة اليهودية أن تقوم روابط المستوطنات بإجبار المستوطنين الذين يتوجب عليهم بيع ممتلكاتهم، إما في حالة رفض هذا

(*) آفي ليفي: زعيم يهودي سفاردي، من أصل مغربي، هاجر إلى فلسطين عام 1957م مع من هاجر من السفارد عمل كعامل زراعي أجبر في الكيبوتسات القريبة من بيت شان وبعد ذلك عمل في مجالات البناء. أنتخب لمجلس بلدية بيت شان 1967م، ثم رئيساً للمجلس. وكان رئيساً لحركة حيروت، دخل الكنيست عام 1969م ثم أصبح وزيراً في حكومة الليكود عام 1977م، وزير الهجرة ثم وزير البناء والإسكان " شكل حزب جيش، حيث حصل تكتل "الليكود - جيشر - تسومت" على 32 مقعداً منها خمسة مقاعد لحزب جيشر، وتولّى على أثرها ليفي . وزارة الخارجية حتى استقالته منها في يناير 1998م. المسيري، عبدالوهاب: موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، ج7، ص395-396.

(1) سلمان، رضى: إسرائيل 1984م أحداث ومواقف، ص57.

(*) أري نحامكين: ولد عام 1925م، في مستوطنة نهلال (حيفا)، وهو من نشيطي حزبي رافي والعمل ومن قياديي حركة الموشافيم، أنخرط في شبابه في صفوف الهاغاناة، وشارك في معارك العام 1948م، شارك في إقامة حزب رافي الي جانب بن غوريون، واعتبر من معسكر موشي ديان، دخل الي الكنيست العاشرة والحادية عشرة في قائمة حزب العمل، وتولى حقيبة الزراعة بين 1984م، و1988م، واعتزل النشاط السياسي حالياً. جوني، منصور، معجم المصطلحات والاعلام الصهيونية والإسرائيلية، ص472.

(2) Matter, Ibrahim; Jewish settlements, Palestinian rights, and peace, The center for policy analysis on Palestine, Washington, D.C, January 1996, p. 2-9.

الطلب فإن الحكومة والوكالة اليهودية سوف تتوقف عن تقديم المساعدات المالية ؛ وسوف تنهار كل مستوطنات الجليل⁽¹⁾.

أيد حايم تسادوك^(*)، رئيس لجنة الخارجية والأمن في الكنيست بضرورة أن تكون خريطة الاستيطان مطابقة لخريطة الحدود الآمنة، وقد عبر أن الأراضي لا تلعب بحدّها دوراً في الأمن، وإنما السكان أيضاً يلعبون دوراً كبيراً في ذلك، من حيث تفحص الناحية الأمنية للسكان القاطنين في الدولة⁽²⁾.

نشرت الوكالة اليهودية في أغسطس 1973م، اقتراحاً للتنمية العامة في هضاب الجليل، التي تضم أكبر تجمعات السكان العرب في فلسطين، وقد تضمن هذا الاقتراح أن السكان اليهود في بعض أجزاء الجليل، والتي تضم أكبر تجمعات السكان العرب، كان شديد الانخفاض، وقد دعت إلى عقود من سنوات التنمية لتحويل المنطقة إلى إقليم ذي عدد كبير من السكان اليهود، وذي قوة جذب لليهود⁽³⁾، ولكل المراكز المدنية اليهودية، والمستوطنات الزراعية اليهودية، وعلى الرغم من كافة الإجراءات الإسرائيلية بقي عدد من الزعماء اليهود، غير سعداء بسرعة الاستيطان اليهودي في الجليل⁽⁴⁾.

قررت الحكومة الإسرائيلية ضرورة بناء عشرة مدن صغيرة؛ من أجل توطين البدو في الجليل، وبتيح هذا العمل للحكومة الإسرائيلية بالاستيلاء على مساحة كبيرة من الأراضي التي تنتقل عليها القبائل البدوية، بعد أن يتم توطينها في مساحة محددة، وقد هدفت الحركة الصهيونية من وراء ذلك تجميع 20 ألف بدوي من القبائل البدوية، الذين يملكون ويحتفظون بعشرات الآلاف

(1) فاعور، عدنان: رسالة الجليل، مجلة البيادر السياسي، العدد 175، السنة الخامسة، 1958م، ص 320.؛ للمزيد انظر: يقين، تحسين: قوس قزح على الجليل تاريخ قريب لأرض تدخل عامها الـ 53 وهي بكامل مشمشها قلق الأهالي: هل تقود عملية السلام إلي مزيد من التهويد؟، مجلة البيادر السياسي، العدد 751، السنة العشر، 2000م، ص 52.

(*) حايم تسادوك: ولد عام 1913م، في بولندا، هاجر الي فلسطين عام 1935م، تعلم في كلية الحقوق في القدس، عضو في منظمة غوردونيا في بولندا وفي حزب اتحاد عمال صهيون، أنضم الي الهاغاناة، ونائب مستشار الحكومة القضائي في السنوات ما بين 1949-1952م، محاضر في الجامعة العبرية في السنوات ما بين 1978-1980م، اعتزل من الكنيست في ديسمبر، ومنذ ذلك الوقت ويعمل في مجال المحاماة وفي النشاط الجماهيري والحزبي، عضو في الكنيست التاسعة في لجنة الخارجية والأمن، وعضو لجنة الدستور والقانون والقضاء، توفي بتاريخ 2002/8/15م. <http://knesset.gov.il>.

(2) حايم تسادوك (الجلسة الرابعة - 1973/11/23م)، مجلة الدراسات الفلسطينية، ملحق العدد (19)، 1973م.

(3) Matter, Ibrahim; Jewish settlements, Palestinian rights, and peace, p13-19..

(4) الن كانتارو، وبيترز كيدرون: إسرائيل تتكلم عن خروج جديد، ص 46.

من الدونمات، وقد عين لمتابعة هذه الأمور لجنة خاصة تضم ممثلين عن وزارات الإسكان والداخلية والعمل والزراعة، وممثل عن إدارة أراضي إسرائيل برئاسة شموئيل طوليدانو، ومستشار رئيسة الحكومة للشؤون العربية⁽¹⁾.

وقد عبر وزير الزراعة الإسرائيلي أرئيل شارون، عام 1977م، قائلاً: "أنا الآن أعالج استيلاء (العرب الغريباء) على أملاك الدولة، ولقد كان هناك ضعف كامل في هذا الموضوع. أن أرض الوطن تسرق الآن من قبل (الغريباء)، وكانت الأرض في الجليل في متناول الجميع، وبينما نتكلم عن التهويد في الجليل، فغدت المنطقة منطقة أجنبية، بالإضافة إلى عناصر أخرى مسؤولة، باتخاذ إجراءات متطرفة، لمنع الأراضي الوطنية أن تؤخذ من قبل الأجانب، وسرعان ما سوف لا يوجد مكان لاستيطان الجليل"⁽²⁾.

منذ عام 1975م، شملت سياسات التخطيط الرئيسية في الجليل عمليات توسيع البلدات اليهودية في المنطقة، فقد تم إنشاء أكثر من 60 بلدة يهودية جديدة، هي مستوطنات قروية، جزء كبير من أراضيها للعرب الذين صادرتها الحكومة الإسرائيلية منهم، خاصة في المناطق الشمالية من أراضي الجليل⁽³⁾.

وبدأ شارون باستيطان منطقة الجليل التي كانت شبه خالية من الوجود اليهودي مقارنةً بغيرها من المناطق الفلسطينية المحتلة، فقام ببناء ثلاثين مستوطنة فوق الجبال التي تطل على القرى العربية، وقام بهدم المنازل العربية؛ بحجة عدم الحصول على تراخيص بنائها وقد تصدى لمقاومة السكان العرب بنيران قواته، وأوقع عدداً من الجرحى⁽⁴⁾.

فمنذ أحداث "يوم الأرض" في عام 1976م، شهدت الجليل انخفاض مصادرة الأراضي بشكل كبير، ولكن بقيت متواصلة من وقت لآخر، فعلى سبيل المثال، حين باشرت السلطات الإسرائيلية تمهد طريق عابر (إسرائيل) "الطريق السريع 6" في المراحل المبكرة منه⁽⁵⁾، تم مصادرة حوالي 1833 دونماً من أراضي المواطنين العرب التي كانت مملوكة للقطاع الخاص⁽⁶⁾، تلك الأراضي

(1) توطين البدو في الجليل للاستيلاء على مساحات جديدة من الأراضي العربية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، العدد 8، ص 233.

(2) الن كانتارو، وبيترز كيدرون: إسرائيل تتكلم عن خروج جديد، ص 46.

(3) صباغ، زهير: الحقيقة وراء " المنطقة 9 في الجليل : رؤساء المجالس المحلية يطالبون بإلغاء الاوامر بخصوص المنطقة، مجلة البيادر السياسي، مجموعة 9، عدد 9، 1966، 1986م، ص 25.

(4) شاش، السفير طاهر: التطرف الاسرائيلي جذوره وحصاده، دار الشروق، بيروت، ط1، 1997م، ص 102.

(5) غزاوي، عمر: الصهيونية والأقلية القومية العربية في إسرائيل، ص 47.

(6) بدون مؤلف، سياسة الحكومة الإسرائيلية تجاه المواطنين العرب، الحلقة 3، ص 12. (عبري)

في الغالب موجودة في المناطق التي يسكنها العرب باسم المناطق الشمالية، القدس والجنوب في حين أن الأقلية معظمهم من اليهود يقطنون في المناطق المأهولة بالسكان، أما بالنسبة للعرب، وفقدان الأرض تمثل تلك الجزئية في المقام الأول دليل على التغيير نحو الأسوأ نحو سياسة(الدولة) الإسرائيلية تجاه عرب الجليل، كما كان هناك شعور ملموس جداً لدى المواطنين الجليليين، لأنه ضرب الاستقلال الاقتصادي الحقيقي للمجتمع العربي وأجبروه على المبالغة في الاعتماد على الاقتصاد اليهودي (1).

ومن النماذج الكثيرة التي قامت بها إسرائيل في حربها ضد الوجود الفلسطيني داخل الأراضي الفلسطينية في الجليل، ذكر مارسيل زوهر، وهو كاتب في صحيفة هاعولام هازيه(*) العبرية بتاريخ 7 نيسان /أبريل 1976م، مقالاً صحفية حمل عنوان: الجليل بعد العاصفة أطفأت النار، ولكن الجمر لا زال حامياً في سخنين وعرابة ودير حنا، تحدث الكاتب في مقاله عن حادثة قام بها الجنود الإسرائيليون أمام حائط روضة للأطفال في قرية عرابة بإطلاق الرصاص تجاه الروضة وهي روضة إلزامية لأولاد القرية الذين تتراوح أعمارهم ما بين خمس أو ست سنوات، ولحسن الحظ كانت الروضة خالية من الأطفال في ذلك الوقت فاستدارت الحافلة الإسرائيلية مرة أخرى، وقامت بإطلاق النار صوب البيوت العربية المجاورة للروضة، وقد تقدمت ناقلات الجند في أزقة وشوارع قرية عرابة، وتمت مطاردة كل من خرج إلى الشارع، وتم إصابة رجل في قدمه برصاصة، ومقتل فتى يبلغ من العمر 15 سنة (2).

وقد ذكرت صحيفة دافار(*) العبرية في عددها يوم الخميس 16 تشرين الثاني/ نوفمبر 1978م، بأن لجنة وزارية خاصة برئاسة رئيس الحكومة الإسرائيلية، وعضوية وزير المالية والزراعة، قررت إضافة ميزانية تطوير مستوطنات الشمال، واعتمدت مبلغ 160 مليون ليرة إسرائيلية؛ وذلك

(1) بدون مؤلف، سياسة الحكومة الإسرائيلية تجاه المواطنين العرب، الحلقة 3، ص13. (عبري)
(*) هاعولام هازيه: عبارة عبرية تعني "هذا العالم"، وهي صحيفة أسبوعية يصدرها أوربي أفنيري، بعد أن اشتراها هو وشالوم كوهين عام 1905م، وهي تتبنى موقفاً من العرب يعكس أفكار أوربي وحركته السياسية. المسيري، عبد الوهاب: موسوعة المفاهيم والمصطلحات الصهيونية، ص409.

(2) قهوجي، حبيب: عرب فلسطين المحتلة عام 1948م "أنتماء وضمود"، دمشق، سورية، 1976م، ص223.
(*) دافار: كلمة عبرية تعني "الكلمة"، وهي صحيفة يومية إسرائيلية، أسسها كاتزنلسون عام 1925م، يصدرها الكنيست، وهي بهذا تعبر عن آراء الصهيونية العمالية والقيادة التقليدية لحزب العمل الإسرائيلي، ولكن بعد إنشاء الدولة، وبعد أن هيمنت البيروقراطية العمالية على الحكم، أصبحت دافار لا تعبر عن آراء الصهيونية العمالية وحسب، وإنما تعبر عن آراء المنظمة الصهيونية العالمية / الوكالة اليهودية، كما تعتبر دافار جريدة شبه رسمية تعبر عن رأي الحكومة، وللجريدة ملحق أسبوعي. المسيري، عبد الوهاب: موسوعة المفاهيم والمصطلحات الصهيونية، ص183؛ منصور، جوني: معجم الأعلام والمصطلحات الصهيونية والإسرائيلية، ص229.

من أجل تنفيذ المرحلة الأولى من الخطة الخاصة بزيادة السكان اليهود في المستوطنات الشمالية لفلسطين، بالتزامن مع إقرار إقامة 400 وحدة سكنية استيطانية جديدة، بالإضافة إلى تنمية مصادر المياه في المنطقة⁽¹⁾.

اقتُرنت سياسة التغلغل الإسرائيلي عن طريق الاستيطان على نطاق هائل، بفكرة إنشاء منطقة قلب يهودية بديلة داخل منطقة القلب العربية القائمة في المنطقة، وقد اختيرت المناطق بعناية فائقة بحيث تكون معزولة عن التجمعات العربية، وتقيّد التوسع المكاني للقوى العربية، بحيث جعل مجتمعات الاستيطان الجديدة والمستوطنات الإسرائيلية القائمة داخل الجليل وخارجه حاجزاً بين التجمعات العربية الكبرى⁽²⁾.

وذكر تقرير للكبيرن كايمت عن الاستيطان الجديد في الجليل، بإتخاذ قرار بإقامة 62 مستوطنة في الجليل عام 1981م⁽³⁾، منها 32 مستوطنة أقيمت على شكل مناظر، و42 منها مسكونة بالمستوطنين اليهود، و13 مستوطنة في مرحلة البناء، و7 مستوطنات أخرى اقترحت للبناء⁽⁴⁾، ومن ضمن المستوطنات التي أقيمت عام 1981م، مستوطنة متسبيه تسوريم، التي تقع شمال قرية سخنين^(*) بالجليل الغربي⁽⁵⁾، وعلى الرغم من هذه الأعمال فلم تكن ردة فعل العرب في

(1) الأسعد، أسعد: الأرض والممارسة الصهيونية، منشورات عريسك، 1979م، ص142.

(2) M.Drobles;world zionist organization" master plan for the development of Settlement in Judea and Samaria1979–1983" (Jerusalem: World Zionist Organization)، 1978، p، 1.

(3) Yiftachel، oren;the ethnic demoracy model and its applicability to the cause of Israel، ethnic and studies15، 1992، p6.

(4) سعاد، نصر: الاستيطان الجديد في الجليل، ص202.

(*) سخنين: قرية عربية تقع في منتصف الطريق بين عرابة ومعار، ترتفع 910 أقدام عن سطح البحر، وتعتبر من أعمال صفورية أيام الرومان، تبلغ مساحتها 70، 192دونماً، تحيط بأراضي القرية أراضي العزيز، ورمانة وصفورية والبعنة وغيرها، وتعتبر سخنين موقع أثري، يحتوي على مدفن مبني فيه نواويس، وفي الجنوب من القرية تقع خربة شقات، وبلغ عدد اليهود فيها عام 1948م، 3363نسمة، وفي عام 1949م، ارتفع عددهم يبلغ إلى 3477نسمة، ويصل عام 1965م، إلى 6100 شخص.الدباغ، مصطفى مراد: بلادنا فلسطين، ج7، ص286.

(5) السعدي، غازي، وآخرون: الكتاب السنوي. توثيق لابرز المعلومات والاحداث في فلسطين المحتلة 1981م، ص272.

الجليل، موازية لتلك الممارسات، فقد كانت ردة فعل ضعيفة، محلية، وحالة مواجهة واحدة وهي يوم ذكرى يوم الأرض عام 1980م⁽¹⁾.

أقيم تجمع مسغاف عام 1982م، ليشكل مركزاً خدمتياً لحوالي 50% من المناظر التي أقيمت⁽²⁾، فقد حدث صراع كبير بين الجهات الإسرائيلية والمواطنين العرب على 100 ألف دونم ذات ملكية عربية، ضُمت إلى مجلس إقليم مسغاف⁽³⁾، فكانت ردة الفعل العربية كبيرة وقوية جداً، تمثلت بإضرابات ومظاهرات في ذكرى يوم الأرض عام 1983م، وكانت ردود فعل منتظمة بخلاف السنوات السابقة⁽⁴⁾.

مع نهاية عام 1988م كانت الحركة الصهيونية قد باشرت من جديد في إقامة المستوطنات الإسرائيلية في الجليل، فقد وجد نحو 42 مستوطنة في تلك المنطقة⁽⁵⁾، فقد أقيمت 24 مستوطنة يهودية، مقابل 18 قرية عربية كانت للعرب في الجليل⁽⁶⁾، وقد كانت المستوطنات صغيرة المساحة إلى متوسطة، وقد وضعت بشكل عفوي غير منظم⁽⁷⁾، وقد تألفت المستوطنات الإسرائيلية من اثنتين في المراكز الحضرية، و22 مستوطنة صغيرة الحجم⁽⁸⁾.

في نطاق خطة تهويد الجليل تم اقتطاع مساحات شاسعة من القرى العربية بما فيها الدرزية مثل مصادرة 12000 دونم من البقيعة وإقامة مستوطنات يهودية " بكيعين حدشا * و كارشيم *) وراس

(1) Yiftachel, Oren; the ethnic democracy model and its applicability to the cause of Israel, ethnic and studies 15, 1992, p6-10.

(2) بشير، نبيه: حول تهويد المكان، مدى الكرمل. <http://mada-research.org>.

(3) عبد الكريم، إبراهيم:، تهويد الأرض وأسماء المعالم الفلسطينية، ص 260.

(4) مصطفى، مهدي: تهويد الجليل في الفكر والممارسة الصهيونيين، ص 20.

(5) الاستيلاء على الأراضي والاستيطان، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد (13)، 1973م، الص 459.

(6) يقين، تحسين: قوس قزح على الجليل تاريخ قريب لأرض تدخل عامها ال 53 وهي بكامل مشمشها، قلق الأهالي: هل تقود عملية السلام الي مزيد من التهويد؟، مجلة البيادر السياسي، العدد 751، ص 52.

(7) جبرئيلاه، ليفيشيتش، ويوبرت ليفي: الاستيطان الجديد في الجليل - أهداف ومميزات، ص 81. (عبري).

(8) Oren, Yiftachel; Power Disparities in the Planning of a Mixed Region: Arabs and Jews in the Galilee, p.162.

(*) بكيعين حدشا: مستوطنة إسرائيلية، أقيمت على أراضي قرية البقيعة العربية، تقع في الشمال الشرقي لمدينة عما، وتبعد عنها 18-25 كم، وترتفع 600م، عن سطح البحر، وتبلغ مساحة أراضيها 14196 دونما، يحيط بها عدد من القرى العربية مثل عين الاسد، بيت جن، وقد عدد سكانها حوالي 6000 نسمة، ويوجد بها 4 طوائف، مسيحية وإسلامية، ويهود، ودروز. عبد الكريم، إبراهيم:، تهويد الأرض وأسماء المعالم الفلسطينية، ص 268؛ 135.

عباد"(*) ومصادرة 20000 دونم من يركا(*) أُقيمت عليها المستعمرات "توبال وشوعال وكليل وجزء من تيفن وتلؤل والمجنونة" ومصادرة 300 دونم من جولس لإقامة مستوطنة "تل-ايل"، ومصادرة 12000 دونم من يانوح(*) لإقامة مدينة "الورود وموشاف لبيدوت ومجلس تيفن الصناعي" ومصادرة 3000 دونم من حرفيش لإقامة مستوطنة "هارمتان"⁽¹⁾.

صرح شارون في معرض خطابه أمام مؤتمر تطوير الجليل، قائلاً: "... منذ 1992م-2000م، أي 9 سنوات لم تتمكن من إقامة سوى بلدة تعاونية واحدة وهي شمشيت(*)، أما خلال السنوات

(*) كارشيم: مستوطنة إسرائيلية، اقيمت على أراضي قرية البيضا، والتي تقع في الجليل الأعلى، قرب قرية حانوتا المدمرة، وقد تم تسميتها بهذا الاسم نسبة الي محتلتي قرية حانوتا العربية . عبد الكريم، إبراهيم:، تهويد الأرض وأسماء المعالم الفلسطينية، ص256.

(*) راس عباد: عبارة عن خربة راس عباد، التي تقع في الجليل الأعلى، قامت إسرائيل بالسيطرة عليها عام 1948م، وتحولها الي مستوطنة يهودية وقامت بتغيير اسمها العربي الي عبيد. قائمة بالأسماء الأصلية للمدن والبلدات والقرى الفلسطينية، دائرة شؤون اللاجئين "حركة المقاومة الإسلامية حماس"، 2015م. <http://drah.ps> .

(*) يركا: تقع مدينة يركا على السفوح الغربية لجبال الجليل الأعلى في فلسطين، .يبلغ عدد سكانها قرابة 15.400 نسمة (عام 2013)، جميعهم من أبناء الطائفة الدرزية .تبلغ مساحة أراضي يركا اليوم قرابة 32.000 دونم. القرى المجاورة لقرية يركا هي: من الغرب كفر ياسيف وأبوسنان، من الجنوب الغربي قرية جولس، من الشمال الشرقي قرية جث الجليلية ومن الشرق قرية دير الاسد. يحدها من الشمال وادي (بجري في فصل الشتاء فقط) باسم وادي "المجنونه" ووادي آخر من الناحية الجنوبية باسم وادي "الكواشين". <https://ar.wikipedia.org>

(*) يانوح: قرية فلسطينية، تقع في الجليل الغربي، يحدها من الشمال الشرقي مدينة عكا، ترتفع 600متر عن مستوى سطح البحر، شتاؤها بارد وصيفها عليل، ومحاطة بالعديد من الانحدارات الحادة والأودية العميقة من الشمال والجنوب، استولت عليها إسرائيل منذ عام 1948م، وقامت بتغيير معالمها .ناطور، شحادة: شهداء قرنتي يانوح وجت، مجلة العمامة"مجلة ثقافية اجتماعية أدبية مصورة تعني بشؤون الطائفة الدرزية، عدد105، 2012م، ص2. للمزيد انظر <http://www.al-amama.com>

(1) كيوف، كمال محمد: الصراع بين الدروز واليهود على الأرض منذ1895م، نشر بتاريخ 2012/11/30م، موقع امجاد العرب. <http://www.amgadalarab.com> .

(*) شمشيت: مستوطنة إسرائيلية اقيمت على أراضي قرية صفورية العربية المهجرة عام 1948م، بمحاذاة قرية عيلوط والزراير، فمنعت عليهما التوسع شمالاً وغرباً. أبو جابر، إبراهيم حسن: مشروع تهويد الجليل، ص الحاشية 38.

؛للمزيد انظر: <http://www.alarab.net> .

الأربع الأخيرة، فقد شارفنا على الإنتهاء من إقامة 3بلدات هي: ناحل عيرون(*)، ونوريت، وميخال"(*) (1).

حققت سياسة التخطيط في الشمال، بما فيه الجليل، مخرجات عديدة من تلك المخرجات التي حققتها استراتيجية المحافظة على الأرض والاستيلاء عليها في لواء الشمال في الجليل والجولان ومرج ابن عامر، بواسطة توزيع الأراضي للاستخدامات المتعددة، فقد أظهرت الدراسات أن ما يقرب 65% من مساحة أراضي الجليل معدة لتكون مناطق خضراء، بينما نحو 30% من المساحة المتبقية من أراضي الجليل المسلوبة هي أراضي زراعية للاستخدامات الزراعية (2).

إن ما يهدفون إليه من خلال مخططهم هذا على مستوى السكان يتلخص في زيادة عدد السكان اليهود في الجليل ليصلوا 1.1مليون نسمة حتى عام 2010م، في الوقت الذي يزيد فيه عدد المواطنين العرب عن اليهود هناك، فالمواطنين العرب يشكلون أكثر من 51% من نسبة سكان الجليل الإجمالي (3).

ثانياً : طرد الفلسطينيين من المدن والقرى في الجليل 1967م-1996م:

اتبعت السلطات الإسرائيلية العديد من الإجراءات التنفيذية لعملية طرد وتفريغ المدن والقرى العربية في الجليل من أهلها؛ من أجل تدمير المجتمع العربي، والمضايقة على المواطنين العرب في سبل العيش في قراهم ومدنهم فيجبوا على تركها مكرهين نظراً لضعف الحياة فيها، وذلك من خلال اتباع مجموعة من الأساليب، منها:

(*) ناحل عيرون: بلدة إسرائيلية، اقيمت على الأراضي العربية التابعة لوادي عارة ، لتقيم عليها بلدة إسرائيلية مطلقة عليها اسم ناحل عيرون. قائمة بالأسماء الأصلية للمدن والبلدات والقرى الفلسطينية، دائرة شؤون اللاجئين "حركة المقاومة الإسلامية حماس"، 2015م. <http://drah.ps>.

(*) ميخال: بلدة إسرائيلية " ميخال"، اقيمت على أراضي عربية، تم الاستيلاء عليها في جبال الجلبوع في الجليل، وتعتبر بلدة ميخال إحدى البلدات التي صادقت الحكومة الإسرائيلية واللجنة الوزارية لتطوير الجليل، والنقب. المصادقة على إقامة 5 بلدات يهودية في النقب، المؤسسة العربية لحقوق الانسان، عدد رقم 232، 2005م، ص4.

(1). <http://www.nrg.co.il/online/41/1/MS/947/070.html>.

(2) جبارين، تيسير: التخطيط القومي في إسرائيل، ص262.

(3) .سلمان، نسيم؛ فولكمان، روعي: تطوير النقب والجليل، جمعية سيكوي، 2005، ص6.

1- الحرمان من العمل:

يعاني المواطنون العرب داخل الجليل العديد من الإجراءات التعسفية ضدهم، ومن ضمن تلك الانتهاكات حرمان العرب من الوظائف والحق في العمل، ويكاد لا يذكر هناك توفر فرص عمل مناسبة للعمال، أو حتى حقهم في اختيار العمل المناسب، وبطبيعة الحال يصبح العمال في صفوف البطالة، فقد كان البديل للعمال في إيجاد فرصة عمل لهم هو اللجوء للأصدقاء، وبصرف النظر عن طبيعة العمل ومدى ملاءمته لمهارة أو مكان سكن العامل، طالما يضمن له العيش⁽¹⁾.

شكلت مصادرة الأراضي العربية الخطوة الإسرائيلية الفاعلة⁽²⁾؛ فقدت انخفضت نسبة الأراضي المزروعة الفلسطينية جراء ذلك، وتراوحت نسبة الهبوط من 207، 265 هكتاراً عام 1966م، إلى 158، 400 هكتار عام 1983-1984م، أي ما نسبته 23%، وقد تركز هذا الانخفاض بشكل خاص على الأراضي التي تزرع بالحبوب، والخضروات، لتتوالى نسبة الانخفاض لتصل إلى 54، 2%، و36، 3% خلال عام 1984م، وتشكل هذه النسب نسباً ليست كبيرة بالنسبة لسابقتها من الأعوام 1948م-1967م، أي أن المساحات المزروعة لم تنقص إلا قليلاً نسبياً؛ يرجع ذلك كون فلسطيني الأراضي المحتلة واعي لأهمية استغلال ما يمكن استغلاله من الأراضي البور⁽³⁾، ولأهمية مواصلة زراعة الأرض للتعويض عن الخسائر الاقتصادية الناجمة عن السياسة الإسرائيلية في نزع ملكية الأراضي⁽⁴⁾.

كنتيجة حتمية لتناقص المساحات الزراعية، وجد الآلاف من الفلاحين أنفسهم بلا عمل، ومكرهين على التحول إلى يد عاملة رخيصة في خدمة الاقتصاد الإسرائيلي⁽⁵⁾، وفقاً للسياسة الإسرائيلية التي حالت دون إيجاد إمكانيات استخدام في الأراضي المحتلة، مما زاد تدفق العمال الفلسطينيين⁽⁶⁾، فقد ارتفع عددهم من 75، 100 عامل عام 1980م، 94، 700 عام 1986م،

(1) مناصرة، محمد: إنتهاك الحقوق الاجتماعية للعمال الفلسطينيين في إسرائيل "شروط وظروف العمل"، مركز الديمقراطية وحقوق العاملين، رام الله، 2000م، ص8.

(2) S. Amir, a. frenkel and others ; Integration of Environmental Assessment into the Regional Development Planning Process of the Galilee, Haifa, Israel, January 1997 , Volume 21 , Issue 1 , pp 59-68.

(3) بشارة، عزمي: الأقلية الفلسطينية في إسرائيل مشروع رؤية جديدة، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد11، صيف1992م، ص36.

(4) منصور، أنطوان: الأوضاع الاقتصادية في الأراضي المحتلة، ص102.

(5) الأسعد، أسعد: الأرض والممارسة الصهيونية، ص26-27.

(6) نصر الله، نادر: الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية لعرب الجليل، ص20-21.

مشكلين أكثر من 36% من قوة العمل في الأراضي المحتلة عام 1967م⁽¹⁾، وترتب على ذلك انخفاض المستوى الزراعي⁽²⁾.

فقد كانت عملية منح تصاريح السفر للمواطنين الجليليون مشروطة بموافقة سلطات الاحتلال ومكاتب الحكم العسكري، ولكن تغير الحال عام 1972م، فأصبحت الموافقة عامة وجاءت هذه الخطوة من باب تسهيل الهجرة من أراضي الجليل وبخاصة باكتشاف النفط في دول الخليج الذي شكل عامل جذب أمام الشباب الجليليين⁽³⁾.

تطور الاقتصاد الإسرائيلي سريعاً خلال عام 1973م؛ نتيجة تطور الصناعة العسكرية في الستينات بالإضافة إلى التغيرات الجذرية على صعيد العلاقات الإسرائيلية بالقوى العالمية، والعالم العربي بعد حرب أكتوبر 1973م⁽⁴⁾، وفضل قوة العمل العربية وعمال المناطق المحتلة على وجه الخصوص⁽⁵⁾، وكان من أبرز نتائج هذا التطور تزايد فرص العمل بسرعة، واندماج العمال العرب في النشاط الاقتصادي اندماجاً كاملاً⁽⁶⁾، ونتيجة لتحول العمال العرب في (إسرائيل) من عمال بسطاء يستخدمون في الأعمال الشاقة⁽⁷⁾، إلى احتلال مراكز أفضل بفعل تجربتهم الطويلة في السوق الإسرائيلية ومعرفتهم باللغة العبرية وإتقانها إلى جانب المحافظة على اللغة العربية الأصلية⁽⁸⁾.

أصدرت (إسرائيل) قانون أساس: حرية مزاوله العمل عام 1994م⁽⁹⁾، يحدد القانون حق كل مواطن أو مقيم في (الدولة) أن يمتحن أية مهنة، أو حرفة، أو عمل، وتنص المادة رقم 4 على تقييد قدرة المشرع المس بحق حرية العمل، "لا يحوز المس بحرية مزاوله العمل إلا بقانون يتلاءم

(1) عمل سكان المناطق في إسرائيل، وضع طبيعي يجب التعايش معه، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد(17)، 1973م، ص 616.

(2) منصور، انطون: الأوضاع الاقتصادية في الأراضي المحتلة، ص 103.

(3) محمد: جبريل: دراسة حول فاقد الهوية، ص 16.

(4) أ. فراجون: دور العمال الفلسطينيين في الاقتصاد الإسرائيلي، ص 18.

(5) أ. فراجون: دور العمال الفلسطينيين في الاقتصاد الإسرائيلي، ص 39.

(6) النتائج الاقتصادية للحرب تضخم مالي وارتفاع في الاسعار وزيادة في الضرائب، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد(21)، 1973م، ص 677.

(7) علي، محمد علي: في داخل إسرائيل، ص 152.

(8) منصور، كميل: الشعب الفلسطيني في الداخل (خلفيات الانتفاضة السياسية والاقتصادية والاجتماعية)،

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط1، بيروت، لبنان، 1990م، ص 320.

(9) بوزاغلو، نوغادغان: الحق في العمل في إسرائيل، مركز أدفا - معلومات حول المساواة والعدالة الاجتماعية في إسرائيل، تل أبيب، ص 7.

مع قيم (دولة) إسرائيل، ولهدف لائق ويقدر لا يزيد عن الحد أو بموجب القانون، وبناء على التحويل المصرح لهم فيه⁽¹⁾، رغم هذا القانون الصريح إلا أن قوانين احتيالية يخلتها الكنيست الإسرائيلي وتصبح نافذة المفعول على الرغم من أنه لا يتماشى مع المادة الرابعة، إذ نص القانون الذي أقر بأكثرية أعضاء الكنيست وورد فيه صراحة أنه نافذ المفعول⁽²⁾. تدعي (إسرائيل) تمتع المواطنين الجليليين بكافة الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية⁽³⁾، على عكس باقي الأطراف المتواجدة كحملة دعائية على مدي تعايشها مع الفلسطينيين داخل (إسرائيل)، وهذا ما يخالف الواقع الذي يعيشه العرب من قهر واضطهاد وسلب للحقوق وادني مقومات الحياة الكريمة⁽⁴⁾.

من واجب (إسرائيل) كقوة محتلة أن تعمل على توفير فرص العمل باعتبارها المسيطرة على الموارد الطبيعية والحدود⁽⁵⁾؛ بالتالي؛ لأن تلك المناطق ومواردها تحت تصرفها، وهي الجهة المخولة في توفير فرص وسبل العيش الكريم للسكان المحليين، وإن كانت هذه الجهة سالبة للأرض ومحتلة لها⁽⁶⁾.

أكد الإعلان العالمي لحقوق الانسان على حق العمل، ويعد الحق في العمل، أحد أهم الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للانسان، وهذا ما نصت عليه المادة 23^(*) من الإعلان العالمي لحقوق

(1) Shlam ،nissim ،folkman ،roy; middle East middle East monitor development of the negev and galilee for jews only?

a proposal for equal development for jews and arab in the negev and galilee Jerusalem ،july 2005 ،yuval press ،Jerusalem ،p.21-23.

(2) حانا أدان، مركزة وآخرون: أن نكون مواطنين في إسرائيل، مركز تخطيط وتطوير المناهج التعليمية، وزارة المعارف، القدس، 2003م، ص222. (عبري)

(3) حانا أدان، مركزة: أن نكون مواطنين في إسرائيل "حقوق الانسان والمواطن وحقوق الاقليات في إسرائيل"، ترجمة: نسرين مغربي، معلوت للطباعة والنشر، الناصرة، ص466. (عبري)

(4) Oren ،Yiftachel; Power Disparities in the Planning of a Mixed Region: Arabs and Jews in the Galilee ،p.159.

(5) White ،Ben; Palestinians in the Israel democracy The judaizations of the galilee ، middle East monitor ،London – united kingdom ،2010 ،p.6-14.

(6) مناصرة، محمد: انتهاك الحقوق الاجتماعية للعمال الفلسطينيين في إسرائيل، ص9-10.

(*) نصوص المادة 23: لكل شخص الحق في العمل، وله حرية اختياره بشروط عادلة مرضية كما أن له حق الحماية من البطالة، لكل فرد دون أي تمييز الحق في أجر متساوي للعمل، لكل فرد يقوم بعمل الحق في أجر عادل مرض يكفل له ولأسرته عيشة لائقة بكرامة الانسان تضاف إليه، عند اللزوم، وسائل أخرى للحماية الاجتماعية، لكل شخص الحق في أن ينشئ وينضم إلى نقابات حماية لمصلحته. الإعلان العالمي لحقوق

الانسان، المادة 23. <http://www.un.org/ar/documents/udhr/index.shtml#a23>.

الانسان⁽¹⁾، كما تبنت الجمعية العامة التابعة للأمم المتحدة العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والثقافية بتاريخ 16 كانون أول 1966م، وقد دخل حيز التنفيذ بتاريخ 3 كانون ثاني 1976م بموجب المادة 27، كما تم التأكيد على هذا الحق في العهد الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، حسب المادة 6^(*)(2).

أوجدت السلطات الإسرائيلية العديد من القرارات في النظام الضريبي، والمتمثل بزيادة الضرائب المفروضة على السكان العرب، وفرض رسوم جديدة، وإلغاء الإعفاءات الضريبية إن وجدت⁽³⁾، وقد زادت الضريبة على الدخل حتى غدا معدلها أعلى من نظيره في باقي المناطق المحتلة، فقد ارتفع نسبة الضريبة العقارية إلى 15%؛ وقد هدفت (إسرائيل) من وراء هذا الاجراء زيادة عائدات الميزانية الإسرائيلية، وكوسيلة جديدة للحد من بناء المساكن، وأسلوب للتضييق على الفلسطينيين الصامدين على أراضيهم⁽⁴⁾، فقد شكل النظام الضريبي أداة بيد السلطات الإسرائيلية لتدمير الاقتصاد الفلسطيني، فالعائدات الضريبية التي تجنيها الحكومة الإسرائيلية من الأراضي المحتلة، لا يعاد توزيعها على السكان القاطنين داخل هذه المناطق على شكل خدمات اجتماعية، أو مشاريع بنية تحتية، أو مشاريع إنمائية⁽⁵⁾.

(1) الإعلان العالمي لحقوق الانسان، المادة 23.

<http://www.un.org/ar/documents/udhr/index.shtml#a23>

(*) المادة 6:تعترف الدول الأطراف في هذا العهد بالحق في العمل، الذي يشمل ما لكل شخص من حق في أن تتاح له إمكانية كسب رزقه بعمل يختاره أو يقبله بحرية، وتقوم باتخاذ تدابير مناسبة لصون هذا الحق، يجب أن تشمل التدابير التي تتخذها كل من الدول الأطراف في هذا العهد لتأمين الممارسة الكاملة لهذا الحق توفير برامج التوجيه والتدريب التقنيين والمهنيين، والأخذ في هذا المجال بسياسات وتقنيات من شأنها تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية وثقافية مطردة وعمالة كاملة ومنتجة في ظل شروط تضمن للفرد الحريات السياسية والاقتصادية الأساسية. العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، المادة 6،

<http://www.ohchr.org/AR/ProfessionalInterest/Pages/CESCR.aspx>

(2) العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، المادة 6

<http://www.ohchr.org/AR/ProfessionalInterest/Pages/CESCR.aspx>

(3) سالم، جمال:اثار الاستيطان الاسرائيلي على الأوضاع الاجتماعية في المناطق المحتلة، مجلة صامد الاقتصادي، العدد48، ايار /نيسان، 1984م، ص83-84.

(4) مناع، عادل، بشارة، عزمي: دراسات في المجتمع الاسرائيلي، ص271.

(5) منصور، أنطوان:الأوضاع الاقتصادية في الأراضي المحتلة، ص115-116.

2- التحكم في حرية الحركة والتنقل:

فرضت سلطات الاحتلال الصهيوني العديد من القيود للحد من حرية تنقل المواطنين العرب سواء داخل الأراضي المحتلة عام 1948م، أو المحتلة عام 1967م، ومن ضمن تلك القيود سياسة الإغلاق داخل الأراضي الفلسطينية الواقعة تحت سيطرتها عام 1967م، والمناطق الشمالية في الجليل⁽¹⁾، بالإضافة إلى منع دخول أي مواطن فلسطيني داخل (إسرائيل) نفسها، وقد شددت منظمات الحركة الصهيونية العمالية أمثال "الهستدروت"، بتشديد الإجراءات على العمال العرب كنوع من تضيق الخناق، واستبدالهم بالعمال اليهود والتحايل من صاحب العمل الإسرائيلي على مستحقات الفلسطينيين المختلفة، ويعاني المواطنون الجليليون من المعاملة الإسرائيلية القاسية على الحواجز العسكرية داخل المدن الفلسطينية المحتلة⁽²⁾، والعمال العرب لا يشعرون بالأمن عند تنقلهم لمكان العمل؛ نظراً للنظرة الإسرائيلية العنصرية ضد العرب، والقائمة على التمييز والعقاب ضد المواطنين العرب خاصة المتواجدين في المدن الفلسطينية المحتلة التي يتمركز اليهود فيها بشكل كبير أمثال صفد وغيرها⁽³⁾، وإضافة إلى عدم اهتمام أرباب العمل الإسرائيليين بتوفير وسائل الوقاية والحماية للعمال العرب، رغم مطالبة العمال بتوفير تلك الوسائل لكن دون جدوى تذكر⁽⁴⁾.

فالتنقل ممنوع خارج أي منطقة يحددها الاحتلال الإسرائيلي، فحوالي 40 ألف في منطقة الجليل، و50 ألف في المثلث، و24 ألف بدوياً في النقب⁽⁵⁾، ومجموعة أخرى تعيش مع اليهود في عكا والرملة واللد وفي القرى التي تقع على السهل الساحلي وعلى تلال القدس وغيرها، والتنقل ممنوع خارج أو داخل هذه المناطق بدون تصريح⁽⁶⁾.

تستخدم السلطات الإسرائيلية أسلوباً معقداً في منع بعض الأشخاص من السفر، خاصة بعد قيام المظاهرات والإضرابات في ذكرى يوم الأرض، ويترك هذا الأسلوب أثراً سلبية على السكان في

(1) غزاوي، عمر: الصهيونية والأقلية القومية العربية في إسرائيل، الأسوار للطباعة والنشر، عكا، 1979م، ص84.

(2) علي، علي محمد: في داخل إسرائيل، الدار القومية للطباعة والنشر، ص153.

(3) Ghazi Falah، Israeli "Judaization" Policy in Galilee، J. PALESTINE STU. 69، 1991.p، 20-24.

(4) مناصرة، محمد: انتهاك الحقوق الاجتماعية للعمال الفلسطينيين في إسرائيل، ص14-16.

(5) السعدي، غازي، وآخرون: الكتاب السنوي. توثيق لابرز المعلومات والاحداث في فلسطين المحتلة 1981م، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، دار الجليل للنشر، بيروت، ط1، 1982م، ص339.

(6) عسكر، عبدالعزيز سالم: العرب في إسرائيل، دار عزت خطاب للطبع، القاهرة، 1967م، ص51.

الجليل ، وتكون الذريعة حول ذلك "إجراءات أمنية"، وبين الحين والآخر يتم فرض هذا الإجراء كضغط سياسي على الطلاب والأساتذة، والنقابيين، والمخاتير وفئات أخرى من السكان، وتستمر حالات المنع من عشرة أيام إلى شهرين، وهناك شكل آخر من أشكال النفي والتشريد للسكان العرب داخل أراضي وقرى الجليل المسلوب، تمثل بأسلوب الإبعاد الجديد الذي يسمح للفرد بالسفر بعد أن يوقع على تعهد شخصي ينص على أنه لن يعود للبلاد إلا بعد انقضاء مدة معينة، وغالباً ما بين 3-5 سنوات، وهناك قسم من الشباب العربي المحاصر داخل بلده اضطر للاستغناء عن هويته وحق في الإقامة كلياً؛ نتيجة لمنعه من ممارسة حقوقه الشرعية التي كفلها له القانون (1).

مع بداية عام 1967م اتسمت هذه المرحلة بدأ السماح بالتجول ضمن منطقة إدارية مثلاً الناصرة وما حولها، وحيفاً وما حولها بينما تم وضع العناصر والمناطق التي تشكل خطورة على الأمن الإسرائيلي تحت أوامر الإقامة الجبرية، والمراقبة الخاصة بحيث وضعت قوائم سوداء بأسماء أشخاص من حيفا، والناصر، والجليل، والمثلث، وأغلب هذه القائمة كانت تضم أعضاء في الحزب الشيوعي أمثال: إبراهيم بيادسة(*)، وأحمد البكري(*)، أسعد يوسف(*)، أو من داخل حركة الأرض أمثال صالح برانسي(*) (1).

(1) فيتللو، أنيتا: نظرة عامة على أوامر التقييد والحد من التنقل، جمعية الدراسات العربية، القدس، ص 64-65.
(*) إبراهيم بيادسة: عضو لجنة منطقة المثلث للحزب الشيوعي الإسرائيلي، صدر بحقه أمر عن قائد منطقة الشمال في شهر آب سنة 1967م، يحظر عليه الخروج من منطقة المثلث بدون تصريح خاص وذلك لغاية 1968/1/18م. عبدالله، غسان، سابيلا، تريبز: نظرة على أوامر الإقامة الجبرية في المناطق المحتلة 1967-1983م، جمعية الدراسات العربية، القدس، ص 132.

(*) أحمد البكري: من سكان قرية البعنة في الجليل الأعلى، صدر بحقه في آب سنة 1970م، أمر بالإقامة الجبرية في المنطقة 9، وذلك لمدة 6 شهور. عبدالله، غسان، سابيلا، تريبز: نظرة على أوامر الإقامة الجبرية في المناطق المحتلة 1967-1983م، ص 134.

(*) أسعد يوسف: من سكان يافة الناصرة، عضو وسكرتارية منطقة الصبرة للحزب، ورئيس المجلس المحلي في قرية يافة الناصرة، وبموجب الأمر الصادر في كانون الثاني عام 1969م، يمنع من مغادرة القرية مع اثبات وجوده في الساعة الثامنة صباحاً في مركز البوليس الناصرة. عبدالله، غسان، سابيلا، تريبز: نظرة على أوامر الإقامة الجبرية في المناطق المحتلة 1967-1983م، ص 135.

(*) صالح برانسي: مؤسس حركة الأرض في أوائل الستينات، قضى فترة 8 سنوات رهن الاعتقال الإداري ما بين 1961م-1969م، قدم للمحكمة فصدر بحقه حكم بالسجن لمدة 10 سنوات؛ بتهمة تأسيس تنظيم غير مشروع ذي نشاطات معادية، تحدث في العديد من المؤتمرات عن القضية الفلسطينية، فرضت عليه الإقامة الجبرية في 8 حزيران سنة 1980م، لمدة 6 شهور، وكان يطلب منه الحضور يومياً الساعة السابعة صباحاً لاثبات وجوده، وتم تجديد الأمر ثانية في 5 تشرين الأول سنة 1981م، عندما كان ينوي السفر للخارج للعلاج، ثم تجدد الأمر

3- إقامة الحواجز العسكرية:

شكلت الحواجز العسكرية الإسرائيلية⁽²⁾، التي يزيد عددها عن 770 حاجزاً الأسلوب الأبرز لتعزيز نظام الكنتونات^(*)، الذي أنشأته سلطات الاحتلال⁽³⁾، مستبحة بذلك كافة القوانين الدولية والأعراف⁽⁴⁾، معترفة بعدم وجود دور جاد للحديث عن مستقبل عربي مستقل وحر، وأن إعاقة تطور الشعب العربي هو الهدف الأساسي للاستراتيجية الإسرائيلية⁽⁵⁾، فبعد السيطرة على الأرض لجأت إسرائيل إلى تكريس السيطرة على الأنظمة، ومن ثم التغلغل الاقتصادي، الذي قد ركزت عليه إسرائيل جهودها منذ عام 1952م، على الرغم من التصريحات الكبيرة التي أدلى بها المسؤولين السياسيين الإسرائيليين حول ضرورة السعي إلى تخفيف الأوضاع المعيشية للسكان العرب داخل الأراضي المحتلة عام 1967م⁽⁶⁾.

في شباط 1982م، وحزيران 1982م، وكانون الثاني 1983م. عبدالله، غسان، سابيلا، تريز: نظرة على أوامر الإقامة الجبرية في المناطق المحتلة 1967-1983م، ص 150.

(1) عبدالله، غسان، سابيلا، تريز: نظرة على أوامر الإقامة الجبرية في المناطق المحتلة 1967-1983م، ص 129.

(2) David Kretzmer، Gila Svirsky: Access Denied Israeli measures to deny Palestinians access to land around settlements، P.7.

(*) الكنتونات: وهو عبارة عن مصطلح أطلق أول مرة في سويسرا عام 1475م، على الولايات السويسرية المشتركة، ويأتي تلك المصطلح كمرادف لمصطلح مكان، واستخدمته إسرائيل في فلسطين كتسمية جديدة على المناطق المحتلة من قبلها. <http://ar.wikipedia.org>.

(3) كناعنة، شريف، عقم، نبيل: الحواجز العسكرية الإسرائيلية، دراسة تحليلية لدور الحواجز في الإخضاع والإقتلاع، سلسلة دراسات الانتفاضة (1)، مركز فلسطين للدراسات والنشر، رام الله، فلسطين، ط1، 2003م، ص 317.

(4) الكتري، يوسف: الجليل، تعني بمتابعة الأوضاع في الأراضي العربية المحتلة، والمجتمع الإسرائيلي، دار الجليل للدراسات الفلسطينية، القاهرة، العددان (15، 16) أكتوبر/تشرين الأول، 1992م، ص 7.

(5) RESURRECTION AND ISRAELI RESTRICTIONS Palestine Liberation Organization EASTER IN JERUSALEM، Negotiations affairs department april 2014، p.2-4.

(6) al-Ḥawādith، Mu' assasatal-Ḥawādith lil-Ṣḥāfahwa-al-Nashr.، 2005، p.24. <https://books.google.ps/books?id=JY9MAAAAYAAJ&q=%D9%85%D8%B3%D8%AA%D9%88%D8%B7%D9%86%D8%A7%D8%AA+%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%84%D9%8A%D9%84+67&dq=%D9%85%D8%B3%D8%AA%D9%88%D8%B7%D9%86%D8%A7%D8%AA+%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%84%D9%8A%D9%84+67&hl=ar&sa=X&ei=lwRWVcD0G8u7ygO9ooCgBw&ved=0CBwQ6AEwAA>.

استغلت السلطة الإسرائيلية البنية الاجتماعية للقرية العربية الفلسطينية من أجل تحقيق مصالحها، وذلك من خلال تجزئة الوجود العربي داخل الجليل إلى فئات صغيرة كثيرة، وحرمانها من وجود أي فرصة للتوحد، متبعة سياسة "فرق تسد"، وقد قسمت سياستها على مستويين، هما: المستوى العام^(*)، ومستوى القرية^(*)، فالتقسيم يساعد المخططات الإسرائيلية على تحقيق غاياتها⁽¹⁾.

4- تشجيع الهجرة اليهودية إلى الجليل:

أولت السلطات الإسرائيلية الهجرة اليهودية الجديدة أهمية كبيرة، فانعكست تلك الأهمية على صعيد المشاريع الصهيونية برمتها؛ لما تشكله الهجرة من ركيزة أساسية من ركائز المشروع الصهيوني في الجليل، فقد بلغت أعداد المهاجرين اليهود إلى فلسطين خلال الأعوام 1989-1993م، ما يقارب 536، 913 مهاجر، وهذا يفسر مدي الأهمية لحركة الهجرة الصهيونية إلى أراضي الجليل، وقد وصل عدد اليهود في مدن التطوير في الجليل عام 1990م 215، 900 نسمة مقابل 212، 800 نسمة في عام 1988م، وهذا يوضح وجود ازدياد في أعداد سكان الجليل من اليهود منذ عام 1978م؛ نتيجة قدوم المهاجرين الجدد إلى الجليل، وفي شهر كانون الأول/ديسمبر 1990م أعلن أرئيل شارون، الذي كان حينها وزير البناء والإسكان، ورئيس اللجنة

(*) تعاملت السلطة الإسرائيلية مع العرب في إسرائيل على أساس أنهم طوائف وملل وأديان، فقد قسمتهم إلى مسلمين عرب، ومسلمين بدو، وطوائف مسيحية ودروز، هذه التقسيمات خلقت العديد من الاختلافات والفوارق بين أفراد الطائفة الواحدة ومحاولة طمس العوامل المشتركة بينهم، مثال ذلك محاولة سلخ الطائفة الدرزية دينياً وقومياً وسياسياً، بواسطة سن قوانين خاصة بهم، وفرض الخدمة الاجبارية على افراد الطائفة الدرزية. جريس، صبري: العرب في إسرائيل، ص 259.

(*) تعاملت السلطة الإسرائيلية مع العرب على أساس أنهم يتكونون من عشائر وعائلات، ورسخت هذه التجزئة وهذه الإنتماءات بين الأفراد؛ لتضمن من خلال ذلك وجود تأثير كبير لها داخل هذه الاوساط لتشكيل السلطة المطلقة المتحكمة بكافة الامور من خلال تحقيق مصلحة أو منع حدوثها. حيدر، عزيز: التغيير السياسي الفلسطيني في إسرائيل، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط1، بيروت، لبنان، 1990م، ص 307.

(*) وحول استطلاع للرأي أجري بين اليهود عام 1967م، حول التباعد الاجتماعي عن العرب، ومدي استعداد اليهود للمصادقة مع العرب، ومجاورتهم وإقامة علاقات اجتماعية مع العرب، على استعداد القيام بذلك، وليس بحد كبير، بينما استطلاع آخر اجري عام 1971م، بين الطلاب الثانويين، فقد تراوح نحو 31% حول استعدادهم الكامل لمصادقة عربي، ونحو 34% متردد، ونحو 16% غير مستعد، و19% غير مستعد على الإطلاق لمصادقة العرب. مزعل، غانم: الشخصية العربية في الأدب العبري الحديث 1948-1985م، دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، ط1، عمان، 1986م، ص 27-29.

(1) العرب في إسرائيل: "إسرائيل تكشف عن أن عددا كبيرا من القرى العربية فيه لا يزال دون كهرباء، مجلة الدراسات الفلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، منظمة التحرير الفلسطينية، عددا 1، 16/4/1973م، ص 233.

الوزارية الإسرائيلية لشؤون الهجرة والاستيعاب، أن 51% من المهاجرين الجدد، الذين سيصلون أو وصلوا، سيجري استيعابهم بصورة دائمة في مناطق الجليل والنقب^(*) والشريط الساحلي الواقع ما بين مدينة حيفا شمالاً واسدود جنوباً⁽¹⁾.

تري الباحثة أن الهجرة اليهودية الجديدة شكلت بيئة ملائمة لتحقيق ارتفاع في عملية تهويد الجليل.

التوزيع الديمغرافي للمهاجرين الجدد في مستوطنات الجليل فكان كالتالي⁽²⁾:

نسبتهم من المستوطنين القديمي (%)	عدد المهاجرين	المركز الاستيطاني
5، 9	651، 1	صفد
8، 8	745، 2	كريات يام
3، 8	752، 1	كرميئيل
5، 9	797	معالوت
8	762، 17	حيفا
2، 7	581، 1	الناصره
6	281، 7	نتانيا
7، 5	234، 4	رحوفوت
5	553، 1	نهاريا
5	399	ايزور

نستنتج من خلال الجدول السابق :

* للمزيد انظر ملحق رقم(22). أعداد المهاجرين اليهود إلى (إسرائيل) 1989-2009م.

(1) شحود، سامي سليمان :إسكان المهاجرين الجدد في فلسطين المحتلة 1948م:الواقع، الانعكاسات، المخططات، مجلة الأرض، العدد9، ايلول/سبتمبر 1991م، ص29.

(2) تسفي، زرحيا:مستوطنات الشمال تستوعب المهاجرين، صحيفة هارتس، بتاريخ 12/11/1990م، ص4.

تمثلت أعلى قيمة للتوافد الاستيطاني للمهاجرين الجدد في مستوطنات الجليل في حيفا ، حيث بلغت القيمة 762,17 مهاجراً ، يلاحظ المدقق في الأمر أن حيفا شملت أيضاً أعلى نسبة للمستوطنين القدامى الذين هاجروا واستوطنوا فيها والتي بلغت 8%، بينما بلغت أقل نسبة للاستيطان الصهيوني في الجليل في نتانيا والتي بلغت نسبتها من المستوطنين 281,7 مهاجراً، بينما نصيبها من المهاجرين القدامى 6%، وتعد الناصرة أقل المدن الاستيطانية نصيباً من المهاجرين القدامى والتي بلغت نسبة 2,7% فقط ، وهذا دليل واضح وكافي على مدى المساعي الإسرائيلية لإنجاح مخططاتها التهودية في جلب أكبر عدد ممكن من المهاجرين اليهود لتحقيق الهدف الديموغرافي لصالح اليهود ، والذي نجحت في تحقيقه إلى حد كبير.

تواصل (إسرائيل) تمييزها العنصري ضد عرب الجليل في المجالات كافة ، وتواصل مصادرتها للأراضي المملوكة لهم بوسائل عدة؛ بزعم حاجات التطوير متبعة سياسات عنصرية، فيما يتعلق بتوزيع وإعادة توزيع المصادر، حيث تتضمن هذه السياسة خطأً لزيادة عدد المستوطنين اليهود في مناطق النقب والجليل على حساب السكان الأصليين الفلسطينيين من البدو وسكان المدن المختلطة⁽¹⁾.

آلية الاستيلاء على الأراضي:

بواسطة آلية قضائية بيروقراطية^(*) معقدة، استولت (إسرائيل) على حوالي 50% من المساحة الكلية للأراضي العربية، وكان هذا بالأساس لبناء المستوطنات، وتحضير احتياط في حالة ضرورة توسيعها، والإعلان عنها كأراضي دولة وتسجيلها على هذا الأساس، هي الطريقة المركزية للاستيلاء على الأراضي. هذا الإجراء بدأ اتباعه في عام 1979م واستند على تطبيق قانون الأراضي العثماني من عام 1858م، الذي كان ساري المفعول عشية الاحتلال. طرق

(1) الموقف الاستراتيجي للمجتمع المدني الفلسطيني: الاتحاد في مقاومة الابرتهاد، الاستعمار الإحلالي، والاحتلال الكرامة الانسانية و العدالة للشعب الفلسطيني، مؤتمر مراجعة مقررات ديربان، جنيف، 20-24 نيسان، 2009م، ص 10-15.

(*) البيروقراطية: البيروقراطية تعني نظام الحكم القائم في دولة ما يُشرف عليها ويوجهها ويديرها طبقة من كبار الموظفين الحريصين على استمرار وبقاء نظام الحكم لارتباطه بمصالحهم الشخصية ؛ حتى يصبحوا جزءاً منه ويصبح النظام جزءاً منهم، ويرافق البيروقراطية جملة من قواعد السلوك ونمط معين من التدابير تتصف في الغالب بالنقيد الحرفي بالقانون والتمسك الشكلي بظواهر التشريعات، فينتج عن ذلك :- الروتين :- ؛ وبهذا فهي تعتبر نقياً للثورية، حيث تنتهي معها روح المبادرة والإبداع وتتلشى فاعلية الاجتهاد المنتجة، ويسير كل شيء في عجلة البيروقراطية وفق قوالب جاهزة، تقتقر إلى الحيوية . والعدو الخطير للثورات هي البيروقراطية التي قد تكون نهاية معظم الثورات، كما أن المعنى الحرفي لكلمة بيروقراطية يعني حكم المكاتب. معجم المعاني الجامع-

عربي عربي <http://www.almaany.com>

أخرى اتبعتها (إسرائيل) للاستيلاء على الأراضي، والتي تستند على أساس قضائي، هي طريقة إعلانها عن المناطق عسكرية، إعلان عنها "ممتلكات متروكة" ومصادرة أراضي لاحتياجات جماهيرية. بالإضافة إلى ذلك، ساعدت (إسرائيل) مواطنين أفراد على شراء أراضي في السوق الحرة⁽¹⁾.

تم الاستيلاء على الأراضي بمخالفة القوانين الأساسية لأي إجراء عادل، حيث في الكثير من الأحيان لم يعرف الفلسطينيون بأن أراضيهم قد تم تسجيلها على اسم الدولة، وعندما علموا بذلك كان موعد تقديم الاعتراض متأخراً، بل وواجب الإثبات وقع دائماً على الفلسطينيين الذين يدعون بأن الأراضي ملكاً لهم، ولو نجح صاحب الأرض بإثبات ملكيته للأرض، في بعض الأحيان تسجل الأرض باسم الدولة بإدعاء أن هذه الأرض قد تم تسليمها للمستوطنة "بحسن نية"⁽²⁾.

كل هذه الطرق تصب في هدف واحد: بناء مستوطنات مدنية في الأراضي المحتلة لذلك، فإن الطريقة التي يتم بها نقل الملكية على الأراضي من الفلسطينيين إلى الإسرائيليين ثانوية. إضافة إلى ذلك، بما أن الهدف غير مشروع حسب القانون الدولي، أي بناء المستوطنات، فإن تحقيق هذا الهدف غير مشروع أيضاً، فاستخدام الأراضي كان مقصوراً على المستوطنات، بل ومنعت إسرائيل الفلسطينيون من استعمالها لأي غرض كان، فإن هذا الاستخدام مرفوض وغير قانوني، بغض النظر عن قانونية إجراء الاستيلاء وأنه بموجب القانون الدولي كون (إسرائيل) القوة المحتلة للأراضي، فإنه يترتب عليها الأخذ بعين الاعتبار احتياجات الفلسطينيين عند استعمالها لأراضي عامة، وفي غالبية الأحيان تعاونت محكمة العدل العليا مع آلية الاستيلاء على الأراضي، وساعدت بخلق رداء قانوني لهذه الإجراءات. في بادئ الأمر قبلت محكمة العدل العليا ادعاء الدولة بأن الاحتياجات العسكرية الملحة سمحت للدولة بمصادرة أراضي يمتلكها سكان فلسطينيون لإقامة هذه المستوطنات. ورفضت محكمة العدل العليا التدخل لمنع إجراء الإعلان عن الأراضي كأراضي دولة⁽³⁾.

يعد الحق في المساواة مطلباً شرعياً لأهالي الجليل والعرب في كافة المدن الفلسطينية المحتلة، ولنيل ذلك يتطلب من (إسرائيل) اتخاذ خطوات إيجابية للقضاء على الفجوة بين الفئات السكانية المختلفة، إلا أن دولة (إسرائيل) تسعى جاهدة لتطوير وتوجيه الموارد نحو المواطنين

(1) السيطرة على الأراضي وإغلاق المناطق أمام استخدام الفلسطينيين لها، بيتسليم، مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة، 2013/10/30. <http://www.btselem.org>.

(2) سلب الأراضي وسياسة الاستيطان الإسرائيلي، بيتسليم، مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة، أيار، 2002. <http://www.btselem.org>.

(3) سلب الأراضي وسياسة الاستيطان الإسرائيلي، 2002. <http://www.btselem.org>.

اليهود كأغلبية صاحبة امتيازات داخل "دولة يهودية". في نواحي سياسية أخرى كتحديد "مناطق الأولوية القومية" واستخدام معيار الخدمة العسكرية لتخصيص الموارد، تعمل الدولة على الحفاظ على نقشي عدم المساواة بين المواطنين العرب واليهود في الجليل⁽¹⁾، لذا أوجدت (إسرائيل) ما يسمى بالبديل أو الضمان الاجتماعي، فإن الهدف الأساسي من وجوده هو جودة الحياة للجميع في (دولة إسرائيل)، وهو يعبر عن الاعتراف بحق كل فرد، ومجموعة في تحقيق النوعيات الأفضل⁽²⁾، ومع ذلك فهو يعبر عن المسؤولية تجاه وجود المجتمع ونوعيته، من خلال إرساء تفوقها النسبي على جودة حياة متميزة لليهودي دون غيره، لا يتم التخلي فيها عن الجوهر المادي، ولكن يتم التركيز أيضاً على أوجه التميز غير المادية تمثلت بالتالي⁽³⁾:

1- وفترة الفرص للجميع.

2- تقليص الفجوات بين دائرة الفقر، والضائقة الشخصية إلى الحد الأدنى.

3- تعزيز التضامن الاجتماعي.

4- رفع مستوى المعيشة والرفاه الشخصي.

5- العناية بالبيئة الطبيعية والمحافظة على ثروتها⁽⁴⁾.

ويعتبر مجال العلاقات الاجتماعية، ليس منفصل في مجال إخضاعه للمقارنة مع غيره من المجالات، وليس من السهل التمييز بين السياسي والاجتماعي في معاملة (إسرائيل) للمواطنين الفلسطينيين في الجليل؛ فهما مجالان متشابكان في معظم الأحيان، لأن السياسة في المجال الاجتماعي متأثرة بالمواقف السياسية، وهي مكرسة لخدمة الأهداف السياسية، وقد ميزت السياسة مجال العلاقات بين الأكثرية والأقلية في مجال العلاقات الاجتماعية داخل الأقلية نفسها، من خلال التعريفات والمصطلحات التي أطلقتها عليهم مثل، "الوسط العربي"، غير اليهود، وأقليات، وأيضاً التمييز في بطاقة الهوية الشخصية⁽⁵⁾، بالإضافة لممارسة سياسة العزل، وقد عززت هذه السياسة عدم تشجيع الفلسطينيين على ال انتقال إلى المدن المختلطة، والمدن المحتلة باليهود،

(1) عكاشة، زهير:ترجمات إستراتيجية، تقرير مؤسسة عدالة حول الأقلية العربية في إسرائيل، عدد3، 1999م، ص3.

(2) زيداني، سعيد:المواطنة الديمقراطية والعرب في إسرائيل، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد3، 1990م، ص51.

(3)شوفاني، إلياس:إسرائيل 2020 خطتها التفصيلية لمستقبل الدولة والمجتمع(مبادئ التخطيط البعيد المدى)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، م1، ط1، 2004م، ص146-147.

(4) شوفاني، إلياس:إسرائيل 2020، ص146-147.

(5) حيدر، عزيز: الفلسطينيون في إسرائيل في ظل اتفاقية أوسلو، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط1، بيروت، 1997م، ص16.

وقد جعلت الفلسطينيين يولون اهتماماً بالحصول على الخدمات في مؤسسات منفصلة، والمحافظة على الانسجام في حياة القرية الاجتماعية والثقافية، واستمرار العادات والتقاليد والتراث المشترك التي شكلت أساساً للعلاقات اليومية (1).

أشارت وزارة الرفاه الاجتماعي الإسرائيلي بأن متوسط الانفاق الحكومي العام على الفرد العربي في الجليل يقل بـ 30% من متوسط الانفاق الحكومي على مثيله في المدن اليهودية. حتى أن الفجوة أوسع أيضاً بين الأطفال، فميزانية كل طفل في السلطات المحلية العربية أقل بـ 52.1% مما هو موجود في السلطات المحلية اليهودية. قلة الاستثمار في السلطات العربية واضح من خلال البنية التحتية التعيسة التي تقتصر إلى الصيانة كالتقريب والمجاري وخطوط المياه وغير ذلك وهي من سمات كثير من القرى والمدن العربية (2).

ترى الباحثة أن: فلسطينيي الجليل يواجهون إلى يومنا هذا العديد من أساليب الضغط والتهويد الإسرائيلية الهادفة إلى حصر المواطنين داخل بقاع جغرافية محددة، دون خروجهم عن نطاقها وفرض أشكال العنصرية؛ من أجل إنجاز الخطط الإسرائيلية المتمثلة بإنشاء المستوطنات اليهودية على أراضي القرى العربية الجليلية ومحيطها، فلم تكن السلطات الإسرائيلية والمؤسسة الأمنية الإسرائيلية لتقوم بتلك الأعمال من مصادرة وحرمان من الحقوق وتشجيع الهجرة اليهودية وتركيزها في لواء الشمال في الجليل بمحض الصدفة، إنما هي عملية تكاملية استمرارية لما بداته منذ عام 1948م وأن تلك الإجراءات كان لها من دور كبير في إنجاز العملية التهودية للجليل؛ لأنه البوابة الأمنية الشمالية وبخاصة لما تعتبره (إسرائيل) أولى خطوط الدفاع مع الدول المجاورة خاصة لبنان.

(1) حيدر، عزيز: الفلسطينيون في إسرائيل في ظل اتفاقية أوسلو، ص 17-18.

(2) عكاشة، زهير: ترجمات إستراتيجية، تقرير مؤسسة عدالة حول الأقلية العربية في إسرائيل، ص 5.

الفصل الثالث

الممارسات الإسرائيلية لتهويد

الجليل (1997-2013م)

المبحث الأول : القوانين والمشاريع الإسرائيلية لتهويد الجليل من عام
(1997-2013).

المبحث الثاني: التطبيق العملي لعملية التهويد .

المبحث الأول :

القوانين والمشاريع الإسرائيلية لتهويد الجليل

(1997-2013م).

أولاً: القوانين الإسرائيلية لتهويد الجليل(1997-2013م):

- 1- تعديل رقم 2010/3م، لقانون تنظيم الأراضي حيازة الممتلكات العامّة لعام 1943م.
- 2- قانون الحق في التخطيط والبناء(قانون لجان القبول) لعام 2011م.

ثانياً : المشاريع الإسرائيلية لتهويد الجليل(1997-2013م):

- 1- المشروع التجاري والصناعي في الجليل.
 - أ- مشروع المنطقة الصناعية دلتون.
 - ب- مشروع البحث الاستراتيجي للإبتكارات(R.I.S).
 - ت- مشروع إقامة مصنع أحواض الجليل.
- 2- الخطة العشرية لتهويد الجليل.

تمهيد:

تهدف السياسات الإسرائيلية منذ حرب عام 1948م، إلى يومنا هذا إلى تضيق الوجود العربي؛ بهدف منع المجتمع العربي في الجليل من التطور كأى مجتمع إنساني، فقد اتبعت (إسرائيل) لتحقيق غايتها فرض العديد من القوانين الإسرائيلية الظالمة تجاه أهالي الجليل عقاباً لهم؛ لأنهم مالكي الأرض الأصليين.

أولاً: القوانين الإسرائيلية لتهويد الجليل (1997-2013م):

1. تعديل رقم 2010/3م، لقانون تنظيم الأراضي حيازة الممتلكات العامة لعام 1943م:

يرجع تاريخ هذا القانون إلى عهد الانتداب البريطاني والذي يخول وزير المالية حق مصادرة أراض من أجل أغراض عامة. وقد استخدمت (إسرائيل) هذا القانون بشكل واسع، ويقوم التعديل الجديد الذي سُنّ في 10 شباط/فبراير 2010م، بالتصديق على ملكية (إسرائيل)، للأراضي المصادرة، حتى لو لم تخدم الغرض الأصلي الذي صودرت لأجله. وهو يخول (إسرائيل)، عدم استخدام الأراضي للغرض الأصلي الذي صودرت لأجله لمدة 17 عامًا، ويحرم مالكي الأراضي من الحق في المطالبة بالأرض المصادرة منهم، والتي لم تُستخدم لغرض مصادرتها الأصلي. ويوسع التعديل من صلاحية وزير المالية في مصادرة الأراضي "لأغراض عامة"، والتي تشمل وفق القانون إقامة أو تطوير بلدات، ويسمح للوزير بإعلان أغراض جديدة (للمصادرة)، ويهدف القانون الجديد إلى منع المواطنين العرب من تقديم دعاوى قضائية لاستعادة الأراضي المصادرة: فقد مرت أكثر من 25 سنة منذ مصادرة غالبية الأراضي الفلسطينية المصادرة، وقد تم تحويل مساحات كبيرة منها إلى أطراف ثالثة، بما فيها مؤسسات صهيونية، مثل "كيرن كايميت". ويأتي هذا القانون للالتفاف على قرار المحكمة العليا الإسرائيلية، الذي يأمر السلطات بإعادة الأرض المصادرة التي لم تُستعمل للأهداف التي صودرت من أجلها⁽¹⁾.

2. قانون الحق في التخطيط والبناء (قانون لجان القبول) لعام 2011م:

يقوم قانون لجان القبول الجديد الذي سُنّ في 22 آذار /مارس 2011م⁽²⁾، ببلورة عمل "لجان القبول" ضمن القانون الرسمي، وهي لجان تعمل في 475 بلدة زراعية وجماهيرية تسكنها أقل من 400 عائلة والتي بنيت على أراض دولة، بالأساس في النقب والجليل. ويمنح القانون لجان

(1) قانون تعديل قرار رقم 2010/3م، مركز عدالة المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية في إسرائيل، <http://www.adalah.org>

(2) للاطلاع حول نص قانون الحق في التخطيط والبناء (قانون لجان القبول) لعام 2011م، انظر ملحق رقم (24).

القبول⁽¹⁾، حق اختيار المرشحين للوحدات السكنية وقسائم الأراضي للبناء، فصلاحيه تلك اللجان مطلقة في قبول المرشحين أو رفضهم. كما و تتكون اللجان من خمسة أشخاص، منهم مندوب عن الوكالة اليهودية أو المؤتمر الصهيوني، وتعد هذه اللجان أجساماً شبه حكومية معلنة على الملأ، أنها تعمل بشكل حصري لخدمة (الشعب) اليهودي⁽²⁾.

فما كان من ردود الفعل العاجلة على قانون لجان القبول بأن طالب عدالة- المركز القانوني لحقوق الجماهير العربية في (إسرائيل) الحصول على أمر قضائي مؤقت أو مناقشة عاجلة ضد التعدي على حقوق المواطنين في الجليل والنقب فيما يختص بقانون لجان القبول وقد تم تقديم طلب ضد قرار القانون العنصري الذي يؤسس عملياً لقيام دولة داخل دولة تحكمها المؤسسات الاستيطانية التي تسيطر على 80% من أراضي فلسطين، وتهدف في نهاية المطاف إلى إقصاء عرب الجليل ومنعهم من السكن في بلدهم، جاء في الالتماس الذي قدمته المحاميتان سهاد بشارة وحنين نعامنة من مركز "عدالة"، إزالة كافة أشكال التحريض ضد العرب في الجليل، فقد تمثل الهدف الرئيس من ذلك الالتماس تلبية مصالح واحتياجات السكان العرب في الجليل، وكافة المدن الفلسطينية المحتلة عام 48م، ورغم أن أحد بنود القانون يشدد على وجوب احترام الحق في المساواة ويمنع التمييز، إلا إن يتيح القانون للجان القبول رفض مرشحين "غير ملائمين للحياة الاجتماعية في المجتمع" وبهذا يمنح الشرعية لإقصاء مجموعات كاملة، ومن ضمنها المواطنين العرب⁽³⁾. وقد وضعت دائرة أراضي إسرائيل معيار "الملاءمة الاجتماعية" بغية الالتفاف على قرار المحكمة العليا المفصلي في قضية قعدان عام 2000م^(*)، حيث قضت المحكمة بأن استعانة (إسرائيل) بالوكالة اليهودية من أجل إقصاء العرب عن أراضيهم والتي تعتبرها أراضي الدولة، يعتبر تمييزاً ضدهم على أساس قومي. كما يخول القانون الإسرائيلي

(1) للاطلاع حول المزيد من قانون لجان التنظيم في البلدات العربية في الجليل انظر قرار المحكمة العليا 2504/11، مركز عدالة المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية في إسرائيل، <http://www.adalah.org>.

(2) قانون لجان القبول، مركز عدالة المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية في إسرائيل، <http://www.adalah.org>.

(3) إلتماس 2504/11، عدالة-المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية في إسرائيل ضد الكنيست، ص 3-29.

(*) قضية قعدان: هو قرار صدر عام 2000م، من قبل المحكمة العليا، الذي أتاح لعائلة عربية السكن في بلدة كاتسير، رغم رفض لجنة القبول قرار المحكمة استمرار لتدهور الحماية القضائية والدستورية لمكانة العرب القانونية في إسرائيل، كما أكد مركز عدالة بشأن هذه القضية على مبدأ الفصل في المسكن على خلفية قومية . المحكمة العليا تصادق على قانون "لجان القبول" الذي يتيح للبلدات الجماهيرية اليهودية إغلاق أبوابها أمام العرب، مركز عدالة المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية في إسرائيل.

لجان القبول بتبني شروط المعايير التي تضعها البلدة ذاتها، على أساس "مميزاتها الخاصة". تعطى هذه الصلاحية أيضاً لبلدات جماهيرية تعرف نفسها كصاحبة "تصور صهيوني".⁽¹⁾

وهذا ما تعتمد المؤسسة الإسرائيلية تجاه فلسطينيي الجليل، خاصة فيما يتعلق بالأراضي العربية، وقد نص القانون على مصادرة الأراضي ووضع قانون يجعل هذه المصادرة طبيعية؛ لذا كان قانون "الأراضي الإسرائيلية" أو قانون "الغائبين" الذي يهدف لنقل الأرض ومصادرتها من أيدي عربية لأيدي يهودية، كما وتعتمد السلطات الإسرائيلية على منع عرب الجليل من التوجه إلى مؤسسات حقوقية ودولية، ومنعها من التدخل في شؤون (الدولة)، وبالأساس مع الدول العربية، بالإضافة إلى تشجيع الهجرة وبخاصة العربية الخارجية؛ أي إلى خارج فلسطين ومن ثم تشجيع الهجرات الداخلية إلى المدن المختلطة مثل حيفا. وتهدف سياسة المؤسسة من خلال ذلك إلى خلق واقع يرتبط فيه أهالي الجليل بالسوق والاقتصاد اليهودي وبالإقطاع اليهودي لضبط منظومة التبعية، ومن ثم مزج العرب مع اليهود من أجل تدوير، وصهر العرب في الجليل وخلق ثقافة يهودية جديدة لهم بما معناه أسرلة^(*) المجتمع العربي في الداخل⁽²⁾.

لا تزال رائحة القوانين العنصرية تعصف بالمجتمع الإسرائيلي فقد انتقلت العدوى من المنظرين الصهيونيين والقادة السياسيين إلى المجتمع نفسه مروراً برجال الدين، فقد برز حاخام صفد شمئيل إلباهو، الذي أفتى بحرمة تأجير شقق للعرب والتعامل معهم، وعدم تأجير الطلاب العرب الشقق السكنية محذراً بمعاوية كل من يتعامل مع الطلاب العرب، هكذا كانت المؤسسة الإسرائيلية وما زالت حتى يومنا هذا .

(1) المحكمة العليا تصدر أمراً مشروطاً ضد قانون لجان القبول في البلدات الجماهيرية، نص الالتماس كاملاً، نشر بتاريخ 20/6/2011م، مركز عدالة المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية في إسرائيل، <http://www.adalah.org>.

(*) أسرلة: المقصود بـ«الأسرلة» ليس دخول فلسطينيي 48 في الحياة الإسرائيلية العامة والنضال في سبيل تحصيل الحقوق التي تمنحهم المواطنة، واستخدام الأدوات والمفردات التي توفرها لهم المؤسسات في المجتمع الإسرائيلي، وخوض الحياة المدنية بشكل كامل، بل المقصود بـ«الأسرلة»، تأسرل الوعي القومي والشعور والانتماء لدى الفلسطينيين في الداخل، أي شعورهم بأن «الدولة العبرية» ليست مجرد دولة مدنية بالنسبة إليهم، بل دولة يشعرون بأنها تمثل وعيهم القومي وحسبهم الوطني ويعدهم الثقافي، وأن شعاراتها ورموزها ومناسباتها تمثلهم. إسماعيل، عباس: بعد 62 سنة من الاحتلال فلسطينيو 48 من مواجهة الأسرلة على تحدى يهودية الدولة.

<http://www.safsaf.org/10-2010/art/abas-ismael/10.htm>. للمزيد انظر زيداني نايف: تشويه

الهوية الفلسطينية بأسرلة التعليم منذ الروضة. <http://www.alaraby.co.uk/politics/2015/8/17/>.

(2) كيفية تعامل المؤسسة الإسرائيلية مع مواطنيها العرب، مركز الدراسات المعاصرة، نشر بتاريخ 2012/12/27م. <http://derasat.ara-star.com>.

وعلى الرغم من الإجراءات الإسرائيلية التعسفية ضد عرب الجليل، لم يقبل العربي الصامد على أرضه مصادرة الأراضي؛ فرفض العديد منهم ذلك، كما رفضوا قبول التعويض أو أرض بديلة عن أراضيهم، وأصرروا على التمسك بالأرض التي تعدّ جل ما يمتلكه الفلسطينيون في الجليل وكافة المدن والقرى الفلسطينية .

ثانياً : المشاريع الإسرائيلية لتهويد الجليل(1997-2013م):

تعددت المشاريع الإسرائيلية لتهويد الجليل من حيث الكم والكيف، فهناك مشاريع تجارية وصناعية تركزت في منطقة الجليل، كانت بالشكل التالي:

1- المشروع التجاري والصناعي في الجليل:

استندت خطة تهويد الجليل على عدد من المقومات المرتكزات لإنجاح أي مشروع كان، معتمداً بذلك على الصناعة، والزراعة والسياحة وخدمات أخرى. وقد رأى مشروع تهويد الجليل أن زيادة عدد أماكن العمل هناك يعتمد اعتماداً كلياً على مدى توفر شروط ملائمة ومشجعة لحدوث المشروع وتطويره والانتقال من مرحلة إلى أخرى، وكذلك تفعيل الجهات الفاعلة في الجليل لنفسها وقدراتها لاستقدام مستثمرين إضافيين من الداخل والخارج لإقامة مشاريعهم في الجليل⁽¹⁾. ومن أجل رفع مستوى الطموحات لتطوير الجليل من الناحية الصناعية ركّز الجانب المسؤول عن الخطة فعالياته على المحافظة على الشروط التي تعطي أفضلية للضواحي خلال قانون دعم الاستثمار المالي، حيث كان هدف وزارة المالية دعم خطة التخفيض الضريبي مقابل إلغاء برنامج المنح والهيئات للمصانع والمشاريع الاستثمارية⁽²⁾.

وسعيّاً وراء (تطوير) الجليل اقتصادياً، وضعت سلطة تطوير الجليل خطةً تعتمد على مراكز فاعلة، لتشكل رافعة لتطوير الصناعة، والمراكز هي:

أ- مشروع المنطقة الصناعية (دلتنون):

صاحب فكرة المشروع هو رون غوترمان مدير شركة الأدوية (SeCure) في المنطقة الصناعية في دلتنون^(*) بالجليل، وهو عبارة عن مشروع مركز بيوتكنولوجي⁽³⁾، هدف هذا المركز كما جاء

(1) ابو جابر: إبراهيم: مشروع تهويد الجليل، 42.

(2) بلاص، محمد: محافظة جنين و"الغرفة التجارية لمنطقة الناصرة والجليل" تتفقان على التعاون المشترك، جريدة الأيام، عدد 6919، السنة العشرين، رام الله، فلسطين، 2015م.

(*) دلتنون: مستوطنة يهودية، اقيمت على أراضي قرية دلاته العربية الواقعة في الجليل الأعلى، شمال صفد بنحو يقدر ب6كم. عبد الكريم، إبراهيم:، تهويد الأرض وأسماء المعالم الفلسطينية، ص121.

(3) بيوتكنولوجي، كلية تل حاي، <http://arabic.telhai.ac.il>.

في الخطة المذكورة هو إقامة مجمع يكون من مختبر على مستوى عالمي، وبمحاذاته حظيرة لتربية الحيوانات⁽¹⁾. هذا المركز يمكن أن يقام بمشاركة جهات مختصة من الخارج يديرون مختبرات من هذا النوع، مستثمرين من القطاع الخاص والحكومة، وإذا فعلاً أثبتت نجاعته فلا شك أنه سيكون له مردود اقتصادي جيد على المنطقة. ولعل موقعه في المنطقة الصناعية بدلتون سيكون عاملاً مريحاً للعاملين في مجال البيوتكنولوجيا والطب في مدينة "كرمئيل" كلية أورت براودة، ومستشفى صدف ووسط الجليل كلية تل حاي^(*) وميجال، وتم الاتفاق بين المنطقة الصناعية بدلتون وسلطة تطوير الجليل على المشروع وبدأت مرحلة دراسته على الأرض⁽²⁾.

كان لعرب الجليل كلمة من خلال النواب العرب، وهذا ما أعرب عنه النائب العربي عن كتلة الجبهة الديمقراطية عفو اغبارية^(*)، من خلال مشاركته في اللوبي لتجمع أعضاء الكنيست لتعزيز الصناعة والعمل في الشمال، أن الحكومة الإسرائيلية تتعمد تغييب المدن والقرى العربية في الجليل من مشاريع التطوير، الأمر الذي يؤكد ما نقوله طيلة الوقت أن ما يسمى "تطوير الجليل والنقب" هو مشروع تهويدي على حساب الوجود العربي في المنطقتين، كما أضاف اغبارية قائلاً: "سمعنا الكثير من الأرقام هنا التي تتكلم عن الازدهار والتطور الصناعي وإقامة مناطق صناعية جديدة في الشمال، وجميعها في البلدات اليهودية، ويبدو لي أن الوزير لتطوير النقب والجليل تعمد تجنب الحديث عن المناطق العربية التي تعاني منذ (قيام الدولة) وحتى اليوم من سياسة التمييز ضدها وتضييق الخناق على توسعها وازدهارها، على سبيل المثال إقامة المنطقة الصناعية في أم الفحم بدأت منذ 25 عام وحتى اليوم لم تحصل على مصادقة الجهات

(1) الحديقة الصناعية بدلتون، دلتون، <http://www.iparks.co.il/arb>.

(*) كلية تل حاي: تقع الحديقة الصناعية تل حاي، بالقرب مدينة كريات شمونة (24000 نسمة، وتطل على جبل الشيخ، يشكّل 450 عاملاً في المصانع الستة في الحديقة. شركة بي ام سي، إحدى شركات البرمجة الكبيرة في العالم، انشأت مركزاً للتطوير الاستراتيجي في تل حاي، ومن بين الشركات الأخرى المتواجدة في الحديقة الصناعية تيفن هناك شركة ملانوكس التي تحقق نمواً سريعاً، كذلك شركة الإلكترونيات ألبيط للأجهزة، شركة تاجرا التكنولوجية ومركز الأبحاث ميجال، نامج "الجيدون للصناعة" في تل حاي. تل حاي، <http://www.iparks.co.il/arb>.

(2) ابو جابر: ابراهيم: مشروع تهويد الجليل، 43.

(*) عفو اغبارية: سياسي، كان عضو في البرلمان الإسرائيلي "الكنيست" وعضو في المكتب السياسي للحزب الشيوعي الإسرائيلي وعضو في قيادة الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة. ولد في 13 مايو 1949م في أم الفحم، متزوج ولديه ثلاثة أبناء، وهو طبيب جراح، حامل شهادة الدكتوراه في موضوع الطب من جامعة لنيغراد (الاتحاد السوفياتي سابقاً)، يتقن العديد من اللغات منها العربية والعبرية والروسية. أعضاء الكنيست، موقع الكنيست الإسرائيلي، <https://knesset.gov>.

للمزيد انظر النائب عفو اغبارية، يوتيوب <https://www.youtube.com>.

الرسمية. والمنطقة الصناعية "تسيبوريت" التي أقيمت على أراضي المشهد وكفركنا وطرعان وكذلك أرض "شيرنسك" التي تقع في الناصرة، كلاهما تتبعان لمنطقة نفوذ نتسيرت عليت التي تبعد عنهما عدة كيلو مترات. وتابع اغبارية لا يكفي حكومات إسرائيل مصادرة الأراضي العربية لبناء مناطق صناعية لتطوير البلدات اليهودية، إلا أن الأفضلية باستيعاب عمال لا تمنح للعمال العرب التي أقيمت المناطق الصناعية على أراضيهم إنما يستوردون عمالاً يهوداً؛ من أجل تعزيز الفجوات الاجتماعية⁽¹⁾.

إن الغالبية العظمى من المناطق العربية الشمالية من فلسطين تعاني من سياسة المماثلة في المصادقات التي تمتد لعشرات الأعوام وفي المناطق اليهودية خلال ساعات أو أيام، وتنتهي كافة الإجراءات وهذا ما يؤكد عنصرية (إسرائيل)، ومؤسساتها ضد عرب الجليل، والعرب في كافة الأماكن الفلسطينية المحتلة عام 48م.

ب- مشروع البحث الاستراتيجي للابتكارات (R.I.S):

قدم المشروع البحثي من قبل سلطة (تطوير) الجليل ومركز معرفة الجليل "ميجال"، ضمن إطار الخطة السادسة للسوق الأوروبية المشتركة. وتمت المصادقة عليه، وهو بقيمة 500 ألف يورو منها 370 ألف يورو تقدم كهدية من السوق الأوروبية، وسيشارك فيه عدا سلطة تطوير الجليل ومركز معرفة الجليل، ثلاثة مراكز بحوث أوروبية وكذلك ماطي (*) وكريات شمونة⁽²⁾.

تكمن خطورة المشروع على الجليل من حيث وجود هكذا نوع من المشاريع المعلن زعمها تطوير الأبحاث الاستراتيجية، وتبقي طبيعة المشاريع مجهولة وهدفه الأساسي ليس التطوير بل التهويد في كافة مقاييسه وبطبيعة الحال إقامة مشروع بحثي في الجليل يبقى المنطقة ضمن إطار

(1) اغبارية، عفو: مشروع تطوير الجليل والنقب تهويدي بإمتياز، موقع سونارا. <http://www.sonara.net>.
(*) ماطي: وهو عبارة عن مركز تطوير المبادرات الاقتصادية "الناصره والبلدات العربية في الجليل" هو جمعية غير هادفة للربح. يعمل المركز على رعاية ودعم المصالح الاقتصادية القائمة، والتي قيد الانشاء في الوسط العربي في الجليل. من خلال توفير البرامج التدريبية والارشادية وتسهيل الحصول على وسائل الدعم اللازمة، سواء الادارية منها أو التسويقية أو المالية المتاحة. أقيم المركز بمبادرة من وزارة الصناعة والتجارة والتشغيل، ووزارة تطوير النقب والجليل، سلطة المصالح الصغيرة والمتوسطة في إسرائيل، تيببت، سلطة تطوير الجليل، وبمساندة من رجال أعمال وممثلي جمهور من الوسط العربي، بهدف دعم وتطوير قطاع الأعمال، لأجل تعزيز الاقتصاد المحلي والمساعدة على خلق فرص وأماكن عمل جديدة. <http://nazareth.thebeehive.org>.

(*) كريات شمونة: مستوطنة يهودية، أقيمت على أراضي قرية الخالصة العربية الواقعة شمالي الجليل الأعلى الشرقي. عبد الكريم، إبراهيم:، تهويد الأرض وأسماء المعالم الفلسطينية، ص136.

(2) ابو جابر: إبراهيم: مشروع تهويد الجليل، ص44.

المشروع الكامل للتهويد والمصادرة للأراضي العربية لإقامة مثل هذا النوع من المشروعات الضخمة بإشراك أطراف أجنبية كستار علمي .

ت- مشروع إقامة مصنع أحواض الجليل:

سبق و قامت الحكومة الإسرائيلية بالمصادقة على إقامة مصنعين (أحواض) في الجليل، أما سلطة تطوير الجليل فاقترحت إقامة مصنع (حوض) ثنائي المقر في المنطقة الصناعية تساحور (*) ومجيدو (*). يعملان في مجال صيانة الطائرات، خاصة طائرات سلاح الجو المعد بيعها للخارج، إضافة لصيانة طائرات مدنية⁽¹⁾. هذا مع السماح باستخدام مطار (روش بينا^(*)) المعروف باسم "محنایم" فهناك منطقة صناعية محاذية يمكن ضمنها إقامة الحوض المذكور لصيانة الطائرات. وسيزود بالعمال من البلدات المجاورة التي تقع منطقة تساحور الصناعية في مركزها، بحيث لن يواجه العمال مشكلة في السكن، وسيعمل أيضاً على مساعدة عائلات بعيدة للإستقرار في المنطقة ؛ لوجود فرص عمل⁽²⁾.

ركزت السلطات الإسرائيلية في مشاريعها واستثماراتها بشكل خاص نحو المشاريع الأكثر ربحاً. فالاستثمارات للإسرائيليين متركزة بالقرب من البور الاقتصادية في الشمال الفلسطيني المحتل (الجليل)، فمعطيات "بنك إسرائيل" بشأن فروع الصناعة والاستثمار تبين أنه في السنوات 1997-2006م، جذبت الصناعات التكنولوجية المتقدمة، ومشاريع البحث الاستراتيجية للابتكارات كمية الاستثمارات الأكبر في الاقتصاد الإسرائيلي، والاستثمار في هذه الصناعات زاد في كل سنة بنسبة متوسطة 11% تقريباً بما في ذلك في سنوات الانتفاضة في سنة 2006 احتياط رأس المال في هذا الفرع كان أكثر .، 2.5 ضعفاً مما كان عليه في 1997، أما في فروع الاستثمارات الأخرى، فكانت أقل. ففي فرع الصناعات المختلطة الاستثمارات، زادت بنسبة سنوية

(*) تساحور: مستوطنة يهودية أقيمت على أراضي قرية البيضا في الخليل شمال شرق ادنا. عبد الكريم، إبراهيم، تهويد الأرض وأسماء المعالم الفلسطينية، ص323.

(*) مجيدو: مستوطنة يهودية أقيمت على أراضي قرية اللجون العربية، والتي تقع عربي مرج ابن عامر، شمال غرب جنين بنحو 17 كم. عبد الكريم، إبراهيم، تهويد الأرض وأسماء المعالم الفلسطينية، ص128.

(1) خزمو، جاك: مؤتمر تهويد الجليل الرابع، فلسطينيو الداخل، مركز الدراسات المعاصرة، نشر بتاريخ 18/10/2009م، أم الفحم، 2009م. <http://derasat.ara-star.com> .

(*) روش بينا: مستوطنة يهودية أقيمت على أراضي قرية الجاعونة العربية الواقعة في الجليل الأعلى، شرق صفد بنحو يقدر ب5 كم. عبد الكريم، إبراهيم، تهويد الأرض وأسماء المعالم الفلسطينية، ص137.

(2) ابو جابر: إبراهيم: مشروع تهويد الجليل، ص44.

متوسطة 4% تقريباً. وفي عام 2006م، زاد احتياط رأس المال في هذا الفرع 1.5 ضعفاً تقريباً عما كان عليه في 1997م⁽¹⁾.

2- الخطة العشرية لتهويد الجليل:

أعلنت (إسرائيل) عام 2009م، عن خطة إسرائيلية جديدة؛ لتهويد الجليل خلال السنوات العشر القادمة، ووضعت ميزانية هذه الخطة لتصل إلى 50مليار دولار، كما وحدد عدد المستوطنين الجدد في الشمال سيصل إلى نصف مليون فقط، جاءت تلك الخطة لدعم "يهودية الدولة"، على حساب الوجود العربي في الداخل المحتل، "أعدكم بالقيام بثورة في الجليل خلال السنوات الثلاثة القادمة، سنفتح الشوارع، ونبني السكك الحديدية، ونسير القطارات بين مختلف مدن وبلدات الشمال اليهودية، وسنجلب الأزواج الشابة للعيش في المنطقة"، هذا ما قاله رئيس الوزراء الإسرائيلي "شمعون بيرس"، في مؤتمر الجليل الذي عقده وزارة "تطوير النقب والجليل" يوم الثلاثاء 13 تشرين الأول/أكتوبر 2009 م في مستوطنة "كفار بلوم"، في الجليل الأعلى الذي شارك فيه عدد من الوزراء والأكاديميين والمختصين. والهدف من هذا المؤتمر دراسة تطبيق خطة شاملة لتهويد الجليل ومنطقة الشمال بشكل عام⁽²⁾.

شملت الخطة العشرية (لمدة عشر سنوات) إقامة العديد من المدن لإسكان اليهود المتدينين، كذلك إقامة مستوطنات صغيرة، وتوسيع عشرات المستوطنات القائمة الأخرى بإحياء يقطنها "قادمون" جدد، ويهود متدينون "الحريديم"⁽³⁾. ويدور الحديث في هذه الخطة عن جلب نصف مليون يهودي إلى المنطقة على الأقل. كما وتشمل الخطة إقامة مدن في كتسير/حريش في منطقة وادي عارة، ومدينة تتسع لخمسين ألفاً بين عين ماهل والناصرية وكفر كنا، ومدينة تالته على مفرق مسكنة (جولاني) على أراضي لوبية والشجرة وطرعان، ومدينة رابعة على سفوح الجبال فوق طمرة وكابول وعبلين تكون مشرفة شرقاً على جبال الجليل، وغرباً على السهل الساحلي⁽⁴⁾.

وترى الباحثة بناءً على ما سبق:

تعد القوانين الإسرائيلية بمثابة سرقة للأراضي العربية الفلسطينية تحت غطاء حكومي من خلال سن القوانين والتشريعات الإسرائيلية الباطلة .

(1) شلومو، سفيرسكي؛ إيتي كونور، أطيباس: صورة الوضع الاجتماعي الإسرائيلي للعام 2007م، مركز أدفا، ترجمة موقع عكا لمتابعة الشأن الإسرائيلي، 2007م، ص 7-8.

(2) خزمو، جاك: مؤتمر تهويد الجليل الرابع، <http://derasat.ara-star.com>.

(3) شلحت، انطون: الحريديم في عين العاصفة، أوراق إسرائيلية 59، مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، راماتش، فلسطين، 2012م، ص 11-43.

(4) خزمو، جاك: مؤتمر تهويد الجليل الرابع، فلسطينيو الداخل. <http://derasat.ara-star.com>.

أولاً : وقبل كل شيء عندما نتحدث عن موضوع تعزيز الصناعة والعمل في الشمال يتوجب على الحكومة تحقيق المساواة في المناطق الصناعية وفرص العمل للجماهير العربية من سكان المناطق المقامة فيها تلك المشاريع، وليست على حساب طرف مقابل طرف آخر.

نفذت مخططات تهويد الجليل على مراحل كرست طمس عروبة المنطقة، وتطويق القرى العربية، وحرمانها من مناطق النفوذ، ولتعديل الميزان السكاني تم تشجيع اليهود على التوجه إلى المكان بإقامة مستعمرات ريفية وأخرى صناعية، بهدف ما يسمى تعزيز اقتصاد اليهود في المنطقة والذي يطلقون عليه مصطلح (تطوير الجليل) ، والذي ينضمون إليهم مستقبلاً، ليصبح الجليل منطقة جذب سكاني قوي.

المبحث الثاني

التطبيق العملي لعملية التهويد (1997-2013م)

أولاً: المستوطنات الصهيونية في الجليل 1997-2013م:

1. مستوطنة حروب.
2. مستوطنة يسكار.
3. مستوطنة شيبولت.
4. مستوطنة رمات أرييل.

ثانياً : أشكال التطبيق العملي لعملية تهويد الجليل 1997-2013م:

- 1- المخطط القطري تاما35.
- 2- صفقة تبادل الأراضي بين (إسرائيل) و "كيرن كايميت" 2009م.
- 3- تشجيع الهجرة اليهودية إلى المدن الإسرائيلية الجديدة في الجليل .
- 4- مشروع بناء مدينة عربية جديدة في شمال الجليل.

ثالثاً: المؤسسات الداعمة لمشروع تهويد الجليل:

1. لجنة تطوير (تهويد) الجليل والنقب.
2. سلطة تطوير (تهويد) الجليل.
3. جمعية "أور- الحركة من أجل المهمات الوطنية في أرض إسرائيل".

تمهيد:

يشكل الاستيطان فعلياً مشروعاً مستمراً (إسرائيل)، وحكوماتها المتعاقبة، وهو ليس محصوراً أو مقتصرًا على حكومة دون أخرى. فقد صادرت السلطات الإسرائيلية الكثير من الأراضي إلى حيازتها وملكيته و حيازة جهات صهيونية، غايتها -وفق تعريفها- خدمة السكان اليهود فقط، مثل الوكالة اليهودية والصندوق الدائم لإسرائيل الكيرن كايमित⁽¹⁾، وقد كانت نتائج هذه السياسة سيطرة (إسرائيل) على الغالبية الساحقة 93% من الأراضي العربية المحتلة في فلسطين⁽²⁾.

أولاً: المستوطنات الصهيونية في الجليل 1997-2013م:

ترتكز (إسرائيل)، على ما يسمى بنظرية التوسع، وهي أيديولوجية تهدف للسيطرة على المساحة القصوى من الأرض، وتحقيق السيطرة الإمبريالية في المنطقة العربية الفلسطينية، وقد أظهرت هذه النظرية التعطش الصهيوني للتوسع لمزيد من الأراضي العربية، فقد كان بن غوريون صاحب نظرية حدود (إسرائيل) المرنة، ومنذ ذلك الحين لم تحدد المؤسسة الإسرائيلية حدوداً بالمعنى الاصطلاحي المعروف في القانون الدولي، والتي تشمل المساحة الممتدة من البحر المتوسط غرباً وما بعد نهر الأردن شرقاً، ونهر الليطاني شمالاً والتي تحوي فلسطين، وأرض سيناء وشرق الأردن، ومرتفعات الجولان، ومضائق تيران وشرم الشيخ، وخليج إيلات،⁽³⁾. تطبيقاً لنظرية التوسع والانتشار التي نادى بها (إسرائيل)، سعت مطبقاً ذلك من خلال بناء مستوطنات جديدة لتطويق البلدات العربية، وفرض السيادة اليهودية على الأراضي العربية، هادفة إلى تكملة مسار تهويد الجليل، وذلك من خلال إقامة مستوطنات جديدة، مثل:

(1) يفتحتيل، أورن: الأراضي، التخطيط وعدم المساواة: تقسيم الحيز بين اليهود والعرب في إسرائيل"، مذكرة موقف، مركز "أدفا"، تشرين الثاني 2000، ص3.

(2) لجنة التحقيق الرسمية لاستيضاح المواجهات بين قوات الأمن وبين مواطنين إسرائيليين في تشرين الأول 2000، تقرير، مج1، القدس، أيلول 2003، الصفحة 42.

(3) طه، مجدي:قراءة في كتاب متي وكيف اخترعت أرض إسرائيل، مركز الدراسات المعاصرة، أم الفحم، 2012م، ص11-12.

1. "مستوطنة حروب": ستقام بين البلدات العربية كفر مندا(*)، وبئر المكسور(*)، وعرب الهيب(*) بمنطقة نفوذ المجلس الإقليمي لأراضي مرج بن عامر (عيميك يزراعي) على أراضي صفورية التاريخية.
2. مستوطنة يسكار: ستقام بين شفاعمر، اعلين(*)، دير حنا(*) كوكب أبو الهيجاء(*) وبئر المكسور في منطقة نفوذ مجلس إقليمي مسغاف على أراضي تاريخية تابعة لعلين.

(*) كفر مندا: بلدة عربية تقع في شمال فلسطين، عدد سكانها 16، 992 شخص، حسب إحصاء عام 2011م، يبلغ المجلس البلدي لكفر مندا 1، 434 من اجمالي مساحة مستوطنة القطب الشمالي المقامة على أراضي البلدة العربية، اجمالي مساحة العمل الفعلي التي تقع ضمن نطاق البلدية تبلغ 45 كم فقط، تحتوي كفر كندا على لجنة البناء والتخطيط من السديان جفعات. كفر مندا، المركز العربي للتخطيط البديل، <http://badeel.nadsoft.co>.

(*) بئر المكسور: تعرف بمحلة بئر المكسور، تقع ضمن بلدات لواء الشمال في فلسطين، يبلغ عدد السكان 8، 141 شخصاً، اجمالي مساحة المعيشة في بلدة بئر المكسور 1، 446 الف دونم، وقد شملت هذه البلدة العربية مخطط إسرائيلي عرف باسم الخطة الوطنية ماستر -خطة رقم 35، ويبلغ مجموع الوحدات السكنية داخلها بنحو 11، 120، وقد تم تقسيم المنطقة حسب خطط إسرائيلية، وتحتوي البلدة على 2، 100 مسكن، وتحتوي على 913 طريق، وتحتوي على 317 مؤسسة ومبني عامة حسب إحصائيات إسرائيلية لعام 2012م. بئر المكسور، المركز العربي للتخطيط البديل، <http://badeel.nadsoft.co>؛ الدباغ، مصطفى مراد: بلادنا فلسطين، ج7، ص574.

(*) عرب الهيب: بلدة عربية، تقع في شمال فلسطين في الجليل، تعرف باسم البطوف -عرب الهيب، يبلغ عدد السكان فيها 1، 737، بينما تبلغ مساحة المعيشة في عرب الهيب ب507 وذلك حسب إحصائية عام 2012م، وتتبع عرب الهيب إلى محلية التخطيط والبناء في الجليل الشرقي، وتدخل هذه المنطقة داخل المخطط الصهيوني تاما 35، ويبلغ مجموع الوحدات السكنية 1، 945 في البلدة العربية. عرب الهيب، المركز العربي للتخطيط البديل، <http://badeel.nadsoft.co>.

(*) اعلين: قرية عربية تقع في المنطقة الشمالية، بالشرق من حيفا، ترتفع 125 متراً عن سطح البحر، وتبلغ مساحتها 95 دونماً، وأقرب بلدة إليها شفا عمرو الواقعة في جنوبها الغربي، يمتن أهالي اعلين بمهنة الزراعة، واشهر مزروعاتهم الزيتون الذين يبذلون الهمة الكبيرة؛ من أجل زيادة مساحة أراضيهم الزيتونيه، يرجع تاريخ بناء القرية الي عام 1306هـ في العهد العثماني، بلغ عدد العرب المقيمون فيها عام 1948م نحو 1278 عربياً، بينما عام 1949م، نحو 1478، وارتفع هذا العدد عام 1961م، ليصل الي 2395. الدباغ، مصطفى مراد: بلادنا فلسطين، ج7، ص564-565.

(*) دير حنا: قرية عربية تقع عكا في شمالها الغربي، وعلى بعد 23 كم، وأقرب الضياع إلى دير حنا من جهة الجنوب الغربي هي قرية عرابية، تبلغ مساحة دير حنا 40 دونماً، وترتفع 300 متر عن مستوى سطح البحر، وتعتبر قرية دير حنا من أعمال صفورية، تبلغ مساحة أراضيها 15358 دونماً، منها 8 للطرق والوديان، وتبلغ مساحة الأراضي المغروسة بأشجار الزيتون 1060 دونماً، وتحيط بها أراضي قري عيلبون والمغار وسخنين وعرابية. الدباغ، مصطفى مراد: بلادنا فلسطين، ج7، ص389-395.

3. **مستوطنة شيبولت(*)**: تقع بين البعينة نجيدات وطرعان في منطقة نفوذ المجلس الإقليمي الجليل الأسفل على أراضي طرعان التاريخية، وقد أقرت اللجنة الفرعية للقضايا التخطيطية المبدئية المنبثقة عن المجلس القطري للتخطيط والبناء في إحدى جلساتها عام 2014م، إلغاء مخطط مستوطنة شيبولت، وذلك بأغلبية 9 أصوات مقابل 4 أصوات، ويعتبر هذا القرار إنجازاً نبع بالأساس من المرافعة المهنية التي قدمها المركز العربي للتخطيط البديل ومن جدية تعامل مجلس طرعان المحلي مع الموضوع⁽¹⁾.
4. **مستوطنة رمات أرييل**: التي ستقام بمحاذاة عيلبون⁽²⁾ في منطقة نفوذ المجلس الإقليمي للجليل الأسفل^(*)، على أراضي عيلبون التاريخية وأراضي حطين المهجرة⁽³⁾.

تزامن بناء تلك المستوطنات مع قيام (إسرائيل) بإطلاق حملة إعلامية واسعة غايتها تشجيع العائلات اليهودية في (إسرائيل) على الانتقال للسكنى في الجليل، ضمن مشروع تهويد الجليل، بمعنى زيادة نسبة السكان اليهود فيه. ورغم أن عدداً من المستوطنات، في الجليل، يتم إنشاؤها دون التقيد بالخريطة الهيكلية العامة (لإسرائيل)، المعروفة باسم "تاماً- 35"، إلا أن عدة دوائر حكومية تسهم في إنشاء هذه المستوطنات بالإضافة إلى هيئة خاصة واحدة هي جمعية "أور"^(*).

(*) كوكب أبو الهيجاء: قرية عربية تقع في الشمال، وهي من ضمن أعمال الناصرة، تقع شمال كفر مندا، وتعلو 400 متر عن سطح البحر، مساحتها 10 دونمات، وتعرف كثيراً باسم كوكب أبو الهيجاء، نسبة إلى الشيخ أبو الهيجاء المدفون في شمالها، وتبلغ مساحة أراضيها 18674 دونماً، تحيط بالقرية قرى أخرى منها، قرى سخنين وكفر مندا، ومعار وتمرة. الدباغ، مصطفى مراد: بلادنا فلسطين، ج7، ص87.

(*) انظر الملحق رقم(25).

(1) إلغاء مخطط مستوطنة شيبولت على أراضي طرعان، المركز العربي للتخطيط البديل. <http://www.ac-ap.org>.

* عيلبون: قرية فلسطينية، من قرى قضاء طبرية، بها 550 نسمة. ينسب إليها حسن العيلبوني الشاعر اللبيب الفائق، نزل دمشق ثم ارتحل منها إلى عكا وبها توفي عام 1085هـ. الدباغ، مصطفى مراد: بلادنا فلسطين، ج1، ص295.

(*) انظر الملحق رقم(26).

(3) ما وراء المخطّط الجديد - القديم لتهويد الجليل، المركز العربي للتخطيط البديل، نشر بتاريخ 2013/12/5م. <http://www.ac-ap.org>.

(*) لجنة أور: لجنة تحقيق حكومية رسمية أقيمت في أعقاب أحداث إنتفاضة الأقصى في 8 تشرين الثاني 2000 وترأسها القاضي ثيودور أور وضمت القاضي هشام خطيب والمستشرق شمعون شمير، في 1 أيلول 2003 أصدرت لجنة أور توصياتها، التي لم تحدد بشكل قاطع الجناة الذين قتلوا الشهداء وطالبت الشرطة باستمرار التحقيق. كما أوصت اللجنة ببعض التوصيات ضد الشخصيات السياسية، التي أشعلت مناصب رفيعة وقيادات من الشرطة وشخصيات سياسية عربية. كما أشارت اللجنة إلى أن جميع حكومات إسرائيل أخفقت في قضية التعامل مع المساواة وأن العلاقة بين اليهود والعرب في إسرائيل قابلة للانفجار وأن هنالك أسباباً عميقة

الحركة من أجل المهمات الوطنية في أرض إسرائيل"، والتي تعتبر من أكثر الجهات الإسرائيلية تأثيراً في مجال التخطيط والبناء الاستيطاني⁽¹⁾.

انشأت تلك الحركة سبع مستوطنات، خمس مستوطنات في النقب، واثنين في الجليل هما "ميخال" و"متسيبه عيرون". وقد تمت إقامة هذه المستوطنات بالتعاون مع الحكومات الإسرائيلية، وقد نجح المؤسسون الأربعة في حركة أور، من إقناع أزواج شابة من مدن رمات غان وبيتح تكفا ورحوفوت والقدس بالانتقال للسكن في النقب، إضافةً إلى سكنهم هم أنفسهم في تلك المستوطنات. ويزيد عدد سكان مستوطنة ميخال اليوم عن 250 شخصاً يعيش معظمهم في بيوت متنقلة (كرافانات). ويتم بناء فيلات في المستوطنة المعدة لسكن 2200 شخص⁽²⁾.

جاء أسلوب عمل "حركة أور" من خلال الاستيلاء على نقطة ما في الأرض؛ وبعد ذلك تبدأ أعمال إعداد الأرض للسكن، علماً أن خطة "تاماً-35" تؤكد أنه لا توجد حاجة لإقامة بلدات جديدة في (إسرائيل) وإنما توسيع البلدات القائمة. وتشير عملية إقامة البؤرة الاستيطانية العشوائية "متسيبه عيرون" في منطقة المثلث الشمالي إلى أسلوب عمل الحركة الاستيطانية. فقد حضر حفل إقامة البؤرة في عام 2003م، "شأوول موفاز" الذي كان يشغل منصب وزير الدفاع في حينه. وقد قررت وزارة الدفاع جعل "متسيبه عيرون" بلدة مدنية والاعتراف بها بموجب قرار رئيس الحكومة شارون⁽³⁾.

جاءت نتائج الممارسات الصهيونية لتؤكد أن تهويد فلسطين يعني، دون أي غموض، طرد العرب منها وتشريدهم، وتغيير المحتوى السكاني الاجتماعي للبلاد، بإحضار المهاجرين من شتى بقاع الأرض، تطبيقاً للمخطط الصهيوني، الذي كرست له الصهيونية جميع قواها الذاتية والتحالفية، وكان من نتائج إقامة المستوطنات في الجليل تكريس حالة عدم المساواة في الميزانيات للمجالس والبلديات للقرى العربية في الجليل، فقد نشر مركز أدفا عام 2009م، حديثاً عن غياب المساواة في تمويل الميزانيات البلدية. واعتمد المركز في ذلك على المقارنة بين أربع

أدت إلى أحداث إنتفاضة الأقصى، ويجب على الحكومة أن تبادر إلى تطوير مشاريع ومبادرات من شأنها تحقيق المساواة في مجالات الحياة المختلفة. لجنة أور، الباب الأول أحداث ووقائع، هوية وإنتماء مشروع المصطلحات الأساسية للطلاب العرب، ابن خلدون الجمعية العربية للبحث والتطوير، طمرة، فلسطين.

<http://www.betna.com>

(1) ضاهر، بلال: الاستيطان التهويدي داخل الخط الأخضر، المشهد الإسرائيلي، تقرير خاص عن المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية مدار، نشر بتاريخ 2007/8/22م.

(2) ضاهر، بلال: الاستيطان التهويدي داخل الخط الأخضر.

(3) ضاهر، بلال: الاستيطان التهويدي داخل الخط الأخضر.

مجموعات من البلدات: بلدات "منتدى الـ15"، وهي سلطات مقتدرة لا تحتاج إلى هبة الموازنة الحكومية؛ بلدات التطوير؛ البلدات العربية، وإن غالبية المعطيات المقدّمة هي بالحساب للفرد، تشارك الحكومة الإسرائيلية في ميزانيات السلطات بطريقتين: الأولى: هبات الموازنة "الهبة العامة"، التي يتم توزيعها بين السلطات بموجب معيار معيّن، و الثانية: هبات خاصّة، تُعطى لتقليص العجز المتراكم للسلطة؛ بالمشاركة المخصّصة، التي تُستخدم لتمويل خدمات رسمية تقدّمها السلطات المحلية، من قبيل خدمات التعليم أو خدمات الرفاه، تمّ تقليص هبات الموازنة بصورة كبيرة خلال السنوات 2001-2003م، وصلت عام 2000م، إلى 3.7 مليار شيكل، وشكّلت نحو 11% من مجمل مدخولات السلطات المحلية في الميزانية العادية، في حين وصلت عام 2009 إلى 2.1 مليار شيكل، وشكّلت 5% من هذه المدخولات، فقط. وعام 2009 حظيت المستوطنات بأعلى هبة⁽¹⁾.

كذلك ازداد الصراع بين المستوطنين اليهود والسكان العرب في الجليل على مدى السنوات، وهو ما يعتبر صراعاً وجودياً وثقافياً ودينيّاً وأخلاقياً وسياسياً، مسبباً العديد من الصدامات بين السلطات الإسرائيلية والمواطنين العرب في الجليل⁽²⁾. ومن ضمن هذا الصراع حقيقة مسميات العرب في الجليل وكامل فلسطين المحتلة، فلم يكن من السهل على سكان الجليل التحوّل إلى أقلّية. فقد اطلق عليهم عدة أسماء منها، "أبناء الأقلّية" الذي أطلقه الممثلون الرسميون في (دولة إسرائيل) على المجتمع العربي في الجليل ومناطق 48م، اعتبره العرب مهيناً. الأسماء التي فضّل العرب في الجليل تسمية أنفسهم بها كانت "عرب الداخل"، لتفريقهم عن اللاجئين عرب الخارج، وبعد حرب 1967م "عرب 48"، لتفريقهم عن العرب في الضفّة الغربية وقطاع غزّة. وفي نفس الوقت استُعمل الاسم "فلسطينيون"، الذي ضمّ العرب في (إسرائيل) وفي الضفّة الغربية وفي قطاع غزّة واللاجئين في الأردن وسوريا ولبنان⁽³⁾.

ظهرت العديد من التصريحات العنصرية ضد العرب، قام المتطرف اليميني نوحام فيديرمان، بصحبة زوجته، إيشييع فيديرمان، بالإدلاء بتصريحات عنصرية خلال برنامج بث في القناة

(1) شلومو، سبيرسكي، إيتي كونور - أتياس، وأريان أوفير: المساعدة الحكومية للسلطات المحلية: من الراجح، ومن الخاسر 2000-2009، مركز أدفا. <http://adva.org>.

(2) سموحة، سامي: العلاقات العربية - اليهود، محرر، افرام الاستاذ، المذنب وولف، الناشر الجامعة المفتوحة، ط2، 2003م، ص4. (عبري).

للاطلاع انظر <http://lib.cet.ac.il>.

(3) كيبا، مصطفى: الأقلّية العربية الفلسطينية في إسرائيل في ظل الحكم العسكري وإرثه، مدى الكرمل - المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية، 2012م، ص6.

الثانية الإسرائيلية يوم 7 حزيران/يونيو 2005م، بقولهم " يجب أن نعطي العرب إنذارًا؛ كي يتركوا البلاد وإذا لم يوافقوا فيجب أن نفجرهم بواسطة الطائرات "(1).

كما أولت المؤسسة الصهيونية الحاكمة اهتماماً كبيراً للتعامل مع مسألة تهويد الأسماء، واعتبرت ذلك " مهمة قومية "، لا فرق في ذلك بين أسماء المعالم وأسماء الأشخاص الذين وجهت الدعوة إليهم لاستبدال أسمائهم (2)؛ وهذا ما أكده داني روبنشتاين، المتخصص بالشؤون الفلسطينية في التلفزيون الإسرائيلي، أن تنفيذ هذه التعليمات سيعني دعوة للحرب، ونوعاً من الرغبة في الانتقام ومحاولة لطمس أو نفي الوجود الشرعي للأماكن العربية، كذلك فإن توقيت صدور تلك التعليمات لم يكن اعتباطياً، بل كان مفاده أنه إذا لم يكن بالإمكان إبعاد العرب من هنا فعلى الأقل لنبعد أسماء قراهم عن لغتنا (3).

وتكررت المسألة ذاتها عام 1997م، حين لجأت وزارة الداخلية إلى إطلاق أسماء عبرية على مجالس محلية لقرى عربية. واعتبر المستشرق يوسف جينات هذا الإطلاق من الأمور التي تبعث على الدهشة، وتساءل: "هل الاسم العبري لقرية عربية يساهم في أمن إسرائيل"؟ وسخر من اسم المجلس المحلي " زيمر" (*) الذي أصرت وزارة الداخلية على إطلاقه ليشمل أربع قرى عربية في المنطقة الوسطى من البلاد (4).

ثانياً : أشكال التطبيق العملي لعملية تهويد الجليل (1997-2013م):

أظهرت السلطات الإسرائيلية نيتها الكاملة عن استمرار تطبيقها مشروع تهويد الجليل؛ ليصل إلى مرحلة خطيرة ومن ذلك:

- (1) عنصرية ضد العرب، صحيفة الصنارة 29/7/2005، ص 18.
- (2) سيغف، توم:الإسرائيليون الأوائل 1949م، ترجمة:خالد عايد وآخرون، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط1، 1986م، ص 307.
- (3) عبد الكريم، إبراهيم:، تهويد الأرض وأسماء المعالم الفلسطينية، ص 72.
- (*) زيمر: وهو المجلس العربي المحلي، وزيمر هو الاسم العربي له، ويقع المجلس في المثلث العربي بين باقة، وجت وبات حيفر، على شارع 574، وجاءت زيمر نتيجة أندماج أربع قرى عربية وهي ياما، بئر سيكا، إيطان، والمرجة عام 1988م، بلغ عدد تعداد المجلس عام 2009م، 5700، ويبلغ عدد الأراضي القضائية التي يقام عليها المجلس 8203 دونم . <https://en.wikipedia.org/wiki/Zemer> . للمزيد حول سكان التجمعات السكانية الترقيم فوق 2000 سكان وغيره سكان الريف" انظر: المكتب المركزي للإحصاء في إسرائيل. 6/30/ 2010م. http://www.cbs.gov.il/population/new_2010/table3 . للمزيد حول كافة النشاطات والأعمال الخاصة بمجلس زيمر العربي المحلي انظر: <http://zemar.net/> .
- (4) عبد الكريم، إبراهيم:، تهويد الأرض وأسماء المعالم الفلسطينية، ص 73.

1- المخطط القطري تاما 35:

عمدت السلطات الإسرائيلية إلى تطبيق المخطط القطري تاما 35، فإن التوجه الأساسي للمخطط القطري رقم 35، نحو المواطنين العرب في الجليل يتلخص في تكريس وتثبيت الوضع القائم، الذي نشأ نتيجة سياسة تمييز مبرمج، وإهمال مستمر على مدار العقود الخمسة الماضية. ورغم أن المبدأ العام للمخطط ينص على ضرورة تغيير منهج التطور في الجليل، والاستجابة للاحتياجات الحقيقية لكافة قطاعات المجتمع، إلا أنه يتعمى عن غالبية الاحتياجات الملحة لعرب الجليل، ويتعمد عدم معالجتها، وتوفير الحلول لها؛ متذرعاً بأعداء شتى، فإذ يدعي القائمون على المخطط بأنه ليس بمقدورهم تقويم كل تراكمات الماضي السلبية رغم اعترافهم الصريح بها وبمسبباتها وبمسؤولية الحكومات المتعاقبة عنها. وأبرز ما في هذا الاعتراف تأكيد المقولة بأن التخطيط والتنظيم يشكلان أداة سلطوية للقمع والتضييق على العرب والسيطرة على الأرض⁽¹⁾.

يأتي مخطط تاما 35 ليستبدل المخطط تاما 31، والذي وضع في أوائل التسعينيات لتنظيم استيعاب أفواج الهجرة اليهودية المكثفة. ويقع في ثلاثة أجزاء رئيسه هي⁽²⁾:

أولاً: الأسس والتوجهات العامة، ثانياً: الخرائط والتعليمات المتعلقة بها، ثالثاً: خطة التنمية والتطوير والوسائل المقترحة لتطبيقها. يتوقع المخطط أن يصل تعداد سكان البلاد عام 2020م، إلى 8.8 مليون مواطن منهم 2.2 مليون عربي أي نسبة 25% من السكان. ولاستيعاب هذه الزيادة السكانية ستكون هناك حاجة لبناء حوالي 50 ألف وحدة سكنية جديدة كل عام، بالإضافة لبناء المصانع والورش والمرافق العامة والبنية التحتية. ويتوقع أن تزداد مساحة مسطحات البناء لكافة المدن والقرى في البلاد، والتي تبلغ اليوم 1.2 مليون دونم، بحوالي 600 ألف دونم إضافي لتبلغ 1، 8 مليون دونم. ويحدد المخطط أهم أهدافه بتقييد توسيع مسطحات البناء والتطوير، وبالمحافظة على المناطق المفتوحة وحماية الطبيعة، وانتهاج سياسة رص المدن، وزيادة الكثافة السكانية في المناطق المأهولة، وعدم إقامة بلدات جديدة⁽³⁾.

(1) سويد، حنا: المخطط القطري (تاما 35 والعرب -كلام كالعسل وفعل كالأسل)، المركز العربي للتخطيط. للمزيد من الاطلاع انظر: <http://www.baqoon.com>.

(2) جبارين، تيسير: التخطيط القومي في إسرائيل، مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، رام الله، فلسطين، 2014م، ص2.

(3) سويد، حنا: المخطط القطري (تاما 35 والعرب -كلام كالعسل وفعل كالأسل) <http://www.baqoon.com>.

عرض المركز العربي للتخطيط البديل أمام اللجنة اللوائية للتخطيط والبناء - لواء الشمال تحفظات وملاحظات باسم عشرات السلطات المحلية العربية على المخطط القطري تاما 35، وقد شارك في الجلسة عن المركز العربي للتخطيط البديل الدكتور حنا سويد (رئيس المركز)، والمهندس وجدي خلايلة، كما شارك في الجلسة عشرات رؤساء البلديات، ومهندسين ومخططين للسلطات المحلية⁽¹⁾.

بينما تشير الوحدة العليا للمراقبة أنه حتى عام 2000م كان يوجد في الجليل عموماً 46، 848 مبنى غير مرخص، وأن 65% من هذه المباني توجد في القرى العربية⁽²⁾. بينما تشير لجنة غازيت، وهي "اللجنة الحكومية حول الأبنية غير-القانونية" - حسب التسمية الرسمية (وللاختصار يطلق عليها اسم لجنة غازيت على اسم رئيسها) شلومو غازيت^(*)، إلى وجود 22، 286 بيتاً غير مرخص في الجليل دون احتساب لواء الجنوب بما فيه النقب، وأن ثلث هذه المباني فقط توجد في الوسط اليهودي⁽³⁾.

ويتم بالمعدل منذ العام 2000 م حتى 2011 م هدم 50 بيتاً عربياً سنوياً، دون احتساب البيوت التي هدمت في النقب في تلك السنوات، بينما يفيد التقرير أن الإحصائيات الرسمية المختلفة تفيد

(1) المركز العربي للتخطيط البديل يعرض تحفظات عشرات السلطات المحلية العربية على مخطط تاما 35 أمام اللجنة اللوائية للتخطيط والبناء، المركز العربي للتخطيط البديل. <http://www.ac-ap.org>. للمزيد انظر ملحق رقم (27) صورة مخطط تاما 35.

(2) كيوان، مأمون: فلسطينيون في وطنهم لا دولتهم"دراسة في أوضاع الفلسطينيين في الأرض المحتلة سنة 1948م"، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2010م، ص 137.

(*) شلومو غازيت: هو شلومو فاينشتاين، ولد عام 1926م في اسطنبول، هاجر الي فلسطين عام 1932م، واشترك في معارك حرب 1948م في صفوف البالماخ، ثم تولى بعض المناصب الادارية في الجيش الاسرائيلي بعد تأسيسه، عين رئيساً لدائرة الابحاث في قسم الاستخبارات فس سنوات الستين، ثم عين منسقاً للعمليات في الأراضي المحتلة بعد احتلالها عام 1967م، ثم رئيساً لشعبة الاستخبارات بين 1974م، 1979م، وعين بعد تسريحه من الجيش رئيساً لجامعة النقب ثم مديراً للوكالة اليهودية، وكلفه شمعون بيريس بمهام استشارية في التفاوض مع الفلسطينيين. منصور، جوني: معجم الأعلام والمصطلحات الصهيونية والإسرائيلية، ص 319.

(3) سويد، حنا: تقرير لجنة "غازيت" - الاستنتاجات والتوصيات، <http://www.baqoon.com>

أنه جرى هدم 165 بيتاً عام 2009 و 277 بيتاً عام 2010- أي بزيادة 38% عن سنة 2009م⁽¹⁾.

2- صفقة تبادل الأراضي بين (إسرائيل) و "كيرن كايميت" 2009م:

في إطار سعى السلطات الإسرائيلية من أجل تمكين خصخصة أملاك "كيرن كايميت" المؤجرة في المناطق المدنية، جرى الاتفاق على توقيع اتفاق تبادل أراضي بين (دولة إسرائيل) وبين "كيرن كايميت"، يتم بموجبه تحويل أراضي "كيرن كايميت" التي سُدرج في عملية الخصخصة إلى ملكية (دولة إسرائيل)، في المقابل تحصل "الكيرن كايميت" من (إسرائيل) على ملكية تقدر بنحو 50-60 ألف دونم في النقب والجليل، ففي تاريخ 26 أيار/مايو 2009م، جرى التوقيع على مبادئ الاتفاق المذكور أعلاه. وبحسب الاتفاق، تنتقل "كيرن كايميت" إلى ملكية (الدولة) ممتلكات أراضي بملكيتها، جرى تخصيصها لأطراف ثالثة وفق أغراض السكن والعمل. ومقابل نقل الملكية، تقوم الدولة بنقل أراضي شاغرة وغير المخططة بنفس المساحة في الجليل والنقب إلى ملكية "كيرن كايميت" (أو شركة "هيمنوتا")⁽²⁾.

جاء في البند رقم 2 من الاتفاق، أن "كيرن كايميت" توافق على إدارة أراضيها من طرف سلطة الأراضي، التي ستُقام وفقاً لقرار الحكومة الصادر في يوم 12 أيار/مايو 2009م المتعلق بالإصلاحات في دائرة أراضي إسرائيل، وستقوم السلطة الإسرائيلية بإدارة الأراضي "بحيث يجري الحفاظ على مبادئ "كيرن كايميت" بما يتعلق بأراضيها". ووفق الاتفاق تلتزم "كيرن كايميت"، من ضمن سائر الإلتزامات، بالقيام بأعمال تطوير في النقب مستتدة بذلك على مصادرها الذاتية، بقيمة 100 مليون شيكل، تُعتبر تعليمات الاتفاق في هذا الصدد محاولة للالتفاف على تعليمات القضاء العام والعمل على الحيلولة دون سريان الحق في المساواة بما يتعلق بالأراضي، التي ستُنقل إلى ملكية "كيرن كايميت" في إطار الاتفاق. وكما هو معروف، فإن مبادئ "كيرن كايميت" تمنع تخصيص حقوق على الأراضي التي بملكيتها لغير اليهود. وفي إطار ردّها على الإلتزامات العالقة في المحكمة العليا في مسألة سريان الحق في المساواة بما يتعلق بالأراضي التي في ملكيتها⁽³⁾.

(1) هدم البيوت سياسة إسرائيلية تستهدف البقاء الفلسطيني، صحيفة فصل المقال،

<http://faslalmaqal.com>.

(2) بشارة، سهاد؛ حمدان، هناء: ورقة موقف 21 تموز 2009، مراجعة نقدية لمشروع قانون دائرة أراضي إسرائيل (التعديل رقم 7)، 2009م، ص 8.

(3) أبو ريا، وآخرون: ضد دائرة أراضي إسرائيل وآخرين؛ قرار المحكمة العليا 04/9010 المركز العربي للتخطيط البديل.

3- تشجيع الهجرة اليهودية إلى المدن (الإسرائيلية) الجديدة في الجليل :

اهتمت السلطات الإسرائيلية بتشجيع هجرة اليهود الشبان إلى السكن في مستوطنات الجليل؛ بهدف إحداث تغيير ديموغرافي لصالح اليهود، فقد صرح رئيس مجموعة(*) "الضغط من أجل إيجاد حلول إسكانية للأزواج الشابة" بخصوص قضية تشجيع الهجرة اليهودية إلى الجليل عام 2010م " بما يلي :إن من المصلحة الوطنية تشجيع اليهود على الانتقال للعيش في " الأماكن التي تشهد نمواً سكانياً عربياً". وفي وقت مبكر من هذا العام نقل عن راسل روبنسون المدير التنفيذي للصندوق الوطني اليهودي سعيه لجلب " ٣٠٠ ألف يهودي إلى الجليل بحلول عام ٢٠٣٠م؛ نظراً لأن هذه المنطقة "فيها كثافة سكانية من العرب" (1).

كما أعلنت وسائل إعلام إسرائيلية عام 2010م، أن نتتياهو قبل بعرض نائبة الوزير في مكتبه "شؤون الشباب" بتوزيع أراضٍ مجاناً، بمساحة 250 متراً مربعاً لكل "جندي مقاتل" في جيش الاحتلال الإسرائيلي يختار السكن بعد الخدمة العسكرية أو خلالها في منطقتي الجليل والنقب، وهضبة الجولان السورية المحتلة، وإعفاء كل جندي من دفع أي ثمن، وإعفائه أيضاً من أي رسوم. ومن هنا، فإن سياسة مصادرة الأراضي العربية في منطقتي الجليل والنقب، والتي وصلت إلى أراضي الجولان السوري المحتل بقرار رئيسها بنيامين نتتياهو اتخذت طابع توزيع الأراضي "هدايا" على الجنود المقاتلين في جيش الاحتلال(2).

وتأكيداً لذلك، أصدرت الحكومة الإسرائيلية في 5 حزيران/يونيو 2011م، قراراً حمل الرقم 3282؛ بإعطاء الأزواج الشابة والمشتريين اليهود شقة في محيط المجتمعات الجديدة مع الاستقادة بمبلغ يصل قيمته إلى 100 ألف شيكل لشراء شققاً جديدة في مناطق التجمعات العربية في الجليل؛ من أجل تعزيز الاستيطان الصهيوني في الجليل ومحيطه(3). كما قررت وزارة الإسكان الإسرائيلية تمديد الموعد الأخير للحصول على منح لمن يشتري، أو

(*) مجموعة: عبارة عن مجموعة داخل الكنيسيت.

(1) White، Ben; 21st century colonialism: Israeli policies in the Negev and Galilee ، middleeastmonitor، 06 December 2013.

<https://www.middleeastmonitor.com/articles/debate/8685-21st-century-colonialism-israeli-policies-in-the-negev-and-galilee>.

(2) بدوان، على:الجليل والمثلث والنقب في مشاريع التهويد، صحيفة العرب القطرية، نشر بتاريخ 16تموز/سبتمبر 2010م، صحيفة العرب القطرية.

(3)http://www.moch.gov.il/siyua_bedyur/hatava_lerochshey_dira_rishona/Pages/hatava_lerochshey_dira_rishona.aspx#GovXParagraphTitle7 .

يبني منزلاً في الجليل أو النقب، حتى موعد أقصاه 30 تشرين الأول/أكتوبر 2013م، وتصل قيمة المنحة إلى 100 ألف شيكل يحصل عليها من يتقدم بطلب. يشار إلى أن وزارة المالية قد اقترحت إلغاء المنحة ضمن السياسة الاقتصادية الجديدة لوزير المالية. ويأتي تمديد الموعد الأخير لتخصيص المنحة بناءً على طلب عشرات المقاولين ومئات اليهود المعنيين ببناء، أو شراء وحدات سكنية في الجليل والنقب⁽¹⁾.

يبني في مدينة الناصرة هذه الأيام آلاف الوحدات السكنية التي يشرف على بنائها عدد من المقاولين كما انتهت وزارة الإسكان مؤخراً من اختيار مقاولين لبناء عشرات الوحدات السكنية في مدينة سخنين. ويمكن للمواطن أن يستفيد من منحة وزارة الإسكان أيضاً في مشاريع الإسكان الأخرى في مدن كرمئيل ونسبيري عليت ومعلوت، وتمارس وزارة الإسكان سياسة تمييز ممنهجة ضد المواطنين العرب في مجال التخطيط وتسويق الأراضي، وتوفير حلول سكن منظمة للعائلات العربية⁽²⁾.

كما تم تقديم اقتراح إسرائيلي، والذي يعد -حسب الإدعاء الإسرائيلي-، بأنه خطة سلام إسرائيلية لبناء مدينة يهودية جديدة في الجليل، ويسعى الاقتراح لجلب 100.000 من السكان اليهود الجدد إلى الجليل إلى لتحقيق "التوازن الديموغرافي" مع السكان العرب في المنطقة⁽³⁾.

قدمت الحكومة الإسرائيلية الكثير من الهبات؛ لتشجيع اليهود على السكن في الجليل، فقد أعلنت وزارة الإسكان الإسرائيلية، في نهاية شهر أيار/مايو 2005م، عن تقديم منحة بمبلغ 25،000 شيكل لكل من سيشتري شقة في هذه المناطق، وعن منحة مقدارها 90،000 شيكل للمستوطنين الذين سينتقلون للسكن في الجليل والنقب بعد إخراجهم من قطاع غزة، وذلك بحسب قانون "إخلاء تعويض". وكذلك القرار الحكومي الإسرائيلي الصادر بتاريخ 19 حزيران/يونيو 2005م، الذي يمنح تخفيضاً قدره 40% لمن يشترون حقولاً على أراضٍ في الجليل⁽⁴⁾.

(1) <http://www.moch.gov.il/Spokesman/Pages/DoverListItem.aspx?ListID=5b390c93-15b2-4841-87e3-abf31c1af63d&WebId=fe384cf7-21cd-49eb-8bbb-71ed64f47de0&ItemID=512> .

(2) الحكومة تقرر تمديد منح الاسكان في منطقة الشمال: مشاريع البناء في الناصرة وسخنين قد تستفيد من المنح، مركز مساواة لحقوق المواطنين العرب في إسرائيل.

<http://www.mossawacenter.org/ar/item.asp?aid=1084>

(3) اشكنازي، إيلي، رينات، زفرات: رؤساء المجلس العربي خطة سلام إسرائيلية لبناء مدينة يهودية جديدة في الجليل، صحيفة هارتس، 2013م. <http://www.haaretz.com>

(4) <http://www.romgalil.org.il>

ظهرت عدة مؤشرات على أيولوجية التخطيط وطابعه الإثني الإسرائيلي، الذي يتركز بدلاً من خدمة المواطنين داخل الجليل، على التمييز لصالح فئة بعينها على نحو جائر، الأمر الذي يتضح في الجليل والنقب بشكل كبير، ففي الجليل يتمحور المخطط الإسرائيلي حول المشاكل التخطيطية على أنها تتمثل في قلة اليهود وكثرة التواجد العربي في الجليل، والذين يشكلون 51% من إجمالي سكان الجليل، جاءت تلك المخططات الصهيونية عن طريق بناء مدن بمواصفات مغرية لليهود، وتوفير أماكن عمل تمنع ما يسمونه الهجرة اليهودية السلبية⁽¹⁾.

عاني المواطنون العرب في الجليل من تلك المخططات والاقتراحات الحكومية الإسرائيلية، من نقص الأراضي المتاحة لهم للبناء وتطوير المدن والبلدات العربية في الجليل. ويقول أحد رؤساء المجالس البلدية أنهم يعانون من نقص الأراضي المتاحة للمقيمين، في حين تطالبهم المؤسسات الإسرائيلية بالأرض المملوكة للعرب، التي هي في مجالات المجالس الإقليمية اليهودية؛ بحجة المحافظة على احتياطي الأراضي الزراعية لتلبية الاحتياجات المستقبلية⁽²⁾.

ومثال على ذلك حي سويد البدوي قرب الكمان الشرقية في الجليل، الذي يعاني من ظروف صعبة؛ بسبب عدم ربط تلك الحي بشبكة الكهرباء، ورفض مجلس مسغاف الإقليمي^(*) من مد يد العون لبدو الجليل، ويسكن بالحي نحو 14 عائلة تضم، 70 شخصاً، مصررون على البقاء في أراضيهم رغم المضايقات، ويعاني الحي من أوضاع مزرية من ناحية البنية التحتية والمدخل الذي يوصل إلى القرية، والشارع الضيق غير المعبد الذي تستمر السلطات في المماطلة بتعبيده وإتمام أعمال البنية التحتية الأساسية فيه⁽³⁾.

(1) جبارين، تيسير: التخطيط القومي في إسرائيل، ص3.

(2) بدون مؤلف، سياسة الحكومة الإسرائيلية تجاه المواطنين العرب، الحلقة 3، ص14. (عبري)

(*) مسغاف: وهو ما يعرف باسم المجلس الإقليمي اليهودي يسيطر على 185 دونم داخل مسطح نفوذه، ويبلغ تعداد سكانه نحو 10، 5 ألف نسمة، وهذا يعني أن حصة الفرد فيه من الأراضي تقدر ب1750 دونماً، يقابل هذا التجمع مدينة سخنين العربية المحاذية لمجلس مسغاف، التي يصل مسطح أرضها 10 آلاف دونم فقط، ويبلغ عدد سكانها 20 ألف نسمة، أي حصة الفرد من الأرض نصف دونم فقط، حدود سيادة مسغاف تمتد من الطرف الشرقي لمدينة عكا غرباً، حتى قرىتي المغار والرامة شرقاً، ومن القرى القريبة من الحدود اللبنانية شمالاً، حتى سهل البطوف جنوباً. ويقدم هذا الجهاز خدمات لسكان 28 مستوطنة بالإضافة إلى خمس قرى بدوية "اعترفت" بها إسرائيل قبل بضع سنين فيما تبلغ مساحة منطقة نفوذ 22 بلدة عربية في الجليل. صلاح، راند: فلسطين ماسي أمة، المركز الإعلامي، موقع إسلام ويب، <http://islamweb.net>. المجلس الإقليمي مسغاف.. أخطبوط يتمدد ويواصل إقصاءه للعرب، موقع الجليل، <http://www.aljalel.co.il>.

(3) فاعور، عدنان: قرية الكمان صراع البقاء على خريطة الواقع، مجلة البيادر السياسي، عدد196، ص27.

وكشف أهالي الحي عن المكاتبات التي تستمر منذ سنوات للمطالبة بتسويق قسائم جديدة في الحي للأبناء والأزواج الشابة والمماثلة المنهجية التي تتبعها البلدية والسلطات في التملص من المسؤولية وقال النائب سويد " إن الاستمرار في المماثلة في توزيع القسائم يتحمل مسؤوليته مجلس إقليمي مسغاف؛ لذلك يجب الضغط بكل الوسائل لإجباره على تسويق قسائم جديدة للأزواج الشابة من أبناء الحي، كذلك في الحصول على شبكة كهرباء مرخصة؛ لأن الأراضي المتاخمة للحي تتبع لـ "مسغاف" ولا يوجد أي عائق منطقي أو تخطيطي يمنع من تطوير الحي ومده بشبكة الكهرباء وتنفيذ أعمال البنى التحتية الأساسية، فلا يعقل أن يستمر أهالي الحي في المعاناة، وشبكة الكهرباء تبعد عنهم مئات الأمتار فقط⁽¹⁾.

4- مشروع بناء مدينة عربية جديدة في شمال الجليل:

اتبعت (إسرائيل) سياسة لكسب ود الفلسطينيين في الجليل من خلال إطلاق مشروع بناء مدينة جديدة عربية للعرب في الجليل الغربي، بالقرب من عكا، وقد أكد الدكتور شوكي عمرانى التابع للمجلس القطري للتخطيط والبناء، ومدير عام وزارة الداخلية على وجود خطة لبناء مدينة جديدة للسكان العرب في الجليل الغربي، شرق عكا، بهدف إسكان نحو 40 ألف شخص في الجليل، وقد أصدرت الحكومة قرار رقم 3810، في يوليو 2008م، ذكرت أن فريقاً مشتركاً بين الوزارات ووضع خطة عمل لدراسة إنشاء مدينة جديدة شمال الجليل، لفصل التواجد العربي في الجليل عن غيرهم من اليهود، كما أعلنت السلطات الإسرائيلية أن تصميم هذا المجمع السكني الجديد صمم خصيصاً؛ لحل مشكلة الإسكان ولتوفير الخدمات المتطورة، وتعزيز الشريحة العربية في الجليل بالمراكز التعليمية والترفيهية والتجارية والريفية⁽²⁾.

أما عن الحق القانوني في بناء تلك البلدة العربية الجديدة وزيادة التنوع في إمكانيات السكن للمواطن العربي، فقد أظهر المركز العربي للتخطيط البديل بأن مخططاً من هذا النوع سيمنع السكان العرب في الجليل من حقوقهم خاصة وأن المستوطنات المقترحة ستقوم بالضرورة على حساب أراضي البلدات العربية نفسها وأراضي كان من الواجب أن تستغل لبناء بلدة عربية جديدة تتناسب مع احتياجات المواطن العربي في الجليل تعرض تنوعاً لأنواع المسكن القائمة⁽³⁾.

(1) سويد، حنا: أهالي حي سويد في الجليل يتحدون مخططات التشريد والتهجير، المركز الفلسطيني للإعلام، <https://www.palinfo.com>

(2) إنشاء مدينة عربية جديدة في شمال إسرائيل، صحيفة غلوب العبرية، نشر بتاريخ 2014/11/4م. <http://www.globes.co.il>. (باللغة العبرية).

(3) ما وراء المخطط الجديد - القديم لتهويد الجليل. <http://www.ac-ap.org>

ترى الباحثة: أن المؤسسة الإسرائيلية لا زالت تعمل على السيطرة على المزيد من الأراضي العربية، لتهويدها. فقد تحولت سياسة مصادرة الأراضي العربية وتهويدها هوية إسرائيلية. وبكلمات أخرى ووصف أدق؛ فقد أصبحت غريزة وشهوة أمنية عند صنّاع القرار السياسي الإسرائيلي.

ثالثاً: المؤسسات الداعمة لمشروع تهويد الجليل:

جُند للمشروع العديد من المؤسسات واللجان، عملاً على إنجاحه أولاً، ورافعة له من خلال الاستفادة من خدماتها، وما لديها من خبرات وأفكار و ميزانيات ومواقع تأثير.

1. لجنة تطوير (تهويد) الجليل والنقب:

أقرت اللجنة الوزارية الإسرائيلية لتطوير الجليل والنقب إقامة لجنة لمتابعة مشروع التطويري تهويد الجليل والنقب⁽¹⁾.

و أهم ما تم إقراره بخصوص لجنة المتابعة مايلي:

أ- تشكيلة لجنة المتابعة تتكون من:

الإدارة العامة لمكتب نائب رئيس الحكومة، والمدير العام لمكتب رئيس الحكومة، و رؤساء ومندوبين من مكاتب رئيس الحكومة، ونائب رئيس الحكومة، والمالية، والأمن، والبيئة، والبناء والإسكان، والداخلية والمواصلات، والبنى التحتية، والسياحة، والصناعة والتجارة⁽²⁾.

هذا وتدعى أجسام أخرى كمراقبين دائمين، مثل:

أ- مندوبين عن سلطة تطوير النقب، و سلطة تطوير الجليل، وممثلين من منتدى السلطات المحلية في الجليل والنقب وآخرين.

ب- تتاط بالجنة مهام معالجة ومتابعة كل المشاريع المتعلقة بالجليل والنقب، التي تمت المصادقة عليها سابقاً من الحكومة، وما سوف يصادق عليه مستقبلاً، وبإشراف مندوب عن مكتب نائب رئيس الحكومة⁽³⁾.

ج- توكيل اللجنة لفحص مشاريع تطوير الجليل، ورفع توصياتها للجنة الوزارية بالمشاريع التي يمكن تنفيذها.

(1) ابو جابر: ابراهيم: مشروع تهويد الجليل، ص35.

(2) ابو جابر: ابراهيم: مشروع تهويد الجليل، ص35.

(3) http://www.or1.org.il/hasochnut_tashkia_milyonim.doc

خ- تكليف اللجنة بإعداد خطة استراتيجية لتطوير الجليل والنقب للعشر سنوات القادمة 2006-2015م، وطرحها أمام اللجنة الوزارية للمصادقة عليها حتى أيلول/2005م، والتي سيبدأ تنفيذها في عام 2006م⁽¹⁾.

هذا وأوصت اللجنة الوزارية بالتركيز خلال إعداد الخطة على الأمور التالية:

الصناعة والعمل من خلال خلق ظروف وفرص لذلك، إنشاء جهاز تعليمي وتربوي بما فيها التعليم العالي، وتطوير وتحسين البنى التحتية، وإقامة شبكة طرق وسكك حديدية، تطوير السياحة، التنمية البشرية، وحل أزمة السكن وتحسين ظروف المعيشة⁽²⁾.

2. سلطة تطوير (تهويد) الجليل:

هي جسم هدفه مراقبة عملية تطوير (تهويد) الجليل، وذلك وفق قانون مراقب الدولة، وعليه فإن مهامها ما يلي:

أ- المبادرة في طرح مشاريع ومسائل لتطوير الجليل من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والعلمية والتكنولوجية.

ب- إعداد خطط لتطوير الجليل في النواحي المذكورة أعلاه.

ت- مساندة ودعم مبادرات اقتصادية لتطوير الجليل.

ث- التنسيق بين المكاتب الحكومية، والسلطات والأجسام الفاعلة لتطوير الجليل.

ج- عرض مشاريع بحوث وتزويد معلومات ومعطيات ودعم لمبادرات وخطط ومصانع اقتصادية واجتماعية وعلمية وتكنولوجية.

ح- عرض فعاليات للاستيطان في الجليل وزيادة القدرة على استيعاب الهجرة إليه.

خ- تلقي التبرعات من إسرائيل وخارجها لإتمام مهامها.

د- إقامة جمعيات ومؤسسات، أو إقامة صناديق خدمة لتطوير الجليل⁽³⁾.

أما بخصوص الأجسام المشاركة في سلطة التطوير فأهمها:

1) ممثلون عن وزراء (المالية، والبناء والإسكان، التربية والتعليم، الزراعة، الاقتصاد والتخطيط، الداخلية، السياحة، الصناعة والتجارة).

(1) ابو جابر: ابراهيم: مشروع تهويد الجليل، ص35-36.

(2) ابو جابر: ابراهيم: مشروع تهويد الجليل، ص36.

(3) ابو جابر: ابراهيم: مشروع تهويد الجليل، ص36.

(2) مندوب عن البلديات في الجليل.

(3) مندوب عن المجالس الإقليمية في الجليل.

(4) مندوبون عن المجالس المحلية في الجليل

(5) مندوبون عن إتحاد الصناعيين، والوكالة اليهودية، والكيرن كايميت⁽¹⁾.

أما المواطنون العرب، فلم يشر إليهم قانون سلطة تطوير الجليل إلا في البند (5/11) في معرض الحديث عن إدارة السلطة، حيث جاء فيه: يتم تعيين مندوب يعينه الوزير من السلطات المحلية التي أغلبية مواطنيها ليسوا يهوداً، بعد التشاور معها⁽²⁾.

ويتضح مما ورد في القانون أنه كان معنياً بعدم ذكر كلمة العرب؛ فاستعاض عنها بقول: "التي أغلبية مواطنيها ليسوا يهوداً" وبذلك يتضح مدى شطب الآخر، والتمييز العنصري في السياسة الإسرائيلية تجاه أهالي الجليل.

3. جمعية "أور - الحركة من أجل المهمات الوطنية في أرض إسرائيل.":

يزعم مؤسسو "حركة أور" أن حركتهم ليست سياسية. وقد أشار تقريراً أن نشرته صحيفة يديعوت أحرونوت، بتاريخ 29 أيار/مايو 2005م، إلى أن الشبان الأربعة الذين أسسوا الحركة هم خريجو وحدات قتالية في الجيش الإسرائيلي، من الذين "يعتَمرون القلنسوات المحاكاة". وهذه "القلنسوات المحاكاة" تشير في الواقع إلى هوية سياسية بارزة للغاية، إذ أن من يضعونها على رؤوسهم هم أتباع التّار الديني - القومي الصهيوني المعروف بأنه الجناح اليميني المتطرف في الحياة السياسية الإسرائيلية، ويمثله خصوصاً حزب المفدال. وكان هذا التيار هو المبادر إلى إنشاء حركة "غوش إيمونيم" الاستيطانية المتطرفة التي عملت منذ احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة في عام 1967م على تكثيف الاستيطان فيهما⁽³⁾.

وقال تقرير "يديعوت أحرونوت" أنه قبل سبعة أعوام، اجتمعت مجموعة من رجال الأعمال في منزل رجل الأعمال مردخاي زيسر^(*) مع أريئيل شارون، الذي كان يشغل في حينه منصب وزير

(1) ابو جابر: ابراهيم: مشروع تهويد الجليل، ص 37-38.

(2) ابو جابر: ابراهيم: مشروع تهويد الجليل، ص 39.

(3) ضاهر، بلال: الاستيطان التهودي داخل الخط الأخضر، المشهد الإسرائيلي.

(*) مردخاي زيسر: يعرف بموتي زيسر، وهو رجل أعمال إسرائيلي، ولد عام 1955م، في حي هتكفا، وشغل منصب عضو في اللجنة العامة، ساعد في تأسيس المركز الثقافي إسرائيلي في بودابست اسمه مالا زيسر، سمي "حديقة عكيفا غور" في ذكرى والده في القانون، الذي شغل منصب نائب رئيس البلدية.

<https://he.wikipedia.org/wiki>

البنى التحتية في حكومة بنيامين نتنياهو. وقبل بدء الاجتماع اصطحب زيسر شارون إلى غرفة أخرى في المنزل وجمعه مع الشبان الأربعة المؤسسين حديثاً لـ"حركة أور". وروى الشبان لشارون أنهم بعد خروجهم من الخدمة العسكرية راحوا يتجولون في النقب والجليل طوال ستة شهور والتقوا أشخاصاً ودرسوا الأوضاع وبحثوها، وتوصلوا إلى نتيجة مفادها: أنه يتوجب جذب اليهود للاستيطان في النقب والجليل، وأنه "هكذا فقط يمكن إنقاذ الدولة". واستعرض الشبان أمام شارون خطط عمل وطلبوا تأييده لها. وأوضحوا أنهم لم يرغبوا بالذهاب للاستيطان في الضفة والقطاع وإنما في الجليل والنقب كونهما يشكلان 80% من احتياطي الأراضي داخل (إسرائيل) 1948م⁽¹⁾.

تعد حركة أور الجهة الوحيدة التي تسيطر على المشروع الاستيطاني في النقب والجليل. ورغم أن نشاطها يتم بالتعاون والتنسيق مع الدوائر الحكومية الإسرائيلية، إلا أن هذا النشاط لا يتناسب مع إجراءات التخطيط المطلوبة ويتم البدء في أعمال تمهيدية وبنية تحتية؛ لإنشاء مستوطنات من دون الأخذ بالحسبان عدة اعتبارات، مثل، ضرورة الحفاظ على مناطق مفتوحة، ومحميات طبيعية⁽²⁾.

وتظهر العنصرية الإسرائيلية والأفكار الفاشية من خلال استطلاع رأي أجرى داخل المدن والقرى الفلسطينية المحتلة عام 1948م، فقد كشف هذا الاستطلاع مدى الكراهية الإسرائيلية للمواطنين الفلسطينيين ولكل عربي متواجد في الداخل المحتل، أما بالنسبة لقياس الديمقراطية فقد كشف المعهد الإسرائيلي للديمقراطية^(*)، أن غالبية يهودية تؤيد تشجيع هجرة العرب إلى الخارج، وتخصيص موارد للبلدات اليهودية أكثر من البلدات العربية، وتريد سحب حق الانتخاب والترشح للعائلات العربية، كما ويوضح الاستطلاع أن 86% من العينة ترى أن القرارات المصيرية (إسرائيل)، يجب أن يتم اتخاذها بغالبية يهودية دون إشراك المواطنين العرب، وقال 53% أنهم يعتقدون أنه على (إسرائيل) تشجيع هجرة العرب إلى الخارج، كما تناول الاستطلاع علاقات

(1) المركز الفلسطيني للإعلام. <https://www.palinfo.com/>.

(2) ضاهر، بلال: الاستيطان التهودي داخل الخط الأخضر.

(*) المعهد الإسرائيلي للديمقراطية: تأسس المعهد سنة 1991، وهو مؤسسة مستقلة ليست سياسية وليست حزبية، على الخطّ الفاصل بين السياسة والأكاديمية، يعمل المعهد الإسرائيلي للديمقراطية في تخطيط السياسات وتشكيل إصلاحات في سلطات الحكم وفي الإدارة العامّة وفي المؤسسات الديمقراطية وفي بناها التحتية القيمة. يبادر المعهد ويطوّر مشاريع ويدير برامج بحث وتربية ويصدر نشرات هدفها إكساب معلومات متنوعة لجمهوريات هدف مختلفين لتعميق وإثراء الحوار الذي يحتلّ حيزاً في الأجندة الجماهيرية، يؤمنون في المعهد أن للجهاز التعليمي دوراً مركزياً في ترسيخ المعايير الديمقراطية في المجتمع. منذ سنة 2001 يفعّل المعهد برنامجاً تربوياً

واسعاً. <http://en.idi.org.il/>

الجوار، وتبين أن 46% من اليهود لا يرغبون بجيران عرب، و23% لا يرغبون بجيران متدينين⁽¹⁾.

بناءً على مما سبق يمكن التوصل إلى النتائج التالية :

الجزء الشمالي الفلسطيني، منطقة جغرافية مهمة، فقد وُجد كيان عربي أصلي انتشر في جميع أنحاء الجليل وبنى لنفسه نسقاً متكاملًا في استغلال المكان الذي سكن فيه زراعيًا، استغل زراعيًا قبل سنة ١٩٤٨ م، بمساحة تفوق مساحة ما استغل بعد سنة ١٩٤٨ م، وهكذا، فهو يفند القول الإسرائيلي السائد في تحويل الأرض إلى جنة خضراء، ويؤكد أهمية نمط الاستقرار الثابت الذي واكب حياة عرب الجليل خلال الفترة ما قبل سنة ١٩48 م، فأرادت السلطات الإسرائيلية أن ترسخ فكرة أن عرب الجليل أناس رحل غير مالكين للأرض ويربون المواشي فقط، حالهم كحال أهالي النقب، ليس لهم موطن أصلي يستقرون فيه، وعلى الرغم من إلغاء الحكم العسكري نظريًا، فإن ممارسات الضغط الاقتصادي ومصادرة الأرض ظلت، مستمرة وتبعها تدمير منهجي ومستمر للقاعدة الاقتصادية التقليدية، من مصادرة للأرض، وحول استراتيجية تجميع البدو فيما يسمى "مشروعات التوطين المبرمجة" وتأتي هذه الاستراتيجية استمراراً لحصر البدو في مجتمعات سكنية محددة، بعد تدمير القاعدة الاقتصادية؛ من أجل تحويلهم إلى عمال أجراء في سوق العمل الإسرائيلي الرخيص، وفي الوقت نفسه تسن القوانين وتعد صفقات ابتياع الأرض منهم، عند تحويلهم إلى هذه "المشروعات المبرمجة"، حيث يؤكد العرب الفلسطينيون رفضهم للدعاء الإسرائيلي القائل بأنها استراتيجية من أجل تطوير وتحضير العرب، وتقديم الخدمات لهم، فلا يقتصر الاستيطان التهودي، ولا حتى إنشاء البؤر الاستيطانية ("غير القانونية" بحسب القانون الإسرائيلي الرسمي في ظاهره)، على الضفة الغربية المحتلة فقط. بل أنه جارٍ وبشكل حثيث في مناطق تقع داخل الأراضي المحتلة عام 1948 م، وخصوصاً في منطقتي الجليل والنقب.

أن التهوديد الحضاري للجليل والذي درج تحت مسمى "تطوير الجليل"، ليس مجرد أفعال تقام هنا وهناك، إنما هو مشروع استيطاني صهيوني؛ هدفه الأساسي تدمير وطمس عروبة المعالم الحضارية والقرى العربية في الجليل، فقد امتد التهوديد الإسرائيلي فشم كل ما بقي من بيوت وأشخاص وتهوديد أسماء ومعالم جغرافية، فلم يقتصر التهوديد للجليل على جانب واحد من جوانب الحياة بل شمل كافة مناحي الحياة، ولم يقتصر على الإنسان الجليلي بل امتد للشجر والحجر أيضاً.

(1) نصف الإسرائيليين يرفضون جاراً عربياً، صحيفة العرب القطرية، عدد 8207، 2010 م، ص 24.

الفصل الرابع

ردود الفعل لأهالي الجليل لتهويد الجليل (1948-2013م)

المبحث الأول: أوضاع الفلسطينيين في الجليل، ومقاومتهم للتهويد (1948-1966م).

المبحث الثاني: ردود الفعل العربية لأهالي الجليل لمقاومة مشاريع التهويد (1967-1996م).

المبحث الثالث: دور المؤسسات واللجان العربية في مقاومة مشروع تهويد الجليل (1997-2013م).

المبحث الأول : أوضاع الفلسطينيين في الجليل ، ومقاومتهم للتهويد (1948-1966م) :

أولاً: أوضاع المواطنين الجليليين .

- أ- الأوضاع الديموغرافية .
- ب- الأوضاع الاقتصادية.
- ت- الأوضاع الاجتماعية.
- ث- الأوضاع التعليمية.
- ج- الأوضاع السياسية.

ثانياً : وسائل المقاومة:

- أ- المحاضرات والندوات .
- ب- تطبيق المقاطعة الأكاديمية والثقافية والاقتصادية لإسرائيل من قبل الجماهير الفلسطينية في أراضي عام 1948م.
- ت-الكتابات.
- ث-دور الأحزاب والجمعيات العربية .

أولاً: أوضاع المواطنين الجليلين:

مر الفلسطينيون في منطقة الجليل، بتغيرات ديموغرافية، واقتصادية، واجتماعية، وتعليمية وسياسية، أثرت على أوضاعهم وتجاهاتهم السياسية والثقافية، وأدت إلى تشكيل مجتمع له ملامحه وخصائصه، ومن أبرز تلك الأوضاع:

أ- الأوضاع الديموغرافية:

سيطر الخوف الديمغرافي على الاحتلال الإسرائيلي، منذ استيلائه على منطقة الجليل عام 1948م، ومنذ ذلك الحين تسعى السلطات الإسرائيلية إلى تحقيق أغلبية ديموغرافية⁽¹⁾ يهودية حاسمة في الجليل بوصفها؛ منطقة استراتيجية للاستيطان⁽²⁾.

أحدثت حرب عام 1948م، تغييراً ملموساً على أعداد المواطنين الفلسطينيين الصامدين في ديارهم، فقد بقي 170 ألف عربي في (إسرائيل)، منهم 119 ألف من المسلمين، و35 ألف من المسيحيين، و16 ألفاً من الدروز، بينما بلغت نسبتهم عام 1949م نحو 14% من إجمالي السكان الكلي داخل الأراضي المحتلة عام 1948م، لتتراجع إلى ما نسبته 12.2%⁽³⁾ في عام 1950م ثم إلى 11.1% عام 1960م⁽⁴⁾. ويتواجد نحو 172 ألف عربي يقيمون في المنطقة الشمالية (الجليل)، و58 ألف في منطقة حيفا، و33 ألفاً في المنطقة الوسطى (المتلث)، و23 ألفاً في المنطقة الجنوبية في النقب⁽⁵⁾.

بلغت نسبة المواطنين العرب في الجليل منذ عام 1948م-1966م، 60، 5% من مجموع السكان الكلي بينما لم يتجاوز التواجد اليهودي في الجليل 10% من مجموع السكان في (إسرائيل) والمناطق المحتلة عام 1948م⁽⁶⁾.

(1) الشرفاوي، فواز: تكوين السكان اليهود في فلسطين قبل سنة 1948م، مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية)، مج20، عدد2، 2006م، ص543.

(2) صالح، محسن: القدس تحت الاحتلال، عالم الفكر، ع4، ج38، ص191.

(3) الزرو، نواف: موسوعة الهولوكوست الفلسطينية المفتوح، اختلاق "إسرائيل" وسياسات التطهير العرقي 1798-2010، ط1، عمان، الأردن، 2011م، ص410.

(4) عطية، إحسان وآخرون: مناطق عربية محتلة حقائق وأرقام، مركز الدراسات الإحصائية، جمعية الدراسات العربية، القدس، 1985م، ص44.

(5) هداوي، سامي: ملف القضية الفلسطينية، تحرير: يوسف صايغ، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، 1968م، ص75.

(6) فلاح، غازي: الجليل ومخططات التهويد، ص8.

ب- الأوضاع الاقتصادية:

عاش أهالي الجليل في (إسرائيل) في مستويات اقتصادية متدنية⁽¹⁾، فلم يحظ أهالي الجليل بحظ وافر من المهن كونهم مزارعين بالدرجة الأولى، يعتمدون على الأرض في كافة أنشطتهم الاقتصادية، ففي عام 1963م شكلت نسبة العرب في الوظائف المهنية ما يبلغ نسبه حوالي 5% في مجال الأخصائيين والعلماء والإداريين، و2% من الموظفين و4، 7% من التجار والوكلاء، ونسبة 6، 2% يمثلون قطاع الخدمات الرياضية، رغم امتهان أهالي الجليل لمهنة الزراعة إلا أن ذلك لم يمنع من فقدانهم لأراضيهم فقد، أصدرت (إسرائيل) قانون "قانون تقادم العهد" لعام 1958م، وقد نص هذا القانون على كل من يدعي ملكية أرض أن يبرهن على أنه يسيطر ويفلح هذه الأرض منذ خمسين سنة متتالية، ثم قلصت هذه الفترة إلى 15 سنة، ونتيجة لذلك فقد استولت (إسرائيل) على مساحات واسعة من الأرض⁽²⁾، فارتفعت بذلك نسبة البطالة بين العرب، حتى بلغت عام 1960م ما نسبته 13، 9% عرب مقابل 3، 6% يهود، وفي عام 1967م، بلغت نسبة البطالة لدى العرب في الجليل 19، 4% عرب مقابل 9% يهود⁽³⁾، وبتحول الهستدروت عام 1965م، من "الاتحاد العام للعمال العبريين في إسرائيل" إلى اسمه الجديد "الاتحاد العام للعاملين في إسرائيل" فقد رأى العرب هذه الخطوة إيجابية قد تخفف من حدة الفقر والبطالة التي يعيشها المواطن العربي الفلسطيني⁽⁴⁾، استمرت نسبة الانخفاض في نسبة العاملين في التجارة والخدمات العامة والشخصية التي كانت عام 1948م، تمثل 23%، لتستمر بالانخفاض لتصل عام 1950م إلى ما نسبته 28% من مجموع العاملين في الجليل⁽⁵⁾.

يعاني الاقتصاد العربي الجليلي من عدم القدرة على المنافسة الاقتصادية، أمام الاقتصاد الإسرائيلي⁽⁶⁾، كما ولعبت السلطات الإسرائيلية دوراً حاسماً في تحديد الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لجميع قطاعات السكان في فلسطين المحتلة؛ نتيجةً لمركزية النظام ولسيطرة (إسرائيل) على الموارد وتوجيه عملية التطوير، مما أثر تأثيراً عميقاً على الحالة العامة لأهالي

(1) سرية، صالح عبدالله: تعليم العرب في إسرائيل، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، 1967م، ص17.

(2) جريس، صبري: العرب في إسرائيل، ص157.

(3) ياسين، عبد القادر: الحركة الوطنية الفلسطينية المحطات الرئيسية / الدروس المستفادة، دار الكلمة، القاهرة، مصر، ط1، 2000م، ص46.

(4) مونو، مارتين: في المعركة إسرائيل كما رايتها، ص43.

(5) قهوجي، حبيب: العرب في ظل الاحتلال الإسرائيلي منذ 1948م، ص45.

(6) سلمان، رضى: المنسيون عرب فلسطين مرحلة النهوض من الصدمة، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ربيع 1990م، ص128.

الجليل، واستمرت السلطات الإسرائيلية بإقصاء مواطنين الجليل عن عملية التطوير الاقتصادي لمنع تحويلهم إلى قطاع اقتصادي مستقل أو قطاع منافس أمام ضخامة التنافس الإسرائيلي، و قامت السلطات بالتركيز على تهميش الاقتصاد العربي وتشويهه واستغلاله وتعليقه للرضوخ أمام قوة الاقتصاد الإسرائيلي⁽¹⁾.

ويعاني قطاع الزراعة كغيره من القطاعات من التفرة والمحاباة، والتحيز للمزارع اليهودي سواء بالنسبة لمساحة الدونمات المتاحة للزراعة أو إنتاجية الدونم الواحد حيث يتاح لليهودي استخدام كافة الأساليب الزراعية الحديثة، بينما العربي يعتمد على الزراعة التقليدية البدائية في كثير من الأحيان. والزراعة المروية تتركز في المزارع اليهودية، أما المزارع الفلسطيني فإن الزراعة المروية لا تشكل له إلا نسبة ضئيلة قياساً باليهود، إذ لا تتجاوز 2.3 % من حصة اليهودي، وحتى أن المواطن العربي يفتقر إلى مياه الشرب⁽²⁾.

ت- الأوضاع الاجتماعية:

يعاني أهالي الجليل العديد من المشاكل الاجتماعية المتمثل بالفقر، وأيضاً الضائقة السكنية والضغط النفسي لأهالي الجليل المعرضين لاعتداءات السلطات الإسرائيلية المستمرة ضدهم، كما واجه الجليليون تلك المشاكل مجتمعة؛ وذلك بسبب النهج الحكومي الإسرائيلي. والذي لا يبدو أن هناك أي نية حقيقية لديه للحدّ من تلك المشكلات، كما يواجه الجليليون صعوبة كبيرة في التعامل مع هذه العائلات المهمشة⁽³⁾.

وقد أوجدت (إسرائيل) قانوناً جديداً عرف باسم "قانون التأمين الوطني" لسنة 1953م، وتعتبر مؤسسة التأمين الوطني الجهاز الرئيس لتقديم الخدمات، وهي مؤسسة حكومية، لكن ادارتها وميزانيتها مستقلتان عن الجهاز الحكومي، والعضوية إجبارية، ويحق لكل مواطن عاجز أن يحصل على ضمانات اجتماعية أياً كان سبب العجز، غير أن العرب لا يعتبرون فئة خاصة في هذه المؤسسة، ولا توجد دائرة خاصة لمعالجة شؤونهم⁽⁴⁾.

(1) حيدر، عزيز: النظام الاقتصادي وخيارات المواطنين العرب في إسرائيل، مجلة جدل، العدد الرابع عشر/ تموز/2012م، ص1.

(2) روحانا، نديم، غانم، أسعد: المواطنون الفلسطينيون في دولة "إسرائيل"، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد 3، صيف 1998م، ص65.

(3) زيداني، نايف: واقع سوداوي لعرب 48، نشر بتاريخ 11/ديسمبر/2015م.

<http://www.alaraby.co.uk/society/2015/12/10>

(4) حيدر، عزيز: الفلسطينيون في إسرائيل في ظل اتفاقية أوسلو، ص89.

يعاني أهالي الجليل عدداً من الظواهر الاجتماعية السلبية والآفات الاجتماعية التي تنجم عن موقع هذه الفئة في هذا المجتمع الغريب، والتخلف الاقتصادي وتدني مستوى التعليم، لهذه الأسباب مجتمعة لم يجد المجتمع العربي داخل الجليل الموارد المادية، والمهنية والمعرفية، والتنظيمية لمواجهة هذه العقبات، حيث تفاقمت الآفات والمشكلات الاجتماعية؛ مما أدى إلى تعميق الشعور بالعجز، وعدم القدرة على إصلاح المجتمع من الداخل، وإلى ترسيخ الصورة السلبية في الأقلية العربية، وعززت الأوضاع الاجتماعية الصعبة التبعية للسلطة المركزية، والمؤسسات المسؤولة، وأضعفت قدرة المجتمع على التنظيم ومواجهة السياسات المتبعة⁽¹⁾.

ث- الأوضاع التعليمية:

لم يكن حال الأوضاع التعليمية لأهالي الجليل بمختلف عن باقي الأوضاع، بل كان من سيء إلى أسوأ، فقد انتهجت السلطات الإسرائيلية تجاه المدارس العربية في الجليل سياسات التجهيل والعدمية الوطنية، والقومية والثقافية، فقد طرأ بعض التغيير الكمي على الناحية التعليمية للجليليون، فمنذ عام 1948م، أقدمت سلطات الاحتلال الإسرائيلي في الاهتمام بإنشاء مؤسسات ثقافية وتعليمية تعني بالناحية الثقافية للمواطنين اليهود، دون غيرهم، فقد أقدمت (إسرائيل) على تنفيذ مشاريع إنشائية لمؤسسات تعليمية تعني بالمستوي الابتدائي، لكونه نواة التشكيل لدي الجيل الناشئ، فكان لابد بالتزامن مع ذلك بتطبيق القوانين الإسرائيلية، ومن ضمنها تطبيق قانون التعليم الإلزامي، الذي تم إقراره عام 1949م، وأيضاً قانون التعليم الرسمي عام 1953م، ونتيجة لهذه القوانين العسكرية الإسرائيلية فقد ارتفع عدد الطلاب العرب في المدارس المنشأة، ولكن تعداد الطلاب يعد الأكبر من الطائفية الدرزية؛ لما للدور التي قامت به السلطات الإسرائيلية بتعزيز التفرقة الطائفية⁽²⁾.

ورغم إصدار القوانين التي حملت صفة الإلزامية، ولكنها تبقى بصفة عبثية وعنصرية وتمييزية ضد العرب ليس في الجليل فقط، بل ضد العرب في (إسرائيل)، وكانت صفة الإلزامية على تجمع دون غيره، فقد بقي أكثر من ألف من يسرى عليهم قانون التعليم الإلزامي هم خارج المدرسة ولا ينفذ عليهم قانون التعليم بالقوة، وهذا يوضح الهدف الحقيقي من وضع مثل هكذا قانون.

(1) حيدر، عزيز: الفلسطينيون في إسرائيل في ظل اتفاقية أوسلو، ص 94.

(2) قهوجي، حبيب: العرب في ظل الاحتلال الإسرائيلي منذ 1948م، ص 208.

ومع غياب الأرض غدا التعليم سلاحاً وأساساً، في أن واحد، لذلك نصبت (إسرائيل) العقبات أمام التعليم العربي في الجليل⁽¹⁾، فارتفعت نسبة تسرب التلاميذ من المدارس، إلى حوالي نصف مجموع التلاميذ العرب الفلسطينيين، وعلى الرغم من ذلك فقد زاد كل هذا القهر من اصرار فلسطيني⁽²⁾48، على الصمود وعمق إحساسهم بهويتهم القومية⁽³⁾.

اتبعت السلطات الإسرائيلية العديد من الخطوات تجاه الطلاب الجليليين تعمل على الحد من التواجد العربي داخل الجليل، وذلك من خلال:

2- محاربة التنشئة العربية في ظل أهلهم، ومحاولة إدماجهم في الحياة الإسرائيلية⁽⁴⁾.

3- سياسة التجهيل ضد المواطنين العرب⁽⁵⁾.

4- غرس الثقافة الإسرائيلية⁽⁶⁾.

5- التشكيك بحاضر الأمة العربية وماضيها⁽⁷⁾.

6- تعزيز الفصل بين التعليم اليهودي والعربي⁽¹⁾.

(1) جرابوي، تفيدة؛ نخلة، خليل: تمكين الأجيال الفلسطينية التعليم والتعلم تحت ظروف القاهرة، مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، رام الله، فلسطين، 2008م، ص28.

(2) فلسطينيو 48: تسمية شائعة في العالم العربي للعرب الفلسطينيين الذين يعيشون داخل حدود إسرائيل، أي خط الهدنة عام 1948م)، يحملون الجنسية الإسرائيلية. هيئة الموسوعة الفلسطينية، الموسوعة الفلسطينية، دمشق، المجلد الأول، دمشق، 1984م، ص19.

(3) ياسين، عبد القادر: الحركة الوطنية الفلسطينية المحطات الرئيسية / الدروس المستفادة، ص 46.

(4) رابعة، غازي إسماعيل: الإستراتيجية الإسرائيلية للفترة من (1967-1980م)، ص203؛ إمارة، محمد: حيوية اللغة العربية في إسرائيل من وجهة نظر اجتماعية لغوية، مجلة عدالة الإلكترونية، العدد التاسع والعشرين، تشرين أول 2006م، ص1.

(5) سرية، صالح عبدالله: تعليم العرب في إسرائيل، ص 108-109. للمزيد حول التمييز العنصري ضد النساء، وبنات الأقلية الفلسطينية في إسرائيل انظر: اللجنة القطرية برؤساء السلطات المحلية العربية في إسرائيل، المؤتمر العام للجماهير العربية في إسرائيل، مؤتمر المساواة 1996م، ص69؛ كتن، هنري: قضية فلسطين، ترجمة: رشدي الأشهب، السلطة الوطنية الفلسطينية، مطبوعات وزارة الثقافة، ط1، 1999م، ص208؛ بوييه، ايلي: الصراع العربي الإسرائيلي في كتب التاريخ المدرسية الإسرائيلية 1948-2000م، ترجمة: وليد أبو بكر، مدار، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، رام الله، 2006م، ص128.

(6) كتن، هنري: قضية فلسطين، ص206؛ سرية، صالح عبدالله: تعليم العرب في إسرائيل، ص45-46؛ جريس، صبري: العرب في إسرائيل، ص154.

(7) سرية، صالح عبدالله: تعليم العرب في إسرائيل، ص43-44؛ رابعة، غازي إسماعيل: الإستراتيجية الإسرائيلية للفترة من (1967-1980م)، ص 204. للمزيد حول الموضوع اطلع على: الحنّان، نوريت بيلد: فلسطين في الكتب المدرسية في إسرائيل - الأيديولوجيا والدعاية في التربية والتعليم، ترجمة: ياسين السيد، تقديم: أنطون شلحت، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، مدار، ط1، 2012م، ص9.

7- إنشاء جيش من البروفسورات⁽²⁾.

8- تفعيل الدور الإعلامي الصهيوني⁽³⁾.

9- إصدار العديد من القوانين الخاصة بالأوضاع التعليمية⁽⁴⁾.

ومن ضمن الخطط التي اتبعتها السلطات الإسرائيلية الفصل التعليمي على أساس الطائفية للتفريق بين أهالي الجليل بين مسلمين ودروز، وتقوية النفوذ الدرزي على حساب المسلمين السنة وهذا ما عززته (إسرائيل) باقامتها مدرستين درزيتين في الجليل الغربي ومركز الجليل، كما تم إنشاء صندوق خاص لتزويد تلك المدرستين الدرزيتان في الجليل بالميزانيات لدعمهما، وبعد إنشاؤهما مؤامرة إسرائيلية ضد مدرستي كفر ياسيف والرامة الجليلية العربية السنية⁽⁵⁾.
ترمي سياسة التعليم الإسرائيلي إلى تذيب التواجد العربي في الجليل، من خلال فرض دراسة اللغة العبرية عليهم، والثقافة العبرية وكل ما يتعلق بتاريخ اليهود والحركة الصهيونية، فلم يسلم الأطفال الجليليون في المراحل الابتدائية من الغطرسة الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين الجليليين، فوصلت مدة الدراسة شهرين فقط، مستغلة قصص الشخصيات العربية بتغليفها برائحة الكراهية والحق ضد العرب وبث سموم الصهيونية من خلال تدريسهم المناهج العبرية⁽⁶⁾.
خلاصة القول: أن تطبيق تلك السياسات ما هي إلا مؤامرة إسرائيلية على أهالي الجليل في كافة أماكن تواجدهم، ويعد إصدار القوانين الإسرائيلية ضد أهالي الجليل عنصرية.

(1) جرباوي، تفيدة؛نخلة، خليل: تمكين الأجيال الفلسطينية التعليم والتعلم تحت ظروف قاهرة، ص28؛ أبو شرار، هند: مشكلات التعليم عند العرب في إسرائيل، مجلة شؤون فلسطينية، عدد135، ص110؛ بويه، ايلي: الصراع العربي الاسرائيلي في كتب التاريخ المدرسية الإسرائيلية 1948-2000م، ص10؛ عبد الرحمن، أحمد: ابو جهاد أحاديث عن الانتفاضة، ص31.

(2) القدومي، عيسى: الجامعات العبرية، وجيش البروفسورات، مركز بيت المقدس للدراسات التوثيقية . <http://www.aqsaonline.org> .؛ للمزيد انظر حاج يحيى، قصي: دراسة تحليلية في معطيات تشغيل الأكاديميين العرب في سوق العمل الإسرائيلي، مجلة الرسالة، المعهد الأكاديمي لإعداد المعلمين العرب عدد، 2006/14.

(3) التنير، تقي الدين، عطوي، محمد: الاعلام الإسرائيلي ومواجهته، ط1، 1992م، ص17؛ النعامي، صالح:العسكر والصحافة في إسرائيل، دار الشروق، القاهرة، ط1، 2005م، ص17.

(4) أبو لغد، جأنيت:الموسوعة الفلسطينية، القسم الثاني، الدراسات الخاصة، المجلد الثالث، دراسات الحضارة: التربية والتعليم في فلسطين، بيروت، 1990م، ص113.؛ جرباوي، تفيدة؛نخلة، خليل: تمكين الأجيال الفلسطينية التعليم والتعلم تحت ظروف قاهرة، ص29.

(5) قهوجي، حبيب:العرب في ظل الاحتلال الإسرائيلي منذ 1948م، ص28.

(6) عسكر، عبدالعزيز سالم:العرب في إسرائيل، دار عزت خطاب للطبع، القاهرة، 1967م، ص115.

ج- الأوضاع السياسية :

شكلت الأوضاع السياسية المتردية في الجليل حالة تأهب مستمر من قبل اليهود، فشكل تاريخ 29 تشرين ثاني/نوفمبر 1947م، تاريخاً مهماً ومصيرياً في حياة الشعب الفلسطيني، ومنهم المقيمين الجليل، حيث أصدرت هيئة الأمم المتحدة، قرار تقسيم فلسطين⁽¹⁾، وإنهاء الانتداب البريطاني⁽²⁾، وإنشاء دولتين؛ عربية ويهودية وإدارة دولية في القدس، بحيث تصبح 43% من مساحة فلسطين لإقامة الدولة العربية، و56% لإقامة الدولة اليهودية، بينما القدس خصصت لتكون قطاعاً دولياً⁽³⁾. وعلى إثر ذلك مثل خبر حشود و قدوم القوات العربية⁽⁴⁾ إلى فلسطين،

(1) تقسيم فلسطين (181): قرار أقرته هيئة الأمم المتحدة في 29/11/1947م، فكأن التقسيم الجغرافي الذي رسمه قرار التقسيم كالتالي : أ- الجزء الساحلي من فلسطين ابتداءً من مدينة عكا وحتى شمال مدينة المجدل يكون من نصيب اليهود، ومن خلال لمحة بسيطة على هذه المنطقة نرى أنها تضم الأراضي السهلية المنبسطة والتربة الطفالية الخصبة والموارد المائية الكافية، وهذه المقومات تصلح لزراعة جميع أنواع المحاصيل الزراعية لا سيما الحمضيات والخضار والفاكهة والنباتات العلفية وغيرها.

ب- الجزء الشمالي الشرقي من فلسطين ابتداءً من إصبع الجليل كاملاً وسهل الحولة وخط يبدأ مع خط تقسيم المياه على جبال الجليل الأعلى والأدنى وينتهي في سهل مرج بن عامر هذه الأراضي تقع ضمن السيادة اليهودية، وهذه الأراضي ذات تربة طميية سمكية صالحة للزراعة خاصة الزراعة الكثيفة، والأهم من ذلك أن هذه المنطقة تضم أكبر خزان مائي طبيعي في فلسطين ممثلاً في الأنهار (القاضي والحاصباني وبأنياس وبريغيث وبحيرة طبريا والجزء الأعلى ذو التدفق المائي الكبير لنهر الأردن).

ت- غالبية صحراء النقب في قرار التقسيم تقع ضمن السيادة اليهودية، وهي تمثل بعداً وعمقاً جغرافياً واستراتيجياً في حال قيام الدولة.

ث- المناطق التي يملكها العرب هي مناطق السفوح الغربية للجليل الأعلى، والمرتفعات الوسطى وهذه تمثل مرتفعات جبلية صعبة الاستغلال، أما قطاع غزة يمتد جنوباً حتى منتصف صحراء النقب فهو منطقة بلا موارد. البديري، هند: أراضي فلسطين بين مزاعم الصهيونية وحقائق التاريخ، ص153.؛ النحال، محمد سلامة : فلسطين أرض وتاريخ، الطبعة الأولى، دار الجليل للنشر، عمان، 1984، ص49.؛

Robert, John: The Palestine Diary 1914-1945, Vol. 1, The Palestine Research Center, Beirut, 1963, P. 286. <http://www.mofa.pna.ps/index.php/ar/homepage/106-arabic-ar/main-issues/september-maturity/620-181>.

(2) كتن، هنري: قضية فلسطين، ص44-48.

(3) العلمي، أحمد: حرب عام 1948، دار الأسوار، عكا، 1990م، ص14.؛ ارشيدات، عصام، وآخرون : دراسات في القضية الفلسطينية، الطبعة الأولى، دار الكندي للنشر والتوزيع، الأردن، إربد، 1992م، ص40.؛ الخولي، حسن صبري : سياسة الاستعمار تجاه فلسطين في النصف الأول من القرن العشرين، الجزء الأول، دار المعارف، ص160.

(4) القوات العربية: وهي ما تعرف باسم الجيوش العربية، وهي عبارة عن قوات نظامية متعددة الجنسيات، من العراق ومصر وسورية ولبنان والأردن وجيش الأنقاذ، جاءت نتيجة مؤتمر عسكري عقد 30/نيسان/1947م،

وتمركزها على حدود منطقة الحولة، في 11 تشرين أول/أكتوبر 1947م، خبيراً مفاجئاً وقع كالعاصفة على رؤوس اليهود، خاصةً على "منظمة الهاغاناة"⁽¹⁾⁽²⁾؛ مما خلق مزيداً من التأهب في الجليل؛ فأرسل موشيه مان قائد الجليل، إخطاراً هاتفياً، إلى هيئة الأركان العامة يوم 12 تشرين ثاني/ نوفمبر 1947م، يطالبه بضرورة الرد الفوري، على مدى خطورة الأوضاع السياسية في الجليل للدفاع عنه، وقد أطلق على هذه العملية "عملية تل حاي"⁽³⁾.

خضع أهالي الجليل تحت الحكم العسكري الإسرائيلي منذ عام 1948م، فاعتبر القادة الإسرائيليين مواطني الجليل خطراً يداهمهم دائماً، وأن مجرد الاعتراف بهم يعني تأكيداً على حقهم في المشاركة السياسية، فالعرب داخل الجليل - حسب نظر الأحزاب والحكومات السياسية الإسرائيلية - هم أقلية دينية⁽⁴⁾. عقد اجتماع للكنيست الرابع الإسرائيلي عام 1959م⁽⁵⁾، وقد أبدى هذا الاجتماع اهتمام كبيراً لاستمرار الحكم العسكري⁽⁶⁾، وزادت الجهود اليهودية المبذولة تجاه العرب لجأت بين عامي 1964-1966م⁽⁷⁾، من خلال إتباع سياسة جديدة حيال الجليليون الذين

في عمان برأسة الملك عبدالله، وممثلين عن كل الدول السابقة، لاستعراض الوضع العسكري في فلسطين، وما يجب أن يقوموا به بعد أنتهاء الانتداب، فقرروا أنهم بحاجة إلى ست فرق عسكرية وست اسراب طائرات، وعلى ذلك أرسلت هذه القوات العربية في 15 أيار ودخلت حدود فلسطين بغية تحريرها من براثن الصهيونية. علي، فلاح خالد: الحرب العربية الإسرائيلية 1948-1949م، وتأسيس إسرائيل، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط1، ص 94؛ جرار، حسني ادهم: المعارك التاريخية على أرض الشام، نكبة فلسطين عام 1947-1948م، (مؤتمرات وتضحيات)، دار الفرقان للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 1995م، ص104-105.

(1) الهاغاناة : هي منظمة عسكرية، يهودية، صهيونية، تعني الدفاع، أسست في حزيران 1920م، في مؤتمر حزب أهدوت هعفوداه، وتعتبر امتداداً لمنظمة هاشومير، من بين أهدافها: المحافظة على حياة وسلامة اليهود من (هجمات) العرب، و(الدفاع) عن المهاجرين اليهود والمتسولين إلى فلسطين، والدفاع عن المستوطنات اليهودية. منصور، جوني: معجم الأعلام والمصطلحات الصهيونية والإسرائيلية، ص481. ؛ السنوار، زكريا: منظمة الهاغاناة الصهيونية منذ أنشائها وحتى صدور قرار التقسيم(1920-1947م)، رسالة كتوراة (غير منشورة)، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2006م.

(2) الخالدي، وليد: حرب فلسطين 1947-1948م، ص187-188.

(3) الخالدي، وليد: حرب فلسطين 1947-1948م، ص188.

(4) العمري، وليد:رسالة الأراضي المحتلة عام1948م"فلسطينيو الداخل - خيارالحكم الذاتي"، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد3، 1990م، ص182-183.

(5) كتن، هنري: قضية فلسطين، ص207.

(6) Sabri، Jiryis: The Arabs in Israel، Library of congress، Cataloging in Publication Data، New York، 1976، p36.

(7) عبدالمجيد، ردينة:سياسة إسرائيل التعليمية تجاه العرب في فلسطين المحتلة عام1948-1976م، دارالمأمون للنشر والتوزيع، ط1، 2012م، ص47.

يخضعون لقوانينها، وقد تم الإعلان رسمياً في أواخر عام 1966م، عن إلغاء الحكم العسكري عن الجليل، فقد أعلن ليفي أشكول في الثامن من نوفمبر 1966م، أن الحكومة قررت إنهاء الحكم العسكري المفروض على العرب المقيمين داخل (إسرائيل) في الأول من ديسمبر 1966م، محاولة لأستقطاب أكبر عدد من العناصر منهم، غير أن ذلك لم يتم نظراً لانتقال صلاحيات الحكم العسكري انتقالاً عملياً إلى الشرطة المحلية⁽¹⁾.

استخدم حزب مباي الحاكم آنذاك كافة الوسائل المتاحة لإعاقة تطور المواطنين الجليليين سياسياً، والمحافظة على البنية السياسية التقليدية الضعيفة، وإبقائهم مفتتين ومنقسمين، فشكل تكتلات عربية لمقتضي الانتخابات، نصب عليها أشخاصاً ينتمون إلى الزعامة التقليدية، لتكون جسراً ووسيطاً بين السلطات وبين السكان العرب، وقد انعكس ذلك على التواجد السياسي للناخب العربي الذي أعفاه من وجود برنامج انتخابي يشملهم، إضافة لعدم تبلور الكتل العربية في كتلة واحدة مستقلة، وقد نجحت سياسة التفرقة الطائفية؛ وإقامة حواجز بين المواطنين الجليليين وإثارة أزمة الثقة ما بين الطائفة الدرزية وباقي الطوائف العربية، التي ضمنت بقاءهم متفرقين⁽²⁾. واجه الجليليون منذ البداية احتكار السلطات الإسرائيلية السياسة بقدر احتكار الموارد الطبيعية للجليل⁽³⁾.

ثانياً : وسائل المقاومة:

لقد خاض الفلسطينيون في الداخل المحتل، خاصة سكان الجليل نضالاً جماهيرياً وبرلمانياً، وتقديم مشاريع قوانين في الكنيست، وقضائياً، وإعلامياً، وأكاديمياً، وذلك من خلال عدة وسائل، أهمها:

أ- المحاضرات والندوات:

اتهمت مجموعة من الأكاديميين والناشطين الإسرائيليين، منهم الدكتور/ سندي كدار، المحاضر في كلية الحقوق في جامعة حيفا، السلطات الإسرائيلية بمواصلة العمل على إقصاء المواطنين العرب في الجليل بواسطة مشروعها القديم الجديد "تطوير الجليل"، وهو الاسم "الملطف" لتهويد المكان، من خلال استقطاب المزيد من اليهود وإقصاء العرب وتضييق الخناق عليهم تمهيداً لدفعهم إلى مغادرته. وشدد كدار، الذي وردت أقواله في يوم دراسي نظمتها جامعة حيفا

(1) ماضي، عبد الفتاح محمد : الدين والسياسة في إسرائيل، ص69.

(2) سلمان، رضى: المنسيون عرب فلسطين مرحلة النهوض من الصدمة، ص129-130.

(3) العمرى، وليد: رسالة الأراضي المحتلة عام1948م، ص183.

والتخنيون⁽¹⁾، وجمعية ابن خلدون وجمعية سيكوي بعنوان "تهويد الجليل أم تطويره من أجل رفاهية كافة سكانه"، على أن ما قامت به (إسرائيل) ولا تزال، يعتبر مخالفة قضائية ويتناقض بشكل صدامي مع المواثيق والقوانين الدولية التي تحظر التمييز العنصري وتكرس المساواة في تخصيص الموارد وتعتبر توزيع الأراضي قيمة معيارية جوهرية محذراً من تحولها إلى نظام الابرتهايد^(*) البائد في جنوب أفريقيا، ويأتي اليوم الدراسي هذا ضمن البحث المتزايد مؤخراً في موضوع "تطوير" أو "تهويد" الجليل في ظل شروع حكومة أريئيل شارون بمرحلة جديدة من تعزيز الاستيطان في الجليل في موازاة الاستعدادات المعلنة للانسحاب من قطاع غزة حيث أعلن شارون: "أن سلطة تطوير الجليل" الخاضعة لتوجيهات ديوان رئيس الوزراء قد باشرت في إنجاز مخططها لاجتذاب 300 ألف يهودي إلى منطقة الجليل⁽²⁾.

لم يتوقف الحال عند هذا الحد، فقد نشط العديد من المهتمين بالشؤون الفلسطينية، ومن أمثلة ذلك: حديث الدكتور/ خالد ابو عصبه، المهتم بشؤون فلسطيني 48 وعلاقتهم مع (إسرائيل) ومواطنيها اليهود، لمجلة "المشهد الإسرائيلي" أن إنجاز المساواة الحقيقية هو رهن تغييرات بنيوية تتعلق بهوية الدولة ورموزها وديمقراطيتها المنقوصة محذراً من انفجار جديد بين المواطنين العرب و (إسرائيل)؛ نتيجة الاستمرار في اضطهادهم وتهميشهم، تشكل هبة أكتوبر 2000م^(*) فيه مجرد "رأس الجبل الجليدي"⁽³⁾.

(1) التخنيون: مدرسة فنية عليا في حيفا، أسس عام 1912م، وبسبب الحرب العالمية الأولى؛ توقف بناء التخنيون، وبعد الحرب اشترته الهستدروت الصهيونية، وأكملت بناءه، وفتح للتدريس عام 1925م. منصور، جوني: معجم الأعلام والمصطلحات الصهيونية، ص 213-214.

(*) الابرتهايد: هو نظام الفصل العنصري الذي حكمت من خلاله الأقلية البيضاء في جنوب أفريقيا من عام 1948، وحتى تم إلغاء النظام بين الأعوام 1990 - 1993 م، وأعقب ذلك انتخابات ديموقراطية عام 1994م. هدف نظام الأبارتايد إلى خلق إطار قانوني يحافظ على الهيمنة الاقتصادية والسياسية للأقلية ذات الأصول الأوروبية. الكيالي، عبد الوهاب: موسوعة السياسة، ج3، ص16. للمزيد انظر :

[.https://ar.wikipedia.org/wiki](https://ar.wikipedia.org/wiki)

(2) [.http://www.madarcenter.org](http://www.madarcenter.org)

* هبة أكتوبر 2000م: عبارة عن سلسلة من مظاهرات واسعة قام بها فلسطينيو الداخل (المواطنون العرب في فلسطين المحتلة) اثناء شهر تشرين الأول من عام 2000. كانت المظاهرات استفاراً لدخول أريئيل شارون إلى المسجد الأقصى، امر سبب اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية، واحتجاجاً على وضع المواطنين العرب في

إسرائيل، اسفرت تلك الاشتباكات على سقوط 13 شهيداً [.https://ar.wikipedia.org/wiki](https://ar.wikipedia.org/wiki)

(3) عواودة، وديع: "تطوير الجليل" مشروع إستيطاني جديد يهدف إلى تهويد المكان، مدار، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، 2004/5/12م.

عقدت ندوة حملت عنوان المقاطعة العربية (إسرائيل) في كانون الثاني / يناير 1962م، وقد جاءت هذه الندوة للمطالبة بالمقاطعة العربية (إسرائيل)؛ كردة فعل لسلب الصهاينة للحقوق العربية المشروعة في فلسطين المحتلة عام 1948م؛ لتضييق الخناق على الاقتصاد الإسرائيلي لمنع من النمو والاستقرار، فجاءت هذه الندوة لإلقاء بعض الضوء على سبل المقاطعة والوسائل، التي يمكن القيام بها من المجتمع العربي في الداخل، للوقوف أمام التحديات المتواصلة بحقهم، وقد اجتمع نخبة من الأساتذة الذين شاركوا في هذه الندوة ومن بينهم الدكتور يوسف صايغ، أستاذ الاقتصاد في الجامعة الأمريكية في بيروت، والأستاذ وليد الخالدي، أستاذ العلوم السياسية في الجامعة الأمريكية في بيروت والأستاذ برهان دجاني، سكرتير المكتب الدائم لاتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة في بيروت والأستاذ ادمون عصفور، مدير التخطيط والاقتصاد، شركة طيران الشرق الأوسط، بيروت والأستاذ مروان اسكندر، أستاذ الاقتصاد في كلية بيروت للبنات، وقد اعتبروا المقاطعة من أهم الوسائل الفاعلة في تحقيق الأهداف على الصعيد السياسي؛ أي جعل المقاطعة جزءاً من العمل السياسي العربي، بمطالبة الدول الصديقة التي ترغب في التعامل مع البلاد العربية بتقليص تعاملها مع (إسرائيل)، وقد طالب المجتمعون بضرورة بذل جهود كبيرة لمواجهة هذه المشاريع والأعمال الصهيونية. فيما يتعلق باستخدام الصهيونية للمقاطعة كسلاح لترسيخ فكرة لاسامية المقاومة العربية لها، يتوجب علينا مقارنة هذا العمل الدعائي بنشاط دعائي مبرمج ومدروس، كذلك شدد الجميع على البحث في إزالة كلمة يهودي من استجاباتنا للشركات والأفراد، ذلك أن استعمال كلمة يهودي يعطي الصهيونية شحناً دعائياً، ولأن هناك صهيونيين غير يهود . ولعل أخطر من عانيناه من الصهيونيين كانوا من غير اليهود يمكننا أن نطالب من الأشخاص عدم الاشتراك في حملات تأييد الحركة الصهيونية عن طريق دفع التبرعات او عن طريق شراء السندات الإسرائيلية أو غيرها من الضمائم⁽¹⁾.

تسرع الحكومات "الإسرائيلية" الخطى لتصفية مقاومة المجتمع المدني الفلسطيني الصامد فوق أرضه منذ عام 1948م لسياساتها، افغدور ليبرمان، الفائز بهذه الانتخابات الذي كوفئ بحقيبة وزارة الخارجية ومنح حزبه وزارة الأمن الداخلي، كان قد دعا لحظر نشاط الأحزاب والجماعات التي تدعم حماس وإلى فرض نوع من الخدمة الإجبارية على جميع من يعيش في الدولة العبرية، كما دعا لمقايسة الأراضي التي يقيم فيها عرب 48 والتي يقطنها يهود بالمستوطنات بالصفة الغربية . وهناك مشاريع قوانين طرحها بترسيخ فكرة يهودية الدولة، وحرمان العرب من إحياء ذكرى

(1) المقاطعة العربية لإسرائيل: مجلة الرائد العربي، كانون الثاني/يناير 1962م، العدد الخامس عشر. للمزيد

حول ماهية الندوة انظر المؤسسة العربية للثقافة . <http://al-hakawati.la.utexas.edu>

النكبة، والقسم لمن يحمل الهوية اليهودية بيهودية الدولة، بما يهئ لسحب الهوية ممن لا يقبل ذلك من العرب وطردهم من أرضهم⁽¹⁾.

ب - تطبيق المقاطعة الأكاديمية والثقافية والاقتصادية لإسرائيل من الجماهير الفلسطينية في أراضي عام 1948:

دشن فلسطينيو الداخل عام 1948م حملة فلسطينية للمقاطعة حملت عنوان، " مبادئ ومعايير تطبيق المقاطعة الأكاديمية والثقافية لإسرائيل من الجماهير الفلسطينية في أراضي عام 1948م"، وقد وضعت حركة المقاطعة (لإسرائيل)، وسحب الاستثمارات منها، وفرض عقوبات عليها معايير وتوصيات تخص العالم العربي، وفلسطيني الداخل عام 1948م خاصة؛ نظراً لطبيعة الحياة اليومية التي يحيها فلسطيني الأراضي الفلسطينية المحتلة، واختلاف الأوضاع لهم، فقد اجتهدت "حملة المقاطعة" من خلال لقاءات وجدالات وحوارات مع مثقفين وطلبة أكاديميين، وفنانين، ونشطاء اجتماعيين في مناطق 1948م، من أجل صياغة معايير ثلاثم واقعهم المعقد، فقد أنطلقت الحملة بالمحافظة على خصوصية فلسطيني 1948م، والتميز ما بين حقوق المواطنة، والتطبيع مع الاحتلال، وجاءت بالبند التالية⁽²⁾:

أ- لا مانع من الحصول على ميزانيات ثقافية وفنية وصحية وغيرها من الوزارات الحكومية كحق طبيعي للمواطنين، كدافعي الضرائب.

ب- العلاقات اليومية المعتادة بين فلسطيني 48 واليهود - الإسرائيليين في أماكن العمل والدراسة والمشافي، والمؤسسات وغيرها لا يمكن أن تشكل بحد ذاته تطبيقاً مع الاحتلال.

ت- النضال المشترك مع القوى الإسرائيلية المعادية للصهيونية ضد الاحتلال والأبارتهيد ولا يعتبر تطبيقاً.

فقد نادى هذه الحملة بحقوق المواطنين الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948م، خاصة من مواطنين الجليل والقرى المحيطة بها، فرأت اللجنة ضرورة مراعاة خصوصية أوضاعهم وأماكن تواجدهم والظروف السياسية والقانونية لهم وطالبت بالشروط التالية لتحقيق الهدف العام للمقاطعة وإنجاحها:

(1) داغر، فوليت: أوضاع فلسطيني الأراضي المحتلة في 1948م، مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية، أوائل سبتمبر/ أيلول 2009م. انظر <http://www.dctcrs.org>

(2) مبادي ومعايير تطبيق المقاطعة اكااديمية والثقافية لإسرائيل من قبل الجماهير الفلسطينية في أراضي 1948م: مقاطعة إسرائيل لتحقيق العدالة، BDSحرية عدالة مساواة، رام الله، فلسطين، <http://bdsarabic.net>؛ للمزيد حول الحملة الفلسطينية لمقاطعة إسرائيل انظر .

<http://www.pacbi.org>

1. الإصرار على المحافظة على الحقوق الأساسية لعرب 1948م، من كرامة وحقوق الإنسانية.
2. بناء التحالفات الواسعة والمتنوعة أيديولوجياً، بما يشمل بذلك التحالف مع اليهود-الإسرائيليين المعادين للصهيونية، كوسيلة كفاحية سلمية .
3. وقف كل أشكال التعاونات الاقتصادية مع الصهاينة، وذلك من خلال سحب الاستثمارات التجارية.
4. تقديم المصلحة الوطنية العامة على المصلحة الفردية أو المهنية أو الفئوية في اتخاذ قرار المقاطعة (1).

وقد أكد د. حيدر عيد، عضو اللجنة الوطنية لمقاطعة إسرائيل، أكاديمياً وثقافياً واقتصادياً أن أسلوب المقاطعة الأكاديمية ضد المؤسسات الإسرائيلية أعطي ثماره خلال وقت مدهل وفي سابقة تاريخية من نوعها، وحقق مالم تحققه وسائل الكفاح الأخرى، حيث استطاع من خلال حملات المقاطعة فضح وجه الاحتلال الإسرائيلي العنصري والقبیح أمام العالم أجمع، فقد استطرد الدكتور حيدر، التجربة الأفريقية كمثال يحتذي به بكافة المقاييس، " أن الكفاح في جنوب إفريقيا قام على أربعة أعمدة هي: الكفاح السياسي والكفاح المسلح، والتعبئة الجماهيرية، وإنشاء حركة مقاطعة عالمية ضد نظام الأبارتهايد العنصري، إلا أن الوسيلتين اللتين نجحتا بشكل منقطع النظير هما الأخيرتان فقط، فالمقاطعة الاقتصادية والثقافية والعسكرية والدبلوماسية، وحتى الرياضية والفنية، هزت الأبارتهايد، كما أسقطه كذلك الحركة الجماهيرية النشطة والواعية، وهو ما بدأ ينشأ حديثاً من خلال المظاهرات في القرى العربية، وهو ما نرغب بالوصول إليه"، وقد شدد على أهمية المقاطعة كمكمل لعملية المقاومة العسكرية⁽²⁾.

ولم يكن أسلوب المقاطعة بأسلوب جديد لدى الجماهير العربية الجليلية، فقد دشنت حملة مقاطعة عرفت باسم "حيرم عرفي" وهي تعني بمقاطعة عربية، وهي عبارة عن مقاطعة اقتصادية، استخدمها العرب في إطار كفاحهم العام ضد إسرائيل، وقد بدأت المقاطعة العربية في الثلاثينيات وبخاصة في الفترتين بين (1936-1939م)، والتي تم خلالها شل ميناء يافا على أيدي الملاحين العرب، وبعد اتفاقيات الهدنة التي تلت حرب عام 1948م، وقد استأنف العرب حملة

(1) مبادي ومعايير تطبيق المقاطعة اكااديمية والثقافية لإسرائيل من قبل الجماهير الفلسطينية في أراضي 1948م، <http://www.pacbi.org>؛ للمزيد حول المقاطعة انظر: بديل، آخر أنجازات حملة مقاطعة

إسرائيل، مجلة حق العودة، العدد52، 11 (آذار)/مارس، 2013.

(2) عيد، حيدر: المقاطعة لإسرائيل بدأت تجني ثمارها بقوة، 9/إبريل/2011م.

<http://www.felesteen.ps>

المقاطعة ضد (إسرائيل)، وقد شملت حملة المقاطعة أيضاً العرب الذين تاجروا مع (إسرائيل)، ومنذ عام 1950م اتسعت هذه الحملة لتشمل كافة شركات الملاحة التي لها علاقات مع (إسرائيل)، ومنذ عام 1955م، هددت المقاطعة العربية كل طرف له علاقات تجارية مع (إسرائيل)، وقد قام العرب بفتح مكتب خاص بهم، وعدة مكاتب فرعية لمتابعة سير خطوات تنفيذ هذه المقاطعة، ومن أهم اللوائح التي قامت عليها هذه المقاطعة بوضع قائمة سوداء بأسماء وضع الشخصيات المعروفة بتأييدها للصهيونية ولإسرائيل، وقد أقيمت دائرة خاصة في وزارة الخارجية الإسرائيلية لمعالجة المقاطعة العربية، شكلت سلطة خاصة لمحاربة المقاطعة، أتبعته لمكتب رئيس الحكومة⁽¹⁾.

ت_الكتابات:

لم يحدث الأدب المقاوم عن طريق الصدفة، فقد حقق نجاحاً وتقدماً فنياً في كونه شعر المقاومة، وذلك دليل عمق وعي الشعب الفلسطيني المحتل بأهمية الفن في المساهمة بالمقاومة أمام التحديات الإسرائيلية اليومية، فالفن والثقافة سلاحان إذا ما سارا على النهج الهادف رفع من مفاهيم أمة بكاملها، فالمتقنون العرب في فلسطين المحتلة، يدركون أن هناك عوامل تحد من توصيل الثقافة المحلية والخارجية إلى عامة الشعب، منها عدم إمكانية النشر، ومحاربة النتائج الثقافي الهادف، فهم يدركون أن المجتمع العربي في إسرائيل يقلد المجتمع العربي الكبير في تصرفاته، ويستوعب نداءاته أكثر بكثير من تقليد المجتمع اليهودي المجاور، وقد أدى ذلك إلى الاعتماد بعض الشيء على الإذاعات العربية، فهي تبث هذه الوحشة على العربي في إسرائيل، وتخفف من وطأة العزلة المفروضة عليه، وهي وسيلة تواصل فكري ثقافي في العالم العربي، ويبدو أنه عكس نفسه بقوة على كثير من الإنتاج الفني في الأراضي المحتلة عام 1948م⁽²⁾.

إصدار العديد من الكتب التي تصف حالة العربي المقيم داخل فلسطين المحتلة عام 1948م، ومن أمثلة ذلك الكاتب والشاعر الفلسطيني الكبير "فوزي الأسمر"، الذي اتخذ من وصف حالته وحالة أسرته التي وقعت تحت نير الاحتلال الإسرائيلي عام 1948م، في مدينة اللد موطنه، ليعزز تجربته المريرة بالعيش والكرامة من خلال تقديم كتاب خاص به يحمل عنوان "عرب في إسرائيل"⁽³⁾، وليصف النكبة كاملة كما شاهدها وعاش تفاصيل أيامها، فقد اهتم الأسمر بكتابة

(1) تلمي ومناحيم، أفرانيم: معجم المصطلحات الصهيونية، ص 351.

(2) كنفاني، غسان: الأدب الفلسطيني المقاوم تحت الاحتلال 1948-1968م، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ط 1، 1968م، ص 33-34.

(3) الأسمر، فوزي: عرب في إسرائيل، ترجمة نظمي لوقا، صوفي عبدالله، دار المعارف، 1977م، ص 4؛
2nd، Beirut: Institute for Palestine Studies، *To be an Arab in Israel*، Fawzi Asmar

ed، 1978، p. 5.

كتب الشعر والنثر، والمقالات باللغة العربية والإنجليزية والعبرية، لتكون هذه الكتابات ثروة ثقافية، ومرجع يغزي الروح الباقية في الأجيال للعودة والحنين إلى الأوطان، وتعتبر تجربة الأسمر إحدى التجارب الفاعلة في ترك بصمة واضحة لدى الجماهير العربية داخل (إسرائيل)، لينتج عن ذلك حالة من الوعي الثقافي لديهم ويظهر ذلك جلياً من خلال ما كتبوه في كتاباتهم ومن أمثلة ذلك أعمال راشد حسين الشعرية وكتاب صبري جريس "العرب في إسرائيل"⁽¹⁾.

ومن ضمن الكتابات تروي الكاتبة الفرنسية مارتين مونو في كتابها "في المعركة إسرائيل كما رأيتها" ماذا حل بالمهجرين الفلسطينيين جراء العمليات العسكرية على شمال فلسطين خاصة وهذا ما يدل فشل الروايات الإسرائيلية الحاقدة تجاه العرب، فنقول "التقيت بأحد الأفراد الذين يسكنوا قرية تمرّة الواقعة في منطقة الجليل، فسألته: لماذا لم تنتقلون للعيش خارج حدود هذه الأرض، وبإمكانكم العمل، وتحسين أوضاعكم؟ فأجب: أننا لا نريد أن نعيش إلا في بلدنا فلسطين، لأننا على الأقل هنا لسنا بعيدين عن أرضنا"⁽²⁾.

ث- دور الأحزاب والجمعيات من تهويد الجليل :

تيفتت الحركة الصهيونية لمدى خطورة التواجد العربي في فلسطين على اليهود، منذ العام 1922م، وذلك على أثر تلك المظاهرات التي قامت للتعبير عن رفضها لإنشاء(الوطن القومي)اليهودي في فلسطين، مما جعلها تقوم بعدة خطوات لتشتت وتفرق الصف الفلسطيني، فقد عينت اليهودي كالفاروسي مشرفاً على تنفيذ السياسة الصهيونية، من خلال خلق حزب سياسي معتدل بالتعاون مع الأجهزة السياسية الصهيونية، واستغلال كافة الوسائل الإعلامية من صحف ومجلات عربية متاحة للتأثير على الرأي العام الفلسطيني⁽³⁾.

شهدت مدن الجليل قيام مجموعة من الأحزاب السياسية، والجمعيات وكانت هذه الأحزاب جزء من الأحزاب السياسية التي نشأت في الوسط العربي، ومن ضمن الأحزاب التي نشطت في الأراضي المحتلة عام 1948م التالي:

1- التيار العربي - اليهودي:

يعتبر التيار العربي-الإسرائيلي تياراً إيدلوجياً، يعترف بالفلسطينيين كأقلية داخل وطنهم المسلوب، من أولى مطالبه الدعوة إلى التقرب من الأحزاب اليهودية، والأندماج الكلي معها، بالتزامن مع

(1) خوري: إلياس: فوزي الأسمر بين منفيين، مجلة الدراسات الفلسطينية، مجموعة 176، عدد 97، 2014م، ص173-174.

(2) ترجمة: حليم طوسون، الهيئة المصرية للتأليف والنشر، 1972م، ص44.

(3) الحوت، بيان: القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين 1917-1948م، دار الهدى للطباعة والنشر، كفر قرع، 1986م، ص180.

شطب المطلب الرئيس والشرعي للفلسطينيين وهو الاعتراف بالعرب كأقلية قومية عربية فلسطينية، لها حقوقها المشروعة ضمن الحكم العسكري الإسرائيلي، وعدم تغيير طابع الدولة، وأهدافها، وقد ظهر جلياً النشاط العربي الفعال لدى الشخصيات الفلسطينية داخل الأحزاب الصهيونية المتعددة، مثل حزب الماباي⁽¹⁾، وحزب المابام⁽²⁾، وحزب الليكود⁽³⁾ وغيرها من الأحزاب الصهيونية الفاعلة داخل إسرائيل، فقد حارب الفلسطينين بكافة الوسائل للوصول إلى حيز مقاعد داخل هذه الأحزاب لتعبر عن الفلسطينين وترفع صوتهم في كافة الأماكن للمطالبة بأدني حقوقهم

(1) حزب الماباي: يعرف بالعبرية "مفليجت بوعلی ایرتس یسرائیل"، ويعرف على أنه حزب العمال الاسرائيلي ماباي، وهو حزب عمالي صهيوني اشتراكي، من اكبر الاحزاب في اسرائيل أسس عام 1930م، بعد توحيد هابوعيل هاتسعير، مع احدوت هاعفودا، وأصبح ذا مكانة مركزية في نقابة العمال الهستدروت، وفي كافة مؤسسات الاستيطان الصهيوني، ويؤيد الحزب بعث شعب اسرائيل في "أرض اسرائيل"، كشعب عامل حر يطور حضارته، ولغته العبرية، ويهتم بالمحافظة على الأرض، والدفاع والاستيطان والهجرة، وعلى اقامة شركة عمال تعتمد على المساواة والحرية والاستقلال، ويرتبط حزب الماباي بالهستدروت الصهيونية العالمية كما أنه عضو في مؤتمر الاشتراكية الدولية، ويعتبر الحزب نفسه حاملاً للرسالة الطلائعية في الحركة الصهيونية، وعضواً مخلصاً في الحركة العمالية الاشتراكية في العالم. تلمي ومناحيم، أفرايم :معجم المصطلحات الصهيونية، ص290.؛ المسيري، عبد الوهاب: موسوعة المفاهيم والمصطلحات الصهيونية، ص345.

(2) حزب المابام: حزب العمال الموحد، وهو حزب صهيوني طلائعي ذو ميول يسارية متطرفة، اقيم في كانون تان 1948م، عن طريق توحيد حزبي هاشومير هاتسعير وأحدوت هاعفودا، عمال صهيون، يهدف الحزب حول الاعتراف بأهمية العمال ودورهم في العالم، ويؤيد الحزب الصهيونية التقدمية، والرسالة الطلائعية، والاخلاص للاشتراكية الدولية، وتطوير " دولة إسرائيل"، على أساس الوحدة بين بناء الاقتصاد والمجتمع وحزب المراكز، ويؤيد فرض الاشتراكية على نظام الحكم في إسرائيل بطريقة ديمقراطية والكفاح المخطط لضمان السلام، ويؤيد سيطرة حركة العمال على بناء الدولة . تلمي ومناحيم، أفرايم :معجم المصطلحات الصهيونية، ص290-291.

(3) حزب الليكود: تكتل يميني سياسي، تأسس عام 1973م، أطلق عليه اسمه ليكود، بزعامة مناخيم بيغن، واعتبر أنه حزب وطني ليبرالي يسعى من أجل جمع الشتات اليهودي في "أرض إسرائيل"، ويعمل من أجل العدالة الاجتماعية والانسان اليهودي، ويركز الحزب على تعزيز القيم وتراث " الشعب الإسرائيلي " حد زعمهم، بالترافق مع إقامة حكم ديمقراطي قائم على دمج الاقليات في "إسرائيل، والاهتمام بكافة النواحي الصحية والبيئية والتعليمية لل سكان في إسرائيل، وهو ما أكد عليه البيان التأسيسي الخاص بالحزب عام 1973م، جاء الهدف من إقامته تشكيل تكتل يميني واسع يضم جميع الاحزاب اليمينية في إسرائيل في قائمة موحدة للمشاركة في انتخابات الكنيست الثامن عام 1973م، ضد تحالف حزب العمل. منصور، جوني: معجم الأعلام والمصطلحات، ص391.؛ الأشقر: رياض: الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1973م، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، لبنان، 1979م، ص288.؛ تيم، سعيد: النظام السياسي الإسرائيلي، دار الجليل للطباعة والنشر، ط1، 1989م، ص402. للمزيد حول مؤسس الحزب وتأثيرته الحزبية انظر: أفنف، يوني: الطاهرون ضد النجسون: وعي الكارثة لدي مناخيم بيغن، وتأثيرها على طريقه السياسي، جامعة بار-إيلات، 2003م، ص63. (عبري)؛ مقاتل من الصحراء <http://www.moqatel.com>.

الشرعية⁽¹⁾. ولم تكن كافة الأحزاب السياسية الصهيونية معنية بالنشاطات السياسية العربية، فقد استغلت الأحزاب الأصوات العربية لديهم بما يخدم هيمنتها وتواجدها القوي لدى أوساط الأحزاب الصهيونية، وقد اتبعت بذلك ترشيح ممثلي العائلات، والمخاتير، ووجهاء عن العديد من الطوائف المختلفة، إلى انتخابات الكنيست عبر قوائم ملحقة بأحد الأحزاب الكبرى، وبذلك تمكنت الأحزاب الصهيونية الكبيرة من إيصال عدد من النواب العرب إلى مقاعد الكنيست دون أن يكلفها ذلك جهداً كبيراً، ودون الحاجة إلى أي صوت صهيونياً واحداً، بينما اعتمدت على الأصوات العربية التي نجح المرشحون فيها في استقطاب أصوات كثيرة منها⁽²⁾.

2- الحزب الشيوعي الإسرائيلي:

وهو عبارة عن حزب شيوعي إسرائيلي أو ما يعرف باسم (ماكي)⁽³⁾، تأسس عام 1948م، بعدما تم إعلان الوحدة بين الفئات الشيوعية العربية، والتي كانت ظاهرة على الساحة والتي عرفت باسم (عصبة التحر الوطني)⁽⁴⁾، والشيوعيين اليهود، وقد واصل هذا الحزب العمل رغم تزايد التعقيدات العمل في القسم الشرقي من فلسطين⁽⁵⁾، وجد المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل في الحزب الشيوعي مكاناً لهم خاصة بعد عملية توحيد صفوف الحزب ليغدوا حزباً عربياً يهودياً ومدافعاً عن قضاياهم العادلة، وليعلن بكل جرأة أنه مع حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وإقامة دولته المستقلة إلى جوار (دولة إسرائيل)، التي اعتبرها الحزب الشيوعي حقاً تاريخياً تحقق⁽⁶⁾، لقي هذا الحزب العديد من الدعم والتأييد أوساط السكان العرب؛ لكونه التنظيم الوحيد الذي ضم جميع القوى الوطنية الفلسطينية بداخله، ونظراً لموقفه المدافع عن الحقوق العربية والمناادي بحق المساواة بين العرب واليهود في (إسرائيل)⁽⁷⁾. وقد غدا الحزب الشيوعي الإسرائيلي حزب هذه الأقلية⁽⁸⁾.

(1) عطايا، أمين: فلسطينيو الأرض المحتلة لعام 1948م الواقع الديمغرافي والاجتماعي والسياسي، مجلة شؤون فلسطينية، عدد 207، ص 39-40.

(2) غانم، أسعد: الأقلية العربية، ص 246-247.

(3) منصور، جوني: معجم الاعلام والمصطلحات الصهيونية والإسرائيلية، ص 201.

(4) الغول، عمر حلمي: عصبة التحر الوطني الفلسطيني، نشأتها وتطورها ودورها 1943-1948م، بيروت، 1987م، ص 76.

(5) ياسين، عبد القادر: الحركة الوطنية الفلسطينية المحطات الرئيسية / الدروس المستفادة، ص 35.

(6) بكر، خميس فضل: الحزب الشيوعي الإسرائيلي وإشكالية الهوية الفلسطينية في أراضي ال 48، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين، 2013م، ص 66.

(7) جريس، صبري: العرب في إسرائيل، ص 304-3015.

(8) ياسين، عبد القادر: الحركة الوطنية الفلسطينية المحطات الرئيسية / الدروس المستفادة، ص 45.

- ظهر موقف الحزب الشيوعي الإسرائيلي من خلال أهداف ومطالب الحزب التي نادى بها :
- ❖ الدعوة إلى النضال والدفاع عن مصالح وحقوق الطبقة العاملة والجماهير الكادحة⁽¹⁾.
 - ❖ الدعوة لإقامة نظام ديمقراطي في إسرائيل.
 - ❖ الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني بتقرير المصير⁽²⁾.
 - ❖ صيانة الحقوق الفلسطينية في إسرائيل.
 - ❖ حل الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي برفض الضم .
 - ❖ المطالبة بالاعتراف بـ م. ت. ف كمثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني بعد حرب عام 1967م⁽³⁾.

اعتمد الحزب في نضاله الجماهيري على الشرعية القانونية في العمل العلني، وقد تمثل الحزب في الكنيست الأولى، بعضوين ثم ارتفع عدد ممثليه إلى خمسة أعضاء عام 1957م⁽⁴⁾.

وقد لحق الحزب تغيير كباقي الأحزاب التي قد تظهر بشكل قوي وبصيبتها من حالة الضعف غيرها من الأحزاب، فقد انقسم الحزب على نفسه عام 1965م، بين القوى المدرجة فيه بين أكثرية عربية قامت بتأسيس القائمة الشيوعية الجديدة والتي تُعرف باسم (راكاح)، وبين أقلية صغيرة تعرف باسم (ماكي)، ونتيجة لهذا الانقسام أدى إلى غيابه كلياً عن الساحة الحزبية، ليتلاشى بعد ذلك بأعوام قليلة⁽⁵⁾.

بالرغم من أن الحزب الشيوعي الإسرائيلي (راكاح)، كان الحزب المعارض الوحيد الذي عبر عن القضايا المعيشية للمواطنين العرب، وحرك الجماهير ضد قوانين وممارسات التمييز العنصري، إلا أنه لم يلبي طموحات تعريف الذات للبقية الباقية من الشعب الفلسطيني، بسبب انسجام موقف الحزب مع موقف الأكثرية اليهودية الصهيونية، والدعوة للتعايش اليهودي- العربي الاسمي دون المضمون أو التنفيذ، ولم يستطيع هذا الحزب أن يكون حاضنة للصوت الوطني العربي الفلسطيني، ونتيجة لذلك نتج عنها محاولات توسيع قاعدته، وتجميع القوى الوطنية غير الحزبية معه، في إطار توافقي مقبول ومركز على الهدف المحدد من النشاطات، وأدى هذا التنسيق بين

(1) بكر، خميس فضل: الحزب الشيوعي الإسرائيلي وإشكالية الهوية الفلسطينية في أراضي ال48، ص33.
(2) نخلة، خليل: مستقبل الأقلية الفلسطينية في إسرائيل، مدار، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، رام الله، فلسطين، 2008م، ص11.
(3) خليفة، أحمد: الأحزاب السياسية، ص167-168.
(4) نخلة، خليل: مستقبل الأقلية الفلسطينية في إسرائيل، ص12، محمد، جبريل، وآخرون: فلسطينيو ال48: نضال مستمر 1948-1988م، مركز الزهراء للدراسات والأبحاث، القدس، 1990م، ص40.
(5) قهوجي، حبيب: العرب في ظل الاحتلال الإسرائيلي منذ 1948م، ص427.

العناصر الوطنية والحزب الشيوعي إلى إنجاح عقد مؤتمرات احتجاجية، منها إلغاء قانون الجنسية، ومؤتمر العمال والفلاحين، ومؤتمر الأراضي ومؤتمرات للمثقفين العرب، وغيرها للتصدي لعملية مصادرة الأراضي العربية، وللممارسات القمعية التي يطبقها الحكم العسكري⁽¹⁾.

موقف الحزب الشيوعي الإسرائيلي من قضية تهويد الجليل:

قدم وفد الحزب الشيوعي الإسرائيلي في شباط من العام ١٩٥٦م إلى اللجنة الحكومية الثلاثية الإسرائيلية، لتبحث إمكانيات تقليص الحكم العسكري على أهالي الجليل، مذكرة صدرت فيما بعد بعنوان "الكتاب الأسود"، أوضحت تعسف الحكم العسكري وتضييقاته ومآسي، كما أوضحت دوافعه العنصرية، تألف الوفد من أعضاء الكنيست ماير فلنر وتوفيق طوبي وإميل حبيبي، لكن اللجنة الحكومية التي تألفت من متعصبي الصهيونية أصدرت تقريرها في آذار/مارس ١٩٥٦م؛ لتسوّغ بقاء الحكم العسكري وأنظمة تصاريح السفر وقيود أنظمة الطوارئ بذرائع واهية⁽²⁾.

واستمر الحزب الشيوعي في مقاومة الحكم العسكري وتوعية الناس وتالّبهم ضده. وأشار الحزب الشيوعي الإسرائيلي في أدبياته إلى أن الحكم العسكري تحول إلى أداة في أيدي حزب الحكومة - مباي⁽³⁾.

3- الجبهة الشعبية العربية :

لقد طال انتظار العرب داخل (إسرائيل) التحرير من الخارج، بيد أن أملهم هذا كان يتعزز مع كل نهوض عربي، بالتزامن مع نهوض إئتلاف التتاران، اليساري والقومي، في الجبهة الشعبية العربية عام 1958م، ضد جور الحكم العسكري، الذي فرضته (إسرائيل) على المواطنين العرب الفلسطينيين خاصة في الجليل والمثلث⁽⁴⁾.

موقف الجبهة الشعبية العربية من قضية تهويد الجليل:

جاءت كرد حتمي ووعي وطني بضرورة تواجد عربي فلسطيني داخل المناطق الجليلية المهددة بالتهويد من أجل المطالبة بالحقوق والمطالب، وذلك من خلال مواجهة أعمال مصادرة أراضي الجليلين، تحت كافة الذرائع، ومن أجل عودة المهجرين خارج فلسطين، والمطالبة بحقوق الشريحة العربية داخلها، والمطالبة بتعليم اللغة العربية داخل المدارس العربية في مدن وقرى الجليل،

(1) قهوجي، حبيب: العرب في ظل الاحتلال الإسرائيلي منذ 1948م، ص 426-446. نخلة، خليل: مستقبل

الأقلية الفلسطينية في إسرائيل، ص 18.

(2) زعاترة، رجا: الهوية، ص 14.

(3) زعاترة، رجا: الهوية، ص 15.

(4) نخلة، خليل: مستقبل الأقلية الفلسطينية في إسرائيل، ص 12.

ظهرت المشاركة الفعلية للجبهة الشعبية العربية من خلال إقامة مظاهرة ضخمة في الناصرة في أيار سنة 1958م، التي حصل فيها صدام مع رجال الشرطة الإسرائيلية، وقد جرح واعتقل عدد كبير من المتظاهرين وعلى خلفية هذه الأحداث أسست لجنة قطرية للدفاع عن المعتقلين، ثم تطورت إلى تنظيم عربي قطري سمي "الجبهة العربية"، ثم "الجبهة الشعبية"، وقد ضمت هذه الجبهة شيوعيين وغير شيوعيين، وقوميين، وناصريين⁽¹⁾، سرعان ما تبدد هذا التحالف بين التنازليين ليتحول إلى خصومة، بمجرد أندلاع الخلاف بين رئيس الجمهورية العراقية، "عبد الكريم قاسم"، ورئيس الجمهورية العربية المتحدة (مصر وسوريا)، فكان من الطبيعي أن ينعكس هذا الصراع على الحركة السياسية لفلسطيني 1948م، فإنفردت "الشعبية" عام 1959م، وخرج منها التنازلي القومي ليشكل منظمة "الأرض"، التي تعاملت مع الشعب العربي الفلسطيني باعتباره جزءاً من الأمة العربية وطالبت بحل عادل للقضية الفلسطينية، لكن حكومة الاحتلال الإسرائيلية عالجت قضية منظمة "الأرض" بحظر نشاطها، ولاحقت قادتها بالاعتقال، وتحديد الإقامة على نشاطها⁽²⁾.

4- حركة الأرض:

هي حركة سياسية قومية عربية تأسست في الجزء الذي احتل من فلسطين عام 1948م، وهي تنظيم جديد عرف باسم "حركة الأرض"⁽³⁾، جاءت نتيجة انفصال التنازلي القومي، عن الحزب الشيوعي نتيجة الخلاف الذي دار على الساحة العربية بين التنازلي القومي الناصري، والاتحاد السوفيتي، والذي عكس نفسه على هذا الائتلاف الداخلي، وإفرز حركة الأرض⁽⁴⁾. وقد تم إختيار هذا الاسم للحركة في إشارة للعلاقة القوية بين الفلسطينيين وأرضهم، أدركت الحركة أن أي طرح من قبلها بإلغاء الإعراف الظاهري بإسرائيل يعني القضاء عليها وهي في مهدها، لذلك تلاشت هذا الخطر وقامت بطرح شعارات عامة لا تعرضها للخطر المباشر، لذلك طالبت الحركة السلطات الإسرائيلية بالحصول على ترخيص لإصدار جريدة خاصة بها إلا أن السلطات ماطلت في الرد على هذا الطلب، لجأت الحركة للبحث عن متنفس وعلى طريقة وقوانين لمساعدتها على نشر ماتريد، فوجدت قانوناً يبيح لكل مواطن أن يصدر نشرة لمدة واحدة دون ترخيص، وبدأ أفراد الحركة بإصدار جريدة باسم جديد فأصدرت العدد الأول بعنوان

(1) الحمد، جواد: المدخل إلى القضية الفلسطينية، مركز دراسات الشرق الأوسط، ط7، مج1، 2004م، ص447.

(2) ياسين، عبد القادر: الحركة الوطنية الفلسطينية المحطات الرئيسية / الدروس المستفادة، ص47؛ الحمد، جواد: المدخل إلى القضية الفلسطينية، ص447-448.

(3) كوهين، رعان، عوفيد، عام: السياسة في المجتمع العربي داخل إسرائيل، 1986م، ص119. (عبري)

(4) نخلة، خليل: مستقبل الأقلية الفلسطينية في إسرائيل، ص18.

"الأرض" موقعاً باسم حبيب قهوجي، وكان أشبه بالمجلة من حيث مواضيعه، بينما العدد الثاني بعنوان " الأرض الطيبة " موقعاً باسم منصور كردوش، أما العدد الثالث بعنوان " شذى الأرض" موقعاً باسم صبري جريس، ثم أعداد أخرى بعناوين مختلفة مثل " نادر الأرض " و " هذه الأرض" (1).

ظهر موقف حركة الأرض من قضية تهويد الجليل من خلال أهداف الحركة التي تمثلت بالتالي:

- إحلال المساواة التامة والعدالة الاجتماعية بين جميع فئات الشعب في (إسرائيل).
- إيجاد حل عادل للقضية الفلسطينية .
- تأييد الحركة التحررية الوجودية الاشتراكية في العالم العربي بكل الطرق المشروعة، واعتبار الحركة قوة مقررة في العالم العربي يتوجب على إسرائيل أن تنتظر إليها نظرة إيجابية.
- العمل على إحلال السلم في الشرق الأوسط بخاصة وفي العالم عامة.
- تأييد جميع الحركات التقدمية في جميع أنحاء العالم، ومقاومة الاستعمار ومساندة جميع الشعوب التي تسعى للتحرر من نير الاستعمار (2).

ظهر موقف حركة الأرض علناً وصريحاً عام 1964م، فأكدت الحركة من خلال مذكرة طويلة عن أوضاع المواطنين الجليليون والعرب داخل (إسرائيل)، والمظالم التي يتعرضون لها فأرسلت نسخة إلى الأمين العام للأمم المتحدة وإلى الصحف العالمية والشخصيات المعروفة دولياً، نتيجة ذلك بدأت (إسرائيل) بالتفكير بشكل جدي لتصفية حركة الأرض لاسيما وأن هذه الحركة نجحت في إقامة خمسة عشر نادياً ثقافياً ورياضياً في القرى العربية، بعد أعداد المذكرة حاولت حركة الأرض تسجيل نفسها كحزب سياسي ووضعت لنفسها أهدافاً تنص على حق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم في نطاق الأمان العليا للأمة العربية، بينما ظهر موقف السلطات الإسرائيلية من وجود حركة الأرض فقد رفضت (إسرائيل) السماح لحركة الأرض بالتسجيل كحزب سياسي وطالبتها بالحل، واعتبرتها (إسرائيل) جمعية للمس بكيان الدولة، وقامت السلطات بإصدار أوامر باعتقال قيادي الحركة، كما أصدر ليفي أشكول رئيس وزراء (إسرائيل) في ذلك الوقت قراراً بحل شركة الأرض وحركة الأرض وإعتبارهما خارجتان عن القانون. بقي نشاط الحركة مجمداً حتى سنة 1965م إذ عادت للظهور ولأخر مرة، ولما كان مقرراً أن تجري الانتخابات العامة للكنيسيت قرر أعضاء الحركة خوض معركة الانتخابات

(1) غانم، أسعد، وآخرون: دليل إسرائيل العام، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2010م، ص 341.

(2) قهوجي، حبيب: العرب في ظل الاحتلال الإسرائيلي منذ 1948م، ص 458؛ نخلة، خليل: مستقبل الأقلية الفلسطينية في إسرائيل، ص 19.

وأعدوا قائمة باسم القائمة الإشتراكية وكانت القائمة تضم أربعة من قيادي الحركة، إضافة إلى ستة من مؤيديها، غير أن السلطات الإسرائيلية ردت على هذه الخطوة بنفي القياديين إلى أربع أماكن مختلفة من فلسطين لتفوت عنهم فرصة المشاركة في الانتخابات⁽¹⁾، وفرضت في نفس الوقت الإقامة الجبرية وأعلنت لجنة الانتخابات رفض ترشيح القائمة، وقد كان هذا الإجراء نهاية نشاط حركة الأرض العنني، وعشية حرب 1967م قامت السلطات الإسرائيلية بإعتقال قيادة الحركة وبعض أعضائها، وفي شهر أيار عام 1948م طردت السلطات الإسرائيلية حبيب قهوجي من فلسطين فتوجه إلى قبرص بعد إعتقاله مع زوجته إعتقالات إدارياً دام أكثر من سنة، كما غادر صبري جريس فلسطين متوجهاً إلى أثينا، لكن رغم ممارسات الإحتلال القمعية ومحاولاتها لمنع قيام تنظيمات سياسية للدفاع عن حقوق المواطنين الجليلين في كافة أنحاء الجليل إلا أن الدافع الوطني وحق الجليلين في هذه الأرض يدفع للتحدي وإيجاد وسائل وآليات للتعبير ورفض سياسة الإحتلال مهما كانت الظروف⁽²⁾.

يعد ظهور الحركة هو بمثابة موقف صريح على رفض الحركة لكافة أشكال التهويد الإسرائيلي لسكان الجليل، وهذا الظهور للحركة لا ينفي حقيقة الصراعات الداخلية والأنتشاقات داخل الأحزاب والتجمعات العربية ولكن يكفي أن تكون هناك خطوة بانبثاق تلك الأحزاب للمطالبة ولو بشي قليل من الحقوق العربية المسلوبة من خلال سلطات الإحتلال الإسرائيلي للجليل.

5- المنظمة الدرزية في إسرائيل:

أسست هذه المنظمة في شهر آب (أغسطس) عام 1966م؛ بهدف امتصاص نقمة الشباب الدروز داخل (إسرائيل)، فقد اختلف مؤسسوها على كيفية إدارة المنظمة، وبرنامجها والمطالب التي ينوون تحقيقها من جراء إنشاء المنظمة، فقد أنقسمت المنظمة داخلها، فأراد قسم من الشباب الدرزي أن تكون المنظمة أداة طيعة بيد السلطات المسؤولة عن مئات الشباب إلا أن القسم الآخر أراد أن تكون مستقلة وتخدم مصلحة الطائفة الدرزية، وتطالب بحقوقها وتكون هي صاحبة القول والنهي في أمور الطائفة تخطيطاً وتنظيماً، فقد قامت المنظمة بالعديد من الاحتجاجات ضد مكاتب دائرة أراضي إسرائيل، ودوائر حكومية أخرى، على مصادرة أراضي الدروز في شمال الجليل، وعلى ظلم القرية الدرزية، وعدم تقديم المساعدات الاقتصادية الكافية، وعدم ايجاد تشجيع اشتراك الدروز في الحياة اليومية داخل قرى الجليل وبخاصة الدرزية، وقد أعلنوا أنه إذا لم يتوقف هذا الظلم فإنهم سوف يقيمون بمظاهرات أمام الكنيسة، وبخاصة أمام أكثر القضايا إثارة

(1) غانم، أسعد، وآخرون: دليل إسرائيل العام، ص342.

(2) شحاتيت، رنا: حركة الأرض في فلسطين، نشر بتاريخ 6/أبريل/2012م.

<http://rana9.blogspot.com/2012/04/blog-post.html>

لهم، وهي مصادرة أراضيهم في قرى الشمال⁽¹⁾، وقد أصبح الدروز يشتكون من الظلم الذي لحق بهم فقد تعرض أهالي قرية يركا، وهي قرية درزية في الجليل، بعد عام 1966م تعرض أهالي القرية لسلب أراضيهم، فقد تسلم أكثر من 100 مالك إخطارات للمثول أمام محكمة الأراضي في حيفا وذلك للبت في مصير 1500 قطعة أرض بلغت مساحتها 8 آلاف دونم، اتبعت السلطات الإسرائيلية كافة الوسائل سواء من وسائل الإغراء أو التهريب وصادرت بذلك نحو 30 ألف دونم من أراضي يركا، مما يجعل ثلث أراضي يركا صادرة وأمام ذلك التحدي اضطر أصحابها إلى بيعها تحت وسائل الإغراء والضغط بالمصادرة⁽²⁾.

موقف المنظمة من قضية تهويد الجليل:

دفعت الأقاويل التي أحيطت بالدروز في قرى الجليل الشمالية والتي مفادها بأن التهجير والمصادرة الإسرائيلية لم تمس سكان القرى الدرزية الجليلية إلى ضرورة إظهار موقف رسمي يمثل الطائفة الدرزية داخل الجليل، وموقفها من ذلك من خلال ردود الكتاب الدروز على تلك الأقوال فقد ذكر غالب أبو مصلح أن القرى الدرزية تقع في منطقة الجليل، وهي منطقة لم تمسها سياسة التهويد بشكل جدي قبل بداية الستينات، وبقيت منطقة سكنية عربية، وأن القرى الدرزية في الجليل تقع في الجبال الوعرة الفقيرة التربة التي تعتمد على الزراعة البعلية والرعي، وتعد هذه الأراضي قليلة الجاذبية بالنسبة للاستيطان اليهودي، لذلك لا يوجد عدد كبير من الدروز بين اللاجئين الفلسطينيين وعدد قليل فقط لجأ إلى سوريا ولبنان⁽³⁾.

وأهم موقف للمنظمة تمثل برفض المنظمة لأي شكل من أشكال التفرقة على أساس الطائفية بين عرب ودروز وتسعى بذلك لإلغاء المشاركة الدرزية بأي شكل كان داخل صفوف الجيش الإسرائيلي باعتباره محتل⁽⁴⁾.

ظهر موقف المنظمة أيضاً من خلال القرارات التي خرجت عن اجتماعات المنظمة جراء الاضطهاد وسياسة التهويد ضد الجليل من خلال تقديم مقدمة استنكار على فرض الحكم العسكري على سكان قرية البقعة في الجليل وبخاصة على نايف سليم وهو من سكان قرية

(1) قهوجي، حبيب: العرب في ظل الاحتلال الإسرائيلي منذ 1948م، ص27.

(2) قهوجي، حبيب: العرب في ظل الاحتلال الإسرائيلي منذ 1948م، ص26.

(3) أبو مصلح، غالب: الدروز في ظل الاحتلال الإسرائيلي، مطبعة الرأي الجديدة، ط1، بيروت، 1975م، ص63-64.

(4) <http://archive.aawsat.com/details.asp?article=15963&issueno=8042#.VocNa0-DDnk>

البقيعة والذي ابدي رايه بوضوح وقد ايده العديد من الاشخاص الجليليين من خلال توقيعهم للعريضة، باعتباره تهديد مجحف لكل شخص متواجد في الجليل (1).

1. المؤسسة الإعلامية الإسرائيلية ودورها في قضية تهويد الجليل :

يرجع تاريخ المؤسسة الإعلامية الإسرائيلية إلى عام 1948م، عندما أخذت السلطات الصهيونية تزييل أنقاض القرى العربية المدمرة في الجليل وكافة المدن الفلسطينية، وتخفي معالم هذه القرى، وحتى شهر تشرين الثاني/نوفمبر 1953م كان عدد القرى العربية التي محتها من الوجود 161 قرية، ومع منتصف الستينات كانت هذه السلطات تقوم بآخر عمليات ما أسمته " تنظيف المظاهر الطبيعية في (إسرائيل) " من آثار الخراب الذي بقي فيها، بإزالة " المناظر الشاذة " مما تبقى من معالم تلك القرى والمدن العربية الفلسطينية داخل الجليل والعديد من المناطق الأخرى (2)، وقد كان التدمير جزءاً من معركة متواصلة ضد تعريب الجليل، فقد عمدت المؤسسة الإعلامية الإسرائيلية على إخفاء ما يجري من عمليات طرد وتهجير بحق أهالي الجليل (3).

بينما ازداد نشاط المؤسسة بشكل قوي لحرب حزيران عام 1967م، وعلى الرغم من قلة مالكي أجهزة الاستقبال التلفزيونية في الجليل، فقد تمكن سكان الجليل وغيرها من المناطق من مشاهدة محطات تلفزيونية عربية، وبهذا كانوا مطلعين على كافة الأحداث والنقاشات الجارية في العالم العربي (4)، وللدرد على الأحاديث العربية قررت (إسرائيل) في تموز/يوليو 1967م، من تحضير كافة متطلبات إنشاء تلفزيون حكومي إسرائيلي، وفي الأشهر الأولى للإرسال التلفزيوني، تم تخصيص معظم ساعات الإرسال والتي تراوحت 3 ساعات من أصل أربع ساعات للبث باللغة العربية؛ وذلك بهدف توجيه دعاية للجمهور العربي في (إسرائيل) (5).

لعب التلفزيون الإسرائيلي دوراً في تسليط الضوء على موضوع تهويد الجليل، فقد بث برنامج حمل اسم "تنظيف الرأس" خلال موسمين (6)، فقد امتد الموسم الأول من مايو 1973م، إلى

(1) قهوجي، حبيب: العرب في ظل الاحتلال الإسرائيلي منذ 1948م، ص27.

(2) العبادسة، جميل: الخروقات الإسرائيلية لاتفاقيات السلام الفلسطينية الإسرائيلية، الهيئة العامة للاستعلامات للبنك الوطني للمعلومات، ط1، 2001م، ص69.

(3) بابه، إيلا: التطهير العرقي في فلسطين، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ص213-214.

(4) سلمان، رضى: المنسيون: عرف فلسطين 1948م، مرحلة النهوض من الصدمة، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد1990م، ص139.

(5) جمال، أمل: الصحافة والإعلام في إسرائيل، بين تعددية البنية المؤسساتية وهيمنة الخطاب القومي، مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، رام الله، 2005م، ص139-144.

(6) هيكل، محمد حسين: المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل (عواصف الحرب وعواطف السلام، دار الشروق، ط6، 1968م، ص377.

فبراير 1975م، بينما الموسم الثاني بث من أكتوبر 1975 إلى مارس 1976م، فقد تناول هذا البرنامج نقد للأحداث الجارية في (إسرائيل)، وكان على قمة أولوياته تهويد الجليل، وقد أثار هذا البرنامج العديد من الصحف الإسرائيلية في تلك الفترة بالحديث عنه، أمثال صحيفة هارتس العبرية^(*)، وقد لقي هذا البرنامج العديد من المعارضة لدى الأوساط الحزبية الإسرائيلية؛ لما يشكل تهديداً وكشفاً خطيراً للمشاريع الصهيونية، فقد طالبت عضوة الكنيست "جيتولا كوهين"^(*)، بضرورة الوقف الفوري لهذا البرنامج⁽¹⁾.

لم يتعامل العرب في الجليل مع التلفزيون الإسرائيلي كأنه تلفزيونهم في الماضي، ولم يتوقعوا منه أن يراعي مشاعرهم وأحاسيسهم، خاصة بعدما أعلن التلفزيون الإسرائيلي نيته عن بث فيلم مسيء لمشاعر العرب والمسيحيين داخل قرانا ومدننا المحتلة في الجليل والناصرة وحيفا وغيرها من المناطق، فقد بادر عرب الجليل إلى التظاهر ضد مضامين البرامج التلفزيونية الإسرائيلية⁽²⁾، وبدأوا عملياً بالتعبير عن انتمائهم للثقافة الإسرائيلية بالمطالبة بأن تترك حيزاً لأحاسيسهم ومشاعرهم الطائفية، وأمام هذه الوقفة الحازمة من القوى العربية في الداخل فما لبث أن استجاب

(*) هارتس: جريدة عبرية يومية، أسست عام 1918م، اثناء اصدار الحكم العسكري في فلسطين، نشرة أسبوعية بالعبرية بعنوان (اخبار من الأرض المقدسة)، فقد شريت اسم هذه الجريدة على يد رجل الاعمال اليهودي اسحق ليب غولدبرغ، وجعلها جريدة يومية باسم "حداشوت هارتس"، (اخبار البلاد)، ثم هارتس، ثم قام زلمان شوكين بشراء الجريدة عام 1935م، وجعلها شركة عائلية، وقد عبرت الجريدة عن فكر صهيوني ليبرالي، وتعتبر هارتس الجريدة الثالثة من حيث الانتشار في الشارع الإسرائيلي بعد (يديעות احرونوت)، و(معاريف).جوني، منصور:معجم المصطلحات والاعلام الصهيونية والإسرائيلية، ص481.

(*) جيتولا كوهين:ولدت عام 1925م، في تل أبيب، نشيطة في حزي حيروت، وثم هتخيا، درست في الجامعة العبرية موضوعي الفلسفة والدراسات الكتابية التوراتية، وانضمت عام 1942الي عصابة ايتسيل ثم انتقلت الي عصابة ليحي، وحكمت عليها سلطات الانتداب البريطاني بالسجن لتسعة اشهر عام 1946م، إلا أنها هربت من المعتقل، بعد قيام إسرائيل عملت في صحيفة معاريف في الستينات، إلى جانب نشاطها في احضار مهاجرين يهود من الاتحاد السوفيتي، دخلت إلى الكنيست الثامنة والتاسعة من قبل حزب حيروت، اقامت حزب حزب هتخيا، ودخلت الكنيست العاشرة والحادية عشرة، والثانية عشرة ضمن الحزب، ، انضمت الي صفوف الليكود وتولت بعض المناصب الوزارية، عرفت بارائها المتطرفة والمؤيدة لليمين الاسرائيلي وللحركة الاستيطانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ولما لم تنتخب للكنيست الرابعة عشرة اعلنت عن انسحابها من الحياة السياسية، وهي والدة تساحي هنگيبي، وهو عضو كنيست من حزب الليكود، وكديما، وشغلت عدة مناصب وزارية. جوني، منصور:معجم المصطلحات والاعلام الصهيونية والإسرائيلية، ص366.

(1) زيدان، محمد: على الهامش، التقرير السنوي لانتهاكات حقوق الأقلية العربية الفلسطينية في إسرائيل للعام 2005م، المؤسسة العربية لحقوق الانسان، ص15.

(2) جمال، أمل:الصحافة والاعلام، إسرائيل دليل عام2004م، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط1، بيروت، لبنان، 2004م، ص404-408.

التلفزيون الإسرائيلي لقوة الرغبة الاستهلاكية المعبر عنها بمدي الارتباط في الكوابل التلفزيونية(*)، بأن تراجعت عن قرارها المنوي تنفيذه⁽¹⁾.

لعبت الصحف الإسرائيلية المحلية دوراً بارزاً في تسليط الضوء على المواطنين الجليلين، وإن كان هذا التسليط ليس لتأكيد حق العرب في المشاركة الاجتماعية والسياسية؛ بل كان الهدف من وراء ذلك شن حملة تحريض كبيرة ضد أهالي الجليل بعدم السماح لهم بأي شكل من الأشكال في الحصول على أدنى أنواع المشاركة المجتمعية في تحسين أوضاعهم المعيشية، ففي عام 1972م، في مدينة "كرمئيل"^(*)، كشفت صحيفة هارتس العبرية الحادثة التالية: "توجه محمد معروف، وهو ضابط درزي سابق في حرس الحدود، بطلب إلى أحد المجالس البلدية طالباً السماح له بتكوين معمل للأجر يشغل 50 عاملاً، على أن يستثمر فيه مليون ونصف المليون ليرة إسرائيلية، وشيئاً فشيئاً بدأت الشائعات تزوج: العرب قادمون، العرب قادمون!، مما جعل العمال والقادة والموظفين وصغار المستخدمين يحملون لواء التمرد متهمين الشخصيات المحلية بضرب مخطط تهويد الجليل⁽²⁾ .

وما يزال زعماء (إسرائيل) وقادتها، سواء المتواجدين في السلطة أو المعارضة يتعرضون للنقد العنيف من قبل الصحافة وأوساط الرأي العام في (إسرائيل)، وينصب النقد على التعفن الفكري

(*) يقصد بالكوابل التلفزيونية: هي عبارة عن اقامة محطات كوابل وتشغيلها، بناءً على تعديل قانون خدمات الاتصال السريعة لعام 1986م، والذي سمح ببيت تلفزيوني عن طريق القمر الصناعي، باستخدام الكوابل، ويعتبر أسلوباً جديداً ومتطوراً في عالم التقانة والتكنولوجيا، وقد بدأت شركات الكوابل المتخصصة بهذا النوع من الخدمة بوصول المنازل بالكوابل عام 1991م، وقد تم تسريع عملية تشغيل الكوابل، لهذا الغرض تم تقسيم الدولة الي 32 منطقة امتياز مختلفة، في كل منطقة، منح امتياز لشركة واحدة فقط، وهي بدورها ملزمة في الوصول الي جميع المواقع في المنطقة حسب قواعد امتيازها، تم منح خمس شركات امتياز، وهي "عروتسي زهاف"، و"متاف"، و"جفانيم"، و"عديدين جمال"، أمل: الصحافة والاعلام في إسرائيل، ص 190-191.

(1) بشارة، عزمي: العرب في إسرائيل رؤية من الداخل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط، 2008م، ص 79.

(*) كرمئيل: أقيمت على أراضي قرية الرمية الفلسطينية وقرى عربية أخرى مجاورة لها، التي قامت إسرائيل باحتلالها عام 1948م، تقع في الجليل، ضمن اللواء الشمالي، تم تأسيس كرمئيل عام 1986م، تبلغ مساحتها 19، 9 كم²، مقسمة على 6 محاور سكنية، بلغ عدد سكانها عام 2009م، 44، 000 نسمة، معظمهم من المهاجرين اليهود، من الاتحاد السوفيتي، بالإضافة لعدد قليل من العرب يعاني من التمييز العنصري. [Table 3](#)

[Population of Localities Numbering Above 200 Residents and Other Rural](#)، - [Israel Central Bureau of Statistics](#) . "Population"، جريس، صبري: العرب في إسرائيل، ج 1، ص 174.

(2) هليفي، إيلان: بعد كينيغ.. والآن: لا سلام في الجليل، مجلة شؤون فلسطينية، العدد 83، ص 68.

والشخصي الذي لا يزال سائداً لدى القيادة الإسرائيلية، فقد كتب المعلق السياسي الإسرائيلي، حاييم هيرتسوغ^(*)، يقول: "يبدو أننا لا نزال قريبين من أحداث حرب يوم الغفران، وما بعدها كي ندرك معناها...، وأنا نعيش اليوم بعد الطوفان، ولا خيار لنا إلا أن نكيف أنفسنا مع الواقع الجديد، وغير المريح، واستعداد للخضوع، والابتزاز العربي، أننا نجد أنفسنا في واقع ضاعت معه كل الإنجازات السياسية التي جمعناها طوال أعوام وخصوصاً بعد حرب الأيام الستة، والتي ربما لم نستطيع استغلالها عندما كانت فرص المبادرة في بلدنا"⁽¹⁾.

وفي قضية أخرى قد تكفلت الصحافة الإسرائيلية في إثارة الرأي العام الإسرائيلي تجاهها، وهي أن في عام 1975م، قامت التجمعات الزراعية اليهودية، من كيبوتسات وموشافات، بتأجير وتسليم قطعاً من الأراضي بالمحاصصة لبعض العرب، وقد أذرت المؤسسات الصهيونية المركزية تلك التجمعات، فلم تدعن لهذا الإنذار فإضطرت السلطات الإسرائيلية بإقامة محكمة تأديبية ضد 12 مستوطنة يهودية متورطة بهذه القضية، مع تغريمهم بدفع التعويضات، في حين أن قادة الوكالة اليهودية، استأؤوا من الأمر؛ لأن هذا الأراضي قد أجرت في بعض الأحيان إلى عرب كانوا أصحابها الشرعيين قبل العام 1948م⁽²⁾.

أثارت وسائل الإعلام الإسرائيلية الضجة في ربيع 1977م، حول ما أسموه خلق حقائق جاهزة في قريتي أقرت وكفر برعم⁽³⁾، وقد زعمت هارتس أن سكان القريتين قد يستغلون معركة الانتخابات الإسرائيلية؛ لمواصلة العمل في ترميم القريتين وخلق أمر واقع، بينما حقيقة الأمر

(*) حاييم هيرتسوغ: ولد عام 1918م، في بلفاست في أيرلندا، وهو الرئيس السادس لإسرائيل، ويعد من نشطاء وقيادي حزبي رافي والعمل حاصل على درجة الحقوق من لندن، ومارس مهنة المحاماة، هاجر الي فلسطين عام 1936م، وأنضم الي صفوف عصابة الهاغاناة وخدم في صفوف في الجيش البريطاني، فاكسب خبرة ومعرفة في مجال الاستخبارات ماساعده في نقل هذه الخبرة الي الهاغاناة، تولى مناصب ومهام عديدة في صفوف الجيش الإسرائيلي، وبعد تسريحه من الجيش مال إلى العمل السياسي في حزب رافي في منتصف الستينات، وعمل في الإذاعة الإسرائيلية محلاً سياسياً، وأظهر قدرة على رفع معنويات الجيش والأهالي اليهود من خلال أسلوبه في التحليل، عين قائداً عسكرياً للضفة الغربية بعد حرب حزيران 1967م مباشرة، ثم عين سفيراً لإسرائيل في الأمم المتحدة بين 1975-1978ك، سرائيل لعام 1983م، ولدورة ثانية عام 1988م، وقام بنشر سلسلة من الكتب في مجال التاريخ العسكري، وتوفي عام 1997م. جوني، منصور: معجم المصطلحات والاعلام الصهيونية والإسرائيلية، ص 497.

(1) الوضع الداخلي، المعتقلون الاسرائيليون يوالون توجيه الإنتقادات العنيفة الي نظام الحكم، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد(23)، 1973م، ص 694.

(2) هليفي، إيلان: بعد كينينغ.. والان: لا سلام في الجليل، مجلة شؤون فلسطينية، عدد 83، ص 66.

(3) شاهين، حنه: مخطط جديد لمصادرة آلاف الدونمات من الأراضي العربية تنفيذاً لسياسة تهويد الجليل، مجلة شؤون فلسطينية، عدد 49، 1975م، ص 324.

تقضي أن اللاجئين من أهالي برعم قد أخذوا لأكثر من سبع سنوات يدفنون موتاهم في مقبرة القرية المهدومة ولطول المسافة بين الكنيسة والمقبرة، تبرع بعضهم بشق طريق أقصر، واستخدموه لهذا الغرض بتنظيف الأرض من الأشواك والحجارة⁽¹⁾، وقد قامت حفيظة اللجنة المنطقية للتخطيط والبناء؛ لأن سكان برعم لم يحصلوا على رخصة بشق الطريق، وعلى الرغم من حصول أهالي قريتي أقرت وبرعم على قرار المحكمة العليا بالعودة إلى قريتهما، إلا أن وزارة الدفاع، ودوائر التخطيط نسفت حكم المحكمة، وقد أعرب أهالي القريتين من عدم توقعهم حسن النية بقضية البت في طلبهما⁽²⁾.

لم يقف الدور الإعلامي الإسرائيلي عند هذا الحد فقد نشرت وسائل الإعلام أن الحكومة الإسرائيلية تعترم التأجيل في تنفيذ مشاريع تهويد الجليل العربي، وغيره من المناطق، وقد ذكرت هارتس أن 12 مستوطنة صناعية ستقام في منطقة سيجف^(*)، ومنطقة التوفانية، وأول هذه المستوطنات ياعد⁽³⁾، التي اقيمت على التلة الممتدة من القرية المهدومة ميعار، شمالاً حتى مرتفعات قرية شعب⁽⁴⁾.

موقف الصحافة الإسرائيلية من تهويد الجليل:

وقد عبرت الصحف الإسرائيلية عن تأييد الإسرائيليين لمشروع مصادرة الأراضي العربية، فقد ذكرت صحيفة دافار شبه الرسمية في افتتاحيتها ليوم 1 آذار/مارس 1976م، بقولها: "أن قرار الحكومة هو خطوة عملية هامة على طريق تنفيذ القرار يستحق التأيد الواسع، خاصة بعد أن أصبح من الواضح أنه ليس من بديل آخر حقيقي لأسلوب المصادرة، ولا إعتراض على الحاجة إلى تقوية الوجود اليهودي في الجليل، وأكدت صحيفة معاريف^(*) ذلك القرار⁽¹⁾.

(1) المرعشلي، احمد: الموسوعة الفلسطينية، القسم العام، مج1، بيروت، 1984م، ص276-277.

(2) الأسعد، أسعد: الأرض والممارسة الصهيونية، ص124-125.

(*) سيجف: تقع المنطقة شمال غرب الجليل الأسفل، تمتد بين سهل البطوف جنوباً وشهل الشاغور شمالاً، وهي تقع في قلب منطقة تابعة للقرى العربية، وتختلف منطقة سيجف عن منطقة صفورية في كونها مخططة لأن تشكل نموذجاً للقرى الصناعية، وهي اول نوع من الاستيطان القروي في إسرائيل، يعتمد في الاساس على الصناعة وليس الزراعة. سعاد، نصر: الاستيطان الجديد في الجليل، ص208.

(3) سعاد، نصر: الاستيطان الجديد في الجليل، ص208.

(4) الأسعد، أسعد: الأرض والممارسة الصهيونية، ص57.

(*) صحيفة معاريف: جريدة عبرية يومية مسائية، ثم تحولت إلى جريدة منتصف النهار والان صباحية، ظهر العدد الأول منها في شباط في عام 1948م، المؤسس الاول لها هو عزريئيل كارليباخ الذي عمل محرراً قبل ذلك في جريدة (يديعوت احرونوت)، كان اتجاه الصحيفة في بدايتها نحو اليمين السياسي والعقائدي، وقد استطاعت الصحيفة إعطاء صورة مخالفة عن خلفيات أصحابها والمشاركين في كتابة مواضيعها، وظهرت الصحيفة عدة

وترى الباحثة أن المؤسسة الإعلامية الإسرائيلية ذات مواقف تلاعبية فما تظهره غير ما تبطنه، لما في ذلك أهمية لتحقيق الغايات الأساسية للمؤسسة الأمنية الإسرائيلية، فتارة ترى أنها تنادي بالديمقراطية والحريات، فقد أهانت هذا الشعار السامي بكافة ممارساتها وتأييدها الخفي لمشاريع ومخططات إسرائيلية في المناطق الفلسطينية، أمثال الجليل والنقب، وغيرها من المدن والقرى، وقد لعبت الصحافة الإسرائيلية دوراً في تسليط الضوء على مشاريع التهويد، وأن كانت هذه العملية مدبرة، ولا تمت بأي شكل من أشكال التعاطف والإنسانية مع واقع الفلسطينيين في الجليل والنقب، بل كانت السلطات الإسرائيلية معنية بتسريب نصوص المخططات التهويدية لقياس مدي قوة ردود الأفعال العربية علي تلك المشاريع، وعلى الرغم من ذلك نرى أن المجتمع في الجليل والنقب كان واعياً لكافة الأعمال الإسرائيلية، وكانت متهيئة للقيام بكافة الأعمال لصد تلك الهجمات والمشاريع السالبة لأراضي ومنازل وقرى ومدن الفلسطينيين الصامدين .

وتعقيباً عما سبق:

عانى الشعب الفلسطيني منذ عقود مديدة مرارة الانتداب والاستعمار والاحتلال الطامع بخيرات الأرض وجمالها.. ومرارة تأمر الحكومات من متسلطة متعجرفة إلى متخاذلة خاضعةً ضد هذا الشعب أينما وجد. هو الشعب الفلسطيني المنكوب، الصابر المناضل رغم الألم وسياسة الحصار والتجويع والخناق المفروض عليه، الثابت رغم تززع استقلالية معظم الدول وضعفها وتبعيتها، المرابط رغم تخلي العديدين واستسلامهم، المؤمن بحقوقه كإنسان وبحقه في العودة إلى أرضه كموطن والمؤمن بوعد الإله الواحد بالنصر مهما طال الزمان.

أحار في هذا الشعب لا ييأس أبداً، ويبقى على أمل دائماً بغد أفضل. ويتحدى كل الظروف القاسية التي تواجهه، مواصلاً سعيه لنيل العلم، آملاً أن يجد العمل الذي يناسبه عله يحسن حياته المعيشية من مسكن ومأكل وتأمين حياة أسرته كريمة.

مواقف سياسية وحزبية، تم بيع أسهم معاريف الثري اليهودي البريطاني روبرت ماكسويل في مطلع في السبعينات عادت الجريدة الي الانتعاش من جديد، قامت عائلة نمرودي بشراء امتياز معاريف، وتولى تحريرها عوفر نمرودي، الذي اتهم بالتنصت على جريدة أخرى وتورط بصفقات وعمليات رشاوي، مما أدى الي تنحيه عام 1996م، وتمتلك الجريدة جرائد أخرى للأطفال وللشبيبة وللمرأة وغيرها، وكذلك دار للنشر، ولها شركة مع شركة تلعاد للبيث التلفزيوني في القناة الثانية في التلفزيون الإسرائيلي. منصور، جوني: معجم الأعلام والمصطلحات الصهيونية والإسرائيلية، ص436.

(1) شاهين، حنه: مصادرة الأراضي في الجليل، مجلة شؤون فلسطينية، عدد57، 1976م، ص179-180.

ولا تقتصر معاناتهم في دولة دون أخرى، بل هي معاناة الشعب بأكمله أينما كان. فمهما قلت نسبة المعاناة أو كثرت فالمعاناة التي يشترك فيها الجميع هي حرمانهم من العودة إلى أرضهم، وواقعهم كلاجئين طردوا من ديارهم.

كما ويظهر لنا أن فلسطينيو الجليل أو ما يعرفوا بفلسطيني الداخل سعوا جاهدين بالعمل بمجهود جماعي لإيجاد إستراتيجية واضحة للصمود والبقاء في أراضيهم التي تحاول السلطات الإسرائيلية سرقة ما تبقى منها وتشكل كافة أشكال القوانين الإسرائيلية تمس بمكانة الأقلية العربية وتجذر الرغبة الإسرائيلية في أن يكون المواطنين العرب مواطنون من الدرجة الثانية، وذلك في الحقيقة يقلص ما تبقى من حيز ديمقراطي في (إسرائيل).

شكلت ممارسات وسياسات الاحتلال الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948م، أثاراً مباشرة على الشعب الفلسطيني ككل، وبشكل خاص على الفلسطينيين المحتلين داخلياً في الجليل والنقب وغيرها من المناطق.

وتستمر (إسرائيل) باستخدام العنف المفرط ضد الفلسطينيين، بما في ذلك التهديد بالقتل والترهيب المنظم ضد المدافعين عن حقوق الإنسان، وقد كان استخدام العنف جزءاً لا يتجزأ من المخطط الإسرائيلي لقطع أوصل المناطق عن بعضها البعض بإثارة الرعب والعقاب في قلوب المواطنين العرب فيها، مما يؤدي إلى نزوح وهروب الأهالي العرب من الجليل وتصبح الجليل مدينة يهودية خالصة. ويواصل الفلسطينيون المسيحيون والمسلمون بمواجهة صعوبات لا تعد ولا تحصى من أجل الوصول إلى أماكنهم والمشاركة بالاحتفالات الدينية، بينما تسمح السلطات الإسرائيلية لليهود من أي مكان كانوا بممارسة حرية العبادة والصلاة في كافة الأماكن، ممكن من أجل تحقيق هدفها المتمثل في تغيير المشهد في الجليل، إما عن طريق بناء المزيد من المستوطنات، وتصعيد سياسية هدم المنازل الفلسطينية وإلغاء حق الإقامة أو من خلال محاولة منع الاحتفالات والمناسبات الدينية للفلسطينيين المسيحيين والمسلمين.

المبحث الثاني :

ردود الفعل العربية لأهالي الجليل لمقاومة

مشاريع التهويد (1967-1996م)

أولاً- دور الأحزاب السياسية في مقاومة مشروع تهويد الجليل :

- 1- حزب الكتلة العربية الإسرائيلية 1967م.
 - 2- الحركة الإسلامية 1971م.
 - 3- حركة أبناء البلد 1972م.
 - 4- المجالس المحلية وموقفها من قضية تهويد الجليل 1974م.
 - 5- اللجنة القطرية للدفاع عن الأراضي 1975م.
 - 6- أسرة الجهاد 1979م.
 - 7- لجنة المتابعة العليا لقضايا الجماهير العربية في (إسرائيل) 1982م.
 - 8- حركة الشباب المسلم 1984م.
 - 9- المؤسسة العربية لحقوق الإنسان 1988م.
 - 10- الحزب الديمقراطي العربي "مداع" 1988م.
 - 11- التجمع الوطني الديمقراطي 1995م.
 - 12- الحركة العربية للتغيير 1996م.
 - 13- منظمة عدالة 1996م:
- ثانياً- الاضرابات الجماهيرية.

تمهيد:

لعبت الجماهير الفلسطينية دوراً بارزاً في مقاومة المشروع الإسرائيلي لتهويد الجليل، وذلك ينبع من الإيمان أنهم أصحاب حق، وأن نضالهم من أجل تحرير فلسطين هو واجب وطني ونضال حق، وأما يصبح أكثر فعالية إذا تكاثفت الجهود الفلسطينية والشعبية لتحقيق ذلك الهدف الأسمى، ألا وهو تحرير فلسطين.

ظهر مدى الاهتمام بالقضية الفلسطينية لدى أهالي الجليل من خلال الاستبيانات والمقابلات التي أجرتها المؤسسات المعنية بقياس الرؤية الوطنية ومدى التجاوب نحو التغييرات في قضية التهويد، ومدى استيعاب تلك المتغيرات فقد أظهرت الطبقة المتعلمة من أبناء الشعب الفلسطيني درجة وعي كبيرة تجاه قضيتهم، والمطالبة بحقوقهم العادلة، فقد اظهر نحو 70% من الطبقة المثقفة اهتماماً كبيراً جداً، بينما وجد 27% اهتمامهم كبير، و 3% اهتمامهم متوسط من حيث التحدث والإلقاء في القضايا الفلسطينية، بالإضافة إلى معرفة الدارسين العرب من غير الفلسطينيين بأوجاع الأمة والشعب الفلسطيني⁽¹⁾.

غضب أهالي الجليل من سياسات السلطات الإسرائيلية المتمثلة بتكثيف الاستيطان في كافة المناطق الفلسطينية وفي الجليل خاصة، وقد ظهر الأعراب عن هذا الرفض من خلال التنديد والشجب والمظاهرات العامة، فقد اجتاحت المستوطنات مساحات واسعة من أراضي الجليل، وتبرر (إسرائيل) إقامة تلك المستوطنات كجزء أمني من جهاز الأمن الإقليمي الإسرائيلي، وقد استطاعت المستوطنات تحقيق جزء من المسؤوليات الموكلة إليها، فإنها على الرغم من الحاجز الأمني للمناطق الشمالية إلا أنها لا تستطيع مقاومة الغارات الجوية أو الضرب المدفعي من الدول العربية المجاورة، إلا أن وجود هذه المستوطنات ما يزال مصدر تهديد قائم ومستمر للسيطرة على المناطق العربية الفلسطينية في الجليل ذات الكثافة السكانية العالية⁽²⁾.

أثرت الأوضاع السياسية العامة في فلسطين على أهالي الجليل، فقد ظهرت العديد من مستويات التأثير والتفاعل لدى العرب في كافة المدن في الجليل في أعقاب الانتفاضة الأولى^(*)، فكان

(1) صايغ، أنيس: الجهل بالقضية الفلسطينية "دراسة في معلومات الجامعيين العرب عن القضية الفلسطينية، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، بيروت، 1970م، ص 17-27.

(2) بلاسكوف، اشي: الدولة الفلسطينية "فحص الخيارات"، ص 45.

(*) الانتفاضة الأولى: سميت بهذا الاسم لأن الحجارة كانت الأداة الرئيسية فيها، كما عُرف الصغار من رماة الحجارة بأطفال الحجارة؛ والانتفاضة شكل من أشكال الاحتجاج العفوي الشعبي الفلسطيني على الوضع العام المزري بالمخيمات وعلى انتشار البطالة وإهانة الشعور القومي والقمع اليومي الذي تمارسه سلطات الاحتلال

أولى أشكال ذلك التضامن بشكل كامل مع الانتفاضة وأهدافها، والاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وقد وجد خلال استطلاع للرأي قام به "معهد الدراسات الشرق أوسطية قسم العرب في إسرائيل" حوالي 5,95% يؤيدون إعراف (إسرائيل) بمنظمة التحرير، بينما عارض 4، 5% ذلك، وقد وقف عرب الجليل بعد الانتفاضة يفحصون توجههم السياسي⁽¹⁾، واستراتيجية وجودهم المستقبلية، من أجل دراسة استراتيجية الانتفاضة، او يجدون طرق أخرى للنضال من أجل تحقيق غاياتهم كمواطنين، وهذا التوجه الذي أنتهجه العرب داخل (إسرائيل)⁽²⁾ يعترف بوجود تقارب بين العرب في (إسرائيل) والعرب في المناطق الأخرى بعد الانتفاضة، لدرجة أن عرب الجليل يفحصون من جديد إستراتيجية وجودهم المرهونة بالتطورات في المسالنتن المركزيتين اللتين تشغلان بال العرب في الجليل، وهما: المساواة بينهم وبين اليهود ، ومسألة السلام وقيام الدولة الفلسطينية إلى جانب (إسرائيل) التي ستؤدي إلى التخفيف عنهم بشكل كبير من معاناتهم تحت نير الاحتلال الإسرائيلي⁽³⁾.

لقد جاءت مواقف المواطنين الجليليين في الداخل الفلسطيني متوافقة ومتزنة، وذلك برفضهم تهويد الجليل جملة وتفصيلاً، كما هو الحال بموقفهم من مشروع تهويد النقب، والتي ينظر إليه العرب على أنه نوع من أنواع الالتفاف على الجماهير العربية وسرقة أراضيهم وتهميشهم في كافة مناحي الحياة .

الإسرائيلي ضد الفلسطينيين، انطلقت الانتفاضة الفلسطينية يوم 1987/12/8 على أثر صدم شاحنة إسرائيلية عمداً لسيارتين فلسطينيتين كانتا تفلان عمالاً من مخيم جباليا في قطاع غزة. وأسفر الحادث عن استشهاده أربعة فلسطينيين وجرح تسعة آخرين من ركاب السيارتين مما أثار سكان المخيم الذين خرجوا إلى الشوارع يرشقون جنود الاحتلال الإسرائيلي بالحجارة. وانتشرت التظاهرات المعادية للاحتلال في جميع أراضي قطاع غزة والضفة الغربية. وتم يحدث في تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية - بإستثناء ثورة 1936 أن استقطبت جميع فئات الشعب الفلسطيني وتنظيماته، كما عبد الرحمن، أسعد: الموسوعة الفلسطينية (1993-1987)، واستقطبتها الأحداث التي هزت الأراضي الفلسطينية <http://www.palestinapedia.net>.

؛للمزيد حول الانتفاضة انظر: الدجاني، أحمد صدقي: الانتفاضة الفلسطينية وزلزال الخليج، دار المستقبل العربي، بيروت، ط1، 1991م.

(1) ____: النضالات السياسية ضد سلطات الاحتلال، يوميات الاحتلال والمقاومة (1/1/1981م- 30/6/1981م)، حركة التحرير الوطني الفلسطينية، فتح، مكتب الأرض المحتلة -قسم المعلومات، بيروت، ج1، 1981م، ص33.

(2) غانم، أسعد، مصطفى، مهند: مقاطعة الفلسطينيين لإنتخابات الكنيست السادس عشر: المدلولات السياسية والأيدولوجية، مجلة الدراسات الفلسطينية، مجلد18، عدد69، 2007م، ص7.

(3) غانم، أسعد: الانتفاضة والعرب في إسرائيل، ص57-58.

أولاً: دور الأحزاب السياسية في مقاومة مشاريع التهويد:

واجهت الجماهير العربية في بداية طريقها غياب القيادة السياسية؛ بسبب عدم الاستقرار والتشريد التي آلت إليه الجماهير العربية، ولم يبق في فلسطين على المستوى القطري إلا قيادات محدودة، بالمقابل نلاحظ منذ عام 1960م لم يتحمس الفلسطينيون للمشاركة السياسية بشكل كبير⁽¹⁾، وقد حاولت الأحزاب الصهيونية إستغلال العرب بالحصول على أصواتهم دون مقابل، وعدم تقديم أي شكل من أشكال الخدمات التي تذكر لهم⁽²⁾.

شكل إلغاء الحكم العسكري الإسرائيلي على أهالي الجليل عام 1966م⁽³⁾، خطوة تحريرية للأصوات العربية في الانتخابات المفروضة في الأوساط الإسرائيلية⁽⁴⁾. لم يكن هذا التحول السياسي الانتخابي مجرد صدفة في تاريخ (إسرائيل)، بل كان ضمن سلسلة مخططات الحركة الصهيونية، فقد أجبر العرب في الجليل على الاشتراك في الانتخابات الإسرائيلية، ويذهب العرب لإعطاء أصواتهم بالرغم من أن حق الانتخاب هو آخر ما يريده العرب المقيمون في الجليل، فقد حرموا حقوقاً أولية يتمنون أن تعاد إليهم وألاً يكون لهم نصيب في الانتخابات⁽⁵⁾، فلم يكن هدف زعماء (إسرائيل) منح أفراد المجتمع العربي على حسب قولهم حق الانتخاب والترشح، فالعرب في (إسرائيل) منحوا حق الانتخاب لكي ينتخبوا ممثلي الأحزاب الصهيونية من اليهود وينتخبوا النواب العرب الذين ترشحهم تلك الأحزاب⁽⁶⁾.

ويوضح ملحق رقم (23) نتائج الانتخابات الإسرائيلية للكنيست السابع والثامن⁽⁷⁾، ويوضح التصويت ارتفاع مستوى التصويت لحزب راکاح^(*)، فقد استطاع الحزب التغلغل في القرى العربية

(1) المسلمي، عاطف: العرب في الانتخابات، مجلة قضايا إسرائيلية، مركز التخطيط، منظمة التحرير الفلسطينية، عدد3، 1997م، ص145.

(2) حيدر، عزيز: التغيير السياسي الفلسطيني في إسرائيل، ص315.

(3) Newman: IDEOLOGICAL AND POLITICAL INFLUENCES ON ISRAELI ، David Issue ،RURBAN COLONIZATION: THE WEST BANK AND GALILEE MOUNTAINS ، 1984، 2، p.2-145.

(4) حيدر، عزيز: التغيير السياسي الفلسطيني في إسرائيل، ص322.

(5) صايغ، أنيس: المستعمرات الإسرائيلية منذ عدوان 1967م، ص13.

(6) علي، محمد علي: في داخل إسرائيل، ص159.

(7) منصور، كميل: الشعب الفلسطيني في الداخل (خلفيات الانتفاضة السياسية والاقتصادية والاجتماعية)، ص322.

الصغيرة ومضارب البدو، التي تعد قلاعاً، وقد استطاع الحزب عام 1973م أن يوصل ممثلين له إلى معظم المجالس العربية⁽¹⁾، والحصول على الرئاسة في سبعة مجالس كبيرة، و تكررت التجربة للحزب، فقد حصل عام 1975م، على أكثرية المقاعد، وعلى رئاسة البلدية، في انتخابات بلدية الناصرة التي تعد كبرى مدن الجليل⁽²⁾. اتسمت نتائج الانتخابات في القطاع العربي عام 1984م، بقيام حزب عربي-صهيوني، وهو "الحركة التقدمية للسلام" برئاسة المحامي محمد ميعاري⁽³⁾، التي نجحت في إدخال مندوبين إلى الكنيست⁽⁴⁾، على حساب أصوات ناخبي حداش^(*) والمعراخ، وبنجاح أبناء القطاع العربي في الوصول إلى الكنيست، وهم

(*) راکاح: يعرف بالقائمة الشيوعية الجديدة، وهو حزب سياسي في إسرائيل اسمه "القائمة الشيوعية الجديدة"، أسس عام 1965م، بعد أنشقاق الحزب الشيوعي ماكي بسبب تبني أقلية يهودية بزعامة موشيه سنيه، وشمونيل ميكونيس خطأ صهيونياً، ولهذا قامت الاغلبية التي كانت تضم عدداً كبيراً من العرب بإعادة تنظيمها تحت اسم راکاح بقيادة مائير فيلنر، وتوفيق طوبي فاتاح الحزب الجديد للعرب حرية التعبير ونشر نتاج الشعراء العرب في صحافته مثل محمود درويش، وسميح القاسم، وقد أدان الحزب عدوان 1967م، واعترف بشرعية المقاومة الفلسطينية، وحق الشعب العربي الفلسطيني في تقرير مصيره، وإقامه دولة فلسطينية مستقلة الي جانب إسرائيل، وعارض إنشاء المستعمرات في الأراضي المحتلة عام 1967م. الكيالي، عبد الوهاب: موسوعة السياسة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ج2، ص308؛ المسيري، عبد الوهاب: موسوعة المفاهيم والمصطلحات الصهيونية، ص196؛ المرعشلي، أحمد: الموسوعة الفلسطينية، القسم العام، مجلد ثاني، ص451.

(1) شاش، السفير طاهر: التطرف الاسرائيلي جذوره وحصاده، ص103.

(2) منصور، كميل: الشعب الفلسطيني في الداخل (خلفيات الانتفاضة السياسية والاقتصادية والاجتماعية)، ص322.

(3) شلومو، رينكي ديمان؛ عاموس كرم؛ سفان، ديس: بالطريق إلى صندوق الانتخابات"انتخابات الكنيست الثاني عشر، 1988م، ص119. (عبري)

(4) ويتن، ادوارد: مواقف القوى الاجتماعية - الاقتصادية الإسرائيلية تجاه مسألة المستوطنات، دار الافاق الجديدة، واشنطن، الولايات المتحدة الامريكية، 1985م، ص235.

(*) حداش: وهو اختصار للكلمات العبرية (حزيت ديمقراطيت لشالوم فشيون)، أي الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة، اقيمت الجبهة عام 1977م، ويدعو الحزب الي الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي المحتلة من العام 1967م، والي إقامة دولة فلسطينية الي جانب اسرائيل، وتطالب إسرائيل بالانسحاب من هضبة الجولان السورية المحتلة، وتدعو إسرائيل إلي تطبيق قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بإسرائيل بما فيها من حق التعويض أو العودة لمن لا يرغب في تحق العودة. جوني، منصور، معجم المصطلحات والاعلام الصهيونية والإسرائيلية، ص193؛ للمزيد انظر: الجبور، سمير: انتخابات الكنيست الحادي عشر 1984م - الأبعاد السياسية والاجتماعية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1985م، ص228؛ نخلة، خليل: تطور الحركات الوطنية الفلسطينية، ص389.

7 أعضاء عرب اثنين من حداش، واثنين من المعراخ، وواحد من الليكود، وواحد من شينوي(*)، وواحد من التقدمية في مقابل خمسة أعضاء كنيست عرب في الكنيست العاشر، وقد ارتفعت نسبة التصويت في القطاع العربي من 68% في الكنيست العاشر إلى 76% في انتخابات الكنيست الحادية عشرة، وقد خرجت الأحزاب الصهيونية خاسرة في الانتخابات في القطاع العربي، وقد نال المعراخ 22، 5% من الأصوات في مقابل 29% في الانتخابات السابقة، والليكود 4، 6%⁽¹⁾ في مقابل 7% بينما نجح المفدال(*)، في زيادة قوته فنال 4، 2% في مقابل 5، 2%، وقد حصلت التقدمية على 18، 2%، بينما نال المعراخ في الوسط الدرزي نحو 19% من الأصوات مقابل 30% في انتخابات الكنيست الحادية عشرة، وخرج الليكود خاسراً فنال 19، 2% في مقابل 35، 5%⁽²⁾.

لم يكن المواطنون العرب في الجليل ممثلين بشكل متناسب في هيئات صنع القرار، والأحزاب السياسية الصهيونية الكبرى، أو في اتحاد العمال الوطني، ونتيجةً للوعي القومي لدى الأهالي

(*) شينوي: حزب سياسي علماني أسس عام 1974م، على يد مجموعة من محاضري جامعة تل أبيب، وفي مقدمتهم أمنون روبنشتاين، وجاء تأسيسه في أعقاب تحركات هيئات عامة حول ما جري في حرب 1973م، نادي الحزب باجراء مفاوضات سلمية من منطلق الاستعداد للتنازل عن مناطق جري احتلالها عام 1967م، وبتغيير طريقة الانتخابات، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وتخفيف من تدخل الحكومة الإسرائيلية في الاقتصاد المحلي، ومساواة التعليم لكل المواطنين، وقد اتحد حزب شينوي مع حركة داش عام 1977م، تحت عنوان الحركة الديمقراطية، وقد انضم شينوي بعد ذلك الي حزب ميرتس، وانضم شينوي إلي الائتلاف الحكومي في حكومة شارون الثانية، وقد فشل الحزب في إنتخابات الكنيست السابعة عشرة بعدم تمكنه من اجتياز نسبة الحسم، ولو لعضو واحد، مما أدى إلى زواله من المشهد الحزبي والسياسي الإسرائيلي. جوني، منصور، معجم المصطلحات والاعلام الصهيونية والإسرائيلية، ص288.؛ اغبارية، مسعود أحمد: المشهد السياسي الإسرائيلي، تقرير مدار الإستراتيجي 2006، مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، رام الله، فلسطين، 2006م، ص90.

(1) كوهين، رعان، عوفيد، عام: السياسة في المجتمع العربي داخل إسرائيل، ص107. (عبري)

(*) مفدال: هو اختصار للعبارة العبرية "هيفلجا دانيت لثوميت"، أي الحزب الديني القومي، وهو حزب سياسي صهيوني تأسس في العام 1956م؛ نتيجة اتحاد بين حزبي همزراحي، وهبوعيل همزراحي، تحالف الحزب مع حزب مباي عام 1977م، وقد شارك الحزب في اسقاط حكومة رابين عام 1977م، وقد وقعت عدة انقسامات داخل المفدال؛ نتيجة لوجود تيارات فيه متضاربة في بعض القضايا والمسائل، تبني المفدال مواقف يمينية متشددة، ونادي بتعزيز الاستيطان في الأراضي المحتلة عام 1967م، يؤمن بأرض إسرائيل الكاملة، ويعارض إقامة دولة فلسطينية مستقلة. جوني، منصور، معجم المصطلحات والاعلام الصهيونية والإسرائيلية، ص206.؛ الموسوعة الفلسطينية، الحزب الديني القومي المفدال www.palestinapedia.net؛ المسيري، عبد الوهاب: موسوعة المفاهيم والمصطلحات الصهيونية، ص370.؛ الكيالي، عبد الوهاب: موسوعة السياسة، ج2، ص307.

(2) سلمان، رضى: إسرائيل 1984م أحداث ومواقف، ص50.

العرب في الجليل ، كان من الضروري أن تتحرك الجماهير العربية لتعبر عن الشعور القومي لديهم، والمطالبة بحقوقهم الشرعية، وتمثيلهم سياسياً داخل الأحزاب والنقابات⁽¹⁾.

1. حزب الكتلة العربية الإسرائيلية 1967م:

حزب يميني، يرعاه مطران الطائفة الكاثوليكية جورج حكيم، أو لعله هو رئيسه الفعلي بينما سكرتيه المحامي إلياس كوسا، يرجع السبب في تأسيس هذا الحزب إلي أن جميع الأحزاب العربية في (إسرائيل) مندمجة في الأحزاب اليهودية، فالضرورة تقضي بتوحيد العرب؛ لئلا يذوبوا في الأحزاب اليهودية، التي تستغلهم ، ولو توحد العرب في الانتخابات لكان لأصواتهم أثر ، ويعمل الحزب من أجل نيل حقوق العرب في (إسرائيل) والوصول بهم إلى النضج السياسي، ليقوموا بمسئولياتهم الاجتماعية، وقد أطلق الحزب على نفسه بعد ذلك اسم الحزب العربي الإسرائيلي⁽²⁾.

2. الحركة الإسلامية 1971م:

حركة دينية سياسية أسست عام 1971م، حيث لم يكن هناك أي تواجد لأي تيار سياسي إسلامي في الأراضي المحتلة عام 1948م؛ بسبب القوة الجماهيرية التي كان يتمتع بها التياران القومي واليساري، ويرجع ظهور هذه الحركة إلى عودة كثير من الشباب إلى التمسك بالدين الإسلامي، واتصالهم المباشر بالأوساط الدينية، والمنظمات الإسلامية في الضفة الغربية بعد احتلالها عام 1967م، وتوجه كثير منهم للدراسة في الكليات الإسلامية⁽³⁾.

وفي عام 1971م ظهرت أولى الجماعات الدينية في منطقة المثلث ثم امتدت إلى منطقة الجليل وسائر المناطق المحتلة عام 1948م⁽⁴⁾، ومنذ عام 1978م، وصلت الحركة إلى مدن أم الفحم وبقاغة الغربية و"جت" شمالي المثلث، ثم النقب، ومع بداية عام 1980م، وصلت الحركة إلى مدينة الناصرة وبعض قرى الجليل⁽⁵⁾، وتركز نشاط هذه المجموعات على إقامة الحلقات الدينية، وإفتتاح المكتبات، والهيئات الخيرية والعيادات الطبية، والأندية الرياضية، ويعتبر الشيخ المناضل

(1) Oren ، Yiftachel; Power Disparities in the Planning of a Mixed Region: Arabs and Jews in the Galilee ، p.160.

(2) علي، محمد علي: في داخل إسرائيل، ص 166.

(3) ماضي، عبد الفتاح، الدين والسياسة في إسرائيل - دراسة في الأحزاب والجماعات الدينية في إسرائيل ودورها في الحياة السياسية، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1996م، ص 162.

(4) لطفي، صالح: الحركة الإسلامية تطلعات وتحديات، شؤون دولية، مركز الدراسات المعاصرة، عدد 1، أم الفحم، 1994م، ص 43.

(5) أبو عامر، عدنان: الحركة الإسلامية بين الدعوة والسياسة، مركز الإعلام العربي، القاهرة، 2006م، ص 23.

عبدالله نمر درويش(*)، المنحدر من قرية كفر قاسم من أوائل المبادرين لتأسيس هذه الحركة (1)، و تخرج من المدرسة الإسلامية في نابلس، وبدأ يدعو إلى العودة للإسلام، وعمل على بناء جيل يحمل الإسلام عقيدة وشريعة ونظام حياة وبالرغم من عدم ارتباطها بأي علاقة مع الإخوان المسلمين، ولكن المبادئ التي تتبعها الحركة الإسلامية (2) تتشابه كثيراً مع مبادئ الإخوان المسلمين (3).

بدأ تخوف السلطات الإسرائيلية من الإلتفاف الفلسطيني حول الحركات الإسلامية داخل قري ومدن فلسطين المحتلة عام 48م، خاصة في منطقتي المثلث والجليل، وهما مركز الصلبة للتواجد السياسي والحركي الإسلامي (4).

وترى الحركة على لسان مؤسسها الشيخ عبدالله نمر درويش: "أنهم يقبلون بالحل السياسي الذي يتم التوصل إليه عن طريق التفاوض بين القيادة الشرعية للشعب الفلسطيني، ودولة (إسرائيل)، أنهم يقبلون بإقامة دولة فلسطينية على أي جزء من فلسطين، حتى لو كانت هذه الدولة في مدينة واحدة" (5).

(*) عبدالله نمر درويش: أحد المؤسسين الأوائل للحركة الإسلامية في الداخل الفلسطيني ، عام 1971م، أقام أول نواة للحركة الإسلامية في كفر قاسم؛ حيث اقتصر على نشر الدعوة حتى عام 1974، وبدأت دعوته (العودة إلى الإسلام) تصل إلى القرى المجاورة (كفر برا وجلجولية والطيبة). الحركة الإسلامية في إسرائيل والكنيست: جذور ونشأة الحركة الإسلامية ، موقع إسلام أون لاين، نشر بتاريخ 20 يناير، 2003م. <http://islamonline.net>

(1) زعيب، ياسر: فلسطينيو 48، الهوية الواقع والمستقبل، مركز باحث للدراسات، بيروت، 2004م، ص 275.
(2) على الرغم من أن الحركة الإسلامية تتشابه مع كثير من الحركات والأحزاب السياسية في إسرائيل، فإنها تختلف عنها بسمات ومنها: ارتكاز التنظيم على أساس عربي- إسلامي ، مع تفضيلهم للتنظيم على أساس إسلامي، تقرير الهوية الإسلامية كهدف مركزي دون التكرار لباقي مكونات هويتهم في ضوء أنهم عرب فلسطينيون ومواطنون في إسرائيل. غانم، أسعد: الهامشيون في إسرائيل- تحدي الهيمنة الاشكنازية، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية "مدار"، تقرير مدار الاستراتيجي 2005م، ص 250.
(3) خليفة، أحمد: الأحزاب السياسية في إسرائيل، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ط3، 1997م، ص 176-177.

(4) باز، رؤوبين: تطور العامل الإسلامي الفلسطيني 1967-1988م، رسالة ماجستير، جامعة حيفا، 1989م، ص 34. (عبري)

(5) كيوان، مأمون؛ محمد، علي: النشاط السياسي لفلسطيني 48- الواقع والتحديات. 9/20/2009م. <http://www.fatehmagazine.com/?op=topic&cat=8&vnum=597&id=471>

موقف الحركة من قضية تهويد الجليل:

لقد ظهر موقف الحركة الإسلامية من خلال الرفض الكامل لكافة أشكال الاستيطان الصهيوني لتهويد الجليل، وذلك من خلال انتهاجها سياسة مضادة للسياسة الإسرائيلية المتمثلة بإصلاح الأوضاع المعيشية لسكان الجليل⁽¹⁾؛ وذلك في سبيل مواجهة الخطر الإسرائيلي المحدق بهم من إهمال طبي ومعيشي، بالإضافة إلى القيام بالعديد من المظاهرات المنندة بمشاريع التهويد من خلال التنسيق مع الحركة الإسلامية في رهط في النقب المحتل⁽²⁾، كونها تتشارك في نفس الهدف، ألا وهو إفشال مشروع التهويد في النقب المتزامن مع مشروع تهويد الجليل⁽³⁾.

كما وشددت الحركة الإسلامية في الجليل على أهمية التمثيل السياسي لأهالي الجليل من خلال كبرى انتخابات المجالس المحلية، فقد شاركت الحركة منذ عام 1984م، وفازت في أول انتخابات محلية تشارك فيها برئاسة مجلس "كفر برا"، وحصلت على تمثيل في عضوية مجلس "كفر قاسم والطيبة"، وفازت في 5 مجالس، كما حصلت على 45 مقعداً في 14 بلدية، مقابل 6 مقاعد في 4 مجالس عام 1986م، وفي انتخابات عام 1989م فازت المجالس المحلية برئاسة 5 بلديات في "أم الفحم، كفر قاسم، جلجولية، راهط، كفر برا"، وعضوية بلديات "الناصر، كفر كنا، الفريديس، الطيبة، الطيرة، قلنسوة"⁽⁴⁾،

أصرت الحركة الإسلامية في الجليل على مواصلة حروبها في الانتخابات لكسب المقاعد لصالح أهالي الجليل وباقي المجالس العربية، لقد نالت الانتخابات التي أجريت في نوفمبر 1993م، بفوز 5 رؤساء، بعد خسارتهم لرئاسة بلدية "راهط في النقب، وفوزهم برئاسة بلدية "كابول في الجليل، ووصلوا إلى تسوية بالتبادل في "كفر كنا بالجليل، وفي انتخابات عام 1998م، فازت ب7 مواقع

(1) أبو الهيجاء، إبراهيم، ضرب الحركة الإسلامية في إسرائيل..الإرهاصات والدلالات، الجزيرة نت، نشرت بتاريخ 2004/10/3م.

<http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions>

(2) عبدالله، إبراهيم: الحركة الإسلامية في فلسطين 48- نظرة من الداخل، دراسة غير منشورة، ص22.

(3) فلاح، غازي: الفلسطينيون المنسيون عرب النقب 1906-1986م، مجلة الدراسات الفلسطينية، مج1، العدد3، صيف1990م، ص134.

(4) أبو الهيجاء، إبراهيم، ضرب الحركة الإسلامية في إسرائيل..الإرهاصات والدلالات، الجزيرة نت، نشرت بتاريخ 2004/10/3م.

<http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions>

رئاسية، استعادت خلالها" راهط "التي فقدتها عام 1993م، وفازت بموقع جديد في " طمرة"، وخسرت رئاسة" كفر قرع"، وحصلت على 46 مقعداً في 15 انتخابات محلية⁽¹⁾.

تعليقاً عما ورد نجد أن الحركة الإسلامية في الجليل كان لها دورٌ بارزٌ في مقاومة تهويد الجليل، وإن كان هذا الدور قد تنوعت صورته وأشكاله، إلا أنه قد جاء ليؤكد على حقوق مواطنين الجليل بأحقيتهم بالسلطة والتمتع بكافة مظاهر الحياة الطبيعية والبعد عن كافة أشكال الاضطهاد كونهم فقط فلسطينيين .

3. حركة أبناء البلد 1972م:

ظهرت عام 1972م في مدينة أم الفحم على يد المحامي توفيق كيوان⁽²⁾، ويعتبرها الكثيرون استمراراً طبيعياً لحركة الأرض، واعتبرت حركة أبناء البلد فلسطيني 48 جزءاً لا يتجزأ من الشعب الفلسطيني والأمة العربية⁽³⁾، وقد رأت الحركة نفسها أحد روافد الحركة الوطنية الفلسطينية بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية، مطالبة بإقامة مجتمع علماني ديمقراطي على كامل تراب فلسطين وعدم الاعتراف بالتجمع اليهودي في فلسطين كشعب ولا بإسرائيل كدولة⁽⁴⁾، وامتنعت الحركة عن المشاركة في انتخابات الكنيست الإسرائيلي، بل دعت إلى مقاطعتها⁽⁵⁾، وقد عصفت بالحركة جملة من التحديات السياسية التي اصطدمت بأفكارها وأيديولوجيتها السياسية⁽⁶⁾ مثل اتفاقية أوسلو^(*)، وحرب الخليج الثانية عام 1991م، مما دفع الحركة إلى منح أعضائها حرية التصويت

(1) أبو ريا، عصام، تطور القيادة العربية..دراسة الحركة الإسلامية في أم الفحم، الجامعة العبرية، القدس، 1991م، ص131.

(2) رعان، كوهين؛ عام، عوفيد: السياسة في المجتمع العربي داخل إسرائيل، ص122.(عبري)

(3) للإطلاع على البرنامج السياسي لحركة أبناء البلد ووثيقة البرنامج التي صدرت في تاريخ 1988/2/7م، في اجتماع مكتمل النصاب للجنة القطرية للحركة الوطنية التقدمية -حركة أبناء البلد انظر: البرنامج السياسي لحركة أبناء البلد تتبناه مؤتمر آب، 2000م، حيفا:حررة، نشرت نوفمبر 2012/4م.

[./ https://freehaifaarabic.wordpress.com/2012/11/04/](https://freehaifaarabic.wordpress.com/2012/11/04/)

(4) ماضي، عبد الفتاح: الدين والسياسة في إسرائيل، ص164.

(5) عبد الرحمن، محمد: العرب في اسرائيل، ص54.

(6) البحيري:صلاح الدين، وآخرون:المدخل إلى القضية الفلسطينية، ص448.

(*) اتفاقية أوسلو: اتفاق سلام وقعه إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن، في 13 سبتمبر، 1993، وسمي الاتفاق نسبة إلى مدينة اوسلو النرويجية التي تمت فيها المحادثات السرية التي انتجت هذا الاتفاق. وجاء الاتفاق بعد مفاوضات أُنبتقت بعد مؤتمر مدريد (1991)، واستضافها معهد فافو وأنتهت في 20 أغسطس 1993. وتم توقيعها في 13 سبتمبر 1993م في حفل رسمي في حديقة البيت الأبيض في واشنطن ، في حضور رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات ورئيس وزراء إسرائيل إسحق رابين ورئيس الولايات المتحدة بيل كلنتون. الوثائق وقع عليها وزير خارجية إسرائيل آنذاك شمعون بيريز، ومنظمة التحرير الفلسطينية،

في انتخابات عام 1996 م⁽¹⁾، ثم انضمت إلى التجمع الذي تحالف بدوره مع الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة، الأمر الذي أدى إلى إضعافها ومن ثم حلها⁽²⁾.

موقف الحركة من قضية تهويد الجليل:

رفضت حركة أبناء البلد كافة المشاريع التصوفية، التي تتنافى مع حق الشعب العربي الفلسطيني في تقرير مصيره وإقامة دولته الحرة المستقلة، واعتمدت الحركة الأساليب السياسية في نضالاتها وممارساتها وذلك بالاعتماد على تنظيم الجماهير للنضالات اليومية والوطنية، واعتمدت حركة أبناء البلد الوسيلة المركزية، لإظهار رفضها من خلال تنظيم النضالات الجماهيرية من خلال الهيئات التمثيلية الجماهيرية كلجنة الدفاع عن الأراضي، ولجنة رؤساء السلطات المحلية العربية، والاتحاد القطري للطلاب الجامعيين العرب، واللجنة القطرية للطلاب الثانويين العرب، ونقابات مهنية، ولجان عمّال، ولجان أحياء، وتنظيمات نسائية وما شابه وعلى هذا فإن حركة أبناء البلد تولي أهمية خاصة من أجل تقوية هذه الهيئات وتفعيلها وإنشاء أجسام وهيئات أخرى في القطاعات المختلفة في كل مكان، والعمل على توحيد هذه الهيئات قطرياً، وعلى أن تكون الجماهير ممثلة في هذه الهيئات شكل يضمن حياة ديمقراطية في اتخاذ القرارات⁽³⁾.

4. المجالس المحلية وموقفها من قضية تهويد الجليل 1974م:

عبرت المجالس المحلية العربية عن نفسها، من خلال إنشاء لجنة تلبية حاجاتها، وتكون مسؤولة عن كافة ما يتعلق بالمجالس المحلية العربية داخل قرى الجليل، لذلك تم إنشاء لجنة عرفت باسم "اللجنة القطرية لرؤساء السلطات المحلية العربية في (إسرائيل)"، عام 1974م، كأحدى أهم الهيئات التمثيلية والقيادية للجماهير العربية في (إسرائيل)، وتضم في إطارها جميع رؤساء

ممثلة بأمين سر اللجنة التنفيذية محمود عباس، ووزير خارجية الولايات المتحدة وارن كرسنوفر ووزير خارجية روسيا أندري كوزيريف.

http://www.marefa.org/index.php/%D8%A7%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%82%D9%8A%D8%A7%D8%AA_%D8%A7%D9%88%D8%B3%D9%84%D9%88؛ للمزيد

انظر: عبد الكريم، قيس وآخرون (1997)، نظرة على المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية من مدريد إلى أوسلو، بيروت، شركة التقدم للطباعة والنشر، ص 31.؛ شفيق، منير: اتفاق أوسلو وتداعياته، المركز الفلسطيني للإعلام، دم.ن، ص 4 www.palestine-info.info؛ للمزيد حول اتفاقية أوسلو انظر: العملة، أبو خالد: أوسلو محطة لتهويد فلسطين.. خطوة للسيطرة على المنطقة، دار الكنوز الأدبية، ط1، بيروت، لبنان، 1997م، ص 76.

(1) دريني، سيف الدين: التيارات السياسية داخل التنظيم الطلابي، مجلة صامد الاقتصادي، العدد 15، ص 60.

(2) زغيب، ياسر: فلسطينيو 48، الهوية الواقع والمستقبل، مركز باحث للدراسات، بيروت، 2004م، ص 272.

(3) <https://freehaifaarabic.wordpress.com/2013/06/21>

السلطات المحلية العربية المنتخبين⁽¹⁾، وقد كانت مرحلة تكوين لجنة المتابعة العليا للجماهير العربية في الجليل نقطة مفصلية في تاريخ اللجنة القطرية حيث نالت اللجنة على المصادقية بكونها الهيئة التمثيلية العليا لجميع القوى والهيئات السياسية والشعبية الفاعلة داخل مدن وقرى الجليل، فقد عبرت اللجنة عن رأيها تجاه مشروع تهويد الجليل قائلة: "ومن منطلق رؤيتنا للتغييرات الحاصلة داخل أراضينا في الجليل يأتي هذا المشروع استمراراً لرفض السلطات الإسرائيلية لمسيرتنا النضالية ولتصورنا المستقبلي الإستراتيجي للفلسطينيين في كافة (إسرائيل)⁽²⁾".

تقوم لجنة رؤساء السلطات المحلية العربية بتنسيق العلاقة بين الرؤساء وتمثيل مصالح السلطات المحلية العربية. المطلوب توسيع مؤسسة عمل هذا الإطار ليستفيد من القوة الاقتصادية التي تملكها هذه السلطات ولوضع برامج ومخططات إقليمية تخدم المواطنين والسلطات المحلية. من المهم تخطيط نشاطات إقليمية للسلطات المحلية في مجالات التعليم، الصرف الصحي، الصناعة، المواصلات، الثقافة والخدمات الحكومية⁽³⁾. يتحمل هذا الإطار مسؤولية عدم امتصاص السلطات المحلية العربية لغضب الجماهير من سياسة الحكومة بسبب موقعها وخصخصة المسؤوليات الحكومية⁽⁴⁾.

أظهرت المجالس المحلية العربية داخل (إسرائيل) ردود أفعالها من خلال الاستياء والاستهجان والاضراب في كافة المناطق المحتلة عام 1967م، على كافة الممارسات الإسرائيلية فقد أظهرت المجالس ردودها حول الخطط التهودية أمثال وثيقة كيننج وغيرها، فقد وجهت بلدية الناصرة برقية إلى رئيس الحكومة الإسرائيلية، ووزير الداخلية الإسرائيلي تطالب بتشكيل لجنة خاصة للتحقيق في قضية الوثيقة، وقد عبر مساعد رئيس بلدية الناصرة رايق جرجورة بقوله: "أن البلدية تنظر إلى الوثيقة بعين الخطورة، وترى أنه ينبغي إقالة كيننج"، في 22 أيلول عام 1976م، عقد 39 مجلساً محلياً عربياً في الجليل مؤتمراً اشترك فيه ما يقارب 300 من رؤساء وأعضاء المجالس، وقرر المجتمعون إعلان الإضراب لمدة ساعتين متواصلتين، ومطالبة السلطات بإقالة كيننج من منصبه ومن أي منصب متعلق بالقطاع العربي، ومن ضمن ردود أفعال المجالس ما

(1) خطيب، شوقي:التصور المستقبلي للعرب الفلسطينيين في إسرائيل، اللجنة القطرية لرؤساء السلطات المحلية العربية في إسرائيل، 2006م، ص2.

(2) خطيب، شوقي:التصور المستقبلي للعرب، ص3.

(3) موقع اللجنة القطرية لرؤساء السلطات المحلية العربية، <http://www.arab-lac.org.com/?i=153>.

(4) فرج، جعفر:العمل المؤسّساتي والعمل السياسي، مركز مساواة، مركز معلومات لتطوير الأحياء العربية في

حيفا، 2006م، ص25

عبر عنه عضو الكنيست ورئيس بلدية الناصرة "توفيق زياد" (*)، أمام المؤتمر: "إن الأمر المثير للقلق ليس الوثيقة بل رد رئيس الحكومة ووزراء آخرين، وادعاء رئيس الحكومة الإسرائيلية بأنه لم يقرأ الوثيقة، ولذا فإنه لا يجد شيئاً يقوله" (1).

لقد طرأ تغيير على العديد من المؤشرات الأساسية التي استخدمها أهالي الجليل للتدليل على التمييز ضدهم وضد قراهم، من خلال الميزانيات المخصصة للسلطات المحلية في القرى العربية محسوبة بالنسبة إلى الفرد، فقد كانت المخصصات للفرد الواحد في أهالي الجليل، والذي لا يتجاوز عشر المخصصات للفرد اليهودي، وقد وصلت حالياً إلى الثلث (2)، ولم يبدأ هذا التغيير في فترة حزب العمل، وإنما هو تغير مستمر بشكل تدريجي منذ أن نشأ في (إسرائيل) نظام الحزبين، أي منذ نهاية السبعينات، هذا النظام الذي جعل للعرب في (إسرائيل) أهمية ما في الخارطة السياسية الإسرائيلية (3)، ولا يقف هذا التمييز عند هذا الحد فقد طردت العديد من العائلات العربية في الجليل من وطنها الأصلي، وحرمت أهالي الجليل من الجنسية التي تعبر عن الإلتزام الوطني للبلد كدليل يثبت عن شخصية حاملها، فقد منحت السلطات الإسرائيلية مواطني الجليل "الهويات الحمراء" فهذا الهويات لا تعني منح الجنسية الإسرائيلية، بل أنها تعني إهانة المواطن العربي والحط من كرامته في أي مكان (4)، وقد استطاع سكان الجليل بنضالهم البقاء في وطنهم، على الرغم أنهم يعتبروا مواطنين من الدرجة الثانية، يكفي بقائهم في الوطن الأصلي، ويدافعون عن البقاء في وطنهم فلسطين، وعن حقوقهم المهضومة، وينادون بالمساومة، ويرفضون مرور مشروع التهويد ضد أراضيهم بسلام (5).

(* توفيق زياد: أديب وسياسي عربي فلسطيني، ولد في الناصرة وتلقى علومه الثانوية فيها، اشتهر كأحد شعراء الأرض المحتلة، وعضو نشيط في اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الإسرائيلي، راکاح، الذي سماه عضواً في الكنيست، خاض انتخابات البلدية في الناصرة بنجاح وبرز اسمه كأحد العاملين على تنظيم معارضة عرب الأرض المحتلة السياسية الصهيونية. الكيالي، عبد الوهاب: موسوعة السياسة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ج1 بيروت، ص811.

- (1) ردود الفعل في الوسط العربي، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 24، 1976م، ص352.
- (2) إسماعيل، عباس: عنصرية إسرائيل، فلسطينيو 48 نموذجاً، سلسلة أولست إنساناً (1)، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، لبنان، ط1، 2008م، ص35-36.
- (3) بشارة، عزمي: العرب في إسرائيل، ص64.
- (4) دياب، اية؛ وآخرون: واقع الأقلية العربية في إسرائيل، جريدة الكرمل، <http://carmelpost.co/tag/%D8%AC%D8%B1%D9%8A%D8%AF%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%83%D8%B1%D9%85%D9%84>
- (5) غزاوي، عمر: الصهيونية والأقلية القومية العربية في إسرائيل، ص61.

وتحاول السلطات الإسرائيلية دائماً سعيها لتسهيل كافة الأمور فيما يخدم مصلحتها العامة على حساب أهالي الجليل، فقد نشرت وزارة الداخلية تقرير حول البلديات في (إسرائيل)، أن المساعدات التي قدمت إلى البلديات في عام 1971-1972م، بلغت 158، 580، 000 ليرة إسرائيلية، كانت حصة القطاع العربي للجليل منها 1، 1% من المجموع بينما يشكل سكان الجليل من العرب نسبة 11% من مجموع السكان الخاضعين لسلطة المجالس المحلي في الجليل، فترجم السلطات الإسرائيلية العديد من الادعاءات حول القطاع العربي وتعزى إليه سبب تخلف القرى العربية الجليلية عن المستوطنات اليهودية إلى عدم رغبة المجالس المحلية العربية في الجليل فرض ضرائب على السكان العرب، وأن العلاقات العشائرية والقيم التقليدية العربية لأهالي الجليل من أهم أسباب التراجع⁽¹⁾.

نستدل مما سبق أنه من الصعوبة بمكان أن نتجاهل دور الحكومة الإسرائيلية في الحيلولة دون إنجاح كافة مظاهر الحياة اليومية في المجالس العربية سواءً بإنقاص الميزانية المخصصة للمجالس البلدية، أو من خلال أيضاً سن القوانين الحائلة لتنفيذ آمال وطموحات السكان العرب المتمثلة في مجالسهم البلدية التي تمثل أصواتهم، لذا اتجهت أنظار السلطات الإسرائيلية في السنوات الأخيرة لتهويد الجليل لهذا أعدت الوكالة اليهودية عام 1973م، خطة لإقامة مستوطنات يهودية في الجليل، فشملت خطة التهويد مصادرة مساحات واسعة من الأراضي العربية في الناصرة العليا، وصفد وغيرها وإقامة مدن ومستوطنات جديدة على أراضيها، وعلى الرغم من كل تلك التسهيلات المهيبة لكافة القطاعات والبلديات والمدن الاستيطانية اليهودية إلا أنه يقف الدور العربي الفلسطيني بكل ما أوتئى من قوة في التصدي لتلك الهجمات المتكررة تجاه الجليل وأرضه وأهله.

5. اللجنة القطرية للدفاع عن الأراضي 1975م:

تشكلت اللجنة القطرية للدفاع عن الأراضي العربية في الجليل والأراضي المحتلة داخل (إسرائيل)، في ذروة النضال الشعبي الفلسطيني ضد السلطات الإسرائيلية، و ضد مصادرتها للأراضي الفلسطينية، وفي إجتماع عقد في مدينة الناصرة، في شهر تشرين الأول (أكتوبر)، 1975م؛ للرد على قرار مصادرة 22، 500 دونم من أراضي الجليل⁽²⁾، وحضره 7000 شخص، تقرر تشكيل اللجنة القطرية للدفاع عن الأراضي، وتألقت من بعض رؤساء المجالس المحلية، ومن أوساط

(1) زريق، ايليا: تحويل البنية الطبقيّة للعرب في إسرائيل، مجلة صامد الاقتصادي، عدد 15، السنة الثالثة، بيروت، لبنان، 1980م، ص 29.

(2) اللجنة القطرية للدفاع عن الأراضي العربية في إسرائيل: الكتاب الأسود عن يوم الأرض 30 آذار 1976م، حيفا، 1976م، ص 164-169.

وشخصيات وطنية وثقافية، ولعبت دوراً بارزاً في الدفاع عن الأراضي، وكان الإضراب الذي حدث يوم الأرض عام 1976م، نتيجاً لجهود اللجنة⁽¹⁾.

وكنتيجة حتمية لتحمل اللجنة القطرية للدفاع عن الأراضي في (إسرائيل)، وأبناء شعبنا في كافة المدن والقرى الفلسطينية فقد أصدرت اللجنة بياناً توضيحياً لأهداف وقرارات اللجنة على ما يجري من أحداث ومواقف لدى الشعب الفلسطيني الصامد داخل الجليل وغيرها^(*).

موقف اللجنة القطرية للدفاع عن الأراضي من قضية تهويد الجليل:

تمثل موقف اللجنة من مشروع التهويد من خلال ما قامت به السلطات المحلية في سخنين وعرابة ودير حنا، بإرسال رسالة إلى وزير الدفاع آنذاك شمعون بيرس بتاريخ 5 شباط/فبراير 1975م يحتجون بها على تصريحه الذي يمنع السكان من الدخول إلى المنطقة "9"⁽²⁾، كما وقامت السلطات المحلية في سخنين وعرابة ودير حنا وممثلون عن عرب السواعد أصدروا في شهر شباط/ فبراير 1976م، نداء إلى كل الشعوب المحبة للسلام "باللغة الإنجليزية يطلبون منهم تأييدهم في النضال ضد إغلاق منطقة "9" أمام المواطنين، قام المجلس المحلي في قرية الرينة بإرسال رسالة إلى رئيس الحكومة إسحاق رابين سابقاً يعلمونه بقرارهم الذي اتخذ بتاريخ 4 شباط/فبراير 1976م: "أنا نستنكر ونرفض قرار الحكومة بمصادرة أراضي العرب في الجليل، لأن هذا القرار يمس قريتنا، لأن قرار الحكومة يشمل آلافاً من دونات القرية، القيام بالعديد من الاجتماعات الشعبية والمؤتمرات والاحتجاجات ضد المصادرة الإسرائيلية للأراضي الجليلية"⁽³⁾.

لقد كان ردّ فعل اللجنة القطرية للدفاع عن الأراضي على قرارات اجتماع رؤساء السلطات المحلية الذي جرى بتاريخ 25 آذار/مارس 1976م، "أن الإضراب هو الواقع المحتوم ويجب أن يجري حسب التخطيط له، لأن قرار رؤساء السلطات المحلية لا يعكس الأوضاع، أنه رأي شخصي لرؤساء السلطات المحلية فقط. ومع ذلك فقد قرّرت اللجنة القطرية للدفاع عن الأراضي عدم إجراء مظاهرة أمام مبنى الكنيست لأنه لم يصرح به من قبل سكرتارية الكنيست"، كما وأن أن اللجنة القطرية للدفاع عن الأراضي ترى أن "الإضراب الشامل، الذي أعلنه العرب الفلسطينيين في إسرائيل، في 30 آذار/مارس 1976م؛ احتجاجاً على سياسة التهويد

(1) طنوس، نبيل: اللجنة القطرية للدفاع عن أراضي العرب في إسرائيل، المركز العربي للحقوق والسياسات، 2012م، ص 108.

(*) أنظر ملحق رقم (28) بيان صادر عن اللجنة القطرية لحركة أبناء البلد.

(2) اللجنة القطرية: الكتاب الأسود، ص 24.

(3) طنوس، نبيل: اللجنة القطرية للدفاع عن أراضي العرب في إسرائيل، ص 112.

والمصادرة، كان تأكيداً على عزم الجماهير العربية على النضال بدون هوادة والدفاع عن حقوقها القومية واليومية، ومن حقها الاحتفاظ بأرضها - أرض آباؤها وأجدادها"⁽¹⁾.

ترى السلطات الإسرائيلية الوجود العربي الفلسطيني في (إسرائيل) عامة، وفي النقب والجليل خاصة، قضية وجودية، وأمنية وأشبه ما يكون "طابور خامس"، أو "حصان طروادة"، وعليه يجب الطعن بإخلاص العرب للمؤسسات الإسرائيلية، وتطبيق سياسة المنح والمنع، للمواطنين العرب حسب مدى هذا الإخلاص، وقد استعانت السلطات الإسرائيلية بمبدأ فرق تسد التي يقوم على تقسيم أبناء القومية العربية الفلسطينية داخل (إسرائيل)، ما بين مكونات طائفية ودينية، وأوساط اجتماعية، بالإضافة إلى كبح الحراك الاجتماعي من خلال عدم إشراكهم بالانتخابات، وتمثيل مجالسهم وبلدياتهم للمطالبة بحقوقهم المسلوقة، من أجل تهمشيتهم ومنعهم من التأثير في القضايا التي تتعلق بجوهر كياناتهم ووجودهم.

6. أسرة الجهاد 1979م:

وتمثل أول ظهور لأسرة الجهاد عام 1979م، على يد مجموعة من الشباب المسلم من تيار سمي "التائبين" من مدينة باقة الغربية⁽²⁾، وبعض القرى العربية في المثلث والجليل الذين التحقوا بكليات الشريعة في الضفة الغربية بقيادة فريد أبو مَحّ من مدينة باقة الغربية، وكانت أسرة الجهاد منظمة سرية شبه عسكرية، اعتقد مؤسسوها بأن فلسطين كانت ويجب أن تكون عربية إسلامية، ويجب تحريرها بالجهاد المسلح⁽³⁾، فقد أعلنت السلطات الإسرائيلية عام 1981م عن اكتشاف تنظيم "أسرة الجهاد"، وقد قامت باعتقال ومحاكمة أعضائها، وقد أودعوا السجن لفترات متفاوتة، وكان من معتقلي الحركة فريد أبو مَحّ، والشيخ عبدالله نمر درويش⁽⁴⁾.

استهدف التنظيم الجيش الإسرائيلي والمستوطنين، مما أثر على شباب الحركة، وهبوط نشاطهم السياسي، خاصة بعد إجراء الاعتقالات في صفوفهم في منطقة المثلث، مما ترتب على ذلك؛ اتباع التنظيم سياسة جديدة وقياس خطواتهم بحذر، اطلقوا عليها اسم "البراغماتية السياسية"؛ كي لا يثيروا غضب السلطات ضدهم، اقتنع أعضاء "أسرة الجهاد"، بأن الحياة في (إسرائيل)، تجبرهم على تغيير طريقة العمل، وطبيعة المواقف السياسية المعلنة، كان تظهر كجمعيات إحسان وصدقة، وليس بهدف الريح المادي، محاولةً بذلك الدمج بين الثبات على المصادر والأصول

(1) اللجنة القطرية: الكتاب الأسود، ص 11.

(2) لطفي، صالح: الحركة الإسلامية تطلعات وتحديات، شؤون دولية، عدد 1، ص 46.

(3) ميعاري، محمود: الحركة الإسلامية، ص 4.

(4) زغيب، ياسر: فلسطينيو 48، ص 283.

الأيدلوجية الإسلامية، وبين التوجهات الواقعية، التي فرضت نفسها على الواقع السياسي في (إسرائيل)⁽¹⁾.

موقف الحركة من قضية تهويد الجليل:

تمثل موقف الحركة من قضية تهويد الجليل، بتركز نشاطهم في مجال جمع الزكاة، فجمعوا مبالغ طائلة، ووزعوها على العائلات المستورة، وأنفقوا على مشاريع اجتماعية وجماهيرية، وقدموا منحاً للطلاب الجامعيين الدارسين في الداخل والخارج، وفتحو مكاتب لبيع الكتب، والقرطاسية بأسعار زهيدة، كنوع من التخفيف عن العرب داخل الجليل وغيرها، وهكذا لقيت أعمالهم إقبالاً وتشجيعاً كبيرين من الجمهور العربي⁽²⁾.

وقال أحد قادتها الشيخ "عاطف الخطيب": "تؤمن الحركة بأفضلية الحل الإسلامي للقضية الفلسطينية، وإقامة حكومة إسلامية على أرض فلسطين، ينعم تحت حكمها - المرتكز على شريعة الله - اليهود والنصارى والمسلمون"⁽³⁾.

شكل عام 1980م، عام القوة السياسية التي أظهرها العرب داخل الداخل المحتل، فقد طالب العرب بنصيبهم من السلطة السياسية، والدخول إلى السياسة الإسرائيلية كمستقلين، وهذا ينذر بقوة الوجود العربي، وشجاعة المطالبة بحقوقهم من سلطات الاحتلال الصهيوني، ودليل على التغيير في العلاقات السياسية بين اليهود والعرب، وزحف ثنائية القومية المهمشة؛ لذلك تسعى (إسرائيل) دائماً لتحقيق وجود عربي أقل في منطقة الجليل خاصة⁽⁴⁾.

تعد المجالس المحلية المنطقة الوحيدة التي تمتع أهالي الجليل فيها بحصة كبيرة من السلطة الرسمية. وظهر ذلك التأثير العربي عام 1989م، فقد حصل 54 من أصل 202 من رؤساء المجالس المحلية العرب بالحق في المشاركة السياسية؛ وقد جاء ذلك رداً على حالة الإهمال العام من السلطات الإسرائيلية، فقد شكل العرب عدة هيئات من خارج البرلمان، وقد قاد حملة لا لمدينة المساواة، من أبرز هذه الهيئات، اللجنة الوطنية العربية، رؤساء السلطات المحلية، وقد تركزت

(1) لطفي، صالح: الحركة الإسلامية تطلعات وتحديات، شؤون دولية، عدد 1، ص 45.

(2) أوبان، باز: الميثاق الإسلامي ودلالاته، مركز موشيه ديان، تل أبيب، 1988م، ص 23. (عبري)

(3) بابه، إيلان: رؤية الحركة الإسلامية في إسرائيل للسلام في المنطقة، دار جفعات حبيبه، تل أبيب، 1993م، ص 16. (عبري)

(4) Oren, Yiftachel; Power Disparities in the Planning of a Mixed Region: Arabs and Jews in the Galilee, p.161.

في منطقة الجليل شمال فلسطين، الذي يمثل قاعدة القاعدة الشعبية، بالإضافة إلى اللجنة الوطنية للدفاع عن الأراضي العربية⁽¹⁾.

7. لجنة المتابعة العليا لقضايا الجماهير العربية في (إسرائيل) 1982م:

تشكلت لجنة المتابعة العليا لقضايا الجماهير العربية في (إسرائيل) عام 1982م، وتتكون اللجنة من أعضاء الكنيست العرب، ورؤساء المجالس المحلية العربية، واللجنة القطرية للدفاع عن الأراضي العربية، اتحاد الكتاب العرب، وأعضاء اللجنة التنفيذية العرب للهستدروت، والاتحاد القطري للطلاب الجامعيين العرب، والاتحاد القطري للطلاب الثانويين العرب، وأعضاء مركز نقابة المعلمين العرب، ولجان المتابعة لشؤون التعليم والصحة والأوضاع الاجتماعية⁽²⁾.

تعد لجنة المتابعة كمؤسسة وطنية جامعة وممثلة لشعبنا الفلسطيني في الداخل، خاصة أنها باتت مطلب أهالي الجليل، ومن الواجب الوطني لسكان الجليل تجاه لجنة المتابعة أن يتبنى المجتمع مؤسساته للنهوض بها وقيادة نضالها⁽³⁾.

لجنة المتابعة للجماهير العربية لم تخفي قلقها، بل رفضت تلك الجنة مشروع تهويد الجليل، وذلك على هامش عقد مؤتمر لتطوير الجليل⁽⁴⁾، والذي لم يدعو إليه مندوبوا الجماهير العربية، وبخاصة لجنة المتابعة والأجسام الفاعلة فيها، وعلى الرغم من ذلك فقد شارك في ذلك المؤتمر ياسر طباش⁽⁵⁾، وهو رئيس لجنة المجالس البدوية في الشمال (الجليل)⁽⁶⁾.

هدفت الحكومة الإسرائيلية من وراء تجاهلها للجنة المتابعة للجماهير العربية عدة أمور كان أبرزها ما يلي:

- أ تطبيق المشروع دون التعرض لأي معارضة من قبل الجماهير العربية .
- ب منعاً لكشف تفاصيل المشروع لممثلي الجماهير العرب؛ وبالتالي التصدي له.
- ت تهميش وتجاهل الوسط العربي من المشاريع المنوي القيام به.

(1) Oren, Yiftachel; Power Disparities in the Planning of a Mixed Region: Arabs and Jews in the Galilee, p.160.

(2) نخلة، خليل: تطور الحركات الوطنية الفلسطينية، ص391.

(3) خطيب، إبراهيم: المتابعة بين البناء والانتخاب، مركز الدراسات المعاصرة، أم الفحم، نشر بتاريخ 2015/9/17م، <http://derasat.ara-star.com>.

(4) باير، هنيش: سجل الجريدة، 2005/4/19، مكتب رئيس الوزراء، القدس، ص21.pdf(عبري).

(5) مقابلة خاصة مع السيد ياسر طباش - موقع زوفة، <https://www.youtube.com>.

(6) باير، هنيش: سجل الجريدة، 2005/4/19، ص10.pdf(عبري).

ث تأكيداً على مبدأ عنصرية (إسرائيل) تجاه المواطنين العرب في الجليل⁽¹⁾.

رداً على ذلك، أكدت لجنة المتابعة العليا للجماهير العربية في (إسرائيل)، رفضها لكافة أشكال القرارات والتدخلات الإسرائيلية، المتعلقة بتحديد نشاط الحركات الإسلامية في الجليل والمدن والقرى الفلسطينية المحتلة⁽²⁾.

موقف اللجنة من قضية تهويد الجليل:

بدأت اللجنة باتخاذ مواقف وطنية عامة وليس محلية وبلدية فقط، ومن أهم المواقف التي اتخذتها لجنة المتابعة العليا لقضايا الجماهير العربية، عند محاولة قتل الرؤساء الوطنيين في الضفة الغربية سنة 1980 عقد الرؤساء إجتماعاً طارئاً لهم في قرية الرامة يوم 3.6.1980، وأعلنوا عن إضراب السلطات المحلية واعتصموا في مدينة الناصرة، وأصدروا بياناً يؤكد إنتماءهم للشعب الفلسطيني وموقفهم الصريح ضد الاحتلال وممارساته، هذا الإجتماع الهام عُرف باسم إجتماع الرامة⁽³⁾.

دعت "لجنة المتابعة" إلى العديد من الإضرابات إبتداءً من إضراب "يوم المساواة" في 24 حزيران /يونيو 1987م، فإن "لجنة المتابعة" هي التي تدعو إلى الإضرابات حيث أن "لجنة الدفاع عن الأراضي" كانت هي التي تدعو إلى إضرابات يوم الأرض، والأصح أنها كانت توصي بذلك إلى "لجنة المتابعة" التي كانت تقبل دائماً بتوصياتها، حتى تفكك لجنة الدفاع عن الأراضي سنة 1993م، وهي التي تدعو إلى الغالبية الساحقة من المظاهرات والاحتجاجات الوحدوية التي تشمل كل الأحزاب والحركات السياسية، ورسى اسمها "لجنة المتابعة العليا لشؤون المواطنين العرب في إسرائيل"⁽⁴⁾.

في التسعينات قام اللجنة بعقد مؤتمر خاص باللجنة تضمن تطوير اللجنة عقد في الناصرة عقد أيام 12و، 13، و14 من عام 1996م، وقد ترأس المؤتمر إبراهيم نمر حسين رئيس لجنة المتابعة آنذاك، ومع بداية عام 2001م واصل رئيس لجنة المتابعة شوقي خطيب عمل اللجنة بشكل مكثف من أجل الوصول إلى شكل إعادة تنظيم كلي لبناء اللجنة وتحقيق الغايات ومطالب الفلسطينيين في كافة القرى والمدن الفلسطينية المحتلة عام 48م، تبنت أيضاً لجنة المتابعة قضايا

(1) ابو جابر: إبراهيم: مشروع تهويد الجليل، ص-50-51.

(2) ____: انتهاكات حقوق الانسان في الداخل الفلسطيني، مركز الدراسات المعاصرة، أم الفحم، 2001م، ص6.

(3) عودة، أيمن: لجنة المتابعة العليا من أجل لجنة منتجة ام لجنة منتخبتين، ص5.

www.aljabha.org/files/almotaba3a.doc

(4) عودة، أيمن: لجنة المتابعة العليا، ص5. www.aljabha.org/files/almotaba3a.doc

التعليم والصحة لمواطنين الجليل، فقد عملت على إنشاء ما يعرف باسم إتحاد المعلمين العرب الذي جاء؛ ليعزز ويطور الشخصية العربية لدى الطلاب العرب الذي يتعرضون للاضطهاد أيضاً تحسين اجور المعلمين وظروف التعليم، فعملت على تبني إضراب عام للمعلمين في كافة القرى والمدن في الجليل والناصرة وباقي المناطق الذي اتخذ من الأول من تشرين الأول /أكتوبر 2009م، لم يقف موقف اللجنة بالمتفرج أمام أفعال الاحتلال تجاه المجالس البلدية للمجالس المحلية العربية فقد قامت بقيادة مجلس سخنين، وقامت بالرد على حل الاحتلال الإسرائيلي السلطات المحلية في كلا من الطيبة وباقة الغربية، وقرיתי كفر كنا وكفر مندبا⁽¹⁾.

وترى الباحثة: أن الظروف التي يعيش فيها المواطنين الجليلين في كافة المناطق المحتلة والتي تخضع لنظام الحكم الإسرائيلي، فإن الطرح الأكثر وطنية ومسؤولية وحصانة هو الساعي لتعزيز التمثيل العربي الصحيح لمطالب الجليلين بالحصول على حقوقهم المشروعة .

8. حركة الشباب المسلم 1984م:

شهدت الجليل العديد من التغيرات على الساحة الداخلية، ومنها: بروز ما يعرف بحركة "الشباب المسلم"، فهم بين التيارات السياسية بين السكان العرب ظهر هؤلاء كحركة دينية تحمل طابعاً خاصاً، فهم ليسوا حزباً سياسياً، ولا قائمة انتخابية، أو تياراً فكرياً، بل ظاهرة تضم داخلها كل تلك التعريفات معاً⁽²⁾. تم تأسيس "حركة الشباب المسلم"، عام 1984م، وركزت نشاطها بشكل أساسي على السلطات المحلية، وحددت آلية عملها على النهوض بأوضاع فلسطينيي 48 ورعاية شؤونهم بأنفسهم؛ بحيث يقوم المشاركون فيها بأعمال عامة مثل شق الشوارع والطرق وإقامة محطات الوقوف والمواصلات العامة وترميم المدارس وتنظيف المقابر وبناء الصفوف الدراسية، كما تمت إقامة رياض أطفال وخدمات للمسنين ومكتبات عامة للكتب الدينية، وكان من الطبيعي أن تدرس الحركة المستجدات، وأن تتبنى مبدأ العمل في ظل القانون، وأن تعود إلى ما بدأت به من إقامة القاعدة الأساسية، فكتفت في الثمانينات والتسعينات إنشاء المؤسسات الدينية التي تقدم خدمات حيوية لفلسطينيي 48؛ الأمر الذي زاد شعبية الحركة داخل صفوف الفلسطينيين، ونظرًا لما

(1) عودة، أيمن: لجنة المتابعة العليا، ص 24-25.

(2) علي، نهاد: الحركة الإسلامية في إسرائيل، الأيديولوجيا والأهداف، جامعة حيفا، رسالة ماجستير، 1998م، ص 143.

تستغله الحركة من مفهوم ديني حول تحرير القدس والمسجد الأقصى (القبلة الأولى للمسلمين)⁽¹⁾.

في عام 1989م، حققت الحركة الإسلامية في فلسطين 48 انتصاراً كبيراً في انتخابات السلطات المحلية بفوزها برئاسة خمس سلطات محلية عربية هي : أم الفحم، رهط، كفر قاسم، جلجولية، كفر براء، إضافة إلى نجاح أقل في عدة مدن وقرى مثل : الناصرة وكفر كنا. وقد جعلت هذه المبادئ التي رفعتها الحركة الإسلامية بجناحيها خاصة جناح الشيخ عبدالله نمر درويش التيار "المعتدل" فيها يفوز في انتخابات الكنيست 1996م، و1999م بمقعدين في كل مرة، أدت مشاركته في انتخابات الكنيست إلى حدوث شق في الحركة الإسلامية، القسم الذي ترأسه الشيخ درويش شارك في انتخابات الكنيست وعُرف بالحركة الجنوبية. والقسم الشمالي برئاسة الشيخ "رائد صلاح"^(*)، وقد كانت الحركة الجنوبية هي الأغلبية⁽²⁾.

رأى الشيخ "رائد صلاح" عدمية "التفاوض لعدم الاحترام الإسرائيلي لما يتم الاتفاق عليه، ويقول: "أي إنسان يظن أن المؤسسة الإسرائيلية قد تحترم وثيقة مكتوبة فهو واهم، ويضحك على نفسه ويخدعها، المؤسسة الاحتفالية الإسرائيلية هي التي استدرجت الطرف الفلسطيني إلى اتفاقية

(1) الحركة الإسلامية في إسرائيل والكنيست: جذور ونشأة الحركة الإسلامية ، موقع إسلام أون لاين، نشر بتاريخ 20 يناير، 2003م. <http://islamonline.net>

(*) رائد صلاح: رائد صلاح سليمان أبو شقرة محاجنة ، ولد في أم الفحم عام 1958م، رئيس الحركة الإسلامية في فلسطين 48. وهو رئيس "الجناح الشمالي للحركة الإسلامية" داخل إسرائيل ، ومن أكثر الشخصيات مواجهة للسياسات العدائية الإسرائيلية بحق الفلسطينيين ومقدساتهم، خاض الشيخ صلاح الغمار السياسي من خلال ترشيح نفسه لانتخابات بلدية أم الفحم (إحدى كبرى المدن العربية داخل إسرائيل بعد الناصرة) التي نجح في رئاستها 3 مرات كان أولها في عام 1989م-2001م، وتبعه سليمان اغبارية، بدأ نشاط صلاح في إعمار المسجد الأقصى وبقية المقدسات يتعاظم منذ عام 1996، واستطاع أن يُفشل المخططات الساعية لإفراغ الأقصى من عمارة المسلمين عن طريق جلب عشرات الآلاف من عرب الداخل إلى الصلاة فيه عبر مشروع مسيرة البيارق، عام 2010م شارك الشيخ رائد صلاح في أسطول الحرية الهادف لفك الحصار العاشم عن قطاع غزة حيث تعرض الأسطول لعملية قرصنة بحرية في المياه الدولية من السفن الحربية الإسرائيلية. الشيخ رائد صلاح يحذر: مرحلة جديدة في جريمة هدم وإزالة طريق باب المغاربة الملاصقة للمسجد المبارك".

نشرة الأقصى الإلكترونية، 9 مايو 2007. للمزيد انظر : Jerusalem's troublesome sheikh ، 7 October 2009. Dumper Mick: <http://www.theguardian.com> .

(2) مشاركة العرب في الانتخابات الإسرائيلية، الجزيرة نت، تاريخ الحلقة 28/4/1999م، البرامج، <http://www.aljazeera.net>

"أوسلو"، أين ذهبت "أوسلو" الآن على سواقتها وعيوبها ومرارتها بعد أن بدأ الشعب الفلسطيني يترحم عليها، وذهبت كل أوراقها، وانتهى كل شيء⁽¹⁾.

ومما عزز من هذا القلق الإسرائيلي، ما وقع يوم 5 أيلول/سبتمبر 1999م، من تفجير سيارتين مفخختين في مدينتي طبريا وحيفا؛ يقودهما أشخاص من قريتي "دبورية والمشهد" في الجليل الأعلى، اتهمت الشرطة الإسرائيلية بالانتماء للحركة، ومن حينها بدأت موجة من الخطوات ضد الحركة من الجهات الأمنية⁽²⁾.

وهكذا رأت السلطات الإسرائيلية في الحركة خطراً إستراتيجياً عليها، ليس فقط بسبب مواقفها السياسية ومنطلقاتها الفكرية، بل وممارساتها العملية، ولحرصها الدؤوب على نزع الشرعية عن "إسرائيل"، وتمائلها مع أعدائها، وفقاً لوثيقة قدمها مجلس الأمن القومي الإسرائيلي للحكومة في آذار/ مارس 2004م، بعد أن رصد تحركات الحركة، ورأت أنها تهدف إلى دفع الفلسطينيين، للانفصال عن الدولة، ومؤسساتها؛ بسبب انعدام الثقة بينهما⁽³⁾، ويعتقد بعض الساسة وكبار الجنرالات والباحثين والصحافيين الإسرائيليين أن الخطوة الأولى التي يتوجب اتخاذها لمواجهة الحركة بنجاحة تتمثل بإخراجها عن إطار القانون، ومنعها من المشاركة في الانتخابات المحلية⁽⁴⁾.

يمكن القول إن الحركة الإسلامية واعية ومطلعة على كافة معطيات مشروع تهويد الجليل والنقب، وقد حذرت الحركة من عواقب ذلك المشروع بكافة الطرق الممكنة والمتاحة من خلال التصريحات والمقالات وغيرها، وقد أصدرت الحركة الإسلامية بياناً لها تحدثت فيه عن مشروع تهويد الجليل والنقب، بعدما تحدثت وسائل الإعلام الإسرائيلية، وعقدت مؤتمراً في بئر السبع تحت عنوان "تطوير النقب"، وقد جاء في هذا البيان رفض الحركة ذلك المخطط العاشم الذي لن يجني منه المواطنون العرب في الجليل والنقب أية ثمرة، وإنما سيضر بهم وبالذات مصادرة مساحات كبيرة من أراضيهم، وإقامة مستوطنات، وخلق فرص عمل للإسرائيليين ومما ورد في البيان:

-
- (1) صحيفة صوت الحق والحرية، نشر بتاريخ 23/11/1999م، <http://www.sawt-alhaq.com>
 - (2) مواجهة الحركة الإسلامية وصولاً إلى الإخراج عن القانون، مركز الدراسات المعاصرة، أم الفحم، ص4.
 - (3) مصطفى، مهند: انتخابات الكنيست في الوسط العربي-المقاطعة والمشاركة، شؤون دولية، عدد18، 2003م، ص29.
 - (4) أبو عامر، الحركة الإسلامية في فلسطين ال48 بين عامي 1971-2004م، مجلة الجامعة الإسلامية، مج20، العدد2، 2012م ص589.

"... النهوض بالنقب والجليل، بالتأكيد ليس لعيون أهل البيت وأصحاب الدار والأرض، السكان الأصليين ولكن لعيون المستوطنين اليهود الذين سيستقدمون من كل حذب وصوب، من الداخل والخارج، من شتى أصقاع الدنيا عبر تشجيع الهجرة....، أما السكان الأصليون أصحاب الأرض فيشدد عليهم الخناق وستحاول المؤسسة الإسرائيلية التضييق عليهم ... لعلهم يخلون البيت للقادم الجديد..."⁽¹⁾.

وترى الباحثة أن مواجهة الحركة الإسلامية خيار إسرائيلي إستراتيجي تخضعه المؤسسة الإسرائيلية للمعطيات والمتغيرات الدولية والإقليمية والمحلية، وتعتبر قضية القدس والأقصى مفتاحاً في تحديد ضراوة المواجهة وتحديد إيقاعها. وفي الوقت نفسه تؤمن هذه المؤسسة بسياسات الاحتواء، ولن تدخر جهداً في سبيل تحقيق هذا الهدف.

9. المؤسسة العربية لحقوق الإنسان 1988م:

أسست المؤسسة العربية لحقوق الإنسان عام 1988م، في مدينة الناصرة والتي تعد مركز الجليل، وقد ركزت المؤسسة في عملها على قضايا المواطن العربي الفلسطيني المحاصر داخل أراضيه العربية عام 1948م، جاءت فكرة هذه المؤسسة؛ للدفاع عن الحقوق الإجتماعية والثقافية والسياسية والمدنية للجماهير الفلسطينية في الداخل المحتل، وتعزيز التمتع بتلك الحقوق، من خلال تطبيق ميثاق حقوق الإنسان العالمية وبخاصة فيما يتعلق بحقوق الأقليات، ومن أجل ذلك تم استغلال كافة الآليات المحلية والدولية من خلال تنفيذ مشاريعها المتعددة، ورصد وتوثيق الانتهاكات الإسرائيلية ضد أهالي قرى ومدن فلسطين في الجليل والنقب والناصرة وكافة المناطق الأخرى، كما وترصد أوضاع الإنسان العربي داخل (إسرائيل)⁽²⁾، ولما تشكل قضية التمييز العنصري، وما أدت إليه من كراهية عرقية ترجمت بجرائم بشعة عانت الإنسانية جراءها لعدة قرون، إحدى أهم الدوافع للبحث عن قواعد دولية إنسانية تضمن تخلص البشرية من نمط التفكير الذي أجاز التمييز بين الناس على أساس إنتماءاتهم العرقية والقومية والدينية أو مكانتهم الاقتصادية، ومن هذه الرؤيا فقد رأت المؤسسة العربية لحقوق الإنسان ضرورة توثيق الانتهاكات المتواصلة بحق أهالي الجليل، من أجل فضح الصورة الظاهرة من تراكم هذه الانتهاكات، والتي تشير بمجملها لوجود نمط منظم من التمييز تجاوز القوانين العنصرية والسياسات التمييزية، إلى نشوء ثقافة عنصرية تقوم على إقصاء الآخر والدعوة لحرمانه من مكوناته الثقافية والاجتماعية،

(1) ابو جابر: ابراهيم: مشروع تهويد الجليل، ص 51.

(2) من نحن، المؤسسة العربية لحقوق الانسان، <http://arabhra.org>.

من خلال الطعن بشرعية وجوده والتشكيك بولائه، وإدراجه تحت خانة "الطابور الخامس" والخطر الديموغرافي الذي يجب على الدولة التحرك لوقفه⁽¹⁾.

ومن أهم الطرق التي عنيت بها المؤسسة في مقاومة التهويد من خلال فضح جرائم الاحتلال الإسرائيلي بحق أهالي الجليل التي تعتبرهم غير موجودين وتتحكم في مصير توأجدهم، فقد أصدرت المؤسسة العربية لحقوق الإنسان بياناً بهذه المناسبة، اعتبرت فيه أن الفقر يوفر مناخاً سيئاً لحقوق الإنسان في الجليل؛ لما يشكله من عقبة جديّة أمام تمتع الفقراء بحقوقهم الإنسانية الأساسية، وعلى رأسها الحق بالكرامة الإنسانية، والحق بالغذاء والماء، والمسكن اللائق⁽²⁾.

ظهر موقف المؤسسة العربية تجاه قضية تهويد الجليل: "أن المؤسسة إذ تؤكد على أهمية مكافحة الفقر كأحد القواعد الأساسية لأي نظام من التنمية المستدامة، فإنها تشير إلى أن الفقر وسوء التغذية التي يعاني منها قطاع واسع من أطفالنا في الجليل والنقب خاصةً وباقي القرى غير المعترف بها في (إسرائيل)، تشكل عقبة أمام جيل المستقبل في تمتعه بحقوقه الإنسانية الأخرى، على رأسها حقه بالتعلم، والصحة، والنمو السليم، مما يهدد بإعادة تشكيل الفقر وتوريثه بأشكال أكثر قساوة ووحشية، الأمر الذي يحتم وضع هذا الموضوع على رأس سلم الأولويات الوطنية والإنسانية لأهالي الجليل والنقب داخل الأراضي المحتلة عام 1948م"⁽³⁾.

10. الحزب الديمقراطي العربي "مداع" 1988م:

يعد الحزب الديمقراطي العربي من أهم الأحزاب العربية العاملة في الوسط العربي في الأراضي المحتلة عام 1948م؛ كونه أول حزب سياسي قام على أساس عربي صرف، وقد أسسه عام 1988م، عضو الكنيست "عبد الوهاب درواشة"، الذي كان عضواً في حزب العمل، وعضواً في كتلته البرلمانية بعد أن انسحب من الحزب أوائل العام نفسه⁽⁴⁾، احتجاجاً على سياسة وزير الدفاع الإسرائيلي "وقتند رابين ضد الإنتفاضة الفلسطينية الأولى"^(*) التي اندلعت عام 1987م،

(1) زيدان، محمد: على الهامش، التقرير السنوي لانتهاكات حقوق الأقلية العربية الفلسطينية في إسرائيل للعام 2005م، المؤسسة العربية لحقوق الإنسان، <http://arabhra.org>.

(2) <http://www.miftah.org/Arabic/Display.cfm?DocId=4023&CategoryId=3>

(3) صوت الحق والحرية 2005/10/21، ص 15.

(4) عزيز، حيدر: الفلسطينيون في إسرائيل في ظل اتفاقية أوسلو، ص 140.

(*) الإنتفاضة الأولى: سميت بهذا الاسم لأن الحجارة كانت الأداة الرئيسية فيها، كما عُرف الصغار من رماة الحجارة بأطفال الحجارة؛ وهي شكل من أشكال الاحتجاج العفوي الشعبي الفلسطيني على الوضع العام المزري بالمخيمات وعلى انتشار البطالة وإهانة الشعور القومي والقمع اليومي الذي تمارسه سلطات الاحتلال الإسرائيلي ضد الفلسطينيين، انطلقت الإنتفاضة الفلسطينية يوم 1987/12/8 على أثر صدم شاحنة إسرائيلية عمداً لسيارتين فلسطينيتين كانتا تقلان عمالاً من مخيم جباليا في قطاع غزة. وأسفر الحادث عن استشهاد أربعة

وقد أعلن عن حزبه خلال مهرجان نظمه فلسطينيو عام 48 في قرية (اكسل) في الجليل^(*)؛ إحتجاجاً على السياسة التي اتبعتها الحكومة الإسرائيلية في مواجهة الانتفاضة⁽¹⁾، وقد ضم الحزب في صفوفه منذ اليوم الأول للإعلان عنه وقبوله كشعبة سياسية مستقلة في الكنيست السادسة عشرة، رئيس مجلس محلي و 20 نائباً لرؤساء مجالس محلية و 120 عضواً في مجالس محلية، إضافةً إلى عدد كبير من رجال الدين والأعمال والثقافة العرب، زاد عددهم عن 650 عضواً⁽²⁾، ولقد مثل الحزب الطبقة البرجوازية الجديدة الآخذة في النمو في المجتمع العربي في الأراضي المحتلة عام 1948م، وتلك التي ترغب في الجمع بين هويتها العربية الفلسطينية والاندماج في الحياة السياسية والاقتصادية الإسرائيلية، بالإضافة إلى بعض زعامات العشائر والعائلات الكبيرة⁽³⁾.

موقف الحزب من قضية تهويد الجليل:

لم يتبن الحزب أيديولوجيا محددة تجاه قضية تهويد الجليل، بل وضع لنفسه مجموعة من المبادئ الديمقراطية على الصعيد القومي والمدني والاجتماعي، تهدف إلى إيجاد مجتمع تسوده العدالة وتكفل فيه الحريات، التي انتهجها الحزب تجاه قضية التهويد ومن أهمها:

- المطالبة بتقرير المصير للشعب الفلسطيني، وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي، والانسحاب من جميع المناطق العربية التي احتلت عام 1967م، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس

فلسطينيين وجرح تسعة آخرين من ركاب السيارتين مما أثار سكان المخيم الذين خرجوا إلى الشوارع يرشقون جنود الاحتلال الإسرائيلي بالحجارة. وانتشرت التظاهرات المعادية للاحتلال في جميع أراضي قطاع غزة والضفة الغربية. وثم يحدث في تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية - باستثناء ثورة 1936 أن استقطبت جميع فئات الشعب الفلسطيني وتنظيماته، كما عبد الرحمن، أسعد: الموسوعة الفلسطينية (1993-1987). واستقطبتها الأحداث التي هزت الأراضي الفلسطينية <http://www.palestinapedia.net>. للمزيد حول الانتفاضة انظر: الدجاني، أحمد صدقي: الانتفاضة الفلسطينية وزلزال الخليج، دار المستقبل العربي، بيروت، ط1، 1991م. (*) اكسل: قرية عربية فلسطينية تقع في الجليل، تعرف باسم اكسل، أو اكسال وتقوم على موقع كسدوت والذي يعني صلب أو جنب أو منحدرتت، تبعد اكسل عن الناصرة نحو 6 كيلو مترات في اتجاه الجنوب الشرقي، ويجاوره من الشرق جبل الطور بنحو 5 كيلو مترات، وترتفع نحو 150 متراً عن سطح البحر، ويبلغ مساحتها 48 دونماً وأقرب قرية لها قرية دبورية، الدباغ، مصطفى مراد: بلادنا فلسطين، ج7، ص 126-127.

(1) غانم، أسعد: تقرير مدار الاستراتيجي 2005م - المشهد الإسرائيلي في العام 2004م، المركز الفلسطيني للدراسات

الإسرائيلية، رام الله، 2005م، ص 247.

(2) السعدي، غازي: الأحزاب والحكم في إسرائيل، دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، عمان، الطبعة الأولى، 1989م، ص 365.

(3) السعدي، غازي: الأحزاب والحكم في إسرائيل، ص 366.

الشرقية إلى جانب (دولة إسرائيل)، وحل قضية اللاجئين وفقاً لقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة.

- المطالبة بتحسين أوضاع فلسطينيي 48م، خاصة الجليل، من خلال المساواة في مخصصات التأمين الوطني، والمساواة بين المواطنين الجليلين واليهود، إلى جانب وقف مصادرة الأراضي الجبلية، وإعادة المصادر منها إلى أصحابها، وإقامة مناطق صناعية في المناطق العربية.

- المطالبة بالاعتراف بجميع القرى العربية غير المعترف بها في الجليل والنقب، وتعيين قضاة عرب في المحاكم المدنية، بما في ذلك محكمة العدل العليا⁽¹⁾.

ومن أهم الإنجازات التي يمكن أن تحسب للأحزاب العربية، وبخاصةً الحزب الديمقراطي العربي على المستوى الاستراتيجي إيصال صوت فلسطينيي 48م إلى أهم المنابر الإسرائيلية في ظل محاولات التعتيم والشطب التي تمارس ضدهم⁽²⁾، ولقد تم تحقيق بعض القضايا الحياتية اليومية، وبشكل خاص في عقد التسعينات، في عهد حكومة رابين، حيث كانت كتلة الجبهة الديمقراطية، التي لها ثلاثة نواب، وكتلة الحزب الديمقراطي العربي، وكان له نائبان، قد ساعد حزب "العمل" بتشكيل حكومته، ولكن دون الانخراط في الحكومة، إذ أن هؤلاء النواب الخمسة إضافةً إلى كتلة حزب "العمل" وكتلة "ميرتس" شكلت مجتمعة أغلبية مطلقة تمنع الليكود في الوصول إلى الحكم مقابل إنهاء سياسة التمييز العنصري في مجال مخصصات الضمان الاجتماعي، إضافة إلى صرف ميزانيات على مشاريع التطوير في المدن والقرى العربية، وقد ربط فلسطينيو 48م بين حل القضية الفلسطينية وتحسين مكانتهم المدنية⁽³⁾.

11. التجمع الوطني الديمقراطي 1995م:

أسس حزب التجمع الوطني الديمقراطي عام 1995م؛ إثر اتحاد عدة حركات سياسية يسارية وقومية عربية عملت داخل البلدات العربية مثل (أبناء البلد، والقائمة التقدمية للسلام، وحركة ميثاق المساواة وحركة الأنصار في أم الفحم، والحزب الاشتراكي في المغار، وحركة النهضة في الطيبة)، ويعتبر الحزب نفسه ممثلاً للتيار القومي العربي الفلسطيني في الأراضي المحتلة عام 1948م، كما طرح شعار "الدولة لكل مواطنيها" تكون المواطنة أساس الانتماء، وظهر موقف التجمع الوطني الديمقراطي من خلال تأكيده على تغيير تعريف (دولة إسرائيل) كدولة

(1) زغيب، ياسر: فلسطينيو 48، الهوية الواقع والمستقبل، ص 268.

(2) شعبان، خالد: الحكومة الأحزاب والمواقف السياسية، قضايا إسرائيلية - العدد 10، مركز التخطيط .

الفلسطيني، غزة، 2000، ص 8.

(3) مناع، عادل: هوية في أزمة: العرب في إسرائيل في ضوء اتفاق بين إسرائيل ومنظمة التحرير، تحرير روت جفزيون ودفنا هاكر، المعهد الإسرائيلي للديمقراطية، القدس، 2000م، ص 15. (عبري).

يهودية، وتحويلها إلى دولة لكل مواطنيها، ومطالبته بإعطاء المواطنين العرب في الجليل مكانة خاصة معترف بها، وذلك من خلال حكم ذاتي يمكنها من إدارة شؤونها الخاصة⁽¹⁾. وطالب التجمع بحل القضية الفلسطينية على أساس قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بها، المتمثلة في إقامة الدولة الفلسطينية على الأراضي المحتلة عام 1967م، وعاصمتها القدس، وإزالة كاملة للمستوطنات من مدن وقرى الجليل، وحق العودة للاجئين المهجرين من قراهم ومدنهم الفلسطينية، والعمل على وقف مصادرة الأراضي في الجليل والنقب والاعتراف بالتجمعات العربية غير المعترف بها هناك، والمبادرة لإقامة قرى ومدن عربية جديدة على ما يسمى بأراضي الدولة⁽²⁾.

وقد ارتبط اسم التجمع باسم النائب السابق "عزمي بشارة"، الذي يعد الصوت الناطق بالحق لدى عرب 48، وقد حمل مشاكل أهل الجليل على كاهله ليوصل رسالته، لكنه استقال من الكنيست في نيسان/أبريل 2007م، بعد أسابيع من مغادرته (إسرائيل)، وبعد أن بدأت الشرطة الإسرائيلية تحقيقات انتهت باتهامه بالخيانة العظمي، والتجسس لصالح حزب الله اللبناني⁽³⁾.

ربما لم تكن الأدوار التي قام بها التجمع الوطني الديمقراطي كافية، من خلال المطالبة ولكن يكفي أن تكون هناك شجاعة تنظيمية من مؤسسات المجتمع المدني العربية في الجليل برفع صوتها للمطالبة بحقوق المواطنين الجليليين أمام شراسة وتعنت السلطات الإسرائيلية ومؤسساتها ، حتى ولو بشيء قليل من المطالبات ، مع إظهار حقيقة (إسرائيل) أمام الجميع .

12. الحركة العربية للتغيير 1996م:

حزب سياسي اجتماعي عربي في (إسرائيل)، أسس عام 1996م، " د. أحمد الطيبي"^(*)، المستشار السابق للرئيس الراحل "ياسر عرفات"^(*)، و عدد من المثقفين والناشطين الفلسطينيين

(1) روحانا، نديم: "وثيقة حيفا" والفلسطينيون في إسرائيل، ص 86.

(2) غانم، أسعد: الأقلية العربية، ص 264-266.

(3) تقرير معلومات (25): الأحزاب العربية في فلسطين المحتلة 1948م، قسم الأرشيف والمعلومات بمركز الزيتونة، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت، ط 1، 2014م، ص 21.

(*) أحمد الطيبي: طبيب سابق وعضو البرلمان الإسرائيلي "الكنيست" ورئيس الحركة العربية للتغيير ولد في 19 ديسمبر عام 1958م في مدينة الطيبة لأب من يافا وأم من الرملة لعائلة شردت وشُنتت بالكامل فمنهم من لجئ للطيبة ومنهم من لجئ لمخيمات اللاجئين في نابلس وخان يونس وسائر الدول العربية كالأردن، الكويت وغيرها، رافق الرئيس عرفات في شؤون السياسة الفلسطينية حيث شغل عام 1993 منصب مستشار الرئيس الفلسطيني لشؤون الأقلية العربية التي تشكل 20% من السكان في إسرائيل وهو عضو في الكنيست الإسرائيلي منذ سنة 1999 وحتى الآن. <https://ar.wikipedia.org>.

من عرب الداخل⁽¹⁾، وتعمل الحركة على نشر وترسيخ قيم حقوق الإنسان والمواطنة، والديمقراطية، وحرية العمل السياسي المبني على أساس احترام مبدأ الرأي والرأي الآخر، ورفع ودعم وتغيير المكانة القانونية والمدنية للمواطن العربي في (إسرائيل)، وتقليص الفجوة القائمة بين اليهود والعرب، واستمرار دعم مسيرة (السلام الإسرائيلي الفلسطيني) من أجل إقامة دولة فلسطينية مستقلة وعاصمتها القدس الشريف إلى جانب (دولة إسرائيل) في حدود حزيران 1967م، وحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين بشكل عادل طبقاً لقرارات الأمم المتحدة⁽²⁾.

جاءت الحركة لتؤكد على الهوية الثقافية والوطنية الفلسطينية لأهالي الجليل، وأهمية التواصل القومي مع الأمة العربية ورفع القيود الإسرائيلية المفروضة عليهم، كما طالبت بالاعتراف بالحقوق السياسية والمدنية لأهالي الجليل من خلال خوضها انتخابات عام 1999م، فقد دخلت الحركة في ائتلاف مع التجمع الوطني الديمقراطي، وفازت القائمة المشتركة بمقعدين في الكنيست وفي انتخابات 2003م تحالفت مع حداش، وفاز التحالف بثلاثة مقاعد، بينما في انتخابات عام 2006م تحالفت مع الحركة الإسلامية والحزب الديمقراطي العربي، وفازت القائمة العربية الموحدة بأربعة مقاعد، وهكذا استطاعت أن تحقق هدفها في إيصال أصوات العرب الفلسطينيين في الجليل من خلال تمثيلهم السياسي، والطعن في القرارات الإسرائيلية التعسفية ضدهم، كما استطاعت المشاركة في انتخابات الدورة الثامنة عشرة عام 2009م وانتخابات الدورة التاسعة عشرة لعام 2013م⁽³⁾.

نستطيع القول أن القائمة العربية حققت خلال الدورتين من عام 2009-2013م، إنجازاً نوعياً في ظل ممارسات وسياسات الاحتلال، بالإضافة إلى وضع فلسطيني 48 في الداخل، ومن ثم فعلى النواب الفلسطينيين داخل الكنيست أن يدركوا أن أمامهم عدد من الفرص المتاحة لتحقيق بعض مما وعدوا به الجماهير العربية، ومن ضمن ذلك حققت معارضة قوية لسياسات الاحتلال القائمة على الفصل العنصري خصوصاً في ظل التحديات التي تواجه حكومة نتانيا هو مثل

(* ياسر عرفات: ياسر عرفات (ولد عام 1929م - توفي 2004)، سياسي فلسطيني ورمز لحركة النضال الفلسطيني من أجل الاستقلال. اسمه الحقيقي محمد ياسر عبد الرؤوف عرفات القدوة الحسيني وكنيته "أبو عمار". رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية المنتخب في عام 1996. ترأس منظمة التحرير الفلسطينية سنة 1969 كالث شخص يتقلد هذا المنصب منذ تأسيس المنظمة عام 1964، أرسى قواعد سلطة وطنية فلسطينية في الأراضي المحتلة وفتح الطريق أمام المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية على الحل الدائم. ياسر عرفات، حرف الباء، موسوعة الأعلام الفلسطينية، <http://pal-ency.blogspot.com>.

(1) حيدر، عزيز: الفلسطينيون في الداخل، ص 175.

(2) أوستسكي، سارة، غانم، أسعد: تصويت العرب في إسرائيل، ص 52.

(3) تقرير معلومات (25): الأحزاب العربية في فلسطين المحتلة 1948م، ص 22-23.

الأزمة مع واشنطن والدول الأوروبية وأغلبيتها المحدودة بالكنيست، وبالتالي يمكن للقائمة العربية الضغط داخليا في الكنيست لمنع اصدار تشريعات تعمق من أزمات الفلسطينيين داخل الأراضي المحتلة وتزيد من فجوة التمييز ضدهم، وخارجيا بالتأثير على مزيد من الدول الاوربية للاعتراف بدولة فلسطين والأهم من ذلك الحفاظ على استمرارية قائمتهم ووحدتها من خلال وضع برنامج عمل مشترك ومبادئ يلتزم بها أطراف هذا التحالف.

13. منظمة عدالة 1996م:

هي منظمة قضائية مستقلة؛ تعمل من أجل الدفع قدما بحقوق الإنسان عامة، وحقوق التواجد العربي الفلسطيني داخل الجليل خاصة. أهدافها الرئيسية هي تحقيق المساواة على صعيد الحقوق الفردية والجماعية لسكان الجليل في شتى المجالات: حقوق في الأراضي، التخطيط والإسكان، حقوق مدنية، حقوق ثقافية، حقوق اجتماعية، حقوق اقتصادية، حقوق دينية، حقوق النساء وحقوق الأسرى. أنشئت منظمة عدالة في تشرين الثاني من عام 1996م. تمثل نشاط منظمة عدالة بالوقوف مع أهالي الجليل من خلال المطالبة بالحقوق الثابتة لهم، والتصدي لعملية سلب الأراضي من خلال مرافعاتها في القضايا الهامة بتكليف من أصحاب القضية أمثال قضية قرية أقرت في الجليل (1).

ظهر موقف منظمة عدالة من قضية تهويد الجليل من خلال التنديد بالقرارات الصهيونية المؤيدة لعملية مصادرة الأراضي العربية في الجليل وغيرها من المناطق من خلال قضية تمثيل "كيرين كايميت" في سلطة الأراضي الإسرائيلية وعملية التبادل للأراضي العربية في الجليل باعتبارها "أملاك دولة"، كما وترى "كيرت كايميت" في نفسها جسماً مؤتمناً على مصالح الشعب اليهودي فقط. ومن هذا المنظور، فإن "كيرن كايميت" تتخذ موقفاً يتمحور في وجوب تسويق أراضيها لليهود، فإن "كيرن كايميت" وممثليها لا يستطيعون تمثيل مصالح مجمل الجمهور في الأراضي المحتلة عام 1948م، بمصادقية، من دون فارق في القومية أو الدين، كما هو مفترض بأن يكون في مجلس السلطة مؤتمنة على مصالح مجمل الشرائح في (إسرائيل)، يهوداً وعرياً. قدمت منظمة "عدالة" في مذكرة لها رداً على تلك الأفعال الإسرائيلية التي قدمها لمدير دائرة أراضي إسرائيل والمستشار القضائي للحكومة الإسرائيلية، أن إدارة سلطة الأراضي لأراضي "كيرن كايميت" بما يلائم مبادئ "كيرن كايميت" تعارض معارضة تامة واجب الدولة بالعمل بمساواة، ومن ضمن ذلك المساواة على خلفية القومية، في إدارة جميع الأراضي التي في نطاق مسؤوليتها. "ستودي

(1) من نحن، عدالة المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية في إسرائيل. <http://www.adalah.org>.

إدارة أراضي "كيرن كايميت" وفقاً لمبادئها إلى خلق واقع يجري فيه تخصيص هذه الأراضي لأغراض التوطين اليهودي فقط، وسيمنع العرب من ذلك بسبب انتمائهم القومي⁽¹⁾.

14. كما ويستمر دور عدالة من خلال المطالبة باحترام الحقوق الدستورية للمواطنين الجليليين، وكافة العرب المتواجدين داخل الأراضي المحتلة عام 1948م، واحترام حقهم بالمساواة والكرامة والامتناع عن أي تعامل تمييزي ضدهم، كما طالبتهم بفرض تعليمات مفصلة تمنع الممارسات العنصرية و تفصيل العقوبات بصدد أي نوع من أنواع التمييز العنصري⁽²⁾.

ثانياً: الاضرابات الجماهيرية:

وفي 23 أيلول/سبتمبر 1977م، أضربت قرية أم الفحم^(*)، التي انطلقت منها حركة أبناء الأرض؛ للاحتجاج على انعدام الماء على القرية، وقد حدثت تظاهرة كبيرة، شارك فيها كل سكان القرية، دون أن يؤدي ذلك إلى أي حادث، وقد رأت الشرطة الإسرائيلية أن تتجنب المجابهة في ذلك اليوم؛ نظراً لحالة الغضب العام لدي العرب، ليستمر في اليوم التالي إضراب التلاميذ والطلبة العرب للمطالبة بالتعليم الثانوي في القرية، وفي الوقت نفسه قامت الشرطة الإسرائيلية في شمال الجليل بإيقاف مجموعة من الشباب الدروز، بتهم واهية، والبدء بزراعة أرض افتكت من أصحابها، وكان من المزمع إقامة مستوطنة يهودية عليها⁽³⁾.

(1) ____: الإصلاحات في أراضي إسرائيل، مجلة عدالة الإلكترونية، العدد 63، آب 2009، ص 2.

(2) شحادة، نديم: ممارسات عنصرية، نشر بتاريخ 2013/6/10م.

<http://www.adalah.org/ar/content/view/1598>

(*) أم الفحم: سميت بذلك نسبة إلى الفحم الخشبي الذي كان ينتج فيها بكثرة لانتشار الغابات حولها، وهي بلدة عربية تقع على بعد 41 كم جنوبي شرقي حيفا، و 25 كم شمالي غرب جنين، وترىض أم الفحم فوق سطح مرتفع يطل نحو الشمال الشرقي، على علو 450 م عن سطح البحر، وتشتهر القرية بكثرة ينابيعها، ويشبه الشكل العام للقرية حرف S وهي من النوع المكتظ، بلغ عدد سكان أم الفحم عام 1922م، 2، 191 نسمة، وارتفع عام 1945م، إلى 5، 430 نسمة، واعتمد اقتصاد البلدة على الزراعة وكانت تزرع مساحات كبيرة بالحبوب والمحاصيل الحقلية والأشجار المثمرة، والخضر. المرعشلي، احمد: الموسوعة الفلسطينية، مج 1، بيروت، ط 1، 1984م، ص 291-292.

(3) هليفي، إيلان: بعد كينغ.. والآن: لا سلام في الجليل، مجلة شؤون فلسطينية، عدد 83، بيروت، 1978م ص 71.

ونظمت كفر كنا مسيرة بتاريخ 29 آذار/مارس 1986م، وذلك بمبادرة من جبهة الناصرة الديمقراطية والمجالس المحلية في كفر كنا، والمشهد والرينة(*)⁽¹⁾.

وفي الداخل الفلسطيني المحتلة عام 1948م، أحياء الفلسطينيون في الجليل الذكرى السنوية ليوم الأرض حيث شهدت المدن والقرى الفلسطينية في الداخل عدة فعاليات بهذه المناسبة تخللها مسيرات ومظاهرات، وزيارة قبور الشهداء ولعدد من القرى المهجرة والمناطق المستهدفة من الاحتلال الإسرائيلي، كما يجدر الإشارة إلى أنه يتم سنوياً في الوقت نفسه من إحياء ذكرى يوم الأرض، فقد شارك الآلاف من العرب في مسيرتين مركزيتين دعت لهما " لجنة المتابعة العليا للجماهير العربية في الداخل"، انطلقت إحداها من دير حنا بالجليل الأدنى شمال أراضي 1948م، والأخرى في مدينة رهط بالنقب جنوباً، وتخلل المسيرات كلمات لممثلي وقادة الأحزاب العربية في الداخل المحتل، أكدوا فيها استمرار نضال الجماهير العربية في الداخل ضد سياسة الاحتلال في مصادرة الأراضي، والتمييز العنصري، وقال رئيس " الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة" والعضو السابق في " الكنيسة"، محمد بركة، "إن هذا اليوم شكّل حدثاً مفصلياً في تاريخ جماهيرنا الفلسطينية الباقية والمتجذرة في وطنها، وإحياء هذه الذكرى في هذه المرحلة له أهمية قصوى، وفي وقت تسارع فيه المؤسسة الحاكمة إلى تصعيد عنصريتها وشرعنتها"، وأضاف "يوم الأرض ارتكز على الأجواء الوطنية الثورية الغاضبة والناقمة على سياسة التنكيل والاضطهاد والتمييز القومي العنصري، الصادرة عن العقليّة الصهيونية العنصرية، بعد أن رأى شعبنا أن مخططات مصادرة الأراضي التي باتت تقتطع باللحم الحي، وتقضي على البقية الزهيدة من الأراضي، هي مخططات لاقتلاع البقية الباقية من شعبنا في وطنه، وقرر يومها أنه لن يسمح بنكبة جديدة، فتمرد وتصدى، وجعل المؤسسة الحاكمة تدرك حقيقة وجودنا، كواقع راسخ"⁽²⁾.

مما سبق يتضح :

(*) الرينة: قرية صغيرة قائمة على سفح جبل سيخ، تبعد 2 كم عن الناصرة، باتجاه الشمال الشرقي، وتعلو 325 متراً عن سطح البحر، وتقع على جانبي الطريق المؤدي إلى مدينة طبريا، وقد كبرت هذه القرية، واصبحت مبانيتها متصلة الآن بمدينة الناصرة وبمدينة الناصرة العليا المطلّة عليها من أعالي جبل سيخ. قعوار، نهى زعرب: تاريخ الناصرة مسيرة عبر العصور 2000م، ص 207-208.

(1) السعدي، خليل: بمناسبة الذكرى العاشرة ليوم الأرض، مجلة شؤون فلسطينية، عدد 158-1986، 159م، ص 152-153.

(2) مرار، أمال: يوم الأرض رمز التثبث بالهوية والوطن، صحيفة العاصمة، العدد الحادي عشر، نشر بتاريخ 15/4/2015م، ص 32.

يعد ظهور الأحزاب السياسية عاملاً طبيعياً لما شهدته الجليل من قوانين عنصرية تمييزية ضد الصامدين داخل قرانا ومدننا المحتلة عام 1948م، وذلك في الفترة ما بين عامي 1967-1996م، فقد مر بالجليل العديد من الأحداث السياسية والاقتصادية وأيضاً الاجتماعية والديموغرافية التي كان لها دورٌ كبيرٌ في إحداث التغيير وتمثلت ردود الفعل العربية بالإضرابات، والمظاهرات إحياءً لذكرى يوم الأرض، رفضاً لكل الممارسات الإسرائيلية التعسفية التي قامت بها (إسرائيل)، لتفرض سياسة الأمر الواقع على الفلسطينيين، ولتحقق سياستها الاستيطانية الرامية إلى خنق المواطن الفلسطيني في أرضه؛ ليصبح مكرهاً على مغادرة بلاده طلباً للراحة والسكينة.

المبحث الثالث:

دور المؤسسات واللجان العربية في مقاومة مشروع تهويد الجليل (1997-2013م)

أولاً: اللجان والمؤسسات العربية الفاعلة داخل الجليل والمناهضة لعملية
تهويد الجليل (1997-2013م):

1. المؤسسة الإعلامية الإسرائيلية ودورها في قضية تهويد الجليل.
2. المجالس المحلية وموقفها من قضية تهويد الجليل 1974م.
3. اللجنة القطرية للدفاع عن الأراضي 1975م.
4. لجنة المتابعة العليا لقضايا الجماهير العربية في (إسرائيل) 1982م.
5. المؤسسة العربية لحقوق الإنسان 1988م.
6. منظمة عدالة 1996م.
7. مركز مساواة 1998م.
8. المركز العربي للتخطيط البديل 2000م.

ثانياً: مظاهر مقاومة اللجان والمؤسسات لمشروع تهويد الجليل (1997-2013م):

- أ. الاحتجاجات والمظاهرات.
- ب. النشاطات التنقيفية.
- ت. المظاهرات.
- ث. المؤتمرات.
- ج. المقاومة الاقتصادية للمجتمع العربي في الجليل.

أولاً: اللجان والمؤسسات العربية الفاعلة داخل الجليل والمناهضة لعملية تهويد الجليل(1997-2013م):

ظهر الحراك داخل المجتمع العربي داخل (إسرائيل) مما أدى ذلك إلى تشكيل مؤسسات عربية تهتم بحقوق الإنسان العربي في داخل (إسرائيل) وكان لها دورٌ في مواجهة مشروع تهويد الجليل ومن تلك المؤسسات :

1. مركز مساواة 1998م:

تم تأسيس مركز مساواة عام 1998م كمشروع مشترك غير ربحي للجمعيات العربية ومؤسسة "شتيل"؛ بهدف التأثير على السياسة الحكومية ورفع مستوى مشاركة الجماهير العربية في النقاش القانوني والسياسي، ويعتبر مساواة مركز حقوقي مستقل، غير حزبي، يعمل على تحسين أوضاع ومكانة المواطنين العرب الفلسطينيين في (إسرائيل) (1).

من الأدوار التي قام ويقوم بها مركز مساواة في مساعدة المواطنين العرب في الجليل وفي كافة أراضي 1948م:

- 1- العمل على تغيير المكانة القانونية للجماهير العربية في الجليل.
- 2- مشروع تغيير المكانة الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين العرب الفلسطينيين.
- 3- نشر المركز أوراق مواقف وتحليل للسياسات، وتم استهداف شريحة واسعة من الصحفيين والأكاديميين والناشطين في كافة المؤسسات الحكومية وغير الحكومية والسلطات المحلية لإظهار مدى خطورة الأوضاع المحلية التي يعاني منها أهالي الجليل (2).

تقدم المركز بنشر تقرير ضد العنصرية لسنة 2013م التي يتعرض لها المواطنين في الجليل وكافة الأراضي المحتلة عام 1948م، خاصة مع قدوم اليوم العالمي لمناهضة العنصرية، وقد اعتمد التقرير على نشر احداث وقعت في كافة المناطق المحتلة خلال فترة محددة تمتد على 12 شهراً من آذار وحتى شباط، أكد التقرير على ارتفاع العنصرية ضد العرب في كافة المناطق في(إسرائيل) في كافة المجالات، وركز التقرير على توثيق أحداث عنصرية ضد المجموعات والشرائح المختلفة داخل (إسرائيل) (3).

(1) http://www.btselem.org/arabic/about_btselem/human_rights_sites

(2) مركز مساواة لحقوق المواطنين العرب في إسرائيل.

(3) <http://www.mossawa.org/site/pageContent/id/2>

(3) <http://www.mossawa.org/ar/article/view/145>

2. المركز العربي للتخطيط البديل 2000م:

وهو عبارة عن جمعيه أهليه غير حكومية لا تسعى لتحقيق الريح مسجلة في (إسرائيل)، تأسس المركز في بداية العام 2000م، حيث باشر العمل من مقره في عيلبون، وحظيت إقامة المركز العربي للتخطيط البديل بدعم اللجنة القطرية لرؤساء السلطات المحلية العربية، ولجنة المتابعة العليا لقضايا الأقلية العربية، وجهات سياسية وشعبية أخرى، و يسعى المركز إلى تحقيق وحماية تطلعات، مصالح واحتياجات الأقلية العربية الفلسطينية في مجالات الأرض، التخطيط والتنمية، كما ويعمل المركز العربي للتخطيط البديل من أجل تحقيق المساواة والعدل الاجتماعي والبيئي للمواطنين العرب في (إسرائيل) واضعاً على رأس سلم أولوياته قضايا التخطيط، التطوير، الأرض والمسكن. يعتمد المركز في نشاطه وسائل لتتقيف، وزيادة الوعي في الوسط العربي بما يخص قضايا وحقوق التخطيط، وأخرى لتوفير آليات عملية؛ لمواجهة سياسة التمييز التي تتبعها الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة ضدهم، ومن ضمن النشاطات التي قام بها المركز العربي للتخطيط البديل، تنظيم مؤتمرات وأيام دراسية لمخططين ومهندسين عرب، رؤساء السلطات المحلية العربية، مؤسسات الحقوق وناشطين اجتماعيين بغية زيادة وعيهم وتزويدهم بالآليات المهنية المطلوبة لمواجهة المخططات السلطوية التي تغتصب الحق في الأرض والمسكن وتشكل عائقاً أمام تطوير ونمو البلدات العربية، تنظيم ورشات عمل ومؤتمرات حوار يشارك فيها مهنيون من مختلف المؤسسات المؤثرة كالسلطات المحلية، مكاتب التخطيط الحكومية، مكاتب مخططين عرب. ذلك بغية زيادة الوعي وخلق تفاهم متبادل وأسس عمل مشتركة بين متخذي القرار وذوي الحاجة فيما يتعلق بقضايا التخطيط، تنظيم برامج دراسية للمهنيين بهدف توسيع آفاقهم وتزويدهم بالآليات عمل ناجعة لمواجهة المشاكل والعقبات التخطيطية الناتجة عن سياسة التخطيط الإسرائيلية أيضاً تقديم منح دراسية لطلاب أكاديميين عرب من مجال التخطيط، لحثهم على إجراء دراسات وبحوث حول موضوع التخطيط المدني⁽¹⁾.

ظهر دور المركز العربي للتخطيط البديل من خلال التوثيق الذي تشرف عليه المهندسة عناية بنا جريس المتمثل بسياسات الاستيطان، ومخططات تهويد الجليل والمثلث وحدود الرابع من يونيو/حزيران التي تواصل المؤسسة الإسرائيلية تنفيذها على حساب الوجود لفلسطيني 48. كما وظهر رأى المركز على لسان جريس أن (إسرائيل) تعتمد أساليب وآليات فعقلية الاستيطان ذاتها بمصادرة الأرض وتضييق الحيز على البلدات الفلسطينية بالداخل التي هي بحاجة إلى عشرات آلاف الوحدات السكنية، وذلك مقابل إطلاق العنان للبلدات اليهودية والمستوطنات والمزارع الفردية بالتوسع على أراضي وأملاك اللاجئين ورصد الميزانيات تحت ذريعة التطوير. وأوضحت

(1) المركز العربي للتخطيط البديل، <http://www.ac-ap.org>.

جريس أن القانون المدني المفروض على فلسطيني 48، وعلى الجليلين خاصة يحفز (إسرائيل) ومؤسسات التنظيم والبناء على التماهي بمخططاتها، ورصد الميزانيات للاستيطان والتهويد دون حساب أو رقيب، في ظل "التمييز الصارخ برصد الميزانيات للمخططات التي تحول دون توسيع مساحات نفوذ البلدات العربية، وفي ظل مصادرة الاحتياط الأخير من الأراضي وخلق أزمة خانقة بالسكن أشبه بقنبلة موقوتة". وظهر المركز خلال إصداراته التوثيقية للانتهاكات الإسرائيلية المتمثلة بسلب الأراضي العربية في الجليل عند مدى سخاء الميزانيات ومنح التسهيلات والهبات للمستوطنات والقرى الزراعية اليهودية وتوسيع مساحاتها للصناعة والتجارة ومواصلة بناء المشاريع الإسكانية لليهود بمواقع إستراتيجية بتخوم البلدات العربية في المنطقة الشمالية في الجليل، التي تحرم من هذه المشاريع رغم إقامتها على أراض فلسطينية مع غياب إستراتيجيات لتطوير البلدات الفلسطينية أو الاستثمار فيها⁽¹⁾.

بناءً على ما سبق يمكننا القول:

1. عدم المساواة بين المواطنين العرب واليهود في الجليل التي شملت جميع مجالات الحياة العامة، وعلى زمن متواصل. التمييز المباشر وغير المباشر ضد المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل متأصل في الجهاز القانوني وفي السياسات الحكومية.

2. الحق في المساواة والتحرر من التمييز غير المنصوص عليه بشكل صريح في القانون الإسرائيلي كحق دستوري؛ ولا هو محمي من خلال التشريع الأساسي. وفي حين قامت محكمة العدل العليا بتفسير قانون أساس: كرامة الإنسان وحرّيته على أنه يشتمل على الحق في المساواة، فإن هذا الحق الأساس يحظى حالياً بحماية من جهة التفسير القانوني فقط.

3. تعريف (إسرائيل)، (كدولة يهودية) يجعل من عدم المساواة والتمييز ضد الأقلية الفلسطينية واقعاً ومشروعاً سياسياً. أن توليفة "يهودية" و"الديمقراطية" تنظم التمييز ضد المواطنين غير اليهود وتعيق تحقيق المساواة التامة.

4. يواجه العديد من سكان الجليل تمييزاً مراباً أو أشكالاً متعدّدة من التمييز على خلفيّة إنتمائاتهم القومية كعرب فلسطينيين صامدين على أراضيهم .

5. أوجد ما يقارب 30 قانوناً تميّزاً، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، ضدّ مواطني الجليل الفلسطينيين وتقدّم الحكومة الإسرائيلية سيلاً من مقترحات القوانين الجديدة العنصرية وهي موجودة

(1) <http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2013/6/18>؛ <http://www.ac.org>

في مراحل مختلفة من عملية التشريع؛ لشل حركة المواطنين بكافة أشكالها ومنع الجليلين من التمتع بأدنى الحقوق الإنسانية .

ثانياً: مظاهر مقاومة اللجان والمؤسسات لمشروع تهويد الجليل(1997-2013م):

لم تكن مقاومة أهالي الجليل لمشروع التهويد بمعزل عن مقاومة أهالي فلسطين المحتلة عام 48، إذ تكاملت مقاومتهم مع مقاومة الأهالي الفلسطينيين في المثلث والنقب، مما يؤكد على وحدة الهدف والمصير .

أ- الاحتجاجات والمظاهرات:

أدت الظروف الفلسطينية الإسرائيلية العامة التي شهدتها فلسطين عام 2000م، والمتمثلة باشتباكات الأقصى، إلى تعيين اللواء بنزي ساو قائد منطقة وادي عارة، مما أدى إلى خروج أهالي الجليل في كافة المناطق الشمالية المحتلة في فلسطين بشكل من أشكال الرفض لما يحدث داخل أراضي الجليل بالتعبير عن هذا الرفض بمظاهرات إحتجاجية، فلم تكن أحداث الأقصى هي السبب الوحيد في تأجيج المشاعر العربية لسكان الجليل، إلا أنه كان سبباً ظاهرياً في حقيقة الأمر للقيام بتلك خطوة، فما لبث أن اشتبكت تلك الجماهير الغاضبة في الجليل مع الشرطة الإسرائيلية مؤكدةً على موقفها بالرفض الكامل لما يحدث في الأقصى الشريف، كما و أكد مسؤولون من لجنة المتابعة العربية العليا في ذكرى تلك المظاهرات التي وقعت أن التحقيقات لا تزال جارية لمعرفة مجريات الأمور، فقد خرج حوالي 3، 000 شخص ساروا في موكب لإحياء ذكرى احتجاجات أكتوبر 2000م، التي استشهد فيها نحو 13 شخص من أهالي الجليل وقرها والذين قُتلوا بنيران الشرطة الإسرائيلية. وقد تم وضع نصب تذكاري لتلك الحادثة، وقد اعتبرته (إسرائيل) خطراً حقيقياً عليها (1) .

فقد وقعت العديد من الاشتباكات المسلحة بين أهالي الجليل والشرطة اليهودية نتيجة الرفض العام العربي الفلسطيني ضد عمليات النقل العنصرية بحق البدو في الجليل، فقد أقدمت الشرطة الإسرائيلية على اعتقال 15 شخصاً، فقد تظاهر الآلاف في حورة والقدس وحيفا، بالمسيرات المتوقع أن توقع في جميع أنحاء العالم، وقد عبر ليبرمان عن تلك العملية بأن المعركة هي

(1) خوري، جاك:عرب إسرائيل كافة ذكرى أكتوبر 2000م، أعمال شغب، صحيفة هاريس العبرية.

<http://www.haaretz.com>

على الأرض اليهودية، أما ننتياهو فقد وصفها بأنها "وهناك أقلية صاخبة وعنيفة لا يمنع مستقبل أفضل لغالبية سكان النقب"⁽¹⁾.

نظمت المظاهرات في إطار اليوم الدولي للغضب ضد القانون المقترح لترتيب البدو للاستيطان في الجليل النقب، المعروفة أكثر باسم تطوير الجليل والنقب برفر-بيغن. بدأت المظاهرة سلمياً في جميع أنحاء المناطق الشمالية والجنوبية من (إسرائيل)، مع محتجين يحملون لافتات تنتهم الحكومة بغض ضد الشعب ورددوا هتافات تطالب بالقضاء على "الفاشية"، ولكن بدأت الأمور تتطور فقد ارسلت قوة كبيرة من الشرطة، التي شملت وحدة القوات الخاصة من الشرطة الإسرائيلية والفرسان وطائرات الهليكوبتر، بدأ الاشتباك. ألقى المتظاهرون الحجارة، بينما استخدمت الشرطة قنابل الصوت والغاز المسيل للدموع وخرطوم المياه. وذكر بعض المشاركين في المظاهرات والاحتجاجات أن رجال الشرطة الإسرائيلية هم من بادروا بإطلاق النار تجاه المشاركين، فما كان إلا أن رد الأهالي بالغضب عما حدث ومن ثم بدأت الاشتباكات بين الطرفين، بعد ذلك بدأ المتظاهرون بإلقاء الحجارة⁽²⁾، وإشعال الإطارات المطاطية على الطرقات، مثل الطريق السريع 31 في الجليل، لشل حركة المرور في المنطقة، احراق صناديق القمامة والحقول، وإلقاء قنبلة حارقة تجاه أفراد الشرطة الإسرائيلية، كما وأضرم المحتجون النار بكابل خشبي وتم دحرجته نحو الشرطة، تمكن رجال الإطفاء إخماد الحريق، رغم بساطة الموقف إلا أنه كان له تأثير كبير، فقد أصيب العديد من أفراد الشرطة الإسرائيلية وتضرر عدد من سيارات الشرطة بالحجارة الملقاة عليهم، وتم اعتقال العشرات من المتظاهرين واستخدم القنابل الصوتية لتفريق المتظاهرين، فلم تقف موجة الغضب العام لسكان الجليل عند حد معين، بل لحقت موجة الغضب كافة المناطق في حيفا والنقب وأم الفحم، ومدن الضفة الغربية وغيرها. ودعا المتظاهرين من أهالي الجليل هتافات متعددة منها: " برفر لن تمر"، "أراضي النقب والجليل هي أراض عربية"، و لن نترك بيوتنا"⁽³⁾.

ظهر الاهتمام المؤسسي لقياس مدى الاتجاهات الفكرية لدي المواطنين العرب داخل فلسطين المحتلة عام 48م في صفد والناصرة والجليل، وكافة المناطق الفلسطينية، فقد نظم المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات مؤتمراً علمياً عرف باسم "المؤتمر العلمي السنوي الرابع في قضايا

(1) رينات، زفريات: المنظمة الصهيونية العالمية دفع البلديات اليهودية الجديدة إلى "الرصيد" السكان العرب في شمال إسرائيل، صحيفة هارتس العبرية، 2013/3/1م. <http://www.haaretz.com>.

(2) سيدلر، شيرلي؛ خوري، جاك: اشتباك عبر إسرائيل في التجمعات البدوية ضد النقل، صحيفة هارتس، نشر بتاريخ 30 نوفمبر، 2013م. <http://www.haaretz.com>.

(3) سيدلر، شيرلي؛ خوري، جاك: اشتباك عبر إسرائيل. <http://www.haaretz.com>.

التحول الديمقراطي: "العنف والسياسة في المجتمعات العربية المعاصرة"، وتعد مثل هذه النشاطات إنجازاً يضاف إلى مؤسسات المجتمع العربي داخل (إسرائيل)، وقد جاء هذا المؤتمر نتيجة العنف الشديد التي اختلط فيها العنف السياسي مع العنف المجتمعي من قبل السلطات الإسرائيلية ضد المواطنين العرب العزل داخل الجليل والنقب⁽¹⁾.

أصدر إتحاد المدافعين عن حقوق الإنسان العرب في الجليل مبادرة دعوا من خلالها كافة المؤسسات العربية لأهالي الجليل، وصناع القرار من أهالي الجليل وقيادات واللجان الشعبية والمسؤولين في كافة المدن والقرى الجليلية في المنطقة الشمالية في فلسطين ولبنان من خلال الجمعية الفلسطينية لحقوق الإنسان (راصد) أن يلجأوا جميعاً للحوار الراجي بين أخوة فلسطينيين بهدف الوصول إلى الحقيقة ووضع اليد علي مواطن الخطر الذي يحيط بالفلسطينيين بدلاً من توجيه الاتهامات واللجوء إلى تصفية حسابات سياسيه علي حساب أبناء الشعب الفلسطيني بل وعلي حساب القضية الفلسطينية ككل، مع توحيد الصوت العربي لأهالي الجليل من خلال منح أصواتهم في يد من ينوب عنهم داخل مؤسسات الاحتلال الإسرائيلي، وتمثيلهم خير مثال⁽²⁾.

أما في مجال المظاهرات فقد شارك عرب الجليل بكافة الوسائل الممكنة في إحداث واقع جديد لهم، فقد شارك المجتمع العربي في الجليل في العديد من المظاهرات منذ عام 1948م، وحتى يومنا هذا، فقد شاركت بلدة سخنين العربية في يوم السبت الموافق 30 من شهر آذار من العام 1976م⁽³⁾، في فعاليات يوم الأرض⁽⁴⁾، تأكيداً من الأهالي العرب رفضهم لأحكام حظر التجول والتنقل، والإرهاب والتمييز العنصري وعمليات سلب الأراضي العربية، وهدم القرى والحرمان من أي شكل من أشكال التعبير أو التنظيم⁽⁵⁾، فقد هب الشعب الفلسطيني في جميع المدن والقرى والتجمعات العربية في الأراضي المحتلة عام 1948م، ضد الاحتلال الإسرائيلي، واتخذت الهبة شكل إضراب شامل ومظاهرات شعبية عارمة، وقد شارك الشعب الفلسطيني في الأراضي

(1) المؤتمر العلمي السنوي الرابع في قضايا التحول الديمقراطي، بعنوان: "العنف والسياسة في المجتمعات العربية المعاصرة"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014م، ص2-6.

(2) راصد، توافق علي مبادرة اتحاد المدافعين عن حقوق الانسان العرب، الجمعية الفلسطينية لحقوق الانسان (راصد)، نشر بتاريخ 11 / 3 / 2010م، الشبكة العربية لمعلومات حقوق الانسان، <http://anhri.net>.

(3) المرعشلي، احمد: الموسوعة الفلسطينية، مج2، ص47.

(4) طه، مجدي: يوم الأرض.. بين الذاكرة الجماعية والهوية الوطنية (2) - لجنة الدفاع عن الراضي العربية.. هيئة تمثيلية مغيبية، مقال نشر بتاريخ 17 / 12 / 2012م، مركز الدراسات المعاصرة. - <http://derasat.ara> .
<http://star.com>

(5) داغر، فيوليت "أوضاع فلسطيني الأراضي المحتلة في 1948م، اللجنة العربية لحقوق الانسان، 2009م.

. <http://anhri.net/mena/achr/2009/pr0902.shtml>

المحتلة عام 1967م، وأصبح يوم الأرض⁽¹⁾ مناسبة وطنية فلسطينية وعربية، ورمزاً للشعب الفلسطيني التي لم تتل منه كل عوامل القهر والتمزق، وتشكل هذه المظاهرات والإضراب مثلاً حياً على مدى التلاحم والترابط لدى الداخل المحتل⁽²⁾، وقد كتب العديد من الشخصيات العربية المثقفة داخل الجليل بحادثة يوم الأرض المبررة على الشعب الفلسطيني، منددين بكافة أشكال الممارسات الإسرائيلية لتهويد وطمس عروبة الأراضي العربية المحتلة، مطالبين الشعوب العربية والإسلامية اخذ دورها الفعال في المشاركة في وقف هذه الممارسات والتخفيف من ضنك العيش الذي يخضع له عرب فلسطين داخل القرى والمدن الفلسطينية المحتلة⁽³⁾.

وعلى أثر نشوب الانتفاضة الفلسطينية الثانية في الأراضي المحتلة؛ دعت لجنة المتابعة العليا للجماهير العربية في منطقة الجليل، في الثلاثين من أيلول عام 2000م، المواطنين العرب إلى الإضراب العام؛ تضامناً مع أبناء شعبهم في الأراضي المحتلة، وخرج المواطنون في اليوم التالي بمظاهرات الاحتجاج في معظم قرى ومدن الجليل العربية، وقد لاقى تلك المظاهرات رداً عنيفاً من قبل السلطات الإسرائيلية، التي ردت بفتح النار تجاه المتظاهرين، واستخدمت الغاز المسيل للدموع، والرصاص المعدني المغلف بالمطاط والذخيرة الحية، وقد أدت أحداث الأول من أكتوبر 2000م، إلى استشهاد 12 مواطناً عربياً في الجليل، إضافةً إلى مقتل يهودي واحد على الأقل؛ على أثر إصابته بالحجارة التي ألغهاها المواطنين على سيارته في شارع حيفا، وجرح العشرات من المواطنين العرب من قبل رصاص الشرطة الإسرائيلية⁽⁴⁾.

نجد أن المطلب الأساسي لدى أهالي الجليل هو الوقوف إلى جانب أخوتهم في الداخل المحتل، وكذلك المطلوب من أخوانهم وأبنائهم في الداخل أن يوحدوا صفوفهم، وأن يكونوا واعين حتى لا يكونوا لقمة سائغة للمحتل الإسرائيلي، كما المطلوب من العالم الوقوف إلى جانبهم، وعدم السماح بترحيلهم أو مضايقتهم، والحفاظ على حقوقهم كمواطنين أصحاب الأرض الأصليين، وعلى العالم أيضاً ألا ينشغل فقط بالاستيطان في الضفة والقدس والجولان ويعمل على وقفه، بل عليه وقف الاستيطان الأخطر الذي ينفذ بهدوء ومن دون أي احتجاج عليه ويعني تنفيذ الخطط الإسرائيلية

(1) طوبي، توفيق: يوم الأرض هو من صنع الجماهير التي انتفضت دفاعاً عن الأرض وعن البقاء، موقع

الجهة الديمقراطية للسلام والمساواة على شبكة الأنترنت، 2007/3/24م.

<http://www.aljabha.org/index.asp?i=26127>

(2) زيدان، محمد: على الهامش، ص13-14.

(3) أبو عجمية، محمد سعيد: الذكرى الخالدة.. ليوم الأرض، مجلة البيادر السياسي، العدد 751، السنة العشرون، 2000م، ص51.

(4) حيدر، عزيز: انتفاضة تشرين الثاني (أكتوبر) 2000م، مجلة شؤون فلسطينية، عدد 249-250، ص28-

29.

الخطيرة يعني أن (إسرائيل) مقبلة على مرحلة غير مستقرة داخلياً، وقد تقود هذه الخطط إلى انتفاضة اجتماعية وسياسية وبخاصة عندما يلمس العرب الفلسطينيين ميدانياً وعلى أرض الواقع خطورة هذه الخطة وآثارها السلبية عليهم.

ب- النشاطات التثقيفية:

يعد مواطنين الجليل الصامدين على أراضيهم المحتلة من أكثر الشخصيات ميولاً للعلم والثقافة والمعرفة والثبات⁽¹⁾، فما فعله بعض العرب دليل على ذلك، وهو إنشاء مدارس خاصة بهم في منطقتي الجليل، والمثلث العربي، ينفقون عليها من قوتهم وأموالهم الخاصة، ولكنها يجب أن تسيروا وفق روح وزارة المعارف الإسرائيلية، ويقتصر مستوى التعليم فيها على الابتدائي والثانوي فقط⁽²⁾، وتحرص (إسرائيل) على تحريض عنصري ضد رجال هذه المدارس العربية بالتعرض لهم عند ذهابهم أو عودتهم⁽³⁾.

لعل أخطر جانب من الجوانب التي يتعرض لها عرب الجليل، ألا وهو محاولات الإفساد النفسي والعقلي، فقد اتبعت (إسرائيل)، بكافة سلطاتها وأحزابها طرقاً كثيرة لتحويل سكان الجليل، عن عقيدتهم العربية، وتعتبر فئة الأطفال واليافعين أكثر الفئات عرضةً لحملة الإفساد⁽⁴⁾، الذين يتلقون دروسهم في المدارس، فهم محرومين من كافة أساليب الاطلاع على ماضي الآباء والأجداد⁽⁵⁾، ولم يقف عند هذا الحد من الحرمان والافساد فقد فرضت وزارة المعارف الإسرائيلية أن ينشد في سائر المدارس العربية في الجليل والمناطق العربية المجاورة نشيداً باللغة العبرية واللغة العربية، أراد الصهاينة من جراء ذلك أن تتسرب كلمات النشيد العبري إلى نفوس الطلاب العرب فيصبح نشيداً مقدساً⁽⁶⁾.

(1) بشارة، عزمي: الخطاب السياسي المبتور ودراسات أخرى، مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، ط1، رام الله، 1998م، ص52.

(2) نوغده دجان - بوزاغلو واي تي كونور - اتياس: الشريحة الوسطى في إسرائيل، 2010-1992، ص2. يمكن الاطلاع على التقرير الكامل من خلال موقع مركز ادفا الإلكتروني عند انتهاء الحظر : www.adva.org.

(3) عسكر، عبدالعزيز سالم: العرب في إسرائيل، ص114-119. للمزيد حول الأوضاع الثقافية لدى أبناء فلسطين أنظر: ياسين، موفق: مشكلات تعليم أبناء فلسطين في مراكز تجمعاتهم الكبرى في الدول العربية (1948-1973م)، مركز الابحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، لبنان، 1976م.

(4) __: المجتمع العربي في إسرائيل، منشورات الكلية الأهلية ص13. <http://www.al-ahliya.net>.

(5) سلمان، رضى: المنسيون "عرب فلسطين" 1948، مرحلة النهوض من الصدمة، عدد 1990م، ص131.

(6) __: الأقلية العربية في ظلام إسرائيل (1960-1979م)، الأمانة العامة، جامعة الدول العربية، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ص47-59.

تحاول (إسرائيل) تشويه صورة مثقفي الجليل بشتي الوسائل والطرق؛ للحد من طموحهم وثقافتهم، فيحاول العديد من الكتاب اليهود⁽¹⁾، إعطاء الصورة القبيحة عنهم بأنهم غير متحضرين، وسادجين ومتخلفين، وتقليديين⁽²⁾، وأنهم طرّف سلبى ومعادى وخطّر في عملية التطوير⁽³⁾؛ لتضرب بكل هذا الوصف الصورة العربية الراسخة لدى الشريحة المثقفة بين أبناء التجمعات العربية المتبقية داخل أراضي عام 1948م⁽⁴⁾.

وعلى الرغم من تلك الصعوبات أنتج الفلسطينى المثقف شيئاً يوثق حالة الأرض وما حل بها وشكل "يوم الأرض" محور هذا الحديث الطويل. عمل المخرج غالب شعث عام 1978م، بصناعة فيلم من إنتاج مؤسسة صامد، أمام أحداث انتفاضة الأرض الفلسطينية الشعبية، التى هبت في وجه المحتل، ضد سياسة مصادرة الأراضي التى كانت تتم بحجج وذرائع مختلفة عام 1976م، ويقدم الفيلم العديد من الشهادات والحوارات مع فلسطينيين، من مختلف المواقع الفلسطينية ذات الصلة بالأحداث، ليقدم الفيلم نفسه إثر ذلك كوثيقة سينمائية عن واحدة من أبرز نهوضات الفلسطينيين حتى ذلك الوقت، في وجه المحتل. وينبغي أن نذكر أن الفيلم صيغ بمونتاج ومعالجة لكمية كبيرة مما حققه مصورون أجانب نفذوا التصوير والتسجيل والحوار⁽⁵⁾.

استشهد رئيس بلدية سخنين مازن غنايم، بواقع بلدته الواقع تحت نير الاحتلال الإسرائيلي الواقعة في منطقة البطوف، ومدى استهداف الحكومة الإسرائيلية القرية ضمن مخططات التهويد؛ لصالح إنشاء معسكرات للجيش الإسرائيلي على أراضيها، وبالباغة مساحتها 60 ألف دونم، فقد باتت القرية تعاني من أزمة سكنية خانقة؛ بسبب رفض لجان التنظيم والبناء المصادقة على توسيع نفوذ ومساحات أراضي قرية سخنين، وتهدف من خلال هذه الممارسات تضيق الخناق على سكانها لتسهيل عملية إفراغها وإحلال مستوطنات صهيونية بدلاً عنها⁽⁶⁾.

(1) رفض قبول أدباء عرب في جمعية الأدباء اليهود، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، عدد 1، ص 135.

(2) ايلي، ايل:العرب في اسرائيل، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد 1، ص 67-69.

(3) سعاد، نصر:الاستيطان الجديد في الجليل، ص 191.

(4) مزعل، غانم:الشخصية العربية في الأدب العبري الحديث 1948-1985م، ص 151.

(5) فيلم وثائقي مصور على اليوتيوب لغالب شعث.

<https://www.youtube.com/watch?v=y8F8l7kcehM>

(6) زيدان، محمد: على الهامش، ص 13. <http://www.arabhra.org>

ت - المؤتمرات:

1- عقد العديد من الاجتماعات التحضيرية؛ للمناقشة في آلية القيام بكافة فعاليات وأنشطة المقاومة المحلية لمقاومة مشروع تهويد الجليل⁽¹⁾، ففي الخامس عشر من تشرين الأول/أكتوبر 1975م، عقد مؤتمر شعبي في مدينة الناصرة؛ لمتابعة تحضيرات يوم الأرض، شارك فيه الآلاف من مواطنين الجليل، والعديد من رؤساء المجالس المحلية العربية⁽²⁾، ومن أبرز القرارات التي خرجت من جراء هذا المؤتمر إعلان الاضراب العام، والتظاهر أمام الكنيسة الإسرائيلي؛ إذا لم تتراجع السلطات الإسرائيلية عن مخططاتها، بالإضافة إلى توسيع إطار لجنة الدفاع عن الأرض بحيث تكون شاملة لكافة الهيئات والشخصيات والفعاليات والتيارات الوطنية الفاعلة⁽³⁾.

نتيجة أحداث يوم الأرض فقد ظهر مدى التغيير الذي حدث في القطاع العربي⁽⁴⁾، فقد اجتمع ممثلو اللجنة القطرية لرؤساء السلطات المحلية العربية، ونتيجة لهذا الاجتماع، فقد أرسل رئيس الوزراء رابين، أنه يعتبر العرب أقليات دينية وثقافية فقط، فما كان من مجلس اللجنة القطرية لرؤساء السلطات المحلية إلا أن يبعثوا برسالة مؤكدين فيها أنهم يعتبرون أنفسهم أقلية قومية، ولهم الحق بالمساواة مع بقية مواطني إسرائيل اليهود⁽⁵⁾.

2- طالب أعضاء المؤتمر القطري للدفاع عن الأراضي العربية في إسرائيل^(*)، المنعقد في الناصرة عام 18 تشرين الأول/أكتوبر 1975م⁽¹⁾، والتي ألقى البيان العام للمؤتمر حنا نقارة^(*)،

(1) عقل، سوزان: فعاليات عرب 48 ليوم الأرض لعام 1998م، مجلة قضايا إسرائيلية، مركز التخطيط، عدد 3، ص 148.

(2) السعدي، خليل: بمناسبة الذكرى العاشرة ليوم الأرض، مجلة شؤون فلسطينية، عدد 158-159، ص 152.

(3) السعدي، خليل: بمناسبة الذكرى العاشرة ليوم الأرض، مجلة شؤون فلسطينية، عدد 158-159، ص 152.

(4) أبو عجمية، محمد سعيد: الذكرى الخالدة... ليوم الأرض، مجلة البيادر السياسي، عدد 751، ص 51.

(5) منصور، كميل: الشعب الفلسطيني في الداخل، ص 326.

(*) اللجنة القطرية للدفاع عن الأراضي العربية في إسرائيل: تشكلت اللجنة القطرية في ذروة النضال للدفاع عن الأراضي العربية في إسرائيل، وصد مصادرتها، وقد جاء اجتماع الناصرة كرد على مصادرة 22، 500 دونم من أراضي الجليل، وقد حضره 7000 شخص، ومن ثم تقرر تشكيل اللجنة القطرية للدفاع عن الأراضي، وتألقت من بعض رؤساء المجالس المحلية، ومن اوساط وطنية وثقافية، ولعبت دوراً بارزاً في الدفاع عن الأراضي، وكان اضراب يوم الأرض عام 1976م، نتيجة المؤتمر. طنوس، نبيل: اللجنة القطرية للدفاع عن أراضي العرب في إسرائيل، المركز العربي للحقوق والسياسات، 2012م، ص 107.

بضرورة الانتباه للمخطط الصهيوني، الذي حمل شعار مشروع تهويد الجليل⁽²⁾، وقد تم إعادة التسمية؛ مدعية إسرائيل السبب وراء ذلك مراعاة لمشاعر العرب، لتطلق عليه اسم مشروع إعادة توزيع السكان، " برنامج التطوير الشامل"، وقد أوضح نقارة خلال كلمته التي ألقاها أمام المؤتمر القطري قوة الجماهير العربية في (إسرائيل) بما تمتلكه من أدوات المعارضة والكفاح، وأصبح لديها العديد من المجالس المحلية، ومئات من المثقفين الجامعيين، وعشرات آلاف من العمال والفلاحين الواعين⁽³⁾.

3- طالبت المجالس العربية من وزارة الداخلية الإسرائيلية تغطية العجز في الخزينة البالغ 100 مليون شيكل، حتى نهاية الشهر، وإلا اضطرت إلى إعلان إضراب شامل في كافة مدن وقرى الجليل وغيرها، وقد عقد اجتماعاً طارئاً في شفا عمرو^(*) للبحث في الأزمة المالية⁽⁴⁾.

4- انعقد مؤتمر آخر في مدينة الناصرة بتاريخ 5 آذار/مارس 1986م، في قاعة المركز الثقافي، ومن أهم القرارات التي خرج بها المؤتمر⁽⁵⁾، تنظيم مسيرتين كبيرتين بمناسبة يوم الأرض واحدة

(1) اللجنة القطرية للدفاع عن الأراضي في الناصرة، يوميات الاحتلال والمقاومة 1-1-1981م، 30-6-1981م، حركة التحرير الوطني الفلسطيني-فتح-، مكتب الأرض المحتلة -قسم المعلومات، بيروت، ج1، 1981م، ص50.

(*) حنا نقارة: ولد عام 1912م، في قرية الرامة، من مواليد عكا، حصل على درجة المحاماة عام 1933م، برع في مهنته وخاصة فيما يختص بكافة قوانين الأراضي، وقد شارك في العديد من النشاطات الاجتماعية، ويعد من المؤسسين الأوائل لنادي الشباب العربي، عضو في المجلس القطري للدفاع عن الأراضي العربية في إسرائيل، له العديد من المداخلات التي ألقاها في عدة مناسبات وطنية كيوم الأرض وغيرها. إبراهيم، حنا: نقارة محامي الأرض والشعب، دار الأسوار، ط1، عكا، 1985م، ص9-94.

(2) طنوس، نبيل: اللجنة القطرية للدفاع عن أراضي العرب في إسرائيل، ص107.

(3) إبراهيم، حنا: حنا نقارة محامي الأرض والشعب، ص362-364.

(*) شفا عمرو: قرية عربية، تبلغ مساحتها 338 دونماً، ترتفع 100 متر عن سطح البحر، تعتبر عبلين أقرب قرية لها، ويجاورها العديد من المدن منها، حيفا، الناصرة، عكا، يرجع اسمها شفا عمرة الي العهد العثماني، وهي بلد راقية وغنية جداً بأراضيها الواسعة جداً، وقد أخذها ظاهر العمر وبنى لولده فيها قلعة لا يزال معظمها قائماً تستعمله الحكومة، يبلغ عدد السكان فيها ما يزيد عن 3000، ثلثهم مسيحيون والثلث الاخر مسلمون ودروز وبها مدرستان للمعارف. الدباغ، مصطفى مراد، بلادنا فلسطين، ج7، ص566-569؛ المرعشلي، احمد: الموسوعة الفلسطينية، مج2، ص636.

(4) سلمان، رضى: إسرائيل 1984م أحداث ومواقف، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط1، بيروت، لبنان، 1985م، ص45.

(5) إبراهيم، حنا: حنا نقارة محامي الأرض والشعب، ص370.

في الجليل تبدأ من سخنين، وتنتهي في دير حنا، وأخرى في المثلث في الطيبة(*)، ويتم اختتامهما ب مهرجانين شعبيين، بالإضافة إلى تنظيم مهرجان ثالث ليضم النقب وتكون بلدة راهط(*) مستضيفاً للمهرجان على أراضيها(1).

5- عقد في مدينة عكا(*) اجتماع، وآخر في كفر ياسيف، بتاريخ 26 آذار/مارس 1986م، بمبادرة من قبل اللجنة المحلية للدفاع عن الأراضي(2).

6- اجتماع في الطيبة بتاريخ 27 آذار/مارس 1986م، بمبادرة من المجلس المحلي، ولجنة الدفاع عن الأراضي(3).

7- اجتماع في أم الفحم، والطيرة، بتاريخ 28 آذار/مارس 1986م، بمبادرة من المجلس المحلي، ولجنة الدفاع عن الأرض(1).

(*) الطيبة: قرية عربية، تقع في شمال قضاء طبريا، بين قريتي سيرين، وكفر مصر، تملك القرية 10207 دونماً، منها 148 للطرق والوديان، و2604 دونمات تسربت لليهود، أنخفض عدد سكان القرية عام 1922م، 130 نسمة، انخفضوا الي 108 اشخاص، في عام 1931موفي عام 1945، 150 شخص، ولهم 24 بيتاً. الدباغ، مصطفى مراد: بلادنا فلسطين، ج6، ص515-516.

(*) راهط: مدينة فلسطينية بدوية، تقع في جنوب فلسطين، تحديداً في صحراء النقب، تبعد حوالي 12 كيلو متراً شمالي بئر السبع، يبلغ عدد سكانها حوالي 58 ألف نسمة حسب احصائيات عام 2013م، تعتبر اليوم اكبر تجمع بدوي في الجنوب، والمدينة البدوية الوحيدة في النقب. <https://ar.wikipedia.org>. للمزيد حول بلدية راهط أنظر موقع بلدية راهط: <http://www.rahat-muni.com>.

(1) السعدي، خليل: بمناسبة الذكرى العاشرة ليوم الأرض، مجلة شؤون فلسطينية، عدد 158-159، ص152.

(*) عكا: مدينة فلسطينية، قامت فوق لسان صخري في نهاية الرأس الشمالي لخليج عكا، ثم تقدمت المدينة في البحر مسافة 640 متراً، ويلفها سور عظيم يتحدي بها البحر منذ زمن بعيد، حملت مدينة عكا العديد من الأسماء عبر العصور التاريخية، ففي العصر الكنعاني اطلق عليها مؤسسوها اسم "عكو"، وهي كلمة تعني "الرمل الحار"، وسماها المصريون عكا أو عك، وفي رسائل العمارة ورد اسمها عكا، ونقلها العبرانيون باسم عكي، ووردت في النصوص اللاتينية باسم عكي وفي النصوص اليونانية باسم عكي، وعندما جاء العرب سموها عكا معيدين لها بذلك اسمها الكنعاني القديم بتحريف قليل وظلت تحمله إلى يومنا هذا، تشرف المدينة من الجنوب على سهل واسع يمتد شمال حيفا، وينبسط بين البحر والتلال المحاذية له شرقاً حتى الحدود اللبنانية في الشمال، كانت عكا مفتاح الواجهة البحرية للمناطق الداخلية، تعرضت بحكم موقعها الجغرافي العديد من الأحداث التاريخية العظيمة، مثل تحوتمس، سرجون، بختنصر، معاوية، وصلاح الدين، وابراهيم باشا، ونابليون وغيرهم كثيرين، وتسني لعكا بحكم الموقع أن يتوافد عليها العديد من التجار وغيرهم من الأناص الكثر للتواجد في أسواقها من كل بلد وأمة. عبيد، يوسف: موسوعة المدن الفلسطينية، ص481.

(2) السعدي، خليل: بمناسبة الذكرى العاشرة ليوم الأرض، مجلة شؤون فلسطينية، عدد 158-159، ص153.

(3) السعدي، خليل: بمناسبة الذكرى العاشرة ليوم الأرض، مجلة شؤون فلسطينية، عدد 158-159، ص153.

8- اجتماع في كفر قاسم في 29 آذار/مارس 1986م، بمبادرة من الجبهة الديمقراطية هناك⁽²⁾.

9- تحت شعار "مخطط برافر لن يمر" نظمت الحركة الإسلامية في الداخل المحتل عام 2013م، مؤتمراً عاماً، أكدت فيه موقف الحركة الإسلامية الراضة بجملة وتفصيلاً لمخطط برافر الاستعماري انعقد المؤتمر العام القطري السادس عشر للحركة الإسلامية في مدينة الطيرة، وجاء انعقاد المؤتمر في ظل أحداث وتحديات كبيرة تمر بوسطنا العربي وشعبنا الفلسطيني وعالمنا العربي والإسلامي، وقد تواصلت جلسات المؤتمر خلال نهار يوم السبت من خلال البيانات المتعددة ووجهات النظر المختلفة والحوار الشوري الديمقراطي المفتوح بين أعضاء المؤتمر العام القطري، حركة الإسلامية الإنطلاقة الرسمية لمؤسسة الرباط التي ستعمل على تعزيز وتعظيم الوجود العربي في النقب من خلال البرامج والمشاريع التي ستطلقها المؤسسة قريباً، كما وأعلن المؤتمر العام موقف الحركة الإسلامية الداعم والمساند لأهلنا الكرام في قرية رمية وسط الجليل بجانب مدينة "كرمئيل"، وطالب السلطات الحكومة الاعتراف بحقوقهم على أرضهم وتمكينهم من البناء واستثمارها لما يخدم وجودهم وتطور حياتهم. وثمن المؤتمر الوقفة البطولية لشعبنا الفلسطيني في الداخل الفلسطيني من خلال حملة الإغاثة القطرية تحت اسم " حملة الجسد الواحد - دفيني " التي دعت إليها الحركة الإسلامية ونفذتها الجمعية الإسلامية لإغاثة الأيتام والمحتاجين وكان من ثمرات هذه الحملة المباركة جمع ما يقرب من مليوني شيكل⁽³⁾.

مما سبق يمكننا القول أن يوم الأرض كان الحدث الأول والأخير الذي وحد أغلبية العرب في (إسرائيل) في فعالية قومية، مدنية عاكساً بذلك تصرفهم السياسي كأقلية قومية، وقد قامت على أثره العديد من الاحتفالات السنوية والاضرابات وإحياء لذكراه، وحركات سياسية فاعلة بين العرب في (إسرائيل)، كان لها دورها في إحداث تغيير وأن كان تغييراً بسيطاً على واقع أهالي الجليل .

ث- المقاومة الاقتصادية للمجتمع العربي في الجليل :

النظام الاقتصادي في (إسرائيل) غير منفصل عن غيره من النظم في (الدولة)، فالمؤسسات الاقتصادية مرتبطة بعدد كبير من المؤسسات السياسية والاجتماعية⁽⁴⁾، وترتبط بها مؤسسات

(1) السعدي، خليل: بمناسبة الذكرى العاشرة ليوم الأرض، مجلة شؤون فلسطينية، عدد 158-159، ص 153؛ سلمان، رضى: إسرائيل 1984م أحداث ومواقف، ص 45.

(2) السعدي، خليل: بمناسبة الذكرى العاشرة ليوم الأرض، مجلة شؤون فلسطينية، عدد 158-159، ص 153.

(3) تحت شعار "مخطط برافر لن يمر" ويؤكد المؤتمر العام موقف الحركة الإسلامية الراضة بجملة وتفصيلاً لمخطط برافر الاستعماري، تاريخ النشر: 2013/12/29م، موقع دنيا الوطن.

<http://www.alwatanvoice.com>

(4) علي، محمد علي: إسرائيل والشرق الأوسط، الدار القومية للطباعة والنشر، ص 501.

كثيرة أيضاً، ويؤدي هذا الوضع إلى شيوع حالة من الغموض والإرباك والتعقيد⁽¹⁾، وتناقض السياسات والقرارات التي تتخذها المؤسسات الإسرائيلية المختلفة ضد التواجد العربي⁽²⁾، أما في الحياة الاقتصادية فيتضاعف التعقيد؛ بسبب تناقض القوانين والأنظمة التي تنظم النشاط الاقتصادي، إلا أن جميع هذه الصفات تؤدي إلى نتيجة واحدة، وهي تبعية المواطن العربي للسلطة المركزية الإسرائيلية⁽³⁾، وقد بلغ كفاح الفلسطينيين الجليلين من أجل التحكم في اقتصادهم جهود عظيمة؛ ويرجع الهدف الأساسي من وراء هذا الكفاح مواجهة عملية السيطرة الاقتصادية الإسرائيلية التي بلغت مرحلة متقدمة؛ مهددة بذلك الاستقلال الاقتصادي النسبي في الأراضي المحتلة⁽⁴⁾، فقد أصبحت الأرض التي هي عامل الإنتاج الرئيس، منزوعة الملكية في جزء كبير منها بفعل القرارات الإسرائيلية المجحفة بحق الفلسطينيين الصامدين في الداخل المحتل⁽⁵⁾، وقد بلغ عدد العرب في إسرائيل 17%⁽⁶⁾، أي ما يعادل 1:6 من عدد اليهود، ولكن القوة الكاملة من العمل العربي، وتعادل ثلث القوة العاملة اليهودية⁽⁷⁾.

اتسم النشاط الاقتصادي العربي منذ العام 1948م، إلى عام 1985م، بالمجاهدة عبر الزراعة للبقاء، وبحركية إند العاملة في الاقتصاد الإسرائيلي، فقد كانت تجربة الزراعة العربية في إسرائيل حاسمة؛ لأنها وفرت قاعدة للبقاء الجغرافي والديمقراطي والاقتصادي، وأدت عملية تنمية قوة العمل العربية، في تبعيتها والتحاقها بالاقتصاد الإسرائيلي، إلى وقوع أكثر من نصف الأيدي العاملة العربية في يد الاقتصاد الإسرائيلي، فقد أهملت الحكومية الإسرائيلية المناطق العربية، بينما لعب الهستدروت دوراً في إثارة الجانب المعنوي العربي كنوع من المسؤولية الوهمية؛ تشجيعاً للتنمية الاقتصادية العربية في الجليل، فقد سجل في مؤتمره لسنة 1983م، أهمية نشاطات

(1) زعبي، همت: العنف الاقتصادي تجاه النساء الفلسطينيات في مناطق الـ48 (مهجرات الداخل - صفورية كحالة)، مدى الكرمل، حيفا، ص 54-55.

(2) سويرسكي، باربرا، حسن، منار: النساء اليهوديات الفلسطينيات في إسرائيل التوجهات الحالية والتطور المستقبلي، مركز دراسات المجتمع العربي في إسرائيل، 1995م، ص 218.

(3) مناع، عادل، بشارة، عزمي: دراسات في المجتمع الإسرائيلي، مركز دراسات المجتمع العربي في إسرائيل، كانون ثاني/ديسمبر، 1995م، ص 243.

(4) صايغ، أنيس: 13 أيلول، مكتبة بيسان، ط1، بيروت، 1994م، ص 96.

(5) منصور، انطوان: الأوضاع الاقتصادية في الأراضي المحتلة، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط1، بيروت، لبنان، 1990م، ص 99.

(6) نصرالله، نادر: الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية لعرب الجليل، مجلة صامد الاقتصادي، عدد 50-51، بيروت، لبنان، 1981م، ص 20.

(7) أ.فراجون: دور العمال الفلسطينيين في الاقتصاد الإسرائيلي، ترجمة: علي خليل حمد وآخرون، منشورات المكتب الفلسطيني للخدمات الصحفية، القدس، 1980م، ص 30-43.

القطاع العربي في الوكالات المصرفية والتجارية التابعة لها، وقد دعى الاتحاد النقابي الإسرائيلي إلى تكثيف وتعزيز توسع نشاطات الشركة الأم (حفرات عوفديم)^(*)، وقد أنيطت بتلك الشركة القيام بأعمال جمة تمثلت بأعداد قاعدة صناعية داخل القرى العربية في المناطق الشمالية في الجليل، والقيام بالعديد من المشاريع الإسرائيلية وفق أشكال مختلفة؛ كان الهدف من وراء ذلك إقامة شراكة مشتركة داخل الوسط العربي، وفي الوقت نفسه تشجيع رؤوس الأموال الخاصة اليهودية⁽¹⁾.

يتميز وضع الأهالي العرب الاقتصادي في (إسرائيل) وبخاصة في منطقة الجليل بالتالي:

- 1- يخضع أهالي الجليل لنظام ومجموعة من السياسات الحكومية الإسرائيلية التي تهدف إلى عدم التعامل مع الأهالي العرب⁽²⁾.
- 2- يعد التوزيع صالديموغرافي والجغرافي والطبيعي العربي، أحد العوامل المحددة للسياسة الإسرائيلية داخل المناطق العربية المحتلة .
- 3- أدى احتكاك عرب الجليل بالمجتمع الإسرائيلي بكافة مجالات الحياة، إلى وجود قدر من الاندماج، وعلى الرغم من ذلك ما زال العرب يحتفظون ببنيتهم الاجتماعية الخاصة، وتقاليدهم وثقافتهم، ونشاطهم السياسي ذات الجذور الفلسطينية العميقة⁽³⁾.
- 4- يتميز الوضع العربي داخل (إسرائيل) بتمايز كافة النشاطات العربية عن غيرها من النشاطات الإسرائيلية وأن كانت هذه النشاطات سواء كانت اقتصادية أو تجارية إلا أن

(*) حفرات عوفديم: أحد مؤسسات الاستيطان الصهيوني في فلسطين، اقترح دافيد بن غوريون إنشاء شرطة عمال تعاونية حملت اسم (حفرات عوفديم)، وهي تعرف باسم هيئة العمل، كمؤسسة تأخذ على عاتقها الاستيطان في مجال البناء، وتزويد العمال بضرورياتهم، ولكن قبل اقتراحه بالرفض، وتم إنشاء حفرات عوفديم كهيئة تشرف على المؤسسات الاقتصادية التي يملكها الهستدروت، بهدف توحيد العمال في فلسطين على أسس تعاونية من أجل تطوير الأرض، وقد ضمت شركة العمال: الاستيطان العامل، والاتحادات العمالية والصناعية وقد أقامت العديد من المؤسسات الزراعية والاستيطان التعاوني أهمها: مصانع سوليل بونيه، وكور، وبنك هبوعليم، وشركة البناء، وشركة البناء. أبو حلبية، حسن: تاريخ الأحزاب العمالية الصهيونية في فلسطين 1905-1948م، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2011م، ص117؛ تلمي، أفرام ومناحيم: معجم المصطلحات الصهيونية، ص194.

(1) الخالدي، رجا: تبلور إقتصادي عربي في إسرائيل، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط1، بيروت، لبنان، 1990م، ص371-375.

(2) عقل، سوزان: فعاليات عرب 48، مجلة قضايا إسرائيلية، عدد3، ص149.

(3) عقل، سوزان: فعاليات عرب 48، مجلة قضايا إسرائيلية، عدد3، ص153.

الاقتصاد العربي حاول جاهدا الارتقاء بمستواه⁽¹⁾ رغم كل ما وضعت في وجهه من عقبات؛ للحيلولة دون تحقيق أي أنجاز عربي على الساحة الإسرائيلية⁽²⁾.

5- قيام السلطات الإسرائيلية بمصادرة أهم الثروات والأموال وخصوصاً الأرض العربية، والمياه والأبنية، منع العرب من تكوين ثروات اقتصادية بأي شكل كان، يمكن أن يستعملوها في تحسين أوضاعهم، بالإضافة إلى سن قوانين وأنظمة تقيد النشاط الاقتصادي، وأيضاً عن طريق ترسيخ مواقف وآراء سلبية تجاه العرب داخل القطاع اليهودي⁽³⁾.

عدة أمور ساعدت المجتمع العربي في الجليل حتى عام 2013م، في المحافظة على طابعه رغم كافة الممارسات التعسفية الإسرائيلية ومنها: الحفاظ على اللغة العربية، والتي تعتبر ثاني لغة رسمية في (إسرائيل)، وجود جهاز تعليمي خاص بالقطاعات العربية، والدرزي، ووجود وسائل إعلام باللغة العربية، ووجود محاكم شرعية إسلامية ومسيحية تبت في الأحوال الشخصية، ربما وجود العادات والتقاليد المستمرة في التأثير على مظاهر الحياة اليومية في الجليل، إلا أن هناك عوامل أثرت في خفض مكانة هذه التقاليد تدريجياً، كانتهاج التعليم الإلزامي، والمشاركة في العملية السياسية⁽⁴⁾.

- يمكننا القول أن الموقف العربي الفلسطيني داخل الجليل أصبح واضحاً للجميع، متمثلاً بالحركات الإسلامية وكافة اللجان والهيئات وكافة أشكال التضامن والرفض لمشروع تهويد الجليل وكافة أشكال المصادرة والتعرض للفلسطينيين الصامدين على أرضهم، فقد طالبت الجماهير العربية الفلسطينية في الجليل توقف (إسرائيل) عن اتباع سياسات وتنفيذ مشاريع تحمل صبغة تفضيل الأكثرية، بل والقيام بإزالة كافة مظاهر التفوق العرقي على جميع المستويات، وأهمها التنفيذي والبنوي والقانوني والرمزي. وتبني سياسات تحمل صفات "التفضيل المُصحَّح" في جميع مناحي الحياة، حتى يتم التعويض بشكل كامل عن الأضرار التي تكبدها المواطنين العرب الفلسطينيين جزاء سياسات التفضيل العرقي لليهود حتى الآن. فتقوم الدولة، على سبيل المثال، بالتعاون مع ممثلي الجماهير العربية، بفحص إمكانية إعادة جزء من أراضيهم التي صودرت لأسباب لا تتعلق

(1) قاسم، عبد الستار: رسالة في الصمود، جمعية الدراسات العربية، القدس، 1980م، ص 27.

(2) الخالدي، رجا: تبلور إقتصادي عربي في إسرائيل، ص 384-385.

(3) حيدر، عزيز: مظاهر الفقر بين العرب في إسرائيل، مجلة الأسوار، عدد 1، عكا، ربيع 1988م، ص 39-55.

(4) كيوان، مأمون: فلسطينيون في وطنهم لا دولتهم، ص 22.

بالتطوير العام (شوارع وحدائق عامة)، كما تقوم بانتهاج سياسة تخصّص بموجبها نسبة متكافئة من مواردها المختلفة لصالح حاجاتهم المباشرة إلخ.

- تري الباحثة: أن مطالب الجماهير العربية كانت مطالب عادلة تلبيةً لاحتياجات المتجمع العربي في الجليل، ونظراً لتطورات الحياة .
- يجب أن تعترف (إسرائيل) بحق العرب الفلسطينيين في الجليل بالتواصل القومي والديني والثقافي والاجتماعي مع بقية أجزاء الشعب الفلسطيني ومع جميع مركبات الأمتين العربية والإسلامية.
- شرعية كفاح الشعب الفلسطيني، وأهالي الجليل؛ من أجل تقرير مصيره وتحقيق مطالبه وغاياته.

الخاتمة

بعد دراسة الممارسات الإسرائيلية لتهويد الجليل 1948-2013م، واستيضاح ماهيته المشروع، وتركيبه وأهدافه والدور الذي قام به المشروع التهودي في دعم الاستيطان الصهيوني في الجليل، فقد توصلت الباحثة في نهاية دراستها إلى مجموعة من النتائج والتوصيات:

أولاً: أهم النتائج:

1. شكلت منطقة الجليل الامتداد الطبيعي الشمالي لفلسطين، وتعد الناصرة وصفد من أكبر المدن فيها.
2. الجليل لفظ سامي قديم يرجح أن يكون كنعاني الأصل، ومعناه الحجر المسندي الشكل.
3. يرجع الوجود الصهيوني في الجليل إلى بداية عام 1882م، وقد تمثل بشكلين وهما، الاستيطان البشري، وشراء الأراضي.
4. يعد عام 1948م، عاماً فاصلاً وتاريخياً في تاريخ القضية الفلسطينية.
5. صار الفكر الصهيوني والأيدولوجية الصهيونية منذ تبلورها تجاً تحقيق هدف واحد، وهو النفي الكامل للشعب الفلسطيني، وترميته، واستبداله باليهود القادمين من كافة أنحاء العالم، وذلك بالاستيلاء على أكبر مساحة ممكنة من الأراضي الفلسطينية.
6. شكلت القوانين والقرارات الحكومية الإسرائيلية أولى الممارسات لتهويد الجليل في مرحلة الحكم العسكري منذ عام 1948-1966م.
7. ارتبطت إقامة المستوطنات الصهيونية في الجليل بفكرة الأمن القومي الصهيوني.
8. شهد الاستيطان وبناء المستوطنات الصهيونية نقلة كبيرة في تاريخ تطور الاستيطان الصهيوني، فتزايدت أعداد المستوطنات وتبعه زيادة أعداد الذين تم توطينهم في تلك المستوطنات بفعل المقترحات والمشاريع التوطينية الإسرائيلية.
9. يعد المشروع الاستيطاني الصهيوني الجاري تنفيذه إلى الآن في مناطق الجليل والنقب، هو حلقة من مسلسل طويل زمنياً ابتداءً منذ عام 1948م، وحتى يومنا هذا.
10. امتد التهوديد الإسرائيلي شمل كل ما بقي من بيوت وأشخاص وتهويد أسماء ومعالم جغرافية، فلم يقتصر التهوديد للجليل على جانب واحد من جوانب الحياة بل شمل كافي مناحي الحياة، ولم يقتصر على الإنسان الجليلي بل امتد للشجر والحجر أيضاً.
11. عمل المشروع الصهيوني التهوديدي للجليل على إحداث تغيير ديموغرافي في توزيع السكان في الجليل، وذلك بالسيطرة على أكبر مساحة ممكن من الأراضي العربية لمدن وقرى الجليل المحتل.

12. عمدت السلطات الإسرائيلية على ربط حياة المواطنين الفلسطينيين في الجليل بكافة أشكالها بالمؤسسات الإسرائيلية، فقد ربطت الخدمات الحيوية كالترزود بالكهرباء، وشبكات المياه، وغيرها من الأمور كورقة ضغط على الفلسطينيين لقبول إملاءاتها في مجالات مختلفة، وفي حال رفض الفلسطينيين الصامدون في الجليل بمعارضة أو انتفاضة على القرارات والتحكيمات الإسرائيلية بهم؛ فهذا سيسبب المزيد من التضيق وعرقلة سير حياتهم.
13. دفعت جميع القرى والتجمعات العربية في الجليل ثمن السياسة الإسرائيلية، فلم تسلم بلدة واحدة من انعكاسات ابعادها السياسية السلبية.
14. تعددت الأساليب الإسرائيلية لتنفيذ مشروع تهويد الجليل والتي اعتمدت في مضمونها على كافة أشكال الخداع وعدم الوفاء بالوعود الإسرائيلية لأهالي الجليل من خلال منحهم وعود شفوية وأحياناً مكتوبة من خلال قرارات محكمة العدل العليا الإسرائيلية من خلال منحهم قرارات في المقابل الحصول على توقيع أهالي القرى العربية في الجليل لتستخدم فيما بعد كورقة رابحة ضدهم لاقتلاع وجودهم وطردهم من ديارهم ومن الجليل ككل.
15. تعاقب الحكومات الإسرائيلية جاء في برامجها الانتخابية التطبيقية على مدار الفترة الرئاسية للأحزاب والكنيست هدف رئيس ألا وهو تغير الطابع الديمغرافي لصالح اليهود وتعد الوثائق مثل وثيقة الدورتي عام 1976م، والخطط الصهيونية مثل خطة العمود الفقري المزدوج 1977م وغيرها، ما هي إلا مخططات سابقة التصور والتخطيط من أجل إحلال ذلك الهدف وأن اختلفت المسميات والأشخاص الذين قاموا بتطبيقها.
16. شكلت المؤسسة الإعلامية الإسرائيلية مكون من مكونات المشروع التهودي، فقد نجحت (إسرائيل) في تجنيد كافة الوسائل الممكنة من أجل تحقيق غاياتها وأهدافها لدعم الاستيطان ومصادرة الأراضي الفلسطينية في الجليل، كما وساهمت وسائل الإعلام في تحقيق غاية مهمة جداً في قضية الاستيطان الصهيوني في الجليل في تحويل القضية من قضية احتلال وسرقة وتحايل على كافة الأعراف والقوانين الدولية إلى حالة اعتيادية وكان قضية إقامة المستوطنات الصهيونية على الأراضي الفلسطينية جزءاً من (إسرائيل).
17. استنفذ أهالي الجليل كافة الأساليب القانونية لاسترجاع حقوقهم وأراضيهم المسلوبة بقرارات الهيئات الإسرائيلية العاملة لتطبيق مشروع تهويد الجليل إلا أن تلك القرارات والاحكام القانونية الإسرائيلية لم تمنع السلطات الإسرائيلية من تحقيق أهدافها وغاياتها في سلب الأرض العربية الفلسطينية.
18. نجاح مشروع تهويد الجليل، لعدة من الأسباب كان في مقدمتها طبيعة المنطقة الجغرافية التي شملت على الهضاب والجبال الشاهقة بالإضافة إلى الأودية والسهول الخصبة، التي

كانت سبباً إستراتيجياً للمخطط الإسرائيلي، كما شكلت الروح الطلائعية التي تمتع بها اليهود الأوائل في منطقة الجليل، سبباً للانتقال والاستيطان في مدن وقرى الجليل، ضعف حركة المقاومة الشعبية العربية لأهالي الجليل التي لاقها المشروع الصهيوني منذ بدايات ظهوره فكل هذه الأسباب مجتمعة فرصة أدت إلى نجاح المشروع الصهيوني للجليل.

19. تعد المرحلة الحالية مرحلة هامة وصعبة وحاسمة للغاية، وستزداد صعوبة في المراحل القادمة على الجليلين؛ وذلك في سبيل المحافظة على وجودهم الحضاري في الجليل.

ثانياً: التوصيات:

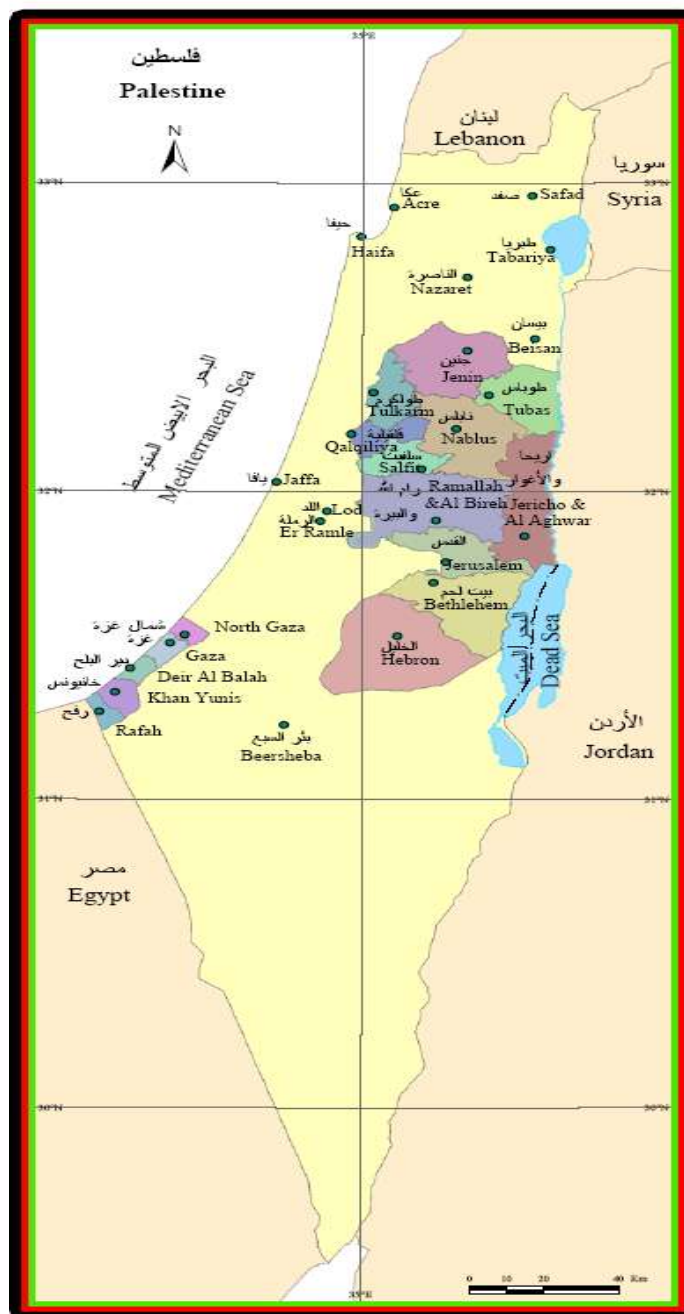
توصي الباحثة بما يلي:

1. ضرورة دعم الفلسطينيين في الجليل بكافة الوسائل من أجل دعم صمودهم.
2. ضرورة إهتمام مراكز الأبحاث الفلسطينية والعربية بدراسة أوضاع الأهالي العرب داخل أراضي 48م، وبخاصة أهالي الجليل منهم، وتخصيص الجامعات الفلسطينية والعربية أقساماً خاصة تعنى بدراسة شؤون أهالي الجليل، ونشر الدراسات والأبحاث العلمية، وتعميمها على الجامعات ومراكز الدراسات العلمية ذات الاهتمام والاختصاص، لما لها من أهمية في ظل استمرارية الصراع العربي الصهيوني، ودورها في إقامة دولة الاحتلال، والاستفادة بذلك في الواقع الفلسطيني.
3. تقوية أواصر التعاون العلمي والتبادل الثقافي بين الفلسطينيين في كافة الأماكن وبخاصة الداخل الفلسطيني، وفتح قنوات اتصال وتواصل ما بين الباحثين في قطاع غزة وفلسطيني الداخل ومراكز الدراسات والأبحاث في المدن الفلسطينية المحتلة 1948م.
4. توعية الفلسطينيين بأهمية التنبيه واليقظة للمشاريع والمخططات الصهيونية حتى وأن اختلفت المسميات والهيئات التي تظهر عليها تلك المشاريع تحت هيئات تطويرية أو مشاريع تنموية، ولكن الحقيقة تعكس غير ذلك، كما ويجب على العرب داخل الجليل وكافة مدن وقرى فلسطين المحتلة عام 48م، بضرورة توفير استثمارات يعود ريعها لخدمة مشاريع اقتصادية ذات عائداً ربحية تخصص لدعم المناطق الفلسطينية المهتدة بالصادرة والاستيطان الصهيوني في الجليل، والنقب وأراضي عام 1948م.
5. الاهتمام بالجانب الإعلامي، والدعائي الفلسطيني؛ لتسليط الضوء على قضية الشعب الفلسطيني، وعدالته أمام العالم أجمع، وإظهار مدى شراسة القوانين الإسرائيلية أمام عزلة المواطن الفلسطيني في الجليل.

6. توجيه اهتمام القيادة الفلسطينية إلى الاهتمام بقضية مشاريع التهويد الإسرائيلية للمناطق الفلسطينية المحتلة عام 48م، وجعلها على قائمة اهتماماتها باعتبارهما جزءاً متأسلاً من أجزاء الدولة الفلسطينية الصامدون على نير الاحتلال الإسرائيلي.
7. ضرورة تفعيل الدور القانوني على المستوى الدولي؛ للمطالبة بحماية المواطنين العرب الحضر منهم والبدو في الجليل والنقب وكافة المناطق المهدة للتهويد، وهو أقل مطلب حقوقي عادل للمطالبة بأدني الحقوق وهي العيش بكرامة على أرضهم ورد حقوقهم المسلوبة بالطرق القانونية الدولية، لكي تأخذ الطابع القانوني بعيد عن التطبيع القانوني الإسرائيلي المخادع.

الملاحق

ملحق رقم (1)
خريطة فلسطين (1)



(1) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني التعداد العام لل سكان والمساكن والمنشآت 2007 آذار /مارس، 2012م.

ملحق رقم (2).

الجليل وتقسيمه الجغرافي (1).



(1) ويكيبيديا الموسوعة الحرة <https://ar.wikipedia.org>

ملحق رقم (3)

عدد السكان اليهود في مستوطنات الجليل الأعلى ما بين السنوات (1882-1914م)⁽¹⁾.

السنة/م	روش بينا	يسود همعلاه	مشممار هيردين	متولا	عائن هزيمتم	محنيم
1882	120	-	-	-	-	-
1885	150	35	-	-	-	-
1891-2	220	160	46	-	10	-
1895-6	315	95	93	135	10	-
1898	315	150	93	233	51	-
1901-2	409	516	110	286	25	63
1910	609	253	111	305	25	-
1914	700	160	150	300	30	-

(1) أبشالوم شمونيل، أرنون سوفير، فوريت كلايوت: أراضي الجليل، ص 413.

ملحق رقم (4)

فلسطين خلال موجة الهجرة الرابعة الصهيونية المستوطنات التي أنشأها

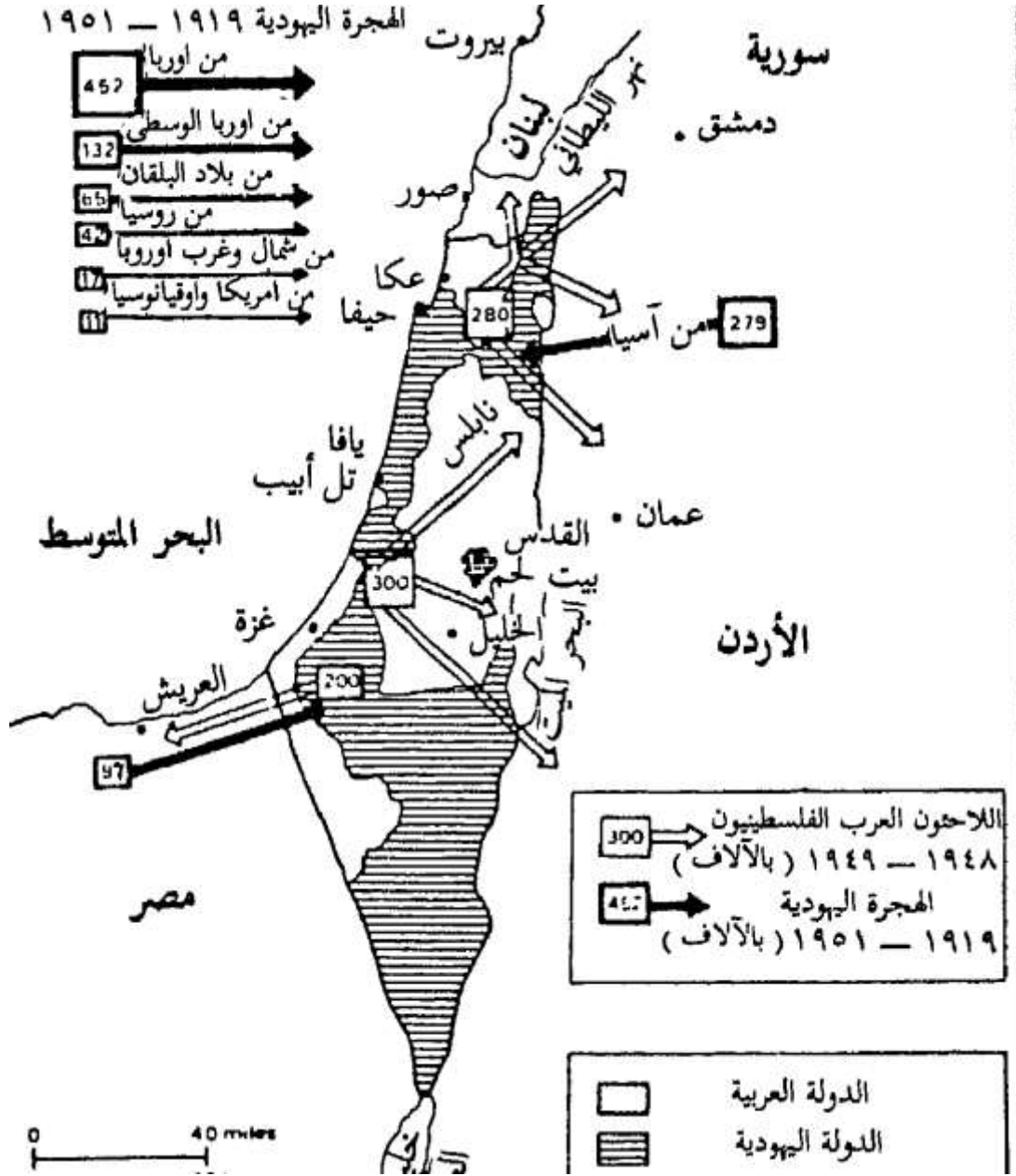
(1924-1931 م)⁽¹⁾.

م .	اسم المستوطنة	ميلادي) (تاريخ الإنشاء
1	أييليت هاشامار	1918
2	كريات عنافيم	1920
3	دغانيا(ب)	1920
4	نهلال	1921
5	كفار يحزقيل	1921
6	غيفع	1921
7	تل يوسف	1921
8	عين حارود(أ)	1921
9	رعانأناه	1921
10	رامات غان	1921
11	عين حارود(م)	1921
12	بيت ألفا	1922
13	حفتسي باه	1922
14	ياغور	1922
15	بلفوريا	1922
16	مرحفياه	1922
17	بنيامينا	1922
18	غفعاتاييم	1922
19	غنيفار	1922
20	مزرع	1923
21	كفار جدعون	1923
22	تل عدشيم	1923
23	رامات هاشارون	1923

(1) جريس، صديري : تاريخ الصهيونية، ج 2 ، ص 133-134 .

ملحق رقم (5)

فلسطين وموجات الهجرة اليهودية⁽¹⁾.



(1) بامبلا أن سميث: فلسطين والفلسطينيون 1876-1983)، ترجمة إلهام بشارة الخوري، دار الحصاد للنشر والتوزيع، دمشق، ط1، 1991، ص88.

ملحق رقم (6)

قانون الأراضي (الاستملاك للمنفعة العامة) لسنة 1943م⁽¹⁾

المادة 1 التسمية

يطلق على هذا القانون اسم قانون الأراضي (استملاكها للغايات العامة) لسنة 1943م.

المادة 2
التعريف وتشكيل المحكمة

(1) يكون للألفاظ والعبارات التالية الواردة في هذا القانون المعاني المخصصة لها أدناه، إلا إذا دلت القرينة على غير ذلك:-

تعنى لفظة "المحكمة" محكمة الأراضي التي تقع الأرض المبحوث عنها في منطقة اختصاصها وتشمل لفظة "الأرض" أي صنف من الأراضي أو حق تصرف فيها أو أية بناية أو شجرة أو أي شيء آخر ثابت في الأرض وأي قسم من بحر أو شاطئ أو نهر وأي حق ارتفاق أو منفعة في أية أرض أو مياه أو عليها.

وتشمل عبارة "غاية عامة" أية غاية من الغايات العامة التي يشهد المندوب السامي بأنها كذلك.

(2) إيفاء بالغايات المقصودة من هذا القانون، تتألف المحكمة من رئيس محكمة مركزية أو رئيس محكمة مركزية احتياطي، منفرداً.

المادة 3

صلاحية المندوب السامي في استملاك الأراضي

يجوز للمندوب السامي أن يقوم بأي عمل من الأعمال التالية إذا اقتنع أن ذلك ضروري أو ملائم لأية غاية من الغايات العامة :

(أ) أن يستملك أية أرض اسملاً مطلقاً.

(ب) أن يستملك التصرف بتلك الأرض أو استعمالها لمدة محددة من الزمن.

(ج) أن يستملك أي حق من حقوق الارتفاق في تلك الأرض أو عليها أو أي حق من الحقوق الأخرى فيها أو عليها.

(1) منظومة التشريعات الفلسطينية، قانون الأراضي (الاستملاك للمنفعة العامة) لسنة 1943م، المادة 3 صلاحية المندوب السامي في استملاك الأراضي، .

http://www.dft.gov.ps/index.php?option=com_dataentry&pid=12&leg_id=%20216

(د) أن يفرض أي حق من حقوق الارتفاق على تلك الأرض، أو أي قيد من القيود على ممارسة أي حق من الحقوق المنفردة عن ملكية الأرض المذكورة على أن يدفع العوض أو التعويض الذي يتفق عليه أو يتقرر بمقتضى أحكام هذا القانون.

المادة 4

التحقيقات الأولية

- (1) إذا احتيج لأية أرض في أي موقع لغاية عامة، يحق للمندوب السامي ومستخدميه وعماله أن يقوموا بجميع الأمور التالية أو بأي منها :
- (أ) أن يدخلوا أية أرض في ذلك الموقع ويقوموا بمسح أبعادها أو ارتفاعاتها.
- (ب) أن يحفروا تربتها أو ينقبوها.
- (ج) أن يقوموا بجميع الأفعال الأخرى الضرورية للتأكد من صلاح الأرض لتلك الغاية والتحقق من قيمة الأرض والأبنية المنشأة عليها والأشجار المغروسة فيها والمزروعات النامية فيها.
- (د) أن ينظفوا الأرض المنوي استملكها وأن يخططوا ويعلموا حدودها بوضع علامات عليها وأن يقوموا بالأشغال التي يراد القيام بها عليها (أن كان ثمة أشغال كهذه): ويشترط في ذلك أن لا يجوز لأي شخص أن يدخل إلى أية بناية أو أية ساحة مسيجة أو بشأن متصل ببيت سكن (بدون موافقة مشغلة) إلا إذا كان ذلك الشخص قد بلغ المشغل إشعاراً برغبته هذه قبل سبعة أيام على الأقل.
- (2) يدفع المندوب السامي تعويضاً عن أي ضرر نشأ عن الدخول إلى أية أرض بمقتضى الفقرة (1) من هذه المادة، حالما، يتيسر ذلك، وإذا وقع خلاف بشأن مقدار التعويض الواجب دفعه، يجوز للمندوب السامي أو الشخص الذي يطالب بالتعويض أن يحيل ذلك الخلاف إلى المحكمة، ويكون القرار الذي تتخذه المحكمة بشأن الخلاف نهائياً.

المادة 5

عرض إعلانات الاستملاك

يتخذ المندوب السامي التدابير لعرض إعلان عام (بالصيغة المدرجة في الذيل أو بصيغة تشبهها) في أماكن ملائمة على الأرض التي يراد استملكها أو بالقرب منها يعلن فيه رغبته في استملاك الأرض، ويتخذ التدابير أيضاً لنشر هذا الإعلان في الوقائع الفلسطينية، وبالإضافة إلى ذلك، إذا كان ثمة شخص مسجلاً كمالك للأرض، تتخذ التدابير لتبليغ الإعلان المذكور إليه أما

بالذات أو بترك الإعلان في آخر محل معروف لإقامته أو بإرساله إليه بالبريد ضمن كتاب مسجل معنون بعنوانه في ذلك المحل.

المادة 6

صلاحية التصرف بالأرض

يحق لجميع الأشخاص الذين لهم الحق في أية أرض:-

- (أ) أن يبيعوا تلك الأرض أو يتصرفوا بملكيتها على وجه آخر، للمندوب السامي
- (ب) أن يسمحوا بالتصرف بها أو استعمالها من قبل المندوب السامي، لمدة محدودة من الزمن
- (ج) أن يكونوا أي حق ارتفاق فيها أو أي حق آخر فيها أو عليها، لصالح المندوب السامي
- (د) أن يكونوا أي قيد على ممارسة أي حق من الحقوق المتفرعة عن ملكيتها، أو يوافقوا على ذلك القيد، لصالح المندوب السامي

وأن يعقدوا كافة الاتفاقات الضرورية لتلك الغايات أو لأي غاية منها، وبخاصة، يجوز بحكم هذا القانون لأية شركة أو متول أو وصي أو ولي أو قيم أو أي شخص آخر يمثل شخصاً فاقداً الأهلية القانونية، أن يقوم بأي عمل من الأعمال المذكورة وأن يعقد كافة الاتفاقات اللازمة لتلك الغاية، على الرغم مما ورد بخلاف ذلك في أي تشريع أو عقد تأسيس شركة أو نظام شركة أو أي مستند آخر

المادة 7

إعلان الرغبة في الاستملاك وصلاحية وضع إند

يجوز للمندوب السامي، في الإعلان المشار إليه فيما تقدم أو في أي إعلان تال ينشر بالصورة نفسها، أن يأمر الأشخاص الذين يدعون بأي حق من الحقوق أو منفعة من المنافع في الأرض التي يراد إستملاكها أن يرفعوا يدهم عن الأرض بعد أنتهاء المدة المعينة في الإعلان على أن لا تقل تلك المدة عن ستة أسابيع من تاريخ عرض الإعلان، إلا إذا كانت الأرض ضرورية في الحال للغاية العامة المنوه بها.

وعند إنتهاء تلك المدة، يحق للمندوب السامي أن يدخل الأرض وأن يضع يده عليها وفقاً لما تقدم ويشترط في ذلك أن لا يفسر أي إعلان صادر بمقتضى المادة الخامسة من هذا القانون أو بمقتضى هذه المادة أنه اعتراف من المندوب السامي بأن أي شخص من الأشخاص يملك الأرض المبحوث عنها في الإعلان ملكاً مطلقاً أو يملك حق التصرف المطلق فيها بصورة مشروعة، وأن لا يعتبر نشر أي إعلان كهذا أو أية إعلانات كهذه مانعاً يمنع حكومة فلسطين من الادعاء بأن الأرض هي أرض خالية من الأراضي الأميرية

المادة 8

الإجراءات عند التخلف عن وضع إند

إذا رفض مالكو أو مشغلو الأرض التي يراد استملاكها السماح للمندوب السامي بوضع يده عليها، يجوز للمندوب السامي أن يقدم طلباً إلى المحكمة، فإذا اقتنعت أنه يحق للمندوب السامي وضع يده على الأرض بمقتضى المادة السابقة تصدر أمراً تأمر فيه بتسليم الأرض

المادة 9

فصل المحكمة في الخلاف على التعويض والملكية

إذا لم يكن قد قدم إلى المندوب السامي أي ادعاء بشأن تلك الأرض عند أنقضاء ستة أسابيع من عرض الإعلان فيما بعد، أو إذا لم يتم الاتفاق بين الشخص الذي يكون قد قدم ادعاء وبين المندوب السامي بشأن مقدار التعويض الواجب دفعه عن الحق أو المنفعة العائدة لذلك الشخص في تلك الأرض، أو إذا عجز ذلك الشخص عن تقديم بينة مرضية لتأييد ادعائه، أو إذا قدمت ادعاءات مستقلة متناقضة بشأن تلك الأرض، أو إذا ادعت الحكومة أن الأرض هي أرض أميرية خالية، تفصل المحكمة في مقدار التعويض الواجب دفعه (أن كان ثمة تعويض) وتضطلع بالفصل في كل منفعة أو ملكية مختلف عليها ويكون من اختصاصها سماع كافة القضايا المذكورة في هذه المادة والفصل فيها بناءً على مذكرة حضور يستصدرها المندوب السامي أو أي شخص آخر ذو حق أو منفعة في الأرض المشار إليها في الإعلان، أو يدعى بحق أو منفعة فيها.

المادة 10

اتخاذ قرار في غياب الفرقاء

إذا حدث أن تخلف الشخص الذي بلغ مذكرة الحضور عن الحضور في الوقت المعين، يجوز إصدار قرار بحضور فريق واحد بعد سماع البينة المقدمة، ويكون لذلك القرار نفس الأثر كأنه صدر بعد سماع القضية بحضور ذلك الشخص.

المادة 11

عدم الإرغام على بيع قسم من البناية

لا يكلف أي شخص في أي وقت من الأوقات أن يبيع إلى المندوب السامي أي حق أو منفعة في قسم فقط من أية دار أو بناية أو أن يتصرف فيه على وجه آخر، إذا كان ذلك الشخص يريد ويمكنه أن يبيع وينقل جميع ما له من حق أو منفعة في جميع تلك الدار أو البناية.

المادة 12

أصول تقدير التعويض

تراعى المحكمة القواعد التالية حين تقديرها مقدار التعويض الواجب دفعه في مقابل أية أرض أو أي حق أو منفعة فيها:-

(أ) لا تأخذ بعين الاعتبار كون الاستملاك إجبارياً.

(ب) تعتبر قيمة الأرض، مع مراعاة الأحكام التالية، الثمن الذي يحتمل أن تحققه لو بيعت علناً في السوق من شخص راغب في البيع:

ويشترط في ذلك أن تقدر المحكمة، عند تخمين التعويض، قيمة الأرض أو الحق أو المنفعة على الأساس المذكور، في الوقت الذي نشر فيه المندوب السامي إعلاناً باستملاكها، بغض النظر عن أية تحسينات أو إنشاءات أجريت فيها أو أنشئت عليها فيما بعد، أو عما قد يجرى فيها أو ينشأ عليها من تحسينات أو إنشاءات فيما بعد:

ويشترط أيضاً أنه إذا كان القوى العسكرية أو البحرية أو الجوية أو أية دائرة أخرى من دوائر الحكومة واضحة يدها على الأرض بالاستناد إلى حق ملكية هو دون الملكية المطلقة، يقدر التعويض، دون اعتبار أية زيادة حصلت في قيمتها بسبب ما قامت به القوى العسكرية أو البحرية أو الجوية أو دائرة الحكومة من الإنشاءات عليها:

ويشترط أيضاً أنه يحق للمحكمة، حين تقدير التعويض، أن تأخذ بعين الاعتبار كافة الكشوف وأوراق التخمين التي وضعها المدعى نفسه أو قبل بها، فيما يتعلق برأس مال الأرض أو بدل الإيجار المعمول به أساساً لأجل تقدير الضرائب المستحقة على الأرض.

(ج) أن مسألة ملاءمة الأرض أو صلاحها لأية غاية خاصة لا تؤخذ بعين الاعتبار إذا كان من المتعذر استعمالها لتلك الغاية إلا بمقتضى سلطات مستمدة من القانون فقط، أو إذا لم يكن ثمة مجال لبيعها في السوق إلا سدا لاحتياجات مشتر خاص أو لاحتياجات المندوب السامي.

(د) إذا كانت الأرض مخصصة لغاية لا يحتمل معها وقوع طلب عام لشرائها لتلك الغاية، ولولا

استملاكها استملاكاً إجبارياً لبقية مخصصة لتلك الغاية، يمكن تقدير التعويض، إذا اقتنعت المحكمة بوجود نية حسنة لاستبدالها بقطعة أخرى في مكان آخر، على أساس الثمن المعقول للقطعة التي ستستبدل بها.

(هـ) لدى تقدير بدل الإيجار الواجب دفعه لقاء استئجار الأرض، تقدر المحكمة بدل الإيجار، بحيث يكون مبلغاً سنوياً يعطى لصاحب الأرض كتعويض معقول عن الخسارة الحقيقية التي يحتمل أن تلحق به بسبب الاستملاك، أو بحيث يكون إيراداً معقولاً لصاحب الأرض عن قيمة الأرض الرأسمالية على أن لا يتجاوز ذلك الإيراد المعقول ستة في المائة من تلك القيمة المقدرة بمقتضى أحكام الفقرات السابقة ويؤخذ في ذلك أصغر المبلغين.

(و) تقدر المحكمة التعويض الواجب دفعه بمثابة عطل وضرر من جراء إنشاء أي حق ارتفاق أو فرض أي قيد آخر على مباشرة أية حقوق تتعلق بملكية الأرض، على أساس المبلغ الذي ينقص من قيمة الأرض المقدرة بمقتضى الفقرات السابقة بسبب إنشاء حق الارتفاق المذكور أو فرض ذلك القيد.

(ز) إذا استملك بمقتضى هذا القانون قسم فقط من أرض تخص شخصاً، تأخذ المحكمة بعين الاعتبار أي ارتفاع قد يحصل في قيمة ما يتبقى من تلك الأرض بسبب مجاورته لما أجراه المندوب السامي من التحسينات في الأرض أو ما أنشأ عليها من الإنشاءات أو لما سيجريه فيها من التحسينات أو ما ينشئه عليها من الإنشاءات فيما بعد.

(ح) تأخذ المحكمة بعين الاعتبار أيضاً الضرر (أن حدث ضرر) الذي يلحق بالمالك من جراء فصل الأرض التي استمكنت للغايات العامة عن أرض أخرى تخص ذلك المالك، أو من جراء ما يتركه فصل الأرض من الأثر الضار في الأرض الأخرى من جراء ممارسة الصلاحيات المخولة بهذا القانون.

المادة 13

التعويض عن خسارة بدل الإيجار

إذا وضع المندوب السامي يده على أرض عملاً بإعلان صدر بمقتضى المادة الخامسة من هذا القانون، يجوز للمحكمة أن تدفع تعويضاً لمالك تلك الأرض ولجميع الفرقاء الذي يملكون أي حق أو منفعة فيها في مقابل خسارة بدل الإيجار عن المدة الواقعة بين وضع يد المندوب السامي عليها والتاريخ الذي تم فيه دفع العوض المستحق بمقتضى أي اتفاق للشخص المستحق له أو التاريخ الذي دفع فيه التعويض إلى المحكمة بمقتضى أحكام هذا القانون.

المادة 14

التخلي عن استملاك الأرض

ليس في هذا القانون ما يجبر المندوب السامي على إتمام استملاك أية أرض، إلا إذا كان قد

وضع يده عليها أو تخلف عن تبليغ المحكمة، خلال شهر واحد من تاريخ صدور قرارها، بأنه لا يرغب في إتمام معاملة الاستملاك:

ويشترط في ذلك أن يحق لمالك الأرض ولجميع الأشخاص الذين يملكون أي حق أو منفعة فيها، أن يستوفوا من المندوب السامي جميع النفقات التي تكبدوها من جراء الإجراءات التي اتخذت فيما يتعلق بالاستملاك، وتعويضاً عما لحقهم من ضرر تسبب أو نجم عن الإعلان الصادر باستملاك الأرض (أن حدث ضرر كهذا). وتتولى المحكمة تقرير مقدار المصاريف والتعويض، إذا لم يتفق عليها.

المادة 15

أحكام بشأن الرسوم والمصاريف

(1) إذا عرض المندوب السامي كتابه على أي مدع دفع مبلغ من المال بمثابة تعويض بلا قيد أو شرط، وكان المبلغ الذي قضت المحكمة بدفعه لذلك المدعى لا يتجاوز المبلغ الذي عرضه عليه المندوب السامي، تضمن المحكمة المدعى مصاريفه الخاصة والمصاريف التي تكبدوها المندوب السامي بعد ما عرض عليه التعويض، إلا إذا لم تستصوب المحكمة ذلك لأسباب خاصة.

(2) إذا اقتنعت المحكمة بأن أحد المدعين قد تخلف عن مراعاة مطالب المندوب السامي المدرجة في الإعلان الصادر بمقتضى المادة الخامسة خلال مدة تكفى لتمكين المندوب السامي من عرض تعويض ملائم، تسري الأحكام السابقة من هذه المادة كان المندوب السامي قد عرض تعويضاً بلا قيد أو شرط في الوقت الذي ترى المحكمة أنه كان يجب أن تقدم فيه تفاصيل كافية بادعائه وحكم فيه للمدعى بمبلغ لا يتجاوز ذلك التعويض.

(3) إذا قدم المدعى طلباً تحريرياً يعلن فيه قبوله أي مبلغ بمثابة تعويض بلا قيد أو شرط، وعمل بمطالب المندوب السامي المبينة على الوجه الأنف ذكره، وكان المبلغ المحكوم بدفعه له يساوي ذلك المبلغ أو يزيد عليه، تأمر المحكمة يتضمن المندوب السامي مصاريفه الخاصة والمصاريف التي تكبدوها المدعى بعد أن عرض قبوله ذلك المبلغ، إلا إذا لم تستصوب المحكمة ذلك لأسباب خاصة.

(4) مع مراعاة الأحكام السابقة، يرجح الحكم بمصاريف الدعوى للمحكمة، ولها أن تعين الفريق الذي تدفع له والفريق المكلف بالدفع، وكيفية الدفع:
ويشترط في ذلك أن تكون هذه المصاريف وفقاً للفتة المقررة.

(5) إذا قضت المحكمة على المدعى بأن يدفع مصاريف المندوب السامي، أو أي قسم منها، يجوز للمندوب السامي أن يخصم المبلغ المستحق دفعه على المدعى من مبلغ التعويض

المستحق له.

المادة 16

تأجيل دفع التعويض

يكون القرار الذي تصدره المحكمة بخصوص أي تعويض أو أمر من الأمور المتنازع عليها بشأن المنفعة أو الملكية، نهائياً ومبرماً فيما يتعلق بجميع الفرقاء الذين بلغوا مذكرات حضور حسبما هو مشار إليه أعلاه، أو الفرقاء الذين حضروا وادعوا بالأرض أو بأي حق أو منفعة فيها، والفرقاء الذين ادعى أي شخص ذو صلاحية، بالنيابة عنهم، بالأرض أو بأي حق أو منفعة فيها، غير أنه يحق للأشخاص الذين لم يبلغوا مذكرات حضور أو الذين لم يحضروا ويقدموا ادعاءهم، أو الذين لم يقدم أي ادعاء بالنيابة عنهم، أن يقدموا ادعاءهم في أي وقت خلال سنة واحدة من تاريخ القرار النهائي. وفي جميع القضايا التي يحكم فيها بدفع تعويض، سواء أكان التعويض مبلغاً نقدياً، أم اجارة سنوية، يدفع مبلغ التعويض، أو القسم الذي ينبغي دفعه منه خلال مدة السنة المذكورة إلى المحكمة (إلا إذا أبرز سند كتابي قانوني بملكية تلك الأرض أو أوعزت المحكمة بخلاف ذلك)، ولا تدفع المحكمة ذلك المبلغ إلا بعد أنقضاء مدة السنة المذكورة التي تبتدئ من تاريخ صدور القرار النهائي، وبعد أنقضاء هذه المدة، يجوز لأي مدع بأية منفعة في تلك الأرض على الوجه المشار إليه أن يقدم طلباً لقبض المبلغ ويجوز دفع بدل الإيجار المتجمع والمستحق، إذا كان التعويض هو عبارة عن بدل اجارة، إبراءً تاماً للمندوب السامي من كل إدعاء يتعلق بالأرض، ولكنه لا يمنع أي شخص من إقامة الدعوى فيما بعد إذا كان لديه حجة أقوى بأحقيته لذلك المبلغ تجاه الشخص الذي تم الدفع له: ويشترط في ذلك دائماً أنه يجوز لأي شخص يدعى بحق في أي تعويض دفع إلى المحكمة (أن كان التعويض المذكور أو أي جزء منه لم يدفع بعد من المحكمة) أن يطالب خلال ثلاثين يوماً فقط من تاريخ صدور القرار النهائي، بدفع ذلك التعويض أو أي جزء منه له. وتقدم جميع الإدعاءات بدفع التعويض المحفوظ لدى المحكمة التي ترفع بعد مرور اثني عشر شهراً، بطريقة الاستدعاء حسب الأصول المنصوص عليها في أصول المحاكمات المعمول بها في ذلك الحين لتنظيم تبليغ هذه الاستدعاءات وتؤيد هذه الادعاءات بتصريح مشفوع باليمين يبين الأسباب المبني عليها الإدعاء.

المادة 17

المعتبرون أصحاب الأرض

إذا نشأ خلاف فيما يتعلق بملكية الأرض التي يراد استملاكها بمقتضى هذا القانون، يعتبر المالكون المسجلون للأرض، أو الأشخاص الواضعو يدهم على الأرض بصفتهم مالكين لها عند استملاك الأرض، أن لم تكن الأرض مسجلة، أنهم أصحاب الاستحقاق في تلك الأرض بصورة مشروعة، إلا إذا ثبت خلاف ذلك بصورة تقنع بها المحكمة، ويعتبرون هم وجميع الفرقاء الذين يدعون بواسطتهم أو الذين يدعون معهم بوضع إند، أنهم أصحاب الاستحقاق في بدل العوض أو التعويض، على أن لا يجحف ذلك بأية دعوى قد نقام فيما بعد على هؤلاء الفرقاء من قبل شخص يدعى بأنه أحق منهم في العوض أو التعويض:

ويشترط في ذلك أنه إذا ادعت حكومة فلسطين بأن الأرض المبحوث عنها هي أرض أميرية خالية، فإن تبعة إقامة الدليل على أن تلك الأرض هي ملك خصوصي مطلق لأي شخص أو تحت تصرف أي شخص بصورة مشروعة، يقع على الشخص الذي يتقدم بهذا الإدعاء.

المادة 18

إبراء ذمة المندوب السامي عند الدفع

أن دفع العوض أو التعويض للشخص المستحق له، أو دفع التعويض للمحكمة بقرار من المحكمة يبرئ ذمة المندوب السامي إبراءً تاماً من كل تبعة بشأن كيفية استعمال العوض أو التعويض، ولا يواخذ على سوء استعماله:

ويشترط في ذلك أنه إذا كان واضع إند على الأرض ليس هو المالك، أو إذا كان أي شخص واضعاً إند بأية صفة تمثيلية، يجوز للمندوب السامي أن يدفع ذلك التعويض أو العوض إلى الأشخاص الذي توعد المحكمة بدفعه لهم وبالنسبة والأقساط التي تشير بها وبعد تبليغ الإشعار الذي تأمر به.

المادة 19

شهادة الملكية

يجوز للمندوب السامي أن يقدم طلباً إلى المحكمة لإصدار شهادة ملكية، في أي وقت من الأوقات بحضور فريق واحد وعن طريق استصدار مذكرة حضور، وبعد إثبات عرض الإعلان وفقاً لأحكام المادة الخامسة، تمنح المحكمة هذه الشهادة بالشكل المعين بشأن الأرض الموصوفة

في ذلك الإعلان، ولا يجوز البحث في صحة هذه الشهادة أو نقضها بسبب وجود أي خلل أو خطأ أو نقص في الإعلان أو عدم صدور الإعلان، أو بسبب أي خلل أو خطأ أو نقص في الإجراءات التي اتخذت قبل الحصول على الشهادة وتعتبر الشهادة تفويضاً تاماً لمدير تسجيل الأراضي بإجراء القيود اللازمة في سجلات الأراضي.

المادة 20

استملاك الأرض مجاناً لتوسيع الطرق

إذا استمكت أرض بمقتضى هذا القانون لتوسيع طريق موجودة أو قسم منها أو لإنشاء طريق أو ملعب أو ساحة لهو جديدة فلا يحق لمالك الأرض المستملكة على هذا الوجه أن يطالب بأي تعويض، إلا إذا كانت مساحة الأرض المأخوذة منه تتجاوز ربع مجموع مساحة القطعة التي يملكها:

ويشترط في ذلك أنه إذا أقيم الدليل على أن عدم دفع التعويض يؤدي إلى إيقاع ضنك أو ضيق، ويجوز للمندوب السامي، بمحض إرادته، أن يمنح التعويض الذي يستصوبه بعد النظر بعين الاعتبار إلى كافة الظروف المحيطة بالقضية. وإذا كانت المساحة المأخوذة عن ما يؤخذ زيادة على ربع تلك الأرض وفقاً لأحكام هذا القانون.

المادة 21

ضريبة التحسين عند إنشاء وتوسيع الطريق

(1) إذا زادت قيمة أية أرض من جراء استملاك أية أرض بمقتضى هذا القانون لإنشاء طريق جديدة أو لتوسيع طريق حالية، يحق للمندوب الاسمي، أن يحصل من أي شخص زادت قيمة ملكه بهذه الصورة، ضريبة شرفية لسد نفقات الإنشاء بحيث لا تتجاوز ربع مقدار الزيادة في قيمة الأرض، إذا قدم طلباً بذلك خلال سنة واحدة من تاريخ إنجاز الإنشاء:

ويشترط في ذلك أنه إذا فرضت ضريبة شرفية بمقتضى هذه المادة يدفع تعويض عن أية أرض أخذت لتوسيع الطريق على أن يجوز إجراء تقاس بين مقدار التعويض والشرفية المستحقة بمقتضى هذه المادة.

(2) إذا نشأ خلاف بشأن ما إذا كانت قد حصلت زيادة في قيمة الأرض حسب المعنى المقصود من هذه المادة ومقدار تلك الزيادة، وتعذر الوصول إلى اتفاق تفصل المحكمة في ذلك الخلاف.

(3) عند عدم الاتفاق، تدفع ضريبة الشرفية المستحقة على المالك من أجل نفقات الإنشاء فيما لا يقل عن أربعة أقساط سنوية متساوية، ويجوز للمندوب السامي تحصيلها من مالك الأرض في ذلك الحين كما تحصل الديون الحقيقية.

المادة 22

استملاك الآخرين للأرض

يجوز لأي شخص أن يقدم للمندوب السامي طلباً يطلب إليه فيه أن يستملك أية أرض (1) بالنيابة عنه، أو لمنفعة، وإذا رأى المندوب السامي أن استملاكها يحتمل أن يرافقه منفعة عامة للجمهور، يجوز له أن يباشر استملاكها بمقتضى هذا القانون.

إذا كان الشخص الذي قدم الطلب إلى المندوب السامي بمقتضى أحكام الفقرة (1) من هذه (2) المادة، هيئة بلدية أو مجلساً محلياً أو أية سلطة محلية أخرى أو شخصاً آخر يحمل امتيازاً يحق له بموجبه أن يكلف المندوب السامي باستملاك أية أرض بالنيابة عن الامتياز، يجوز للمندوب السامي، بإعلان ينشر في الوقائع الفلسطينية، أن يجيز لذلك الشخص ممارسة جميع الصلاحيات المخولة له، والقيام بجميع الالتزامات المترتبة أو المفروضة عليه بمقتضى أحكام هذا القانون، ويناط بذلك الشخص عندئذ جميع الصلاحيات المنوطة بالمندوب السامي ويتحمل كافة الالتزامات المترتبة عليه بمقتضى هذا القانون.

خلاف الأشخاص المشار -إذا استملك المندوب السامي أية أرض بالنيابة عن أي شخص (3) إليهم في الفقرة (2)- أو لمنفعة أي شخص كهذا، يكلف المندوب السامي ذلك الشخص أن يعقد -اتفاقاً معه يضمن، بصورة تفنعه، الأمور التالية

(أ) دفع كلفة الاستملاك إلى المندوب السامي

(ب) نقل الأرض لذلك الشخص عند الدفع

(ج) الشروط التي يمتلك بها الشخص تلك الأرض

الوقت الذي ينجز فيه الإنشاء، أو تنجز فيها الإنشاءات والشروط التي تنشأ بمقتضاها، إذا (د) كان المقصود من الاستملاك إقامة أي إنشاء أو إنشاءات، وصيانة ذلك الإنشاء أو الإنشاءات والشروط التي يحق لأفراد الجمهور (أن كانت ثمة شروط) أن يستعملوا الإنشاء أو الإنشاءات بمقتضاها.

المادة 23

عقوبة إعاقه وضع اليد على الأرض

كل من -:

(أ) (أعاق أو عرقل عن قصد المندوب السامي أو أي شخص يعمل بالنيابة عنه أو بتفويض منه من دخول أية أرض أو استعمالها وفقاً لأحكام هذا القانون، أو

(ب) تعرض لذلك الشخص أو أعاقه أو عرقله عند وضع يده على الأرض.

يعتبر أنه ارتكب جرماً ويعاقب، لدى إدانته، بغرامة قدرها خمسة وعشرون جنيهاً، أو بالحبس مدة ثلاثة أشهر، أو بكلتا هاتين العقوبتين.

المادة 24

تطبيق القانون على أراضي الوقف

(1) لدى تطبيق هذا القانون على أرض موقوفة، يكون لمتولى الوقف أو لإدارة الأوقاف، عن لم يكن ثمة متول للوقف، جميع الصلاحيات وتترتب عليه أو عليها جميع الالتزامات المفروضة في هذا القانون على مالك الأرض ويدفع ثمن الأرض إلى المتولى أو إلى صندوق الأوقاف أن لم يكن للوقوف متول، باسم الوقف المختص.

(2) لدى تطبيق هذا القانون على أرض خاضعة لأي وقف ديني أو خيري أو لأي وقف آخر من هذا القبيل، يكون للشخص أو للسلطة المسؤولة عن إدارة تلك الأرض كافة الصلاحيات وتترتب عليه أو عليها جميع الالتزامات المفروضة في هذا القانون على مالك الأرض ويدفع له أو لها التعويض المستحق عن الأرض.

المادة 25

صلاحية المندوب السامي في إصدار أنظمة

يجوز للمندوب السامي أن يصدر أنظمة:-

(أ) لتعيين النماذج التي تستعمل بمقتضى هذا القانون.

(ب) لتعيين جدول المصاريف عن الحكم بدفع تعويض بمقتضى هذا القانون.

(ج) لبيان كيفية سماع الادعاءات المختلفة بشأن نفس الأرض في وقت واحد.

(د) لتطبيق هذا القانون بوجه عام.

المادة 26

الإلغاء

يلغى قانون (نزع ملكية) الأراضي، وقانون الأراضي (استملاكها للجيش ولقوة الطيران): ويشترط في ذلك أن تظل جميع الأنظمة والإعلانات والإشعارات والشهادات الصادرة بمقتضى القانونين الملغيين التي لا تزال معمولاً بها في تاريخ بدء العمل بهذا القانون. سارية المفعول حتى تلغى أو تعدل بمقتضى هذا القانون:

ويشترط أيضاً أن يجوز السير في جميع الإجراءات التي ابتدئت قبل تاريخ بدء العمل بهذا القانون بمقتضى القانونين الملغيين، وتنفيذها بمقتضى -- القانونين، كان هذا القانون لم يصدر.

10 كانون الأول سنة 1943م.

السكرتير العام

المندوب السامي

هارولد مكمايكل

ملحق رقم(7)

قانون أنظمة الطوارئ لسنة 1945م⁽¹⁾.

لوائح الدفاع (أوقات الطوارئ 1945م)، تنظيم 125.

الجزء الثالث عشر - تحركات الأشخاص والاتجار بها
تنظيم - 125 مغلقة المناطق.

خولت المادة 125. قائد عسكري بأمر يعلن أي منطقة أو مكان لتكون منطقة مغلقة لأغراض هذه اللائحة. أي شخص، في أي الفترة التي أي أمر من هذا القبيل هو في قوة فيما يتعلق بأي منطقة أو مكان، يدخل أو يترك هذا المجال أو مكان دون ترخيص في الكتابة التي تصدرها أو نيابة عن القائد العسكري يجب أن يكون مذنباً بارتكاب جريمة ضد هذه اللائحة.

(1) قانون أنظمة الدفاع الداخلية (حالة الطوارئ)، نظام 125 (مناطق مغلقة)، ص 1.

<http://www.adalah.org/ar/law/view/347>

ملحق رقم(8)

نص قانون أملاك الغائبين 1950م⁽¹⁾

في هذا القانون :-

(أ) «المال» يشمل العقارات والمنقولات والنقود والحق في المال الخاضع لوض
يد او الاستحقاق ، وحق الاسم ، وكل حق في شركة او ادارتها .

(ب) «الغائب» معناه :

(١) الشخص الذي كان طوال المدة الواقعة بين ١٦ كسليف ٥٧٠٨ (٩
تشرين الثاني ١٩٤٧) واليوم الذي ينشر فيه تصريح وفقاً للمادة ٩ (د) .
قانون انظمة السلطة والقضاء ٥٧٠٨ - ١٩٤٨ (١) يعلن بأن حالة الطوارئ
التي اعلنتها الحكومة المؤقتة في يوم ١٠ ايار ٥٧٠٨ (١٩ ايار ١٩٤٨) (٢)
قد زالت - المالك الشرعي لمال في الاراضي الاسرائيلية وانتفع به او و
يده عليه سواء بنفسه او بواسطة غيره وبصفة دائمة خلال تلك المدة .

(I) لم كانت له رعية او جنسية تابعة للبنان ، او مصر ، او سوريا
او المملكة العربية السعودية ، او شرق الاردن ، او العراق ، او اليمن ، او
(II) كان في احد البلدان المذكورة او في اي قسم من فلسطين خار
مناحة اسرائيل . او

(III) كان من رعايا فلسطين وترك محل اقامته العادي في فلسطين :

(أ) الى مكان خارج فلسطين قبل يوم ٢٧ آب ٥٧٠٨ (١ ايلو
١٩٤٨) . او

(ب) الى مكان في فلسطين كانت تسيطر عليه في ذلك الوقت القوا
التي قاومت انشاء دولة اسرائيل او حاربتها بعد انشائها .

(٢) جماعة من الناس كانت (طيلة) المدة المذكورة في البند (١) - المالك
الشرعية لمال في الاراضي الاسرائيلية او المنتفعة به او الواضحة اليد عليه ، بنفسه
او بواسطة شخص آخر ، وجميع مالكيه او المشتركين فيه او اصحاب أسهم
أو مديريه أو مديري أشغاله ، هم من الغائبين حسب مدلول البند (١)
كان امثال هؤلاء الغائبين يفصلون بطريقة اخرى في ادارة اشغاله ، أو ك
رأسماله كله في ايدي مثل هؤلاء الغائبين .

* أقرته الكنيست بتاريخ ٢٥ آذار ٥٧١٠ في (١٤ آذار ١٩٥٠) .

(١) ج . ر . العدد ٠٢ ١٢ ايار ٥٧٠٨ في (١٩٤٨/٥/٢٥) م . أ . ص ٠١ .

(٢) ج . ر . العدد ٠٢ ١٢ ايار ٥٧٠٨ في (١٩٤٨/٥/٢٥) م . أ . ص ٠٨ .

(1) الوقائع الإسرائيلية، عدد37، لسنة20 آذار1950م، ص98.

(ج) «اللسطينى الجنسية» معناه - الشخص الذى كان فى يوم ١٦ كسليف ٥٧٠٨ (٢٩ تشرين الثانى ١٩٤٧) وبعد هذا التاريخ فلسطينى الجنسية بمقتضى احكام «مرسوم البلاط الملكى عن الجنسية الفلسطينية' الموحدة لسنة ١٩٢٥-١٩٤١» (١) ويشمل المواطن الفلسطينى الذى لم تكن له فى ذلك التاريخ وبعده جنسية او رعية ، او لم تكن له جنسية او رعية معينة او واضحة .

(د) «جماعة من الناس» معناها - جماعة تكونت فى فلسطين او خارجها وكانت منظمة او غير منظمة ، ومسجلة او غير مسجلة ، وتشمل الشركة والشركة العادية والجمعية التعاونية والجمعية بمقتضى قانون الجمعيات الصادر فى ٢٩ رجب ١٣٢٧ هـ - ٣ آب ١٩٠٩ ، واية شخصية قانونية اخرى واية مؤسسة لها املاك .

(هـ) «مال غائب» معناه - المال الذى كان - طيلة المدة الواقعة بين يوم ١٦ كسليف ٥٧٠٨ (٢٩ تشرين الثانى ١٩٤٧) واليوم الذى ينشر فيه تصريح ، وفقا لمادة ٩ (د) من قانون انظمة السلطة والقضاء ٥٧٠٨-١٩٤٨ (٢) يعلن فيه بان حالة لطوارىء التى اعلنتها الحكومة المؤقتة فى يوم ١٠ ايار ٥٧٠٨ (١٩ ايار ١٩٤٨) (٣) نذ زالت - غائبا صاحبه الشرعى ، او المنتفع به او واطع اليد عليه ، سواء بنفسه او بواسطة شخص آخر ، ولكنه لا يشمل المنقولات التى وضع غائب يده عليها وهى معفاة من الحجز او المصادرة وفقا للمادة ٣ من قانون اصول المحاكمات الحقوقية لسنة ١٩٣٨ (٤) ،

(و) «المال المناط» معناه - المال المناط بالقيم بمقتضى هذا القانون .

(ز) «المال الموضوعة اليد عليه» معناه - المال المناط الذى وضع القيم يده عليه علا ، ويشمل المال المشترى بدلا من المال المناط .

(ح) «المال المحرر» معناه - المال المحرر وفقا للمادة ٢٨

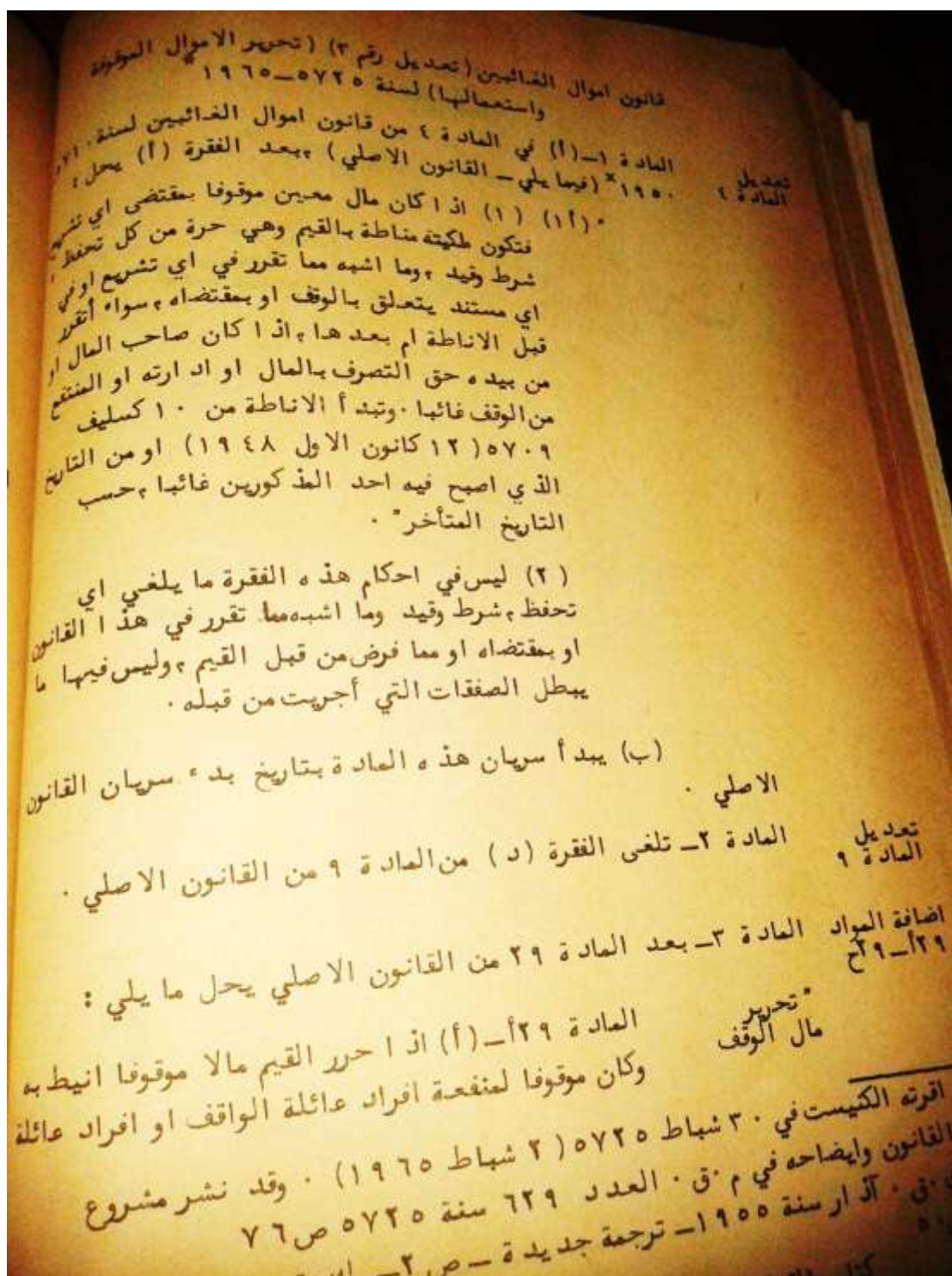
(ط) «الاراضى الاسرائيلية» معناها - الاراضى التى يسرى عليها القانون لاسرائيلي .

(ي) «الحوالة» معناها - السند المتبادل والشيك ، وسند الدين وكل صك تتم المعاملات .

١. (أ) يعين وزير المالية فى امر ينشره فى الوقائع الاسرائيلية مجلس قوامة على موال القائبين ويعين احد اعضائه رئيسا له . ويسمى رئيس المجلس القيم .

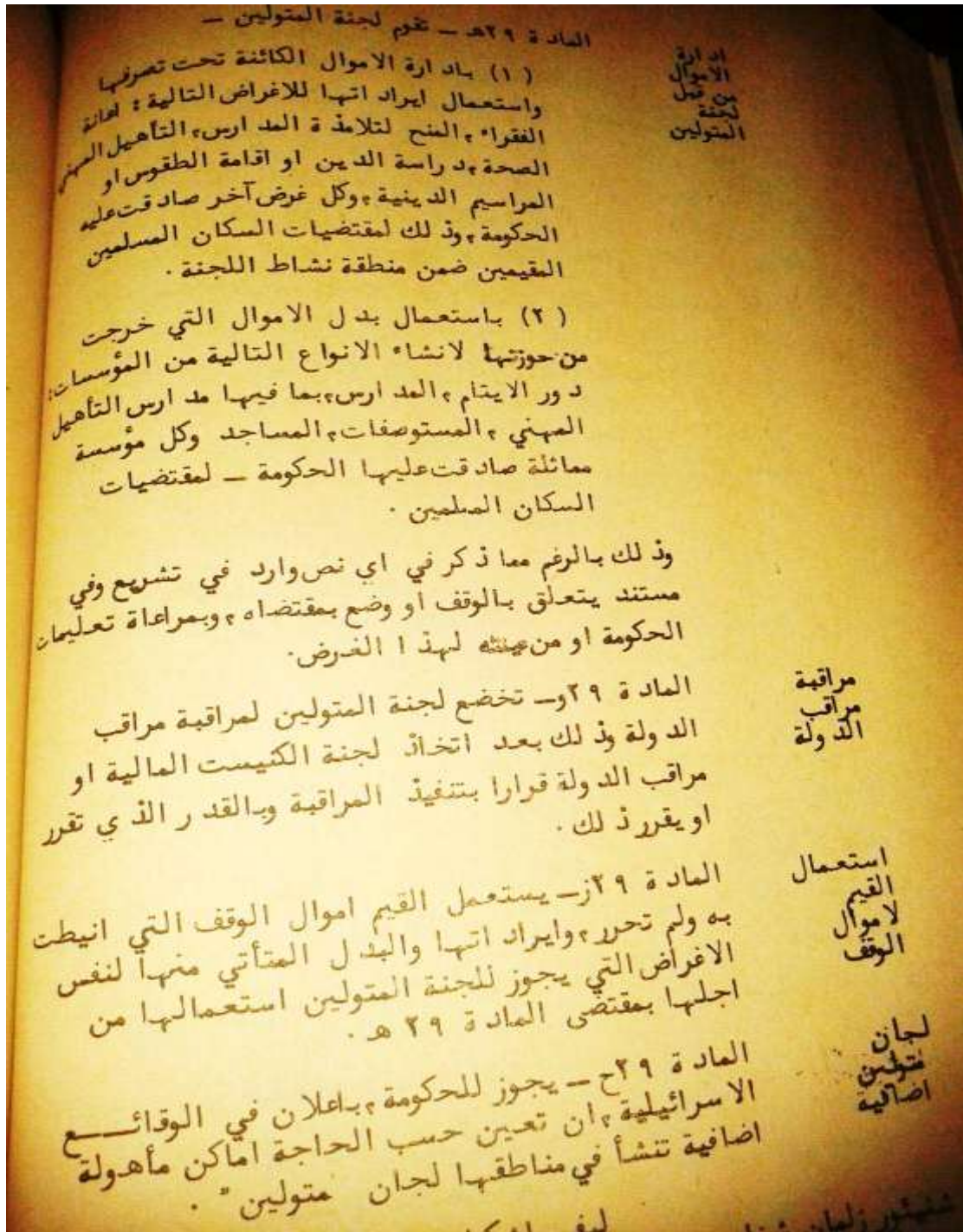
ملحق رقم (9)

نص قانون أملاك الغائبين المعدل لعام 1965م⁽¹⁾



(1) الوقائع الإسرائيلية، عدد 219، لسنة 16 آب 1967م، ص 90.

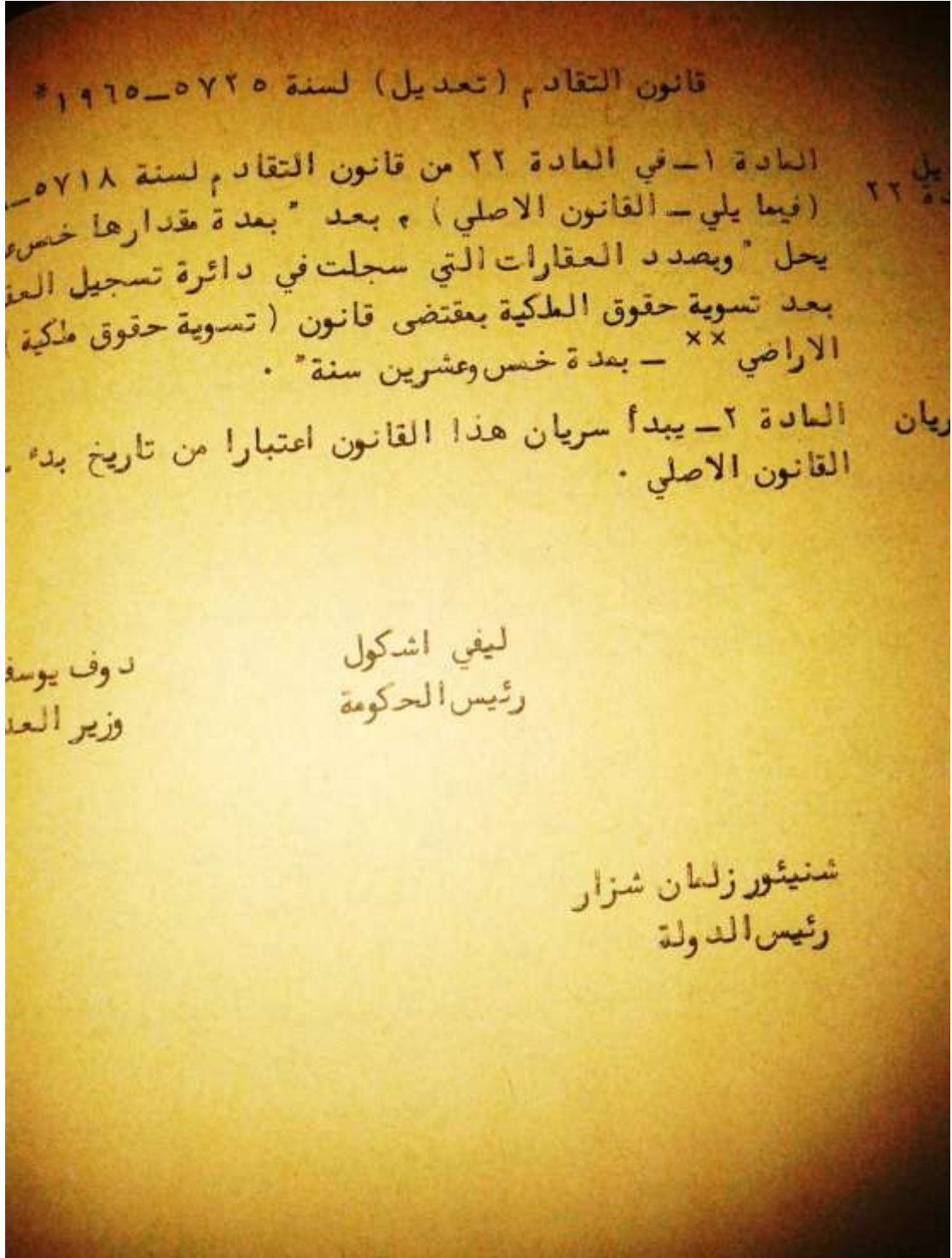
تابع قانون أملاك الغائبين المعدل لعام 1965م⁽¹⁾



(1) الوقائع الإسرائيلية، عدد 219، لسنة 16 آب 1967م، ص 93-94.

ملحق رقم (10)

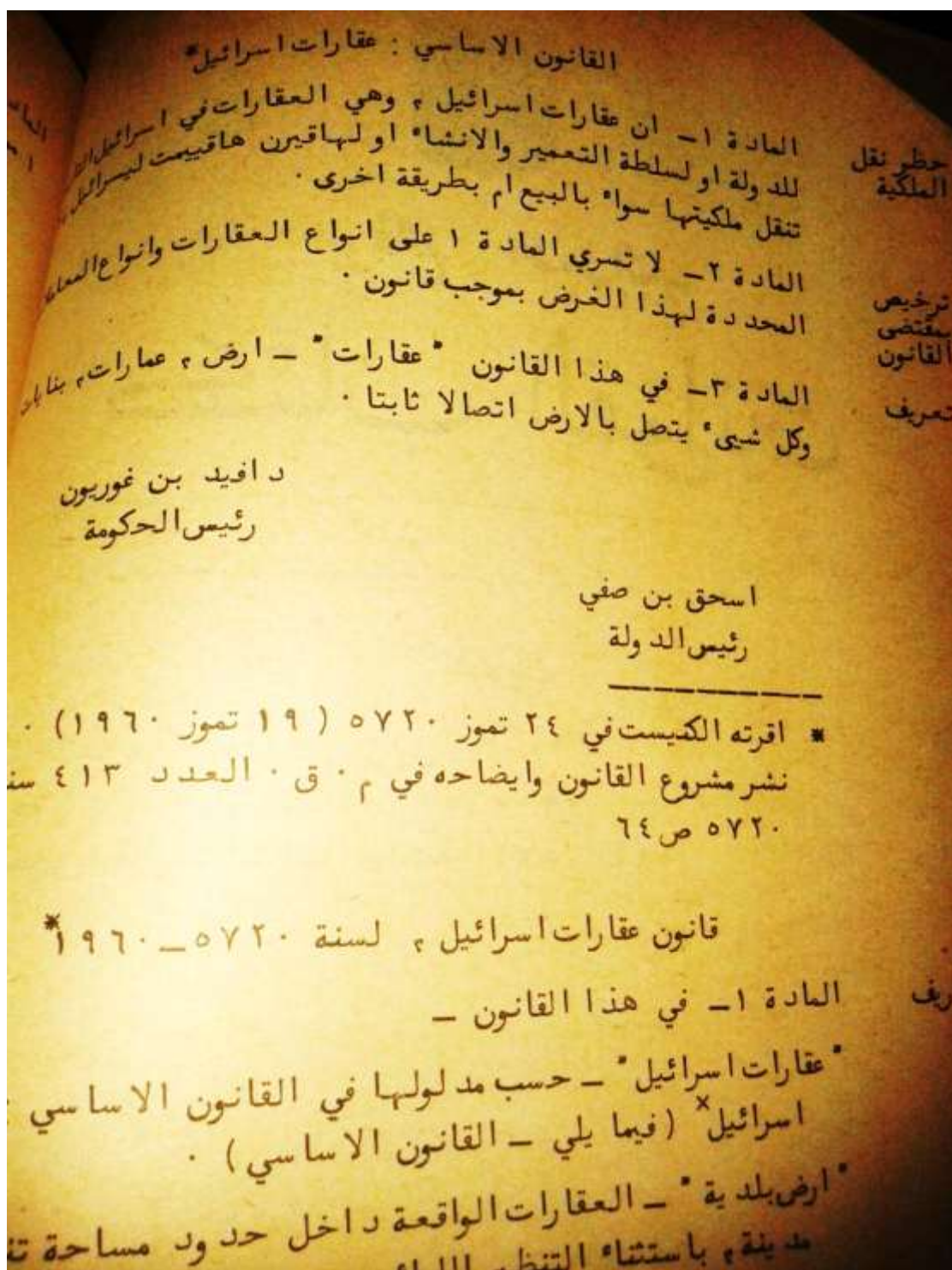
قانون التقادم الزمني لسنة 1958م مع التعديل⁽¹⁾



(1) الوقائع الإسرائيلية، عدد 450، لسنة 11 آذار 1965م، ص 166.

ملحق رقم (11)

قانون أساسي: أراضي إسرائيل لسنة 1960م⁽¹⁾



(1) الوقائع الإسرائيلية، عدد 312، لسنة 29 تموز 1960م، ص 74.

نص قانون قانون أساسي: أراضي إسرائيل لسنة 1960م
باللغة الإنجليزية⁽¹⁾

Basic Law: Israel Lands

Prohibition of transfer of ownership

Permission by Law

Definition

1. The ownership of Israel lands (being the lands in Israel of the State (the Development Authority or the Keren Kayemet Le-Israel) shall not be transferred either by sale or in any other manner.

2. Section 1 shall not apply to classes of lands and classes of transactions determined for that purpose by Law.

3. In this Law "lands" means land (houses (buildings and anything permanently fixed to land.

DAVID BEN-GURION Prime Minister

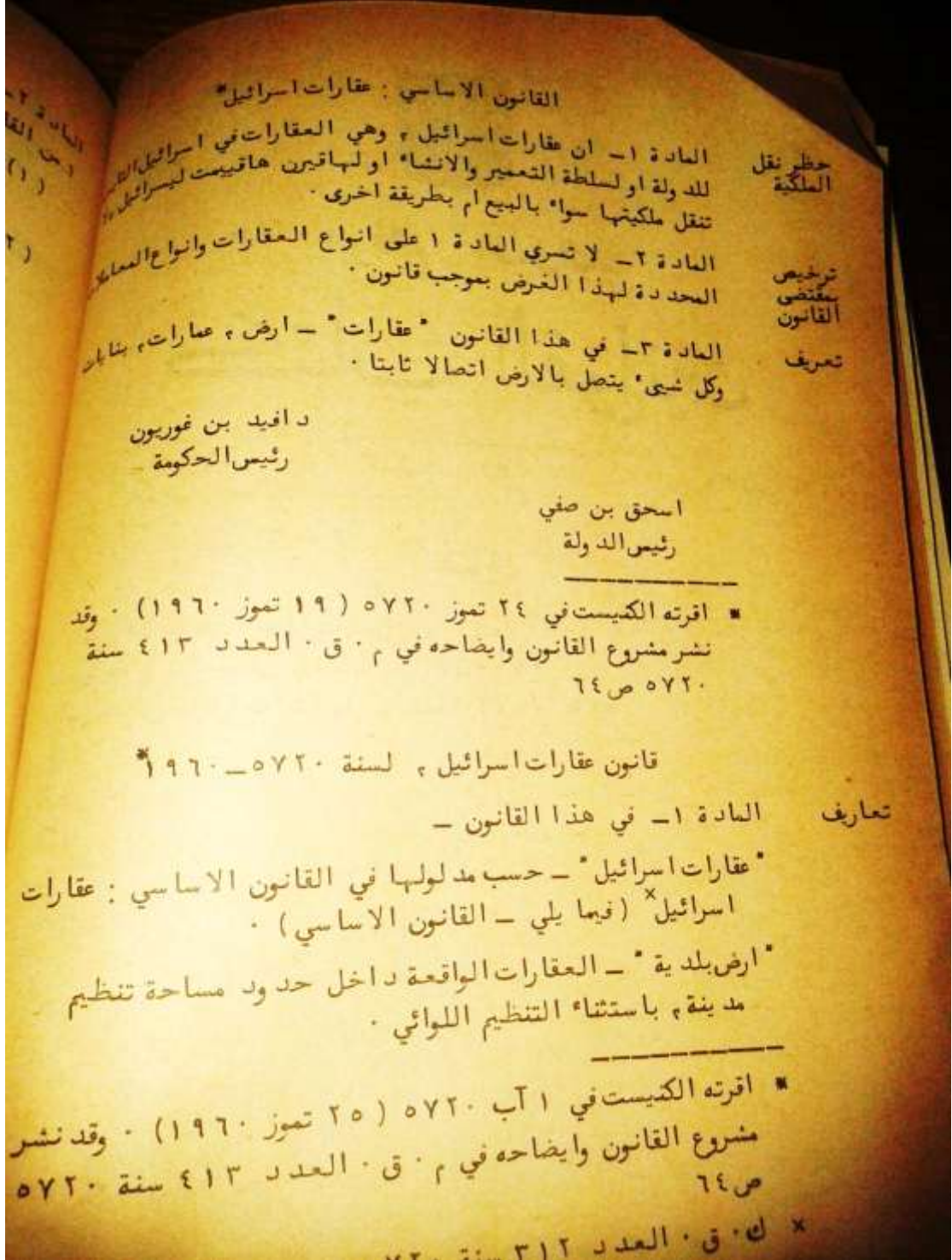
YITZCHAK BEN-ZVI President of the State

1960) and published in Sefer (5720 (19th July) *Passed by the Knesset on the 24th Tammuz p. 56 ; the Bill and an Explanatory (1960) (5720 (29th July) (Ha-Chukkim No. 312 of the 5th Av p. 34. (Note were published in Hatza'ot Chok No. 413 of 5720

http://www.knesset.gov.il/laws/special/eng/basic13_eng.htm (1)

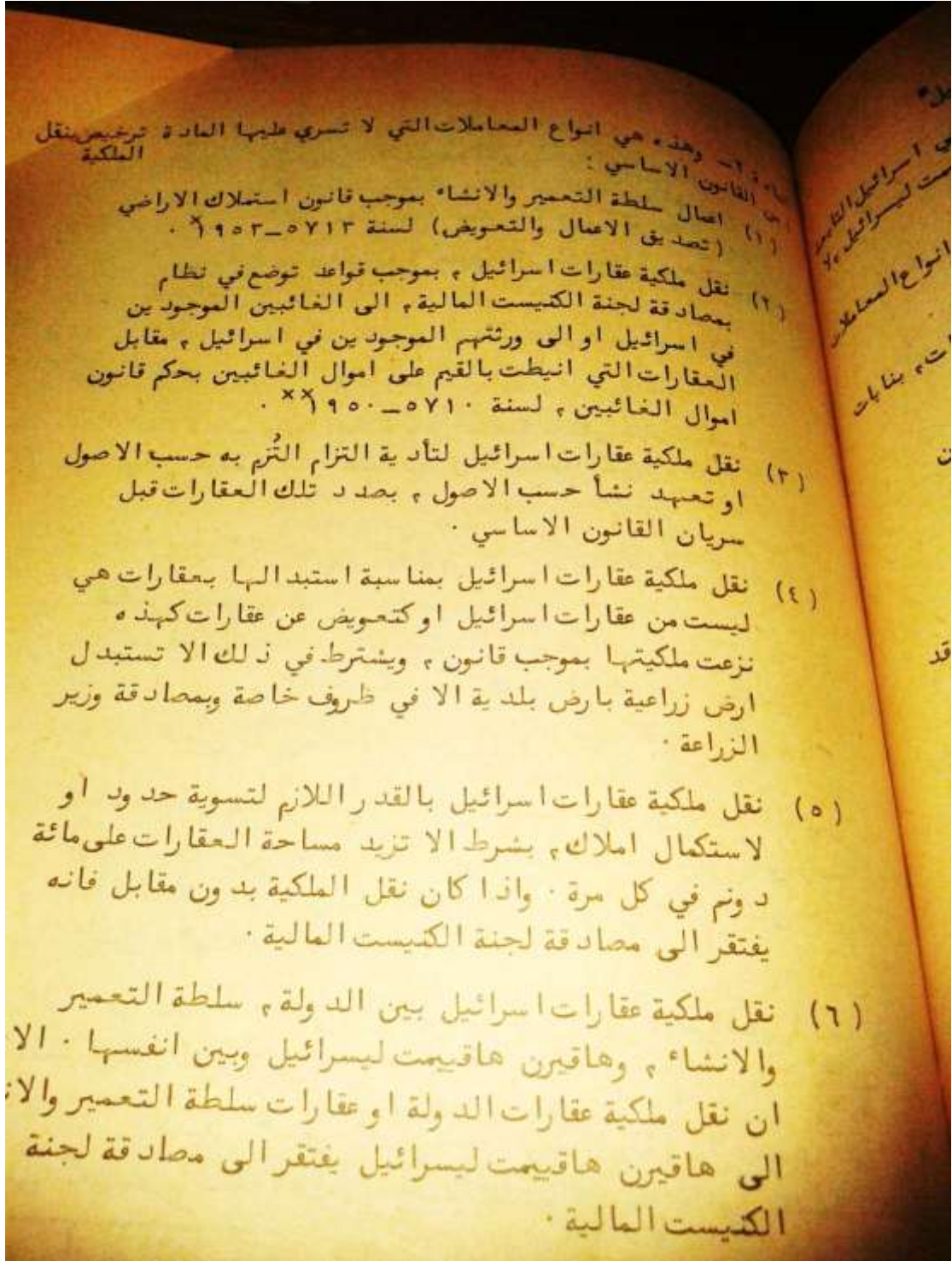
ملحق رقم (12)

قانون أراضي إسرائيل لسنة 1960م⁽¹⁾



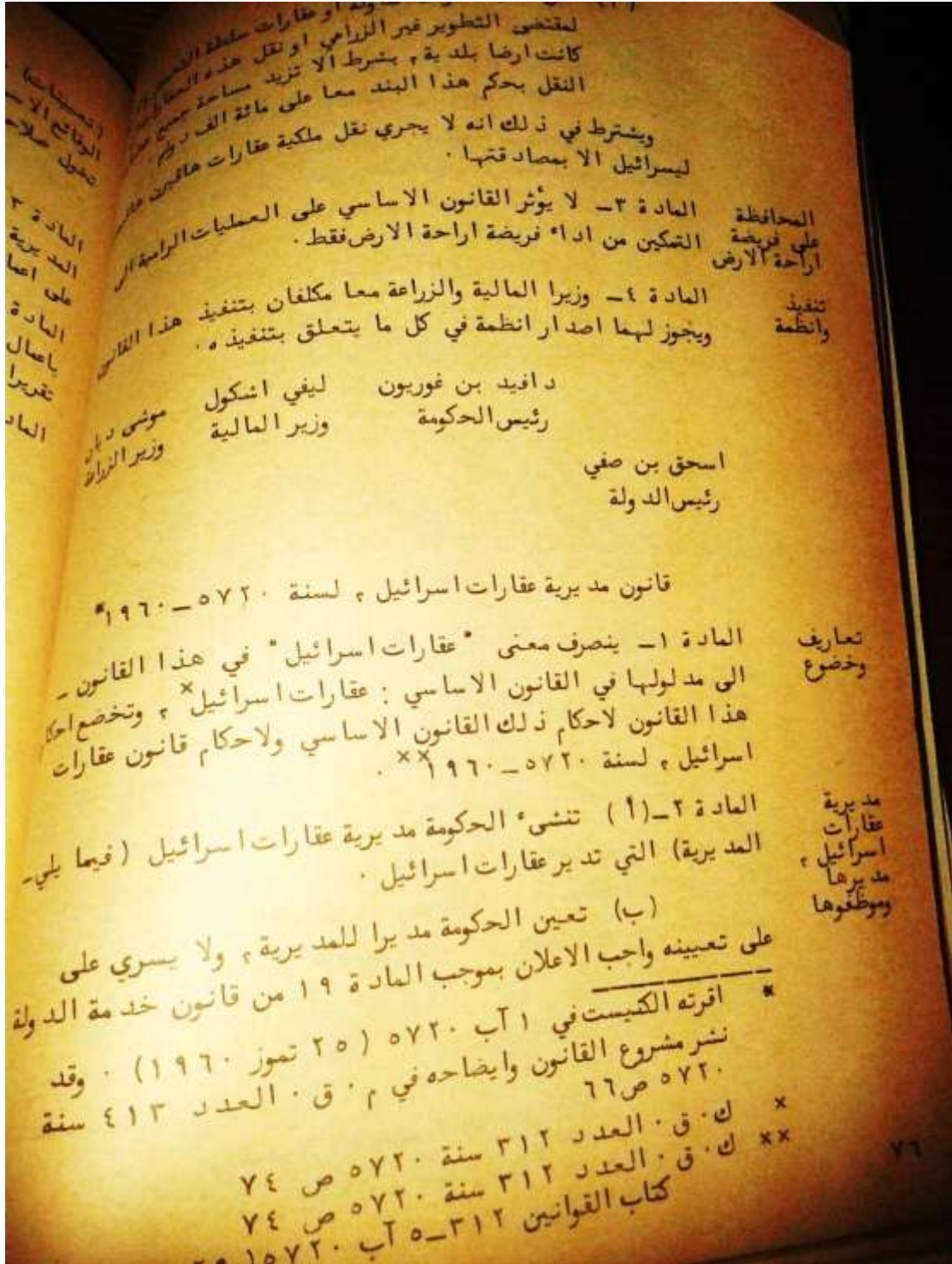
(1) الوقائع الإسرائيلية، عدد312، سنة 29تموز1960م، ص74

تابع قانون أراضي إسرائيل لسنة 1960م⁽¹⁾



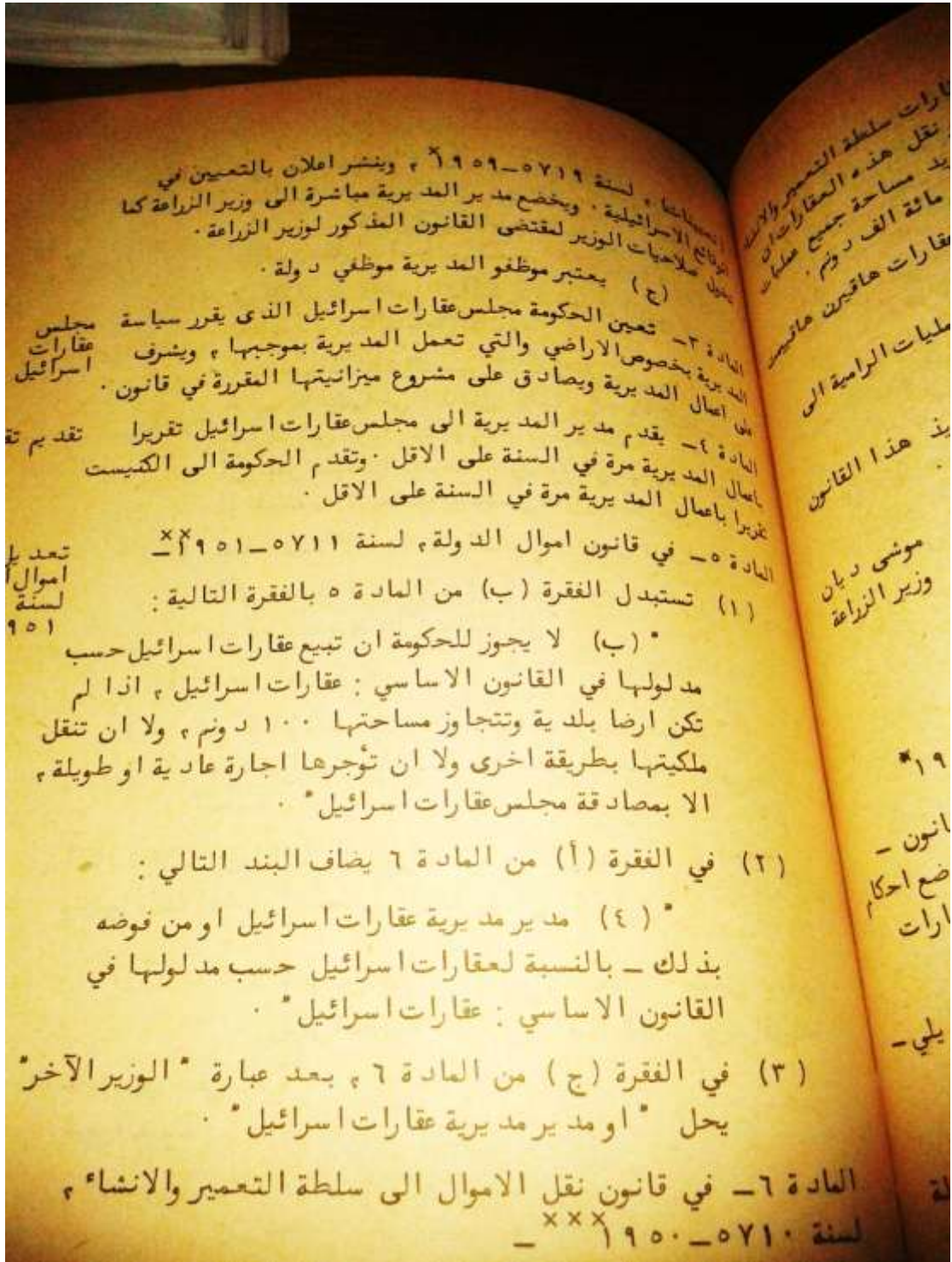
(1) الوقائع الإسرائيلية، عدد312، سنة 29تموز 1960م، ص75.

تابع قانون أراضي إسرائيل لسنة 1960م⁽¹⁾



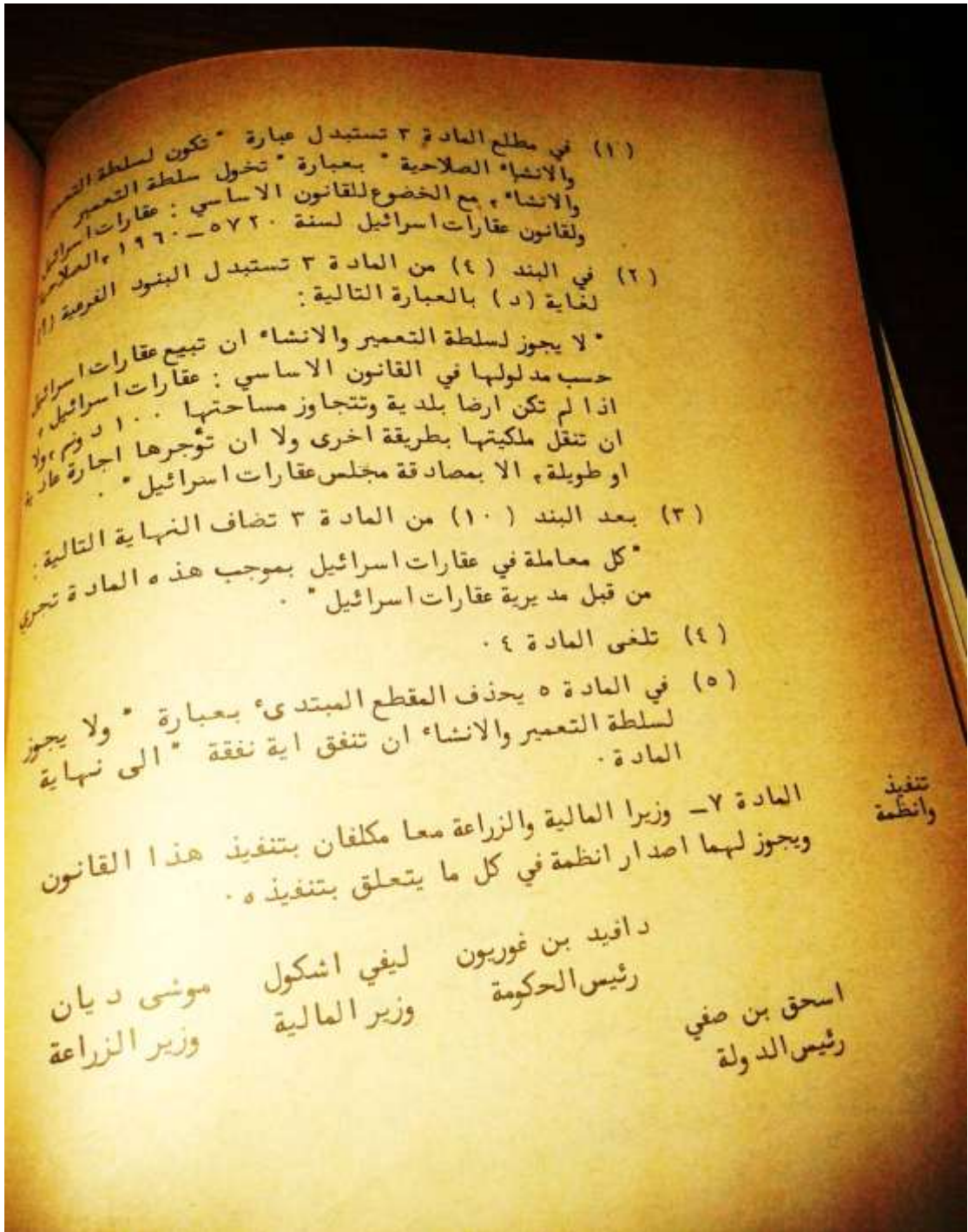
(1) الوقائع الإسرائيلية، عدد 312، سنة 29 تموز 1960م، ص 76.

تابع قانون أراضي إسرائيل لسنة 1960م⁽¹⁾



(1) الوقائع الإسرائيلية، عدد312، سنة 29تموز1960م، ص77.

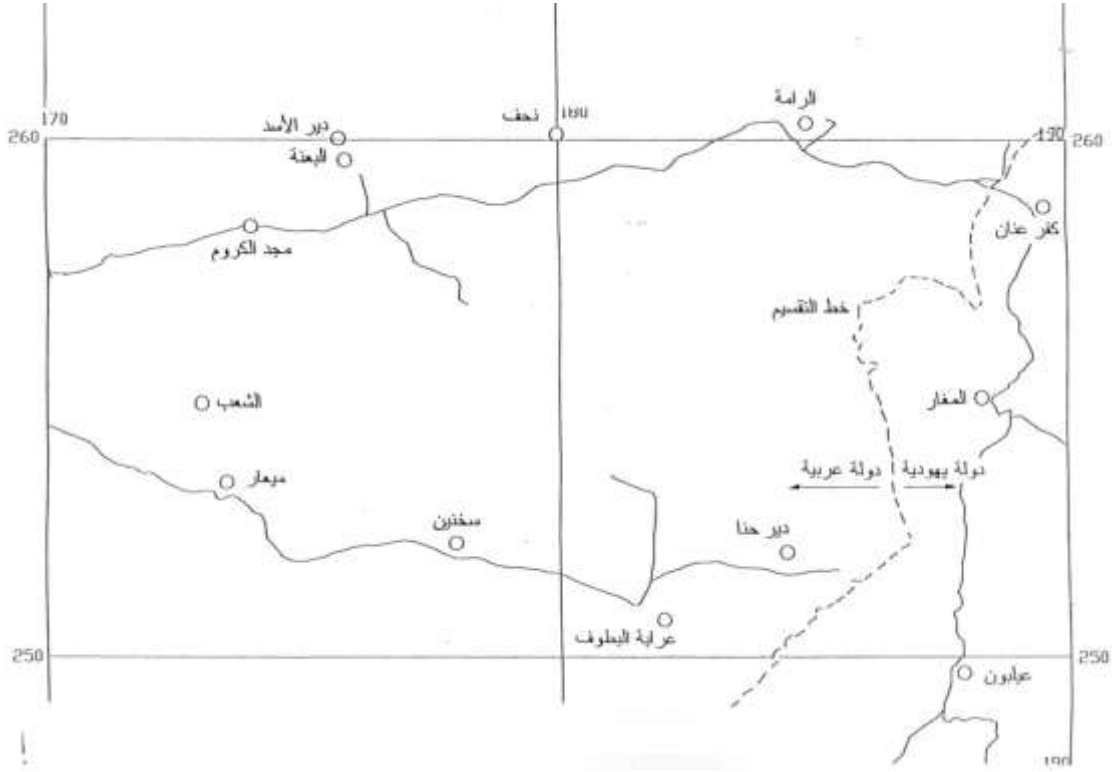
تابع قانون أراضي إسرائيل لسنة 1960م⁽¹⁾



(1) الوقائع الإسرائيلية، عدد 312، سنة 29 تموز 1960م، ص 78.

ملحق رقم (13)

مواقع القرى التي طرد أهلها واقترفت فيها المجازر⁽¹⁾



(1) <http://nakba.ps>. موسوعة النكبة الفلسطينية.

ملحق رقم (14)

معلومات المتعلقة نزوح من البلدات والقرى (1947-1949)⁽¹⁾

الأراضي اليهودية الإسرائيلية (كم ²)	شؤون اللاجئين	دمرت/هجر سكانها المحليات	المرحلة
1، 159.4	< 22، 600	30	29 نوفمبر 1947-1948 مار
3، 363.9	< 400، 000	199	ماي - 13 مايو 1948 (طبريا، يافا، حيفا، صفد، إلخ.)
3، 943.1	< 500، 000	290	15 أيار/مايو-11 يونيو 1948 (قرى 90 إضافية)
5، 224.2	< 628، 000	378	12 حزيران/يونيه - 18 يوليه 1948 (اللد/الرملة، الناصرة، إلخ.)
7، 719.6	< 664، 000	418	19 تموز/يوليه - 24 أكتوبر 1948 (الجليل والمناطق الجنوبية)
10، 099.6	< 730، 000	465	24 أكتوبر - 5 نوفمبر 1948 (الجليل، إلخ.)
12، 366.3	< 754، 000	481	5 نوفمبر 1948 - 18 يناير 1949 (صحراء النقب، إلخ.)
20، 350.0	< 804، 000	531	19 يناير-20 يوليه 1949 (صحراء النقب، إلخ.)

(1) __: حكم فلسطين، لمحة تاريخية قانونا يعاقب اليهودي-الإسرائيلي الاستيلاء على الأراضي والإسكان في فلسطين. ناشرون: الإخلاء ومركز بديل، أيار/مايو 2005، ص 34.

ملحق رقم (15)
أسماء قرى قضاء الناصرة⁽¹⁾

الرقم	اسم القرية
1	أندور
2	جبل طابور
3	اكسال
4	بعينه
5	طرعان
6	دبورية
7	الدحي
8	رمانة
9	الرينة
10	سولم
11	صفورية
12	طمرة
13	عيلوط
14	عين ماهل
15	عزيز
16	كفر مناد
17	كفر كنا
18	كوكب
19	المجيدل
20	ناعورة
21	تين
22	معاول
23	مشهد
24	يافا

(1) جرار، حسني ادهم: نكية فلسطين عام 1947-1948م، ص 187-188. ؛ للمزيد انظر : العارف، عارف: نكية بيت المقدس، المكتبة العصرية، بيروت، ج5، 1956م، ص1056-1064.

ملحق رقم (16).

أسماء قرى وعشائر قضاء صفد⁽¹⁾

أولاً : القرى

الحسينية	حرفيش	جزاير الهنداج	جب يوسف	جش	الجاعونة	البويزية	بيرية	بيسمون	آبل القمح
خصاص	خيام الوليد	الخالصة	خربة الحقاب	ديزية	دلانة	الدريشية	دوارة	ديشوم	دردرا
ريحانية	الزوق الفوقاذ ي	زنغرية	الزاوية	الرأس الأحمر	الزوق التحتاني	سبلان	سعسع	السموعي	الشونة
طيظبا	طليل	طوبا	الظاهر ية التحتا	الضاهرية الفوقا	الصالحية	صالحة	السنبرية	صفصاف	الشوكة التحتا
فرعم	فاره	عرابة	غباطية	العلمانية	عين الزيتون	عموقة	العابسية	عكبرة	علما
المنارة	مأروس	لزازة	كراد الغنامة	كراد البقارة	قباة	القديرية	قضيتا	قدس	قيطية
النبي يوشع	فراضية	المفتخرة	المنصورة	الحولة	المطلة	ميسرون	المالكية	مزارع الدرجة	ملاحة
المجموع الكلي : خمس وسبعون قرية					منصور الخيظ	مفرالخيظ	يردا	هونين	الناعمة

ثانياً : العشائر⁽²⁾

عرب الهيب	عرب الشمالنة	عرب الزبيد
-----------	--------------	------------

(1) جرار، حسني ادهم: نكبة فلسطين عام 1947-1949م، ص 187-188.

(2) جرار، حسني ادهم: نكبة فلسطين عام 1947-1949م، ص 189؛ للمزيد حول القرى والقبائل التي سكنت شمالي فلسطين انظر: ظاهر، سعود: المشرق العربي المعاصر من البداوة إلي الدولة الحديثة، معهد الأثماء العربي، بيروت، ط1، 1986م، ص451.

ملحق رقم (17).

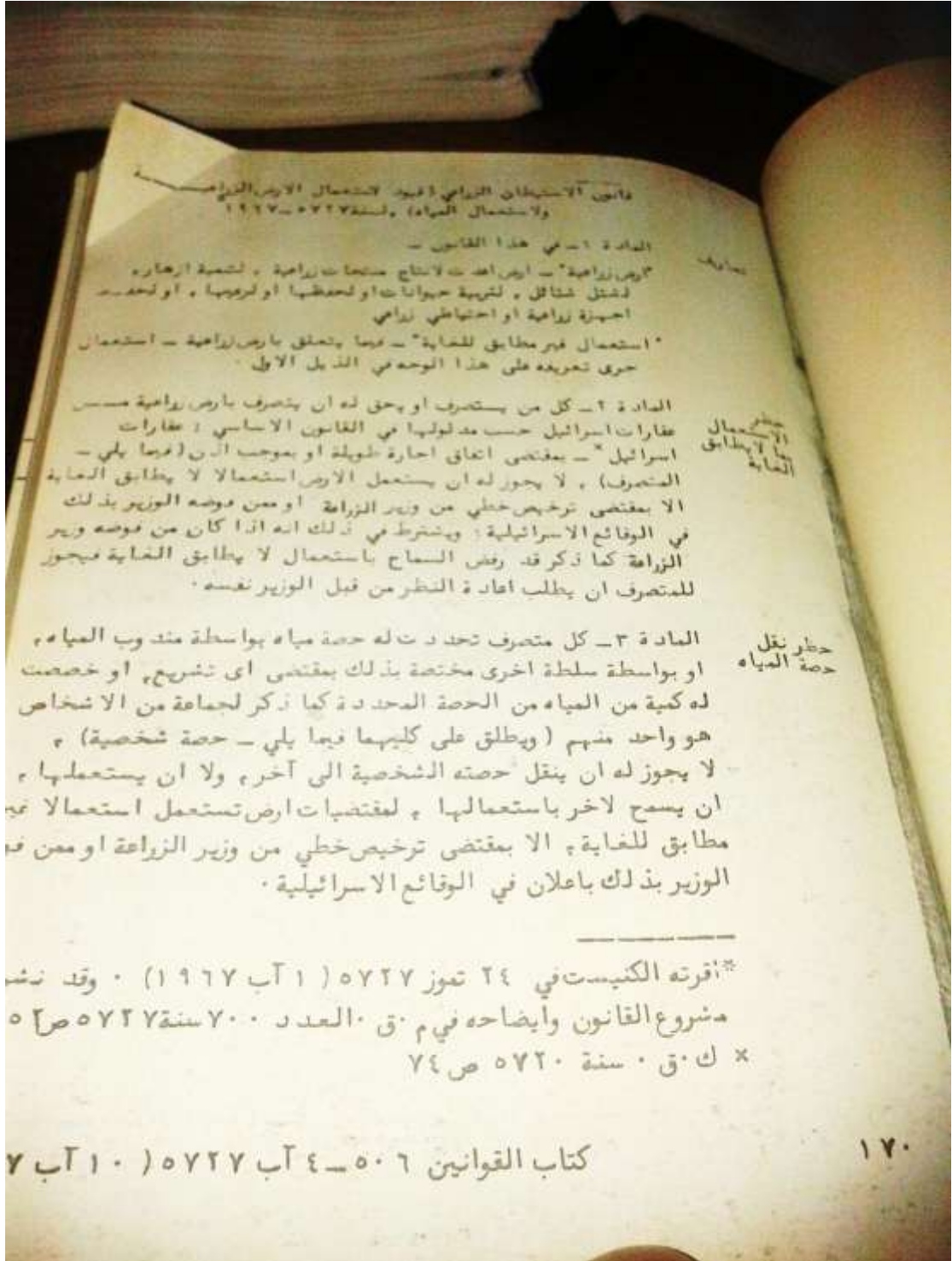
أسماء قرى طبريا (1)

حطين	الحدثة	الحمّة
سمخ	الدلهية	خربة الوعرا السودا
الشجرة	السمكية	السمرا
عولم	عيلبون	الطابغة
كفر كما	غوير أبو شوشة	العبيدية
المنارة	لوية	كفر سبت
مجدل	معذر	المنصورة
مغار	النقيب	نصر الدين
المجموع ست وعشرون قرية	ياقوق	نمرين

(1) جرار، حسني ادهم: نكبة فلسطين عام 1947-1949م، ص 189.

ملحق رقم (18)

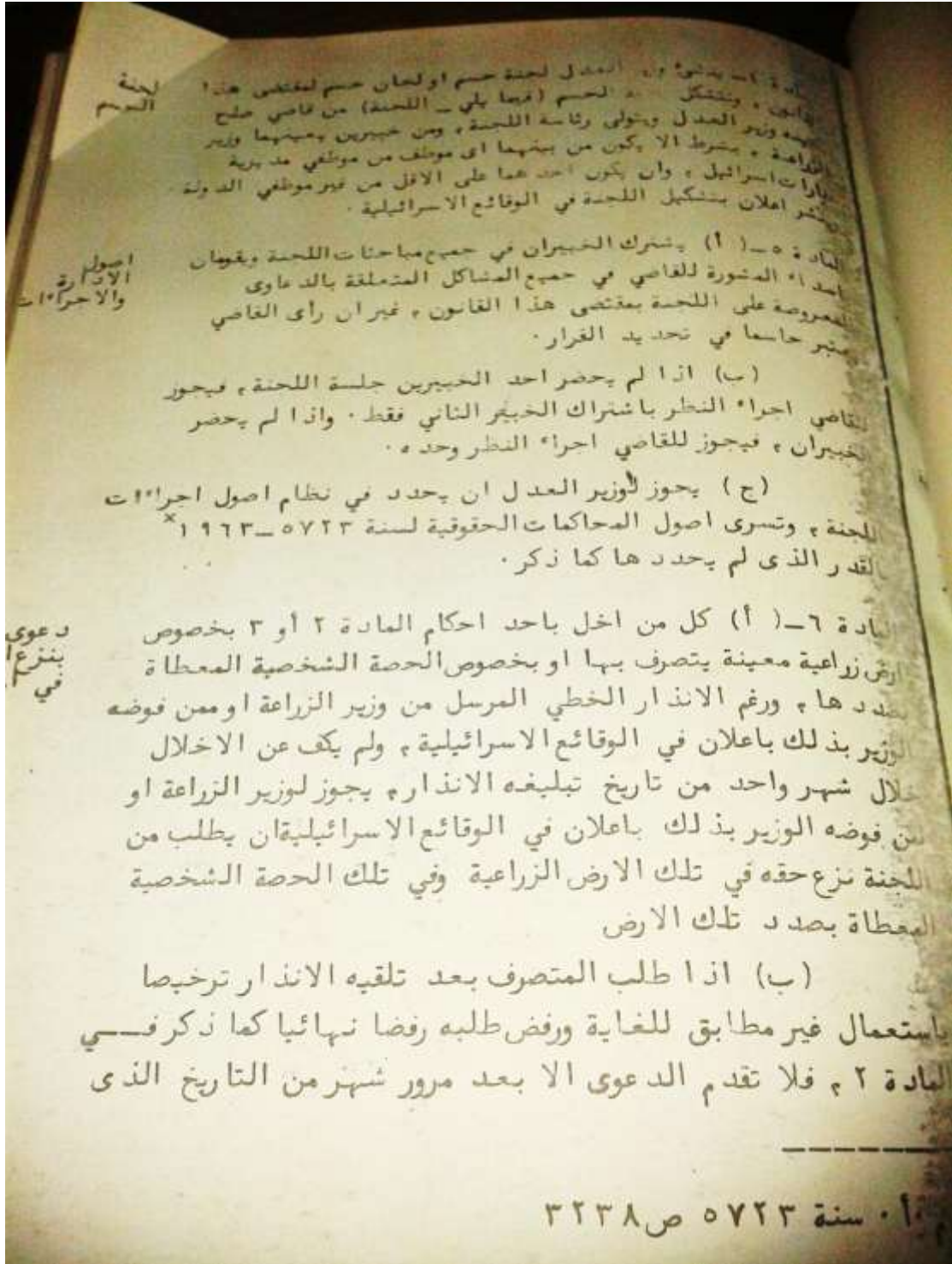
قانون الاستيطان الزراعي (تقييدات على استعمال الأراضي الزراعية والمياه) لسنة 1967م⁽¹⁾



(1) الوقائع الإسرائيلية، عدد 506، 10 آب 1967م، ص 170.

تابع

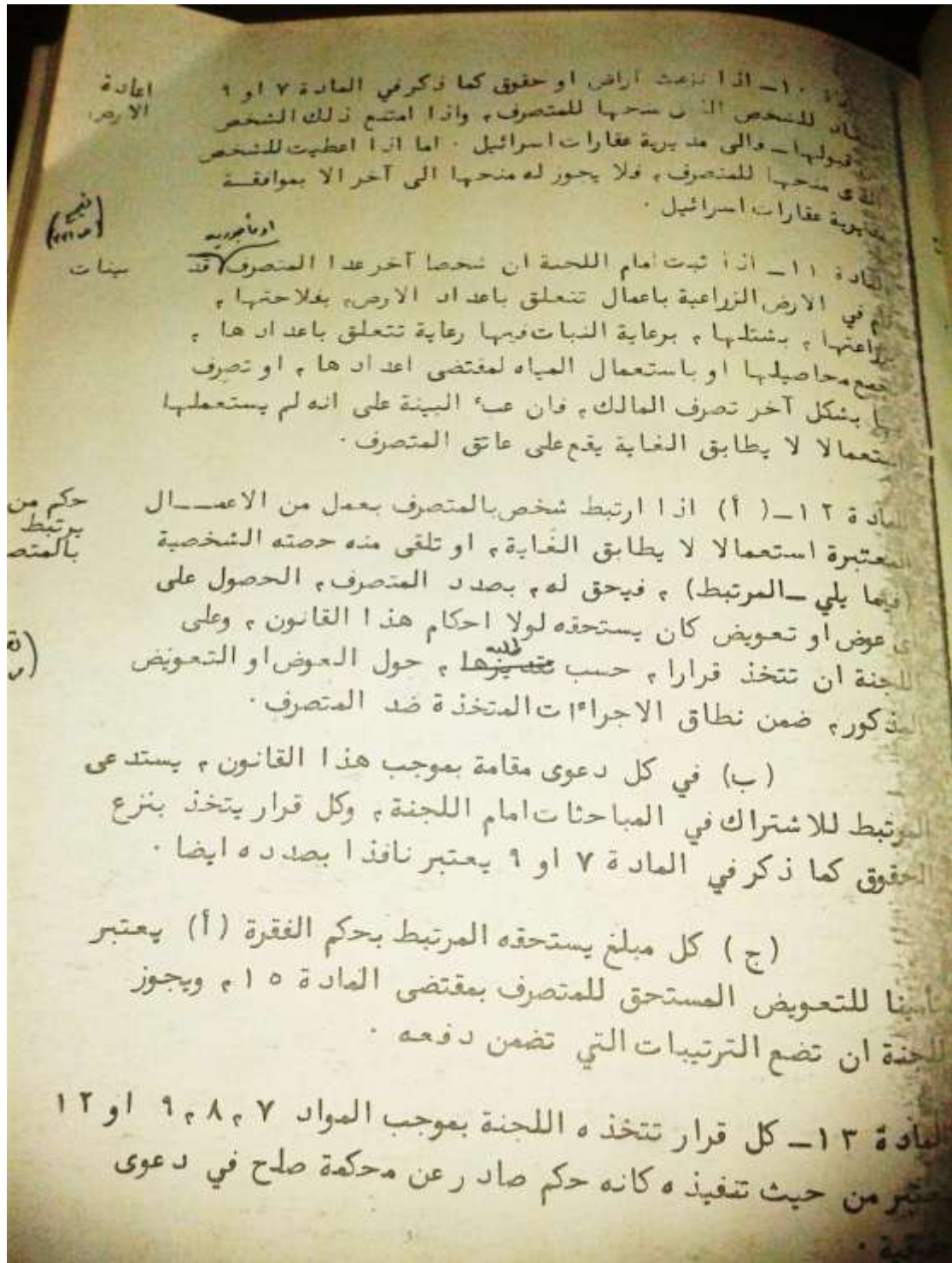
قانون الاستيطان الزراعي (تقييدات على استعمال الأراضي الزراعية والمياه) لسنة 1967م⁽¹⁾



(1) الوقائع الإسرائيلية، عدد 506، 10 آب 1967م، ص 171.

تابع

قانون الاستيطان الزراعي (تقييدات على استعمال الأراضي الزراعية والمياه) لسنة 1967م⁽¹⁾



(1) الوقائع الإسرائيلية، عدد 506، 10 آب 1967م، ص 172.

تابع

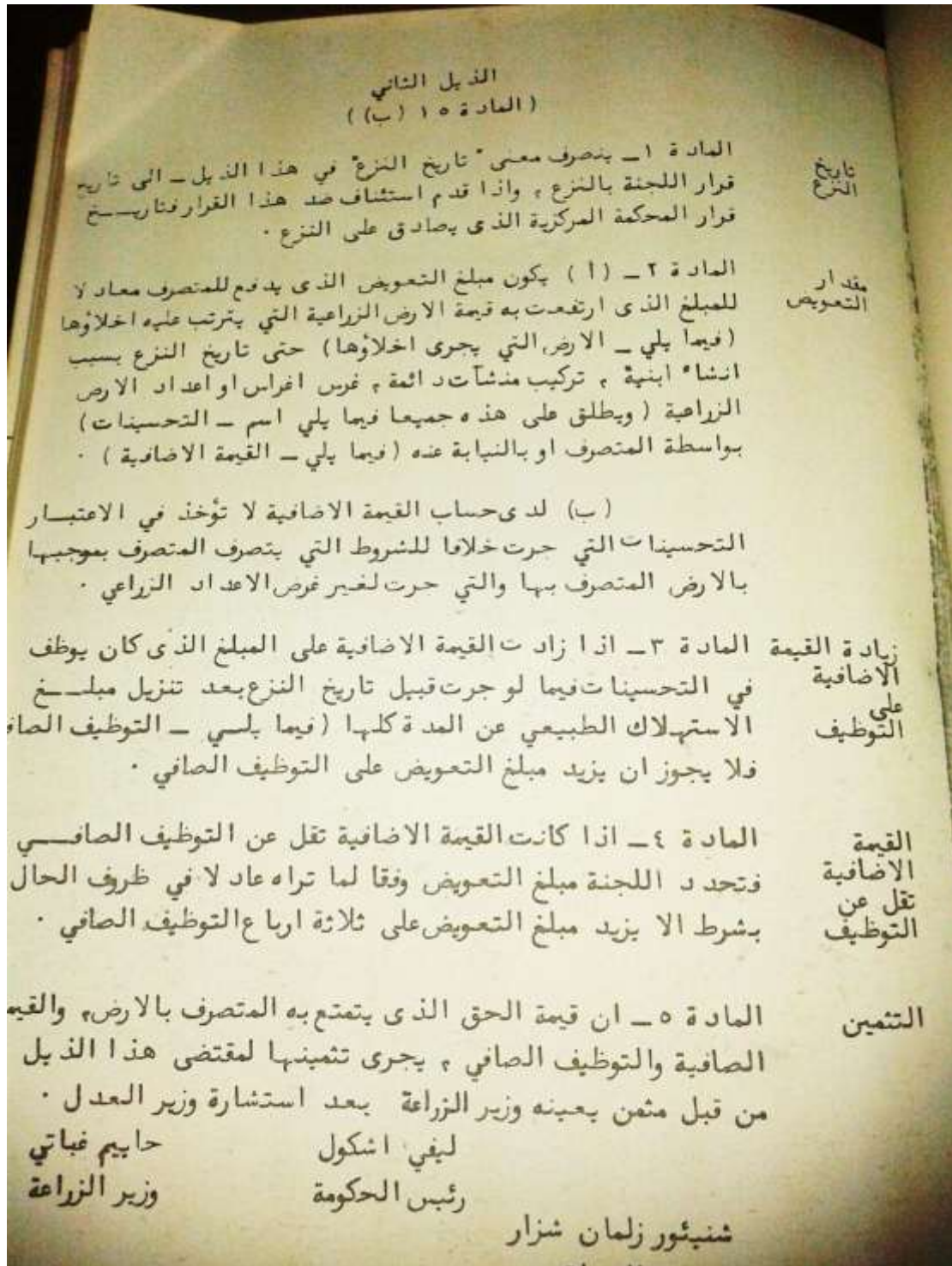
قانون الاستيطان الزراعي (تقييدات على استعمال الأراضي الزراعية والمياه) لسنة 1967م⁽¹⁾

المادة ١٤ - ان القرار النهائي الذي تتخذه اللجنة في دعوى بموجب المواد ٧، ٨، ٩، ١٠ او ١٢ يعتبر من حيث الاستئناف كماه حكم صادر عن محكمة صلح في دعوى حقوقية غير ان الاستئناف امام المحكمة المركزية يوقف تنفيذ القرار.	استئناف
المادة ١٥ - (أ) يحق لكل متصرف نزلت حقوقه في المعقارات بموجب هذا القانون ان يحصل على التعويض من اهدت له الارض او الحقوق المذكورة في المادة ١٠ عن التحسينات التي اجراها في العقارات نتيجة انشاء مبان، غرس اغراس او بآية طريقة اخرى.	تعويض
(ب) تحدد اللجنة مبلغ التعويض حسب القواعد المذكورة في الذيل الثاني، كما تحدد مواعيد الدفع والضمانات وسائر شروط الدفع. ويكون حكم ما تحدد من حيث التنفيذ والاستئناف كما ذكر في المادتين ١٣ و ١٤.	
(ج) تتخذ اللجنة قرارها بشأن التعويض كما ذكر في الفقرة (ب) ضمن نطاق القرار المتخذ بشأن النزاع.	
(د) لا تنزع حقوق المتصرف الا اذا دفع التعويض او تم تنظيم الضمانات وفقا لقرار اللجنة المذكورة في الفقرة (ب).	
المادة ١٦ - يجوز لوزير الزراعة في نظام يصدره بمصادقة اللجنة الاقتصادية التابعة للكنيست ان يعدل الذيل الاول او الثاني ان يضيف اليهما او ينتقص منهما.	تعديل الذيل
المادة ١٧ - تسري احكام هذا القانون بالرغم مما ورد في اي تشريع.	مفعول القانون
المادة ١٨ - لا تسري احكام هذا القانون على الاستعمال غير المطابق للغاية الذي يسمح به باتفاق خطي بين المتصرف وبين مديرية عقارات اسرائيل.	قيد للسريان
المادة ١٩ - لا تسري المحظورات والقيود الواردة في هذا القانون على النقابة الصهيونية العالمية - الوكالة اليهودية لا يرص يسراء ولكنها تسري على من يتصرف بارض زراعية بالنيابة عنها.	مركز الجمعية الصهيونية

(1) الوقائع الإسرائيلية، عدد 506، 10 آب 1967م، ص 173.

تابع

قانون الاستيطان الزراعي (تقييدات على استعمال الأراضي الزراعية والمياه) لسنة 1967م⁽¹⁾



(1) الوقائع الإسرائيلية، عدد 506، 10 آب 1967م، ص 174.

ملحق رقم (19)

قانون تسوية الأراضي لسنة 1969م⁽¹⁾.

المادة ١- في هذا القانون -

"العقار" - ارض وكل ما بني عليها وغرس فيها ، وكل ما اتصل بها اتصالاً ثابتاً ، خلاف المتصلات التي يمكن فصلها ؛

"عقار جرت تسويته" - عقار تسجل في السجلات بعد اجراء التسوية بموجب قانون تسوية حقوق ملكية العقارات (نص جديد) لسنة ١٩٦٩-٥٢٢٩ ؛

"التسجيل" - التسجيل في السجلات العقارية المنظمة بموجب هذا القانون او الانظمة الصادرة بموجبه ؛

"المسجل" - المسجل المعين بموجب المادة ١١٦ في المكتب الذي يقع العقار موضوع البحث في دائرة اختصاصه ؛

"الفتش" - الفتش المعين بموجب المادة ١١٢ والذي يقع العقار موضوع البحث ضمن نطاق صلاحياته ؛

"الاجارة" - تشمل الاجارة الفرعية .

المادة ٢- ملكية العقار هي الحق في التصرف بالعقار واستعماله واتخاذ كل اجراء بصدده وعند كل صفقة بشأنه ، بمراعاة القيود المنصوص عليها في اي تشريع او في اي اتفاق .

* اقترته الكنيست في ٢ آب ٥٢٢٩ (١٧ تموز ١٩٦٩) ؛ وقد نشر مشروع القانون وايضاحه في العدد ٦١٢ من م ق . سنة ٥٢٢٤ ص ٢٩٢ اقوانين دولة اسرائيل ، نص جديد ، العدد ١٣

(1) الوقائع الإسرائيلية، عدد 575، 27 تموز 1969م، ص 480.

المادة ٣- اجارة العقار هي الحق المكتسب ، لقا^ه بدل اجارة ، في التصرف بالعقار واستعماله لمدة غير دائمية ؛ ويقال للاجارة التي تتردد مدتها على خمس سنوات " اجارة طويلة " وللاجارة التي تتردد مدتها على خمس وعشرين سنة " اجارة طويلة الامة " .

المادة ٤- الرهن معناه رهن العقار .

المادة ٥- حق الارتفاق هو عبارة عن حق في المنفعة مفروض على العقار وغير مصوب بحق التصرف بالعقار .

الفصل الثاني : الصفقات وتسجيلها

المادة ٦- الصفقة العقارية هي تليك حق الملكية او اى حق عقارى آخر حسب رغبة الناقل ، باستثناء الارث بمقتضى وصية .

المادة ٧- (أ) تخضع كل صفقة عقارية للتسجيل ؛ وتم الصفقة بتسجيلها ، وتعتبر الساعة التي صادق فيها المسجل على تسجيل الصفقة انها ساعة التسجيل .

(ب) كل صفقة لم تتم بالتسجيل تعتبر التزاما بعقد الصفقة .

المادة ٨- يفتر الالتزام بعقد صفقة عقارية الى مستند خطي .

المادة ٩- اذا التزم شخص بعقد صفقة عقارية وقبل ان تتم الصفقة بتسجيلها عاد والتزم تجاه شخص آخر بعقد صفقة مناقضة ، فيفضل حق صاحب الصفقة الاولى ، غير انه اذا تصرف الشخص الثاني بحسن نية ولقا^ه عوض وسجلت الصفقة لصالحه وهو مازال يتصرف بحسن نية ، فتحقه هو المفضل .

المادة ١١- تمتد ملكية الارض الى ما تحت مساحة الارض من العمق مع مراعاة التشابيح المتعلقة بالمياه والبتروول والمناجم والمعادن وما شاكل ذلك ، وهي تمتد الى ما فوق مساحة الارض من الفضاء الجوي، غير انه ليس في ذلك ما يمنع المرور في الفضاء الجوي ، مع مراعاة كل تشريع .

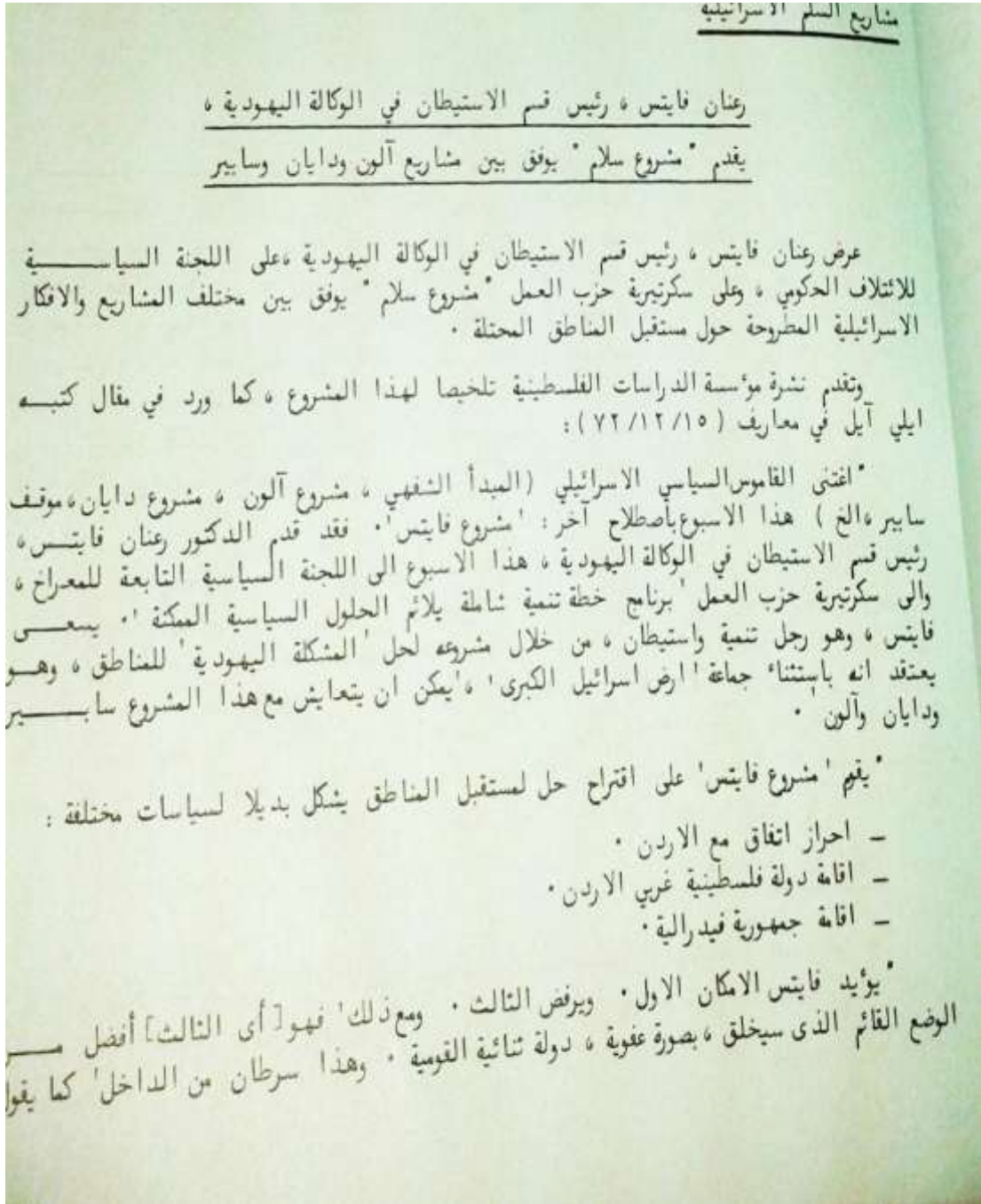
المادة ١٢- تسرى ملكية الارض كذلك على كل ما بني عليها وغرس فيها وكل ما اتصل بها اتصالا ثابتا خلاف المتصلات التي يمكن فصلها ، ولا فرق فيما اذا كانت المتصلات قد بنيت او غرست او اوصلت من قبل مالك العقار او من قبل شخص آخر .

المادة ١٣- تسرى الصفقة العقارية على الارض مع كل ما ذكر في المادتين ١ او-١٢ ، وليس للصفقة مفعول في قسم معين من العقار ، وذلك ما لم ينص القانون على خلاف ذلك .

المادة ١٤- ليس في ملكية والحقوق العقارية الاخرى ، بحد ذاتها ، ما يبرر القيام بعمل يودي الى الحاق الضرر او عدم الراحة بشخص آخر .

ملحق رقم (20)

وثيقة مشروع فايتس 1972⁽¹⁾.



(1) ايلي، آيل: مشاريع السلم الإسرائيلية، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد 12، ص 71-74.

* ان مشروع فايتس هو في الحقيقة حل وسط بين الافكار المختلفة حول المناطق التي تصارع في حرب العمل واستتنا فكرة ارض اسرائيل الكبرى وهي بديل لا يدخل في حساب نيس نيس الاستيطان في الوكالة . في الحزام الاستيطاني اليهودي على طول نهر الاردن ، يأخذ الفكرة الرئيسية في مشروع آلين ، ولكنه يصيق عرض القطع . وفي مشروع الاستيطان نسي مشارف رفح ، يوافق على فكرة موشيه دايمان لاقامة مدينة يمت . والنسبة الى اقتراح البند* نورا يدفع التعويضات الى اللاجئين العرب الموجودين في المناطق [المحتلّة] يستعير فكرة الوزير شلومو هيلل . ويعبر عن مخاوف بنحاس ساير بالذات ، بالتعبير عن مخاوفه من الضم الزاحف ، ومن الانعكاسات الاجتماعية لتشغيل عرب المناطق في اسرائيل ، والخوف من تدخل العرب المادي المتزايد في الدولة اليهودية .

* ان المساهمة الاساسية لصاحب المشروع ، في مشروعه ، هي في الحقيقة دمج مشكلات اسرائيلية داخلية (فوارق اجتماعية واستيعاب الهجرة) في مستقبل المناطق . وخلال الحديث الذي تم بيننا هذا الاسبوع ، اشار رفنان فايتس الى ان مشروعه يهدف ، قبل كل شيء ، الى حل المشكلة اليهودية ، واستمرار قيام الدولة اليهودية - الصهيونية ، لا الى حل مشكلات العرب الاساسية .

اقليم منظمة اداريا

* ويربط الدكتور ، مثلا ، حل مشكلة اللاجئين باعمال تنمية اسرائيلية ، وتقسيم جديد لاسرائيل اليهودية الى اقليم منظمة اداريا . ويقضي هذا التقسيم بتوزيع السكان المرتبط باستيعاب الهجرة ، وهكذا . تعتمد خريطة فايتس ، اذن ، على حد ادنى من الضم ، وحملة ادنى من السكان العرب ، وحد ادنى من الارض المطلوبة لامن اسرائيل . وقد تراجع رفنان فايتس ، منذ الآن ، عن مشروعه لتوطين لاجئين عرب بمنطقة العريش ، وهو اليوم من المتحمسين لتوطين مشارف رفح . ليست مشارف رفح ، بالنسبة الي ، هدفا الى الضم بحد ذاته ، وانما ليصبح بالامكان امطا* قطاع غزة بلاجئيه وسكانه العرب الى الاردن ، والحيلولة دون قيام حدود مشتركة بين الاردن ومصر . هكذا ايضا رسم الحدود الجنوبية على طول منطقة شلومو نيسم الشيخ [حتى الحدود الدولية المصرية - الاسرائيلية ، ولم يستمع الى تصائح الطامعين بنقطة ابو رديس .

* ويسعى فايتس ، من خلال مبادئ مشروعه الاساسية ، لـ ' ارساء ' اساس عملي للتيار الرئيسي في حزب العمل (وحتى في المعارضة) ، وانها ' الوضع القائم الذي نعمل فيه عكس ما نقتصد ' . ان مجرد مطالبته بعمل شي* وعدم ترك الامور في المناطق تتطور بنفسها ، يقصده في مواجهة موشيه دايمان . قال هذا الاسبوع : ' ان للانعاش الاقتصادي في المناطق مقعولا مهندسا للعرب لفترة معينة ، ومن غير الممكن التسليم الى الابد بالوضع القائم دون تعريف اجتماعي وسياسي لكلا الشعبين هنا ' . ما هي مبادئ فايتس الاساسية التي يعتقد انها مقبولة ، بصورة او باخرى ، لدى الاغلبية في حزبه ، وربما ايضا لدى الراي العام الاسرائيلي ؟

المبادئ الاساسية

* يجب حل المشكلات الاجتماعية للسكان اليهود ، عن طريق تنمية مناطق فقيرة ، والعمل من اجل تقدم طبقات متخلفة ، وتغيير اساليب استيعاب القادمين من البلاد الميسورة والانتحاد السوفياتي .

■ يجب التقليل ، قدر الامكان ، من 'التدخل البادي' لسكان المناطق ، والتقليل من تنقل اليد العاملة بين اسرائيل والمناطق للمحافظة على التركيب الاجتماعي الاسرائيلي ('اليهود هم المديرون والموظفون والعرب بينون البلد') ، والحيلولة دون صراعات طبقية واجتماعية على اسس قومية .

- يجب المحافظة على الطابع اليهودي لدولة اسرائيل .
- ليس من المرجح فيه استمرار الحكم العسكري في المناطق الى الابد .
- يجب منح سكان المناطق الحق في ان يعبروا عن انفسهم سياسيا كشرط للسلام .
- يجب تطوير الجهاز الاقتصادي والاجتماعي لتجمعات السكان العرب .
- أي مشروع تنمية يجب ان يكون مرنا لعلامته البدائل السياسية المختلفة .
- أي حل سياسي يجب ان يقيم على اساس منح حقوق مواطنة متساوية لجميع المواطنين في البلد .

* اقاليم يهودية واخرى عربية *

وتابع ابلي آيل ، شارحا اسس مشروع فايتس : * ان تنمية اسرائيل لا يمكن ان تستمر ضمن التركيب الحكومي القائم . فبدلا من المركزية المعقدة وغير الناجعة في ادارة الشؤون الداخلية ، يجب ايجاد تركيب تنظيمي اقليمي في شؤون الخدمات (للمواطنين) والتنمية (التخطيط) للمستقبل) . لهذا يقترح فايتس تقسيم البلد الى اقاليم يهودية واخرى عربية . خمسة اقاليم يهودية : اقليم صفد (قضا' صفد ، قضا' طبريا ، هضبة الجولان) ، اقليم حيفا (قضا' يزرعائيل [مرج ابن عامر] ، عكا ، حيفا ، الخضيره ، غور الاردن شمالي اريحا) ، اقليم تل ابيب (قضا' الشارون ، بيت نكفا ، رحوفوت ، تل ابيب وضواحي اللطرون) ، اقليم اندود (قضا' اشكلون ، والقدس ، وفوش عتسيون . ودون القدس التي هي وحدة قائمة بذاتها على غرار منطقة كولومبيا في واشنطن عاصمة الولايات المتحدة) ، اقليم بئر السبع (قضا' بئر السبع ، ومشارف رفح حتى مشارف العريش ، والامتداد الاقليمي بين ايلات وشبه الشبخ ، وقور الاردن جنوبي اريحا) . وثلاثة اقاليم عربية : اقليم نابلس (قضا' جنين ، نابلس ، طولكرم ، رام الله ، اريحا) ، اقليم الخليل (قضا' الخليل ، بيت لحم) ، اقليم غزة (قطاع غزة ، يضاف اليه منطقة استيطان جديدة في ضواحي يثرب ، وجنوبي جبل الخليل الذي يعد للاجئين القادمين من القطاع) . ويوضح ريسان فايتس ان حل مشكلة اللاجئين لا تكون في صهرهم باخوانهم العرب ، ان اهم جماعات عرقية مختلفة . لقد عارض رشاد الشوا تقديم الخدمات البلدية الى مخيمات اللاجئين في غزة لاسباب سياسية وكان على حق على الاقل من الناحية العرقية ، فاللاجئون مختلفون عن غيرهم ويرسدون منفسا لطلباتهم هم بالذات .

* تقام ، في كل اقليم ، ادارة تتولى شؤونه الداخلية . وهكذا يعهد فايتس الى الحكومة المركزية معالجة قضايا الامن والخارجية والمال والتنسيق بين الاقاليم . واستنتج تطبيق اللامركزية وابرار المصالح الاقليمية ، يؤمن صاحب المشروع بان 'المعدل السريع للنمو الاقتصادي في المناطق سيقلل ، بصورة كبيرة ، من تشغيل العرب في الاقاليم اليهودية' . ان اعادة قسم من لاجئي حرب الايام الستة ايضا في اطار جمع نسل العائلات في الاقاليم العربية ، لسن يهدد ، بحسب رايه ، مبدأ الاكثرية اليهودية في الاقاليم اليهودية . (هدفتنا استيعاب ١٠٠ ألف

سنة خلال ١٩٧٣ - ١٩٧٦ ، خصوصا في اقلية نابلس والخليل ، مع الافتراض ان الريادة الطبيعية اليهودية ستكون ٧٢ بالمائة بالأضافة الى هجرة ٥٠ ألفا في السنة ، مقابل الريادة الطبيعية لدى العرب الأخذة في النقصان ، من ٤ بالمائة سنويا الى ٢ بالمائة سنة (١٩٨٢) .

* منطقة من اراضي 'الخط الاخضر'

* اذا ما تم توقيع اتفاق مع الاردن ، يمكن ان تضم الاقاليم العربية الثلاثة الى المملكة الاردنية بأية صورة وطريقة يريدها ، وبأخذ مشروع التنمية في الحسبان شق طريق مباشر بين الخليل وغزة ، لا يمر في المستوطنات اليهودية ، واستخدام المملكة الاردنية لعينها غزرة ، ولكن ليس لادخال الاسلحة .

* هذه اول مرة يقترح فيها اسرائيلي حلا اقليميا يقطع منطقة من اراضي 'الخط الاخضر' ، ويقول فايتس انه من اجل تمكين الاردن من 'ابتلاع' ضم الخط على امتداد غور الاردن الى اسرائيل ، لا يكفي اعطاء مقابل ذلك القطاع وميناء غزة ، بل يجب اعطاء - من اجل توطيئ اللاجئين - منطقة اسرائيلية ترزح بعلا جنوبي جبل الخليل ، كجزء من اقليم غزة .

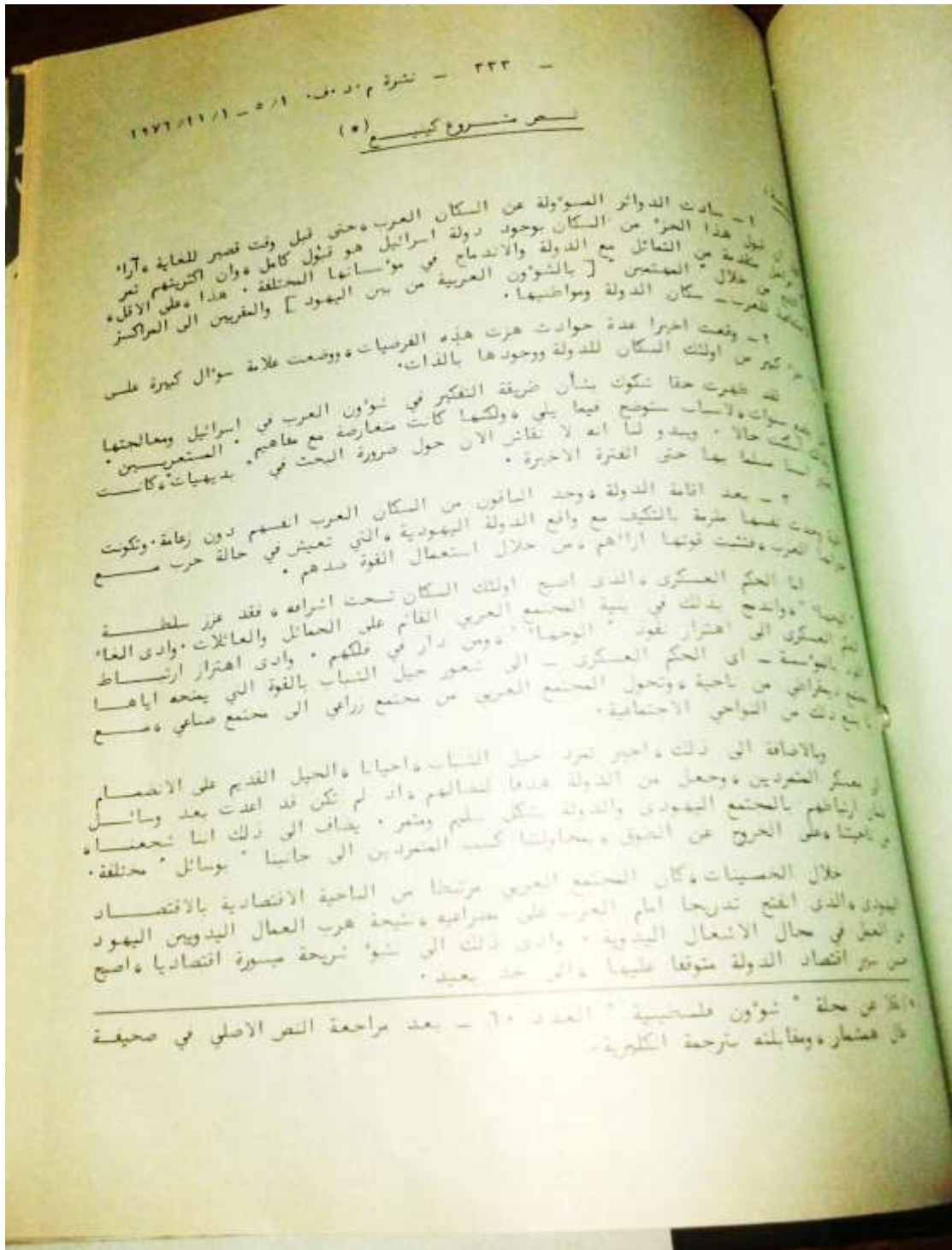
* جمهورية فيدرالية

* باستطاعة حكومة الاردن ان تتبنى أو ان ترفض فكرة الاقاليم العربية - اذا اعيدت اليها بموجب اتفاقية سلام . فاسرائيل لا تستطيع ، في النهاية ، خلال المساومة على المناطق ، ان تحدد للاردن شكل التنظيم الاداري للمناطق المعادة . لذلك ، ان التقسيم على اساس اقامة اقاليم عربية يكسب معنى فقط بالنسبة الى البديلين السياسيين الآخرين : دولة فلسطينية أو جمهورية فيدرالية . يقترح فايتس ، في الحقيقة ، التقسيم نورا الى اقاليم بصورة شاملة - في اسرائيل والمناطق - و فقط عندما يتلانس الأمل فعلا في عقد اتفاقية سلام ملائمة مع الاردن ، سيكون بالإمكان اختيار احد البديلين السياسيين الآخرين . تقع الدولة الفلسطينية بربط الاقاليم الثلاثة بوحدة سياسية واحدة ، اما الجمهورية الفيدرالية فتقع ، في الحقيقة ، من كل الاقاليم الثمانية - اليهودية والعربية - عندما تتولى حكومة مركزية ادارة شؤون الامن والخارجية ، وتبقى الشؤون الداخلية في ايدي الادارات المحلية في الاقاليم . ينتخب كل اقليم عددا متساويا ودائما من الممثلين (على غرار مجلس الشيوخ الاميركي الذي ينتخب لعضويته ممثلان من كل ولاية ، بحرف النظر عن مساحتها او عدد سكانها) الى البرلمان . ويكسبون للقدس ، العاصمة ، حكم محلي مستقل ، فلا تتبع احد الاقاليم . ويبدو ان فايتس يدعو ايضا الى ابقاء باب المفاوضات مفتوحا بالنسبة الى الأماكن المقدسة ، والتي منح العرب حقوقا تمثيلية في القدس . ويرى رينان فايتس ، من خلال سعيه للابقاء ، على الطابع اليهودي للدولة ، ان باستطاعة 'العرب' مواطني الدولة ، الانتماء ، اذا ارادوا الى احد الاقاليم العربية دون ان ينقلوا أماكن سكنهم .

ويقترح فايتس ، في مشروعه ، اقامة مدينة في مرتفعات الجولان تضم ١٢٠ ألف نسمة وتعتمد على الصناعة والاصطياف والسياحة ، واقامة خمس مستوطنات قروية جديدة في غور الاردن لاستكمال النقص في الحاجز الاستيطاني . واقامة ثلاث مستوطنات غير زراعية في غوش عتسيون ، واقامة مدينة في مشارف رفح عدد سكانها ٣٠ الف نسمة تعتمد على الصناعة والاصطياف والسياحة ، وتطوير مدينة اوفير في منطقة شلومو (شم الشيخ) كي تستوعب ١٠ آلاف نسمة ، واقامة عشر مستوطنات قروية على طول الشاطئ في خليج ايلات .

ملحق رقم (21)

وثيقة مشروع يسرائيل كينينغ 1976م⁽¹⁾.



(1) العرب في إسرائيل: مشروع كينينغ لتهود الجليل، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد 13، ص 332-338.

١٩٧٦/١١/١١
١ - هناك خوف حدي من أن تنفذ خلال العقد المقبل عملية استيلاء عربية ومسكن الديمقراطية والسياسية وعلى عكا ومنطقة الناصرة .

٢ - يجب الأخذ في الحسبان أنه قد يطلب في إحدى مراحل العمل السياسي بهذا الشكل أو ذاك إجراء استفتاء عام في شمالي البلاد في الوقت الذي يشكل العرب أكثرية السكان .

٣ - وسبقت هذا العمل بتوجيه من الخارج ، لكن القاضين به قد يكونون يساريين .

٤ - قد يحدث في مرحلة معينة تشيخ عمل استفزازي محظوظ له عن طريق راجح طريق عربي ، ولا أحداث هيجان لدى عناصر يهودية غير منضبطة ، الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى عرض موضوع عرب إسرائيل على العنابر الدولية ، ومن شأنه أيضا أن يدفع العرب إلى حيازة إسرائيل إلى حالة يضطرون فيها إلى تأييد خطوات متطرفة داخل البلاد وخارجها .

٥ - بدأت تظهر عمليات منظمات لشراب العرب عقارات في مناطق الشمال ، ويظهر ذلك بشكل بارز في الناصرة العليا وعكا ، كما يظهر بشكل مثير للقلق في "ح ابن عامر" .

٦ - اقتراحات

١ - يجب توسيع الاستيطان اليهودي وتعميقه في المناطق التي تبرز فيها الكثافة السكانية العربية ، ويزيد فيها عدد السكان العرب على عدد السكان اليهود بدرجة تفوق عدد الفول ، ويجب درس إمكان تخفيف عدد السكان في التجمعات السكانية العربية القائمة .

٢ - يجب توجيه اهتمام خاص إلى مناطق الحدود في شمالي غربي الدولة ومنطقة الناصرة ، ولا بد من أن يخرج التوجه وسرعة التنفيذ عن إطار المألوف ، وما كان متبعيا تجاه هذه المواضيع حتى الآن . وبالمقابل لا بد من تطبيق قوانين الدولة بغرض تقييد عمليات الاستيطان العربية في أجزاء الدولة المختلفة .

٣ - ولا بد من الاهتمام بإيجاد زعامة يهودية قومية وثابتة في الناصرة العليا (اليهودية) وفي عكا ، قادرة على مواجهة التطورات الخطرة المتوقعة .

٤ - اتباع سياسة الثواب والعقاب (ضمن القانون) بالنسبة إلى القادة والتجمعات السكانية التي تصح عن عداة للدولة والصهيونية بأية صورة من الصور .

٥ - من أجل تحريد حزب راجح من "الريادة" في حمل لواء النضال القومي ، يمثل عرب إسرائيل ، ولاعطاء متفهم للمترددين ، فإنه يجب تأسيس حزب شقيق لحزب العمل ، مع التركيز فيه على مبادئ المساواة والإنسانية والثقافة واللغة والنضال الاجتماعي ورفع علم السلام في المنطقة . وعلى المؤسسات الحكومية أن تهني نفسها من أجل أن يكون لها دور حدي في هذا الحزب وأن تتحكم فيه .

٦ - يجب اتباع سياسة تنسيق كامل ومطلق بين الوزارات والهستدروت والسلطات المحلية خصوصا في المستوى التنفيذي على الطبيعة والأصرار على التنفيذ بصورة صارمة .

مجان توظيف المال في مشاريع انتاجية اكبر من المشاريع متوسطة الحجم والى تراكيم
المال المختلفة . ويجب التأكيد على انه بينما يشكل عدد السكان العرب ١٢% ولا تحصل
الاهلية "اقتلاع" الايدي العاملة عن طريق التجنيد للخدمة العسكرية لسدة ثلاث
الاهلية وان مجموع الضرائب التي يدفعها السكان العرب هو ٥ مرات فقط . وهكذا يؤمن
تدابير عاجلة (له مدلول مهم) دخل عال لكل عائلة . كذلك فان تركيب الامصار (نصف
مكثفة) التأمين الوطني) للعائلات التي يزيد عدد اولادها عن الاثنين (١٩٥٠ سن
الاهلية العربية في اسرائيل) .

٢ - هناك موضوع بارز بشكل خاص في المنطقة الشمالية بسبب التجمع السكاني
الكثير فيها ، وهو المشاريع التي تقيمها الدولة في المنطقة وتشتغل فيها اموالاً
معرض لزيادة عدد السكان اليهود . وعمليا يحصل عدد العمال العرب في هذه
المشاريع الى نسبة تتراوح بين ٢٥% و ٥٠% .

هذه الظامة الاجتماعية والاقتصادية وتحرر الفرد والعائلة من اللق والهمم
التي يتبعهم من حيث يدرون او لا يدرون متسما من الوقت للتفكير في امور اجتماعية -
اقتصادية وهذه الافكار تستغلها عناصر معادية لتوليد ظواهر الغليان والتدمير على انواعها -
على شعور بالقوة وبوجود امكانات الاحتجاج الشعبي .

٣ - توقعات

١) تجمع الاموال وخصوصا السوداء منها [المهربة من الضريبة - المترجم]
في يد غير مرغوب فيها وهي تقدر بمئات الملايين وبالإضافة الى الضرر الاقتصادي الناجم
من ذلك وقد تشكل هذه الاموال اسما للتهربات التي تجمعها عناصر معادية (ذكرنا
في اخرى التطوع لدفع الاقساط لبلدية الناصرة) .

ب) قد تؤدي كثرة عدد العمال العرب في الصناع والمشاريع والى تسريع عملية
الاندماج بين اليهود والعرب ومن شأن ذلك ان يتطور الى اصطدامات غير مسيطر عليها .
بالإضافة الى ذلك هناك احتمال سيطرة حزب " رايكج " على لجان العمال .

ج) ان تركيز السيطرة على قطاعات اقتصادية معينة يمكن العرب من الاضراب او
عدم التعاون وما سيؤدي الى اضرار اقتصادية بالغة للدولة وسيؤدي ، خصوصا ، الى
الاضراب عن طريق ابراز وزنهم كعامل مهم في اقتصاد الدولة .

د) هناك صعاب آخذة في التنامي بالنسبة الى استيعاب مستخدمين يهود خصوصا
في الشمال حيث يتركز الاهتمام على زيادة عدد السكان اليهود على انواعهم .

٤ - اقتراحات

١) يجب وضع اتفاقات ملائمة مع كل ادارة مشروع او معمل خاص ل " قانون استثمار
المال " في المناطق الحساسة (كما ذكرنا اعلاه) فلا يزيد عدد العمال العرب فيها
نسبة ٢٠% .

ملحق رقم (22)

أعداد المهاجرين اليهود إلى (إسرائيل) 1989-2009م⁽¹⁾:

الأعوام	أعداد تقديرية للمهاجرين
1989	24، 300
1990	200، 170
1991	176، 650
1992	77، 350
1993	77، 860
1994	80، 810
1995	77، 660
1996	70، 919
1997	66، 221
1998	56، 727
1999	76، 766
2000	60، 192
2001	43، 580
2002	33، 565
2003	23، 565
2004	20، 898
2005	21، 168
2006	19، 267
2007	18، 131
2008	13، 699
2009	14، 569
المجموع	1، 253، 769

(1) جيبور، سمير: التأثيرات الممكنة للمهاجرين اليهود السوفيات في المجتمع الإسرائيلي، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد4، خريف1990م، ص302.

ملحق رقم (23)

نتائج الانتخابات للكنيست السابع والثامن في القطاع العربي⁽¹⁾

الحزب الشيوعي (راكاح)	الأحزاب الصهيونية الأخرى	التجمع والقوائم العربية المرتبطة به	نسبة المصوتين	
30	15	55	82	الكنيست السابع 1969م
38	17	46	80	الكنيست الثامن 1973م

(1) منصور، كميل: الشعب الفلسطيني في الداخل (خلفيات الانتفاضة السياسية والاقتصادية والاجتماعية)، ص322.

ملحق رقم (24)

قانون الحق في التخطيط والبناء (قانون لجان القبول) لعام 2011م⁽¹⁾.

"حقوق الأرض" - وهو حق الملكية، أو حق استئجار لفترات التي تبلغ أكثر من خمس سنوات أو التي تنطوي على خيار لتمديد مدته لفترة الشاملة لأكثر من خمس سنوات، بما في ذلك الحق على أساس الالتزام منح أو نقل ملكية أو التأجير لهذه الفترة.

"الخارجية" - أي مما يلي:

(1) الفرد الذي ليس واحدا مما يلي:

(A) مواطنا إسرائيليا أو مقيما الإسرائيلي؛

(B) والشخص الذي يحق له الهجرة إلى إسرائيل بموجب قانون العودة، 1950-5710.

(2) شركة يسيطر عليها شخص واحد أو أكثر من الذين ليست واحدة من تلك المنصوص عليها في الفقرة (1)؛

(3) الشخص الذي يتصرف نيابة عن فرد أو شركة كما ورد في الفقرتين (1) و (2)؛

"أراضي إسرائيل قانون السلطة" - أراضي إسرائيل قانون السلطة، 1960-5720.

"رئيس مجلس أراضي إسرائيل" - كما المنصوص عليها في قانون السلطة أراضي إسرائيل.
"الدولة" - بما في ذلك كل من العناصر التالية:

A (1)الاتحاد، اتحاد أو منظمة أنشئت من قبل اثنين من ولايات على الأقل، أو من قبل المنظمات التي أنشئت من قبل اثنين من ولايات على الأقل.

(2)وكالة أو سلطة أو تفويض دولة أو اتحاد للدول،

(3)كيان سياسي غير الحكومية التي أعلنها وزير العدل، بعد موافقة اللجنة الدستورية والقانون والقضاء في الكنيست.

"اراضي مدير إسرائيل السلطة" - كما هو منصوص عليه في قانون السلطة أراضي إسرائيل.

"أراضي إسرائيل" - بما في ذلك الأراضي التي تم الممنوحة بموجب قانون السلطة اسرائيل اراضي حقوق الملكية.

"السيطرة" - كما هو منصوص عليه في المصرفية (التسجيل) قانون، 5741 حتى 1981،
4(ب).

(1) لا يجوز لأي شخص أن تمنح أو نقل حقوقها في الأراضي الإسرائيلية من أجنبي، سواء في

(1) قانون الحق في التخطيط والبناء لعام 2011م، الوقائع الإسرائيلية، عدد5720، ص57، عدد5769، ص318.

الصرف أو ليس في الصرف، إلا وفقا لتوجيهات هذا القانون.

(2) الشخص الذي يرغب في منح أو نقل حقوقها في الأراضي الإسرائيلية من أجنبي وتقديم طلب للحصول على الموافقة لمنح أو نقل إلى رئيس مجلس أراضي إسرائيل.

(3) رئيس دائرة أراضي إسرائيل مجلس الحق في إصدار الموافقة على منح أو نقل حقوق الأراضي في إسرائيل من أجنبي وفقا لتوصية لجنة فرعية للأراضي إسرائيل المجلس، وبعد التشاور مع وزير الدفاع وزير الشؤون الخارجية، وفقا للتسمية أرض وهوية مقدم الطلب - أيضا مع كيانات إضافية على النحو المحدد في اللوائح، كما جاء في القسم (4) عند البت في منح الموافقة على النحو المنصوص عليه في الفقرة (3)، ورئيس مجلس إدارة أراضي إسرائيل ومجلس تأخذ بعين الاعتبار، في جملة أمور، على الاعتبارات التالية:

(A) ورعاية وأمن الجمهور؛

(BE) اتصال الأجنبي إلى إسرائيل، بما في ذلك معلوماته الشخصية، وفترات إقامته في إسرائيل، وعلاقة أسرته مع شخص ليس من أجنبي؛

(C) والهدف الذي يسعى أجنبي الحصول على الأراضي الممنوحة أو نقلها إليه؛

(D) في نطاق الأراضي التي تم شراؤها من قبل أجنبي أو نقل إليه قبل تاريخ الطلب.

(E) ملامح الأرض المطلوب، بما في ذلك حجم الأراضي المطلوبة، والموقع من الأراضي، وتسميتهم.

(5) على الرغم من أحكام الفقرتين (1) و (3)، ومدير دائرة أراضي إسرائيل أو أي شخص يفوضه أصولا بين موظفي السلطة، يحق للموافقة على منح أو نقل من حقوقها في الأراضي الإسرائيلية إلى واحدة من التالي:

(A) على الأجنبي الذي ليس شركة، الذي يسعى للحصول على وحدة سكنية واحدة على الأراضي المخصصة للسكن وفقا لخطة، وأنه لا حقوق الخاصة بالأراضي في وحدة سكنية أخرى. لهذه المسألة، "خطة" - كما هو منصوص عليه في قانون التخطيط والبناء، 5725-1965.

(B) للأجنبي لمن وافقت إدارة المركز للاستثمار منحة بموجب قانون تشجيع الاستثمارات الرأسمالية، لغرض تنفيذ خطة التي تمت الموافقة على المنح. لهذه المسألة - "قانون تشجيع الاستثمارات كابتال" - قانون تشجيع الاستثمارات الرأسمالية، 5719-19596. "إدارة المركز للاستثمار" - كما هو محدد في قانون تشجيع الاستثمار كابتال.

(C) والدولة، وفقا لالتزام دولة إسرائيل في اتفاق دولي، لغرض إدارة شؤون تلك الدولة في إسرائيل في إطار الالتزام الذي أعطيت.

(C) سيتم تطبيق توجيهات الفقرة (ب) أيضا إلى منح أو نقل من حقوقها في الأراضي عن

طريق بيع الأراضي ممنوع، تنفيذ الرهن العقاري، وتنفيذ حكم قضائي أو وثيقة أخرى صدرت لتنفيذ محكمة الحاكم، أو بيع الممتلكات عن طريق مكتب التنفيذ أو سلطة أخرى وفقا للقانون. .
(د)

(1) منح أو نقل حقوق ملكية الأراضي أو التزام هذه المنحة أو نقل الذي أجري في انتهاك لتوجيهات هذا القسم سوف تكون غير صالحة.

(2) سوف يتم تسجيل أي معاملة في السجل العقاري في انتهاك لتوجيهات هذا القسم.

(3) النائب العام أو من يمثله، أو أحد الأطراف المعنية، الحق في تقديم التماس إلى المحكمة للحصول على إعلان عدم صلاحية صفقة نفذت في انتهاك لتوجيهات هذا القسم، أو لطلب علاج أخرى حسبما تراه مناسباً في ظروف القضية، بما في ذلك حذف السجل من السجل العقاري.

تعديل المادة 4

2.

سيتم وضع علامة المادة 4 من القانون الأساسي "A" وسيتمتع به:

(ب) "يحق لوزير العدل، بموافقة اللجنة الدستورية والقانون والقضاء في الكنيست، أن يصدر اللوائح اللازمة لتنفيذ توجيهات القسم A2، بما في ذلك في ما يتعلق طريقة تقديم طلب الحصول على موافقة لمنح أو نقل حقوق ملكية الأراضي للأجانب، هوية الكيانات استشارتها كما هو منصوص عليه في المادة (3) (B) A، وفقاً للتسمية أرض وهوية مقدم الطلب، وطريقة التشاور ومواعيد إصدار الردود على التشاور ومواعيد لتوفير استجابة لطلب."

تعديل أراضي إسرائيل قانون السلطة رقم 8.

في القسم 4 S من أراضي إسرائيل قانون السلطة، 19607-5720-

(1) في الفقرة (ب)، بعد "الفقرة (أ)" سيأتي "أو (C) حسب مقتضى الحال."

(2) بعد الفقرة (ب) سيأتي:

(C) "دون الانتقاص من توجيهات الفقرة (أ)، ودائرة أراضي إسرائيل والسلطة تشترط منح ملكية الأصول الأراضي في إطار توجيهات القسم Q4، وفقاً لأحكام وقيود وفقاً لتوجيهات القسم A 2 لل أراضي إسرائيل القانون، 1960-5720."

بنيامين نتنيا هو رئيس الوزراء

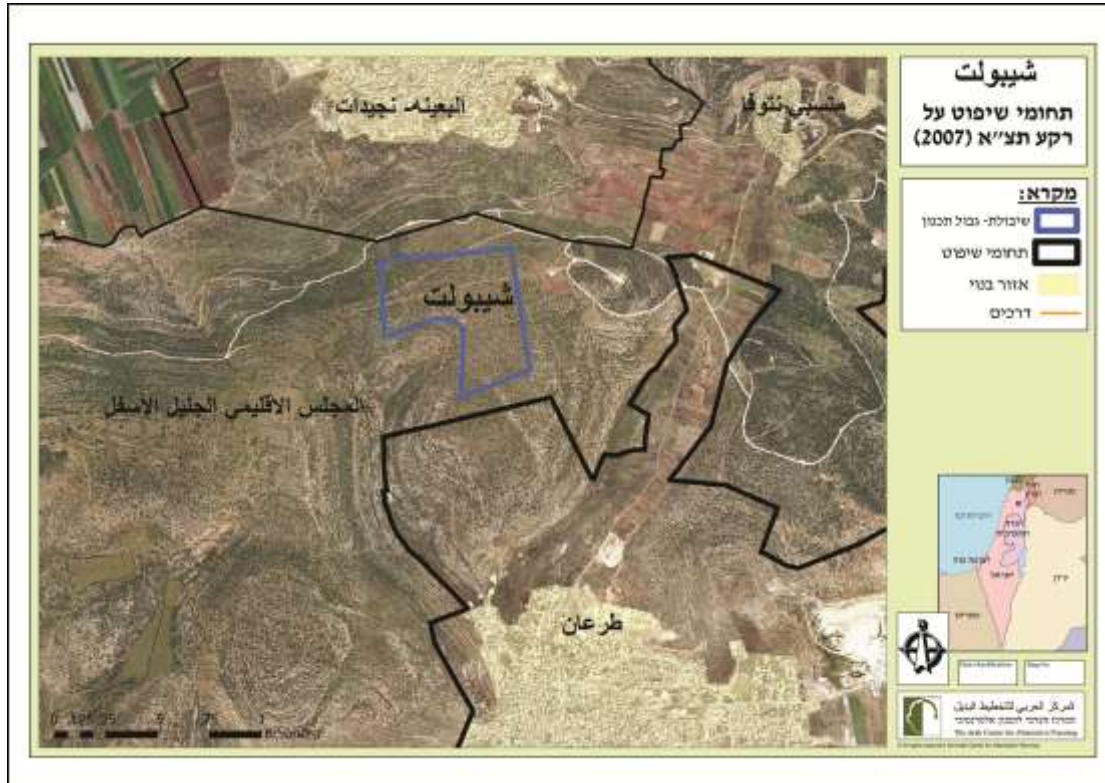
يوفال شتاينتز وزير المالية

أرييل أتياس وزير الاعمار والاسكان

شمعون بيرس رئيس الدولة

رؤوفين ريفلين رئيس الكنيست.

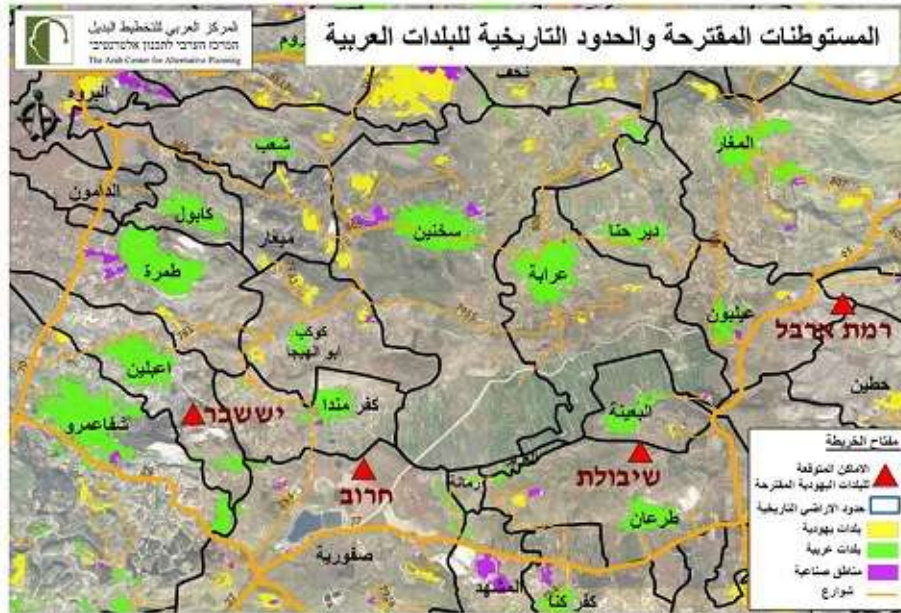
ملحق رقم (25).
مستوطنة شيبولت (1)



(1) إلغاء مخطط مستوطنة شيبولت على أراضي طرعان، المركز العربي للتخطيط البديل، <http://www.ac-ap.org>

ملحق رقم (26)⁽¹⁾

المستوطنات المقترحة والحدود التاريخية للبلدات العربية



(1) ما وراء المخطط الجديد - القديم لتهويد الجليل، المركز العربي للتخطيط البديل، <http://www.ac-ap.org>

ملحق رقم (28)⁽¹⁾

جدول نسبة المشاركة في الانتخابات البرلمانية في الجولات الـ 19

الكنيست	العام/م	أصحاب حق الاقتراع	نسبة التصويت
1	1949	567 ، 506	86.9
2	1951	885 ، 924	75.1
3	1955	795 ، 057 ، 1	8 ، 82
4	1959	483 ، 218 ، 1	6 ، 81
5	1961	285 ، 271 ، 1	0 ، 83
6	1965	709 ، 499 ، 1	0 ، 83
7	1969	710 ، 748 ، 1	0 ، 83
8	1973	478 ، 037 ، 2	7 ، 81
9	1977	293 ، 236 ، 2	2 ، 79
10	1981	014 ، 490 ، 2	5 ، 78
11	1984	613 ، 654 ، 2	8 ، 78
12	1988	613 ، 894 ، 2	7 ، 79
13	1922	015 ، 409 ، 3	4 ، 77
14	1996	250 ، 933 ، 3	3 ، 79
15	1999	428 ، 285 ، 4	7 ، 78
انتخابات لرئاسة الحكومة	2001	769 ، 504 ، 4	3 ، 62
16	2003	074 ، 720 ، 4	9 ، 68
17	2006	622 ، 014 ، 5	5 ، 63
18	2009	985 ، 278 ، 5	7 ، 64
19	2013	705 ، 656 ، 5	77 ، 67

(1) جرابسي، برهوم:الخارطة السياسية في إسرائيل -انتخابات 2013م، ص83.

ملحق رقم (29)⁽¹⁾

اليهود	العرب	
92.5%	7.5%	التخصيص للسكن من مجمل البناء العام (حسب النسبة العددية في السكان- الحالة المثلى هي 85:15)
60.7%	60.1%	نسبة مشاركة الرجال في القوة العاملة (من مجمل الرجال العرب)
84%	56.7%	نسبة مشاركة أبناء 33-44 في القوة العاملة (من مجمل الرجال العرب)
94%	6%	نسبة مشاركة العرب من مجمل العاملين في الخدمات الحكومية (حسب النسبة العددية في السكان- الحالة المثلى هي 85:15)
527 شيقل	360 شيقل	المصروفات العامة المتوسطة السنوية للرفاه للفرد

(1) جمعية سيكوي، 2009م، <http://www.sikkuy.org.il>.

ملحق رقم (30)

بيان صادر عن اللجنة القطرية لحركة أبناء البلد

بصدد الهجرة اليهودية لبلادنا هجرة اليهود السوفيات تهدد بقاءنا في وطننا(*)

يا جماهير شعبنا الصامدة:

منذ عام 1882 وحتى يومنا وحتى يومنا هذا شكلت هجرة، أو قدوم اليهود إلى بلادنا فلسطين ممارسة عملية للمشروع الصهيوني الهادف إلى الاستيلاء على أرض وطننا، وتشريدنا منه. وقد نجحت الحركة الصهيونية بإنشاء كيانها إسرائيل عام 1948م بعد أن شردت الغالبية الساحقة من شعبنا الفلسطيني، هدمت قراه على أرضه وزرعت فيها الكيبوتسات، المستوطنات والمناظر، القرى والمدن اليهودية - وكل ذلك على أنقاض شعبنا الفلسطيني. وهكذا تميزت الهجرة اليهودية - الصهيونية باستيطانيتها وكولونياليتها، تبني وجودها المادي على أنقاض شعب آخر، بكامل حقوقه الوطنية، السياسية والإنسانية. لهذه الأسباب عارض شعبنا هذه الهجرة، قاومها. وما يزال يناضل من أجل إزالة آثارها العدوانية، هكذا أيضاً تتميز موجة المهاجرين السوفيات الجدد، رغم اختلاف الظروف وتعميق وتوسيع الاحتلال الصهيوني لأرض وشعب فلسطين، ومواجهته حالياً بالانتفاضة الشعبية المستمرة حتى كنس الاحتلال وما أُنبتق عنها من مبادرة سلام فلسطينية، منسجمة مع طبيعة المرحلة، لإنجاز سلام قائم على أساس إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على التراب الوطني الفلسطيني على هذه الخلفية، تشكل الهجرة الحالية خطراً داهماً على الانتفاضة وعلى تحقيق أهدافها المشروعة.

كذلك تشكل خطراً مباشراً على جماهيرنا العربية داخل، « الخط الأخضر » حيث ستمعن السلطات الإسرائيلية بسياسة المصادرة وهدم البيوت العربية وممارسة مخطط الترانسفير الداخلي - بناء على مشروع ماركوفيتش المشؤوم... وكلما يزداد عدد المهاجرين اليهود يزداد خطر طردنا من أرضنا لصالح حل الأزمة الديموغرافية الحاصلة واستيعاب المواطنين الجدد.

وإذا كان شمير يدعو، « لاستيعاب الهجرة الكبرى بأرض إسرائيل الكبرى »، فإن الوزير يعقوب تسور المعراجي يدعو " لاستيعاب الهجرة الكبرى في الجليل والنقب!؟".

أن الآثار السلبية اللاحقة بجماهيرنا العربية على صعيد وطني وأنساني، جراء موجة الهجرة الجديدة لن تقف عند هذا الحد، بل تتعداه إلى الجوانب الاقتصادية، حيث ستفاقم أزمة البطالة

(*) نسخة عن البيان الذي وزعته اللجنة، ويحمل تاريخ 1990/2/9م.

بين العمال العرب واليهود الشرقيين والمسحوقين عموماً داخل إسرائيل، لأن توفير عمل للقادمين الجدد سيفاقم أزمة العمال العرب، واليهود القاطنين في إحياء الفقر اليهودية. من هنا بدأنا نسمع مواقف جريئة صادرة عن اليهود الشرقيين تعارض هجرة اليهود السوفيات وتدعو للتصدي لها نضالياً؟ من هنا لا يسعنا إلا استنكار المواقف المائعة أو أنصاف المواقف الصادرة عن أطراف فلسطينية ومحلية، لاعتبارات وهمية متذرعة بالخوف من الاتهام باللاسامية أو معارضة حقوق الإنسان؟!

أن هذه الأعدار قبيحة ولا تصمد أمام عنصرية قانون العودة، "الكنيستي" وحده الذي يمنح الحق لأي يهودي في العالم بالقدوم إلى بلادنا، حتى وصل الأمر إلى تحويل الأثيوبيين الفلاشا إلى يهود، وحرمان سكان البلاد الأصليين (الفلسطينيين) من العودة إلى ديارهم ووطنهم؟! يا جماهير شعبنا المكافح:

لم يتسن لمثل هذا النوع من موجات المهاجرين اليهود، الحصول، دون عقد صفقات بين قادة الحركة الصهيونية والجهات المعنية، سرعاً ما تتحول إلى مؤامرات على وجود ومستقبل الشعب الفلسطيني. فإذا تمت هجرة الفلاشا كثمرة لصفقة بين إسرائيل ورئيس السودان المخلوع نميري، فإن الهجرة اليهودية الجديدة هي ثمرة مباشرة لصفقة بين إسرائيل، الاتحاد السوفياتي وأميركا. من حق الاتحاد السوفياتي منح حق أنساني أولي لمواطنيه بترك بلادهم والهجرة منها للوجهة التي يريدون، لكن ليس من حقه أن يقمع حق هؤلاء المهاجرين بإجبارهم موضوعياً بالسفر مباشرة من موسكو إلى تل أبيب، وحرمانهم من الهجرة لأميركا التي قامت بدورها بإغلاق بلادها (ولأول مرة في تاريخها) أمام المهاجرين اليهود الذين يرغبون بغالبيتهم شبه المطلقة بالهجرة لأميركا ولبأبقي دول أوروبا. وقد دلت على ذلك بشكل قاطع أرقام المهاجرين الذين اختاروا أميركا وأوروبا بدلاً من إسرائيل في بداية فتح أبواب الاتحاد السوفياتي أمام خروج مواطنيه منه؟!

أن الحكومة السوفياتية والحزب الشيوعي السوفياتي بقيادة غورباتشوف يتجاهلون ويدوسون حقوق الإنسان الفلسطيني تحت غطاء منح حقوق للإنسان اليهودي السوفياتي بالهجرة. فهل البيريسترويكيا تخضع لمفاهيم صهيونية بقضية حقوق الإنسان عوضاً عن التمسك بمفاهيم الاشتراكية العلمية لحقوق الإنسان؟! وهل العهد الغوريا تشوفي الجديد يقع في مطب الستالينية الذي حصل عام 1947، عندما قبل بتقسيم فلسطين رهن أن تكون دولة تقدمية في المشرق المتخلف، ستحمل معها بشائر الثورة " وإنشاء إسرائيل لأنه" الاشتراكية؟!".

على ضوء ما تقدم، فإن حركة أبناء البلد تدعو جماهير شعبنا في الداخل والخارج وقواه المناضلة، لتبني موقف واضح ومبدئي من موجة الهجرة اليهودية السوفياتية الجديدة، ورفضها بشكل مطلق، والدعوة لمواجهتها فعلاً لا قولاً على أساس أنها تهدد حقوق الإنسان الفلسطيني بشكل عام، وتحرف حقوق الإنسان إضافة إلى أنها تشكل خطراً على، « يجب أن يتجه نحوها »

اليهودي المهاجر، حيث تفرض عليه الوجهة التي الانتفاضة وتحقيق أهدافها الداعية للحرية والاستقلال وقيام الدولة الفلسطينية المستقلة، وعودة اللاجئين. كذلك إلى خطر تشريد العرب الذين يعيشون داخل الخط الأخضر من عام 1948م، وضرب مصالح العمال العرب واليهود الفقراء في إسرائيل اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا.

أننا ندعو كافة الأطر السياسية للتحرك الموحد والسريع لمواجهة هذه الهجرة المدمرة لنا جميعا. ندعوكم لرفع أصواتكم ونقلها رسميا إلى مسامع القيادة السوفياتية وإلى كافة قطاعات الشعب السوفياتي والحزب الشيوعي السوفياتي. فحقوق الإنسان لا تتجزأ ولا يمكن أن تمارس حقوق إنسان ما على حساب حقوق إنسان آخر.... معا على الدرب.

اللجنة القطرية لحركة أبناء البلد⁽¹⁾.

(1) بيان صادر عن اللجنة القطرية لحركة أبناء البلد بصدد الهجرة اليهودية لبلادنا هجرة اليهود السوفيات تهدد بقاءنا في وطننا، مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد، العدد3، صيف 1990م، ص138.

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً: الوثائق:

- 1- بيان صادر عن اللجنة القطرية لحركة أبناء البلد بصدد الهجرة اليهودية لبلادنا هجرة اليهود السوفيات تهدد بقاءنا في وطننا.
- 2- قانون أراضي إسرائيل لسنة 1960م.
- 3- قانون أساسي : أراضي إسرائيل لسنة 1960م.
- 4- قانون الأراضي (الاستملاك للمنفعة العامة) لسنة 1943م.
- 5- قانون الاستيطان الزراعي(تقييدات على استعمال الأراضي الزراعية والمياه) لسنة 1967م.
- 6- قانون التقادم الزمني لسنة 1958م.
- 7- قانون الحق في التخطيط والبناء(قانون لجان القبول) لعام 2011م.
- 8- قانون أملاك الغائبين لسنة 1950م.
- 9- قانون أنظمة الطوارئ لسنة 1945م.
- 10- قانون تسوية الأراضي لسنة 1969م.
- 11- نص قانون أملاك الغائبين المعدل لسنة 1965م.
- 12- وثيقة مشروع فايتس 1972م.
- 13- وثيقة مشروع إسرائيل كيننغ 1976م.

ثانياً: التقارير:

- 1- تقرير حول عدم المساواة: الأقلية العربية الفلسطينية في إسرائيل، عدالة المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية في إسرائيل، 2010م.
- 2- تقرير معلومات (25): الأحزاب العربية في فلسطين المحتلة 1948م، قسم الأرشيف والمعلومات بمركز الزيتونة، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت، ط1، ، 2014م.
- 3- دائرة الإحصاء المركزية 2010، كتاب الإحصاء السنوي للعام 2009م.
- 4- زيدان، محمد: على الهامش، التقرير السنوي لانتهاكات حقوق الأقلية العربية الفلسطينية في إسرائيل للعام 2005م، المؤسسة العربية لحقوق الانسان، .
- 5- ضاهر، بلال: الاستيطان التهودي داخل الخط الأخضر، المشهد الإسرائيلي، تقرير خاص عن المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية مدار، نشر بتاريخ 2007/8/22م.

6- غانم، أسعد: الهامشيون في إسرائيل - تحدي الهيمنة الاشكنازية، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية "مدار"، تقرير مدار الاستراتيجي 2005م.

7- لجنة التحقيق الرسمية لاستيضاح المواجهات بين قوات الأمن وبين مواطنين إسرائيليين في تشرين الأول 2000، تقرير، المجلد الأول، القدس، أيلول 2003م.

ثالثاً: المعاجم والموسوعات:

- 1- ابن منظور: لسان العرب، دار الحديث، ج2، القاهرة.
- 2- أبو لغد، جانيت: الموسوعة الفلسطينية، القسم الثاني، الدراسات الخاصة، المجلد الثالث، دراسات الحضارة: التربية والتعليم في فلسطين، بيروت، 1990م.
- 3- بسيسو، فؤاد: الاقتصاد العربي في فلسطين في عهد الانتداب البريطاني من 1920-1948م، الموسوعة الفلسطينية، ج1، بيروت، ط1، 1990م.
- 4- تلمي، أفرام ومناحيم: معجم المصطلحات الصهيونية، ترجمة أحمد بركات العجرمي، دار الجليل، عمان، ط1، 1988م.
- 5- الدباغ، مصطفى مراد: موسوعة بلادنا فلسطين، دار الهدى، ج1، 1991م.
- 6- الزرو، نواف: موسوعة الهولوكوست الفلسطيني المفتوح، اختلاق "إسرائيل" وسياسات التطهير العرقي 1798-2010، ط1، عمان، الاردن، 2011م.
- 7- شاكر، محمود: موسوعة تاريخ اليهود، أسامة للنشر والتوزيع، عمان. عبد الفتاح، اسماعيل: الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية (عربي - إنجليزي)، 2005م.
- 8- شامي، يحي: موسوعة المدن العربية و الإسلامية، دار الفكر العربي، ط1، ، بيروت، لبنان، 1993م.
- 9- شراب، محمد محمد حسن: معجم بلدان فلسطين، الأهلية للنشر والتوزيع، المملكة الأردنية الهاشمية، عمان، ط2، 2000م.
- 10- طربين، أحمد: فلسطين في عهد الانتداب البريطاني، الموسوعة الفلسطينية، ق2، الدراسات التاريخية، ج2، ط1، بيروت، 1990م.
- 11- عتريس، محمد: معجم بلدان العالم، الدار الثقافية للنشر، القاهرة، ط1، 2002م.
- 12- عوض، عبد العزيز: الأطماع الصهيونية في القدس، الموسوعة الفلسطينية، ج6، 1985م.
- 13- الكيالي، عبد الوهاب: موسوعة السياسة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ج1، بيروت.
- 14- المرعشلي، احمد: الموسوعة الفلسطينية، القسم العام، مج1، بيروت، 1984م.

- 15- المرعشلي، احمد: الموسوعة الفلسطينية، القسم العام، مج2، بيروت، 1984م.
- 16- المرعشلي، أحمد: الموسوعة الفلسطينية، مج4، بيروت، ط1، 1984م.
- 17- المسيري، عبد الوهاب: موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، دار الشروق، مصر، القاهرة، مج4، 2003م.
- 18- المسيري، عبد الوهاب: موسوعة المفاهيم والمصطلحات الصهيونية، مركز الدراسات السياسية والإسرائيلية، الاهرام، مصر، 1975م.
- 19- منصور، جوني: معجم الإعلام والمصطلحات الصهيونية والإسرائيلية، مدار، رام الله، 2009.
- 20- موسوعة المصطلحات، مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، رام الله، فلسطين، 2015م.
- 21- هيئة الموسوعة الفلسطينية، الموسوعة الفلسطينية، دمشق، المجلد الأول، دمشق، 1984م.

رابعاً: الرسائل العلمية:

1. أبو حلبية، حسن: تاريخ الأحزاب العمالية الصهيونية في فلسطين 1905-1948م، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2011م.
2. أبو خضورة، إيمان: المنظمات العسكرية والأمنية الصهيونية في فلسطين 1897-1920م، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2012م.
3. أبو هديب، خالد: الاستيطان الزراعي اليهودي في فلسطين (1918-1949م) تطوره ودوره في إقامة دولة إسرائيل، أطروحة دكتوراه في العلوم الإنسانية (التاريخ)، جامعة القديس يوسف، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، معهد الآداب الشرقية، بيروت، 2001م.
4. البديري، هند: أراضي فلسطين بين مزاعم الصهيونية وحقائق التاريخ، دراسة وثائقية (رسالة دكتوراه)، جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، 1998م.
5. بكر، خميس فضل: الحزب الشيوعي الإسرائيلي و إشكالية الهوية الفلسطينية في أراضي ال48، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين، 2013م.
6. الجيش، محمد إسماعيل محمد: الأوضاع الداخلية في إسرائيل، وأثرها على حرب 1967م، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، فلسطين، 2008م.
7. الحزماوي، محمد: ملكية الأراضي في فلسطين 1918-1948م، رسالة دكتوراه في التاريخ، الجامعة الاردنية، 1993م.

8. حمدان، كمال محمد: مفهوم الترانسفير في الفكر الصهيوني بعد قيام إسرائيل(1948-2007م)، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2008م.
9. السنوار، زكريا: منظمة الهاغاناة الصهيونية منذ إنشائها وحتى صدور قرار التقسيم(1920-1947م)، رسالة دكتوراة (غير منشورة)، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2006م.
10. الشاعر، سامي محمد:نشأة الصحافة الصهيونية في فلسطين، وتطورها 1963-1948م، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2015م.
11. عجوة، سائدة أحمد سليمان: آلية انتقال الملكية في الأراضي غير المسجلة في فلسطين "دراسة مقارنة"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح، نابلس، فلسطين، 2011م.
12. علي، نهاد:الحركة الإسلامية في إسرائيل، الأيديولوجيا والأهداف، جامعة حيفا، رسالة ماجستير، 1998م.
13. متولي، رجب عبد المنعم:مبدأ تحريم الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة، دراسة تطبيقية على احتلال العراق للكويت، رسالة دكتوراة، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، 1999م.
14. مقدادي، إسلام: العلاقات الصهيونية البريطانية في فلسطين 1936-1948م، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2009م.
15. مهاني:علي أكرم : العلاقات البريطانية في فلسطين 1918 - 1936م، (رسالة ماجستير)، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2010م.

خامساً:المصادر:

- الوقائع الإسرائيلية، كتاب القوانين 1959-1960م، العدد299، الصادرة بتاريخ19/كانون الثاني/1960م، طبع بواسطة القائم بمطبوعات الحكومة، أورشليم.
- ____:الأقلية العربية في ظلام إسرائيل(1379-1960م)، الأمانة العامة، جامعة الدول العربية، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة.

سادساً:المراجع العربية:

1. إبراهيم، حنا:حنا نقارة محامي الأرض والشعب، دار الأسوار، ط1، عكا، 1985م.
2. إبراهيم، يوسف كامل: التحول الديموغرافي القسري في فلسطين، صدر عن السلطة الفلسطينية، الهيئة العامة للاستعلامات، المركز الصحافي الدولي، فلسطين، غزة، 2001م.
3. إبراهيم، يوسف كامل: التحول الديموغرافي القسري في فلسطين، صدر عن السلطة الفلسطينية، الهيئة العامة للاستعلامات، المركز الصحافي الدولي، فلسطين، غزة، 2001م.

4. أبو الهيجاء، إبراهيم: جدار الخوف، سلسلة دراسات فلسطينية(2)، مركز الإعلام العربي، ط1، 2004م.
5. أبو بكر، أمين: ملكية ال سرسق في فلسطين، مؤسسة عبدالحميد شومان، عمان، 1996م.
6. أبو جابر، إبراهيم: المجتمع العربي في إسرائيل، مدخل إلى القضية الفلسطينية، مركز الدراسات المعاصرة، 2014م.
7. أبو ريا، عصام، تطور القيادة العربية..دراسة الحركة الإسلامية في أم الفحم، الجامعة العبرية، القدس، 1991م.
8. أبو سعد، إسماعيل: البدو الفلسطينين الأصلائيون في النقب: تمدين قسريّ وحرمان من الاعتراف، (الفلسطينيين في إسرائيل قراءات في التاريخ، والسياسة، والمجتمع، نديم روحانا أريج صباغ-خوري (محرران)، مدى الكرمل - المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية)، حيفا، 2011م، ص122.
9. أبو عامر، عدنان: الحركة الإسلامية بين الدعوة والسياسة، مركز الإعلام العربي، القاهرة، 2006م.
10. أبو عرفة، عبد الرحمن: الاستيطان التطبيق العملي للصهيونية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، دار الخليل- الطبعة الأولى- 1981م.
11. أبو عرفة، عبد الرحمن: الاستيطان العملي للصهيونية، دار الجليل للنشر والدراسات والابحاث الفلسطينية، ط2، عمان، 1986م.
12. أبو عرفة، عبد الرحمن: الاستيطان اليهودي وأثره على مستقبل الشعب الفلسطيني، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، ط1، 2006م.
13. أبو كشك، بكر: الأراضي العربية في فلسطين المحتلة 1948م، والسياسة الإسرائيلية، وكالة أبو عرفة للصحافة والنشر، القدس.
14. الأحمد:نجيب:تهويد القدس، منظمة التحرير الفلسطينية، دائرة التوجيه المعنوي، بيروت، 1984م.
15. ارشيدات، عصام، وآخرون : دراسات في القضية الفلسطينية، الطبعة الأولى، دار الكندي للنشر والتوزيع، الأردن، إريد، 1992م.
16. الأسعد، أسعد:الأرض والممارسة الصهيونية، منشورات عرسك، 1979م.
17. إسماعيل، عباس:عنصرية إسرائيل، فلسطينيو 48 نموذجاً، سلسلة أولست إنساناً(1)، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، لبنان، ط1، 2008م.
18. الأسمر، فوزي: عرب في إسرائيل، ترجمة نظمي لوقا، صوفي عبدالله، دار المعارف، 1977م.

19. الأشقر:رياض: الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1973م، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، لبنان، 1979م.
20. اغبارية، مسعود أحمد:المشهد السياسي الإسرائيلي، تقرير مدار الإستراتيجي 2006، مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، رام الله، فلسطين، 2006م.
21. أمين، مصطفى: إستراتيجية بناء المستوطنات في إسرائيل، المركز العربي، 2013م.
22. البحيري، صلاح الدين: مدخل إلى القضية الفلسطينية، تحرير جواد الحمد، سلسلة دراسات، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، 1997م.
23. بدر، حمدان: دور منظمة الهاغاناة في فلسطين من 1920-1945م، منشورات فلسطين المحتلة، بيروت، ط1، 1981م.
24. بدر، كاميليا عراف:نظرة على الأحزاب والحركات السياسية الإسرائيلية، جمعية الدراسات العربية، القس، حزيران 1981م.
25. البديري، هند:أراضي فلسطين بين مزاعم الصهيونية وحقائق التاريخ، القاهرة، مطابع جامعة الدول العربية، 1998م.
26. البرصان، أحمد سليم:دراسات إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية، وحرب حزيران /يونيو 1967م، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط1، عدد 40، 2000م.
27. بشارة، سهاد؛ حمدان، هناء: ورقة موقف 21 تموز 2009، مراجعة نقدية لمشروع قانون دائرة أراضي إسرائيل (التعديل رقم 7)، 2009م.
28. بشارة، عزمي:الخطاب السياسي المبتور ودراسات أخرى، مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، ط1، رام الله، 1998م.
29. بشارة، عزمي:العرب في إسرائيل رؤية من الداخل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط، 2008م.
30. بشير، نبيه:حول تهويد المكان، مدى الكرمل، حيفا، 2004م.
31. بقاعي، نهاد:عائدون إلى كفر برعم، بديل المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين، بيت لحم، فلسطين، 2005م.
32. بوزاغلو، نوغا دغان: الحق في التعليم العالي، ورقة معلومات، مركز أدفا -معلومات حول المساواة والعدالة الاجتماعية في إسرائيل، تل أبيب، 2007م.
33. بويصير، صالح مسعود: جهاد شعب فلسطين، منشورات وزارة الثقافة الفلسطينية، دار بويصير، ط1، 1987م.

34. التفكجي، خليل. الاستيطان - الهدف والنتيجة، منشورات وزارة الإعلام، كتاب رقم (1)، ط1، 1995م.
35. التتير، تقي الدين، عطوي، محمد: الإعلام الإسرائيلي ومواجهته، ط1، 1992م.
36. توما، إميل: طريق الجماهير العربية الكفاحي في إسرائيل، دار ابو سلمى لنشر الفكر الفلسطيني التقدمي، عكا، 1982م.
37. تيم، سعيد: النظام السياسي الإسرائيلي، دار الجليل للطباعة والنشر، ط1، 1989م.
38. جبارة، تيسير: تاريخ فلسطين، دار الشروق للنشر والتوزيع، رام الله، فلسطين، 1998م.
39. جبارين، تيسير: التخطيط القومي في إسرائيل، مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، رام الله، فلسطين، 2014م.
40. جبارين، تيسير: الإسرائيلية التي تتوقع مستقبل العرب بحسب الأجنحة اليهودية- الصهيونية، في مدى يخلو من الأجنحة الفلسطينية، القضاء والحكم، المجلد و، 2001م.
41. جبارين، يوسف تيسير: أنظمة الطوارئ، مدى الكرمل، المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية، 2011م.
42. الجبور، سمير: انتخابات الكنيست الحادي عشر 1984م- الأبعاد السياسية والاجتماعية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1985م.
43. جرار، حسني ادهم: المعارك التاريخية على أرض الشام، نكبة فلسطين عام 1947- 1948م، (مؤامرات وتضحيات)، دار الفرقان للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 1995م.
44. جرار، حسني ادهم: نكبة فلسطين عام 1947-1948م، ص 187-188.
45. جرايسي، برهوم: الخارطة السياسية في إسرائيل - انتخابات 2013م، مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، رام الله، فلسطين، 2013م.
46. جرباوي، تفيدة؛ نخلة، خليل: تمكين الأجيال الفلسطينية التعليم والتعلم تحت ظروف قاهرة، مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، رام الله، فلسطين، 2008م.
47. جريس، صبري: العرب في إسرائيل: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، 1967م.
48. جريس، صبري: تاريخ الصهيونية 1862-1948م، مركز الأبحاث، بيروت، ج1، 1977م.
49. جريس، صبري: تاريخ الصهيونية 1862_1948م، مركز الأبحاث، فلسطين، ج2، 1986م.
50. جمال، أمل: الصحافة والاعلام في إسرائيل، بين تعددية البنية المؤسساتية وهيمنة الخطاب القومي، مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، رام الله، 2005م.

51. جمال، أمل: الصحافة والاعلام، إسرائيل دليل عام 2004م، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط1، بيروت، لبنان، 2004م.
52. الجندي، إبراهيم: اللاجئون الفلسطينيون بين حق العودة والتعويض، دار الشروق للنشر والتوزيع، رام الله، فلسطين، 2001م.
53. جورج، قصيفي: الرهان الديمغرافي في فلسطين، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1990م.
54. حجاج، عيد: كل مكان وأثر في فلسطين، ج1، منشورات الجامعة الاردنية، 1990م.
55. حسين، فاضل: تاريخ فلسطين السياسي تحت الادارة البريطانية، في ضوء ترجمته للمذكرة التي قدمتها الحكومة البريطانية سنة 1947م، إلى لجنة الامم المتحدة الخاصة بفلسطين، مطبعة الرابطة، بغداد، طبعة عامة، 1956م.
56. حسين، محمد: الاستيطان الصهيوني في القدس 1967-1993م، نابلس، فلسطين، 2001م.
57. حماد، مجدي: النظام السياسي الاستيطاني "دراسة مقارنة إسرائيل وجنوب افريقيا"، دار الوحدة.
58. الحمد، جواد: المدخل إلى القضية الفلسطينية، مركز دراسات الشرق الأوسط، ط7، مج1، 2004م.
59. الحوت، بيان نويهض: فلسطين القضية، الشعب، الحضارة، التاريخ السياسي في عهد الكنعانيين حتى العشرين، دار الاستقلال، لبنان، بيروت، ط1، 1991م.
60. الحوت، بيان: القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين 1917-1948م، دار الهدى للطباعة والنشر، كفر قرع، 1986م.
61. حوراني، فيصل: جذور الرفض الفلسطيني 1918-1948م، شرننت برس، ط1، قبرص، 1990م.
62. حيدر، شاكر: أحكام الأراضي والأموال غير المنقولة، مطبعة الاعتماد، بغداد، ط1، 1947م.
63. حيدر، عزيز: الفلسطينيون في إسرائيل في ظل اتفاقية أوسلو، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط1، بيروت، 1997م.
64. حيدر، عزيز: التغيير السياسي الفلسطيني في إسرائيل، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط1، بيروت، لبنان، 1990م.
65. حيدر، عزيز: مظاهر الفقر بين العرب في إسرائيل، مجلة الأسوار، عدد1، عكا، ربيع 1988م.

66. الخالدي، رجا: تبلور إقتصادي عربي في إسرائيل، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط1، بيروت، لبنان، 1990م.
67. الخالدي، وليد: كي لا ننسى (قرى فلسطين التي دمرتها إسرائيل سنة 1948م، وأسماء شهدائها)، ط1، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1997م.
68. الخالدي، وليد: الصهيونية في مائة عام، من البكاء على الأطلال إلى الهيمنة على المشرق العربي (1897-1997م)، دار النهار للنشر، ط2، 2002م.
69. خطيب، شوقي: التصور المستقبلي للعرب الفلسطينيين في إسرائيل، اللجنة القطرية لرؤساء السلطات المحلية العربية في إسرائيل، 2006م.
70. خلة، كامل محمود: فلسطين والانتداب البريطاني 1922-1939م، المنشأة العامة للنشر والتوزيع، طرابلس.
71. خليفة، أحمد: الأحزاب السياسية في إسرائيل، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ط3، 1997م.
72. خمائسي، راسم: المجتمع العربي في إسرائيل: السكان، المجتمع، الاقتصاد، معهد فإن لير، القدس، 2009م.
73. الخولي، حسن صبري: سياسة الاستعمار تجاه فلسطين في النصف الأول من القرن العشرين، الجزء الأول، دار المعارف.
74. خيال، نجاتي: آراء جول الوضع الراهن ومهمات المرحلة، الحركة الوطنية التقدمية.
75. الدجاني، أحمد صدقي: الانتفاضة الفلسطينية وزلزال الخليج، دار المستقبل العربي، بيروت، ط1، 1991م.
76. الدجاني، عبلة: المرأة الفلسطينية والطفل الفلسطيني في مواجهة الغزوة الصهيونية، دار المستقبل العربي، القاهرة، مصر، 1992م.
77. دروزة، محمد عزة: القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها، المكتبة العصرية، صيدا، 1950م.
78. الدويك، موسى القدسي: استراتيجية الاستيطان الصهيوني، منشأة المعارف، الاسكندرية، مصر، 2004م.
79. دياب، محمود: الصهيونية العالمية والرد على الفكر الصهيوني المعاصر، الشعب، دار الكتب، 1976م.
80. ديان، موشيه: مذكراتي، دار الفكر، ط1، بيروت، لبنان.

81. ربابعة، غازي إسماعيل: الإستراتيجية الإسرائيلية للفترة من (1967-1980م)، مكتبة المنار، الأردن، الزرقاء، ط1، 1983م.
82. رزوق، أسعد: الصهيونية وحقوق الإنسان العربي، مركز الأبحاث، بيروت، 1968م.
83. زعاترة، رجا: الهوية، لجنة متابعة التعليم العربي، الناصرة، 2011م.
84. زعبي، همت: العنف الاقتصادي تجاه النساء الفلسطينيات في مناطق ال48 (مهجرات الداخل - صفرية كحالة)، مدى الكرمل، حيفا.
85. زغيب، ياسر: فلسطينيو 48، الهوية الواقع والمستقبل، مركز باحث للدراسات، بيروت، 2004م.
86. سرية، صالح عبدالله: تعليم العرب في إسرائيل، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، 1973م.
87. سعاد، نصر: الاستيطان الجديد في الجليل، مركز الأبحاث، جمعية الدراسات العربية، 1989م.
88. سعد، أحمد: التطور الاقتصادي في فلسطين، دار الاتحاد للطباعة والنشر، حيفا، ط1، 1985م.
89. السعدي، غازي: الأحزاب والحكم في إسرائيل، دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، عمان، الطبعة الأولى، 1989م.
90. السعدي، غازي: من ملفات الإرهاب الصهيوني في فلسطين، دار الجليل، عمان، 1984م.
91. السعدي، غازي، وآخرون: الكتاب السنوي. توثيق لأبرز المعلومات والاحداث في فلسطين المحتلة 1981م، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، دار الجليل للنشر، بيروت، ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، دار الجليل للنشر، بيروت، ط1، 1982م.
92. سفاريني، علي: دراسات حول مشروع القانون المدني، جامعة بيت زيت، معهد الحقوق، 2003م.
93. سلمان، رضى: إسرائيل 1984م أحداث ومواقف، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط1، بيروت، لبنان، 1985م.
94. سلمان، رضى: المنسيون "عرب فلسطين 1948، مرحلة النهوض من الصدمة، عدد 1990م.
95. سلمان، نسيم؛ فولكمان، روعي:، تطوير النقب والجليل، جمعية سيكوي، 2005.
96. سليم، محمد بن عبد الرؤوف: نشاط الوكالة اليهودية لفلسطين منذ إنشائها وحتى قيام دولة إسرائيل 1922-1948م، المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

97. سليمان، محمد: الصحافة الفلسطينية وقوانين الانتداب البريطاني، ط1، نيقوسيا، بيسان، 1988م.
98. سميح، غنادري: الجماهير العربية في إسرائيل بانوراما الاضطهاد والتمييز القومي، دار الناصرة، ط1، 1987م.
99. السهلي، نبيل محمود: فلسطين أرض وشعب منذ مؤتمر بال وحتى 2002، منشورات اتحاد الكتاب العربي، دمشق، 2004م.
100. سويرسكي، باريرا، حسن، منار: النساء اليهوديات الفلسطينيات في إسرائيل التوجهات الحالية والتطور المستقبلي، مركز دراسات المجتمع العربي في إسرائيل، 1995م.
101. السيد حسين، عدنان: التوسع في الإستراتيجية الإسرائيلية، ط1، دار التفائس، بيروت، لبنان، 1989م.
102. سيسالم، مازن: مجموعة القوانين الفلسطينية، - الاحوال الشخصية للمسلمين والمسيحيين والاجانب وقوانين الاوقاف وفقا لآخر التعديلات، ج2، دار الايتام الإسلامية، القدس، 1977م.
103. شاش، السفير طاهر: التطرف الإسرائيلي جذوره وحصاده، دار الشروق، بيروت، ط1، 1997م.
104. الشاعر، محمد: الحرب الفدائية في فلسطين على ضوء تجارب الشعوب في قتال العصابات، بيروت، 1967م.
105. الشامي، رشاد عبدالله: إشكالية اليهود الهوية في إسرائيل، سلسلة كتب ثقافية، يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، أغسطس، 1997م.
106. شبيب، سميح: الأصول الاقتصادية والاجتماعية للحركة السياسية في فلسطين "1920-1948م"، مؤسسة الأسوار، عكا، ط1، 1999م.
107. شبير، محمد سليمان: التطور التاريخي للنظام القانوني في فلسطين، ط1، جامعة الأزهر، 2011م.
108. شفيق، منير: اتفاق أوسلو وتداعياته، المركز الفلسطيني للإعلام، دم.
109. شلحت، انطوان: الحريديم في عين العاصفة، أوراق إسرائيلية 59، مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، رام الله، فلسطين، 2012م.
110. شلحت، انطوان: عرب 1948م، تهميش مزدوج، مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، عكا، فلسطين، 2011م.
111. الشناق، محمود نهار: العلاقات بين العرب واليهود في فلسطين.

112. شوفاني، إلياس:إسرائيل 2020 خطتها التفصيلية لمستقبل الدولة والمجتمع(مبادئ التخطيط البعيد المدى)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، م1، ط1، 2004م.
113. شوفاني، إلياس:الموجز في تاريخ فلسطين السياسي منذ فجر الاسلام وحتى سنة 1949م، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1996م.
114. صالح عبدالله:تعليم العرب في إسرائيل، مركز الابحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، يونيو، 1973م.
115. صالح، حسن عبد القادر: سكان فلسطين ديموغرافياً وجغرافياً دار الشروق عمان الأردن الطبعة الأولى 1985م.
116. صالح، محسن: الترانسفير طرد الفلسطينيين في الفكر والممارسات الإسرائيلية، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، معلومات(10)، لبنان.
117. صالح، محسن:القدس تحت الاحتلال، عالم الفكر، ع4، ج38.
118. صايغ، أنيس:13أيلول، مكتبة بيسان، ط1، بيروت، 1994م.
119. صايغ، أنيس:الجهل بالقضية الفلسطينية "دراسة في معلومات الجامعيين العرب عن القضية الفلسطينية، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، بيروت، 1970م.
120. صايغ، أنيس:المستعمرات الإسرائيلية الجديدة منذ عدوان 1967م، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، بيروت، 1969م.
121. صايغ، أنيس:بلدان ية فلسطين المحتلة 1948-1967م، مركز الابحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، لبنان، 1968م.
122. الصايغ، يوسف: الاقتصاد الإسرائيلي، مع ملحق لعامي 1963-1964م، مركز الأبحاث، بيروت، ط1، 1966م.
123. الصباغ، زهير، وآخرون:فلسطينيو 48"نضال تحرري مستمر 1948-1988م، مؤسسة عيال للدراسات والنشر، ط2، 1991م.
124. ضاهر، سعود: المشرق العربي المعاصر من البداوة إلى الدولة الحديثة، معهد الأبناء العربي، بيروت، ط1، 1986م.
125. طنوس، نبيل:اللجنة القطرية للدفاع عن أراضي العرب في إسرائيل، المركز العربي للحقوق والسياسات، 2012م.
126. طه، مجدي:قراءة في كتاب متي وكيف اخترعت أرض إسرائيل، مركز الدراسات المعاصرة، أم الفحم، 2012م.
127. طه، مجدي؛عمر، فادي:قراءة في المخطط المستحدث لتهدويد الجليل، مركز الدراسات المعاصرة، ام الفحم، 2013م.

128. العارف، عارف: النكبة الفلسطينية والفردوس المفقود، دار الهدى، مج 4، 2007م.
129. العارف، عارف: نكبة بيت المقدس، المكتبة العصرية، بيروت، ج5، 1956م.
130. عامر، عبد المنعم: إسرائيل، الأساطير، تزييف التاريخ، المؤامرة الاستعمارية، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، ط1، 2000م.
131. عايد: خالد: الاستعمار الاستيطاني للمناطق العربية المحتلة خلال عهد الليكود (1977-1984م)، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ط1، 1986م.
132. عايد: خالد: سياسة إسرائيل في المناطق الفلسطينية المحتلة "دراسات في أساليب الضم والتهويد"، وكالة ابو عرفة للصحافة والنشر، القدس.
133. العبادسة، جميل: الخروقات الإسرائيلية لاتفاقيات السلام الفلسطينية الإسرائيلية، الهيئة العامة للاستعلامات للبنك الوطني للمعلومات، ط1، 2001م.
134. عبد الرحمن، أحمد: ابو جهاد أحاديث عن الانتفاضة، منظمة التحرير الفلسطينية، المطبعة العربية، تونس.
135. عبد الرحمن، أسعد: الغزو الصهيوني وحلقات الصراع السياسي الإجلاتي الديموغرافي في فلسطين 1882-1990، دار اللوتس، عمان.
136. عبد العزيز: عوض: مقدمة في تاريخ فلسطين الحديث 1831-1914م، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1983م.
137. عبد الكريم، إبراهيم: تهويد الأرض، واسماء المعالم الفلسطينية، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2001م.
138. عبد الكريم، قيس وآخرون (1997)، نظرة على المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية من مدريد إلى أوسلو، بيروت، شركة التقدم للطباعة والنشر.
139. عبدالله، إبراهيم: الحركة الإسلامية في فلسطين 48- نظرة من الداخل، دراسة غير منشورة، بدون تاريخ ولا دار نشر.
140. عبدالله، غسان، سابيلا، تريبز: نظرة على أوامر الإقامة الجبرية في المناطق المحتلة 1967-1983م، جمعية الدراسات العربية، القدس.
141. عبد المجيد، ردينة: سياسة إسرائيل التعليمية تجاه العرب في فلسطين المحتلة عام 1948-1976م، دار المأمون للنشر والتوزيع، ط1، 2012م.
142. عبد النور، فؤاد: الجليل الأرض والإنسان في الجليل، مطبعة الشرق العربية، القدس.
143. عسكر، عبد العزيز سالم: العرب في إسرائيل، دار عزت خطاب للطبع، القاهرة، 1967م.
144. العسكري، يسار: قصة مدينة صفد، دار الثقافة بمنظمة التحرير الفلسطينية.

145. عطية، إحسان : مصادرة الأراضي في المناطق العربية المحتلة 1967-1980م، جمعية الدراسات العربية، القدس، 1980م.
146. عطية، إحسان وآخرون: مناطق عربية محتلة حقائق وأرقام، مركز الدراسات الإحصائية، جمعية الدراسات العربية، القدس، 1985م.
147. عطية، إحسان وآخرون: مناطق عربية محتلة حقائق وأرقام، مركز الدراسات الإحصائية، جمعية الدراسات العربية، القدس، 1985م.
148. عكاشة، زهير:ترجمات إستراتيجية، تقرير مؤسسة عدالة حول الأقلية العربية في إسرائيل، عدد3، 1999م.
149. العلمي، أحمد: حرب عام 1948، دار الأسوار، عكا، 1990م.
150. علي، علي محمد:في داخل إسرائيل، الدار القومية للطباعة والنشر.
151. علي، فلاح خالد: الحرب العربية الإسرائيلية 1948-1949م، وتأسيس إسرائيل، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط1.
152. علي، محمد علي: إسرائيل والشرق الأوسط، الدار القومية للطباعة والنشر.
153. العملة، أبو خالد:أوسلو محطة لتهويد فلسطين.. خطوة للسيطرة على المنطقة، دار الكنوز الأدبية، ط1، بيروت، لبنان، 1997م.
154. غانم، أسعد:الأقلية في إسرائيل، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط1، بيروت، لبنان، 2004م.
155. غانم، أسعد:تقرير مدار الاستراتيجي 2005م- المشهد الإسرائيلي في العام 2004م، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، رام الله، 2005م.
156. غزاوي، عمر:الصهيونية والأقلية القومية العربية في إسرائيل، الأسوار للطباعة والنشر، عكا، 1979م.
157. فاروق، بهاء: حكاية فلسطين بالخرائط والوثائق، هلا للنشر والتوزيع، مصر، الجيزة، ط1، 2002م.
158. فرج، جعفر:العمل المؤسّساتي والعمل السياسي، مركز مساواة، مركز معلومات لتطوير الأحياء العربية في حيفا، 2006م.
159. فلاح، غازي:عرب السواحل الكمانه حلقة في سياسة تهويد الجليل، المواكب، الناصرة، ج1، عدد5، 6، 1984م.
160. فيتيلو، أنيتا:نظرة عامة على أوامر التقييد والحد من التنقل، جمعية الدراسات العربية، القدس.
161. قاسم، عبد الستار:رسالة في الصمود، جمعية الدراسات العربية، القدس، 1980م.

162. قعوار، نهى زعرب: تاريخ الناصرة مسيرة عبر العصور 2000م، الناصرة، 2000م.
163. قهوجي، حبيب: عرب فلسطين المحتلة عام 1948م "إنتماء و صمود"، دمشق، سورية، 1976م.
164. قهوجي، حبيب: العرب في ظل الاحتلال الإسرائيلي منذ 1948م، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، 1972م.
165. كباها، مصطفى: الأقلية العربية الفلسطينية في إسرائيل في ظل الحكم العسكري وإرثه، مدى الكرمل - المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية، 2012م.
166. كتن، هنري: قضية فلسطين، اصدار وزارة الثقافة، 1990م.
167. كناعنة، شريف: التغيير الاجتماعي والتوافق النفسي عند السكان العرب في إسرائيل، مركز الوثائق والابحاث، جامعة بيرزيت، 1978م.
168. كناعنة، شريف؛ عقم، نبيل: الحواجز العسكرية الإسرائيلية، دراسة تحليلية لدور الحواجز في الإخضاع والإقتلاع، سلسلة دراسات الانتفاضة (1)، مركز فلسطين للدراسات والنشر، رام الله، فلسطين، ط1، 2003م.
169. كنفاني، غسان: الأدب الفلسطيني المقاوم تحت الاحتلال 1948-1968م، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ط1، 1968م.
170. كوهين، رعان، عوفيد، عام: السياسة في المجتمع العربي داخل إسرائيل، 1986م.
171. الكيالي، عبد الوهاب: تاريخ فلسطين الحديث، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1979م.
172. الكيالي، عبد الوهاب: تاريخ فلسطين الحديث، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط9، بيروت، لبنان، 1985م.
173. الكيلاني، هيثم: الارهاب يؤسس دولة، دار الشروق للطباعة والنشر، ط1، 1997م.
174. كيوان، مأمون: فلسطينيون في وطنهم لا دولتهم"دراسة في أوضاع الفلسطينيين في الأرض المحتلة سنة 1948م، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2010م.
175. اللجنة القطرية للدفاع عن الأراضي العربية في إسرائيل: الكتاب الأسود عن يوم الأرض 30 آذار 1976م، حيفا، 1976م.
176. اللجنة القطرية للدفاع عن الأراضي في الناصرة، يوميات الاحتلال والمقاومة 1-1-1981م، 30-6-1981م، حركة التحرير الوطني الفلسطيني -فتح-، مكتب الأرض المحتلة - قسم المعلومات، بيروت، ج1، 1981م.

177. ماضي، عبد الفتاح محمد: الدين والسياسة في إسرائيل، دراسة في الأحزاب والجماعات الدينية في إسرائيل، ودورها في الحياة السياسية، مكتبة مدبولي، ط1، 1999م.
178. محارب، عبد الحفيظ: هاغاناه، أتسل، ليحيي العلاقات بين التنظيمات الصهيونية المسلحة 1937-1938م، بيروت، ط1، 1981م.
179. محارب، محمود: الهاجس الديموغرافي، مركز الأبحاث، جمعية الدراسات العربية، 1989م.
180. محمد: جبريل: دراسة حول فاقد الهوية -سلسلة التقارير القانونية4-، الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، رام الله، 1998م.
181. محمد، أحمد شيخ، وآخرون: واقع النساء العربيات في إسرائيل، ترجمة: نواف عثمانة، جمعية الجليل، الجمعية العربية القطرية للبحوث والخدمات الصحية، شفاعمرو، 2012م.
182. محمد، جبريل، وآخرون: فلسطينيو ال48: نضال مستمر 1948-1988م، مركز الزهراء للدراسات والأبحاث، القدس، 1990م.
183. مخادمة، ذياب: الاستيطان اليهودي وأثره على مستقبل الشعب الفلسطيني، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، ط1، 2006م.
184. مزعل، غانم: الشخصية العربية في الأدب العبري الحديث 1948-1985م، دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، ط1، عمان، 1986م.
185. مصالحة، نور الدين: أرض أكثر وعرب أقل "سياسة الترانسفير الإسرائيلية في التطبيق، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 2002م.
186. مصطفى، مهند: تهويد الجليل في الفكر والممارسة الصهيونيين، مركز الدراسات المعاصرة، 2006م.
187. مظهر، سليمان: فلسطين العربية في التاريخ، دار الحرية للنشر، القاهرة، ط1، 2000م.
188. مغنم، عبد الناصر: الكيان الصهيوني دولة القمع والارهاب، ابن خزيمة، السعودية، ط1، 2003م.
189. مناصرة، محمد: أنتهاك الحقوق الاجتماعية للعمال الفلسطينيين في إسرائيل "شروط وظروف العمل"، مركز الديمقراطية وحقوق العاملين، رام الله، 2000م.
190. مناع، عادل، بشارة، عزمي: دراسات في المجتمع الاسرائيلي، مركز دراسات المجتمع العربي في إسرائيل، كانون ثاني/ديسمبر، 1995م.
191. منصور، انطوان: الأوضاع الاقتصادية في الأراضي المحتلة، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط1، بيروت، لبنان، 1990م.

192. منصور، جوني: إسرائيل والاستيطان الثابت والمتحول في مواقف الحكومات والأحزاب والرأي العام (1967-2013م)، "مدار" المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، رام الله، فلسطين، 2014م.
193. منصور، كميل: إسرائيل دليل عام 2004م، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط1، بيروت، لبنان، 2004م.
194. منصور، كميل: الشعب الفلسطيني في الداخل (خلفيات الانتفاضة السياسية والاقتصادية والاجتماعية)، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط1، بيروت، لبنان، 1990م.
195. النجار، حسين فوزي: أرض الميعاد (دراسة علمية للوعد الإلهي لبني إسرائيل بارض الميعاد على ضوء الكتب السماوية، دار المعارف، ط2، 1983م.
196. النحال، محمد سلامة: فلسطين أرض وتاريخ، الطبعة الأولى، دار الجليل للنشر، عمان، 1984.
197. نخلة، خليل: مستقبل الأقلية الفلسطينية في إسرائيل، مدار، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، رام الله، فلسطين، 2008م.
198. النعامي، صالح: العسكر والصحافة في إسرائيل، دار الشروق، القاهرة، ط1، 2005م.
199. النقيب، فضل مصطفى: اقتصاد إسرائيل على مشارف القرن الحادي والعشرين، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط1، بيروت، 2001م.
200. نويهض، عجاج: بروتوكولات حكماء صهيون، ج2، دار الجليل للنشر، عمان، ط1، 1984م.
201. هداوي، سامي: ملف القضية الفلسطينية، تحرير: يوسف صايغ، مركز الابحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، 1968م.
202. هيكل، محمد حسين: المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل (عواصف الحرب وعواطف السلام، دار الشروق، ط6، 1968م.
203. الوعري، نائلة: دور القنصليات الأجنبية في الهجرة والاستيطان في فلسطين (1840-1914م)، الشروق، 2007.
204. ويتن، ادوارد: مواقف القوى الاجتماعية - الاقتصادية الإسرائيلية تجاه مسألة المستوطنات، دار الافاق الجديدة، واشنطن، الولايات المتحدة الامريكية، 1985م.

205. ياسين، السيد، وعلي الدين هلال: الاستعمار السياسي الصهيوني في فلسطين (1882-1849م)، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، ج1، 1975م.
206. ياسين، عبد القادر: الحركة الوطنية الفلسطينية المحطات الرئيسية / الدروس المستفادة، دار الكلمة، القاهرة، مصر، ط1، 2000م.
207. ياسين، عبد القادر: كفاح الشعب الفلسطيني حتى العام 1948م، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط2، 1981م.
208. ياسين، موفق: مشكلات تعليم أبناء فلسطين في مراكز تجمعاتهم الكبرى في الدول العربية (1948-1973م)، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، لبنان، 1976م.
209. _____: دليل المقاتل الفلسطيني، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، 1972.
210. _____: لجنة دراسات تاريخية، دراسات تاريخية، الجامعة الإسلامية، غزة، 1986م.
211. _____: فلسطين تاريخها وقضيتها، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ط1، 2003م.
212. _____: النضالات السياسية ضد سلطات الاحتلال، يوميات الاحتلال والمقاومة (1981/1/1م-1981/6/30م)، حركة التحرير الوطني الفلسطينية، فتح، مكتب الأرض المحتلة - قسم المعلومات، بيروت، ج1، 1981م.
213. _____: مواجهة الحركة الإسلامية وصولاً إلى الإخراج عن القانون، مركز الدراسات المعاصرة، أم الفحم.
214. _____: انتهاكات حقوق الإنسان في الداخل الفلسطيني، مركز الدراسات المعاصرة، أم الفحم، 2001م.
215. _____: حكم فلسطين، لمحة تاريخية قانوناً يعاقب اليهودي-الإسرائيلي الاستيلاء على الأراضي والإسكان في فلسطين. ناشرون: الإخلاء ومركز بديل، أيار/مايو 2005م.
216. لا مساواة ولا شفافية عن ميزانية التعليم في إسرائيل، مركز أدفا، 2012م.

سادساً: المراجع المترجمة:

1. أ.فراجون: دور العمال الفلسطينيين في الاقتصاد الإسرائيلي، ترجمة: علي خليل حمد وآخرون، منشورات المكتب الفلسطيني للخدمات الصحفية، القدس، 1980م.

2. افنيري، اريه: دعوى نزع الملكية الاستيطان اليهودي والعرب في الفترة 1878-1948م، ترجمة بشير شريف البرغوثي، دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، عمان، ط1، 1986م.
3. إيبين، أبا: بلادي ثلاثون سنة لقيام الدولة، ترجمة: سمير نقاش، دارالنشر العربي، تل أبيب، 1977م.
4. بامبلا أن سميث: فلسطين والفلسطينيين 1876- (1983)، ترجمة إلهام بشارة الخوري، دار الحصاد للنشر والتوزيع، دمشق، ط1، 1991.
5. بلاسكوف، ائي: الدولة الفلسطينية "فحص الخيارات"، تقديم: علي سعود عطية، ترجمة: احمد العلمي، جمعية الدراسات العربية، القدس.
6. بوديه، ايلي: الصراع العربي الإسرائيلي في كتب التاريخ المدرسية الإسرائيلية 1948-2000م، ترجمة : وليد أبو بكر، مدار، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، رام الله، 2006م.
7. تشومسكي، ناعوم: التالوث الخطر والمصير المحتوم "الولايات المتحدة، إسرائيل، والفلسطينيين، ترجمة: علياء رافع، تقديم: تحسين بشير، دار صادق للنشر، ط1.
8. الخالدي، وليد: حرب فلسطين 1947-1948م (الرواية اليهودية الرسمية)، ترجمة أحمد خليفة، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، شركة الخدمات النشرية المستقلة المحدودة، نيقوسيا، قبرص، ط1، 1984م.
9. روجان، آفي شليم، ترجمة، الكتاب الذهبي، ناصر عفيفي، مؤسسة روز اليوسف، القاهرة، 2001م.
10. سيغف، توم: الإسرائيليون الأوائل 1949م، ترجمة: خالد عايد واخرون، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط1، 1986م.
11. شلومو، سفيرسكي؛ إيتي كونور، أطياس: صورة الوضع الاجتماعي الإسرائيلي للعام 2007م، مركز أدفا، ترجمة موقع عكا لمتابعة الشأن الإسرائيلي، 2007م.
12. عيلام، يغال: الف يهودي في التاريخ الحديث، ترجمة: عدنان أبو عامر، مؤسسة فلسطين للثقافة، دمشق، ط1، 2006م.
13. فايتس، يوسف: مذكرات سمسار أراضي صهيوني (يوسف نحماي)، ترجمة : إلياس شوفاني، دمشق، دار الحصاد، ط1، 2010م.
14. فلاح، غازي: الجليل ومخططات التهويد، ترجمة محمود زايد، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، لبنان، ط1، 1993م.

15. كتن، هنري: قضية فلسطين، ترجمة: رشدي الأشهب، السلطة الوطنية الفلسطينية، مطبوعات وزارة الثقافة، ط1، 1999م.
16. كنو، جاك: مشكلة الأراضي في النزاع القومي بين اليهود والعرب منذ وعد بلفور، ترجمة محمد عودة الدويري، الطبعة الأولى، دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، عمان، 1997م.
17. ماير، لورانس: إسرائيل الآن صورة بلد مضطرب، ترجمة مصطفى الزر، مكتبة مدبولي، ط2، القاهرة، مصر، 1997م.
18. موريس، بني: إعادة تقييم الخروج الفلسطيني في 1948م، من (حرب فلسطين إعادة كتابة تاريخ 1948م، تحرير: ابوجين
19. مونو، مارتين: في المعركة إسرائيل كما رايتها، ترجمة: حليم طوسون، مراجعة: محمد عباس سيد أحمد، لهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، 1971م.
20. الن كانتارو، وبيتر كيدرون: إسرائيل تتكلم عن خروج جديد، جمعية خريجي الجامعات الأمريكية العرب، بلمونت، ماساشوستس، ترجمة: جرار نعمان القدوة.
21. نوريت بيلد: فلسطين في الكتب المدرسية في إسرائيل - الأيديولوجيا والدعاية في التربية والتعليم، ترجمة: ياسين السيد، تقديم: انطوان شلحت، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، مدار، ط1، 2012م.
22. الهندي، سحر: التأسيس البريطاني للوطن القومي اليهودي فترة هريبرت صموئيل 1920-1925م، ترجمة عبد الفتاح الصبيحي، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ط1، 2003م.
23. يفتحييل، أورن: "الأراضي، التخطيط وعدم المساواة: تقسيم الحيز بين اليهود والعرب في إسرائيل"، مذكرة موقف، مركز "أدفا"، تشرين ال ثاني 2000.

سابعاً: الدوريات العربية :

1. إمارة، محمد: حيوية اللغة العربية في إسرائيل من وجهة نظر اجتماعية لغوية، مجلة عدالة الإلكترونية، العدد التاسع والعشرين، تشرين أول 2006م.
2. ايلي، آيل: مشاريع السلم الإسرائيلية، رعان فايتس "رئيس قسم الاستيطان في الوكالة اليهودية، يقدم مشروع سلام يوفق بين مشاريع الون ودايان وسابير، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، منظمة التحرير الفلسطينية، عدد12، بتاريخ 1973/2/1.
3. ايلي، ايل: العرب في إسرائيل: المسؤولون والمعتقلون الإسرائيليون يناقشون أوضاع المثقفين العرب في إسرائيل وأنتماءاتهم الايديولوجية والسياسية شهادات واقعية يدلي بها عن في الجامعات الإسرائيلية عن الثقافة العنصرية، والتميز وملاحقات الشرطة، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد1.

4. احمد، أحمد: نظرة حول الوضع التعليمي لعرب المثلث والجليل، مجلة صامدا للاقتصادي، السنة الثالثة، العدد 15، بيروت، لبنان، نيسان، 1980م.
5. اسكندر، فادي: الأوضاع القانونية لفلسطيني 48، الحوار المتمدن، العدد 1725، 2006/11/5م.
6. الأوضاع الدرزية .. المشاكل .. والمسؤولية، مجلة البيادر السياسي، عدد 181.
7. بلاص، محمد: محافظة جنين و"الغرفة التجارية لمنطقة الناصرة والجليل" تتفقان على التعاون المشترك، جريدة الأيام، عدد 6919، السنة العشرون، رام الله، فلسطين، 2015م.
8. بابيه، إيلان: صهيبة الحيز الفلسطيني - منظورات تاريخية وتأريخية، مكان مجلة عدالة حول الأرض والتخطيط والعدل، العدد 2، 2010م.
9. بدوان، علي: الجليل والمثلث والنقب في مشاريع التهويد، صحيفة العرب القطرية، نشر بتاريخ 16 تموز/سبتمبر 2010م، صحيفة العرب القطرية.
10. البستاني، محمد فريد: السكان في إسرائيل "تحليل وتقديرات حتى سنة 1990م"، نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ملحق العدد (12)، 1973م.
11. بوزاغلو، نوغادغان: الحق في العمل في إسرائيل، مركز أدفا - معلومات حول المساواة والعدالة الاجتماعية في إسرائيل، تل أبيب.
12. بيان صادر عن اللجنة القطرية لحركة أبناء البلد بصدد الهجرة اليهودية لبلادنا هجرة اليهود السوفيات تهدد بقاءنا في وطننا، مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد، العدد 3، صيف 1990م.
13. بديل، آخر إنجازات حملة مقاطعة إسرائيل، مجلة حق العودة، العدد 52، 11 (أذار)/مارس، 2013.
14. بشارة، عزمي: الأقلية الفلسطينية في إسرائيل مشروع رؤية جديدة، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد 11، صيف 1992م.
15. توطين البدو في الجليل للاستيلاء على مساحات جديدة من الأراضي العربية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، العدد 8.
16. جبر، يحيى عبد الرؤوف: الإعلام الجغرافية الفلسطينية بين الطمس والتحريف، جريدة حق العودة، العدد 16، إصدار مركز بديل، المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين، 2006م.
17. جبور، سمير: التأثيرات الممكنة للمهاجرين اليهود السوفيات في المجتمع الإسرائيلي، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد 4، خريف 1990م.
18. جريس، صبري: العرب في إسرائيل، مجلة شؤون فلسطينية (مجلة شهرية تصدر عن مركز الأبحاث في م. ت. ف)، نيقوسيا، عدد 89، نيسان (أبريل)، 1979م، ص 203.

19. جريدة حكومة فلسطين الرسمية، عدد133، نشرت بتاريخ 1 شباط 1925م، القدس.
20. حيدر، عزيز: النظام الاقتصادي وخيارات المواطنين العرب في إسرائيل، مجلة جدل، العدد الرابع عشر/ تموز/ 2012م.
21. حاج يحيى، قصي: دراسة تحليلية في معطيات تشغيل الأكاديميين العرب في سوق العمل الإسرائيلي، مجلة الرسالة، المعهد الأكاديمي لأعداد المعلمين العرب عدد، 2006/14.
22. حاييم تسادوك(الجلسة الرابعة -1973/11/23م)، مجلة الدراسات الفلسطينية، ملحق العدد(19)، 1973م.
23. خوري: إلياس : فوزي الأسمر بين منفيين، مجلة الدراسات الفلسطينية، مجموعة 176، عدد 97، 2014م.
24. الخطط الاستيطانية في عهد الليكود، مجلة صامد الاقتصادي، بيروت، لبنان عدد48، آذار نيسان، 1984م.
25. ديبيترو، دانا: الأقلية العربية الفلسطينية في إسرائيل، حق العودة، 15/آذار(مارس)، 2013.
26. دان، رابينوفيتش:إطالة على الناصرة "إثنوغرافيا الاستبعاد في الجليل، مجلة الدراسات الفلسطينية، بيروت، عدد36، 1998م.
27. دريني، سيف الدين:التأثرات السياسية داخل التنظيم الطلابي، مجلة صامد الاقتصادي، العدد15.
28. دياب، اية؛رضا، ريهام؛زينب، محمد:واقع الأقلية العربية في إسرائيل، جريدة الكرمل.
29. روحانا، نديم، غانم، أسعد: المواطنين الفلسطينيين في دولة "إسرائيل"، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد 3، صيف 1998م.
30. ردود الفعل في الوسط العربي، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد24، 1976م.
31. رفض قبول أدباء عرب في جمعية الأدباء اليهود، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، عدد1.
32. أبو راس، ثابت: قراءة أولية لخطوات الحكومة الأخيرة بشأن مخطط برافر، جريدة كل العرب، الخميس 2013/12/27م.
33. أبو راس، ثابت: عرب النقب وأراضيهم بين مطرقة القوننة، وسندان الأمننة الإسرائيلية، مجلة شؤون فلسطينية، عدد249-250.
34. زيداني، سعيد:المواطنة الديمقراطية والعرب في إسرائيل، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد3، 1990م.
35. زريق، ايليا:تحويل البنية الطبقة للعرب في إسرائيل، مجلة صامد الاقتصادي، عدد15، السنة الثالثة، بيروت، لبنان، 1980م.

36. السهلي، نبيل محمود : الاستيطان والصراع الديمغرافي في إطار المشروع الصهيوني، صامد الاقتصادي العدد 111 كانون الثاني . شباط آذار 1998.
37. سلمان، رضى: المنسيون عرب فلسطين مرحلة النهوض من الصدمة، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ربيع 1990م.
38. سلمان، رضى، وآخرون: سياسة الترحيل الجماعي الإسرائيلية، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد 1، 1990م.
39. السيد، رشاد: الاستيطان الصهيوني في الأراضي العربية المحتلة 1967-1983م، مجلة صامد الاقتصادي، عدد 48، آذار/نيسان، 1984م.
40. السعدي، خليل: بمناسبة الذكرى العاشرة ليوم الأرض: مهرجانات في الجليل والمثلث والنقب واضراب وصدامات في الضفة والقطاع، شؤون فلسطينية، عدد 158-159، 1986م.
41. سالم، جمال: آثار الاستيطان الإسرائيلي على الأوضاع الاجتماعية في المناطق المحتلة، مجلة صامد الاقتصادي، العدد 48، ايار /نيسان، 1984م.
42. أبو ستة، سليمان: حق العودة مقدس وقانوني وممكن (1) سياسة الترحيل والتوطين من أعمدة الفكر الصهيوني الثابتة إلى عمل عربي موحد لمقاومة مشاريع التوطين، مجلة السفير، بيروت، عدد 8381، نشرت بتاريخ 1999/8/24م.
43. الاستيطان الإسرائيلي في مدينة القدس، مجلة المقاومة، مركز يافا للدراسات والابحاث، القاهرة، العدد العاشر.
44. الاستراتيجية الصهيونية لاستغلال موضوع الاقليات القومية والطائفية في الوطن العربي، مجلة الأرض المحتلة، العدد 14.
45. الاستيلاء على الأراضي والاستيطان، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد (13)، 1973م.
46. شاويش، ماهر: مشاريع تصفية قضية اللاجئين الفلسطينيين، تجمع العودة الفلسطيني (واجب)، قسم الأبحاث والدراسات.
47. شعبان، خالد: الحكومة الأحزاب والمواقف السياسية، قضايا إسرائيلية - العدد 10، مركز التخطيط . الفلسطيني، غزة، 2000م.
48. شحود، سامي سليمان: إسكان المهاجرين الجدد في فلسطين المحتلة 1948م: الواقع، الانعكاسات، المخططات، مجلة الأرض، العدد 9، ايلول/سبتمبر 1991م.
49. أبو شرار، هند: مشكلات التعليم عند العرب في إسرائيل، مجلة شؤون فلسطينية، عدد 135.
50. القدومي، عيسى: الجامعات العبرية، وجيش البروفسورات، مركز بيت المقدس للدراسات التوثيقية.

51. شاهين، حنه: مصادرة الأراضي في الجليل، مجلة شؤون فلسطينية، مركز الابحاث، بيروت، عدد57، 1975م.
52. شاهين، حنه: مخطط جديد لمصادرة الاف الدونمات من الأراضي العربية تنفيذاً لسياسة تهويد الجليل، مجلة شؤون فلسطينية، عدد49، 1975م.
53. الشيخ رائد صلاح يحذر: مرحلة جديدة في جريمة هدم وإزالة طريق باب المغاربة الملاصقة للمسجد المبارك". نشرة الأقصى الإلكترونية، 9 مايو 2007.
54. الشراوي، فواز: تكوين السكان اليهود في فلسطين قبل سنة1948م، مجلة جامعة النجاح للأبحاث(العلوم الإنسانية)، مج20، عدد2، 2006م.
55. صباغ، زهير: الحقيقة وراء " المنطقة 9 في الجليل : رؤساء المجالس المحلية يطالبون بإلغاء الاوامر بخصوص المنطقة، مجلة البيادر السياسي، مجموعة9، عدد196، 1986م.
56. طه، مجدي: في ظل الذكرى ال37 ليوم الأرض :هل من مذكر؟!، مركز الدراسات المعاصرة، 2013/3/13.
57. عملية السلام إلى مزيد من التهويد؟، مجلة البيادر السياسي، العدد751، السنة العشرون، 1/نيسان/2000م.
58. أبو العز، شاهين: عمليات طرد العرب، مجلة فلسطين الالكترونية، عدد 8، كانون الأول، 2010.
59. أبو عقل، راجية: التخطيط والبناء قوانين وقضايا مختارة، مركز مساواة لحقوق المواطنين العرب في إسرائيل، آذار، 2008م.
60. أبو عامر، الحركة الإسلامية في فلسطين ال48بين عامي1971-2004م، مجلة الجامعة الإسلامية، المجلدالعشرون، العدد2، 2012م.
61. أبو عجمية، محمد سعيد: الذكرى الخالدة .ليوم الأرض، مجلة البيادر السياسي، العدد751، السنة العشرون، 2000م.
62. عادل جامد الجادر: التشريعات البريطانية لتهويد فلسطين 1917 - 1948، مجلة مركز الدراسات الفلسطينية، عدد 13، بغداد 1975م.
63. عواودة، وديع: "تطوير الجليل" مشروع استيطاني جديد يهدف إلى تهويد المكان، مدار، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، 2004/5/12م.
64. عيد، حيدر: المقاطعة لإسرائيل بدأت تجني ثمارها بقوة، 9/أبريل/2011م.
65. العنصرية في إسرائيل كيف ومتى وإلى أين؟، مجلة البيادر السياسي، عدد181.
66. عطايا، أمين: فلسطينيو الأرض المحتلة لعام 1948م الواقع الديمغرافي والاجتماعي والسياسي، مجلة شؤون فلسطينية، عدد207.

67. العرب في إسرائيل: مشروع كينغ لتهود الجليل، تشتت الأقلية العربية وتهجيرها، ودمج الباقين في المجتمع اليهودي، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد (23)، 1976م.
68. العرب في إسرائيل: إسرائيل تكشف عن أن عددا كبيرا من القرى العربية فيه لا يزال دون كهرباء، مجلة الدراسات الفلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، منظمة التحرير الفلسطينية، عدد 1، 16/4/1973م.
69. عمل سكان المناطق في إسرائيل، وضع طبيعي يجب التعايش معه، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد (17)، 1973م.
70. عنصرية ضد العرب، صحيفة الصنارة 29/7/2005 .
71. عقل، سوزان: فعاليات عرب 48 ليوم الأرض لعام 1998م، قضايا إسرائيلية، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز التخطيط، العدد 1، أكتوبر 1997م.
72. العمرى، وليد: رسالة الأراضي المحتلة عام 1948م "فلسطينيو الداخل - خيار الحكم الذاتي"، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد 3، 1990م.
73. غانم، أسعد: وجهة نظر من مواطن عربي في إسرائيل، المشاركة أم مقاطعة الانتخابات؟، 20 كانون الثاني/يناير، 2003م، العدد 3.
74. غانم، أسعد، مصطفى، مهند: مقاطعة الفلسطينيين لانتخابات الكنيست السادس عشر: المدلولات السياسية والأيدولوجية، مجلة الدراسات الفلسطينية، مجلد 18، عدد 69، 2007م.
75. فاعور، عدنان: رسالة الجليل، مجلة البيادر السياسي، العدد 175، السنة الخامسة، 1958م.
76. فاعور، عدنان: قرية الكمانة صراع البقاء على خريطة الواقع، مجلة البيادر السياسي، عدد 196.
77. فلاح، غازي: الفلسطينيون المنسيون عرب النقب 1906-1986م، مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد 1، العدد 3، صيف 1990م.
78. الكتري، يوسف: الجليل، تعني بمتابعة الأوضاع في الأراضي العربية المحتلة، والمجتمع الإسرائيلي، دار الجليل للدراسات الفلسطينية، القاهرة، العددان (15، 16) أكتوبر/نشرين الأول، 1992م.
79. كراج، يوسف: الديموغرافيا والنزاعات في إسرائيل/فلسطين: توقعات للمستقبل، مجلة عمران للعلوم الاجتماعية والإنسانية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد 8، مج 2، 2014م.
80. كيوف، كمال محمد: الصراع بين الدروز واليهود على الأرض منذ 1895م، نشر بتاريخ 2012/11/30م، موقع أمجاد العرب.

81. لطفي، صالح: الحركة الإسلامية تطلعات وتحديات، شؤون دولية، مركز الدراسات المعاصرة، عدد1، أم الفحم، 1994م.
82. ميعاري، محمود: هوية الفلسطينيين في إسرائيل: هل هي فلسطينية - إسرائيلية؟، "مجلة الدراسات الفلسطينية"، العدد 10، ربيع 1992.
83. معركة غير متكافئة على أرضية الجليل"الاستيطان في الجليل"، مجلة البيادر السياسي، عدد175.
84. المسلمي، عاطف: العرب في الانتخابات، مجلة قضايا إسرائيلية، مركز التخطيط، منظمة التحرير الفلسطينية، عدد3، 1997م.
85. محارب، محمود: الصهيونية الترانسفير والأبارتهيد، موقع عرب 48، 2005/12/5م - 2006/1/20م.
86. محسن، محمد: الديموغرافيا" هاجس الاستيطان الإسرائيلي بالجليل، موقع الجزيرة الفضائية .
87. مصطفى، مهند: انتخابات الكنيست في الوسط العربي-المقاطعة والمشاركة، شؤون دولية، عدد 18، 2003م.
88. المقاطعة العربية لإسرائيل: مجلة الرائد العربي، كانون الثاني/يناير 1962م، العدد 15.
89. المؤسسة العربية لحقوق الإنسان، عدد رقم 232، 2005م.
90. مبادي ومعايير تطبيق المقاطعة اكاديمية والثقافية لإسرائيل من قبل الجماهير الفلسطينية في أراضي 1948م: مقاطعة إسرائيل لتحقيق العدالة، BDSحرية عدالة مساواة، رام الله، فلسطين.
91. ناطور، شحادة: شهداء قرיתי يأنوح وجت، مجلة العمامنة"مجلة ثقافية اجتماعية ادبية مصورة تعني بشؤون الطائفة الدرزية، عدد105، 2012م.
92. نصرالله، نادر: الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية لعرب الجليل، مجلة صامد الاقتصادي، عدد50-51، بيروت، لبنان، 1981م.
93. نص مشروع كينيغ، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد(23)، 1976م.
94. نصف الإسرائيليين يرفضون جازاً عربياً، صحيفة العرب القطرية، عدد8207، 2010م.
95. النتائج الاقتصادية للحرب"تضخم مالى وارتفاع في الاسعار وزيادة في الضرائب، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد(21)، 1973م.
96. هدم البيوت سياسة إسرائيلية تستهدف البقاء الفلسطيني، صحيفة فصل المقال.
97. هليفي، إيلان: بعد كينيغ.. والان: لا سلام في الجليل، مجلة شؤون فلسطينية، العدد83، بيروت، 1978م.

98. وثيقة دورتي، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد(9)، 1976م. الوضع الداخلي، المعتقلون الاسرائيليون يوالون توجيه الإنتقادات العنيفة الي نظام الحكم، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد(23)، 1973م.

99. واكيم، سلمى: تشريع وشرعنة التمييز العنصري: سياسة إسرائيلية ممنهجة، جريدة حق العودة، عدد36، 2009م.

100. واكيم، واكيم: لاجئون في وطنهم" الحاضرون الغائبون "في إسرائيل، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد45/46، شتاء/ربيع، 2001م.

101. يقين، تحسين: قوس قزح على الجليل"تاريخ قريب لأرض تدخل عامها ال53 وهي بكامل مشمشها، قلق الأهالي : هل تقود

102. __: المجتمع العربي في إسرائيل، منشورات الكلية الأهلية.

103. __: الإصلاحات في أراضي إسرائيل، مجلة عدالة الإلكترونية، العدد 63، آب 2009م.

ثامناً: المؤتمرات:

1. أبو جلهوم، سامي علي عبد القادر: عوامل الهزيمة والنصر في عدوان حزيران/يونيو 1967، المؤتمر العلمي الدولي الأول لكلية الشرطة الفلسطينية، فلسطين أسباب الاحتلال وعوامل الانتصار، غزة، 2015م.

2. اللجنة القطرية برؤساء السلطات المحلية العربية في إسرائيل، المؤتمر العام للجماهير العربية في إسرائيل، مؤتمر المساواة 1996م.

3. الموقف الاستراتيجي للمجتمع المدني الفلسطيني : الاتحاد في مقاومة الابرتهايد، الاستعمار الاحلالي، والاحتلال الكرامة الإنسانية و العدالة للشعب الفلسطيني، مؤتمر مراجعة مقررات ديربان، جنيف، 20-24 نيسان، 2009م.

4. المؤتمر العلمي السنوي الرابع في قضايا التحول الديمقراطي، بعنوان:"العنف والسياسة في المجتمعات العربية المعاصرة"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014م.

5. المؤتمر السادس عشر للحزب الشيوعي الاشتراكي، إصدار اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الإسرائيلي (راكاح)، تل أبيب، يافا، 1970م.

تاسعاً: المراجع العبرية:

1. أوليتسور: مشروع التأسيس 25 سنة نشاطات الصندوق التأسيسي، حقائق وأرقام 1946-1921، إصدارات المكتب الرئيسي للصندوق التأسيسي، القدس، 1947م.

2. أفنف، يوني: الطاهرون ضد النجسون: وعي الكارثة لدي مناخيم بيغن، وتأثيرها على طريقه السياسي، جامعة بار-إيلات، 2003م.
3. أوبان، باز: الميثاق الإسلامي ودلالاته، مركز موشيه ديان، تل أبيب، 1988م.
4. أبشالوم شموئيل، أرنون سوفير، فوريت كلايوت: أراضي الجليل، وزارة الدفاع، جامعة حيفا، ج1، 1983.
5. أبشالوم شموئلي، أرنون سوفير: أراضي الجليل، وزارة الدفاع، جامعة حيفا ج2، 1985م.
6. باز، رؤوبين: تطور العامل الإسلامي الفلسطيني 1967-1988م، رسالة ماجستير، جامعة حيفا، 1989م.
7. بابيه، آيلان: رؤية الحركة الإسلامية في إسرائيل للسلام في المنطقة، دار جفعات حبييه، تل أبيب، 1993م.
8. بوميل، يثير: الحكم العسكريّ وعملية إغائه 1958-1968م، همزراح هحداش(الشرق الجديد)، 2002م.
9. باير، هتيش: سجل الجريدة، 2005/4/19، مكتب رئيس الوزراء، القدس.
10. تسفي، زرحيا: مستوطنات الشمال تستوعب المهاجرين، صحيفة هارتس، بتاريخ 1990/11/12م.
11. جبرئيلاه، ليفيشيتش، ويوبرت ليفي: الاستيطان الجديد في الجليل - أهداف ومميزات، إصدارات جامعة تل أبيب، 1990م.
12. حميشيم فحميش شنوت هخثرت هايشوف: شركة تطوير الأراضي في إسرائيل، خمسة وخمسون عاماً من تطوير اليشوف، تل أبيب، يسرائيل المحدودة، 1964م.
13. حيدر، عزيز: المجتمع الإسرائيلي العربي، السكان والاقتصاد، والنفقات، تل أبيب، 2005م.
14. حانا أدان، مركزة وآخرون: أن نكون مواطنين في إسرائيل، مركز تخطيط وتطوير المناهج التعليمية، وزارة المعارف، القدس، 2003م.
15. حانا أدان، مركزة: أن نكون مواطنين في إسرائيل "حقوق الإنسان والمواطن وحقوق الاقليات في إسرائيل"، ترجمة: نسرين مغربي، معلوت للطباعة والنشر، الناصرة.
16. دينور، بن تسيون وآخرون: تاريخ الهاغاناة، ج1.
17. دافيد، كوران: الجليل الغربي في حرب الاستقلال، إصدارات، وزارة الدفاع، 1988م.
18. روجل، نيكديمون: المتجهون نحو أرض الشمال، ذكريات النشطاء المقاتلين في منطقة الجليل 1916-1920م، يد يتسحاق بن تسفي، القدس، 1987م.
19. زند، شلومو: متى وكيف اخترعت أرض إسرائيل، الناشر: رمورا- بيتان، ط1، 2012م.

20. سموحة، سامي: العلاقات العربية -اليهود، محرر، افرام الأستاذ، المذنب وولف، الناشرالجامعة المفتوحة، ط2، 2003م.
21. ساره ومنير أهرويتي: الاستيطان اليهودي في الجليل، مكسيم، تل أبيب، 1997م.
22. سوفير، ارنون وراحيل فنكل: "المناظر في الجليل -دروس أولية"، مركز التطوير المدني والريفي، القدس، 1998م.
23. شلومو، رينكي ديمان؛ عاموس كرمل؛ سفان، ديس: بالطريق إلى صندوق الانتخابات"انتخابات الكنيست ال ثاني عشر، 1988م.
24. قوانين دولة إسرائيل (1948-1987م): ترجمة معتمدة من العبرية، المجلد 4 . طباعة الحكومة، القدس، إسرائيل .
25. ليف، حزرئيل، كوبر، آفي: بارغيورا والحارس، إصدارات : وزارة الدفاع، 1985م.
26. مردخاي ناؤر: أصبع الجليل 1900-1967م، مصادر خلاصات وقضايا مهمة، إصدارات، عيدن، و ياد يسحاك بن تسوشي، القدس، 1991م.
27. مردخاي، نيسان: السياسة في المجتمع العربي داخل إسرائيل، إصدارات هدار، 1986م.
28. مناع، عادل :هوية في أزمة: العرب في إسرائيل في ضوء اتفاق بين إسرائيل ومنظمة التحرير، تحرير روت جفيزون ودفنا هاكر، المعهد الإسرائيلي للديمقراطية، القدس، 2000م.
29. وزارة الدفاع : الشرطي العبري.
30. بدون مؤلف، سياسة الحكومة الإسرائيلية تجاه المواطنين العرب، الحلقة3.

عاشراً: المراجع الإنجليزية:

1. As'ad ،Ghanem;"The limits of parliamentary politics: The Arab minority in Israel and the 1992 and 1996 elections" ،Israel Affairs ، [Volume 4](#) ، [Issue 2](#) ،1997.
2. al-Hawādith ،Mu'assasatal-Hawādithlil-Şihāfahwa-al-Nashr. ، 2005.
3. Popp ،Roland; Stumbling Decidedly into the Six-Day War ،Middle East Institute ،2006.
4. Benny Morris ; 1948 a history of the first Arab-Israeli war. Yale University Press ،2008.
5. book and dictionary ،west view of publication ،bouldersco ،2000 .

6. Charles S. Kamen: After the Catastrophe II: The Arabs in Israel 1948-51, *Middle Eastern Studies*, Vol. 24, No. 1 (Jan. 1988).
7. Central Bureau of Statistics, statistical abstract of Israel, Jerusalem, ISRAEL, No.47, 1996.
8. C.M.Watson. THE STORY OF JERUSALAM (DENT, LONDON, 1912).
9. David A. Kirshbaum : (ABSENTEES' PROPERTY LAW 1950) , [Israel Law Resource Center](#) ,February ,2007.
10. David Kretzmer, Gila Svirsky: Access Denied Israeli measures to deny Palestinians access to land around settlements , **B'TSELEM** , Jerusalem ,2008.
11. David Newman: "IDEOLOGICAL AND POLITICAL INFLUENCES ON ISRAELI RURBAN COLONIZATION: THE WEST BANK AND GALILEE MOUNTAINS" ,Canadian Geographer ,Volume 28 ,1984.
12. [Dumper](#) ,Mick : Jerusalem's troublesome sheikh ,7october ,2009.
13. Elia Zureik: The Palestinians in Israel: A study in internal colonialism ,Routledge and keedan paul ,London ,1979.
14. Encyclopedia Judaica ,Second Edition ,Macmillan Reference , U.S.A ,in Association with Keter Publishing House Ltd , Jerusalem ,2006.
15. Edelheit ,Hersh ; History of Zoionism ,Ahand book and dictionary , west view of publication ,bouldersco ,2000.
16. Falah ,[Ghazi](#) ; Arabs versus Jews in Galilee: Competition for regional resources ,GeoJournal ,August 1990 ,Volume 21.
17. Falah ,Ghazi; Israeli "Judaization" Policy in Galilee ,J. PALESTINE STU. 69 ,1991.
18. Falah ,ghazi; Patterns of Spontaneous Bedouin Settlement in Galilee ,*Occasional publications* ,no18 ,University of Durham Dept. of Geography ,1983 ,pp.48 ,55.
19. Fawzi Asmar ,*To be an Arab in Israel* ,Beirut: Institute for Palestine Studies ,2nd ed ,1978.
20. Matter ,Ibrahim: Jewish settlements ,Palestinian rights and peace , The center for policy analysis on Palestine ,Washington ,D.C , 1996.
21. White ,Ben; 21st century colonialism: Israeli policies in the Negev and Galilee ,middleeastmonitor ,06 December 2013.
22. Masalha ,Nur: A Land without a People: Israel ,Transfer and the Palestinians ,1949-96 ,1997.

23. Matter, Ibrahim; Jewish settlements, Palestinian rights, and peace. The center for policy analysis on Palestine, Washington, D.C., January 1996.
24. Moshe Sharett: www.jewishvirtuallibrary.org; Edelheit, Hershel, Abfaham J. Edelheit: History of Zionism.
25. M. Drobles; "world Zionist organization" master plan for the development of Settlement in Judea and Samaria 1979-1983" (Jerusalem: World Zionist Organization), 1978.
26. Oren, Yiftachel; Power Disparities in the Planning of a Mixed Region: Arabs and Jews in the Galilee, Israel, Urban Studies, Vol. 30, No. 1, 1993.
27. RESURRECTION AND ISRAELI RESTRICTIONS Palestine Liberation Organization EASTER IN JERUSALEM, Negotiations affairs department april 2014.
28. Robert, John: The Palestine Diary 1914-1945, Vol. 1, The Palestine Research Center, Beirut, 1963.
29. Abu Ras, Thabet; The Arab Bedouin and their Lands in the Naqab – The Tribal Dimension of Steadfastness, Adalah's Newsletter, Volume 93, May 2012.
30. ABU SITTA, SALMAN: Dividing War Spoils: Israel's Seizure, Confiscation and Sale of Palestinian Property, APALESTINE LAND SOCIETY, LONDON.
31. Stein, Kenneth W.; The Land question in Palestine, 1917-1939- London; University of North Carolina, 1984.
32. S. Amir, A. Frenkel and others; Integration of Environmental Assessment into the Regional Development Planning Process of the Galilee, Haifa, Israel, January 1997, Volume 21, Issue 1.
33. Salman, Abu Sitta; Dividing War Spoils; Israel Seizure, confiscation and sale of Palestinian property.
34. Moshe Sharett: www.jewishvirtuallibrary.org; Edelheit, Hershel, Abfaham J. Edelheit: History of Zionism.
35. Shlam, Nissim, Folkman, Roy; Middle East middle East monitor development of the Negev and Galilee for Jews only?
36. a proposal for equal development for Jews and Arab in the Negev and Galilee, Jerusalem, July 2005, Yuval Press, Jerusalem, p.21-23.
37. Sabri, Jiryis: The Arabs in Israel, Library of Congress, Cataloging in Publication Data, New York, 1976.
38. Tal, David. War in Palestine 1948: strategy and diplomacy. Routledge (Taylor & Francis Group), London, 2004.

39. White 'Ben; Palestinians in the Israel democracy The judaizations of the galilee 'middle East monitor 'London – united kingdom ' 2010.
40. Yehezkel Lein 'Eyal Weizman; LAND GRAB Israel's Settlement Policy in the West Bank 'Translated by Shaul Vardi and Zvi Shulman 'B'Tselem – The Israeli Information Center for Human Rights in the Occupied Territories '2002.
41. Yiftachel 'oren; the ethnic democracy model and its applicability to the cause of Israel 'ethnic and studies 15 '1992.

حادي عشر: المواقع والنشرات الالكترونية :

1. ويكي مصدر، مكتبة النصوص الحرة. <http://ar.wikisource.org> ..
2. منظومة التشريعات الفلسطينية، ديوان الفتوى والتشريع، السلطة الوطنية الفلسطينية، 2009م. <http://www.dft.gov.ps>
3. موقع عدالة المركز القانوني لحقوق الاقلية العربية في إسرائيل. <http://www.adalah.org/ar/law/view/347>
4. موقع جمعية حقوق المواطن في إسرائيل، <http://www.acri.org.il>
5. المركز العربي للتخطيط البديل، <http://badeel.nadsoft.co>
6. موقع صحيفة صوت الحق والحرية، <http://www.sawt-alhaq.com>
7. موقع الحوار المتمدن. <http://www.ahewar.org> .
8. موقع مركز ادفا الالكتروني www.adva.org
9. موقع بلدية سخنين <http://www.sakhnin.muni.il/ASPX/Page.aspx?ID=37> .
10. موقع بلدية راهط: <http://www.rahat-muni.com> .
11. مجلس محلي دير الأسد. <http://deiralasad.net/inner.asp?RecordID=2195> .
12. موقع حصاد <http://www.7sad.net>
13. مجزرة كفر قاسم الجزء الأول. <https://www.youtube.com/watch?v=ZBhKBAXln5s>
14. موقع لجنة الأربعين <http://www.assoc40.org>
15. موقع اللجنة القطرية لرؤساء السلطات المحلية العربية، <http://www.arab-lac.org.com/?i=153>

16. مركز مساواة لحقوق المواطنين العرب في إسرائيل.
<http://www.mossawa.org/site/pageContent/id/2>
17. المجلس الإقليمي مسغاف.. أخطبوط يتمدد ويواصل إقصاءه للعرب، موقع الجليل،
<http://www.aljalel.co.il>
18. موقع جريدة معاريف.
<http://www.nrg.co.il>
19. موقع ذكريات زوخروت.
<http://www.zochrot.org>
20. موقع ويكيبيديا.
<https://ar.wikipedia.org>
21. منظومة التشريعات الفلسطينية، ديوان الفتوى والتشريع، السلطة الوطنية الفلسطينية،
 2009م. <http://www.dft.gov.ps>
22. www.wikipedia.org/wiki/Battle_of_Tel_Ha موقع ويكيبيديا عبري.
23. <https://sites.google.com/site/binavillage>
24. مركز قوانين دولة إسرائيل.
<http://www.israellawresourcecenter.org/israellaws/fulltext/landsadmlaw.htm>
25. موقع فلسطين السفير.
<http://palestine.assafir.com>
26. موقع جريدة معارف
<http://www.nrg.co.il>
27. مقاتل من الصحراء
<http://www.moqatel.com>
28. موسوعة النكبة الفلسطينية.
<http://nakba.ps>
29. معجم المعاني الجامع - عربي عربي
<http://www.almaany.com>
30. موسوعة الإعلام الفلسطينية،
<http://pal-ency.blogspot.com>
31. الموسوعة الفلسطينية
<http://www.palestinapedia.net>
32. موقع عرب 48.
<http://www.arabs48.com>
33. موقع بيتسليم.
http://www.btselem.org/arabic/publications/summaries/200708_ground_t_o_a_halt
34. موقع الكنيست الإسرائيلي.
<http://knesset.gov.il>
35. موقع محسوم
<http://www.machsomwatch.org>
36. موقع السلام الآن (بالعبرية)،
<http://www.peacenow.org.il>
37. موقع المؤسسة العربية لحقوق الإنسان،
<http://arabhra.org>
38. موقع الكلية الأهلية.
<http://www.al-ahliya.net>

39. موقع المكتب المركزي للإحصاء في إسرائيل.
http://www.cbs.gov.il/population/new_2010/table3
40. موقع المركز الفلسطيني للإعلام. <https://www.palinfo.com>
41. موقع الجزيرة دوت نت. <http://www.aljazeera.net/programs/arab-present-situation/2014/11/10/1948>
42. موقع بيوتكنولوجي، كلية تل حاي، <http://arabic.telhai.ac.il>
43. موقع الحديقة الصناعية دلتون، دلتون، <http://www.iparks.co.il/arb>
44. موقع جريدة الكرمل،
<http://carmelpost.co/tag/%D8%AC%D8%B1%D9%8A%D8%AF%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%83%D8%B1%D9%85%D9%84>
45. موسوعة الصهيونية..
<http://www.jewishvirtuallibrary.org/jsource/biography/navon.html>
46. <https://www.jewishvirtuallibrary.org>
47. (Jewish Virtual Library: The Kibbutz : www. Us-Israel.org).
48. <http://www.dctcrs.org>
49. ...<http://www.aqsaonline.org>
50. <http://www.mofa.pna.ps/index.php/ar/homepage/106-arabic-ar/main-issues/september-maturity/620-181>
51. www.jewishvirtuallibrary.org
52. <http://www.madarcenter.org>
53. <http://www.nevo.co.il>
54. <http://al-hakawati.la.utexas.edu>
55. <http://www.dctcrs.org>
56. <http://bdsarabic.net>
57. <http://www.pacbi.org>
58. <http://www.felesteen.ps>
59. <http://www.sakhnin.muni.il/ASPX/Page.aspx?ID=37>
60. <https://www.youtube.com/watch?v=ykEFPSv9MAE>

[http://derasat.ara-
star.com/full.php?ID=711&PHPSESSID=18007167456d792851351139
20e22d9](http://derasat.ara-star.com/full.php?ID=711&PHPSESSID=18007167456d79285135113920e22d9) .60

[.http://www.wajeb.org](http://www.wajeb.org) .61

[000 ، Table 3 – Population of Localities Numbering Above 2](#) .62

[Israel Central Bureau of "Residents and Other Rural Population
Statistics](#) .63

[.http://www.madarcenter.org](http://www.madarcenter.org) .63

[.http://www.tarabut.info](http://www.tarabut.info) .64

[./http://www.safsaf.org](http://www.safsaf.org) .65

<http://www.moch.gov.il> .66

[http://www.jta.org/1976/09/15/archive/allon-denounces-koenig-
.report](http://www.jta.org/1976/09/15/archive/allon-denounces-koenig-report) .67

[./http://faslalmaqal.com](http://faslalmaqal.com) .68

[.http://www.baqoon.com](http://www.baqoon.com) .69

[..http://mada-research.org](http://mada-research.org) .70

[http://www.aljazeera.net/news/pages/7487ee9a-dfea-4673-8917-
f9fa1e50b893](http://www.aljazeera.net/news/pages/7487ee9a-dfea-4673-8917-f9fa1e50b893) .71

[.http://drah.ps](http://drah.ps) .72

[..http://www.al-amama.com](http://www.al-amama.com) .73

[.http://www.amgadarab.com](http://www.amgadarab.com) .74

[..http://www.alarab.net](http://www.alarab.net) .75

[.http://www.un.org/ar/documents/udhr/index.shtml#a23](http://www.un.org/ar/documents/udhr/index.shtml#a23) .76

[.www.palestinapedia.net](http://www.palestinapedia.net) .77

[.http://www.ohchr.org/AR/ProfessionalInterest/Pages/CESCR.aspx](http://www.ohchr.org/AR/ProfessionalInterest/Pages/CESCR.aspx) .78

[.https://freehaifaarabic.wordpress.co](https://freehaifaarabic.wordpress.co) .79

[.http://www.marefa.org](http://www.marefa.org) .80

[/https://sites.google.com/site/binavillage](https://sites.google.com/site/binavillage) ، .81

[.http://www.aljabha.org/files/moqata3a.doc](http://www.aljabha.org/files/moqata3a.doc) .82

[./http://www.7sad.net](http://www.7sad.net) .83

- .<http://nazareth.thebeehive.org> .84
- .<http://www.bitterlemons.org/arabic/previuos/bl2201ed49.html> .85
- <http://www.arabhra.org/hra/Pages/PopupTemplatePage.aspx?Popup> .86
- .[Template](#)
- .<https://en.wikipedia.org/wiki/Zemer> .87
- .<http://www.pls48.net/?mod=articles&ID=1154306#.VnBly16DDnl> .88
- .<http://zemar.net> .89
- .<https://www.middleeastmonitor.com/articles/debate/8685-21st-century-colonialism-israeli-policies-in-the-negev-and-galilee> .90
- http://www.moch.gov.il/siyua_bedyur/hatava_lerochshey_dira_rishon .91
- .http://www.moch.gov.il/Pages/hatava_lerochshey_dira_rishona.aspx#GovXParagraphTitle7
- <http://www.moch.gov.il/Spokesman/Pages/DoverListItem.aspx?ListID=5b390c93-15b2-4841-87e3-abf31c1af63d&WebId=fe384cf7-21cd-49eb-8bbb-71ed64f47de0&ItemID=512> .92
- .<http://en.idi.org.il> .93
- .<http://www.iparks.co.il/arb> .94
- .<http://www.aljazeera.net/encyclopedia/economy/2008/12/7> .95
- <http://www.miftah.org/Arabic/Display.cfm?DocId=4023&CategoryId=3> .96
- .<https://freehaifaarabic.wordpress.com/2013/06/21> .97
- <http://archive.aawsat.com/details.asp?article=15963&issueno=8042#> .98
- ..[VocNa0-DDnk](#)
- .<http://www.ac-ap.org> .99
- <http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2013/6/18> .100
- .101 إسماعيل، عباس: بعد 62 سنة من الاحتلال فلسطينيو 48 من مواجهة الأسرلة غلى تحدى يهودية الدولة. -<http://www.safsaf.org/10-2010/art/abas-ismael/10.htm>
- .102 اسكندر، فادي: الأوضاع القانونية لفلسطيني 48، الحوار المتمدن، العدد 1725،
. <http://www.ahewar.org> .2006/11/5

103. اشكنازي، إيلي؛رينات، زفرات:رؤساء المجلس العربي خطة سلام إسرائيلية لبناء مدينة يهودية جديدة في الجليل، صحيفة هارتس، 2013م. <http://www.haaretz.com>.
104. "السلام الآن": القلب النابض لحركات السلام الإسرائيلية، موقع المصدر، نشر بتاريخ 10/فبراير/2015م،
105. <http://www.al-masdar.net>.
106. اغبارية، عفو:مشروع تطوير الجليل والنقب تهويدي بإمتياز، موقع سونارا. <http://www.sonara.net>.
107. إنشاء مدينة عربية جديدة في شمال إسرائيل، صحيفة غلوب العبرية، نشر بتاريخ 2014/11/4م. <http://www.globes.co.il>. (باللغة العبرية).
108. إلغاء مخطط مستوطنة شيبولت على أراضي طرعان، المركز العربي للتخطيط البديل. <http://www.ac-ap.org>.
109. بلا حركة : مصادرة حرية الحركة والتنقل للفلسطينيين، بيتسليم، مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة، اب2007م. http://www.btselem.org/arabic/publications/summaries/200708_ground_t_o_a_halt.
110. تقرير: 56.4% على الأقل من الأسر الفلسطينية في الداخل تعيش تحت خط الفقر، موقع العرب وصحيفة كل العرب - الناصرة، نشر بتاريخ: 2011/10/14م. <http://www.alarab.com>.
111. تحت شعار "مخطط برافر لن يمر" ويؤكد المؤتمر العام موقف الحركة الإسلامية الرافض جملة وتفصيلا لمخطط برافر الاستعماري، تاريخ النشر: 2013/12/29م، موقع دنيا الوطن. <http://www.alwatanvoice.com>.
112. أبوجابر، إبراهيم:مشروع قانون بيعن-برافر، مركز الدراسات المعاصرة، نشر بتاريخ 2013/12/5م. <http://derasat.ara-star.com>.
113. الجماهير العربية أفضلت المصادرة عام 1976 وحصلت الاعتراف في القرى غير المعترف فيها في الجليل وقادة على افشال قانون برافر، مركز مساواة لحقوق المواطنين العرب في إسرائيل، 2013/9/26م. <http://lib.cet.ac.il>.
114. الحركة الإسلامية في إسرائيل والكنيست: جذور ونشأة الحركة الإسلامية، موقع إسلام أون لاين، نشر بتاريخ 20 يناير، 2003م. <http://islamonline.net>.

115. الحكومة تقرر تمديد منح الإسكان في منطقة الشمال: مشاريع البناء في الناصرة وسخنين قد تستفيد من المنح، مركز مساواة لحقوق المواطنين العرب في إسرائيل.
<http://www.mossawacenter.org/ar/item.asp?aid=1084>
116. خطيب، إبراهيم: المتابعة بين البناء والانتخاب، مركز الدراسات المعاصرة، أم الفحم، نشر بتاريخ 2015/9/17م، <http://derasat.ara-star.com>.
117. خزمو، جاك: مؤتمر تهويد الجليل الرابع، فلسطينيو الداخل، مركز الدراسات المعاصرة، نشر بتاريخ 2009/10/18م، أم الفحم، 2009م. <http://derasat.ara-star.com>.
118. خوري، جاك: عرب إسرائيل كافة ذكرى أكتوبر 2000م، أعمال شغب، صحيفة هارتس العبرية. <http://www.haaretz.com>.
119. داغر، فوليت: أوضاع فلسطيني الأراضي المحتلة في 1948م، مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية، أوائل سبتمبر / أيلول 2009م.
120. داغر، فيوليت "أوضاع فلسطيني الأراضي المحتلة في 1948م، اللجنة العربية لحقوق الانسان، 2009م. <http://anhri.net/mena/achr/2009/pr0902.shtml>.
121. دياب، اية؛ وآخرون: واقع الأقلية العربية في إسرائيل، جريدة الكرمل، <http://carmelpost.co/tag/%D8%AC%D8%B1%D9%8A%D8%AF%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%83%D8%B1%D9%85%D9%84>
122. رينات، زفريات: المنظمة الصهيونية العالمية دفع البلديات اليهودية الجديدة إلى "الرصيد" السكان العرب في شمال إسرائيل، صحيفة هارتس العبرية، 2013/3/1م. <http://www.haaretz.com>
123. أبو ريا، وآخرون: ضد دائرة أراضي إسرائيل وآخرين؛ قرار المحكمة العليا 04/9010 المركز العربي للتخطيط البديل. <http://www.ac-ap.org>
124. راصد، توافق علي مبادرة اتحاد المدافعين عن حقوق الإنسان العرب، الجمعية الفلسطينية لحقوق الإنسان (راصد)، نشر بتاريخ 2010/3/11م، الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، <http://anhri.net>
125. زيدان، محمد: على الهامش، التقرير السنوي لانتهاكات حقوق الأقلية العربية الفلسطينية في إسرائيل للعام 2005م، المؤسسة العربية لحقوق الإنسان،
126. زيداني نايف: تشويه الهوية الفلسطينية بأسرلة التعليم منذ الروضة. <http://www.alaraby.co.uk/politics/2015/8/17>
127. زيداني، نايف: واقع سوداوي لعرب 48، نشر بتاريخ 11/ديسمبر/2015م. <http://www.alaraby.co.uk/society/2015/12/10>

128. سويد، حنا: المخطط القطري (تاما 35 والعرب -كلام كالعسل وفعل كالأسل)، المركز العربي للتخطيط. <http://www.ac-ap.org>.
129. سويد، حنا: أهالي حي سويد في الجليل يتحدثون مخططات التشريد والتهجير، المركز الفلسطيني للاعلام، <https://www.palinfo.com>.
130. سيدلر، شيرلي؛ خوري، جاك: اشتباك عبر إسرائيل في التجمعات البدوية ضد النقل، صحيفة هارتس، نشر بتاريخ 30 نوفمبر، 2013م. <http://www.haaretz.com>.
131. السيطرة على الأراضي وإغلاق المناطق أمام استخدام الفلسطينيين لها، بيتسيلم، مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الانسان في الأراضي المحتلة، 2013/10/30م. <http://www.btselem.org>.
132. سلب الأراضي وسياسة الاستيطان الاسرائيلي، بيتسيلم، مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الانسان في الأراضي المحتلة، أيار، 2002م. <http://www.btselem.org>.
133. شلومو، سبيرسكي، إيتي كونور - أتياس، وأريان أوفير: المساعدة الحكومية للسلطات المحلية: من الرباح، ومن الخاسر 2000-2009، مركز أدفا. <http://adva.org>.
134. شحادة، نديم: ممارسات عنصرية، نشر بتاريخ 10/6/2013م. <http://www.adalah.org/ar/content/view/1598>.
135. شحاتيت، رنا: حركة الأرض في فلسطين، نشر بتاريخ 6/أبريل/2012م. <http://rana9.blogspot.com/2012/04/blog-post.html>.
136. صلاح، رائد: فلسطين ماسي أمة، المركز الإعلامي، موقع إسلام ويب، <http://islamweb.net>.
137. طه، مجدي: الداخل الفلسطيني بين الخطر السكاني والترحيل القسري، مركز الدراسات المعاصرة، نشر بتاريخ 27/12/2012م. <http://derasat.ara-star.com>.
138. طه، مجدي: يوم الأرض.. بين الذاكرة الجماعية والهوية الوطنية (2) -لجنة الدفاع عن الراضي العربية.. هيئة تمثيلية مغيبة، مقال نشر بتاريخ 17/12/2012م، مركز الدراسات المعاصرة. <http://derasat.ara-star.com>.
139. طوبي، توفيق: يوم الأرض هو من صنع الجماهير التي انتقضت دفاعا عن الأرض وعن البقاء، موقع الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة على شبكة الأنترنت، 2007/3/24م. <http://www.aljabha.org/index.asp?i=26127>.
140. عفو اغبارية، يوتيوب <https://www.youtube.com>.
141. عودة، أيمن: تطوير النقب والجليل - لليهود فقط. <http://www.madarcenter.org>.

142. عيساوي، وليد: مسيرات الغضب في البلدان العربية تنعى بعض الأحزاب العربية، موقع مندا، 2013م. <http://www.manda.co.il/Article.php?id=1916>.
143. علاونة، كمال إبراهيم: عرب فلسطين 1948.. بين الخدمة المدنية المجانية والتجنيد العسكري الاجباري الصهيوني. <http://www.israj.net/?p=4693>.
144. أبو عقل، راجية: التخطيط والبناء قوانين وقضايا مختارة، ص 101. <http://www.mossawacenter.org>.
145. عبد الرحمن، أسعد: الموسوعة الفلسطينية (1987-1993). <http://www.palestinapedia.net>.
146. عودة، أيمن: لجنة المتابعة العليا من أجل لجنة منتجة أم لجنة منتخبين www.aljabha.org/files/almotaba3a.doc.
147. فيلم وثائقي مصور على اليوتيوب لغالب شعت. <https://www.youtube.com/watch?v=y8F8l7kcehM>.
148. كيفية تعامل المؤسسة الإسرائيلية مع مواطنيها العرب، مركز الدراسات المعاصرة، نشر بتاريخ 2012/12/27م. <http://derasat.ara-star.com>.
149. مشاركة العرب في الانتخابات الإسرائيلية، الجزيرة نت، تاريخ الحلقة 1999/4/28م، البرامج، <http://www.aljazeera.net>.
150. مقابلة خاصة مع السيد ياسر طباش - موقع زوفة، <https://www.youtube.com>.
151. محارب، محمود: الصهيونية الترانسفير والأبارتهيد، موقع عرب 48، 2005/12/5م- 2006/1/20م، انظر <http://www.arabs48.com>.
152. <http://www.betna.com>.
153. المركز العربي للتخطيط البديل يعرض تحفظات عشرات السلطات المحلية العربية على مخطط تاما 35 امام اللجنة اللوائية للتخطيط والبناء، المركز العربي للتخطيط البديل. <http://www.ac-ap.org>.
154. مشروع العجمي مقدمة بسياسة استيطانية جديدة، مركز الدراسات المعاصرة، أم الفحم، نشر بتاريخ 2010/11/11م. <http://derasat.ara-star.com>.
155. المشهد الإسرائيلي، مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، نشر بتاريخ 9/ايلول/2015م. <http://www.madarcenter.org>.
156. معطيات إحصائية بشأن السكان العرب في إسرائيل، موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية. <http://mfa.gov.il>.

157. موقع دائرة الإحصاء المركزية، مؤشرات أساسية للعام 2009م.
<http://www.cbs.gov.il/reader>
158. <http://arabhra.org>
159. ما وراء المخطّط الجديد - القديم لتهويد الجليل، المركز العربي للتخطيط البديل، نشر بتاريخ 2013/12/5م. <http://www.ac-ap.org>
160. النعامي، صالح: الدروز في إسرائيل عرب في الحقوق.
<http://naamy.net/news/View/114>
161. أبو الهيجاء، إبراهيم، ضرب الحركة الإسلامية في إسرائيل..الإرهاصات والدلالات، الجزيرة نت، نشرت بتاريخ 2004/10/3م.
<http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions>
162. __: حقوق المواطنين العرب ومكانتهم في إسرائيل، نشر بتاريخ 2012/6/18م.
<http://www.noqta.info/page-38382-ar.html>